

فَتَاوَى الشَّيْخِ أَحْمَدَ حَسَّانِي

الْمَشَارَاتِ شَرْعِيَّةٍ وَمُبَاحٍ فَهِيئَةً

طَبْعَةٌ جَدِيدَةٌ تَزِيدُ

رَأْيَ أَصُولِهَا وَمَحْمَدًا وَرَبَّهَا وَعَلَّقَ عَلَيْهِ بِأَرْحَافِهَا
الْأَسَازُ مُصْطَفَى صَايِرِ

تَقْدِيمُ
الْأَلْفُورِ وَسُفِّ بَاهِمَنْدِي

الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ

الْجُرَائِمُ وَالْعُقُوبَاتُ الْعَامَلَاتُ التَّزْيِيقَاتُ

عَمَّا لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً
الْجَزَائِرُ

فتاوى الشيخ أحمد حساني الاستشارات الشرعية ومباحث فقهيها

طبعة جديدة مريدة

راجع أصولها وصحها ورعاها وعلق عليها وخرّج أحاديثها
الأستاذ مصطفى صابر

تقديم
الدكتور يوسف بامهدي

المجلد الرابع
الجرائم والعقوبات المعاملات والتبرعات

عالم المعرفة
الجزائر

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

1433هـ - 2012م

الايداع القانوني : 2012-1819

ردمك : ISBN 978-9947-912-43-0

عالم المعرفة

للنشر والتوزيع

العنوان : 69 تجرنة المندرين تامريس المحمدية
الجزائر العاصمة

الهاتف - الفاكس : 021219296

Email : alemelmaarifa@yahoo.fr

الجرائم والعقوبات
القتل. الإجماع. الزنا والقذف

القتل

فَقَأَ عَيْنَ صَاحِبِهِ الْأَعْمَى خَطَأً

السؤال:

ما حُكْمُ الشَّرْعِ فِي رَجُلَيْنِ بَصِيرٌ وَأَعْمَى، أَصَابَ الْبَصِيرُ - فِي حَالَةِ اللَّعِبِ - بِمِرْفَقِهِ إِحْدَى عَيْنَيِ الْأَعْمَى فَفَقَأَهَا خَطَأً. وَنُقِلَ الْأَعْمَى إِلَى الْمُسْتَشْفَى، فَأُجْرِيتَ لَهُ عَمَلِيَّةُ جِرَاحِيَّةٍ بِقَلْعِ عَيْنِهِ الْمَفْقُوءَةِ، وَعُوِّضَتْ بِزَجَاجٍ، وَلَزِمَ لِذَلِكَ مَصَارِيفَ بَاهِظَةٍ. وَإِنَّ الرَّجُلَ الْأَعْمَى يَطْلُبُ دِيَّةَ عَيْنِهِ التَّالِفَةِ وَأُجْرَةَ الطَّبِيبِ وَالِدَوَاءِ، وَإِنَّ الْجَمَاعَةَ حَكَمَتْ لَهُ بِمَقْدَارِ (80000)، وَلَكِنْ الْجَانِي رَفَضَ هَذَا الْحُكْمَ الْمَفْرُوضَ مِنْ طَرَفِ الْجَمَاعَةِ، مُدَّعِيًا أَنَّ الْعَيْنَ كَانَتْ (مَيْتَةً) مِنْ قَبْلِ لَا تُبْصِرُ، وَأَنَّ الضَّرْبَةَ كَانَتْ خَطَأً.

م. م (مشونش)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. إِنَّ مَنْ يَتَمَعَّنَ فِي سَوَالِكُمْ، يَجِدُهُ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى مَوْضُوعَاتٍ يَجِبُ تَحْقِيقُهَا قَبْلَ الْجَوَابِ الْكَامِلِ عَنْ قَضِيَّةِ الْحَالِ، وَهَآكُمَا مَا تَوَصَّلْنَا إِلَيْهِ:

أَوَّلًا: الْعَمْدُ وَالْخَطَأُ وَشَبْهُ الْعَمْدِ:

قال الحفيد ابن رشد في كتابه "بداية المجتهد ونهاية المقتصد": «أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْقَتْلَ صِنْفَانِ: عَمْدٌ، وَخَطَأٌ. وَاخْتَلَفُوا فِي: هَلْ بَيْنَهُمَا وَسْطٌ أَمْ لَا؟ وَهُوَ الَّذِي يُسَمُّوهُ

شِبْهُ الْعَمْدِ، فَقَالَ بِهِ جَهْمُورُ فَقَهَاءِ الْأَمْصَارِ. وَالْمَشْهُورُ عَنْ مَالِكٍ نَفْيُهُ إِلَّا فِي الْإِبْنِ مَعَ أَبِيهِ»⁽¹⁾.

ثُمَّ ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ مِنَ الَّذِينَ اثْبَتُوا شِبْهُ الْعَمْدِ مِنَ الصَّحَابَةِ: «عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَعُثْمَانُ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ»، وَكَأَنَّهُ يُشِيرُ بِهَذَا التَّعْلِيلِ إِلَى أَنَّهُ إِجْمَاعُ سُكُوتِي مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَقَدْ ذَكَرَ مَا يُمَيِّزُ الْعَمْدَ مِنْ شِبْهِ الْعَمْدِ وَمِنْ الْخَطَا، فَقَالَ: «ذَلِكَ رَاجِعٌ فِي الْأَغْلَبِ إِلَى الْأَلَاتِ الَّتِي يَقَعُ بِهَا الْقَتْلُ، وَإِلَى الْأَحْوَالِ الَّتِي كَانَ مِنْ أَجْلِهَا الضَّرْبُ». وَنَقَلَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبِيهِ - أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ - رَأْيَهُمْ فِي التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ الْعَمْدِ وَشِبْهِ الْعَمْدِ، ثُمَّ نَقَلَ رَأْيَ الشَّافِعِيِّ وَاسْتَحْسَنَهُ، إِذْ قَالَ: «وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: شِبْهُ الْعَمْدِ مَا كَانَ عَمْدًا فِي الضَّرْبِ، خَطَاً فِي الْقَتْلِ: أَيُّ مَا كَانَ ضَرْبًا لَمْ يُقْصَدْ بِهِ الْقَتْلُ، فَتَوَلَّدَ عَنْهُ الْقَتْلُ. وَالْخَطَا مَا كَانَ خَطَاً فِيهِمَا جَمِيعًا. وَالْعَمْدُ مَا كَانَ عَمْدًا فِيهِمَا جَمِيعًا، وَهُوَ حَسَنٌ»⁽²⁾.

العمد والخطأ عند المالكية:

المشهور في مذهب المالكية، أنه لا واسطة بين العمد والخطأ؛ لأنَّ الجاني إن قصَّد القتل، أو إتلاف العضو، فهو عمدٌ، وإن لم يقصد قتلاً ولا إتلافًا، وإنما حصل ذلك اتفاقاً فهو خطأ، ولا وجود لشِبْهِ الْعَمْدِ.

وَنَقَلَ الْبَاجِي حُجَّةَ نَفْيِهِ فَقَالَ: «قَالَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ: وَجْهُ نَفْيِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً﴾ [النساء: 92]، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ [النساء: 93]، فَذَكَرَ الْخَطَا وَالْعَمْدَ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُمَا. وَمِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى أَنَّ الْخَطَا مَعْقُولٌ، وَهُوَ مَا يَكُونُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، وَالْعَمْدُ مَعْقُولٌ، وَهُوَ مَا كَانَ بِقَصْدِ الْفَاعِلِ، وَلَا

(1) بداية المجتهد. ج 2/ ص 324.

(2) بداية المجتهد. ج 2/ ص 324.

يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا قِسْمٌ ثَالِثٌ، وَلَا يَصِحُّ وَجُودُ الْقَصْدِ وَعَدَمُهُ لَكُونِهَا ضِدَّيْنِ⁽¹⁾.

ثُمَّ نَقَلَ فِي تَعْرِيفِ الْعَمْدِ: «قَالَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ [فِي الْمَجْمُوعَةِ]: الْعَمْدُ أَنْ يَعْمِدَ لِلْقَتْلِ فِيمَا يَرَى النَّاسُ. [وَقَالَ فِي الْكِتَابَيْنِ]: وَالْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدُنَا أَنَّ مَنْ عَمَدَ إِلَى ضَرْبِ رَجُلٍ بِعَصَا، أَوْ رَمَاهُ بِحَجَرٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَمَاتَ [مِنْ ذَلِكَ] فَهُوَ عَمْدٌ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ. قَالَ عَنْهُ ابْنُ الْقَاسِمِ: فَكَذَلِكَ لَوْ طَرَحَهُ فِي نَهْرٍ - وَلَا يُحْسِنُ الْعَوْمَ - عَلَى وَجْهِ الْعِدَاوَةِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: وَالْعَمْدُ فِي كُلِّ مَا يَعْمِدُ بِهِ الرَّجُلُ مِنْ ضَرْبَةٍ أَوْ وَكْزَةٍ أَوْ لَطْمَةٍ أَوْ رَمِيَةٍ بُنْدُقَةٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ ضَرْبٍ بِقَضِيْبٍ أَوْ عَصَا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَوْ قَالَ: لَمْ أُرِدِ الضَّرْبَ لَمْ يُصَدَّقْ⁽²⁾.

وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ ابْنُ رَشْدٍ: «لَا خِلَافَ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ أَنَّ الضَّرْبَ يَكُونُ عَلَى وَجْهِ الْغَضَبِ وَ[النَّاتِرَةِ]⁽³⁾ يَجِبُ بِهِ الْقِصَاصُ. وَاخْتَلَفَ فِي الَّذِي يَكُونُ عَمْدًا عَلَى جِهَةِ اللَّعِبِ، أَوْ عَلَى جِهَةِ الْأَدَبِ لَمَّا أُبِيحَ لَهُ الْأَدَبُ⁽⁴⁾.

وَقَوْلُ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ نَقَلَهُ الْبَاجِي: «وَكُلُّ مَا عَمَدَ بِهِ إِلَى اللَّعِبِ مِنْ رَمِيَةٍ أَوْ وَكْزَةٍ أَوْ ضَرْبَةٍ بِسَوْطٍ أَوْ اضْطُرَّ غَافِلًا، فَلَا قَوْدَ فِيهِ، وَلَا يُتَّهَمُ بِمَا يُتَّهَمُ بِهِ الْمُتَغَاضِبُ، لظُهُورِ الْمَلَاعِبَةِ مِنْهُمَا، فَلَا قَوْدَ فِيهِ⁽⁵⁾.

(1) الباجي. المنتقى شرح الموطأ. ج 7/ ص 100.

(2) المنتقى شرح الموطأ. ج 7/ ص 100. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْمُطْبُوعَةِ، وَأُثْبِتْنَاهُ مِنَ الْمُنْتَقَى لِلْبَاجِي.

(3) فِي النُّسخَةِ الْمُطْبُوعَةِ: [النَّاتِرَةِ]. وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ مِنْ بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ. وَمَعْنَى النَّاتِرَةِ: الْعِدَاوَةُ وَالشُّعْنَاءُ. انْظُرْ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ. ج 2/ ص 629.

(4) بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ. ج 2/ ص 325.

(5) الْمُنْتَقَى شرح الموطأ. ج 7/ ص 100.

العَمْد والخطأ في إتلاف جارحة:

والعَمْد والخطأ في إتلاف جارحة، مثل العَمْد والخطأ في إزهاق النفس، قال ابن رشد: «العَمْد فيه هو أن يَقْصِدَ ضَرْبَهُ عَلَى وَجْهِ الْغَضَبِ بِمَا يُجْرَحُ غَالِبًا. وَأَمَّا إِنْ جَرَحَهُ عَلَى وَجْهِ اللَّعِبِ، أَوْ [اللَّعِبِ] بِمَا لَا يُجْرَحُ بِهِ غَالِبًا، أَوْ عَلَى وَجْهِ الْأَدَبِ، فَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْخِلَافُ الَّذِي يَقَعُ فِي الْقَتْلِ الَّذِي يَتَوَلَّدُ عَنِ الضَّرْبِ فِي اللَّعِبِ وَالْأَدَبِ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا»⁽¹⁾.

وللمالكية في ذلك قولان: رواية العراقيين عن مالك أَنَّ فِيهِ الدِّيَّةُ وَلَا قِصَاصَ فِيهِ، وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ أَنَّهُ إِنْ ضَرَبَهُ بِلَطْمَةٍ أَوْ سَوْطٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا الظَّاهِرُ مِنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ إِتْلَافَ الْعَضْوِ، مِثْلَ أَنْ يَلْطِمَهُ فَيَفْقَأَ عَيْنَهُ، إِنَّ ذَلِكَ عَمْدٌ وَفِيهِ الْقِصَاصُ إِلَّا فِي الْأَبِ مَعَ ابْنِهِ⁽²⁾.

إتلاف عضو أثناء الملاعبة: أعمد أم خطأ؟

فيه قولان، كما نَقَلَ ابن رشد، إِذْ قَالَ: «أَمَّا إِنْ جَرَحَهُ فَأَتْلَفَ عَضْوًا عَلَى وَجْهِ اللَّعِبِ فَفِيهِ قَوْلَانُ: أَحَدُهُمَا وَجُوبُ الْقِصَاصِ، وَالثَّانِي نَفْيُهُ.

وَمَا يَجِبُ عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ فِيهِ الْقَوْلَانُ: قِيلَ الدِّيَّةُ مُغْلَظَةٌ، وَقِيلَ دِيَّةُ الْخَطَأِ، أَعْنِي: فِيمَا فِيهِ دِيَّةٌ»⁽³⁾.

وَفِي فِتَاوِي عَلِيٍّ قَوْلُهُ: «قَوْلُ مَالِكٍ وَمَشْهُورُ مَذْهَبِهِ فِي الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ، إِنَّ حُكْمَ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ اللَّعِبِ حُكْمُ الْخَطَأِ»⁽⁴⁾.

(1) بداية المجتهد. ج 2/ ص 332. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأَثْبَتْنَاهُ مِنْ بَدَايَةِ الْمَجْتَهِدِ.

(2) انظر: بداية المجتهد. ج 2/ ص 332.

(3) بداية المجتهد. ج 2/ ص 332.

(4) عليش. فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك. ج 2/ ص 334.

ثانيًا: الدية:

الأصل في الدية ووجوبها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ [النساء: 92].

وقد بين رسول الله ﷺ أنَّ الدية مائة من الإبل⁽¹⁾، وقسمها العلماء إلى ثلاثة أقسام:

1 - دية الخطأ غير مغلطة: وهي 20 بنت مخاض، و20 ابن لبون، و20 بنت لبون، و20 حقة، و20 جذعة، بجملتها مائة.

2 - دية العمد مغلطة: وهي 25 بنت مخاض، و25 بنت لبون، و25 حقة، و25 جذعة، جملتها مائة.

3 - دية مغلطة خاصة بقتل الأب ابنه: وهي 30 جذعة، و30 حقة، و40 خلفه (وهي الناقة الحامل بلا حد سن).

ثم جاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقوَّم الدية بالذهب والفضة، جعلها على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الفضة اثني عشر ألف درهم، وجعل أهل الذهب: أهل مكة والمدينة والشام ومصر وألحق بهم المغرب، وجعل أهل الفضة: أهل العراق وفارس.

وبتقويم عمر أخذ مالك في مذهبه، ويزاد في الدية المغلطة بنسبة التفاوت بينهما.

(1) أخرجه مالك في الموطأ (ج2/ص849)، عن عمرو بن حزم رضي الله عنه، وفيه: «أَنَّ فِي النَّفْسِ مِائَةَ مَنَ الْإِبِلِ...». قال ابن عبد البر في التمهيد (ج17/ص338-339): «لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث بهذا الإسناد، وقد روي مُسْنَدًا مِنْ وَجْهِ صَالِحٍ، وَهُوَ كِتَابُ مَشْهُورٍ عِنْدَ أَهْلِ السَّيْرِ، مَعْرُوفٌ مَا فِيهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَعْرِفَةً تَسْتَغْنِي بِشَهْرَتِهَا عَنِ الْإِسْنَادِ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ التَّوَاتُرَ فِي بَيِّنَتِهِ، لِتَلَقِّي النَّاسِ لَهُ بِالْقَبُولِ وَالْمَعْرِفَةِ». وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص (ج4/ص57): «رواه النسائي وابن حبان والحاكم والبيهقي موصولاً». وانظر كلام الحافظ في إسناد الحديث.

وللشافعي قولان: الأول قاله في العراق، وهو مُوافقٌ لمالك في مذهبه، وقولٌ قاله بمصر وهو أنه لا يُؤخذ من أهل الذهب والفضة إلا قيمة الإبل بالغاً ما بَلَغَتْ، وقال: «إنَّ الأصل في الدِّيَّةِ إنها هو مائةٌ بعير، وعمر إنما جعل فيها ألف دينار على أهل الذهب، واثنى عشر ألف درهم على أهل الورق؛ لأنَّ ذلك كان قيمة الإبل من الذهب والورق في زمانه»⁽¹⁾. ودِيَّةُ المرأة على النِّصف من دِيَّةِ الرَّجُل، إلا في الأعضاء فهي كالرَّجُل حتى تبلغ الثلث فتعود إلى دِيَّتِها.

متى تُستحق الدِّيَّةُ كاملة؟

تُستحقُّ الدِّيَّةُ كاملة بقتل النفس، كما تُستحقُّ بإتلاف بعض الأعضاء، عمداً أو خطأ، فتُستحقُّ كاملة في إتلاف المزدوج من الأعضاء، كاليدَين والرجلين، والعينَين، والأذنين، والشفَتَين، والثديَين من المرأة، والأُثَينِ من الرَّجُل، كما تُستحقُّ بإتلاف الأنفِ، واللِّسانِ إذا مَنَعَ من النُّطق، والذِّكْرِ، وعينِ الأعور السليمة؛ لأنَّ إتلافها كإتلاف عينين.

ويستحقُّ نصف الدِّيَّة من أُتْلِفَ له أحدُ المزدوجين، كيدٍ، ورجلٍ، وأذنٍ، وشَفَةِ، وتُدِّي... الخ.

ثالثاً: عقل العين إذا ذهب بصرها:

هذه المسألة قد أفتى فيها كبارُ الصحابة رضوان الله عليهم، فقد جاء في الموطأ للأمام مالك تحت عنوان: ما جاء في عقل العين إذا ذهب بصرها:

«مَالِك، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، كَانَ يَقُولُ: "فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ إِذَا طَفِفَتْ مِائَةُ دِينَارٍ"».

ونسبة مائة دينار إلى الدِّيَّةِ كاملة هي العُشْر، وهذا قال ابن رشد: «قال زيد بن

(1) بداية المجتهد. ج 2/ ص 337.

ثابت: فيها عشر الدية: مائة دينار»⁽¹⁾. ثم نقل عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «أنهما قضيا في العين القائمة الشكل، واليد الشلاء، والسِّن السوداء في كل واحدة منها ثلث الدية».

وفسر الباجي في كتابه (المنتقى شرح الموطأ)، العين القائمة الشكل، بقوله: «هي التي بقيت صورتها وهيئتها، وذهب بصرها»⁽²⁾.

مذهب مالك والأئمة في المسألة:

ومذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة، أن فيها حكومة، وليس فيها شيء محدود. قال مالك في الموطأ: «الأمر عندنا في العين القائمة العوراء إذا طفت، وفي اليد الشلاء إذا قطعت، إنه ليس في ذلك إلا الاجتهاد، وليس في ذلك عقل مسمى».

وما جاء عن زيد بن ثابت أوله بأنه «يَحْتَمِلُ أن يكون ذلك على معنى تقدير عقلها في الجملة، ويَحْتَمِلُ أن يكون قال ذلك في عين معينة أذاه اجتهاده إلى غرم هذا المقدار فيها، وهذا هو الصواب فيها»⁽³⁾.

ومعنى هذا، أن حكم زيد رضي الله عنه بمائة دينار، إما أن يكون قد اجتهد في تقدير العين العوراء، وتقويمها بعشر الدية، فيكون رأيا منه، ومذهباً له، وإما أن يكون قد عرضت عليه قضية معينة فحكم فيها بالخصوص باجتهاده، ويكون حكومة منه، وتقديراً يمكن أن يتغير في قضية أخرى لو عرضت عليه.

حكم المسألة في كتب المذهب المالكي:

والمعروف في الكتب المعتمدة في المذهب المالكي قديماً وحديثاً، أن عين الأعمى

(1) بداية المجتهد. ج 2/ ص 346.

(2) المنتقى شرح الموطأ. ج 7/ ص 86.

(3) المنتقى شرح الموطأ. ج 7/ ص 86.

ليس فيها عقلٌ وديّةٌ معلومة، وإنما فيها اجتهادٌ وحُكومةٌ، وقد تقدّم قول الإمام في الموطأ، ومن المعلوم - في الفتوى - أنّ قول الإمام في الموطأ مُقدّم على كلّ الأقوال.

وقال الباجي في شرحه الموطأ: «وفي المَوَازِيّة والمجموعة عن مالك: أنّ المُجْتَمَعَ عليه أنه سمع أن ليس في العين القائمة التي ذهب بصرها بَقِيَت إلا الاجتهاد، وكذلك اليدُ الشَّلَاءُ تُقَطَّع، والأصابع، ومعنى ذلك أنّ منافعها قد ذهبت، وإنما بَقِيَ منها شيءٌ من الجَمال، فلذلك كان فيها الاجتهاد، ولم يُقدَّر عقلُها؛ لأنّ ذلك إنما يكون في عُضْوٍ باقي المنافع أو بعضها»⁽¹⁾.

وجاء في مختصر خليل بن إسحاق وهو يتكلم عمّا يَسْقُط فيه القصاص - عاطفًا على ذي يَدٍ شَلَاءٍ عَدِمَت النفعَ يَقْطَعُها ذو يَدٍ صحيحة - قال: «وَعَيْنِ أَعْمَى، وَلِسَانٍ أَبْكَم...»⁽²⁾. وقال شارحه الدردير: «وعَيْنِ أَعْمَى - أي حَدَقَتِه - جَنَى عليها ذو سَالِمَةٍ، بأن قَلَعَهَا، فإن السَالِمَةَ لا تُؤْخَذُ بها لِعَدَمِ المِثَالَةِ، بل يُلْزَمُهُ حُكُومَةُ بالاجتهاد...»⁽³⁾.

معنى الحكومة:

والحكومة التي ذكرها الدردير، تكون في جراح الخطأ التي ليس فيها ديةٌ محدودة، وتكون في جراح العمد التي لا قصاص فيها خوفًا من هلاك الجاني به، ليس فيها ديةٌ مُقرّرة. وقد فسرها الدردير بأنها: «شيءٌ محكومٌ به، يُحكّم به الحاكم العارف بنسبة نقصان الجناية إذا برئ من قيمته عبدًا تقديرًا»⁽⁴⁾.

وقال فيها ابن عاصم في التُّحفة:

وَجَعَلُوا الْحُكُومَةَ التَّقْوِيَا فِي كَوْنِهِ مَعِيًّا أَوْ سَلِيًّا

(1) المشتقّ شرح الموطأ. ج 7/ ص 86.

(2) مختصر خليل. ص 275.

(3) الشرح الكبير. ج 4/ ص 252.

(4) الشرح الكبير. ج 4/ ص 269 - 270.

وَمَا تَزِيدُ حَالَةَ السَّلَامَةِ يَأْخُذُهُ أَرْشًا وَلَا مَلَامَةً

وشرحه الناودي بقوله: «وجعلوا الحكومة الواجبة فيما ليس فيه شيء مُقَدَّرٌ مِنْ جُرح الخطأ، التقويم للمجروح بعد بُرئه، بتقدير كَوْنِهِ عَبْدًا فَرْضًا، فَيُنْظَرُ فِي كَوْنِهِ مَعِيْبًا قِيَمَتُهُ خَمْسُونَ مَثَلًا، وسليماً قِيَمَتُهُ سِتُّونَ مَثَلًا، وما تزيد حالة السَّلَامَةِ - [وهو الشُّدْسُ فِي المَثَالِ] - يَأْخُذُهُ [المَجْنِي عَلَيْهِ] أَرْشًا...»⁽¹⁾.

وشرحه التَّسُولِي بِأَوْضَحٍ مِنْ هَذَا، فَبَيَّنَ أَنَّهُ إِذَا أَنْقَصَ الْعَيْبُ مِنْهُ عَشْرَةٌ مِنْ سِتِّينَ مَثَلًا، فَإِنَّهُ يَكُونُ قَدْ أَنْقَصَ سُدْسَ ثَمَنِهِ، فَيَسْتَحِقُّ سُدْسَ الدِّيَّةِ، وَإِذَا أَنْقَصَ عَشْرَةٌ مِنْ مِائَةٍ فَإِنَّهُ يَكُونُ قَدْ أَنْقَصَ عَشْرَةَ مِنْ مِائَةٍ، فَيَسْتَحِقُّ عَشْرَ الدِّيَّةِ، وَهَكَذَا⁽²⁾.

فَالَّذِي قَرَّرَهُ الْفُقَهَاءُ فِي الْحُكُومَةِ إِذَا، أَنَّ الْمَجْرُوحَ بَعْدَ بُرْئِهِ، يُقَدَّرُ الْخَبْرَاءُ قِيَمَتَهُ كَعَبْدٍ فِي السُّوقِ تَقْدِيرَيْنِ: تَقْدِيرًا عَلَى أَنَّهُ سَالِمٌ مِنْ جُرْحِهِ وَعَيْبِهِ، وَتَقْدِيرًا آخَرَ عَلَى مَا حَدَثَ لَهُ، ثُمَّ يَسْتَحِقُّ نِسْبَةَ الْفَرْقِ إِلَى ثَمَنِهِ مِنْ كَامِلِ الدِّيَّةِ. فَالْفُقَهَاءُ قَدْ بَيَّنَّا طَرِيقَ الْحُكْمِ وَالْقَضَاءِ لِلْحَاكِمِ، وَتَرَكُوا لَهُ الْاجْتِهَادَ فِي تَقْدِيرِ قِيَمَةِ النِّقْصِ وَتَقْوِيمِهِ.

أُجْرَةُ الطَّبِيبِ وَثَمَنُ الدَّوَاءِ:

لَمْ يُهْمَلْ فَقَهَاؤُنَا النَّظَرَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، ذَكَرُوهَا، وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْمَجْرُوحِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ دِيَّةً مَحْدُودَةً وَعَقْلًا مَعْلُومًا عَلَى جُرْحِهِ، وَبَيْنَ مَنْ لَمْ يُقَدَّرْ لَهُ شَيْءٌ مَحْدُودٌ، وَإِنَّمَا تَرَكَ لَاجْتِهَادَ الْحَاكِمِ وَحُكُومَتِهِ. فَلَا شَيْءَ لِلأَوَّلِ مِنْ أُجْرَةِ الطَّبِيبِ وَثَمَنِ الدَّوَاءِ، وَيَسْتَحِقُّ الثَّانِي أُجْرَةَ الطَّبِيبِ وَثَمَنَ الدَّوَاءِ.

جاء في حاشية الدسوقي على شرح الدردير لمختصر خليل قوله: «إِنَّ الَّذِي

(1) الناودي. شرح تحفة الحكام. ج 2/ ص 65. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأَثْبَتْنَاهُ مِنْ شَرْحِ النَّاودِيِّ.

(2) التَّسُولِي. الْهَجَّةُ فِي شَرْحِ التَّحْفَةِ. ج 2/ ص 641.

اسْتَحْسَنَهُ ابْنُ عَرَفَةَ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْجُرْحِ شَيْءٌ مُقَدَّرٌ، الْقَوْلُ بِأَنْ عَلَى الْجَانِي أُجْرَةُ
الطَّيِّبِ وَثَمَنُ الدَّوَاءِ، سِوَاءُ بَرٍّ عَلَى شَيْنٍ أَمْ لَا، مَعَ الْحُكُومَةِ فِي الْأَوَّلِ (يَعْنِي إِذَا بَرَّئَ
عَلَى شَيْنٍ اسْتَحَقَّ أُجْرَةُ الطَّيِّبِ، وَثَمَنُ الدَّوَاءِ، وَالْحُكُومَةُ)، وَأَمَّا مَا فِيهِ شَيْءٌ مُقَدَّرٌ
فَلَيْسَ فِيهِ سِوَاهُ وَلَوْ بَرَّ عَلَى شَيْنٍ»⁽¹⁾.

رَابِعًا: مَنْ يَدْفَعُ الدِّيَّةَ:

الدِّيَّةُ إِمَّا أَنْ تَجِبَ عَنْ جِنَايَةِ عَمْدٍ، وَإِمَّا أَنْ تَجِبَ عَنْ جِنَايَةِ خَطَا. فَإِنْ كَانَتْ عَنْ
جِنَايَةِ عَمْدٍ، فَهِيَ فِي مَالِ الْجَانِي عِنْدَ الْجُمْهُورِ، قَالَ ابْنُ رِشْدٍ: «أَمَّا دِيَّةُ الْعَمْدِ
فَجُمْهُورُهُمْ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى الْعَاقِلَةِ، لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - وَلَا تُخَالَفَ لَهُ مِنَ
الصَّحَابَةِ - أَنَّهُ قَالَ: "لَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا، وَلَا اعْتِرَافًا، وَلَا صَلَاحًا فِي عَمْدٍ"»⁽²⁾.

وَرَوَى مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «لَيْسَ عَلَى
الْعَاقِلَةِ عَقْلٌ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ، إِنَّمَا عَلَيْهِمْ عَقْلٌ قَتْلِ الْخَطَا».

وَرَوَى أَيْضًا: «أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ كَانَ يَقُولُ: مَضَتْ السُّنَّةُ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ حِينَ يَغْنُو
أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، أَنَّ الدِّيَّةَ تَكُونُ عَلَى الْقَاتِلِ فِي مَالِهِ خَاصَّةً إِلَّا أَنْ تُعِينَهُ الْعَاقِلَةُ عَنْ طِيبِ
نَفْسٍ مِنْهَا».

وَقَالَ الْبَاجِي فِي شَرْحِهِ: «إِنَّ جِنَايَاتِ الْعَمْدِ عَلَى صَرْبَيْنِ: مِنْهَا مَا يَكُونُ فِيهِ
الْقَصَاصُ، كَالْقَتْلِ، وَقَطْعِ الْيَدِ، وَفَقْدِ الْعَيْنِ، فَهَذَا لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْعَاقِلَةَ لَا تَحْمِلُ
عَمْدَهُ...»⁽³⁾.

ثُمَّ بَيَّنَّ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَأْيَهُ، وَأَنَّهُ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: «الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ

(1) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 4/ ص 270.

(2) بداية المجتهد. ج 2/ ص 337 - 338.

(3) المنتقى شرح الموطأ. ج 7/ ص 98.

فِيهِ عِنْدَنَا فِيمَنْ قُبِلَتْ مِنْهُ الدِّيَّةُ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ، أَوْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْجَرَاحِ الَّتِي فِيهَا الْقَصَاصُ، أَنَّ عَقْلَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ عَلَى الْعَاقِلَةِ إِلَّا أَنْ يَشَاوُوا، وَإِنَّمَا عَقْلُ ذَلِكَ فِي مَالِ الْقَاتِلِ أَوْ الْجَارِحِ خَاصَّةً، إِنْ وُجِدَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ لَهُ مَالٌ كَانَ دَيْنًا عَلَيْهِ...»⁽¹⁾.

وأما إن وجبت الدِّيَّةُ عن خطأ فهي على العاقلة، قال ابن رشد: «لا خلاف بينهم أَنَّ دِيَّةَ الْخَطَا تَجِبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَأَنَّهُ حُكْمٌ مَخْصُوصٌ مِنْ عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: 164]»⁽²⁾. وقد تَقَدَّمَ مَا جَاءَ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ: «إِنَّمَا عَلَيْهِمْ عَقْلُ قَتْلِ الْخَطَا».

وَنَقَلَ الْبَاجِي فِي شَرْحِهِ: «تُجْبَرُ الْعَاقِلَةُ عَلَى آدَاءِ الدِّيَّةِ، قَالَهُ مَالِكٌ مِنْ رِوَايَةِ أَشْهَبٍ»⁽³⁾. كَمَا نَقَلَ مَا نَصَّهِ: «قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهَا لَا تَجِبُ ابْتِدَاءً عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَإِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْجَانِي، ثُمَّ تَنْتَقِلُ إِلَى الْعَاقِلَةِ»⁽⁴⁾.

متى تجب في مال الجاني خاصة؟

تَقَدَّمَ أَنَّ الدِّيَّةَ تَجِبُ فِي مَالِ الْجَانِي خَاصَّةً إِذَا كَانَتْ عَنْ عَمْدٍ، وَكَذَلِكَ تَجِبُ إِذَا كَانَتْ عَنْ خَطَا وَلَمْ تُثَبِّتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ أَوْ لَوْثٌ⁽⁵⁾، وَإِنَّمَا الْمُقْرَبُ بِهَا، فَتَجِبُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ خَاصَّةً.

وَكَذَلِكَ لَا تَجِبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ حَتَّى تَبْلُغَ ثُلُثَ الدِّيَّةِ الْكَامِلَةِ، وَأَمَّا مَا دُونَ الثُّلُثِ فَهُوَ حَالٌ فِي مَالِ الْجَانِي. قَالَ فِي الْمَوْطَأِ: «قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ الدِّيَّةَ لَا تَجِبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ

(1) موطأ الإمام مالك، ج 2/ ص 865.

(2) بداية المجتهد، ج 2/ ص 337.

(3) المنتقى شرح الموطأ، ج 7/ ص 99.

(4) المنتقى شرح الموطأ، ج 7/ ص 102.

(5) اللوث: أمر يشأ عنه غلبة الظن بصدق المدعي. انظر: النفراوي. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، ج 2/ ص 178.

حَتَّى تَبْلُغَ الثُّلُثَ فَصَاعِدًا، فَمَا بَلَغَ الثُّلُثَ فَهُوَ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَمَا كَانَ دُونَ الثُّلُثِ فَهُوَ فِي مَالِ الْجَارِحِ خَاصَّةً.

قال شارحه الباجي: «إِنَّ مَا قَصَرَ عَنْ ثُلُثِ الدِّيَةِ لَا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ؛ لَأَنَّهُ فِي حَيْزِ الْقَلِيلِ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْعَاقِلَةِ فِي مَعُونَةِ الْجَانِي فِي غُرْمِهِ»⁽¹⁾. ثُمَّ نَقَلَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْعَاقِلَةَ تَحْمِلُ مَبْلَغَ نِصْفِ الْعُشْرِ، أَيْ خَمْسِينَ دِينَارًا أَوْ سِتْمِائَةَ دِرْهَمٍ فِي النُّقُودِ، وَخَمْسَةَ جِهَالٍ فِي الْإِبِلِ، كَمَا نَقَلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي قَوْلِهِ الْجَدِيدِ: «تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ قَلِيلَ الدِّيَةِ وَكَثِيرَهَا».

مَتَى تُدْفَعُ الدِّيَةُ؟

دِيَّةُ الْعَمْدِ حَالَةً فِي مَالِ الْجَانِي، إِلَّا أَنْ يَصْطَلِحَا عَلَى التَّأْجِيلِ، وَكَذَلِكَ دِيَّةُ الْخَطَا إِذَا اعْتَرَفَ بِالْجَنَايَةِ وَلَمْ تُثَبِّتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ وَلَا لَوْثٌ، أَوْ كَانَتْ دِيَّةُ جُرْحٍ وَلَمْ تَبْلُغِ الثُّلُثَ، فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ كُلُّهَا حَالَةً فِي مَالِ الْجَانِي.

وَأَمَّا دِيَّةُ الْخَطَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ، فَهِيَ مُؤَجَّلَةٌ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ إِنْ كَانَتْ كَامِلَةً. قَالَ فِي الْمَوْطَأِ: «أَنَّهُ سَمِعَ أَنَّ الدِّيَةَ تُقَطَّعُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ أَوْ أَرْبَعِ سِنِينَ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْثَلَاثُ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ».

وَقَالَ خَلِيلٌ: «الْكَامِلَةُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، تَحِلُّ بِأَوَاخِرِهَا مِنْ يَوْمِ الْحُكْمِ»⁽²⁾. قَالَ شَارْحُهُ الدَّرْدِيرُ: «الدِّيَةُ الْكَامِلَةُ - لِذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ - تُنَجَّمُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، تَحِلُّ بِأَوَاخِرِهَا أَيْ يَحِلُّ كُلُّ نَجْمٍ مِنْهَا - وَهُوَ الثُّلُثُ - بِأَخْرِ سَنَتِهِ، أَوْ لَهَا مِنْ يَوْمِ الْحُكْمِ، لَا مِنْ يَوْمِ الْقَتْلِ عَلَى الْمَشْهُورِ»⁽³⁾.

(1) المنتقى شرح الموطأ. ج 7/ ص 102.

(2) مختصر خليل. ص 280.

(3) الشرح الكبير. ج 4/ ص 285.

فإن لم تكن كاملة، فإن ثلث الدية يُدفع في سنة واحدة، في آخرها، وثلثان يُدفعان في سنتين، كل ثلث في سنة، وكذلك النصف يُدفع في سنتين.

قال الباجي: «إذا تحمّلت الدية في ثلاث سنين فلا يتعجّل منهم شيء، فإذا تمت سنة أخذ ثلثها. قاله في الموازية، ورواه ابن حبيب عن أصبغ»⁽¹⁾.

العاقلة:

عاقلة الرجل الذين يدفعون الدية عنه هم قرابته. قال ابن رشد: «العاقلة هي القرابة من قبل الأب، وهم العصبّة دون أهل الديوان»⁽²⁾.

وقال الباجي في شرح الموطأ: «عاقلة الرجل: عشيرته وقومته، قال في النوادر، وقال في المجموعة: إن ذلك على فخذ الجاني إن استطاعوا ذلك، وإلا ضمّ إليهم أقرب القبائل إليهم أبداً حتى يحملوا ذلك»⁽³⁾. والفخذ هم أولاد أبي الجد، وأولاد الجد الرابع بطن، وأولاد الجد الرابع عشر شعب، والثالث عشر قبيلة. فهؤلاء هم القرابة الذين يعقلون عن الجاني المخطئ، الأقرب فالأقرب.

فإن لم يوجد للجاني عصبّة، عقل عنه بيت المال، إن كان، وقبل بيت المال كان يعقل عنه الموالي. وقد ذهب اليوم هذا الصنف بانتهاه عهد العتق والعبيد. وقيل أن أهل ديوان الجاني - إن كان له ديوان - يعقلون عنه. ومن المعلوم أن الديوان نظام كان اخترعه عمر، وهو دفتر جامع لأسماء الجند من المسلمين وأهلهم، ومربّياتهم، يأخذون بحسبه عطاءاتهم ومربّياتهم السنوية، قال فيه الدردير: «اسم للدفتر الذي يضبط فيه أسماء الجند، وعددهم، وعطاؤهم»⁽⁴⁾.

(1) المتقى شرح الموطأ. ج 7/ ص 70.

(2) بداية المجتهد. ج 2/ ص 338.

(3) المتقى شرح الموطأ. ج 7/ ص 99.

(4) الشرح الكبير. ج 4/ ص 282 - 283.

وقد ذهب خليل إلى القول بأنّ الجاني إن كان من أهل الديوان يُبدأ بهم قبل عَصَبَتِهِ⁽¹⁾؛ وهو قولٌ لِمَالِكٍ في المَوَازِيَةِ والعُتْبِيَّةِ، أَخَذَ بِهِ ابنُ الحَاجِبِ وابنُ شَاسٍ وَضَعَفَهُ اللَّخْمِيُّ⁽²⁾.

وإنما تجب على الرجال البالغين مع اليسار، كما نَصَّ عليه الباجي⁽³⁾، ولا شيء على المُعْدِم ولا على مَدْيَانٍ؛ لأنها هي على سبيل التَّحْمُلِ والعَوْنِ على ما لَزِمَ مِنَ العُزْمِ، فيجب أن يَخْتَصَّ بذلك أهل اليسار والإمكان. ويجب أن يُؤدِّي معهم الجاني، قاله مالك. ولا مَدْخَلُ فيها للنساء والصِّبيان.

قال مالك - فيما نقله الباجي -: «لا حَدَّ لعددٍ مَن تُقَسَّمُ عليهم الدِّيَّةُ مِنَ العاقلة، ولا لعددٍ ما يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ واحدٍ منهم، وإنما ذلك بحسب الاجتهاد، وليس الكثير كالمُقلِّ، ومنهم مَن [لا يُؤْخَذُ]⁽⁴⁾ منه شيء لإِفْلَاقِهِ... فمنهم مَن له المَالُ الواسع فيؤْخَذُ منه بِقَدَرِ ذلك، ومنهم مَن ماله ليس بالكثير فيؤْخَذُ منه ما لا يُجْحِفُ به، وإنما يذهب في ذلك إلى التَّخْفِيفِ»⁽⁵⁾.

خامساً: قضية الحال:

مِن نَصِّ السُّؤال، وَمِن العَرَضِ السابق، نستطيع أن نتوصَّل إلى الأمور الآتية:
الأول: إنّ هذه القضية المسؤول عنها تَندرج في قضايا الخطأ على أحد القولين عند المالكية؛ لأنّ الإصَابَةَ التي أدَّت إلى فَقْوِ العين العوراء القائمة الشكل، كانت في حالة المَلَاعِبَةِ لا في حالة العَمْدِ والغَضَبِ والناثرة، كما أنها كانت بواسطة المِرْفَقِ، وهو لا يَجْرَحُ غَالِبًا.

(1) انظر: مختصر خليل. ص 280.

(2) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 4/ ص 282.

(3) انظر: المنتقى شرح الموطأ. ج 7/ ص 99.

(4) في النسخة المطبوعة: [يؤخذ]. والصواب ما أثبتناه من المنتقى للباجي.

(5) انظر: المنتقى شرح الموطأ. ج 7/ ص 99-100.

الثاني: إنّ هذه القضية لا قصاص فيها، لأمرين: أولهما أنها من قبيل الخطأ، ولا قصاص في الخطأ، وثانيهما أنها أُتلفت فيها عينٌ عوراء من ذي عين سائلة، ولا تُؤخذ السائلة بالعوراء إجماعاً.

الثالث: إنّ الإجماع من المسلمين واقعٌ على أن كَوْنَ عينه التالفة عوراء لا يُهدر حقوقه، بل أجمعوا على أنه يستحقّ تعويضاً عما لحقه من ضرر. وإنما اختلفوا في هذا التعويض: أهو ديةٌ محدّدة معروفة، أم هو "حكومة"، أي شيء يُقدّره الحاكم الخبير؟ وقد ذهب إلى استحقاقه ديةٌ محدّدة من الصحابة: زيد بن ثابت، فأعطاه عُشر الدية الكاملة، وعمر بن الخطاب وابن عباس أعطياه ثلث الدية الكاملة. وأما مالك وأصحابه فقد أجمعوا على أنه له "حكومة" باجتهاد الحاكم الخبير، وقد تبلغ العُشر وقد تزيد عليه، فتكون السُدُس أو الثلث من الدية الكاملة.

الرابع: من المعلوم أن الدية الكاملة هي 100 من الإبل، وهي غير مُغلّظة في الخطأ. وعُشر الدية إذا حُكِمَ له به يساوي: بنتٌ عَاض، وبنتٌ لَبُون، وابنتُ لَبُون ذَكَرَيْن، وحِقَّتَيْن، وجَدَعَتَيْن. وحيث إنّ بلادكم من البلاد التي يُستعمل فيها الإبل، فيمكن الحكم به بعد (حكومة) الخبراء، ويقبضها المجروح إيلاً.

وإذا رُجع إلى الذهب، فإنّ الدية الكاملة هي ألف دينار، بتقدير عُمر وتقرير علماء المالكية، وهي تساوي 750 قطعة ذهبية من ذوات 730 فرنك (لويّزة ذات 20)، وقيمة القطعة في السوق الرسمي للبيع تساوي نحو 141 د. ج (حسب تقدير 1974). فعُشر الدية يساوي 75 قطعة منها، أي نحو 10575 دينار جزائري (نحو مليون وسبعة وخمسون ألف وخمسمائة فرنك قديم)، فهذا تقويم العُشر بالذهب، ولا أظن أن (الحكومة) تكون أقلّ من العُشر من الدية.

وهذا التقدير بالذهب يُقارب سعر الإبل في بلادنا، فإنه يبلغ قريباً من عشرة آلاف دينار للأسنان المُعتبرة في الدية (الحقّة، الجذعة، بنت لَبُون... الخ)، فثَمَنُ عَشْرَةِ يُقارب عشرة آلاف دينار (نحو المليون من الفرنكات القديمة).

الخامس: إذا كان المجروح هو الذي طلب (80000)، وكان هذا المقدار من الدنانير الجزائرية، فقد طلب أكثر من حَقِّه؛ لأنَّ ذلك يُقارب مقدار الدِّيَّة كاملة. أمَّا إذا كان هذا المقدار من الفرنكات القديمة، فقط طلب دون ما يَسْتَحِقُّ، ويكون هذا منه سَفَهًا، أو تنازلاً وصُلْحًا.

وإذا كانت الجماعة هي التي حَكَمَتْ له به، وكان فيهم الخبراء بالجراح، والعلماء بِمقدار الدِّيَّة الكاملة، ونِسْبَةُ النقص في جسم الرجل المسلم، فإنَّ ذلك يُعْتَبَر "حُكُومَةً"، ورضاءُ المجروح دليلٌ على جُنُوحِهِ إلى الصُّلح والمُسالمة.

وأمَّا إذا كانت الجماعة لا خِبرة لها ولا معرفة، فقد استهانوا بِحَقِّه، وقَدَّروا له قليلاً وشيئاً زهيداً؛ لأنه [ثَمَن] ⁽¹⁾ جَذَعَةٍ واحدة أو حِقَّة، أي واحدة على مائة من دِيَّة المسلم.

السادس: مسألة المصاريف - ثَمَن الدواء والعلاج في المستشفى، وأُجرة الطبيب - لا تَدْخُل فيها يَسْتَحِقُّهُ مِنْ "حُكُومَةٍ" مِمَّا قَدَّرَهُ الجماعة، بل هي على الجاني، كما رأَيْتُمْ مِنْ مذهب ابن عَرَفَةَ واستحسانِهِ. وإدخالها فيما حَكَمَ به الجماعة فيه إضرارٌ بالمجروح وإهدارٌ بِحقوقِهِ. وأمَّا ثَمَن "زجاج العين"، فلا حَقَّ له فيه؛ لأنه ليس بعلاج، بل شيءٌ زائد عليه.

السابع: ليس للجاني أن يَرْفُضَ الحُكْمَ المفروض مِنْ طرف الجماعة الإسلامية، فإنَّ الشرع يَعتَبِرُها عند فقدان المحاكم، وليس له أن يَتَمَسَّكَ بأنَّ العين كانت (مِيتَةً) كما يَزْعُم، فلو كانت كذلك لم تُحْدِثْ أَلَمًا ولم تنطفئ. وقد نَصَّ عليها علماءنا مِنْ قَبْل في كُتُبِهِمْ، وَحَكَمَ فيها الخليفة عمر بن الخطَّاب، وَحَبَّرَ الأُمَّة عبد الله بن عباس، وعالم المدينة مالك بن أنس.

وقولُهُ: «إِنَّ الضَّرْبَةَ كانت خطأ»، لا يُفِيدُهُ، فَإِنَّ للخطأ حُكْمَهُ. وفي علماء المالكية

(1) في النسخة المطبوعة: [من]. والصواب ما أثبتناه.

مَنْ لَا يَعْتَبِرُ مَا وَقَعَ حَالَ الْمَلَاعِبَةِ مِنَ الْخَطَا، بَلْ يُعْتَبِرُ عَمْدًا فِيهِ الدِّيَّةُ مُغْلَظَةً. وَلِقَوْلِهِمْ حَظٌّ مِنَ النَّظَرِ، فَإِنَّ الْمُتَلَاعِبِينَ قَدْ تَتَطَوَّرَ مَلَاعِبَتُهُمَا، وَتَثَوَّرَ أَعْصَابُهُمَا، وَيَتَقَلَّبَانِ إِلَى حَالَةِ الْغَضَبِ وَالتَّائِبَةِ. مَا قَوْلُهُ لَوْ ضَرَبَهُ الْأَعْمَى بَعْدَ فَقْدِ عَيْنِهِ فَقَتَلَهُ، هَلْ يَصْدُقُ أَنَّهُ كَانَ فِي حَالِ مَلَاعِبَةٍ؟ فَلْيُحْمَدِ اللَّهُ عَلَى السَّلَامَةِ، وَلْيُدْفَعْ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ.

الثامن: المال الواجب يدفعه الجاني من ماله الخاص؛ لأنه لم يبلغ ثلث الدية الكاملة، وهو حال لا ينتظر آخر السنة من يوم الحكم، بل يتعجل. ويمكن إذا اضطلحنا على أجل فلهم ذلك. كما أن الجماعة إذا تطوعوا وأعانوا أخاهم فيما وجب عليه، فلهم الأجر والثواب إن شاء الله.

هذا ما بدأ في الجواب على سؤالكم، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

تنبيه:

نُتِبَهُ إِلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ الصَّحِيحَ هُوَ التَّقْدِيرُ بِالذَّهَبِ، وَالدينَارُ الشَّرْعِيُّ زَنَةُ الْوَاحِدِ مِنْهُ (4.76 غ)، وَأَمَّا الدينَارُ الْجَزَائِرِيُّ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ، فَلْيُقَدَّرْ فِي كُلِّ زَمَانٍ بِمَا يُسَاوِيهِ. وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

18/02/1974م

قَتَلَ بِسَيَارَتِهِ طِفْلاً خَطَاً

السؤال:

صَدِمْتُ بِسَيَارَتِي طِفْلاً صَغِيرًا عُمُرُهُ أَرْبَعُ سَنَوَاتٍ فَقَتَلْتُهُ، كُنْتُ أُسِيرُ بِسُرْعَةٍ كَبِيرَةٍ - نَحْوُ مِائَةِ كَلِمٍ فِي السَّاعَةِ - وَكَانَتْ تَوْجَدُ سَيَارَاتٍ وَاقِفَةً عَلَى الْيَسَارِ، وَفَجْأَةً ظَهَرَ طِفْلٌ أَمَامِي قَاطِعًا الطَّرِيقَ، فَلَمْ أَجِدْ فُرْصَةً لِلتَّوَقُّفِ، وَضَرَبْتُهُ عَلَى الْيَمِينِ فَخَرَّ صَرِيحًا. أَسْأَلُكُمْ أَنْ تُجِيبُونِي: مَاذَا يَلْزَمُنِي؟

ع. ي (بجاية)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: الموت بسبب اصطدام عفوي بالسيارة من باب قتل الخطأ، يلزم من تسبب فيه ما يلزم القاتل خطأ، وهو الدية، والكفارة، كما نصت عليه الآية في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ [النساء: 92]، ثم قال تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 92].

ثانياً: دية الرجل المسلم هي ألف دينار ذهبي، ودية المرأة نصف ذلك، ودية قتل الخطأ تجب على العاقلة، وهم قبيلة القاتل وأهله؛ لأن الواحد قد لا يقدر على دفعها وحده، ويمكن لأهل القتل ووليّه أن يعفوا ويتصدقوا بها، والله يجزي المتصدقين كما هو نص القرآن.

كما يمكن التصالح بين صاحب السيارة ووليّ الطفل الصريع على مبلغ يتراضيان عليه، والصلح خير.

ثالثاً: أما الكفارة، فهي عتق رقبة مؤمنة، وبما أن العبيد اليوم لا يوجدون في السوق، والحمد لله، فإن القاتل يُعتبر غير واجد، والله يقول: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾.

لهذا نقول لك - أيها الأخ -: يجب عليك أن تصوم شهرين متتابعين من الشهور القمرية، بحيث إذا بدأت في الصيام لم يجز لك أن تفطر حتى يكمل شهران قمریان، إلا في حالة المرض أو في حالة السفر الطويل المبيح للإفطار، وبمجرد انقطاع المرض والسفر يجب استئناف الصوم حتى تكمل العدة.

وَمَنْ تَعَمَّدَ قَطْعَ الصَّيَامِ قَبْلَ كِمَالِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُلْغِي مَا صَامَ، وَيَعُودَ لِلْحِسَابِ مِنْ جَدِيدٍ. وَفِي السَّفَرِ كَلَامٌ، أَنَّهُ يَقْطَعُ التَّتَابِعَ، وَهَذَا هُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ مَالِكٍ؛ لِأَنَّهُ أَنْشَأَهُ بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ كَالْمَرَضِ وَمِنَهُ الْحَيْضُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

13 / 01 / 1980م

العفو عن دية قاتل الخطأ

السؤال:

كان أبي سائراً على الأقدام، فصدمته سيارة، فطرحته أرضاً، ومات حيناً، ورُفعت القضية أمام المحاكم، فأصدرت حكماً - بعد أربع سنوات - بالدية، ومقدارها ثلاثون ألف دينار جزائري، وسلموا هذا المبلغ إلى ثلاثة أولاد لم يتجاوز عمرهم 10 سنوات، وإلى الزوجة.

أولادُ الهالك عددهم ثمانية، والكبير فيهم عمره 24 سنة.

بعد إصدار الحكم جاء القاتل يطلب العفو والسَّحَابَ مِنْ أولاد القَتِيلِ، أَطْلَبَ مِنْ فَضْلِكُمْ أَنْ تُجِيبُوا عَنْ هَذَا السُّؤَالِ.

س. م (جيجل)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: مَوْتُ الْإِنْسَانِ فِي الْأَصْطِدَامِ بِالسَّيَّارَةِ مِنْ نَوْعِ قَتْلِ الْخَطَا، وَلَيْسَ مِنْ نَوْعِ الْقَتْلِ الْعَمْدِ وَالْعُدْوَانِ، فَيَجِبُ فِيهِ مَا يَجِبُ فِي قَتْلِ الْخَطَا الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

قال القاضي أبو الوليد بن رشد في كتابه بداية المجتهد: «إذا أصابت الدابة أحدًا وعليها راكبٌ أو لها قائدٌ أو سائق، فإنَّ الراكب لها أو السائق أو القائد هو المُصيب، ولكن خطأ»⁽¹⁾.

والسيارةُ في حُكم الدابة، وحوادثها أكثر، والقتلُ بها أَمَكَن وأَوْقَع وأسهل، فإذا قَصَدَ سائقُ السيارة القتلَ وسعى إليه وأرادَه، وقامت به البيّنة أو اعترفَ به، صدَّقَ عليه قتلُ العَمْد، وحُكِمَ عليه بما يَسْتَحِقُّه.

ثانيًا: نَصَّت الآيةُ الكريمة على أَنَّ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خطأ، وجب عليه أمران:

الأول: تحريرُ ربة مؤمنة، كفَّارةً عن النفس التي تَسَبَّب في إزهاقها، فإن لم يجد وجب عليه صيام شهرين مُتتابعين.

الثاني: دِيَّةٌ مُسَلَّمةٌ إلى أهل القتل، قال تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ [النساء: 92]، وذلك ما يُقارب - بِصَرَفِنَا - مائة ألف دينار جزائري (سنة 1979). ودِيَّةُ الرجل مائةٌ مِنَ الإبل، وبالنقد ألفُ دينار ذهبي، وهو ما يُقارب مائة ألف دينار جزائري. ودِيَّةُ المرأة على النِّصْف من دِيَّةِ الرجل. والعبرةُ بالذهب وقيمتُه في ارتفاع وزنه (ألفُ دينار نحو 4670 غرام من الذهب)، فدِيَّةُ الرجل ما تَقَدَّمَ، ودِيَّةُ المرأة نصفُ ذلك، ودِيَّةُ الجنين عَشْرُ دِيَّةِ أُمِّه أي 233.5 غ.

والدِّيَّةُ لا تجب على القاتل خطأ، وإنما تجب على عاقلته، وهم قرابته، حتى لا تَضِيع دماء الناس هَدْرًا، فإن دَفَعَتْها شركة الضَّمان أَغْنَتْ. واشتراكُ العاقلة في الدِّيَّةِ من باب التعاون بينهم، وليس من باب العقاب لهم.

ثالثًا: الدِّيَّةُ تُقَسَّم بين الورثة كما تُقَسَّم تَرَكة الميت، فينال كُلُّ مُسْتَحِقٍّ للميراث

(1) بداية المجتهد. ج 2/ ص 341.

نَصِيَّهَ فَرَضًا أَوْ تَعْصِيًّا، وَلَا يَخْتَصُّ بِهَا بَعْضُ الْوَرِثَةِ دُونَ بَعْضِهِمْ، وَتُقَسَّمُ الدِّيَّةُ بَيْنَ وَرِثَةِ الْمَيِّتِ كُلِّهِمْ حَسَبَ أَنْصِبَتِهِمْ، فَرَضًا أَوْ تَعْصِيًّا، وَلَا يَخْتَصُّ بِهَا بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ. وَالْحُكْمُ بِتَخْصِيصِ ثَلَاثَةِ مِائَةِ أَوْ ثَلَاثِينَ أَوْ ثَمَانِينَ أَوْ دُونَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْوَرِثَةِ أَوْ دُونَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْوَرِثَةِ إِنْ كَانُوا أَحْيَاءَ، مُخَالَفٌ لِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، جَارٍ عَلَى مُقْتَضَى الْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ، وَدُسْتُورُنَا يَعْطِي الْحَقَّ لِلْمَحْرُومِينَ إِنْ طَالَبُوا بِحَقِّهِمْ.

رَابِعًا: يَجُوزُ لِأَهْلِ الْقَتْلِ أَنْ يَعْفُوا عَنِ الْقَاتِلِ، وَأَنْ يَتَصَدَّقُوا عَلَيْهِ بِالدِّيَّةِ، وَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ أَجْرُ الْمُتَصَدِّقِينَ. وَهَذَا مَا نَصَّتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَدِيَّةٌ مَسْكُومَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ [النساء: 92]، أَيْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوا عَنْهُ وَيَسْمَحُوا، وَلَا يَقْبِضُوا مِنْهُ مَالًا. قَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: «إِلَّا أَنْ يَتَصَدَّقَ أَهْلُ الْمَقْتُولِ عَلَى الْقَاتِلِ بِالدِّيَّةِ، سُمِّيَ الْعَفْوُ عَنْهَا: صَدَقَةً، تَرْغِيْبًا فِيهِ»⁽¹⁾.

وَفِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فِي مَعْرَكَةِ أُحُدٍ - قَتَلَ الْمُسْلِمُونَ وَالِدَ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خَطَأً، فَأَذْرَكَهُمُ حَذِيفَةُ وَهُمْ يَضْرِبُونَهُ بِأَسْلِحَتِهِمْ، ظَانِّينَ أَنَّهُ مِنَ الْعَدُوِّ، فَصَاحَ حُذَيْفَةُ: «أَبِي يَرْحَمُكَ اللَّهُ، أَبِي يَرْحَمُكَ اللَّهُ»، وَلَكِنْ أَبَاهُ مَاتَ مِنْ فَعْلَتِهِمْ⁽²⁾، فَتَصَدَّقَ بِدِيَّتِهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ⁽³⁾، فَزَادَهُ ذَلِكَ مَنَزَلَةً عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَعِنْدَ الْمُسْلِمِينَ.

فَالْعَفْوُ الَّذِي تَسْأَلُونَ عَنْهُ إِنْ كَانَ عَفْوًا عَنِ الدِّيَّةِ الْمَطْلُوبَةِ مِنَ الْقَاتِلِ لِأَبِيكُمْ خَطَأً، هَذَا حُكْمُهُ، هُوَ صَدَقَةٌ تُؤْجَرُونَ عَلَيْهِ.

(1) الشُّوْكَانِيُّ. فَتْحُ الْقَدِيرِ. ج 1/ ص 575.

(2) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ، بَابُ: ذِكْرِ حَذِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ الْعَسْبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَدِيثٌ (3824)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(3) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، حَدِيثٌ (23639)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (ج 8/ ص 228)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (ج 3/ ص 242) عَنْ عَمْرٍو بْنِ لَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ الْحَاكِمُ: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يَخْرُجْ».

أَمَّا إِنْ كَانَ الْعَفْوُ عَنْ نَفْسِ الْقَاتِلِ، فَإِنْ قُتِلَ الْخَطَا لَا يُؤَاخَذُ بِهِ الْقَاتِلُ، وَلَا ذَنْبٌ لَهُ،
وَقَدْ حَكَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْكَفَّارَةِ عَمَّا ارْتَكَبَهُ دُونَ احْتِيَاطٍ، فَلَا يَجُوزُ لَكُمْ أَنْ تُؤْذَوْهُ أَوْ تَنْتَقِمُوا
مِنْهُ، وَمَنْ ارْتَكَبَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ تَحَمَّلَ وَزَرَ عَمَلِهِ. وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

1979 / 02 / 20م

تنبيه: قيمة الدينار الجزائري تغيّرت إلى أسفل، وأصبح الفرنك الفرنسي أضعافها،
فليُتَنَبَّهَ إلى ذلك.

هل يُعتَبَرُ هذا مِنَ الْقَتْلِ الْخَطَا؟

السؤال:

ذات يوم كان ولدي يَسُوقُ سيارته، وإذا بشخص يُخْرِجُ مِنْ طَرِيقٍ عَلَى يَمِينِهِ
وينحرف عنه بالسيارة، ولكن هذا الشخص يجري ويصدم هو السيارة مِنْ جَانِبِهَا
الْأَيْمَنِ، وَيُخْرِجُ ثُمَّ تُؤْفَى إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ بَعْدَ 12 يَوْمًا.

فَمَا هُوَ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟ وَهَلْ يُعْتَبَرُ هَذَا مِنَ الْقَتْلِ الْخَطَا.

السائل: ش. ل

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

إِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرْتُمْ، وَأَنَّ الْمَرْحُومَ هُوَ الَّذِي صَدَمَ سَيَّارَةَ ابْنِكُمْ، وَجَاءَ مِنْ
جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَتَسَبَّبْ - بِأَيِّ طَرِيقَةٍ - فِي الْحَادِثَةِ الَّتِي جَرَّتْ إِلَى مَوْتِهِ بَعْدَ 12
يَوْمًا، فَلَا شَيْءَ عَلَى ابْنِكُمْ. وَلَا يُعْتَبَرُ مِنَ الْقَتْلِ الْعَمْدِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مِنْ هَذَا الْبَابِ لَوْ كَانَ
هُوَ الَّذِي تَسَبَّبَ فِي الْحَادِثَةِ.

نَقَلَ ابْنُ فَرَحُونَ فِي (التبصرة) عَنْ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ قَوْلَهُ: «السَّائِقُ وَالْفَائِدُ وَالرَّاكِبُ

ضامنون لما وَطِئَت الدابة، وما كان منها من غير فعلهم أو هي واقفة لغير شيء [فعل بها]، فذلك هَدْرٌ⁽¹⁾.

والسيارة لم تَدُس المتوقِّ، ولم يأت قائدُها بفعلٍ صادرٍ منه أدى إلى وفاة المُصطدَم به.

قال ابن فرحون: «ما وَطِئَت الدابة، فعَلَى القائد، إلا أن يكون فعلُها من سبب الراكب، فإن اجتمع سائقٌ وقائدٌ وراكبٌ فَوَطِئَت الدابة ييدها أو رَجَلُها رجلاً فقتلتها، فعلى القائد والسائق، إلا أن يكون فعلُها بسبب الراكب فذلك عليه».

ثم نقل ابن فرحون عن شُرَّاح الرسالة أن قوله في الرسالة: «وما كان منها من غير فعلهم»: «يعني وما كان من غير تفريط منهم أو عن غَلِيَّة فلا شيء عليهم فيه؛ لأن ذلك ليس من قِبَلِ تفريط ولا إهمال، وإنما هو من [جهتها]⁽²⁾»⁽³⁾.

ومن هذا القول - في الرسالة وشرحها - نُدرِك أن صاحب السيارة إذا لم يكن مُتَسَبِّباً في الوفاة بسبب إهمال أو تفريط، لا تكون عليه المسؤولية. ولا شك أن مَنْ اصطدم به، وجاءه على يمينه، وليس له حقٌّ في اجتياز الطريق، ولا إذنٌ من المسؤول المَوْجَّه في المرور - إذا كان هناك مَنْ يُشْرِف عليه - يكون هو الجاني على نفسه، المُتَسَبِّب في وفاته بنفسه، ولا يَلْزَم صاحب السيارة المُصطدَم بها شيءٌ. والله أعلم.

1981 / 12 / 30م

(1) ابن فرحون. تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام. ج 2/ ص 343، وانظر أيضاً: ابن أبي زيد القيرواني. الرسالة. ص 126. وما بين معقوفتين لم يوجد في النسخة المطبوعة ولا تبصرة ابن فرحون، وأثبتناه من الرسالة.

(2) في النسخة المطبوعة: [جهتها]. والصواب ما أثبتناه من تبصرة ابن فرحون.

(3) ابن فرحون. تبصرة الحكام. ج 2/ ص 343.

ما حكم قتل الصّدمة؟

السؤال:

ذات يوم كان سائق سيارة يسير بسيارته في إحدى الطرق، وبسبب الرؤية غير الواضحة فُوجئَ بجماعة أمامه في الطريق، وعُسّر عليه تَجَنُّبُهُمْ، فصَدَمَتْ سيارته شاباً منهم، نُحِلَ إلى المستشفى جريحاً، حيث بَقِيَ يُعَالَج حوالي أسبوعين، ثم تَوَفاه الله إلى رحمته.

فما حكم الشرع في هذه القضية؟

م. ص (بئر توتة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: تُعتَبَر وفاة هذا الشاب الشهيد - رحمه الله - من باب قتل الخطأ؛ لأنَّ المُتَسَبِّب في وفاته لم يُرد صدّمه ولا قتله. وقتل المؤمن خطأ من أخيه المؤمن، ذكر الله حُكمه في القرآن الكريم بقوله: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطْئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ [النساء: 92]، فحكم سبحانه في هذا النوع من القتل بأمرين: - الكفارة - الدية.

أما الأمر الأول، فهو الكفارة، وهي عتق رقبة مؤمنة، وكأنه إذا قتل نفساً مؤمنة وجب عليه أن يُحيي بالعتق رقبة مؤمنة، فإن لم يجد لها لفقراً أو لانتهاؤ نظام الرقيق - كما هي الحال عندنا اليوم - فعليه أن يصوم شهرين مُتتابعين بنص القرآن: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ [النساء: 92].

وأما الأمر الثاني، فهو تسليم دية القاتل إلى أهله، إلا أن يَصَدَّقُوا، ودية الرجل المسلم مائة من الإبل، حَكَمَ بها رسول الله ﷺ في حياته، وكذلك هي على أهل الإبل، وقَوْمُها عمر بن الخطاب رضي الله عنه أثناء خلافته بألف دينار على أهل الذهب، وبأثنى عشر ألف درهم على أهل الفضة.

ثانيًا: حيث إن هذا المقدار من الإبل أو الذهب أو الفضة، مما يَعُشْرُ - في أغلب الأحوال - على الفرد تحصيله، وحتى لا تُهْدَرَ الدماء وتَضِيع الحقوق، فإن الشريعة الإسلامية جَعَلَت دية الخطأ على عاقلة الجاني، وهم أهله وقبيلته، ووَزَعَت هذا المقدار عليهم، على أن يُدْفَعَ في ثلاث سنوات، وَيَتَسَلَّم الدِّية أولياء القاتل، وتُقَسَّم على وَرَثَتِهِ حسب أنصبتهم.

ثالثًا: عَفُو وَلِيِّ القاتل عن قبض الدية مأمول مرغوب فيه، سَمَّاهُ الله صدقة، إذ قال سبحانه في ذلك: ﴿إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾ [النساء: 92]، أي يَتَصَدَّقُوا، وأَجْرُ الصدقة عظيم، إذ قال الله في الْمُتَصَدِّقِينَ: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضْعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الحديد: 18]، والمراد بِالْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ - في الآية - الذين تَصَدَّقُوا بأموالهم. والذين تَصَدَّقُوا بالدية، قد تَنَازَلُوا عن مالٍ جَسِيمٍ، ومُضَاعَفَةُ الأجر لهم إعطاؤهم أكثر مما تَصَدَّقُوا به عشر مرَّات على الأقل - والحسنة بِعَشْرٍ أمثالها -، والأَجْرُ الكريم هو الجنة كما فسَّره العلماء⁽¹⁾.

وقد تَصَدَّقَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ بِدِيَةِ أَبِيهِ الذي قَتَلَهُ المسلمون يوم أُحُدَ خطأ، فزاده ذلك مكانة في الإسلام.

رابعًا: لما كان تحصيل الدية الكاملة من العاقلة مما يَتَعَذَّرُ الوصول إليه اليوم، لأنهم لا يَطْوَعُونَ بها، والقوانين الجاري بها العمل لا تُجْبِرُ الأقارب والأهلين على

(1) انظر: تفسير القرطبي، ج 17/ ص 252، الشوكاني. فتح القدير، ج 5/ ص 208.

الاشتراك فيها، ونظرًا لنظام التأمين على السيارات الإجباري على أصحاب السيارات، فإنه يجوز أن يقع الصلح بين الطرفين في مثل هذه القضية على قدرٍ معلوم، يُتَّفَق عليه بينهم، وما وقع عليه الاتفاق والتراضي هو الذي يُعْمَل به، ويُلْزَم الطرفين، فالصلح جائز بين المسلمين، مُرَغَّبٌ فيه، قال تعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: 128]، والسعي بالصلح بين الناس من خير الأعمال، وَعَدَ الله عليه بالثواب الجزيل، إذ قال: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 114]. والسعي في إصلاح ذات البين - في هذه القضية - جَمَعَ بين الأمور الثلاثة، وحثَّ عليها: الصدقة، والمعروف، والإصلاح بين الناس، وَمَن فَعَلَ ذلك فله الأجر العظيم من الله. نسأله التوفيق والسداد. والله أعلم.

1981 / 02 / 11م

سَقَطَتِ الطِفْلةُ مِنَ السَّيَّارةِ، فماذا يجب علي؟

السؤال:

إني سائقٌ، كَلَّفَنِي أَخِي يومًا بنقل عائلته إلى زيارة قرية، اسْتَعَرْتُ سيارةً مكشوفةً من نوع (بيجو 403)، هَيَّأْتُهَا وَحَمَلْتُ العائِلَةَ في الخلف. خرجنا من المدينة والسيارة تجري، وكانت إحدى بنات أخي - عُمُرُها يزيد عن 12 سنة - تَجْعَلُ مِظْلَةً على رأسها، فطارَت من رأسها واندفعت البنت لتلحق بها، وللأسف سَقَطَت وَلَقِيَتْ حَتْفَهَا إثر الحادث الأليم الذي ما كنتُ أتوقَّعه إطلاقًا، ومن هنا يتجلى سؤالي:

ما هو نوع هذه الروح؟ وهل تَلْزُمُنِي؟ وكيف يُمَكِّن لي أن أَتَخَلَّصَ مِنْ ذَنْبِهَا؟ علِّمًا أَن أَخِي سمح لي، ولستُ أتساءل عن الناحية القانونية، بل إني أستفسر عن الناحية الدينية: ماذا يجب علي؟

والشيء الملاحظ هو أنني لم أعلم بشيء حتى سقطت رغم أن أمها كانت موجودة معها، ولم تدق أو تتكلم، بل حاولت معها لئلا تمسكها، ولكن الأجل مُحْتَم. لهذا فإني أسألكم الإجابة الواضحة.

ز. ع (البيّض)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. إذا كان سبب موتها هو سقوط نتج عن اندفاعها، ولم تدسها السيارة، ولا أصابها بجُزءٍ منها، ولم تتسبب في ذلك، فلست مسؤولاً عنها؛ لأنها هي التي أسقطت نفسها بمحض إرادتها. وأمّا إذا كانت وفاتها ناتجة عن إصابة من السيارة، بحيث دأستها أو صدمتها بجُزءٍ منها، فإنه يُعتبر من قتل الخطأ، وقتل الخطأ فيه الدية على العاقلة، وفيه الكفارة. وبها أن وليها - أبوها - عفا عن الدية، والعفو أقرب للتقوى، فإنها تسقط. أمّا الكفارة فهي صيام شهرين متتابعين. وسواء كان سقوطها هو سبب موتها، أو أنكم صدمتموها أو دسّتموها، فلا إثم في ذلك، والكفارة في قتل الخطأ تدفع الإثم وتُسقطه. والله أعلم.

1982 / 01 / 21 م

هل عليّ كفارتان؟

السؤال:

أنا سائق شاحنة تابعة لشركة، وقعت أمامي حادثة، فقد كنت ذات ليلة - منذ سنة -

أسير في الطريق وأنا في تمام اليقظة والحذر في السير، ففاجأني صدامٌ في العَجَلَة، فتوقَّفتُ
فإذا بي أجد شابين يركبان دراجة نارية دون إنارة، وذلك ما سبَّب الحادث. وتَسبَّب
إصابتُهما بشاحنتي أن دَفَعَتْهُمَا مِن يمين الطريق إلى وسطها فجاءت سيارة من الاتجاه
المخالف فدَاسَتْهُمَا، فتوفَّيَا في حينهما، وفرَّ صاحب السيارة.

وأما أنا، فإني ثَبْتُ في المكان، وقمتُ بما يُوجبُه القانون من إحضار الدرك الوطني،
وتَحَمَّلْتُ المسؤولية كاملة.

وبالفعل، فإنَّ صندوق الضمان الاجتماعي أعطى للورثة حوالي 15 مليون سنتيم
(وذلك في سنة 1984)، وعاقبوني بِسَنَةِ تُسحب مني فيها رخصة السياقة، وقد تَحَمَّلْتُ
المسؤولية وحدي حتى لا يَضِيع حقُّ الورثة، خشيةً من الله.

هل أصوم أربعة أشهر متتابعة؟ أم أفصل بينهما؟ أو أطعم؟ وهل صاحب السيارة
التي قتلتهما مُطالبٌ بالكفارة معي؟ وهل نُعاقب على الروح بالنار أم ماذا؟

إبراهيم. ن (سكيكدة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أولاً: وفاة هذين الشابين، رحمهما الله، تَسبَّبت عن صَدَم شاحنتك لدراجتهما،
وإلقائهما في وسط الطريق، ثم مرور صاحب السيارة التي أَتَتْ من الاتجاه المعاكس
عليهما، فأنتما مشتركان في قتلها.

ثانياً: وهذا القتل من نوع قتل الخطأ، ويجب فيه أمران:

الأول: الدِّيَّة: والدِّيَّة في قتل الخطأ على العاقلة، وهُم عَصْبَةُ القاتل متضامنون
مُجْتَمِعُونَ، ولا تجب على القاتل وحده.

والثاني: الكفارة: وهي عِتق رقبة مؤمنة، وهذا مُتَعَذَّر الآن؛ لأنه لا يُوجَد رقيقٌ،

لهذا يجب على مَنْ وجبت عليه الكفارة صيام شهرين متتابعين توبةً من الله.

ولما كان في القضية قتيلان، فالواجب عليك كفارتان، ويُمكن لك أن تُفرّق بينهما، فتصوم عن الكفارة الأولى شهرين، ثم تُفطر، ثم تصوم الكفارة الثانية، فلا يجوز أن تُفصل بين أيام الكفارة الواحدة. ولكن تستطيع أن تُفصل بين الكفارتين، فإذا بدأت في إحداها، فلا تُفطر حتى يَتِمَّ الشهران.

والشهر المطلوب شهرٌ قمري، وهو تارة فيه 30 يومًا، وتارة فيه 29.

ثالثًا: ما وجب عليك أنت، يجب مثله على صاحب السيارة الأخرى، فعليه دية قتل الخطأ، تدفعها العاقلة، وعليه كفارتان يصومهما.

رابعًا: قتل الخطأ لا إثم فيه، ولا تتبّع صاحبه (الروح)؛ لأنه لم يتعمّده. فإذا كفر بالعتق أو بالصوم، فلا عقاب عليه. وأما إن لم يصم، فإنه يتحمل وزر من قصر في القيام بواجب عليه. والله أعلم.

1984 / 03 / 06 م

مقدار دية قتل الخطأ

السؤال:

في يوم 21 / 01 / 1979 م دأست سيارةٌ ولدي (إبراهيم) فقتلته، ويريد سائق السيارة وأهله تحكيم الشريعة الإسلامية في مقدار الدية، براءة لدمّتهم، ورجوعًا إلى حكم الله، واتفقنا على ذلك.

الرجاء منكم بيان مقدار الدية حسب أحكام الشريعة الإسلامية.

إبراهيم. ب (بئر التوتة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

يُعتَبَرُ هذا القتل من نوع الخطأ، وفيه الدِّية وصيام شهرين متتابعين. والدِّيةُ في الأصل مائة من الإبل، وقومها عُمَرُ بألف دينار أو باثني عشر ألف درهم.

جاء في موطأ الإمام مالك، أنه بَلَغَهُ: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَوَّمَ الدِّيةَ عَلَى أَهْلِ الْقُرَى، فَجَعَلَهَا عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ (الفضة) اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ». ونحن أهل المغرب من أهل الذهب، كما نَصَّ على ذلك القاضي أبو الوليد الباجي في شرح الموطأ⁽¹⁾.

أما الدينار الشرعي، فقد اختلف في مقدار وزنه بالموازين الحالية، قَدَّرَهُ بعضُهم بما يُقارب 4.2 غرام، وقَدَّرَهُ آخرون بما يَقْرُبُ من 4.67 غرام.

فإذا أخذنا بالأقل احتياطاً، فإن وزن ألف دينار يَبْلُغُ 4200 غرام.

فالدِّيةُ بِزَنَةِ الذهب هي 4200 غرام، وقيمة الذهب تختلف، والمُعتَبَرُ الأسعار الرسمية، وليست أسعار التجار.

ثم نلاحظ لكم ما يأتي:

أولاً: يُمكن الصلح بينكم على مقدار تَتَّفَقُونَ عليه بالتراضي، والصلح خير.

ثانياً: دِيَةُ القتل الخطأ تَدْفَعُهَا العاقلة، وهي قبيلة القاتل، يَجْمَعُونَهَا فيما بينهم؛ لأنَّ الواحد قد يَعْجزُ عنها، وهي من باب المُواساة والمُعونة، وليست عقاباً يَلْحَقُ العاقلة، وإن تَسَاحَتَّمُ وتَصَدَّقْتُمُ بها فهو خير، قال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ [النساء: 92].

1979/12/10م

(1) انظر: الباجي. المتقى شرح الموطأ. ج 7/ ص 68.

قَتَلَ ابْنَةُ خَالِهِ بِالْبِنْدِيقَةِ خَطَاً

السؤال:

السؤال يتعلق بشخص قَتَلَ بِالْبِنْدِيقَةِ ابْنَةَ خَالِهِ.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: حَقًّا، إِنَّ قَتْلَ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ قَتْلَهَا فَاحِشَةٌ قَبِيحَةٌ جَدًّا، وَمَنْ قَتَلَ مُسْلِمًا مُتَعَمِّدًا مُعْتَقِدًا أَنَّ إِزْهَاقَ رُوحِهِ حَلَالٌ لَهُ يَكْفُرُ بِاللَّهِ، وَيُخْلَدُ فِي جَهَنَّمَ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَلَّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَمَنْ اسْتَحَلَّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ كَفَرَ بِاللَّهِ، وَاسْتَحَقَّ الْخُلُودَ فِي جَهَنَّمَ، وَبُنِيَ الْمَصِيرُ.

ثانيًا: أَمَّا إِذَا قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً، وَلَمْ يُرِدْ قَتْلَهُ، بَأَنْ قَصَدَ عَدُوًّا أَوْ قَصَدَ اصْطِيَادَ حَيَوَانَ، وَلَمْ يَنْوِ أَبَدًا قَتْلَهُ، فَهَذَا يُسَمَّى: "قَتْلُ الْخَطَا"، وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً لَزِمَتْهُ كَفَّارَةٌ.

وكفَّارَةُ قَتْلِ الْخَطَا أَنْ يَعْتِقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً بِدَلِّ الَّتِي تَسَبَّبَ فِي قَتْلِهَا، وَعَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَ دِيَّةً لَهَا، وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ خَمْسَاةُ دِينَارٍ ذَهَبِيٍّ أَوْ مَا يُعَادِلُهَا، يَدْفَعُ هَذَا الْمَقْدَارَ لِوَلِيِّهَا، وَهُمْ وَرَثَتُهَا، فَإِنْ عَفَوْا عَنْهُ وَسَاحَوْهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَيَجِبُ أَنْ نَلَاظِ أَنْ مَقْدَارَ هَذِهِ الدِّيَّةِ يَشْتَرِكُ فِيهِ أَهْلُ عَصِيَّتِهِ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْقَاتِلِ وَحْدَهُ.

ثالثًا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً يَعْتِقُهَا، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ.

رابعًا: حَيْثُ أَنْكَ لَمْ تَنْوِ قَتْلَ امْرَأَةِ أَخِيكَ، وَبِنْتَ خَالِكَ، وَإِنَّمَا أَرَدْتَ مُدَاعِبَتَهَا بِسِلَاحٍ لَمْ تَعْرِفْ أَنَّهُ مُسْتَعِدٌّ لِلْقَتْلِ، فَإِنَّا نَرْجُو أَنْ تَكُونَ قَدْ قَتَلْتَهَا خَطَاً، وَتَجْرِي عَلَيْكَ أَحْكَامُ قَتْلِ الْخَطَا، وَلِهَذَا نُشِيرُ عَلَيْكَ أَنْ تَدْفَعَ الدِّيَّةَ لِخَالِكَ وَأَوْلِيَائِهَا، وَأَنْ تَصْطَلِحَ مَعَهُمْ، فَإِنْ عَفَوْا عَنْكَ وَسَاحَوْكَ فَلَا يَلْزِمُكَ شَيْءٌ مِنْهَا، وَأَمَّا الْعِتْقُ فَلَا يُمَكِّنُ الْيَوْمَ فِي

وطننا، فعليك أن تصوم شهرين مُتَّابِعَيْنِ توبةً من الله.

ومعنى التَّابِعُ ألاَّ تَفْصِلَ بينها أبدًا، فلو صُمتَ شهرين ولم يَبْقَ عليك إلاَّ يوم واحد، فأفطرت فيه يومًا واحدًا بطلَ به كُلُّ ما صُمتَ، ووجب عليك أن تُعيد الصيام، وألاَّ تُفْطِرَ حتى يكْمُلَ شهران مُتَّابِعَان.

خامسًا: أما عقاب الله، فلا تَحْخَفُ إذا كنتَ لم تَنْوِ قَتْلَهَا، فإنك إذا كَفَرْتَ مُخْلِصًا يَعْفُو الله عنك، وخصوصًا أنك لم تَنْوِ، ومع ذلك ندمتَ، وبكيتَ، وتُتِبْتَ إلى الله، وترَحَّم على بنت خالك الهالكة، وأكثر الاعتذار لخالك ولأُمِّها، ولأخيك، وتَصَدَّقَ عليها.

10/11/1993م

أُطْلِقَتِ النَّارَ عَلَى نَفْسِهَا، فَهَلْ تَجِبُ دِيَّتُهَا عَلَيَّ؟

السؤال:

تَزَوَّجَ أَحَدُ أَبْنَائِي - وهو (ح. ي) - ابنةَ عَمِّهِ الشَّقِيقِ المدعوة (م. ي)، وعاشت معه في عِشْرَةِ طَيِّبَةِ مُدَّةٍ، ثم ذات يوم فَقَدْتُ بعضَ نقودي - ومقداره ثلاثمائة دينار جزائري - فأعلنتُ ذلك أمامَ العائلة كُلِّها، ولم أُخَصِّصْ أَحَدًا بِتُهْمَةٍ، ثم خرجتُ مِنَ الدارِ فما راعَنِي إِلَّا أَن سَمِعْتُ طَلْقًا نَارِيًّا فَفَزِعْتُ، وَلَمَّا دَخَلْتُ الدارَ وَجَدْتُ ابنةَ أَخِي الشَّقِيقِ - وهي زوجة ابني - جَرِيجَةً، فسألتُها، فقالت إنها هي التي أطلقت النارَ على نفسها، ثم جاءَ شهود كثيرٌ فَصَرَّحتُ بذلك أمامَهم. وجاءَ رجالُ الدركِ فوجدوها ما تزالُ بالحياة، واعترفت أمامَهم أنها هي التي قَتَلَتْ نَفْسَها، وَصَرَّحتُ لهم بأنها فعلت ذلك؛ «لأنَّ عَمِّي اتهمني بسرقة ثلاثين ألف، فلماذا قَتَلْتُ نَفْسِي»، ثم ماتتَ رحمها الله.

فما هو حُكْمُ الشرع الإسلامي في هذه القضية؟ وهل تجب فيها الدِّيَّةُ على زوجها أو على عَمِّها؟

ي. ع (الجلفة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: القتلُ العمدُ العُدوان من أكبر الجرائم في الإسلام، وقتلُ المؤمنِ عُدواناً يُوجبُ الخلودَ في النار، والقصاصُ أو الدِّيةُ في الدنيا، فإذا كان القتلُ خطأً وجبت الدِّيةُ على العاقلة، ووجبت معها الكفارة، وهي اليوم صيام شهرين مُتتابعين.

ثانياً: يُعتَبَرُ قاتلاً كُلُّ مَنْ تَسَبَّبَ في الموت بضربٍ بِمُثْقَلٍ أو بغيره، أو بِخَنْقٍ، أو إغراق، أو إرسال حيوان ضارٍ. ويُعتَبَرُ قاتلاً مَنْ شارك القاتلَ في فعله وأعانه عليه، كتمكينه من السلاح، أو يقبض على المقتول حتى قُتِلَ.

ثالثاً: الحادثة التي جاءت في السؤال - إذا صَحَّت روايتها - ليس فيها قتلُ عَمْدٍ، ولا قتلُ خطأ، وإنما هي حادثةُ انتحار، فيها مسؤوليةٌ أخلاقيةٌ بِتُهْمَةِ بريء، وليس فيها مسؤوليةٌ جنائية، باعتراف الضحية بأنها هي التي قَتَلَتْ نفسها.

إنَّ مسؤوليةَ مَنْ اتَّهَمَهَا بالسرقة - وهي بريئة - يَتَرَتَّبُ عليها الإثم والعقاب الإلهي - إن لم يَعْفُ وَيَرْحَمْ - لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [النساء: 112]، ولكن ليس عليه ديةٌ ولا قصاص؛ لأنه لم يَقْتُلْ، ولا حَرَّضَ على القتل. والحُكْمُ بغير هذا مُحَالِفٌ لِلنُّصُوصِ الشرعية. والله أعلم.

1981 / 04 / 12م

إنسانٌ رَفَسَ صَبِيًّا لَيْلاً

السؤال:

إنسانٌ رَفَسَ صَبِيًّا صغيراً في الليل، وفي الصباح وَجِدَ الصَّبِيَّ مَيِّتاً، فما هو حُكْمُ الشرع في القتل في هذه الحالة؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

إذا كان موت الصبي نتيجة هذه الرِّفْسة، فإنَّ هذا الموت يُعتَبَرُ مِنْ قَتْلِ الْخَطَا،
وَيُمْكِنُ التَّحَقُّقُ مِنْ ذَلِكَ بِتَقْرِيرٍ مِنَ الطَّيِّبِ الْمُخْتَصِّ إِذَا وَقَعَ نَزَاع، فَإِنْ نَفَى ذَلِكَ
الطَّيِّب، وَادَّعَاهُ وَلِيُّ الصَّبِيِّ، لَزِمَهُ الْيَمِينُ أَنَّ الرِّفْسةَ هِيَ الَّتِي قَتَلَتْهُ، وَإِذَا ثَبَّتَتِ الْجَنَايَةَ أَوْ
اعْتَرَفَ الْجَانِي لَزِمَهُ مَا يَلْزِمُ قَاتِلَ الْخَطَا الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً
فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ [الأنعام: 92]، ثُمَّ قَالَ:
﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ [النساء: 92].

وَيُفْهَمُ مِنَ الْآيَةِ أَنَّ الدِّيَّةَ لَا بُدَّ مِنْهَا، وَهِيَ أَلْفُ دِينَارٍ كَمَا قَدَّرَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي
خِلَافَتِهِ، وَلَمَّا كَانَتْ مَقْدَارًا لَا يَسْتَطِيعُهُ كُلُّ أَحَدٍ، فَإِنَّمَا وَاجِبَةٌ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلِ، تُورَّعُ
عَلَيْهِمْ مِنْ بَابِ الْمُسَاهَمَةِ وَالتَّعَاوُنِ، لَا مِنْ بَابِ الْعُقُوبَةِ، وَإِنَّمَا قَرَضَهَا الشَّارِعُ حَتَّى لَا
يَذْهَبَ الدَّمُ هَدَرًا، وَيُرْغَبَ مِنْ أَوْلِيَاءِ الْمَيِّتِ أَنْ يَعْفُوا ﴿إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾. وَإِنَّمَا تَدْفَعُ
الْعَاقِلَةُ مِنَ الدِّيَّةِ مَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ عَوْنًا لَهُ، أَمَّا الثُّلُثُ فَفِي مَالِهِ.

وَالوَاجِبُ الثَّانِي عَلَى قَاتِلِ الْخَطَا هُوَ الْكَفَّارَةُ، وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ نَفْسًا
مُّؤْمِنَةً بِإِهْمَالِهِ فَلَحِقَتْهُ الْكَفَّارَةُ إِحْيَاءَ لِنَفْسٍ كَالْمَيِّتَةِ بِالرَّقِّ، وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُؤْمِنَةً، سَلِيمَةً
مِنَ الْعُيُوبِ الْمَشِينَةِ، بِالْغَةِ حَدَّ التَّكْلِيفِ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ، وَإِذَا تَعَذَّرَ عَلَيْهِ
عِتْقُ رَقَبَةٍ لِفَقْرِهِ وَعَجْزِهِ عَنْ ثَمَنِهَا، أَوْ لَانْتِهَاءِ عَهْدِ الرَّقِّ كَمَا هِيَ الْحَالُ الْآنَ، فَعَلَيْهِ أَنْ
يَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ.

وَالْمُلَاحَظَةُ أَنَّ الشَّارِعَ الْحَكِيمَ حَرَصَ عَلَى حَقُوقِ الْإِنْسَانِ فِي الْحَيَاةِ بِفَرَضِ الدِّيَّةِ
عَلَى الْقَاتِلِ، وَيُشَارِكُ فِيهَا جُمُوعُهُ، وَأَلْزَمَهُ بِكَفَّارَةٍ ثَقِيلَةٍ يَقُومُ بِهَا بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ إِهْمَالَهُ
تَسَبَّبَ فِي إِزْهَاقِ نَفْسٍ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَحْتَاطَ أَكْثَرُ.

فهذا الذي رَفَسَ الصَّبِيَّ كان بإمكانه ألا يَقَعَ ذلك منه بشيءٍ مِنْ عُنَايَتِهِ وَعُنَايَةِ أُمِّ الصَّبِيِّ وَأَهْلِهِ، وَمَعَ إِهْمَالِهِ يُمكن أَنْ يَرَفَسَ أَفْعَى أَوْ حَيَوَانًا عَقُورًا فَيَجِدَ مَا يُدَافِعُ عَنْ نَفْسِهِ الْعُدُوانَ، وَقُلُّ مِثْلَ ذَلِكَ فِي سَائِقِ السَّيَارَةِ، وَالصَّائِدِ. وَعَلَى أُمِّ الصَّبِيِّ أَلَّا تَضَعَهُ فِي مَكَانٍ يَلْحَقُهُ فِيهِ أَيُّ ضَرَرٍ، وَأَنْ تُجَنِّبَهُ كُلَّ خَطَرٍ، فَإِنَّ بَعْضَ الْأُمّهَاتِ إِذَا بَكَى الصَّبِيُّ أَسْكَنَتْهُ بِوَضْعِ الثَّدْيِ فِي فَمِهِ، وَقَدْ يُدْرِكُهَا النُّومُ، حَتَّى إِذَا قَامَتْ صَبَاحًا وَجَدَتْهُ مَيِّتًا، فَالْأُمُّ الْحَازِمَةُ تُرَضِعُهُ فِي أَوْقَاتِ رَضَاعِهِ فَقَطْ، وَإِنَّمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ فِي تَمَامِ يَقَظَتِهَا، ثُمَّ تَضَعُهُ فِي مَكَانٍ آمِنٍ لِلنُّومِ.

قتلت رضيعها خطأ

السؤال:

امرأة مُرَضِعٌ، وَضَعَتْ وَلِيدَهَا - أَثْنَاءَ نَوْمِهَا - أَمَامَ صَدْرِهَا بِقَصْدٍ إِرْضَاعِهِ، وَأَخَذَهَا النُّومَ. وَفِي الصَّبَاحِ لَمَّا اسْتَيْقَظَتْ مِنَ النُّومِ وَجَدَتْ وَلِيدَهَا مَيِّتًا. فَمَا هُوَ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِي الْمَسْأَلَةِ؟

بن ب. ع (البليدة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أَوَّلًا: إِذَا ثَبِتَ أَنَّ هَذَا الْوَلِيدَ مَاتَ اخْتِنَاقًا بِسَبَبِ أُمِّهِ وَتَوَمَّهَ فِي أَحْضَانِهَا، أَوْ انْقِلَابِهَا عَلَيْهِ، وَلَمْ يَكُنْ بِهِ مَرَضٌ هُوَ الَّذِي تَسَبَّبَ فِي مَوْتِهِ، فَإِنَّ مَوْتَهُ يُعْتَبَرُ مِنْ بَابِ قَتْلِ الْخَطَا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ فِيهِ: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ [النساء: 92]. فَالْآيَةُ صَرِيحَةٌ فِي وَجُوبِ الدِّيَّةِ - وَهِيَ عَلَى الْعَاقِلَةِ - وَفِي تَحْرِيرِ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، إِلَّا أَنْ يَتَصَدَّقَ أَهْلُ الْقَتِيلِ - وَهُوَ أَبُوهُ أَوْ مَنْ يَرْتُّهُ إِذَا عُدِمَ أَبُوهُ - فَتَسْقُطَ الدِّيَّةُ.

ثانيًا: بما أن تحرير الرقاب معدوم اليوم، فيجب على هذه المرأة أن تصوم شهرين متتابعين كفارة، لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [النساء: 92].

ثالثًا: إذا شرعت في الصيام وجب عليها أن تحسب الأيام، وألا تفطر حتى يتم يوم الشهرين، إلا لعذر شرعي، كنزول الحيض، وبمجرد انقطاع الدم تعود إلى الصوم، فلو لا أكلت يومًا بعد طهرها بطل كل ما صامته، وعادت إلى ابتداء الصوم، وكذلك يجوز لها أن تفطر لمرض، ولسفر شرعي، ولكن عليها أن تعود إلى الصوم بمجرد رجوعها من السفر أو برئها من المرض.

1980 / 11 / 23 م

كنت سبب وفاة ابنتي من غير عمد

السؤال:

ولدت - لأول مرة - طفلة، وفي الليلة الحادية عشرة من عمرها أرضعتها كالعادة، ونمت بجوارها، وفي الصباح لما نهضت لاحظت دمًا في أنفها، ووجدت قطرات منه على كتفي الأيمن، ووجدت قنديل جيب - كنت وضعته ليلاً على المدفأة - ساقطاً على وجهها مخلفاً بقعة زرقاء على وجه الطفلة الصغيرة المتوفاة. قيل لي قد وجب عليك صيام شهرين متتابعين، فصمتها دون انقطاع، حيث كنت أستعمل الأقراص المانعة للحمل، وبعد صيامها قال لي بعض الناس: صيامك باطل لاستعمالك هذه الأقراص ليلاً.

هل أعيد الصيام: وهل أطعم ستين مسكيناً مع الصيام؟

ماذا أفعل زيادةً ليغفر لي ربي؟ وإذا وجب الإطعام لستين مسكيناً، كم أدفع من النقود لكل مسكين؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: بإهمالك، تَسَبَّيْتُ في وفاة ابتك، والواجب عليك أن تحتاطي غاية الاحتياط،
بوضعها أثناء نومها في مكان حَرِيْز، بعيدة عن كل خطر، وكذلك أثناء يقظتها ما دامت
لا تستطيع أن تدفع الخطر عن نفسها.

وتُعتَبَر وفاتها من باب قتل الخطأ، وفي شريعة الإسلام أن قتل الخطأ فيه الدِّية
والكفارة.

الدِّية: والدِّية لا يدفعها القاتل من ماله، وإنما تدفعها عنه العاقلة، هذا إذا لم يُسامح
وَلِيُّ المقتول، وهو هنا والد الطفلة، فإذا عفا وسامح فإن له في ذلك أجراً كبيراً، وتُسَقُط
الدِّية.

الكفارة: أمّا الكفارة، فهي عِتق رقبة مؤمنة، ولما كان عهد العبيد قد انتهى، فإنَّ
الواجب هو ما قُمتَ به فعلاً، وهو صيام شهرين مُتتابعين، ومعنى تتابع الصيام في
الشهرين، ألا يُفطر الصائم حتى ينتهي منهما، إلا لعذر قاهر كالمرض والحيض
والنَّفاس، فإنه يُباح للمريض أن يُفطر، وتُمنع الحائض والنَّفَساء من الصيام.

ولهذا لم يكن ضرورياً أن تستعملي (الأقراص)، وكان يكفيك أن تُفطري عند نزول
الدم، ثم تصومي بِمُجَرَّد انقطاع الدم دون أن تفطري - يوماً واحداً - بعد انقطاعه. ولو
أفطرت المرأة يوماً واحداً بعد انقطاع دمها، فسَد صومُها، وتُعيدُه من جديد.

ثانياً: استعمالُ الحبوب ليلاً لا يُفسد صيامَ النهار إذا كان لم ينزل دمٌ أصلاً، فإن نزل
الدم فهو الذي يُفسد الصوم لا الحبوب، وعلى المرأة أن تُفطر إذا نزل منها الدم،
وصومُها مع الدم باطل.

وعليه، إذا كنتِ قد صُمتِ أياماً ومعك دمٌ، فالصيام فاسد، وعليك أن تستأنفي

°
! الصيام من جديد لمدة شهرين، وإذا لم ينزل منك دمٌ مُدَّةَ الشهرين، فالصيام صحيح ولا شيء عليك، لا صيام ولا إطعام.

ثالثاً: المحافظة على الصلوات المفروضة، والإكثار من النافلة، والصدقة، وقراءة القرآن، وذكر الله بُكْرَةً وَعَشِيًّا، والاستغفار، والإحسان إلى اليتامى والفقراء والمساكين، وطاعة الزوج، وبرُّ الوالدين، كلُّ هذه مما يُكفِّر الذنب، ويُرضي الربَّ، وإنَّ الله غفور رحيم.

دافعتُ عن شرفي فوق المحظور

السؤال:

ابن عمِّي لي أراد مني - مرّات عديدة - الفاحشة - وأنا فتاة عذراء - تارة بالإغراء، وأخرى بالقوّة، فدافعت عن نفسي في كلّ مرة، تارة بتذكيره بكلام الله، وحديث رسول الله ﷺ، وتارة أخرى بالقوّة.

وفي آخر مرّة وجدني وحيدة في البيت، فصمّمتُ أن ينال مني بالقوّة، فلم أجد مانعاً من استعمال القوّة ضدَّ غرضه السافل، وأخذتُ سكيناً فلم يرهبه؛ لأنه ظنَّ أنني لا أستعمله ضدّه، وأثناء الصراع دخل السكين في صدره، وأخلف بالله إنني لم أقصد قتله بل تهديده، فحصلت الكارثة.

كتبت إليكم لأعرف موقفني من العدالة (عدالة السماء والأرض).

ب. س (ورقلة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

إن صَحَّ ما قلتِ، فإنك عربية شريفة، ومسلمة صميمة، ومن الواجب على كلّ فتاة

مسلمة أن تَصُون عِرْضَهَا، وتَمَسَّكَ بِدِينِهَا وَخُلُقِهَا، وَأَنْ لَا تَسْمَحَ لَذَنْبٍ بَشَرِي أَنْ يَبْعَثَ بِهَا، يُهَاجِمَهَا وَيُحَاوِلَ افْتِرَاسَهَا لِيَنَالَ مِنْ عِرْضِهَا، حَتَّى إِذَا تَمَكَّنَ مِنْهَا، وَقَضَى مِنْهَا وَطَرَهَا، نَبَذَهَا نَبَذَ النَّوَاةِ، ثُمَّ انصَرَفَ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا، وَتَرَكَهَا تَجْتَرُّ أَلَامَهَا وَحَدَهَا، وَقَدْ يَكُونُ قَدْ وَضَعَ فِي رَحِمِهَا جَنِينًا يَكُونُ سُبَّةً وَعَارًا عَلَيْهَا، وَغَالِبًا مَا تَقْتُلُهُ بِيَدِهَا: إِمَّا أَنْ تُسْقِطَهُ، وَتِلْكَ جَرِيمَةٌ دِينِيَّةٌ، وَإِمَّا أَنْ تَخْنُقَهُ بِيَدِهَا بَعْدَ وَضْعِهِ، وَتِلْكَ جَرِيمَةٌ أَكْبَرُ وَأَبْشَعُ مِنْ فِعْلٍ مَنْ يَقْتُلُ وَلَدَهُ بِيَدِهِ، وَهَكَذَا يَضِيعُ مِنْهَا الدِّينُ وَالْخُلُقُ الْمَتِينُ، وَتُصْبِحُ طَرِيدَةً فِي الْمَجْتَمَعِ، مَنبُودَةً يُشَارُ إِلَيْهَا بِالْبَنَانِ، وَكُلُّ فَتَاةٍ مُسْلِمَةٍ شَرِيفَةٍ تَصَوَّرَتْ هَذَا وَعَرَفَتْهُ، وَكَانَتْ تَخَافُ اللَّهَ وَتَخْشَاهُ، تَفْعَلُ مَا فَعَلْتَ أَنْتِ، بِقَصْدِ الدِّفَاعِ عَنْ نَفْسِهَا وَعِرْضِهَا، وَتَتَوَيَّ مَا نَوَيْتِ أَنْتِ، أَنِهَا لَا تَرِيدُ الْقَتْلَ، وَإِنَّمَا مُجَرَّدُ الدِّفَاعِ وَالْإِرْهَابِ. وَفِي عَهْدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَعَتْ حَادِثَةٌ تُشَبِّهُ مَا وَقَعَ لَكَ - كَمَا قَصَّه الْإِمَامُ ابْنُ قَيِّمٍ الْجَوْزِيَّةُ فِي أَحَدِ كُتُبِهِ ⁽¹⁾ - فَأَهْدَرَ دَمَ الْمُعْتَدِي، وَلَمْ يُعَاقِبِ الْفَتَاةَ.

كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْكَ أَنْ تَكْشِفِي أَمْرَهُ إِلَى أُمِّكَ وَأَبِيكَ مِنْ أَوَّلِ مَرَّةٍ حَاوَلَ الْعَدُوَانِ عَلَيْكَ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِ أَنْ وَقَعَتْ الْوَاقِعَةُ فَهُمْ أَذْرَى بِالتَّصَرُّفِ الْحَكِيمِ، وَقَدْ أَخْطَأْتَ بِالْفِرَارِ وَعَدَمِ تَسْلِيمِ أَمْرِكَ إِلَى الْعَدَالَةِ، فَمَنْ كَانَ فِي مِثْلِ وَضْعِكَ - يَخَافُ اللَّهَ وَيَخْشَاهُ - فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْشَى غَيْرَهُ، بِشَرَطِ أَنْ يَكْشِفَ الْأَمْرَ عَلَى وَجْهِهِ، وَيُبْرِزْهُنَ عَلَى صِحَّةِ أَقْوَالِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾ [الحج: 38].

اتَّكِلِي عَلَى اللَّهِ، وَاسْأَلِيهِ الْعَوْنَ وَالْعَفْوَ، وَتَقَدَّمِي بِنَفْسِكَ مَعَ أَهْلِكَ، وَمَعَ مُحَامٍ يَدَافِعُ عَنْكَ إِلَى الْعَدَالَةِ، ثُمَّ تَقَبَّلِي الْحُكْمَ بِنَفْسٍ رَاضِيَةٍ، وَاجْعَلِي سُلُوكَكَ أَيَّامَ الْحِنَةِ - الَّتِي لَا تَدُومُ كَثِيرًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ - الصَّلَاةَ وَقِرَاءَةَ الْقُرْآنِ.

(1) انظر: ابن القَيِّم. الطرق الحكمية. ص 27. والقصة ذكرها الشيخ رحمه الله في فتوى: كيف ينظر الإسلام إلى المرأة المغتصبة؟

أما موقفك منه سبحانه وتعالى، فإنه عالمٌ بها في الضمائر والقلوب، وأنت قد دافعتِ
عن نفسك وشرفك، ولم تكن نيتك سيئة، وعندما يتيسر لك الأمر، صومي شهرين
مُتتابعين. والسلام.

متى ينقطع التتابع في صيام كفارة قتل الخطأ؟

السؤال:

أطلب منكم أن تُفتونا في قضية امرأة نامت على رضيعها فقتلته خطأ. نحن نعلم أن
الكفارة تلزمها، وهي صيام شهرين مُتتابعين، فكيف يكون هذا الصيام المُتتابع وهي ممن
يأتيهن الحيض، وهل ينقطع بإفطارها يوم العيد؟
أرجوكم إرشادنا. بارك الله فيكم.

العربي. م (تبسة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أولاً: مثل هذا القتل للصبي يُعده العلماء من باب قتل الخطأ، فالأثم القاتلة تُعامل
معاملة من قتل مؤمناً خطأ. وقد نصَّ القرآن على أن من قتل مؤمناً خطأ عليه أمران:
تحرير رقبة مؤمنة، وديةٌ مُسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا، قال الله سبحانه: ﴿وَمَنْ قَتَلَ
مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ [النساء:
92].

والدية على العاقلة - وهم عصبة القاتل - يدفعونها معه من باب المواساة لا من باب
العقاب، ويقبضها أهل قاتل الخطأ، وتقسّم بينهم كالمال الذي تركه، فإن عَفَوْا عن
القاتل، ولم يأخذوا ديةً قتلهم، فإن العفو أقرب للتقوى، وقد سمى الله ذلك صدقة.

وأما عِتق الرقبة، فإنه كفارة تُلْزَمُ القاتل، فإنه أَرْهَقَ نفسًا مؤمنة، وكأنه بَعِثَ رَقَبَةً مِنَ الرُّقِّ يُحْيِي رَقَبَةً أُخْرَى تَكْفِيرًا عَمَّا جَنَى.

فإن لم يَجِدْ رَقَبَةً - كما هي الحال في هذا العصر، إذ بَطَلَ الرُّقُّ ولا سَبِيل إلى إحيائه - أو لم يَجِدْ ثَمَنَهَا لِعَجْزٍ، أو فَقْرٍ، أو لكونه هو رَقِيقًا - كما كانت الحال في العصور الغابرة - فعليه أن يَصُومَ شهرين مُتَتَابِعِينَ.

ثانيًا: فالصوم - الآن - مُتَعَيَّنٌ في كفارة قتل الخطأ، والتتابع فيه حَتْمٌ، مثله في كفارة الظَّهَارِ بالصيام؛ لأنه نَصُّ القرآنَ فيهما، قال تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ [النساء: 92].

فإن فَرَّقَ الْمُكْفَرُ بين يومين مِنَ الشهرين لم يكن صَوْمُهُ مُتَتَابِعًا، وانقَطَعَ، وعليه أن يستأنف الصوم ويَحْسِبَ مِنْ جَدِيدٍ.

ثالثًا: مِنَ الأعذار ما يُبِيحُ له الفطر، ولا يُعْتَبَرُ قَطْعًا؛ لأنه لم يكن باختياره، وذلك مثل دم الحيض، فإنه لا يَقْطَعُ التتابع مِنْ غيرِ خِلَافٍ - كما قاله القرطبي⁽¹⁾ وهو مِنْ فقهاء المالكية - بِشَرَطِ أن تستأنف الصوم بِمُجَرَّدِ انقطاعِ الدم عنها، فلو طَهَّرَتْ نَهَارًا فلها أن تَأْكُلَ ذلكَ النهار، وتصوم - فورًا - مِنَ الغد. ولو طَهَّرَتْ لَيْلًا وقبلَ الفجر، فعليها أن تنوي الصوم مِنَ الغد، فلو أَكَلَتْ - وهي عالِمَةٌ أنها طَاهِرَةٌ - بَطَلَ تَتَابُعُ الصيام، ووجب عليها أن تستأنف، بِمَعْنَى تَبَدُّي صوم الشهرين مِنْ جَدِيدٍ.

ومِثْلُ الحيض، النَّفَاسُ، والإِكْرَاهُ عَلَى الإفطار، وَظَنُّ غُرُوبِ الشَّمْسِ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ خِلَافُ ظَنِّهِ، أو ظَنُّ بقاء الليلِ فَتَبَيَّنَ طُلُوعُ النهار، والنسيانُ - وقيل يَقْطَعُهُ النسيان، وَشَهْرٌ كِلَاهُمَا -⁽²⁾.

(1) انظر: تفسير القرطبي. ج 5/ ص 327.

(2) انظر: الشرح الكبير. ج 2/ ص 452-453.

واختلف العلماء - خارج المذهب - في المريض، هل له أن يُفطر ثم يئتي - بعد شفائه - على ما سبق، أم ينقطع صومه ويبدأه من جديد؟

قال الإمام مالك - فيما نقله القرطبي - ما نصّه: «ليس لأحد وجب عليه صيام شهرين مُتتابعين في كتاب الله تعالى أن يُفطر إلاّ من عُذر أو مرض أو حيض، وليس له أن يُسافر فيُفطر»⁽¹⁾.

فالسفر - عند مالك - لا يُبيح الفطر لمن كان في كفارة قتل خطأ أو كفارة ظهار بصيام شهرين مُتتابعين، ولو سافر فأفطر لكان إفطاره قاطعاً للتتابع المشروط في صوم الشهرين، ولو جَب عليه أن يستأنف الصوم والعَدّ من جديد، فلو سافر وصام أثناء سفره حتى أتمّ سفره، كفاه.

فلو أفطر لمرض أو أفطرت المرأة لحيض، فذلك عُذر شرعي لا يَصيرُه، بشرط أن يعود إلى الصوم قوَر بُرئته من المرض، وقوَر انتهاء حيضها. ولو صام أثناء سفره فمَرَض، فهل يجوز له أن يُفطر للمرض لا للسفر؟ إن كان سبب المرض هو السفر انقطع التتابع بفطره، وإن لم يكن السبب لم ينقطع.

قَطَعه بالفطر يوم العيد وبصوم رمضان:

رابعاً: وكما يَقْطع تتابع الصوم إفطاره في السفر، يَقْطَعه إفطاره يوم العيد، فلو بدأ صومه للشهرين المُتتابعين في ذي القعدة، وهو يَعْلَم أنه في عاشر ذي الحِجّة يأتيه عيد النحر - وصومه حرامٌ وهو باطل فاسدٌ لمن صامه - فإنّ هذا ممّا يُبْطِل التتابع، وعليه أن يبدأ صيام الشهرين من جديد. لكن ذَكَر العلماء أنه إن صام - وهو جاهل أنّ يوم العيد سيأتي أثناء صيامه وقبل إتمامه الشهرين - لم ينقطع التتابع في حالة جهالته هذه.

فلو جهَلَ أنّ صوم العيد حرام، وظَنَّ أنه يصحُّ منه، فلا يَنْفَعه جهله هذا، ويَبْطُل

(1) انظر: تفسير القرطبي. ج 5/ ص 328.

تتابعه، ويستأنف الصوم من جديد.

خامساً: هذه المسألة ذكّرها خليل عند كلامه على الظّهار؛ لأنّ كفارة الظّهار - إن لم يستطع العتق أيضًا - هي صيام شهرين متتابعين، وقد ذكّر أنّ ممّا يقطع التتابع في الظّهار، أن يمسّ المظاهر منها قبل انتهائه من صوم شهرين، ثم ألحق ذلك بما يقطع التتابع أيضًا، فقال: «ويفطر السّفر، أو بمرض هاجه - لا إن لم يهجه: كحيض، ونفاس، وإكراه، وظنّ غروب، وفيها ونسيان - وبالعيد إن تعمّده لا جهله»⁽¹⁾.

وقال الدردير في شرح ذلك: «وانقطع صومه أيضًا بفطر السفر، أي يفطره في سفره؛ لأنه اختياري، أو يفطر بمرض في سفره هاجه سفره ولو توهّمًا، لا إن تحقّق أنه لم يهجه، بل هاج بنفسه أو هاجه غيره»⁽²⁾.

ثم تكلم الدردير على ما لا يقطعه، كنفاس وإكراه وظنّ غروب الشمس، ثم عاد إلى ما يقطع التتابع، فقال: «وانقطع التتابع بالعيد إن تعمّده، بأن صام ذا القعدة وذا الحجة متعمّدًا صوم يوم عيد الأضحى في كفارته، لا إن جهله، أي جهل كون العيد يأتي في أثناء صومه، فلا يقطع تنابعه، وأما جهل حرمة صوم العيد - بأن اعتقد حله - فلا ينفعه»⁽³⁾.

والنّص في المدونة هكذا: «من صام ذا القعدة وذا الحجة لظّهار عليه أو قتل نفس [خطأ]⁽⁴⁾ لم يجزّه. قال مالك: إلّا من فعله بجهالة، وظنّ أنّ ذلك يجزّيه، فعسى أن يجزّيه»⁽⁵⁾.

(1) مختصر خليل. ص 151.

(2) الشرح الكبير. ج 2/ ص 451.

(3) الشرح الكبير. ج 2/ ص 452.

(4) ما بين معقوفتين سقط من النسخة المطبوعة، وأثبتناه من المدونة وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير.

(5) هذا النص بهذا اللفظ هو ما أورده الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير (ج 2/ ص 452)، وأما لفظ المدونة فهو: «قال ابن القاسم: وسألْتُ مالكا عن الرجل يكون عليه صيام شهرين في تظاھر أو قتل نفس خطأ، فيصوم ذا القعدة وذا الحجة. فقال لي: لا أرى ذلك يجزّئ عنه، وليبتدئ الصيام شهرين»

واختلف الشيوخ في تأويل قول المدونة، فقال ابن أبي زيد: «إن أفطر يوم العيد فقط أجزاءه، فإن أفطر أيام التشريق لم يُجزَّه واستأنف». وقال ابن القصار: «إن أفطر يوم العيد وكل أيام التشريق أجزاءه وبني - بعدهن - على ما صامته». وقال ابن الكاتب: «إن صام أيام النحر كلها». وقد صحح ابن يونس تأويل ابن القصار⁽¹⁾.

ولا يدخل في كلامهم اليوم الرابع فإنه يتعين صومه، فلو أفطره كان قد قطع التابع باتفاق. أما على القول الأخير بأنه صام الأيام كلها، فإن عليه أن يقضي ما لا يصح صومه منها، وهو يوم العيد على الراجح. نص عليه الدردير⁽²⁾.

جهله بوزود رمضان كجهله بالعيد:

ومثل جهله بالعيد - إذا صام ذا القعدة وذا الحجة وأنه يأتي أثناء الشهرين المتتابعين - مثل ذلك جهله بشهر رمضان، كما لو ظن نفسه في أول رجب، فابتدأ الصوم ناوياً أن يصوم رجب وشعبان، أو في أيام خلت من رجب، فهذا سيذكره شهر رمضان لا محالة قبل إتمام الشهرين، فهل يتقطع تتابعه؟ إن جهل ذلك نفعه جهله، وبعد انقضاء شهر الصيام يبني على ما فعل. فإن تعمّد ذلك، ولم يكن جاهلاً، استأنف صومه.

وإلى ذلك أشار خليل بقوله: «وجهل رمضان كالعيد [على الأرجح]»⁽³⁾. قال الدردير: «وجهل - أي وحكم جهل - رمضان على الوجه المتقدم، كما إذا ظن أن شعبان رجب ورمضان شعبان، كالعيد في أنه لا يقطع التابع ويبني بعد العيد متصلاً؛ لأن

=متتابعين أحب إليّ. قال: فقلت: يا أبا عبد الله، إنه دخل فيه بجهالة، ورجا أن ذلك يُجزّته؟ فقال: وما حمله على ذلك؟ فقلت: الجهالة، وظن أن ذلك يُجزّته، فقال: عسى أن يُجزّته...». انظر: المدونة. ج2/ص330.

(1) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج2/ص452.

(2) الشرح الكبير. ج2/ص452.

(3) مختصر خليل. ص151. وما بين معقوفتين لم يوجد في النسخة المطبوعة، وأثبتته من مختصر خليل لتعلق شرح الدردير - الآتي - به.

الجهل عُذْرٌ عَلَى الْأَرْجَحِ عِنْدَ ابْنِ يُونُسَ⁽¹⁾.

ومقابلته أنه إن جهل رمضان لم ينفعه جهله، وانقطع تتابعه؛ لأنه تفريق كثير. ومفهوم قوله «جهل رمضان» أنه لو كان يعلمه وبدأ صيامه بعد يوم أو أيام من رجب أو في شعبان لم يُجْزِهِ؛ لأنه أقدم عليه مُتَعَمِّدًا وهو يعلم بالقطع⁽²⁾.

وجوب القضاء متتابعًا مع الشهرين:

سادسًا: مَنْ أَفْطَرَ - فِي كَفَّارَةِ الشَّهْرَيْنِ الْمُتَابِعِينَ - لَعُذْرٌ، كَمَنْ أَكَلَ نَاسِيًا، أَوْ لِمَرَضٍ، أَوْ لِحَيْضٍ، أَوْ إِكْرَاهٍ، أَوْ لِظَنَّةٍ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ مُتَتَابِعًا، وَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِالشَّهْرَيْنِ الْمُتَابِعِينَ، فَإِنْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْقَضَاءِ - عَمْدًا أَوْ جَهْلًا - بَطُلَ التَّابِعُ، وَوَجِبَ أَنْ يَبْتَدِئَ صِيَامَ الشَّهْرَيْنِ مِنْ جَدِيدٍ. وَكَذَلِكَ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ نَسِيَانًا عَلَى الْمَشْهُورِ، وَقِيلَ إِنْ فَصَلَ نَسِيَانًا لَمْ يَضُرَّهُ، وَلَمْ يَقْطَعْ التَّابِعَ.

سابعًا: هذه خلاصة وافية عن رأي علمائنا في الموضوع المسؤول عنه، ولا أختم كلامي دون أن أذكر بأن حفظ حياة الأطفال من أوكد الواجبات، وعلى الأمهات أن يعرفن ذلك، ويحرصن عليه، وأن يعلمنه لبناتهن.

1984 / 01 / 31 م

(1) الشرح الكبير. ج 2/ ص 452 - 453.

(2) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 2/ ص 453.

الإجهاض

أمرها الأطباء أن تُسقط جنينها

السؤال:

إنني وزوجتي نعيش في حالة نفسية صعبة، ذلك أننا وافقنا على إسقاط جنين في الشهر الثالث من عُمره.

وبيان ذلك: أنني عَرَضْتُ زوجتي على طبيب، فزَعَم أنها مُصابة بداء (المرارة)، ووصف لها دواء ثم سألها - وهو يريد أن يتأكّد من مرضها -: «هل أنت حامل؟»، فقالت - عن حُسْن نِيَّةٍ: «لا»؛ لأنها لم تكن تعلم أنها حامل، مع تَخَلُّف عاداتها الشهرية عنها، فأرسل الطبيب بها إلى مَنْ يَكْشِف على مرضها بالأشعة (الراديو). وعُدنا إلى الطبيب، فوجد أنّ الصورة غير واضحة، ووَعَد بأنه سيُعِيدها إلى تصوير جديد (بالراديو).

وبعد أيام انتقلتُ بزوجتي إلى مدينة ... ورأيتُ أن أعرِضَها على طبيبة جزائرية، وأخذنا معنا صُور الأشعة، ففحصتها ونظّرت إلى الصُور، فأكدت لنا أنها غير واضحة، ولكنها أكدت للزوجة أنها حامل، وأنّ عُمر الجنين في بطنها شهران، ثم قالت: «هل علِمَ الطبيب الذي أَمَرَ بالتصوير أنك حامل؟»، فقالت زوجتي: «كلّا، فقد سألتني عن ذلك فقلتُ له أنني غير حامل»، فاستشاطت الطبيبة غَضَبًا، وقالت: «كان عليه أن يتأكّد - قبل الأمر بالتصوير - من قضيّة الحمل؛ لأنّ أشعة (الراديو) تُؤثّر تأثيرًا سيئًا على الجنين، ويولّد مُشوّهًا».

فقلت زوجتي - عن مرضها (المرارة) -: «هل تُشفى منه بالدواء فقط أو لا بُدَّ من
عملية؟»، فقلت الطبية: «لا كلام لنا الآن على (المرارة)، إنما الكلام على الجنين، لا بُدَّ
قبل علاج (المرارة) من إسقاط الجنين»، ثم هَوَّت عليها عملية الإجهاض، بأنه ما دام
عُمره شهرين فقط فليس أمره بالعسير.

ولتأكَّد هذه الطبية من أمر الحمل، بعثت بالمرأة لإجراء تحاليل طبية أكَّدت
نظريتها، ثم قالت: «إن زوجتك حامل منذ شهرين، وهذا الجنين سيُولد ناقصًا ومُسوَّهاً
بِفعل الأشعة، لذلك لا بُدَّ من إسقاطه»، ورَوَدَّتْنا برسالة خاصة إلى مَصْحَة تُشْرِف
عليها طبية أجنبية، تأذَّن لها في إجراء عملية الإجهاض، وهذه امتنعت من ذلك إلا
بِرخصة من المديرية الولائية للصَّحة.

وبعد تَرَدُّدات على بعض الإدارات والمسؤولين، أخذت الشُّكوك تُعَدِّبنا حول
شرعية هذا الإجهاض، وأصبحت مُتردِّداً، وفي صراع نفسي مرير.

وصارحني مسؤول عن الصَّحة - في جَمْع من الأطباء - بأنَّ المعروف عندنا -
المسلمين - أن إسقاط الجنين حرام إذا تَعَدَّى عُمره أربعة أشهر.

وعندما اطَّلَع على شهادة الطبيبة المُلحَّة على الإجهاض، وأنَّ عُمره شهران فقط،
أعلن أنه يجب تحريرُ تَعَهُّدٍ مُمَضًى مني ومن زوجتي، مُصادقٍ عليه من البلدية، أننا نَقبل
هذا الإجهاض، ولا بُدَّ من شهادة ثلاثة أطباء يَرَوْن ضرورة القيام بهذه العملية.

وسألتُ طبيباً صديقاً أعرِفُه، فقال: «إنَّ إسقاط الجنين في مثل هذه الحالة واجب». و
كلُّ الأطباء الذين اطَّلَعوا على هذه الحالة رَكَزوا على حالة الجنين، ولم يَتَكَلَّموا على
مرض أمِّه، وسألتُ أحدهم: «هل بقاء الجنين في بطن أمِّه يَضُرُّ بها؟»، فقال: «لا علاقة
بين بقاءه وبين صَحة أمِّه، ولا ضرر في ذلك إطلاقاً»، ما عَدَا الطبيبة المُتلهِّفة على إسقاط
الجنين فإنها قالت: «لا يُمكن أن نُعالِج (مرارة) الأمِّ إلا بعد إسقاط الجنين!».

وبعد تَرَدُّد وأخذٍ وردٍّ، أحضرنا التَعَهُّدَ، وأمضى ثلاثة أطباء شهادةً بضرورة

الإجهاض، الطبية المذكورة، وطبيب آخر لم يفحص زوجتي ولكنه اعتمد على قول
الطبية المذكورة، وأما الطبيب الثالث فهو الطبية الأجنبية المشرفة على المصحّة المكلفة
بالإجهاض.

ومع ذلك استمرت حيرتي وقلقي النفسي، واستشرت بعض الأصدقاء، فمنهم من
نصح باتباع رأي الأطباء، ومنهم من نصح بغير ذلك، وغاب عليّ أن أرجع إلى علماء
الدين، وليتني فعلت.

أخيرًا اخترنا رأي الأطباء، وتمّ إسقاط الجنين بعد حوالي 10 أيام أو 12 يومًا من
الفحص الأول، ولم نسأل - بعد تمام الإجهاض - أكان السقط مشوّهًا أم كان سليمًا،
وهل يُمكن أن يظهر ذلك عليه؟

بعد إتمام العملية أحسنا - أنا وزوجتي - بتأنيب الضمير، ولم نستطع أن نتخلّص
من حالة نفسية قاسية، لهذا نطلب منكم أن توضّحوا لنا حكم الدين الإسلامي، ومن
يتحمّل المسؤولية فيما وقع؟ أهو نحن الأب والأم؟ وما كفارة قتل الجنين؟ أهو صيام
شهرين متتابعين؟ وكيف يتمّ الصوم مع الحيض؟ أم هو إطعام ستين مسكينًا؟ وهل
يُطعم الزوج عن زوجته التي لا تشتغل؟ وهل هناك وقت مُحدّد للكفارة؟

إننا عندما نتذكّر العملية، نعيش في حالة نفسية غير لائقة، ونريد أن نطمئنّ، ولهذا
نسأل: إذا حملنا ديننا المسؤولية، وقمنا بالكفارة، هل يرجع إلينا اعتبارنا، ونعود - بعد
ذلك - بريئين، ويغفر الله لنا؟

زوجان حائران

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: كان من واجبكم أن تبدؤوا بما انتهيتم به، وهو أن تسألوا عن حكم الشريعة

في هذا الأمر قبل أن تُقدِّموا على ما أقدمتم عليه، فإنه لا يجوز لمسلم أن يُقدِّم على شيء حتى يعرف حكم الله فيه، لتطمئن نفسه، ويستريح ضميره، وسيجد في أحكام الشريعة اليسر والسهولة: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185]. أنا المتجرب على ما لا يعرف حكمه، فإنه يقع في الحرام، فيبين الحلال والحرام كثير من المشتبهات، لا يعلمهن كثير من الناس، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام.

ثانياً: من الأمور الأكيدة على الزوجة - وأيضاً على الزوج - أن يكونا عارفين بقضايا الجنس بدرجة كافية - وخصوصاً إذا كانا مثقفين - وأن يسألاً عما يشكل عليهما الاختصاصيين والمجربين من النساء والرجال.

فمن المعلوم عند هؤلاء أن المرأة التي يعاشرها الرجل إذا تخلفت عنها عاداتها الشهرية عن وقتها المعتاد عدة أيام - كالأُسبوع مثلاً - فإن ذلك علامة أكيدة على حملها، فكيف وقد تخلفت عن زواجكم ما يزيد عن شهر، فلما سُئِلت: أهى حامل؟ أجابت بالسلب دون تردد، فأوقعت الطبيب في خطأ، ما كان يرتكبه لولا سداجتها مضافاً إلى ذلك إهماله، ولو كان الزوج يعرف ما جهلته زوجته لتلاقى الأمر، فالزوجة والزوج والطبيب المهمل كلهم يتحملون مسؤولية في هذه القضية الاليمة.

ثالثاً: بسؤال منا لطبيب مسلم كبير، وجراح مختص، أكد لنا أن الأشعة تُحدث أثراً - قد يكون فظيماً - في الجنين، وخصوصاً إذا كان في أيامه الأولى، وتُسبب له عاهات مُستديمة في مخّه وفي بعض أعضائه، أو تُسبب له مرض السرطان، وأن أحسن حلّ لذلك هو ما أشارت به الطبيبة المذكورة، ووافق عليه زملاؤها.

وبعد حصول ما حصل - كما جاء في الاستفتاء - فما هو الحكم في هذه القضية العينية؟ هل يُعتبر إسقاط الجنين فيها جناية يترتب عليها من الأحكام ما جعله الشارع لئلها، ومن ذلك الدية في مال الجاني لورثة الجنين؟ أم ليست بشيء؛ لأن الجنين كان علقه ولا يترتب على إسقاطه شيء؟

وفي الجواب عن ذلك تفصيلٌ وأنظارٌ لعلَّه المذاهب، تُعرِّضه فيما يأتي، فنقول
وبالله التوفيق:

الإجهاض جنائية، ولللجنين حُرمة:

قَتَلَ الْإِنْسَانُ أَخَاهُ الْإِنْسَانَ بِغَيْرِ حَقٍّ مِنْ أَشْنَعِ الْجَرَائِمِ، وَأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ، إِنَّهُ الْجَرِيمَةُ
الْأُولَى لِابْنِ آدَمَ فَوْقَ الْأَرْضِ، وَجَزَاؤُهَا النَّارُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ.

قال ابن آدم الطيّب لأخيه الأئيم: ﴿لَيْنَ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِنَقْلَتْنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِي
إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢٨) إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبْشُرَ بِإِثْمِي وَإِثْمُكَ فَتَكُونَ مِنْ
أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاؤُ الظَّالِمِينَ ﴿٢٩﴾ [المائدة: 28-29].

وَمِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْجَرِيمَةِ الْأُولَى كَتَبَ اللَّهُ: ﴿أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ
فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ
جَمِيعًا﴾ [المائدة: 32].

فإن جَنَى الإنسان - القاتل - على مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ عَنْ نَفْسِهِ دَفْعًا وَلَا مُقَاوَمَةً اِزْدَادَاتِ
الْجَرِيمَةِ شَنْاعَةً، فَإِنْ كَانَتْ ضِدًّا قَرِيبًا كَالابْنِ يَقْتُلُ وَالِدِيهِ - وَهُمَا سَبَبٌ وَجُودِهِ - أَوْ
أَحَدُهَا يَقْتُلُ وَلَدَهُ - وَهُوَ أُخْرَى النَّاسِ بِالِدِفَاعِ عَنْهُ وَحِمَايَتِهِ مِنْ كُلِّ الْآفَاتِ، وَجَرِصِهِ
عَلَى حَيَاتِهِ - كَانَتْ جَرِيمَتُهُ أَشَدَّ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ النَّاسِ، وَهُوَ فِعْلُ الْجَاهِلِيَّةِ الَّتِي كَانَ
بَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَنَاتَهُ خَوْفَ الْعَارِ، أَوْ يَقْتُلُ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ خَشْيَةَ الْإِمْلَاقِ، فَهَيَّاهُ اللَّهُ عَنْ
ذَلِكَ أُمَّةَ الْإِسْلَامِ، وَقَالَ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الإسراء: 31]
[31]، وَقَالَ مُتَوَعَّدًا: ﴿وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُئِلَتْ ﴿أَيُّ ذَنْبٍ قُنِيتَ﴾﴾ [التكوير: 8-9].

إجهاض الجنين جنائية، اتَّفَقَ عَلَى اعْتِبَارِهِ كَذَلِكَ قَانُونُ السَّمَاءِ وَقَوَانِينُ الْأَرْضِ
الْوَضْعِيَّةِ، وَقَدْ حَكَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [فِي قَتْلِ] ⁽¹⁾ الْجَنِينِ، وَلَمَّا أَنْكَرَ مُنْكَرٌ أَنْ تَكُونَ لِلجَنِينِ

(1) فِي النسخة المطبوعة: [بقتل]، والصواب ما أثبتناه.

هذه الحرمة، ردَّ الرسول إنكاره، ونَسَب قوله للكهانة، ففي الموطأ عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيَّب: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْجَنِينِ يُقْتَلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بِغُرَّةٍ: عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ. فَقَالَ الَّذِي قُضِيَ عَلَيْهِ: كَيْفَ أَغْرَمَ مَا لَا شَرِبَ، وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ، وَلَا اسْتَهْلَ، وَمِثْلُ ذَلِكَ بَطُلٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ"».

قال أبو الوليد الباجي: «يُريد - والله أعلم - أنه لا عِلْمَ عنده إلا ما أُورِدَ مِنَ الْأَشْجَاعِ الَّتِي يَسْتَعْمِلُهَا الْكُهَّانُ عَلَى وَجْهِ الْإِلْبَاسِ عَلَى النَّاسِ أَوْ التَّمْوِيهِ عَلَيْهِمْ»⁽¹⁾. وَأَنَّى لِجَاهِلٍ أَنْ يُدْرِكَ أَنَّ حُكْمَ النَّبِيِّ ﷺ تَشْرِيعٌ يَحْمِي الْإِنْسَانَ وَهُوَ مَا يَزَالُ مُضْغَةً أَوْ عَلَقَةً مُخْلَقَةً أَوْ غَيْرَ مُخْلَقَةٍ، وَيَجْعَلُ دِيْنَهُ عُسْرَ دِيْنِ أُمِّهِ، وَهُوَ مَا يُسَاوِي 233.50 غٍ مِنَ الذَّهَبِ.

فهذا الحُكْمُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَاطِعٌ بِأَنَّ الْإِقْدَامَ عَلَى الْإِجْهَاضِ لِلْجَنِينِ لَهُ عَقُوبَةٌ مُخْصُوصَةٌ، وَلَا تَكُونُ الْعَقُوبَةُ إِلَّا لَارْتِكَابِ جُنَايَةٍ.

متى يكون الإجهاض جنائية؟

ذهب بعض العلماء إلى أَنَّ الجنين الذي يُؤَاخَذُ بِإِسْقَاطِهِ هُوَ مَا تَمَّ تَخَلُّقُهُ، كَانَ يَبْلُغُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ. وَالْأَصْلُ فِيهَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يُجْمَعُ خَلْقُ أَحَدِكُمْ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً، ثُمَّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا عَلَقَةً، ثُمَّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا مُضْغَةً، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ الْمَلَكَ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ»⁽²⁾. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ»⁽³⁾.

وعلماء المالكية - وعلى رأسهم إمامنا مالك - لَا يَشْتَرِطُونَ ذَلِكَ، بَلْ يُؤَاخَذُ

(1) المنتقى شرح الموطأ. ج 7/ ص 80.

(2) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب: ذُكِرَ الْمَلَائِكَةُ، حديث (3208)، ومسلم في كتاب القدر، باب: كيفية خلق آدمي في بطن أمه، حديث (2643).

(3) تفسير القرطبي. ج 12/ ص 7.

بإسقاطه إذا كان علقَةً، قال القرطبي في تفسير آية الحج: «النُّطْفَةُ ليست بشيء يقينًا، ولا يتعلّق بها حُكْمٌ إذا أُلْقَتْها المرأة إذا لم تجتمع في الرَّحِمِ، فهي [كما] ⁽¹⁾ لو كانت في صُلب الرجل، فإذا طَرَحَتْه علقَةً فقد تَحَقَّقْنَا أَنَّ النُّطْفَةَ قد استقرَّت واجتمعت واستحالت إلى أوّل أحوالٍ ما يُتَحَقَّقُ به أنه وَلَدٌ. وعلى هذا فيكون وَضْعُ العلقَةِ فما فوقها مِنَ المَضْغَةِ وَضْعَ حَمَلٍ، تَبَرُّأُ به الرَّحِمُ، وتَنْقُضِي به العِدَّةَ، وَيَنْبُتُ به لها حُكْمُ أُمِّ الولد. وهذا مذهب مالك وأصحابه» ⁽²⁾.

وقال القاضي أبو الوليد الباجي في شَرْحِهِ للموطأ: «الجنينُ المذكور ما أَلْقَتْهُ المرأة مِمَّا يُعْرَفُ أنه وَلَدٌ. قال ابن المَوَاز: وإن لم يكن مُحَلَّقًا. قال داود بن جعفر عن مالك: إذا سَقَطَ منها وَلَدٌ، مُضْغَةً كان أو عَظْمًا، كان فيه الروح إذا عَلِمَ أنه وَلَدٌ. قال عيسى: قال ابن القاسم مثله عن مالك. وقال مالك في المجموعة: وإن لم يَتَبَيَّنْ مِنْ خَلْقِهِ عَيْنٌ، ولا أَصْبُعٌ، ولا غير ذلك، فإذا عَلِمَ النساءُ أنه وَلَدٌ، ففيه العُرَّةُ، وتنقضي به العِدَّةُ، وتكون به [الأمّة] أُمٌّ وَلَدٍ» ⁽³⁾.

فالملكية يُعْتَبَرُونَ أَنَّ المرأة بِإِلْقَاءِ الجنين علقَةً يُصْبِحُ لها حُكْمُ مَنْ وَلَدَتْ، أمّا الشافعية والحنفية فيَشْتَرِطُونَ أن يكون للسَّقَطِ شيءٌ مِنْ خَلْقِ بني آدم، قال القرطبي: «أجمع العلماء على أَنَّ الأمّة تكون أُمٌّ وَلَدٍ بِهَا تُسَقِطُهُ مِنْ وَلَدٍ تَامٍ الخَلْقِ. وعند مالك والأوزاعي وغيرهما بالمُضْغَةِ كانت مُحَلَّقَةً أو غير مُحَلَّقَةٍ. قال مالك: إذا عَلِمَ أنها مُضْغَةٌ. وقال الشافعي وأبو حنيفة: إن كان قد تَبَيَّنَ له شيءٌ مِنْ خَلْقِ بني آدم أَصْبُعٌ أو عَيْنٌ أو غير ذلك فهي له أُمٌّ وَلَدٍ» ⁽⁴⁾.

(1) في النسخة المطبوعة: [ماء]، والصواب ما أثبتناه من تفسير القرطبي.

(2) تفسير القرطبي، ج 12/ ص 8.

(3) المنتقى شرح الموطأ، ج 7/ ص 80، وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة وأثبتناه مِنَ المنتقى للبايجي.

(4) تفسير القرطبي، ج 12/ ص 9.

وقد بيّن خليل وشراحه مذهب المالكية، فقال في بيان دية الجنين: «وفي الجنين - وإن علقه - عُشْرُ أُمِّهِ»⁽¹⁾. وقال الدسوقي في التعليق عليه: «أي هذا إذا أُلْقَتْهُ مُضْغَةً أو كاملاً، بل وإن أُلْقَتْهُ عُلْقَةً، أي دَمًا مُجْتَمِعًا، بحيث إذا صُبَّ عليها الماء الحارّ لا يَذُوبُ، لا الدَّمُ المُجْتَمِعُ الذي إذا صُبَّ عليه الماء الحارّ يَذُوبُ؛ لأنّ هذا ليس فيه شيءٌ، خلافاً لما يُفِيده كلام التتائي»⁽²⁾.

وهذا النصُّ من الدسوقي يُعطينا مقياساً لما يُعرَف به الجنين من غيره: الدَّمُ إذا صُبَّ عليه الماء الحار فذاب وتَفَسَّخَ ليس بجنين، أمّا إذا صُبَّ عليه فلم يذُب ولم يَتَفَسَّخ فهو جنين.

حقُّ الجنين في الحياة:

الجنين - كغيره من الناس - له الحقُّ في الحياة، وفي حماية الشرع له من العُدوان والآفات، لهذا أوجب الشارع دِيَّتَهُ إن جَنَى عليه أحدٌ جَنَايَةً، وسواءٌ كان الجنين نتيجةَ علاقة شرعية حلالٍ، أم كان نتيجةَ علاقة زنا حرام.

قال الدردير: «من زوج أو زنا»⁽³⁾، وكيفما كان الجاني عليه فهو مُؤَاخَذٌ به، قال الدردير: «وسواءٌ كانت الجناية عمداً، أو خطأ، من أجنبي، أو أبٍ، أو أمٍّ، كما لو شربت ما يَسْقُطُ به الحملُ فَأَسْقَطْتَهُ»⁽⁴⁾.

وقد بَلَغَ فقهاؤنا من التدقيق والاحتياط في حِفْظِ الحقوق ما لم يَبْلُغْهُ "حُماةُ الإنسانية" حقّاً، يدفعهم إلى ذلك خوفُ ربِّهم، واحتياطُهم لدينهم، فقد جاء في الدردير على المختصر - وكلامه ممزوج بكلام المُصَنِّف -: «وفي إلقاء الجنين - وإن علقه -

(1) مختصر خليل. ص 278.

(2) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 4/ ص 268.

(3) الشرح الكبير. ج 4/ ص 268.

(4) الشرح الكبير. ج 4/ ص 268.

بضرب، أو تخويف، أو شَمَّ ريح، عُسْر واجب أمه».

وعَلَّق الدسوقي على قوله: «أو شَمَّ ريح» بقوله: «كَشَمَّ رائحة [مِسْك، أو سَمَك]»⁽¹⁾، أو جُبْن مَقْلِيٍّ، فإذا شَمَّت رائحة ذلك من الجيران - مثلاً - فعليها الطَّلَبُ، فإن لم تطلب - ولم يعلموا بِحَمْلها حتى أَلْقَتْهُ - فعليها الغُرَّة، لتَقْصِيرها وتَسْبِيها، فإذا طلبت ولم يُعْطوها ضَمِنُوا، عَلِمُوا بِحَمْلها أم لا، وكذا لو عَلِمُوا به وبأنَّ رِيح الطعام أو [المِسْك]⁽²⁾ يُسْقِطُها ولم يُعْطوها، وأسْقَطَتْ، فإنهم يَضْمِنُونَ وإنَّ لم تَطْلُب، ثم قال: «ويَضْمَنُ مَنْ عَادَتْهُ التَّنْبِيه عليه كالحَفَنَة والشَّرَاب إذا لم يُنَبِّه عليه»⁽³⁾.

والحاصل أنَّ كُلَّ مَنْ تَسَبَّب في إسقاط الجنين - ولو بإهماله وسوء تصرُّفه عن غير قَصْد ولا سوء نية - ضَمِنَ دِيَّتَهُ.

قَتْلُ الجنين:

اعتَبَر الشارِعُ قَتْلَ الجنين في بطن أمه - ولو تَعَمَّدَ ضَرْبَهَا - مِنْ باب قَتْلِ الخطَا، وَعَيْنُ له دِيَّةٌ خَاصَّةٌ نَصَّ عَلَيْهَا حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وهو في الموطأ وغيره مِنْ رواية مالك عن ابن شهاب عن أَبِي سَلَمَةَ بن عبد الرحمن بن عوف عن أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذَلٍ رَمَتَا إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا، فَقَضَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِغُرَّةٍ: عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ».

وبروايته عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيَّب: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْجَنَيْنِ يُقْتَلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بِغُرَّةٍ: عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ. فَقَالَ الَّذِي قُضِيَ عَلَيْهِ: كَيْفَ أَغْرَمَ مَا لَا شَرِبَ، وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ، وَلَا اسْتَهْلَ، وَمِثْلُ ذَلِكَ بَطْلٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا هَذَا مِنْ

(1) في النسخة المطبوعة: [سمك]، والصواب ما أثبتناه من حاشية الدسوقي على الشرح الكبير.

(2) في النسخة المطبوعة: [السَمَك]، والصواب ما أثبتناه من حاشية الدسوقي على الشرح الكبير.

(3) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج 4/ ص 268.

إِخْوَانِ الْكُفَّانِ". قال الباجي: «سواءً كان الرَّمْيُ أو الضَّرْبُ عَمْدًا أو خطأ»⁽¹⁾، أي لا يُفَرَّقُ بين مَنْ أَقْدَمَ على فِعْلٍ ما أَدَّى إليه عَمْدًا أو خطأ، بخلاف غيره مِنَ الْآدَمِيِّينَ، ففي قَتْلِ الْعَمْدِ الْقَوْدُ، وفي قَتْلِ الْخَطَا الدِّيَّةُ على العاقلة، وهذا هو مذهب مالك.

ولو خَرَجَ مِنْ بطن أُمِّه حَيًّا، واستَهْلَ ثم مات، ففيه الدِّيَّةُ كاملة، والاستهلالُ كالْبِكَاءِ وَالصُّرَاخِ، فِدِيَّتُهُ إِمَّا تَكُونُ نَقْدًا أو تَكُونُ غُرَّةً.

والغُرَّةُ: نفسُ إنسان، ذَكَرًا كان أو أنثى - يوم كان نظام العبيد سائغًا - فالواجب في دِيَّةِ الْجَنِينِ بِذَلِكَ نفسٍ إنسانية تُعَوِّضُهُ في عهد العبيد - وقد انتهى والحمد لله -.

وأما النِّقْدُ فقد قَدَّرَهُ الْعُلَمَاءُ بِعُشْرِ دِيَّةِ أُمِّهِ⁽²⁾، ودِيَّتُهَا تساوي خمسمائة دينار ذهبي، وعُشْرُهَا خمسون دينارًا ذهبيًّا، وهو ما يُساوي نحو 233.50 غ من الذهب، من ضَرْبِ 50 دينار ذهبي في وَزْنِ الدِّينَارِ عند الدولة الجزائرية في عهد أبي عثمان، وهو 4.67 غ، فإذا اعتَبَرْنَا أَنَّ الْغَرَامَ مِنَ الذَّهَبِ يساوي 100 د.ج، فإنَّ دِيَّةَ الْجَنِينِ ترتفع اليوم إلى: $233.50 \times 100 = 23350$ دينار جزائري، أي ما يزيد على المليونين مِنَ السَّنَتِيَّاتِ، بحسب اليوم.

قال الباجي: «والدِّيَّةُ واجبة في مال الجاني»⁽³⁾. فالجاني هو الذي يَغْرُمُ دِيَّةَ جُنَايَتِهِ.

مَنْ يَقْبِضُ الدِّيَّةَ؟

قال الباجي: «والغُرَّةُ مَوْرُوثَةٌ على كتاب الله عزَّ وجلَّ، وبه قال ابن شهاب، قال ابن حبيب: وبهذا أخذ أصحاب مالك: ابن القاسم، وابن وهب، وأشهب، وابن الماجشون، ومطرف، وابن عبد الحَكَم، وأصبغ، وهي رواية ابن القاسم ومُطَرِّف عن

(1) المتقنى شرح الموطأ. ج 7/ ص 80.

(2) قال مالك في الموطأ (ج 2/ ص 856): «دِيَّةُ جَنِينِ الْحَرَّةِ عُشْرُ دِيَّتِهَا، وَالْعُشْرُ خَمْسُونَ دِينَارًا».

(3) المتقنى شرح الموطأ. ج 7/ ص 80.

مالك»، ثم قال في وجهه: «أَتَمَّا دِيَّةٌ، فكانت موروثةً على كتاب الله تعالى كسائر الدِّيَّات»⁽¹⁾.

وفي قَتْل الجنين يقول خليل ما نَقَلناه عنه وهو: «وفي الجنين - وإنْ عَلَقَةً - عَشْرُ أُمَّه ولو أَمَةً نَقْدًا، أو غُرَّةً عَبْدٌ أو وَلِيدَةٌ». قال الدردير: «نَقْدًا، أي مُعْجَلًا مِنَ الْعَيْنِ... ويكون في مال الجاني»⁽²⁾.

رابعًا: مِمَّا تَقَدَّمَ في هذا البحث من مذاهب الفقهاء، يَتَبَيَّنُ لنا ما يَأْتِي من أمور:
أولها: إنَّ الجنين - في هذه القضية العينية - كان في دوره الثاني - عَلَقَةً - لأنه في الأربعين الثانية التي ذَكَرَها الحديث، حسبما جاء في السؤال.

وقد تَقَدَّمَ أَنَّ مالكَ وأصحابه يَعْتَبِرُونَهُ في هذا الطور اعتبارَ الجنين الكامل، وأنهم يُثَبِّتُونَ لَهُ - عند إسقاطه - ما يُثَبِّتُونَ لِلْوَضْعِ، مِنْ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ، وانقضاء الْعِدَّةِ، واستحقاق صِفَةِ (أُمٍّ وَلَدٍ)، وَنَيْلُ حُقُوقِهَا.

ثانيها: إنه عند الشافعية والحنفية ليس بشيء، ولا يَتَرَتَّبُ على إسقاطه شيء، فهو كالنُطْفَةِ التي اتَّفَقَ العلماءُ في أَنَّ طَرَحَهَا لا يُوجِبُ شَيْئًا، فقد نَقَلَ القرطبي في تفسيره أَنَّ: «ما طَرَحَتْهُ الْمَرْأَةُ مِنْ مُضْغَةٍ أو عَلَقَةٍ أو ما يُعْلَمُ أَنَّهُ وَلَدٌ إِذَا صَرَبَ بَطْنُهَا فِيهِ الْغُرَّةَ. وقال الشافعي: لا شيء فيه حتى يَتَبَيَّنَ مِنْ خَلْقِهِ شَيْءٌ»⁽³⁾. ثم نَقَلَ عن أَبِي حَنِيفَةَ: «إِنْ كَانَ قَدْ تَبَيَّنَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِ بَنِي آدَمَ: أَصْبَعٌ أو عَيْنٌ أو غَيْرُ ذَلِكَ...»⁽⁴⁾.

ثالثها: فَإِنْ أَخَذْنَا بِمَذْهَبِ الْمَالِكِيَةِ كَانَتِ الْمُواخَاذَةُ، وَاعْتَبِرَ إِسْقَاطُهُ جَنَايَةً، فَمَنْ

(1) المنتقى شرح الموطأ. ج 7/ ص 80.

(2) الشرح الكبير. ج 4/ ص 268.

(3) تفسير القرطبي. ج 12/ ص 10.

(4) تفسير القرطبي. ج 12/ ص 9.

يُؤَاخِذُهَا؟ لَا شَكَّ أَنَّ الَّذِي يُؤَاخِذُهَا هُوَ مَنْ بَاشَرَ الْإِجْهَاضَ، وَلَكِنْ لَا شَكَّ عِنْدِي أَنَّهُ يُشَارِكُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْئُولِيَّةِ كُلُّ مَنْ تَسَبَّبَ فِيهِ: الطَّيِّيبُ الْأَوَّلُ الْمُهِمَّلُ، وَمَنْ بَاشَرَ الْكَشْفَ بِالْأَشْعَةِ، وَالطَّيِّبَةُ الْمُلْحَقَّةُ عَلَى الْإِجْهَاضِ، وَالْأَطْبَاءُ الثَّلَاثَةُ الَّذِينَ صَادَقُوا عَلَى قَوْلِهَا، ثُمَّ الْأَبْوَانُ اللَّذَانِ وَافَقَا عَلَى ذَلِكَ، هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ مُشْتَرِكُونَ.

رَابِعُهَا: أَمَّا إِنْ أَخَذْنَا بِمَذْهَبِ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنْفِيَّةِ - حَسْبَمَا نَقَلَ الْقُرْطُبِيُّ - فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَلَا يُعْتَبَرُ جُنَايَةً؛ لِأَنَّهُ مَا يَزَالُ عَلَقَةً، وَحَتَّى لَوْ تَجَاوَزَ هَذَا الطُّورَ إِلَى طُورِ الْمُضْغَةِ، وَيَأْتِي فِي الْأَرْبَعِينَ الثَّلَاثَةَ، فَلَا حَرَجَ مَا دَامَ لَمْ تَبْيِّنْ فِيهِ خِلْقَةَ بَنِي آدَمَ، كَالْعَيْنَيْنِ وَالْأَصَابِعِ.

خَامِسًا: نَظَرْنَا لِمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْأَطْبَاءُ الَّذِينَ اهْتَمُّوا بِهَذِهِ الْحَالَةِ الْخَاصَّةِ لِهَذَا الْجَنِينِ، الَّذِي عَرَّضَهُ إِهْمَالُ الطَّيِّيبِ الْأَوَّلِ إِلَى خَطَرِ الْأَشْعَةِ الْمَاحِقِ، وَلِلتَّشْوِيهِ الَّذِي كَانَ يَنْتَظَرُ خِلْقَةَ هَذَا الْجَنِينِ، وَقَدْ يُعَرَّضُ لِأَلَامٍ جَسْمِيَّةٍ شَدِيدَةٍ، كَمَا يُعَرَّضُ وَالِدِيهِ لِأَلَامٍ نَفْسِيَّةٍ دَائِمَةٍ، وَنَظَرْنَا لِقَوْلِ الطَّيِّيبِ الْجَرَّاحِ الْمُخْتَصِّ: أَنَّ إِسْقَاطَهُ - فِي هَذِهِ الْحَالَةِ - إِجْرَاءٌ سَلِيمٌ، وَخُصُوصًا أَنَّهُ مَا يَزَالُ فِي ابْتِدَاءِ تَكُونِهِ، مِمَّا يُؤَكِّدُ خَطَرَةَ الْأَشْعَةِ عَلَيْهِ، وَاحْتِمَالَ إِيصَابِهِ بِالسَّرْطَانِ.

فَإِنَّمَا نَرَى - فِي هَذِهِ الْحَالَةِ الْخَاصَّةِ - الْأَخْذَ بِمَذْهَبِ الشَّافِعِي وَأَبِي حَنِيفَةَ فِيهِ، وَأَنَّهُ «لَا شَيْءٌ حَتَّى يَتَّبِينَ مِنْ خَلْقِهِ شَيْءٌ»، كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَهَذَا الْجَنِينُ قَدْ أُسْقِطَ أَثْنَاءَ فِتْرَةِ الْأَرْبَعِينَ الثَّانِيَةِ مِنْ وَجُودِهِ فِي رَحِمِ أُمِّهِ، حِينَئِذٍ كَانَ عَلَقَةً، كَمَا سَمَّاهُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ.

سَادِسًا: وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ أَبَوَيْهِ لَا يُعْقَبَانِ مِنَ اللَّوْمِ عَنْ إِهْمَالِهِمَا الَّذِي سَبَّبَ ضِيَاعَ وَلَدِهِمَا، فَمَسْئُولِيَّةُ الْأُمِّ - كَمَسْئُولِيَّةِ الْأَبِ - ثَقِيلَةٌ، وَحِفْظُ أَوْلَادِهِمَا وَاجِبٌ عَلَيْهِمَا، يَبْتَدِئُ مِنْ لَدُنْ عَهْدِ الْأَجِنَّةِ، فَالْوَضْعُ، فَالطُّفُولَةُ، حَتَّى يَبْلُغُوا سِنَّ الرُّشْدِ رِجَالًا صَالِحِينَ طَيِّبِينَ لِلْحَيَاةِ، وَنِسَاءً صَالِحَاتٍ طَيِّبَاتٍ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِهَذِهِ الْأَبُوَّةِ وَالْأُمُوَّةِ، فَالْأَفْضَلُ أَنْ يُرِيحَ نَفْسَهُ وَمَجْتَمَعَهُ مِنْ مَشَاكِلِهِ، وَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ طَاعَةَ الْوَالِدَيْنِ

من طاعته عبثاً، وأعظم ما يتمتع به الإنسان في حياته أن يكون له مثل من قال له أبوه:
﴿يَبْنَىٰ إِيَّيَّ أَرَىٰ فِي الْمَنَازِلِ إِيَّيَّ أَذْبَحُكَ فَأَنْظِرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ قَالَ يَا بَتِ أَفَعَلَ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِنْ
شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ ﴿[الصفات: 102].

سابعاً: ليس في إسقاط الجنين - وإن اعتُبر من قتل الخطأ - كفارة، لا بالعق ولا
بالصيام، فقد جاءت هذه الكفارة - زيادة على الدية - فيمن قتل مؤمناً خطأ، يُحرّر رقبة
مؤمنة، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، توبة من الله.

والمرأة التي تسبب في قتل وليدها الرضيع خطأ، على عاقليتها دية كاملة، وعليها
صيام شهرين متتابعين، توبة من الله. وأما المرأة التي تسقط وليدها خطأ، ففيه عشر
ديتها فقط، فلا كفارة على هذين الزوجين في هذه القضية.

وأما كيفية الصوم المتتابعة - بالنسبة للحائض والنفساء - فإنها تكفان عن الصوم
إذا نزل دم الحيض أو النفاس، ثم تستأنفان الصوم بمجرد انقطاعه، فلو أفطرت يوماً
واحداً بعد طهرها بطل ما صامته، واستأنفت.

وإذا لزمَت كفارة الزوجة، فللزواج أن يتبرع عليها بأداء كفارتها ولا حرج، وإن
كانت ماليةً فالأفضل أن تكفر من مالها.

أما البراءة من الذنب، فإن فعلها في أشنع صورهِ مُعتبر من باب قتل الخطأ، وقد جاء
في الحديث الشريف: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ، وَالنِّسْيَانُ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»⁽¹⁾.

(1) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطلاق، باب: باب طلاق المُكره والناسي، حديث (2045)، عن ابن عباس
رضي الله عنه، بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي...»، والبيهقي في السنن الكبرى (ج 7/ص 584)، بلفظ:
«إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي...»، وابن حبان في صحيحه، حديث (7219)، والدارقطني في سننه
(ج 5/ص 300)، والحاكم في المستدرک (ج 2/ص 236). وحسنه النووي في روضة الطالبين
(ج 8/ص 193) وفي المجموع (ج 2/ص 267). وقال الحاكم: «حديث صحيح على شرط الشيخين، =

وإذا كان الله تعالى يَغْفِرُ للتائب كباثر الإثم والفواحش، فكيف لا يَغْفِرُ لِمَن ارتكب خطأ من غفلة وإهمال، لا عن إصرار ومُحَادَّة؟ والله سبحانه يقول: ﴿قُلْ يَتَّبِعُوا الَّذِينَ أَشْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: 53].

وطريقة مغفرة الله للمذنبين - مهما عَظُمَت ذنوبهم - هي التوبة النَّصُوح، ومن شروطها: الندم، والإقلاع، والعزم على عدم الرجوع إلى الذنب، فَمَن أكثر الاستغفار والتوبة والإنابة فَإِنَّ الله يتوب عليه، وفي القرآن الكريم: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: 222].

وَأَسْأَلُ اللهَ الكريم أن يُوفِّقني وإياكما، وأن يَرْزُقكما خيراً مِمَّا أُخِذَ منكما. والسلام عليكم ورحمة الله.

1984 / 08 / 08 م

حُكْمُ الإِجْهَاضِ لِإِنْقَازِ حَيَاةِ الْأُمِّ

السؤال:

ما قولكم - حَفِظَكُمُ اللهُ - في سيدة من مواليد 1940، وَلَدَتْ 11 ولداً، سَقَطَ منهم أربعة. وفي سنة 1972 مَنَعَهَا الأطباء من الولادة؛ لأنها إن حَمَلَتْ مَرَّةً أُخْرَى يكون الحمل خطراً عليها يُؤدِّي بحياتها.

وكانت عَادَتُهَا النسائية تأتيها كُلَّ شهر بعد 28 يوماً من الطَّهر، وفي شهر نوفمبر

= «ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. وقال ابن العربي في أحكام القرآن (ج 3/ ص 163): «والخبر، وإن لم يَصِحَّ سَنَدُهُ، فَإِنَّ معناه صحيحٌ باتِّفَاقٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ».

1984 تأخّرت عادتُها عن موعدها الذي هو يوم 10 من الشهر الجاري، فشكّت في الحمل، وعَرَضَتْ نفسها على طبيبة، فشكّت هي الأخرى في حملها، وقالت للسيدة: «لا بُدَّ من إسقاط الحمل إن تحقّق أنك حامل».

فهل يجوّز إسقاط الحمل بوسيلة ما لإنقاذ الأمّ من الموت، حيث أنّ الجنين ما يزال مُضغّة (هذا إن تحقّق حملها)، أو لا يجوّز ولو أدّى عدم إسقاطه إلى موت الأمّ؟

م. ن (برج بوعربريج)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أولاً: إذا كان شأن هذه المرأة قد بلغ إلى حدّ ما جاء ذِكرُه في السؤال، بأنها: «إن حملت مرّة أخرى يكون الحمل خطراً عليها، يُؤدّي بحياتها»، وكان هذا الحُكم صادراً من ذوي المعرفة والاختصاص والخبرة والتجربة، وليس مجرد قولٍ وتحمين لا أساس له، فإنّ حياة الأمّ - وهي موجودةٌ مُحَقَّقةٌ - تكون مُقدّمةً على حياة الجنين إن تحقّق وجودُ حمل؛ لأنّ مصيره ما يزال مجهولاً، وقد لا تتحقّق له الحياة إذا تعرّضت أمّه للخطر المُحقّق، ويذهب معها، فالمصلحةُ الراجحة هي المحافظة على حياة الأمّ.

ثانياً: جاء في السؤال إيحاءٌ إلى علّة جواز الإجهاض - إن أُفتي به في هذه القضية - بأن: «الجنين ما يزال مُضغّة، هذا إن تحقّق حملها»، والصوابُ أنه لم يبلغ طور المُضغّة، بل هو في طور العلقّة، أو ما يزال نُطفة.

فمِن المعلوم أنّ للجنين في بطن أمّه أطواراً، جاء ذِكرُها في كتاب الله تعالى، وفي سنّة رسول الله ﷺ، واستنتج الفقهاء منها - مِن نُصوص الكتاب والحديث - أحكاماً في هذا الموضوع:

ففي سورة الحج، قال تعالى: ﴿يَكَايُهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنٰكُمْ

وَمِنْ ثَرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لَنَسِيبٍ لَكُمْ وَتُفَرِّ فِي الْأَرْحَامِ مَا فُتِّشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴿[الحج: 5].

وفي سورة المؤمنون، قال جلّ وعلا: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أُنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَبَارَكُ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴿١٤﴾﴾ [المؤمنون: 12 - 14].

وفي الحديث الصحيح عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: حدثنا رسول الله ﷺ - وهو الصادق المصدوق - قال: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ...»⁽¹⁾.

فهذه أطوار أربعة، تنتهي ثلاثة منها - نطفة، فعَلَقَة، مُضْغَة - في أربعة أشهر، أو 120 يومًا، ويبتدئ الطور الرابع. وبهذا علّل فقهاؤنا الحكمة من جعل عِدَّةِ التَّوَقُّي عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً - في العشر تُنْفَخ فيه الروح - فإن كان بالمرأة حَمْلٌ ظَهَرَ، فانتقلت العِدَّة إلى وَضْع الحمل، وإلا خَرَجَتْ منها من يَقِين أن ليس بها حَمْلٌ، وَصَحَّ لها أن تَتَزَوَّج.

ففي الطور الأول: يكون الحمل نُطْفَةً، وهي - كما جاء في القرطبي -: «الْمُنْيُ، سُمِّيَ نُطْفَةً لِقَلَّتِهِ، وهو القليل من الماء، وقد يقع على الكثير»⁽²⁾.

ويُستَفَادُ من مَنطوق الحديث أن له هذا الحُكْم مُدَّةَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا. ومن المعلوم في عِلْمِ الْأَحْيَاءِ أَنَّ مَنِيَّ الذَّكَرِ يَنْزِلُ فِي رَحِمِ الْأُنْثَى - وهو القرار المَكِين كما في آية

(1) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

(2) تفسير القرطبي. ج 12/ ص 6.

"المؤمنون" - وَيَسْتَقِرُّ فِيهِ، فإذا استطاع الحيوان المَنَوِيُّ أَنْ يُلْقِحَ بُوَيْضَةَ الْأُنْثَى تَكُونُ الْجَنِينَ، وَمِنْ أَقْوَى عِلَامَاتِ ذَلِكَ انْقِطَاعُ الطَّمْثِ، كَمَا حَدَّثَنِي طَبِيبٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ الدُّكْتُورُ (حَمُو بْنُ يَدِير) حَفَظَهُ اللَّهُ، قَالَ: «إِذَا تَحَلَّفَتِ الْمَرْأَةُ عَنْ مَوْعِدِهَا لِمُدَّةِ بَضْعَةِ أَيَّامٍ، فَتِلْكَ عِلَامَةٌ مُؤَكَّدَةٌ عَلَى حَمْلِهَا»، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَيُّ حَيَوَانٍ مَنَوِيٍّ فِي النُّطْفَةِ أَنْ يُلْقِحَ بُوَيْضَةَ الْأُنْثَى، كَانَ الْخِيْضُ، وَلَمْ يَكُنْ حَمْلٌ.

وفي الطور الثاني: بعد التلقيح - وبعد أربعين يومًا - يكون الجنين عُلَقَةً، وهي - كما نَقَلَ الْقُرْطَبِيُّ أَيْضًا -: «الدَّمُ الْجَامِدُ. وَالْعَلَقُ الدَّمُ الْعَبِيطُ، أَيْ الطَّرِيُّ، وَقِيلَ: الشَّدِيدُ الْحُمْرَةُ»⁽¹⁾.

وفي (مختار الصحاح): «الْعَلَقُ: الدَّمُ الْغَلِيظُ. وَالْقِطْعَةُ مِنْهُ: عُلَقَةٌ. وَالْعُلَقَةُ أَيْضًا: دَوْدَةٌ فِي الْمَاءِ تَمَسُّ الدَّمَ، وَالْجَمْعُ: عَلَقٌ»⁽²⁾، وهي معروفة بهذا الاسم في اللسان المستعمل في بلادنا.

وَفَسَّرَهَا شُرَاحُ الْمُخْتَصَرِ - وَمِنْهُمْ الشَّيْخُ عَلِيْشُ وَالدُّسُوقِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ - بِأَنَّهَا: «دَمٌ مُتَجَمِّعٌ، إِذَا صُبَّ عَلَيْهِ مَاءٌ حَارٌّ لَا يَذُوبُ، سُمِّيَ بِهِ لِاتِّصَالِ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ»⁽³⁾.

وَمَنْطُوقُ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَدَايَةَ هَذَا الطُّورِ بَعْدَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَنَهَايَتُهُ بَعْدَ ثَمَانِينَ يَوْمًا.

وفي الطور الثالث: يكون مُضْغَةً، قَالَ الْقُرْطَبِيُّ: «وَهِيَ لَحْمَةٌ قَلِيلَةٌ، قَدَرُ مَا يُمَضَّغُ،

(1) تفسير القرطبي. ج 12/ ص 6.

(2) مختار الصحاح. ص 216.

(3) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 4/ ص 268، عليش. منح الجليل شرح مختصر - خليل. ج 9/ ص 97.

ومنه الحديث: "أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً"⁽¹⁾، وهذه الأطوار أربعة أشهر⁽²⁾. وفي "مختار الصحاح": «المُضْغَةُ: قطعة لحم. وقلْبُ الإنسان مُضْغَةٌ مِنْ جَسَدِهِ»⁽³⁾.

أما الطور الرابع: فإنه يَنشَأُ خَلْقًا آخَرَ، فَسَّرَ ابن عباس والشَّعْبِيُّ وغيرهما (الخلق الآخر) في قوله تعالى: ﴿أَنشَأْتُهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ [المؤمنون: 14]، بأنه «نَفْخُ الروح فيه...» وفي رواية عنه: خروجه إلى الدنيا، وقالت فِرْقَةٌ - منهم قَتَادَةُ -: نَبَاتُ شَعْرِهِ... وعن ابن عُمر أن هذا الإنشاء عامٌّ يَتَدَيُّ مِنَ نَفْخِ الروح وما يَأْتِي بَعْدَهُ، مِنَ النُّطْق - بعد الولادة - والإدراك... إلى أن يَمُوت»⁽⁴⁾.

وفي آية الحجَّ جاء قوله تعالى في صِفَةِ الْمُضْغَةِ: ﴿مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ [الحج: 5]، ونَقَلَ القرطبي⁽⁵⁾ في تأويلها عِدَّةَ أقوال لعلماء اللغة والفقه، فعَنِ الْفَرَّاءِ أَنَّ مَعْنَى: «مُخَلَّقَةٌ: تَامَّةُ الْخَلْقِ. وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٌ: السَّقْطُ»، وعن ابن الأعرابي: «مُخَلَّقَةٌ: قَدْ بَدَأَ خَلَقُهَا، وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٌ: لَمْ تُصَوَّرْ بَعْدَ»، وعن ابن زيد: «الْمُخَلَّقَةُ: الَّتِي خَلَقَ اللَّهُ فِيهَا الرَّأْسَ وَالْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ. وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٌ: الَّتِي لَمْ يُخَلَقْ فِيهَا شَيْءٌ».

وقال أبو بكر بن العربي في كتابه (أحكام القرآن): «إِذَا رَجَعْنَا إِلَى أَصْلِ الْاِشْتِقَاقِ فَإِنَّ النُّطْفَةَ وَالْعَلَقَةَ وَالْمُضْغَةَ مُخَلَّقَةٌ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ خَلَقَ اللَّهُ، وَإِذَا رَجَعْنَا إِلَى التَّصْوِيرِ - الَّذِي هُوَ مُتَمَتِّهِ الْخَلْقَةِ كَمَا قَالَ: ﴿فَرَأَيْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ - فَذَلِكَ مَا قَالَ ابن زيد: إنها التي

(1) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب: فَضْلُ مَنْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ، حديث (52)، عن الشَّعْبَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(2) تفسير القرطبي. ج 12/ ص 6.

(3) الرازي. مختار الصحاح. ص 295.

(4) تفسير القرطبي. ج 12/ ص 109 - 110.

(5) تفسير القرطبي. ج 12/ ص 9.

صُورَتْ بِرَأْسٍ وَيَدَيْنِ وَرِجْلَيْنِ، وَبَيْنَهَا حَالَاتٌ»⁽¹⁾. نَقَلَ هَذَا النَّصَّ تَلْمِيزُهُ الْقُرْطُبِيَّ، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «قُلْتُ: التَّخْلِيقُ مِنَ الْخَلْقِ، وَفِيهِ مَعْنَى الْكَثْرَةِ، فَمَا تَتَابَعَ عَلَيْهِ الْأَطْوَارُ فَقَدْ خُلِقَ خَلْقًا بَعْدَ خَلْقٍ، وَإِذَا كَانَ نُطْفَةً فَهُوَ مَخْلُوقٌ، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»⁽²⁾.

ثُمَّ ذَكَرَ الْقُرْطُبِيُّ قَوْلَيْنِ آخَرَيْنِ حَكَاهُمَا بِـ «قِيلَ»:

«أَوَّلُهُمَا: وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿ثُمَّ خَلَقَ وَغَيْرَ مُخْلَقَةٍ﴾ يَرْجِعُ إِلَى الْوَلَدِ بِعَيْنِهِ لَا إِلَى السَّقَطِ، أَيْ مِنْهُمْ مَنْ يُتِمُّ الرَّبُّ سَبْحَانَهُ مُضْغَتَهُ فَيَخْلُقُ لَهُ الْأَعْضَاءَ أَجْمَعِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ خَدِيجًا نَاقِصًا غَيْرَ تَمَامٍ.

ثَانِيَهُمَا: وَقِيلَ: الْمُخْلَقَةُ: أَنْ تَلِدَ الْمَرْأَةُ لِتَمَامِ الْوَقْتِ».

وَأَخِيرًا ذَكَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «الْمُخْلَقَةُ: مَا كَانَ حَيًّا، وَغَيْرُ الْمُخْلَقَةِ: السَّقَطُ»، وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَفِي غَيْرِ الْمُخْلَقَةِ الْبُكَاءُ فَأَيْنَ الْحَزْمُ وَيَحْكُ وَالْحَيَاءُ؟

بَعْدَ هَذَا الْبَيَانِ عَنْ أَحْوَالِ الْحَمْلِ وَأَطْوَارِهِ حَتَّى يَكُونَ طِفْلًا يُخْرِجُهُ اللَّهُ مِنَ ظِلْمَاتِ الرَّحِمِ، نَذَكَّرُ بَعْضَ الْأَحْكَامِ الَّتِي يَرَاهَا الْفُقَهَاءُ فِيهِ.

فَفِي الطُّورِ الْأَوَّلِ - طُورِ النُّطْفَةِ - لَا يُحْكَمُ فِيهِ بِشَيْءٍ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «النُّطْفَةُ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ يَقِينًا، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا حُكْمٌ إِذَا أَلْقَتْهَا الْمَرْأَةُ إِذَا لَمْ تَجْتَمِعْ فِي الرَّحِمِ، فَهِيَ كَمَا لَوْ كَانَتْ فِي صُلْبِ الرَّجُلِ»⁽³⁾. فَلِإِذَا مَتَى يَكُونُ حُكْمُهَا هَذَا؟ هَلْ يَمْتَدُّ كَامِلَ الْمُدَّةِ الَّتِي حَدَّدَهَا الْحَدِيثُ وَهِيَ 40 يَوْمًا؟

(1) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ. ج 3/ ص 273.

(2) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ. ج 12/ ص 9.

(3) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ. ج 12/ ص 8.

قد يُفسَّر هذا قولُ أستاذه ابن العربي في (أحكام القرآن)، وهو قوله: «أما النُّطفَةُ
فليست بشيءٍ يقيناً، وأما إن تَلَوَّتْ فقد تَحَلَّقتْ في رَحِمِ الأُمِّ بالتَّلَوِينِ، وتَحَلَّقتْ بعد
ذلك بالتَّخْثِيرِ؛ فإنه إنشاءٌ بعد إنشاءٍ. ويَزْعَم قومٌ أنَّ مع التَّخْثِيرِ يَظْهَرُ التَّخْطِيطُ ومِثَالُ
التَّصْوِيرِ، فلذلك شكٌّ مالِكٌ فيه، وقال: وَمِنْ رَأْيِي مَنْ يُعْرِفُ أَنَّهُ سَقَطَ فهو الذي
تَكُونُ بِهِ أُمٌّ وَلَدٌ»⁽¹⁾.

فالتَّلَوِينِ الذي أشار إليه ابن العربي، أن يَتَحَوَّلَ مِنْ لونِ النُّطفَةِ إلى لونِ الدَّمِ، وهذا
يُفْهَمُ مِنْ قولِ مالِكِ المنقول عنه في المدوَّنة، ونَصُّه فيها في باب الدِّيَّاتِ: «قال مالِك: إذا
أَلْقَتْهُ فَعَلِمَ أَنَّهُ حَمْلٌ - وإن كان مُضْغَةً أو عِلْقَةً أو دَمًا - ففيه الغُرَّةُ، وتَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ مِنْ
الطَّلَاقِ وتَكُونُ بِهِ الأُمُّ أُمٌّ وَلَدٌ»⁽²⁾.

والقول بأنَّ الدَّمِ المُجْتَمِعَ حَمْلٌ هو قول ابن القاسم، ولو لم يكن قد بَلَغَ درجة
العِلْقَةِ، وهو قول مالِك الذي نَقَلَتْهُ عَنْهُ الأُمّهاتُ، أي أُمّهاتُ الكُتُبِ، كما تَقَدَّمَ عَنْ نَقْلِ
المدوَّنة، والمَرْجِعُ فِي ذلك أَهْلُ الخَبْرَةِ والمَعْرِفَةِ، فمَتَى حَكَمُوا أَنَّهُ حَمْلٌ اعْتَبَرِ قَوْلُهُمْ.

ونَقَلَ الشَّيْخُ عَليش أَنَّ فِي المَالِكِيَّةِ مَنْ لَا يَرَى لِلدَّمِ المُتَجَمِّعِ حُكْمَ الجَنِينِ حَتَّى
يَكُونَ عِلْقَةً، قال: «ظَاهِرُ كَلَامِ الأُمّهاتِ واللَّخْمِيِّ والمُتَنِيظِيِّ وابنِ عَرَفَةَ أَنَّ الدَّمِ المُجْتَمِعَ
لَيْسَ عِلْقَةً»⁽³⁾، ثُمَّ قال عَنْ أَشْهَبٍ - بِروايةِ اللَّخْمِيِّ -: «وقال أَشْهَبُ: لا شيءٌ فِيهِ إِذَا
كَانَ دَمًا بِخِلَافِ كَوْنِهِ عِلْقَةً».

وتَسْأَلُ ابنَ مَرْزُوقٍ: «ما الفَرْقُ بَيْنَ العِلْقَةِ والدَّمِ؟ كما يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ الأُمِّ أَنَّ بَيْنَهُمَا
فَرْقًا، ولَعَلَّ صاحِبَ التَّهْذِيبِ رَأَاهُمَا شَيْئًا واحِدًا فاقْتَصَرَ عَلَى لَفْظِ العِلْقَةِ، وَتَبِعَهُ

(1) أحكام القرآن، ج 3/ص 273.

(2) المدوَّنة، ج 4/ص 630.

(3) مَنَحُ الجَلِيلِ شرح مختصر خليل، ج 9/ص 97.

المُصَنَّف، وعلى الفرق بينهما جرى التَّيْطِيُّ»⁽¹⁾. ثم نقل قوله وهو: «أما إن كان دمًا مُجْتَمِعًا فقال في المدونة: فيه العُرَّة. وقال أشهب: لا شيء فيه إذا كان دمًا، بخلاف كونه عُلْقَةً».

وقال أبو الوليد بن رشد في (بداية المجتهد) - وهو فقيه طيب - : «واختلفوا من هذا الباب في الحِلْقَةِ التي تُوجب العُرَّة، فقال مالك: كلُّ ما طَرَحَتْهُ مِنْ مُضْغَةٍ أو عُلْقَةٍ يَمَّا يَعْلَمُ أَنَّهُ وَلَدٌ ففيه العُرَّة»⁽²⁾.

فالمُتَّفَقُ عليه بين المالكية أنه إذا كان عُلْقَةً تَعَلَّقَتْ به الأحكام، وقد مرَّ ما تَمَيَّزَتْ به العُلْقَةُ مِنْ غيرها، فإذا صُبَّ على الدم الماء الحار فلم يَتَفَسَّخْ فهو عُلْقَةٌ، لِتَماشِكِهِ وتَعَلُّقِ بعضه ببعض، وإن تَفَسَّخَ فلا، ويُمكن أن نعرف ذلك بالحساب، إذا مرَّ عليه في الرَّحِمِ أكثر من أربعين يومًا، أو حَكَمَ بذلك أهل الخبرة.

قال القرطبي: «إذا طَرَحَتْهُ عُلْقَةً فقد تَحَقَّقْنَا أَنَّ النُّطْفَةَ قد اسْتَقَرَّتْ واجْتَمَعَتْ واستحالت إلى أَوَّلِ أحوالِ ما يُتَحَقَّقُ به أَنَّهُ وَلَدٌ. وعلى هذا فيكون وَضْعُ العُلْقَةِ فما فوقها مِنْ المُضْغَةِ وَضْعَ حَمَلٍ، تَبَرُّأً به الرَّحِمِ، وَتَنْقِضِي به العِدَّة، وَيُثْبِتُ به لها حُكْمَ أُمِّ الولد. وهذا مذهب مالك رضي الله عنه وأصحابه»⁽³⁾.

رابعًا: ومذهب الشافعي أنه لا يُعْتَبَرُ اعتبار الحمل إلا بظهور الصورة والتخطيط، قال القرطبي: «وقال الشافعي رضي الله عنه: لا اعتبار بإسقاط العُلْقَةِ، وإنما الاعتبار بظهور [الصورة] والتخطيط، فإن خَفِيَ التخطيط، وكان لحمًا، فَقَوْلَانِ بالنقل والتَّخْرِيجِ، والمنصوصُ عليه أَنَّهُ تَنْقِضِي به العِدَّة ولا تكون به أُمٌّ وَلَدٍ. قالوا: لأن العِدَّةَ

(1) مَنَحَ الجليل شرح مختصر خليل. ج 9/ ص 98.

(2) بداية المجتهد. ج 2/ ص 340.

(3) تفسير القرطبي. ج 12/ ص 8.

تنقضي بالدم الجاري، فغيره أولى»⁽¹⁾.

والمستفاد من هذا القول المنقول عن مذهب الشافعي، أنه لا عبرة به حينما يكر فيه نطفة، ولا عبرة به حينما يكون علقة (دما متجمعا متماسكا)، فإن بلغ إلى حد المضة الخبر (كان لحما) وذلك في الطور الثالث، فقولان، أما إذا بلغ الطور الرابع وبرزت أعضاء فهو حمل عندهم.

وقد نقل قول الشافعي - بعد حكايته قول مالك - أبو الوليد بن رشد في (البداية) يُلغ ثم أدلى برأي يقارب قول الشافعي، فقال: «وقال الشافعي: لا شيء فيه حتى تستبين الخلقة. والأجود أن يُعتبر نفخ الروح فيه، أعني أن يكون نجب فيه العرة إذا علم أن الحياة قد كانت وجدت فيه»⁽²⁾.

خامسا: إذا نظرنا إلى حال هذه المرأة بحسب الأنظار المتقدمة، وصلنا إلى هذا المؤ

1 - إذا كانت عادتُها تُصادف 10 نوفمبر، فإنه قد تمَّ عليها اليوم (24 نوفمبر) أربعة عشر يوما، تُجمَع إلى تاريخ يوم اتصال زوجها بها (الاتصال الجنسي)، ووضعُه في رحمها النطفة، فإن كانت دون 40 يوما، فهي ما تزال نطفة بنص الحديث، والنطفة - كما نصَّ ال عليها ابن العربي والقرطبي - لا تُعتبر شيئا يقينا، وهي في رحم المرأة كمثلهما في صلب الرجل.

2 - إذا كان مجموع التاريخين (14 يوما زائد المدة منذ الإنزال في رحمها) أكثر من أربعين يوما، فهي في الطور الثاني، وقد تجمعت النطفة، وتخرت، وتلونت، وصارت دما متماسكا.

(1) تفسير القرطبي. ج 12/ ص 8 - 9. وما بين معقوفتين سقط من النسخة المطبوعة، وأثبتناه من تفسير القرطبي.

(2) بداية المجتهد. ج 2/ ص 340.

وفي هذه الحالة تُعتبر عند مالك حَمَلًا، وله حُرْمَة، ولا يَجُوز إجهاضه، وَمَنْ نَسَبَ فيه وجبت عليه الدِّيَّة (الغُرَّة). وعنده حتى إذا لم يبلغ درجة العَلَقَة وَحَكَمَ به أهل الخبرة أنه حَمْلٌ، وعند أَشْهَب لا بُدَّ مِنْ بلوغه إلى درجة العَلَقَة.

3- أمّا على قول الشافعي، فإنه لا يُعتبر حَمَلًا؛ لأنه ما زال في درجة العَلَقَة، ولم يبلغ إلى الطور الرابع الذي تتكوّن فيه أعضاؤه: الرأس، واليَدان، والرَّجْلان... الخ، كما أنه لم يبلغ درجة الطور الثالث وهو كَوْنُهُ مُضْغَةً، أي قطعة لحم، وقد مرَّ بيّانه.

والخلاصة: أنّ هذه المرأة - في قضية العين هذه - لا حَرَجَ عليها - إن شاء الله - في إجهاض حَمْلِها المذكور، إذا كانت ولادته تُهدّد حياتها تهديدًا مُؤكَّدًا أخبر به أهل الخبرة والاختصاص مِنَ الأطباء الموثوق بعِلْمهم وخبرتهم، ولو لم يكونوا مسلمين، فإن كانوا مؤمنين بالله فقد تَمَّ الاطمئنان إليهم مع المعرفة والخلُق القويم، وسواء كان الجنين في طوره الأول أو في طوره الأخير قد تَكَوّنَت أعضاؤه، حِفْظًا لحياة الأمّ، وتقديماً لها على حياة الجنين، ولعلّ هذه داخلة عند المالكية في باب المصالح المُرسَلَة.

وأما عند الشافعية، فإنّ جواز ذلك يَسْتَدِلُّ إلى أنه - يقيناً - ما يزال لم يبلغ الطور الرابع الذي تتكوّن فيه أعضاؤه، ويَتِمُّ خَلْقُهُ، وذلك بعد مرور 120 يوماً منذ وجوده كَنُطْفَةٍ في رَحِمِ أمّه.

وفي مثل هذه الأشياء يُدَيِّن المسلم، ويُوَضِّع أمام مسؤوليته، ولا يُقيِّده إفتاء مَنْ استفناه إن دلّس عليه في القول، وهذا ما ينبغي أن تَعْلَمَه هذه المرأة وزوجها والطبيب، وليَتَحَمَّل كُلُّ امرئِ مسؤوليته: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: 38]. والله أعلم.

1984 / 11 / 24م

السؤال:

إنني امرأة متزوجة عاملة، ولي ستّة أولاد، ومنذ ثلاث سنوات لم ألد؛ لأن جميع الأطباء منعوني من الحمل والولادة للأسباب التالية:

- من بداية الشهر الخامس أُلَازِمُ الفراش.

- عند الوضع يَنزِلُ الجنين بِمُؤَخَّرِهِ.

- عِنْدِي قَتَقٌ فِي عَانَتِي، وَفِي أَرْجُلِي الدَّوَالِي (عروق بارزة في الرَّجُل)، وَمَعَ اسْتِعْمَالِي

لِحُبُوبٍ مَنَعَ الحَمْلَ، فَإِنِنِي الآنَ حَامِلٌ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الحُبُوبَ غَيْرَ فَعَّالَةٍ.

إِنِنِي مُحْتَارَةٌ وَقَلِقَةٌ؛ لِأَنَّ الْأَطْبَاءَ نَصَحُونِي بِالامْتِنَاعِ عَنِ الحَمْلِ وَالْوِلَادَةِ، خَوْفًا عَلَى

حَيَاتِي، وَإِنِّي أَطْلُبُ مِنْ سَيَادَتِكُمْ أَنْ تُعَرِّفُونِي: مَا الْعَمَلُ؟

إِنِنِي مُسْلِمَةٌ عَاقِلَةٌ مُتَدَيِّنَةٌ، وَلِهَذَا بَقِيتُ مُحْتَارَةً، فَكَيْفَ الْعَمَلُ؟ هَلْ أَفْضَلُ حَيَاةَ

الْجَنِينِ، أَمْ أَفْضَلُ حَيَاتِي وَحَيَاةَ سِتَّةِ أَوْلَادٍ؟

أَرْجُو أَنْ تُقَدِّمُوا لِي نَصِيحَةً لِلَّهِ، وَشُكْرًا.

ب. ب (قائلة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أَوَّلًا: إِجْهَاضُ الْجَنِينِ وَإِسْقَاطُهُ بَعْدَ تَخَلُّقِهِ، جَرِيمَةٌ لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ وَلَا لِمُسْلِمَةٍ

الْإِقْدَامُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ قَتْلٌ لِلْوَلَدِ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ حَرَّمَ قَتْلَ النَّفْسِ إِلَّا بِالْحَقِّ، كَمَا نَهَى -

بِالْخُصُوصِ - عَلَى قَتْلِ الْوَلَدِ، فِي قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ﴾

[الأنعام: 151]، وَإِجْهَاضُ الْجَنِينِ قَتْلٌ لِلْوَلَدِ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ.

ثَانِيًا: عِنْدَ الضَّرُورَةِ الْقُصُوصِ، يُؤْذَنُ لِلْمُؤْمِنِ ارْتِكَابُ مَا هُوَ حَرَامٌ حِفْظًا لِحَيَاتِهِ، وَمِنْ

هَذِهِ الضَّرُورَاتِ أَنْ تَتَعَرَّضَ حَيَاةُ الْأُمِّ الحَامِلِ لِلتَّهْلُوكِ الْمُحَقَّقِ أَوْ الْمُرَجَّحِ، بِحَيْثُ يَدُورُ

الْأَمْرُ بَيْنَ حِفْظِ حَيَاتِهَا أَوْ حِفْظِ حَيَاةِ الْجَنِينِ، عِنْدَئِذٍ يُؤْذَنُ فِي إِجْهَاضِ الْجَنِينِ، وَالَّذِي يَحْكُمُ

فِي الْمَسْأَلَةِ هُمُ الْأَطْبَاءُ الْمُوثِقُونَ بِعِلْمِهِمْ وَخَبَرَتِهِمْ وَأَمَانَتِهِمْ وَلَوْ كَانُوا غَيْرَ مُسْلِمِينَ.

ثَالِثًا: فِي مِثْلِ حَالَتِكَ وَأَنْتِ مُؤْمِنَةٌ عَاقِلَةٌ، أَنْصَحُكَ أَنْ تَعُودِي إِلَى هَؤُلَاءِ الْأَطْبَاءِ

الَّذِينَ ذَكَرْتِ أَوْ غَيْرِهِمْ، وَتُشْرَحِي لَهُمْ حَالَكَ، وَأَنْتِ حَمَلْتِ رِغْمَ إِرَادَتِكَ، فَإِنْ حَكَمُوا

بأنَّ الوضع المُقبل سيُسبِّب لك الهلاك المُحقَّق أو الرَّاجح، جاز لك أن تأذني لهم بإسقاطه.

وإن قالوا: إنه يُمكن إنقاذ حياتك وحياة الجنين عندما يَحِين وضْعُهُ، فاتَّكِلِي على الله، ودَّعِي الأمر بين يديه، فإنه القادر الرؤوف الرحيم، ولا تخافي، فإنَّ الأجل بيد الله، ولا تموت نفس إلا إذا استكملت رزقها، وبلغ أجلها. ثم إنَّ الأطباء عند الوضع، سيكونون معك، فإذا دار الأمر بين حياتك وحياة الجنين، فإنهم لا شكَّ سيُفضِّلون إنقاذ حياتك على حياته، بإذن زوجك ووليِّك من أب أو غيره، فحياتُك أغلى عند الجميع ولا تخافي، وعسى الله أن يرزقك - بهذا الولد السابع - ولدًا صالحًا نافعا لك ولأمته ووطنه.

رابعًا: ما يُصيبك من آلام وأوصابٍ وأمراض بسبب الحمل وعند الوضع، تتألن به أجرًا عظيمًا من الله، فاصبري، وبهذه الآلام قدَّم الله الأُمَّ على الأب في الوصية بالوالدين فقال: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفَصَّلَتْهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: 15]. وقد جاء في الحديث الصحيح: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ النَّاسِ أَحَقُّ [بِحُسْنِ] صَحَابَتِي؟ قَالَ: "أُمُّكَ"، قَالَ الرَّجُلُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: "أُمُّكَ"، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: "أُمُّكَ" - هكذا ثلاث مرات، ثم قال في الرابعة -: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: "أَبُوكَ" (2). وجاء في الحديث: «أَنَّ مَنْ رَزَقَ بَنَاتًا وَصَبَرَ عَلَيْهِنَّ، وَأَحْسَنَ تَرْبِيَّتَهُنَّ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ» (3).

(1) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه من صحيح البخاري.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب: مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ الصُّحْبَةِ؟، حديث (5971)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(3) وَرَدَ هَذَا الْحَدِيثُ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ، مِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ، بَاب: فِي فَضْلِ مَنْ عَالَ يَتِيمًا، حَدِيث (5147)، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَالَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ، =

خامساً: استعمال الحبوب لا يَضْمَن عدم الحمل، بل يُؤكِّده عند نسيان استعمالها، ولهذا أنصحك - ما دام الأطباء قد حَكَمُوا بوجوب مَنَعِكَ مِنَ الحمل - أن تستعملي عملية جراحية بسيطة في الرَّجْم يَقُومُ بِهَا الأطباءُ الْمُخْتَصُّونَ بالولادة في المستشفيات الكبرى. فعلى الأطباء المُعالِجِينَ لك، العارفين بِحالِكَ، أن يُعطوك شهادة بذلك، فإذا قَدِّمْتَهَا لِلجَرَاحِينَ قاموا بالعملية، ولا خَطَرُ مِنْهَا، والشارعُ يأذن لك إن قرَّرها الأطباء، كما أن القانونَ يَسمح لك بذلك. والله أعلم.

الإجهاض جريمة

السؤال:

ما حكم الإجهاض في الإسلام؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. يُعتَبَرُ علماء المسلمين الإِجْهَاضَ - وهو إسقاط الجنين - جنايةً، ويُعامِلُون المُتَسَبِّبَ فِيهِ مُعامِلَةَ الجاني، وهو إن كان يَتَمَتَّعُ في أغلب أحواله بظروف التخفيف، فقد يُعتَبَرُ في بعض أحواله قاتلاً مُتَعَرِّضاً للقصاص والقود.

والسببُ في ظروف التخفيف التي يَحْطَى بِهَا، أنَّ علماءنا لا يَفْرِضُونَ فِيهِ الْقَصْدَ إِلَى القتل، بل يَعتَبِرُونَ القتلَ في جنائنه مِنْ قَبِيلِ الخطأ، قال القاضي أبو الوليد بن رشد: «مِنْ أَنْوَاعِ الْخَطَأِ دِيَّةُ الْجَنِينِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ سُقُوطَ الْجَنِينِ عَنِ الضَّرْبِ لَيْسَ هُوَ عَمْدًا عَحْضًا، وَإِنَّمَا هُوَ عَمْدٌ فِي أُمِّهِ خَطَأً فِيهِ»⁽¹⁾.

= فَأَذْهَبْنَ، وَزَوَّجَهُنَّ، وَأَخْسَنَ إِلَيْهِنَّ، فَلَهُ الْجَنَّةُ». قال المناوي في فيض القدير (ج 6/ ص 177): «قال

الحافظ العراقي: رجاله مؤثَقون».

(1) بداية المجتهد. ج 2/ ص 340 - 341.

وَمُسْتَنَدُ الْفُقَهَاءِ فِي الْحُكْمِ فِي قِصَّةِ الْجَنِينِ، مَا وَقَعَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّ امْرَأَةً زَمَتْ أُخْرَى، فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا، فَقَضَى فِي ذَلِكَ الرَّسُولُ بِدِيَّةٍ، وَلَمْ يَفْهَمْ الْحُكْمَ مَنْ قُضِيَ عَلَيْهِ، فَاعْتَرَضَ، وَقَالَ: «كَيْفَ أَغْرُمُ مَا لَا شَرِبَ، وَلَا أَكَلُ، وَلَا نَطَقَ، وَلَا اسْتَهْلَ، وَمِثْلُ ذَلِكَ بَطْلٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ"». وَفِي إِنْكَارِ النَّبِيِّ لِسَجْعِهِ، وَتَشْبِيهِهِ بِالْكُفَّانِ، زَجْرٌ شَدِيدٌ وَتَجْهِيلٌ.

وَقَدْ أَوْجَبَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْجَانِي دِيَّةَ الْجَنِينِ، وَقَدَرُهَا عَشْرُ دِيَّةِ أُمِّهِ، وَذَلِكَ خَمْسُونَ دِينَارًا ذَهَبِيَّةً، أَوْ سِتْمِائَةَ دَرَاهِمَ فَضِيَّةً؛ لِأَنَّ دِيَّةَ أُمِّهِ خَمْسَمِائَةِ دِينَارٍ ذَهَبِيَّةً، أَوْ سِتَّةَ آلَافٍ دَرَاهِمَ فَضِيَّةً، تُدْفَعُ لَوَرَثَةِ الْجَنِينِ.

وَهَذَا الْحُكْمُ فِي الْجَانِي، إِذَا تَسَبَّبَ فِي إِسْقَاطِ الْجَنِينِ بِضَرْبِ أُمِّهِ، أَوْ إِفْرَاعِهَا، أَوْ بَارْتِكَابِ أَيِّ سَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ يُؤَدِّي إِلَى فُسَادِ حَمْلِهَا، وَانْفَصَلَ عَنْهَا الْجَنِينُ مَيِّتًا، وَبَقِيَتْ هِيَ فِي الْحَيَاةِ.

وَقَدْ يَنْفَصِلُ عَنْهَا الْجَنِينُ مَيِّتًا بَعْدَ مَوْتِهَا، وَقَدْ يَنْفَصِلُ عَنْهَا الْجَنِينُ حَيًّا، وَهِيَ حَيَّةٌ، أَوْ مَيِّتَةٌ، وَلِكُلِّ حُكْمٍ.

فَإِذَا انْفَصَلَ عَنْهَا مَيِّتًا وَهِيَ مَيِّتَةٌ فَلَا شَيْءَ فِيهِ، وَإِنَّمَا يُؤَاخَذُ الْجَانِي بِجَرِيمَتِهِ الَّتِي ارْتَكَبَهَا ضِدًّا لَأُمِّهِ.

أَمَّا إِنْ انْفَصَلَ عَنْهَا حَيًّا، فَلَهُ حُكْمٌ آخَرُ، إِذْ يُعْتَبَرُ جَنَايَةً مُسْتَقْلَةً، وَتُسْتَبَانَ حَيَاتُهُ بِضُرَاحِهِ وَاسْتِهْلَالِهِ، أَوْ بِرِضَاعِهِ، وَأَمَارَاتُ الْحَيَاةِ الْحَقَّةِ مَعْلُومَةٌ. فَإِنْ مَاتَ بِقُرْبِ انْفِصَالِهِ وَجِبَتْ فِيهِ الدِّيَّةُ كَامِلَةً، دُونَ يَمِينِ أَوْلِيَائِهِ أَنَّ الْجَانِي هُوَ الْمُسَبَّبُ فِي قَتْلِهِ، لِقُوَّةِ التُّهْمَةِ، وَإِنْ طَالَتْ حَيَاتُهُ - نَسْبِيًّا - ثُمَّ مَاتَ، أَقْسَمَ أَوْلِيَائِهِ يَمِينَ الْقَسَامَةِ أَنَّ الْجَانِي هُوَ الْمُسَبَّبُ فِي مَوْتِهِ، وَاسْتَحَقُّوا الدِّيَّةَ.

تَعَمُّدُ إِسْقَاطِ الْجَنِينِ:

إِذَا تَعَمَّدَ الْجَانِي إِسْقَاطَ الْجَنِينِ، عُدَّ عَمَلُهُ جَرِيمَةً كَامِلَةً، وَعَلَامَةُ ذَلِكَ أَنَّ يَضْرِبُ

الحامل على بطنها، أو ظهرها، أو على أي مكان يُلحَق الأذى المُحَقَّق مباشرة بالجنين، فإن هو فَعَلَ ذلك، وأسقطه حيًّا، ثم مات بالقرب، فقد شَدَّد العلماء في العقاب، وأوجبَ فيها القصاصَ بعضهم بعد يمين أوليائه أنه المُتَسَبِّب في القتل، وقال بعضهم تجب الدِّيَّةُ كاملة، ولا قصاص، والمذهب الأول لابن القاسم، والثاني لأشهب، وكلاهما من تلاميذ مالك.

ويعاقب الجنائي كيفما كانت صِفَتُهُ، أو صِلَتُهُ بالجنين، سواء كان أبًا له ضَرَبَ زوجته أو أفرعها فأسْقَطَت جنينها، أو أجنبيًّا عنها وعنه، أو قريبًا، أو كانت هي التي فَعَلَت بنفسها فِعْلًا تَسَبَّب في إسقاطه. وسواء كان الجنين من أب شرعي، أو زنا.

قال صاحب المختصر خليل بن إسحاق - وهو يتكلَّم على دِيَّة الجنين -: «... وفي الجنين - وإنْ عَلَقَ - عَشْرُ أُمَّة». وقال شارحه الدردير: «من زوج أو زنا... وسواء كانت الجناية عمدًا، أو خطأ، من أجنبي، أو أب، أو أم، كما لو شَرِبَت ما يَسْقُطُ به الحملُ فأسْقَطَتُهُ».

وعَمَّموا جميع الأسباب المُسْقِطَة: «بِضَرْبٍ، أو تَخْوِيفٍ، أو شَمِّ رِيحٍ»، وقال الدسوقي في التعليق على هذا: «كَشَمَ رائحة مِسْكٍ، أو سَمَكٍ، أو جُبْنٍ مَقْلِيٍّ، فإذا شَمَّت رائحة ذلك من الجيران - مثلاً - فعليها الطَّلَبُ، فإن لم تَطْلُبْ - ولم يعلموا بِحَمْلِها حتى أَلْقَتْه - فعليها الغُرَّة، لتَقْصِيرِها وتَسْبِيْهِها، فإذا طَلَبْتَ ولم يُعْطَوْها ضَمِنُوا، عَلِمُوا بِحَمْلِها أم لا، وكذا لو عَلِمُوا به وبأنَّ رِيحَ الطَّعام أو المِسْك يُسْقِطُها ولم يُعْطَوْها، وأسْقَطْتَ، فإنَّهم يَضْمِنُونَ وإنْ لَمْ تَطْلُبْ».

ما هو الجنين المُعْتَبَرُ؟

والذي يُعْتَبَرُ جنينًا تجب فيه الدِّيَّة، هو كُلُّ ما طَرَحَتْه الحامل من عَلَقَةٍ، أو مُضْغَةٍ، بما يُعْلَم أنه وَلَدٌ، هذا مذهب مالك، قال الباجي في شرح الموطأ: «إذا سقط منها وَلَدٌ، مُضْغَةً كان أو عَظْمًا، كان فيه الروح إذا عُلِمَ أنه وَلَدٌ».

السؤال:

هل بإمكانكم أن تُجيبونا عن حكم الشريعة في إسقاط الجنين أو إجهاضه؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

الجواب عن حكم الإجهاض ذكرناه مرارًا، ولا تَعَجَّب لكثرة السؤال عن حكمه لكثرة وقوعه، حتى بلغت الوقاحة ببعض الأمم أو بعض الدول بالإذن فيه، أما الإسلام فقد حرَّمه، وحتى أغلب القوانين الوضعية في الأمم المتتمدنة تمنعه وتُعاقب عليه.

فالفقه الإسلامي يَعتبره جريمةً مَن أَقْدَمَ عليه كيفما كانت كيفية إسقاطه، أو صِفَةً مَن أسقطه، قريبًا أو بعيدًا، كأُمِّه وأبيه أو أجنبيًّا كالطبيب، وسواء تَكُون الجنين من حلال أو حرام، وسواء تَمَتَّ خِلْقَتُهُ وتَمَيَّزَت أعضاؤه أم كان ما يزال قطعة دم.

ويُعرَف الجنين من غيره إذا كان ما يزال دَمًا بِصَبِّ الماء الحار على الدم، فإن انْفَسَخ فهو مُجَرَّد دم تَجَمَّد، وإن لم يَنْفَسَخ وتَمَاسَكَ فهو جنين، سواء نُفِخَتْ فيه الروح أو لَمَّا تُنْفَخ، هذا مذهب مالك، وقال بعضهم: لا يُسَمَّى جنينًا حتى تَتِمَّ خِلْقَتُهُ، وتُنْفَخ فيه الروح.

ومذهب مالك أَصَوَّب وأَحْكَم، فالجنين نَسَمَةٌ خَلَقَهَا الله، ولها الحَقُّ في الحياة، فالاعتداء عليه ذَنْبٌ بل جريمة خَسِيسَةٌ، لكنه اعتداء على مَن لا يَقْدِر أن يُدافع عن نفسه، ومَن كان هذا شأنه فإنَّ على المجتمع أن يُدافع عنه، ويُعاقِب مَن أَقْدَمَ عليه عَمْدًا أو تَسَبَّبَ فيه بِسُوءِ أَدَبِهِ وَخُلُقِهِ، قال الفقهاء: «لو جاء جَارٌ فَشَوَى اللَّحْمَ أو السَّمَكَ، فَشَمَّتْ جَارَتُهُ الشَّوَاءَ واشْتَهَتْهُ وهي حامل، فإنَّ عليه أن يُطْعِمَهَا منه، فإن لم يُطْعِمَهَا فأسْقَطَتْ جنينَهَا فهو القاتل، وعليه دِيَّةُ الجنين، هذا إذا كانت لا تَقْدِر على شراء اللحم

أو السَّمَك». فانظر - رحمك الله - إلى احتياط الشارع، وإلى درجة التكافل بين المسلمين وتأديبهم.

ومع أن الإجهاض قَتْلٌ، فإنه يُعْتَبَرُ قَتْلٌ خَطَأٌ لا قَوْدَ فيه ولو تَعَمَّدَ مَنْ تَسَبَّبَ فيه بِضَرْبِهَا على بطنها أو سقائها بِمَشْرُوبٍ. وَيَلْزَمُ الْقَاتِلَ دِيَّةُ الْجَنِينِ الَّتِي حَكَمَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَهِيَ غُرَّةٌ أَيْ وَلِيدَةٌ يَغْرُمُهَا الْمُتَسَبِّبُ، أَوْ عَشْرُ دِيَّةِ أُمِّهِ.

وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ تَسَاوِي خَمْسَمِائَةِ دِينَارٍ ذَهَبِيٍّ، وَعُشْرُهَا خَمْسُونَ دِينَارًا ذَهَبِيًّا، أَيْ مَا يُقَابِلُ مِائَتِي غَرَامٍ وَنَحْوِ ثَلَاثِمِائَةٍ وَثَلَاثِينَ غَرَامًا مِنَ الذَّهَبِ الْخَالِصِ. وَالْدِّيَّةُ يَسْتَحِقُّهَا وَلِيُّ الصَّبِيِّ وَوَرَثَتُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْجَانِي عَلَيْهِ هُوَ وَارَثُهُ، بَلْ يَدْفَعُ إِلَى بَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ، وَلِوَلِيِّ الدَّمِ أَنْ يَغْفِرَ عَنِ الْمُتَسَبِّبِ وَيَتَصَدَّقَ بِدِيَّتِهِ. وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الدِّيَّةَ فِي الْخَطَأِ يَدْفَعُ الْجَانِي ثُلُثَهَا، وَقِيَمَةُ الثَّلَاثِينَ عَلَى الْعَاقِلَةِ.

وفي حياة النبي ﷺ حَكَمَ بِوُجُوبِ الدِّيَّةِ، فَقَالَ مَنْ حُكِمَ عَلَيْهِ: «كَيْفَ أَغْرُمُ مَا لَا شَرِبَ، وَلَا أَكُلُ، وَلَا نَطُقُ، وَلَا اسْتَهْلُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ بَطْلٌ»، فَتَهَرَّهَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: «إِنَّ هَذَا سَجَعُ الْكُفَّانِ». وَالْقِصَّةُ فِي الْمَوْطَأِ فَانْظُرْهَا.

11/06/1990م

وَصَفَ لَهَا الطَّبِيبُ دَوَاءً أَسْقَطَ جَنِينَهَا

السؤال:

ذات يوم قَدِمَتْ زَوْجَتِي لَطِيبٌ مُحْتَضِرٌ، وَبَعْدَ الْفَحْصِ وَصَفَ لَهَا دَوَاءً، فَلَمَّا عَلِمَ أَنَّهَا فِي ابْتِدَاءِ حَمْلِهَا أَوْصَى أَلَّا تَسْتَعْمَلَ هَذَا الدَّوَاءَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَبْلُغَ أَمْدُ حَمْلِهَا شَهْرَيْنِ، وَلَكِنْ لَمَّا اسْتَعْمَلْتُ الْحَامِلُ دَوَاءَهُ - حَسَبَ وَصِيَّتِهِ - سَقَطَ الْحَمْلُ، وَضَاعَ الْجَنِينُ بَعْدَ بَضْعَةِ أَيَّامٍ فَقَطْ مِنْ ابْتِدَاءِ الدَّوَاءِ.

فما هو الحكم الشرعي في هذه القضية؟

ب. ع (سكيدة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

وبعد: فإنَّ فقهاء المسلمين يعتبرون إسقاط الجنين من قبيل القتل الخطأ، كيفما كان إسقاطه: بِضَرْبٍ، أو نَحْوَيْفٍ، أو شَمٍّ رائحة، أو شُرْبِ شيءٍ، وسواء كانت الجناية عمداً أو خطأ، من أجنبيٍّ أو من أبٍ أو أمٍّ، قال الدردير في شرح مختصر خليل: «كما لو شَرِبَتْ ما يَسْقُطُ به الحمل فَاسْقَطَتْهُ»⁽¹⁾.

ولا يُشترط في الجنين أن يكون تامَّ الخِلْقَةِ، قد نُفِخت فيه الروح وَتَحَرَّكَ، بل هو عند الإمام مالك: «ما أَلْقَتْهُ المرأةُ يَمًّا يُعْرَفُ أنه وَلَدٌ، ولو مُضْغَةً أو عَلَقَةً»⁽²⁾. والعلَقَةُ هي الدَّمُ الجامد المتكوّن من المنيِّ، بحيث إذا صُبَّ عليه الماء الحار لا يَذُوبُ، والمُضْغَةُ هي القطعة من اللَّحْمِ تتكوّن من العَلَقَةِ.

وما أسْقَطَتْهُ الزوجة في هذه القضية - كما وُصِفَ أو كما جاء في السؤال - يكون عَلَقَةً أو مُضْغَةً، فإسقاطه جناية.

وحُكِمَ الشرع في إسقاط الحمل أن على الجاني دِيَّتَهُ، وقد وَقَعَ في عهد النبي ﷺ، فَحَكَمَ فيه، وَقَوَّمَ الفقهاء دِيَةَ الجنين بِعُشْرِ دِيَةِ أُمِّهِ.

ودِيَةُ المرأة المسلمة خمسمائة دينار ذهبي، والدينار الذهبي يَزِنُ حوالي 5 غ، فدِيَةُ الجنين تساوي خمسين ديناراً ذهبياً، أو نحو 233.50 غراماً من الذهب.

(1) الشرح الكبير. ج 4/ ص 268.

(2) المدونة. ج 2/ ص 372، وانظر أيضاً: الباجي. المنتقى شرح الموطأ. ج 4/ ص 133، ج 7/ ص 80، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك. ج 4/ ص 288.

وَتُدْفَعُ الدِّيَةُ مِنَ الْجَانِي لَوَرَثَةِ الْجَنِينِ لَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ وَلَدٌ مَاتَ، وَلَا يَأْخُذُ مِنْهَا شَيْئًا مَن تَسَبَّبَ فِي قَتْلِهِ مِنَ الْوَرَثَةِ.

في هذه القضية: الأمُّ والأبُّ والطبيب، كلُّهم مُشْتَرِكُونَ في هذا القتل الخطأ. واللهُ أعلم.

1975 / 07 / 29 م

أمرها زوجها بإسقاط الجنين

السؤال:

امرأةٌ مُتَزَوِّجَةٌ، لها مِنَ الأولاد خمسة، وتَبَيَّنَ لها أنها حامل بالسادس، فَطَلَبَ منها زوجها وأُمُّه أن تُسَقِطَ الجنين بالأدوية المُستعمَلة في المستشفى المدني، فَرَفَضَتْ هذا العمل، ولكن زوجها وأُمُّه ألحَّا عليها، فَخَضَعَتْ لرغبتها مُكْرَهَةً وبالرَّغْمِ عنها، وكان عُمر الجنين في بطن أُمِّه شهرين، وكان هذا العمل من زوجها دون عُذْرٍ يُبَيِّدُهُ، وقد مرَّت على هذه المشكلة عشرَ سنوات.

وتَطْلُبُ هذه المرأة منكم فتوى في هذا الأمر، ما هو موقف الشريعة الإسلامية؟

ب. ط (معسكر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: أخطأت هذه المرأة خطأ فاحشاً، وأخطأ زوجها وأُمُّه، ولا عُذْرَ لها بِتَخْرِيصِ زوجها وأُمِّه لدى الشرع الإسلامي، ولا أمام القانون الوُضْعِي، فقد حَمَلَتْ بالفعل - كما في السؤال - وَتَحَلَّقَ الجنين، وكلُّ امرأةٍ فَعَلَتْ ذلك ارتكبت جريمة قَتْلِ ما في بطنها، لا يُعْفِيها القانون السَّماوي من مَغْيَبَتِهِ، ولا يَتَسَامَحُ معها القانون الوُضْعِي.

وقد جاء النهي عن قتل الولد - ومنه إجهاض الأجنة - في عدة آيات من الكتاب، منها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: 151]، ونصّ العلماء والفقهاء على أنّ هذه الآية تشمل إجهاض الجنين بعد تخلّقه، فإنه قتل له، ويزيد في شناعة الجريمة أن يباشرها الأبوان أو أحدهما، والمفروض أن يكونا أحرصّ الناس على حماية ابنهما من الآفات (انظر تفسير ابن باديس لآية الإسراء) (1).

ثانياً: الجنين الذي لبث في بطن أمّه شهرين قد تخلّق وتكوّن، ودخل في طور [العلقه] (2) (قطعة الدم المتجمّد)، وعلامة وجود الجنين أن يُصبّ على قطعة الدم - بعد سقوطها - ماءً حارّاً فتبقى على حالها متماسكة ولا تتحلّل.

وسواءً كان الجنين من حلال أو كان من حرام (سفاح) فتجب المحافظة عليه؛ لأنّ له حرمةً وحقاً في الحياة، إذ لا جريمة له في وجوده، ولا ذنب عليه، وإنما يتحمّل وزرّه أبواه، ويُسأل عنه من تسبّب في وجوده.

فالإسلام هنا يتدخل تدخلاً نبيلاً، بحماية من لا يقدر أن يدافع عن نفسه، فلو كان قادراً على الدفاع عن نفسه لأباح له ذلك، وأجاز له أن يدفع الصّائل بما أمكن، فالوزر إنّما يتحمّله من ارتكب الخطيئة من المكلفين، فوزر إسقاط الجنين يعاقب عليه من

(1) قال ابن باديس رحمه الله في تفسيره لآية: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ﴾ [الإسراء: 31] ما نصّه: «يبيّن تعالى فظاعة هذا القتل بقوله: ﴿أَوْلَادَكُمْ﴾، بإضافة الأولاد إليهم، فإن الأولاد أفلاد الأكباد، وبضعة من لحم المرء ودمه، ونسخة من ذاته، فمحبّتهم فطرة، والعطف التام عليهم خلقه، فكيف يكون قبح وقظاعة فعل من بلغ بهم القتل؟! وأي خير يرجى من قاتل ولده لغيره من الناس بعد ما جنى أفضع الجنايات على الصّق الناس به؟... وهذا الفعل الذي كان في الجاهلية على الوجه المتقدّم، وهو فعل مؤدّ إلى قطع النسل وخراب العمران، لا تسلم منه الأمم الأخرى في مختلف الأزمنة والبلدان، إمّا بالقتل بعد الولادة، وإمّا بإفساد الحمل بعد التخلّق، وهو حرام باتفاق»، انظر: آثار ابن باديس، ج 1/ ص 253-254.

(2) في النسخة المطبوعة: [المضغة]. والصواب ما أئتمناه.

تَسَبَّبَ فِيهِ: الأُمُّ أو الأب أو الطيب، أو أيُّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، وَقَدْ نَصَّ الْفُقَهَاءُ عَلَى صُورَةِ عَاجِيَةِ مِنَ الْمَسْئُولِيَّةِ، قَالُوا (بَعْضُ الْمُعَلِّقِينَ عَلَى الْمُخْتَصَرِ): «لَوْ اشْتَرَى أَحَدُ الْجِيرَانِ لَحْمًا أَوْ سَمَكًا وَشَوَاهُ، فَفَاحَتْ رَائِحَتُهُ حَتَّى شَمَّنَتْهَا حَامِلٌ، وَلَمْ يُطْعِمْهَا مِنَ اللَّحْمِ أَوْ السَّمَكِ، فَتَسَبَّبَ ذَلِكَ فِي إِجْهَاضِهَا، فَإِنَّهُ مَسْئُولٌ عَنْ قَتْلِ جَنِينِهَا، وَيَغْرَمُ دِيَّةَ الْجَنِينِ».

ثَالِثًا: إِسْقَاطُ الْجَنِينِ مُعْتَبَرٌ - عِنْدَ الْفُقَهَاءِ - مِنْ نَوْعِ الْقَتْلِ الْخَطَأِ، وَقَدْ حَكَّمَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْغُرَّةِ. وَدِيَّةُ الْجَنِينِ هِيَ عَشْرُ دِيَّةِ أُمِّهِ (تُسَاوِي 500 دِينَارٍ ذَهَبِيٍّ)، فَإِنَّ دِيَّتَهُ تَسَاوِي عَشْرَ ذَلِكَ، أَيْ 50 دِينَارًا ذَهَبِيًّا، وَحَيْثُ كَانَ دِينَارُنَا الذَّهَبِيُّ يُسَاوِي 4.67 غ، فَإِنَّهَا تَسَاوِي 233.50 غ، وَبِمَا أَنَّ الْغَرَامَ مِنَ الذَّهَبِ يُسَاوِي 180 دِينَارًا جَزَائِرِيًّا، فَإِنَّهَا تَرْتَفِعُ إِلَى 42030 دِينَارٍ جَزَائِرِيٍّ (اِثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ أَلْفًا وَثَلَاثُونَ دِينَارًا جَزَائِرِيًّا) أَوْ (أَرْبَعَةُ مِلايِينَ فِرَنْكٍ وَمِائَتَانِ وَثَلَاثَةُ آلَافٍ فِرَنْكٍ قَدِيمٍ).

وَالدِّيَّةُ تُقَسَّمُ عَلَى وَرَثَةِ الْمَقْتُولِ، وَلَا حَقَّ فِيهَا لِلْقَاتِلِ، وَلَمَّا كَانَ الْأَبْوَانُ - فِي الصُّورَةِ الْمَسْئُولِ عَنْهَا - مُشْتَرِكِينَ فِي الْقَتْلِ، فَلَا حَقَّ لَهَا فِيهَا، بَلْ تُقَسَّمُ عَلَى إِخْوَانِهِ وَأَخَوَاتِهِ.

رَابِعًا: يَظْهَرُ عَلَى هَذِهِ الْمَرْأَةِ - الَّتِي لَمْ تَرْغَبْ فِي قَتْلِ ابْنِهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ - أَنَّهَا نَدِمَتْ عَلَى فِعْلِهَا، وَذَلِكَ عِلَامَةُ التَّوْبَةِ إِلَى اللَّهِ، فَإِنْ صَدَقَتْ فِي تَوْبَتِهَا، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ، وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ، فَلْتَقِمَّ بِالْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ مِنَ الصُّومِ وَالصَّلَاةِ، وَمِنَ الذِّكْرِ وَالْعِبَادَاتِ، وَمِنَ الْإِحْسَانِ وَالصَّدَقَاتِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: 53].

وَلْتَكُنْ تَوْبَتُهَا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا، وَهِيَ مَا تَوْفَّرَ فِيهَا ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ، وَهِيَ: الْإِقْلَاعُ عَنِ الذَّنْبِ، وَالنَّدَمُ عَلَيْهِ، وَالْعَزْمُ عَلَى عَدَمِ الْعُودَةِ إِلَيْهِ، وَعِلَامَةُ ذَلِكَ أَنَّ تَعَاهِدَ اللَّهِ عَلَى عَدَمِ الْمِشَارَكَةِ فِي إِجْهَاضِ جَنِينٍ امْرَأَةٍ أُخْرَى، لَا بِالْفِعْلِ، وَلَا بِالْقَوْلِ، وَلَا بِالرِّضَا، وَأَنْ تُرَبِّي بَنَاتَهَا عَلَى ذَلِكَ، وَتَنْصَحَهُنَّ بِهِ، وَلْتَدْعُ اللَّهَ أَنْ يَغْفِرَ ذَنْبَهَا، وَيَقْبَلَ تَوْبَتَهَا. غَفَرَ اللَّهُ لَنَا وَلَهَا، آمِينَ.

1988 / 01 / 17 م

كُنْتُ فِي جِهَالَةٍ عَمِيَاءَ فَأُجْهَضْتُ مَرَّتَيْنِ!!

السؤال:

أَبْلُغُ مِنَ الْعُمْرِ سَبْعِينَ سَنَةً، تُؤَفِّي زَوْجِي إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ مِنْذُ سِتِّينَ، وَلَدْتُ مِنْهُ عَشْرَةَ أَوْلَادَ، وَكُنْتُ فِي جِهَالَةٍ عَمِيَاءَ فَتَشَاجَرْتُ مَعَ زَوْجِي مِنْ أَجْلِ الْعَمَلِ وَالْوَلَادَةِ، وَلَمْ يُوَافِقْنِي عَلَى مَنَعِ الْحَمْلِ، وَبِدُونِ عِلْمِهِ أَجْهَضْتُ جَنِينَيْنِ، الْأَوَّلَ فِي الشَّهْرِ الرَّابِعِ، وَالثَّانِي فِي الشَّهْرِ الْخَامِسِ، وَبَعْدَ أَنْ ذَهَبْتُ إِلَى حَجِّ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ عُدْتُ إِلَى رُشْدِي، وَعَرَفْتُ الْحَقِيقَةَ.

إِنِّي أَلْتَجِي إِلَيْكُمْ رَاجِيَةً مِنْكُمْ أَنْ تَدُلُّونِي عَلَى خُلَاصِي وَنَجَاتِي مِنْ عَذَابِ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَلْفَتُ نَظَرَكُمْ إِلَيَّ أَنِّي لَا أَسْتَطِيعُ الصُّومَ إِطْلَاقًا، نَظَرًا لِنَدْهُورِ صِحَّتِي، وَكِبَرِ سِنِّي. أَرْجُوكُمْ أَنْ تُحَدِّدُوا لِي الْمَبْلَغَ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ أَدْفَعَهُ لِإِدَّتَيْنِ، وَكَمْ مَقْدَارَهَا؟ وَلِمَنْ أَدْفَعُهَا؟ وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

ج. ف (الجزائر)

الجواب (1):

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ هُدَاهُ. أَوَّلًا: مِنَ اللَّهِ وَحْدَهُ اطْلُبِي - أَيَّتُهَا الْمَرْأَةُ - الْخُلَاصَ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، بِالتَّوْبَةِ النَّصُوحِ، وَالْإِنَابَةِ إِلَيْهِ، وَالنَّدَمِ عَلَى مَا كَانَ مِنْكَ أَيَّامَ الْجِهَالَةِ الْجَهْلَاءِ كَمَا تَقُولِينَ. ذَلِكَ أَنَّ إِسْقَاطَ الْجَنِينِ - وَلَوْ كَانَ فِي بَدْءِ تَحَلُّقِهِ عَلَى الصَّحِيحِ - خَطِيئَةٌ وَإِثْمٌ، حَرَامٌ

(1) وَرَدَتْ هَذِهِ الْفَتْوَى فِي مَوَاضِعٍ مِنَ النُّسَخَةِ الْمَطْبُوعَةِ (الجزء الأول والجزء الثاني)، مَعَ زِيَادَاتٍ فِي إِحْدَاهَا، وَسَقَطَ فِيهَا تَدَارُكُنَا بِهَا وَجَدْنَاهَا فِي الْأَصُولِ الْمَخْطُوطَةِ عَلَى الْأَلَّةِ الرَّاقِنَةِ، وَقَدْ جَمَعْنَا هَذِهِ الْفَتْوَى فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ مَعَ مِرَاعَاةِ الزِّيَادَاتِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا.

فِعْلُهُ، وَلَا يُقَدِّمُ عَلَيْهِ - عَنْ عَمْدٍ وَسَبْقٍ إِصْرَارٍ - مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَهُوَ فِي كَامِلٍ وَعَيْهِ، وَالْعُلَمَاءُ الْمُحَقِّقُونَ يَعُدُّونَ إِسْقَاطَ الْجَنِينِ مِنْ بَابِ الْقَتْلِ، وَبِمَا أَنَّهُ مَا زَالَ لَمْ يَرَ الْحَيَاةَ الَّتِي يُمَكِّنُهُ أَنْ يَعِيشَ بِهَا، فَقَدْ جَعَلُوهُ مِنْ بَابِ قَتْلِ الْخَطَا، وَفِيهِ دِيَّةٌ مَخْصُوصَةٌ بِحُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ.

وقد نهي الله سبحانه وتعالى عن القتل مطلقاً، حيث قال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الإسراء: 33]، كما نهي عن قتل الولد في قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَأْتُمْ نَحْنُ رِزْقُكُمْ وَإِنَّاهُمْ﴾ [الأنعام: 151]، وفي قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَأْتُمْ نَحْنُ رِزْقُهُمْ وَإِنَّا كَرُهُونَ﴾ [الإسراء: 31]، ثم جاء الوعيد الشديد عن قتل الولد في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُدَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ [التكوير: 8-9].

ثانياً: ما يفعله الإنسان من سوءٍ عن جهالةٍ ثم يتوب إلى الله منه توبةً نصوحاً، فإن الله يقبل التوبة عن عباده، بهذا نطقت الآيات المحكمات والأحاديث الصحيحة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: 17]، وقال: ﴿الَّذِينَ يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [التوبة: 104]، وقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ [الشورى: 25].

وجاء في الحديث: «التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ»⁽¹⁾. ومهما كثرت أخطاء الإنسان، وعظمت ذنوبه، فإن عليه أن يُبادر بالتوبة والإنابة، ويرجو عفو الله، فإنه

(1) أخرجه ابن ماجه في كتاب الزهد، باب: ذُكِرَ التَّوْبَةُ، حديث (4250)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج 10/ص 259)، والطبراني في الكبير (ج 10/ص 150)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج 10/ص 200): «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه». وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (ج 1/ص 249): «رجاله ثقات، بل حسنه شيخنا، يعني لشواهد، والآبؤ عبيدة جزم غير واحد، بأنه لم يسمع من أبيه».

أَعْظَمَ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ، وَهَذَا مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَتَّبِعُوا آلَ إِبْرَاهِيمَ الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ ۝٥٣﴾ وَأَنْبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصِرُونَ ۝٥٤﴾ [الزمر: 53-54]، فالذي يُنْجِيكَ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ إِنَّمَا هُوَ التَّوْبَةُ النَّصُوحُ، يَقْبَلُهَا مِنْكَ اللَّهُ، وَيَجِبُ عَلَيْكَ النَّدَمُ عَلَىٰ مَا وَقَعَ مِنْكَ، ثُمَّ الْقِيَامُ بِجَمِيعِ الْوَاجِبَاتِ الدِّينِيَّةِ، وَاجْتِنَابِ الْآثَامِ، وَالْإِكْثَارِ مِنْ فِعْلِ الْخَيْرَاتِ كَالصَّلَوَاتِ وَالصَّدَقَةِ وَالذِّكْرِ وَالتَّسْبِيحِ... الخ.

ثالثًا: حَكَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَيَاتِهِ بِدِيَةِ الْجَنِينِ، وَقَدَّرَهَا الْعُلَمَاءُ بِعُشْرِ دِيَةِ أُمِّهِ، وَلَمَّا كَانَتْ دِيَةُ الْمُسْلِمَةِ خَمْسَمِائَةِ دِينَارٍ ذَهَبِيٍّ (500 د.ذ)، فَإِنَّ عُشْرَهَا هُوَ 50 دِينَارًا ذَهَبِيًّا.

وَالدِّينَارُ الذَّهَبِيُّ وَزَنُهُ يَزِيدُ عَنْ 4.50 غَرَامٍ، وَقَدَّرَ ذَلِكَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِ: 233.50 غَرَامًا مِنَ الذَّهَبِ، وَمَقْدَارُ الدِّيَةِ - إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَعْرِفَهُ بِنُقُودِنَا - يَتَحَصَّلُ مِنْ ضَرْبِ هَذَا الْعَدَدِ فِي ثَمَنِ الْغَرَامِ الْوَاحِدِ مِنَ الذَّهَبِ كَمَا تَبِعُهُ الدَّوْلَةُ لِلصَّاعَةِ.

فَإِذَا كَانَ ثَمَنُ الْغَرَامِ الْوَاحِدِ يُسَاوِي - الْيَوْمَ أَوْ يَوْمَ إِسْقَاطِ الْجَنِينِ - 100 د.ج، فَإِنَّ الدِّيَةَ تَكُونُ: 23350 دِينَارٍ جَزَائِرِيٍّ (ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا وَثَلَاثُمِائَةً وَخَمْسِينَ دِينَارًا جَزَائِرِيًّا)، وَاثْنَتَانِ تُسَاوِيَانِ هَذَا الْعَدَدَ مَضْرُوبًا فِي اثْنَيْنِ، أَيْ: $(2 \times 23350 = 46700)$ ⁽¹⁾، (سِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ أَلْفًا وَسَبْعُمِائَةً دِينَارٍ جَزَائِرِيٍّ). هَذَا التَّقْدِيرُ حَسَبَ قِيَمَةِ الدِّينَارِ الْجَزَائِرِيِّ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.

[رَابِعًا: الَّذِي يَسْتَحِقُّ الدِّيَةَ هُوَ وَلِيُّ الْجَنِينِ، وَهُوَ هُنَا أَبُوهُ، وَكَانَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْكَ، وَيَتَنَازَلَ عَنْهَا، فَتَبَرَّأَ ذِمَّتُكَ، وَلَمَّا كَانَ قَدْ مَاتَ، فَإِنَّ أَبْنَاءَهُ مِنْكَ أَوْ مِنْ غَيْرِكَ - إِنْ كَانُوا - هُمْ وَرَثَتُهُ، وَإِلَيْهِمْ يَتَقَلُّ الْحَقُّ.

وَلَا حَقَّ لَكَ أَنْتِ فِي الْإِرْثِ مِنْ هَذِهِ الدِّيَةِ؛ لِأَنَّكَ أَنْتِ الَّتِي أَسْقَطْتَ الْجَنِينَ عَنْ

(1) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [56700]، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

عَمْد، وَأَنْتِ الْمُطَالِبَةُ بِهَا، وَإِنْ شَاءَ هَؤُلَاءِ الْأَبْنَاءُ - مِنْكَ أَوْ مِنْ غَيْرِكَ إِنْ كَانُوا - أَنْ يَعْفُوا عَنْكَ، وَيَتَنَازَلُوا عَنِ الدِّيَّةِ، فَإِنَّ لَهُمْ ذَلِكَ، وَتَبَرَّأُ ذِمَّتُكَ⁽¹⁾.

[خامسًا: لا كفارة واجبة في الجنين:]

أما الجنين، ففيه دِيَّةٌ - كما تَقَدَّمَ - في مال الجاني لا على العاقلة، ولكن لا تجب الكفارة فيه، قال الإمام مالك رضي الله عنه: «إنما الكفارة في كتاب الله تعالى في قتل الحرِّ الخطأ»⁽²⁾. وإذا كان مالك لا يُوجبها فإنه يَسْتَحْسِنُهَا. نَقَلَ الشيخ عليش في شرح المختصر قول المدونة: «اسْتَحْسَنَ مالِكُ رضي الله تعالى عنه الكفارة في الجنين»⁽³⁾. وروى ابن القاسم في الموازية: «أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُكْفَّرَ»⁽⁴⁾. وعلى هذا مشى خليل في المختصر إذ قال في باب الدِّيَّةِ: «وُئِدَتْ في جنين»⁽⁵⁾. أي نُدِبَتْ الكفارة في إلقاء الجنين. وَرَوَى عَنْ أَشْهَبَ: «لا كفارة عليه»⁽⁶⁾. والروايتان من ابن القاسم وأشْهَبَ مُتَّفَقَتَانِ في أنه لا تجب عليه الكفارة، ولكن رواية ابن القاسم تزيد استحبابها.

وفي قضية الحال كان الإسقاط عَمْدًا ولم يكن مُتَسَبِّبًا عن خطأ، فهل تُسْتَحْسَن الكفارة؟ في رأي الإمام، المنقولُ عنه النَّصُّ على أنه أصابها الخطأ فأسقطته ميئًا، ولكن هُم اعتبروا إسقاط الجنين - مبدئيًا - من باب قتل الخطأ، إِلَّا أَنْ يَسْقُطَ الجنين حَيًّا وَيَسْتَهْلَ صَارِخًا، ففيه خِلَافٌ مبسوط في محله من الكتاب.

ولمَّا كان حال هذه المرأة - في عُلُوِّ سِنِّ وَوَهْنِ الجسم - بالدرجة التي ذَكَرَتْ، ولمَّا

(1) ما بين معقوفتين سقط من النسخة المطبوعة، وأثبتناه من الأصول المخطوطة (على الآلة الراقنة) لفتاوى الشيخ رحمه الله.

(2) انظر: المدونة. ج 4/ ص 631.

(3) عليش. مَنَحَ الجليل شرح مختصر خليل. ج 9/ ص 155، وانظر أيضًا: المدونة. ج 4/ ص 631.

(4) انظر: مَنَحَ الجليل شرح مختصر خليل. ج 9/ ص 155.

(5) مختصر خليل. ص 280.

(6) انظر: مَنَحَ الجليل شرح مختصر خليل. ج 9/ ص 155.

كانت قد أَقْدَمَتْ على الإجهاض إقدامًا، فإنه لا كفارة عليها بالصيام لا وجوبًا ولا استحبابًا، وَلِتُكْتَفَ بِدَفْعِ الذِّئَةِ لِمُسْتَحَقِّهَا مِنْ مَالِهَا إِنْ لَمْ يَعْفُوا عَنْهَا، فَإِنْ تَنَازَلُوا عَنْهَا وَأَسْقَطُوهَا سَقَطَتْ، وَبَرَّتْ ذِمَّتُهَا، وَلِتُكْثَرَ مِنَ التَّضَرُّعِ إِلَى اللَّهِ وَالِاسْتِغْفَارِ، وَمِنْ فِعْلِ الْخَيْرَاتِ تَوْبَةً إِلَى اللَّهِ. وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ⁽¹⁾.

1983 / 02 / 01م

أَقْدَمْتُ عَلَى الإجهاض بسبب معاملة زوجها السيئة

السؤال:

كنتُ أعيش حياةً صعبةً مع زوجي، يَتَخَلَّلُهَا الغضب والصَّراخ، وَيَعْرِضُ عَلَيَّ الخروجَ مِنَ البيت والطَّردَ يوميًّا، وَيُصْرِّحُ لي يوميًّا بأنه سَيُطْلِقُنِي، كان لي منه أربعة أولاد، وَحَمَلْتُ مِنْ جديد، فقلت: أنا اليوم لي منه أربعة أولاد، فَإِنْ جَاءَ هَذَا المولود الجديد أَخْرَجَ مِنْ عنده بخمسة أولاد، فلماذا لا أُسْقِطَ هَذَا الحمل؟ اللَّهُمَّ أربعة أولاد ولا خمسة، وَأَقْدَمْتُ عَلَى الإجهاض، وَأُسْقِطُ الجنين باستعمال الأدوية العربية، نتيجة الغضب (وَالزَّعَافِ) وَالضَّرْبِ.

وَمِنْ بَعْدِ ذَلِكَ التَّحَقَّقُ زوجي بصفوف جيش التحرير، وَلَمَّا عَادَ إِلَيَّ بَعْدَ الاستقلال عاد المَاءُ إِلَى تَجْرَاهُ الطَّبِيعِي، وَنَحْنُ نَعِيشُ سَعْدَاءَ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا مَعَ أُسْرَتِنَا، غَيْرَ أَنِّي كُنْتُ أَجْهَلُ وَلَا أَعْرِفُ أَيَّ شَيْءٍ مِنَ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَفِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ أَتَذَكَّرُ مَا جَرَى لِي سَابِقًا، وَالْآنَ أُرِيدُ إِفَادَتِي: مَا هُوَ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ الْمُتَرَتِّبُ عَلَيَّ؟ هَلْ أَصُومُ أَوْ أَتَصَدَّقُ أَوْ مَاذَا؟
مسلمة (سيدي بلعباس)

الجواب:

(1) ما بين معقوفتين وَرَدَ فِي النسخة المطبوعة (الجزء الثاني).

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: نَحْمَدُ اللَّهَ ونَشْكُرُهُ على أَنَّ أيامَ الشَّقَاءِ والمِحْنَةِ قد ذهبت بذهابِ أيامِ الاستعمارِ الكريهة، وإقبالِ أيامِ الاستقلالِ السعيدة، وتَغَيَّرَتِ الأحوالُ، وأصبحتِ نَعِيشِينَ مع زوجك وأسرَتِكَ كما قُلْتِ: «ونحن نعيشُ سُعداءَ إلى يومنا هذا مع أُسرَتنا». ولا شَكَّ أَنَّ أولادَكُما قد أصبحوا رجالاً ونساءً، وهكذا أصبح من السَّهْلِ إصلاحِ الحالِ، والتفاهمِ الكاملِ مع الزوجِ على الرِّضا المُتبادلِ بينكما، ذلك أَنَّ ما فَعَلْتِهِ أيامَ الغضبِ ما يزالُ في حاجةٍ إلى إصلاحِ.

ثانياً: فإسقاطُ الجنينِ - ولو كان في بداية تَحَلُّقِهِ وأشهُرِهِ الأولى - جنايةٌ وإثمٌ، ولا يَجُوزُ أَنْ يُقَدِّمَ على فِعْلِهِ مسلمٌ ولا مسلمةٌ في كاملِ وَعْيِهِ؛ لأنه نوعٌ مِنَ القتلِ، وحُكْمُ الشريعةِ الإسلامية أَنَّ كُلَّ مَنْ تَسَبَّبَ في إسقاطِ الجنينِ بِأَيِّ وسيلةٍ مِنَ الوسائلِ: بالضَّرْبِ، أو استعمالِ العنفِ، أو الغضبِ والضُّراخِ والإرهابِ والتخويفِ، أو بتناولِ شيءٍ مِنَ الطعامِ أو الشرابِ - وسواء كان ذلك عن خطأ أو تَعَمُّدٍ وَسَبْقِ إصرارٍ، وسواء كان الحملُ شرعيًّا مِنْ زوجٍ أو كان مِنْ سِفَاحٍ، وسواء كان هذا الإسقاطُ مِنْ أبٍ أو أُمٍّ أو مِنْ أجنبيٍّ - في كُلِّ حالةٍ مِنَ الأحوالِ، فَإِنَّ على الجاني دِيَّةَ الجنينِ، يَدْفَعُهَا لِوَلِيِّهِ ووارِثِهِ، إِلَّا أَنْ يَغْفُوَ عَنْهُ وَيَتَنَازَلَ عَنْهَا، فَتَسْقُطَ عَنْهُ، والعفوُّ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى.

ثالثاً: فِدْيَةُ الجنينِ تُساوي عَشَرَ دِيَّةِ أُمِّهِ، وَدِيَّةُ المرأةِ المسلمةِ تساوي خمسمائةِ دينارٍ ذهبيٍّ (500 د.ذ.)، وَعَشْرُهَا يساوي خمسين دينارًا ذهبيًّا (50 د.ذ.).

لهذا نقول: إِنَّ الدِّيَّةَ الواجبةَ عليك بإسقاطِ هذا الجنينِ هي (50 دينارًا ذهبيًّا)، وذلك يَزِنُ 233.50 غرامًا مِنَ الذهبِ، وقد وجب عليك هذا المقدارُ في ذلك اليومِ، وكانت قيمةُ الذهبِ أخفضَ منها اليومِ. فازجعي إلى زوجك، واطلبي منه أَنْ يَغْفُوَ عَنْكَ، وَيَتَنَازَلَ عَنْ حَقِّهِ في الدِّيَّةِ، وبذلك تَبَرَّأَ ذِمَّتُكَ.

رابعاً: لا يَلْزِمُكَ شيءٌ مع الدِّيَّةِ لأنك أَقْدَمْتَ على إسقاطِ الجنينِ مُتَعَمِّدَةً،

وَيَسْتَطِيعُ زَوْجَكَ - بِصِفَتِهِ وَلِيَّ الْجَنِينِ - أَنْ يَعْفُوَ عَنْكَ وَيَتَنَزَّلَ عَنْهَا. أَمَّا الصَّيَامُ فَلَا يَلْزَمُكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي دِيَةِ الْأَحْيَاءِ الْمَخْلُوقِينَ.

خامساً: ومع ذلك فإنَّ عليك التوبة إلى الله مِمَّا فَعَلْتَ، والتَّذَمُّعُ على ما كان، والإكثار من الطاعات: كالصلاة، والصيام، والصدقة، والإحسان إلى الفقراء والمساكين، وقراءة القرآن الكريم، والتسبيح، والدُّعَاءُ، والاستغفار، فإنَّ ذلك مِمَّا يُكَفِّرُ الذنوب. غَفَرَ اللهُ لَنَا وَلَكُمْ، آمِينَ.

1983 / 01 / 24 م

ارْتَكَبْتَ الْفَاحِشَةَ وَأَجْهَضْتَ جَنِينَهَا وَتَرَعَبَ فِي التَّوْبَةِ

السؤال:

أنا امرأة جاهلة أغواني الشيطان فَحَمَلْتُ سِفَاحًا، فَأَجْهَضْتُ الْجَنِينَ، ثُمَّ تَبْتُ إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا، فَهَلْ تُقَبَّلُ تَوْبَتِي؟ وَقَدْ نَوَيْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَلَى الْفُقَرَاءِ، وَفِيهِمْ عَدَدٌ مِنْ أَهْلِي وَأَقَارِبِي، فَهَلْ تُجُوزُ فِيهِمُ الصَّدَقَةُ؟

امرأة يائسة (بوقرة - البليدة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداةً.
أَوَّلًا: إِنَّمَا يَرْتَكِبُ الذَّنْبَ جَاهِلٌ، أَوْ غَافِلٌ، أَوْ شَقِيٌّ فَاسِدُ الطَّبْعِ، وَالْجَاهِلُ إِذَا اسْتَيْقِظَ ضَمِيرُهُ تَابَ وَأَنَابَ، وَالْغَافِلُ إِذَا انْتَبَهَ عَادَ إِلَى الصَّوَابِ، لَكِنْ فَاسِدُ الطَّبْعِ يُعَايِدُ وَيَبْقَى فِي غَوَايَتِهِ. وَحُكْمُ اللَّهِ أَنْ مَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ، فَإِنَّهُ يَتُوبُ عَلَيْهِ.
ثُمَّ إِنَّ الذَّنْبَ مِنْهَا الصَّغَائِرُ الَّتِي تُكْفِّرُهَا الْحَسَنَاتُ، بِاتِّقَانِ الْعِبَادَاتِ وَالصَّدَقَاتِ، وَاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِنَاتِ﴾ [هود: 114]، وَقَالَ:

﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا نُهَوْنَ عَنْهُ تُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلَ كَرِيمًا﴾ [النساء: 31]، ومنها الكبائر الفاحشة القُبْح، التي لا تُكْفَرُهَا إِلَّا التَّوْبَةُ
وَالْإِنَابَةُ، والتَّوْبَةُ النَّصُوحُ بِالْإِقْلَاعِ عَنِ الذَّنْبِ فَوْرًا، وَالنَّدَمُ عَلَيْهِ، وَالْعَزْمُ عَلَى عَدَمِ
الْعَوْدَةِ إِلَى مِثْلِهِ.

ثانيًا: مِنْ هَذِهِ الْكَبَائِرِ خَطِيئَةُ الزَّنا، لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنْ شُرُورٍ بِالْأَفْرَادِ وَبِالْمَجْتَمَعِ،
فَإِنَّ الزَّانِيَةَ تَفْضَحُ نَفْسَهَا وَزَوْجَهَا - إِنْ كَانَ - وَأَبَاهَا وَابْنَهَا وَكُلَّ أَقَارِبِهَا وَمَجْتَمَعِهَا.

وَالزَّانِيَةُ سُوسٌ فِي مَجْتَمَعِهَا، وَقَدْ تَصْبِحُ الزَّانِيَةُ قَاتِلَةً لِحَيِّئِهَا أَوْ وَلِيدِهَا، وَقَدْ تَكُونُ
نَاقِلَةً لَأَمْرَاضٍ تَفْتِكُ بِمَجْتَمَعِهَا، لِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً
وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحَرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: 3].

ثالثًا: التَّوْبَةُ رَجُوعٌ إِلَى اللَّهِ، وَقَدْ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِثْلَ سُوءٍ
بِجَهَالَةٍ، ثُمَّ تَابَ إِلَيْهِ وَأَصْلَحَ، فَإِنَّهُ سَبَّحَانَهُ يَتُوبُ عَلَيْهِ، وَلَوْ ارْتَكَبَ أَكْبَرَ الْكَبَائِرِ
كَالشِّرْكِ - وَلَا أَكْبَرَ مِنْهُ -، وَقَالَ سَبَّحَانَهُ: ﴿قُلْ يَبْعَادَى الَّذِينَ اسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا
يَقْضُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (٥٣) وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ
وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ﴾ [الزمر: 53-54].

وَأَنْتِ قَدْ ارْتَكَبْتِ خَطِيئَتَيْنِ: الزَّنا، وَقَتْلَ الْجَنِينِ، فَإِذَا تُبِتِ تَوْبَةُ نَصُوحًا فَأَنْتِ فِي
مَعْرِضِ الْعَفْوِ وَالرَّحْمَةِ، وَكَذَا كُلُّ تَائِبٍ.

رابعًا: مِنْ أَمَارَاتِ التَّوْبَةِ الدَّوَامُ عَلَى الْحَسَنَاتِ، وَالْقِيَامُ بِالْوَاجِبَاتِ، وَالْإِكْثَارُ مِنَ
النَّوَافِلِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالصَّدَقَاتِ، وَاجْتِنَابُ السَّيِّئَاتِ بِكَفِّ الْيَدِ وَاللِّسَانِ عَنِ
الظُّلْمِ وَالْكَذْبِ وَالزُّورِ وَالغَيْبَةِ وَالنَّمِيمَةِ وَفُحْشِ الْكَلَامِ...

ثُمَّ إِنَّ الصَّدَقَةَ تَصِحُّ فِي كُلِّ مُحْتَاجٍ، وَلَوْ كَانَ كَافِرًا أَوْ غَيْرَ عَاقِلٍ مِنْ كُلِّ ذِي كَيْدٍ
حَرَرَى. فَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَقَارِبِ فَثَوَابُ صَدَقَتِكَ مُضَاعَفٌ، لاحتياجه وقرابته أو جواره.

فَتَوَيَّ إِلَى اللَّهِ، وَلَكَ كُلُّ الرَّجَاءِ فِي عَفْوِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: 60]، وقال: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِلَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: 186].

سَقَطَ جَنِينُهَا خَطَأً

السؤال:

إنني كنتُ مريضة، أَحْسُ بِأَلَمٍ فِي ظَهْرِي، وَأَعَالِجُ بـ: (المُسَد) - إنني أعمل حَيَاطَةً - ولم أعلم بِأَنِي حَامِلٌ. وَبَعْدَ أَيَّامٍ جَاءَتْنِي الْحَيْضَةُ، وَرَجَعُ لِي وَجَعُ ظَهْرِي مِنْ جَدِيدٍ، وَقَالَتْ لِي النِّسَاءُ: لَيْسَ عِنْدَكَ حَمْلٌ، وَعُذِّنَ مَرَّةً أُخْرَى إِلَى الْوَطْءِ بِأَرْجُلِهِنَّ عَلَى ظَهْرِي (عَفْسُهُنَّ عَلَى ظَهْرِي)، وَكُنْتُ أَرْضِعُ. وَلَمَّا ذَهَبْتُ إِلَى الطَّبِيبِ سَقَطَ مِنِّي الْجَنِينُ، فَمَا هُوَ الْحُكْمُ فِي هَذَا الشَّأْنِ؟

ق. م (المسيلة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. إسقاطُ الجنين جنائيةٌ كيفما كان أمره، مَعْدُودٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ مِنْ بَابِ قَتْلِ الْخَطَا، وَتَجِبُ فِيهِ دِيَّةُ الْجَنِينِ، حَكَمَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَيَاتِهِ، وَمَقْدَارُهَا - نَقْدًا - عَشْرُ دِيَّةِ أُمِّهِ، وَلَمَّا كَانَتْ دِيَّةُ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ خَمْسَمِائَةِ دِينَارٍ ذَهَبِيٍّ، فَدِيَّةُ جَنِينِهَا خَمْسُونَ دِينَارًا ذَهَبِيًّا، أَيْ نَحْوَ 233.50 غَرَامًا ذَهَبِيًّا، وَيَغْرُمُهَا مَنْ تَسَبَّبَ فِي إِسْقَاطِهِ مِنْ مَالِهِ، وَيَسْتَحِقُّهَا وَلِيُّهُ يَمِّنَ بِرُثِهِ، إِلَّا أَنْ يَغْفُوَ وَيَتَنَازَلَ عَنْهَا، فَتَسْقُطَ عَنِ الْجَانِي.

وهذا الحُكْمُ عَامٌّ فِي أَحْوَالِ الْجَنِينِ، وَأَحْوَالِ إِسْقَاطِهِ، سَوَاءَ كَانَ الْجَنِينُ قَدْ تَخَلَّقَ أَوْ مَا زَالَ عِلَاقَةً (دَمًا مُتَجَمِّعًا، بَحِثْ لَوْ صُبَّ عَلَيْهِ مَاءٌ حَارٌّ لَمْ يَذُبْ)، وَسَوَاءَ كَانَ مِنْ

زوج أو من زنا، وسواء كان إسقاطه عمدًا أو خطأ بضرب أو تخويف أو بسم رائحة شياء أو سمك أو قدير مع امتناع أهل ذلك عن إعطائها منه، وسواء كان الجاني أجنبيًا أو أبًا أو أمًا، كما لو شربت ما يسقط به الحمل فأسقطته.

وإلى هذه المسائل أشار خليل: «وفي الجنين - وإن علقه - عشر أمه». قال الدردير في شرحه: «وفي إلقاء الجنين - وإن علقه - بضرب، أو تخويف، أو سم ريح، عشر واجب أمه، من زوج أو زنا»، ثم قال: «وسواء كانت الجناية عمدًا، أو خطأ، من أجنبي، أو أب، أو أم، كما لو شربت ما يسقط به الحمل فأسقطته».

هذا ما يُقال في إسقاط الجنين عامّة. وأمّا الجنين المسؤول عنه في هذه القضية، فإسقاطه من باب الخطأ؛ لأنّ أمه لم تكن تعلم به، ولا النساء اللاتي اطلعن عليها، والظاهر أنها حملت به بعد طهرها من دم الحيض الذي نزل منها.

وقد يكون إسقاطه من أثر وطء النساء ظهرها (عفسهن على ظهرها)، كما قد يكون بسبب شرب دواء وصفه الطبيب الذي ذكرته.

وما دامت تعتقد أنها لم تكن حاملاً، وما دامت النساء أكذن لها أنها ليست حاملاً، فإن إسقاطه من باب الخطأ، ولا إثم على من أخطأ، ولكن الطبيب يتحمل مسؤولية الإهمال، إذ كان من واجبه أن يتحرى. وعلى كل حال فإن هذه المرأة أهل لعق زوجها، وهو ولي الجنين.

1989 / 04 / 12م

الزنا والقذف

كيف ينظر الإسلام إلى المرأة المُغتَصَبَة أو الزانية؟

السؤال:

هذه أسئلة جاءت بها صحافية فرنسية اللسان، فوقع الجواب عنها بما يلي، وفيها بيان حُكم المُغتَصَبَة، وحماية الجنين، وحقُّه في الحياة سواء أكان من حلال أو حرام، وشرعية مَنْ دافعت عن نفسها وقتلت مُغتَصِبَها، وهذا نصُّ الأسئلة والأجوبة:

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

السؤال الأول:

ما حُكم الشرع الإسلامي في الإجهاض؟

الجواب:

دينُ الإسلام يُحرِّم عملية الإجهاض، فلا يُجوز لأحدٍ أن يعتدي على أيِّ حَمَلٍ في بطن المرأة، لا للمرأة نفسها، ولا لِوَلِيِّها، ولا لأب الطفل، بل الإسلام يحميه من عدوان أيِّ أحدٍ، وَيُعْتَبِرُ الإجهاض جريمة، وقد نصَّ الفقهاء على أنه يُعْتَبَرُ من باب القتل، وحُدِّدَت فيه عقوبة، وبما أنه لم يخرج إلى الحياة بعد، فإنهم اعتبروه من باب قتل الخطأ، وله دِيَّةٌ يدفعها القاتل هي عَشْرُ دِيَّةِ أُمِّه، فَمِثْلُ ذلك عقوبةٌ تُدَلُّ على الإدانة.

والمُتَوَحِّشُونَ في وحشيتهم كُلُّ مَنْ يَحْمِي هؤلاء الجُنَّاةَ الذين يَغْتَصِبُونَ النساء،

وَيَضَعُونَ فِي أَرْحَامِهِنَّ الْأَجِنَّةَ، كَمَا يَفْعَلُ "الصَّرْب" الْيَوْمَ فِي الْمُسْلِمَاتِ، فَكُلُّ مَنْ يُوَافِقُهُمْ وَيَرْضَى بِفِعْلِهِمْ وَيَسْكُتُ عَنْهُمْ آثِمٌ، فَكُلُّ عَالَمٍ الْغَرْبِ بِدَوْلِهِ وَرؤسائه يُشَارِكُونَ فِي وَحْشِيَّتِهِمْ، وَإِنْ تَبَاكَؤُا ظَاهِرًا عَلَى مَا يُصِيبُ أَوْلَئِكَ الْمَسَاكِينَ، وَإِنَّمَا هَانُوا عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ، فَهُمْ يَمْنَعُونَهُمْ حَتَّى مِنَ السِّلَاحِ الَّذِي يُدَافِعُونَ بِهِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ.

وَأَمَّا الْأَطْفَالُ الَّذِينَ نَتَجَّوْا عَنْ هَذِهِ الْجَرَائِمِ مِنَ الْاِغْتِصَابِ، فَإِنَّ الْإِسْلَامَ حَمَاهُمْ مِنْ كُلِّ وَحْشِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَا ذَنْبَ لَهُمْ، كَمَا حَمَى أُمَّهَاتُهُمْ مِنَ عَارِ هَذِهِ الْجَرَائِمِ، لَكِنْ أَهْلُ الْغَرْبِ هَمَّهُمْ أَنْ يَحْصُلُوا عَلَى أَوْلَئِكَ الْأَطْفَالِ لِيُضْمَّتْهُمْ إِلَى عِبَادَةِ الصَّلِيبِ، وَإِلَى أَتْبَاعِ الْكَنِيسَةِ، وَكَانَ مِنَ الْمَفْرُوضِ أَنْ تَلِدَ أُمَّهَاتُهُمْ مُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُنَّ لَا يَتَزَوَّجْنَ إِلَّا بِمُسْلِمِينَ.

السؤال الثاني:

فِي حَالَةِ الْاِغْتِصَابِ مَعَ الْأَجَانِبِ أَوْ الْمَحَارِمِ، هَلْ يَحِقُّ لِلْمُغْتَصَبَاتِ الْاِحْتِفَازَ بِالْأَبْنَاءِ؟ وَمَا حُكْمُ الشَّرْعِ فِيهِمْ؟

الجواب:

سِوَاءُ كَانَ الْجَنِينُ شَرْعِيًّا، أَوْ كَانَ مِنْ حَرَامٍ وَمِنْ زَنًا صَرِيحٍ، أَوْ كَانَ مِنْ جُنَاةِ الْاِغْتِصَابِ، فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْحَيَاةَ وَيَفْرَضُهَا عَلَى الْمَجْتَمَعِ، فَلَا يُجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْتَدِيَ عَلَيْهِ كَمَا صَرَّحَ فِي مَخْتَصَرِ خَلِيلٍ، وَلَا يُجُوزُ لِأُمِّهِ الْحَامِلِ بِهِ أَنْ تَقْتُلَهُ أَوْ تُفَرِّطَ فِيهِ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تُحَفَظَ وَتَحْمَى مِنْ عَدَوَانِ كُلِّ النَّاسِ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تُحَافَظَ عَلَيْهِ فَقَطْ لَكِنْ لَهَا أَنْ تُبْقِيَهِ وَتَحْتَفِظَ بِهِ، أَمَّا الْمُغْتَصَبَةُ فَلَا تُعَاقَبُ عَلَى جَرِيمَةِ الزَّانَا؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ مُكْرَهَةً عَلَى الْفَاحِشَةِ، فَإِنْ وَقَعَتْ فِيهَا وَحَلَّتْ مِنْهَا وَجِبَ عَلَيْهَا أَنْ تَحْمِيَ جَنِينَهَا، وَكُلُّ الْعَالَمِ لَا يُجَرِّمُ نِسَاءَ "البُوسْنَةِ" الْيَوْمَ، لَكِنْ يُجَرِّمُ جُنْدَ "الصَّرْبِ" الَّذِي يُكْرِهُ أَوْلَئِكَ النِّسَاءَ الْمَغْبُونَاتِ، [وَيُشَارِكُ هَؤُلَاءِ] ⁽¹⁾.

(1) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ وَرَدَ هَكَذَا فِي النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ.

السؤال الثالث:

كيف ينظر الشرع إلى المعاملة غير الإنسانية من المجتمع تجاه هؤلاء النساء وأبنائهن؟

الجواب:

المجتمع الإنساني ينظر باحتقار شديد للزاني والزانية، ويكفي أن الإسلام سَمَّى جريمة الزنا: "فاحشة"، وهي: الذنب الذي بَانَ قُبْحُهُ جَدًّا.

هذا إن ارتكبت جريمة الزنا باختيار الإنسان ورضا الزاني والزانية، أمّا مَنْ أُكْرِهَ عليها وارتكبها بغير إرادته، فلا يُعاقَبُ المجتمع؛ لأنّ المُكْرَهَ على فعل شيء - سواء كان رجلاً أو امرأة - [لا يلام]⁽¹⁾، فأَيُّ إنسان يَلُومُ نساء "البُوشنة" اليوم، إنما يَلُومُ العالمَ المُتَحَضِّرَ الذي يُشاهد مآسآتهن ولا يُنْكِرُها.

السؤال الرابع:

هل تُطرَد هذه الفئة من النساء من المجتمع في نظر الإسلام؟

الجواب:

أَيُّ فِتْنَةٍ تريدان، هل تريدان فئة الزانيات؟ قد تَقَدَّمَ الجواب عليها، فإن كانت المرأة قد جَعَلَتْ مهنة الزنا حرفة لها تَتَمَعَّشُ بها باختيار، فإنها لا تنال إلاّ الاحتقار، ولا تَسْتَحِقُّ إلاّ المَقْت والكراهية من الناس، وهي مثل حشرة مُؤْذِيَةٍ للأحياء، فإن كانت تَسْتَحِلُّ ذلك فهي كافرة تَسْتَحِقُّ القتل شرعاً، وإن كانت شاعرة بذنبها مُسْتَغْفِرَةٌ لِرَبِّهَا، فإنها إذا تابَت إلى الله توبة نَصُوحاً استَحَقَّتْ الغفران من الله.

أمّا كُلُّ امرأة أُكْرِهَتْ على فعل الفاحشة، فإنها معذورة ولا تَسْتَحِقُّ المَقْت ولا

(1) ما بين معقوفتين لم يوجد في النسخة المطبوعة، وأثبتناه ليستقيم الكلام.

العقاب على ما أكرهت عليه، وإنها تستحق الشفقة والرحمة، وردع المعتدي عليها.

السؤال الخامس:

ما هي الحلول التي شرعها الإسلام لهؤلاء النساء؟ طرذهن من المجتمع، أو إدماجهن في المجتمع واعتبارهن متزوجات، لحفظ المجتمع من التمزق؟

الجواب:

هذا السؤال يتكلم عن طوائف من المجتمع تربط بينهم علاقة، وكأنه يوجي بأنك تسألين عن طائفة المحترفات لمهنة البغاء، والمتفق عليه أنها مهنة بغيضة، لم يقل أحدٌ بشرعيتها، ولكن في عهد الاستعمار أُحِلَّت لِمَن يُريدها، فكان البغاء يُرخص فيه، وتُعَيَّن أحياءٌ للمُحترفين، وتُمنَح رُخصةٌ لطالبياته، ورُبما عُيِّنَت ضريبة عليه، ورُبما وُجِدَت حُجَجٌ (شرعية) للمدافعين عنه، يشترك في جُرمِها حتى كبار الأطباء.

والجواب المختصر: أن الإسلام لا يَقَرُّ هذا ولا يُسيغه أبدًا، ولا يتسامح فيه، وله علاجٌ هو أنه أمر المسلمين كُلَّهُم بالتزوُّج، فَمَن كان مُستطيعًا - رجلًا كان أو امرأة - فعليه أن يتزوَّج، وإن كان غير مستطيع فعليه بالصوم⁽¹⁾؛ لأنَّ الصائم لَوَجَّه الله مأمور بالكفِّ عن كُلِّ فاحشة طيلة النهار، وهو ذاكرٌ الله في مُعظم أوقاته، مُنتظرًا لفرجٍ من الله، وقد قال الله: ﴿وَلْيَسْتَغْفِرِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: 33].

فإن كان هذا هو المراد، فالدولة تُعدُّ هذا من الميراث الذي ورثته عن عهد الاستعمار، ولا يمكن أبدًا أن تُقرَّ مهنةٌ تُخالف شريعة الإسلام، فلن تأذن لطائفة في

(1) يارواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ شَبَابًا لَا نَجِدُ شَيْئًا، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصْرِ وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ». أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب: مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الْبَاءَةَ فَلْيَصُمْ، حديث (5066).

الأمة بِحِرْفَةٍ مُحَرَّمَةٍ فِي الْإِسْلَامِ، وَإِذَا أَرَادَتْ أَنْ تَعَالِجَ هَؤُلَاءِ النَّسْوَةُ اللَّاتِي كُنَّ يَحْتَرِفْنَ الْبِغَاءَ فَلْتُنَبِّسْ لَهُنَّ الزَّوْاجَ الشَّرْعِيَّ، وَالْإِسْلَامَ لَا يَمْنَعُ التَّوْبَةُ مِمَّنْ أَرَادَهَا، فَإِنْ تَابَ إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ لَمْ يَتُبْ مُنِعَ مِنَ الْإِسْتِمْرَارِ عَلَى ارْتِكَابِ الْفَاحِشَةِ قَهْرًا لَهُ، أَمَّا مَنْ لَمْ تَسْتَطِعِ التَّزْوِجَ فَإِنَّهَا تُكْفَى حَاجَاتُهَا الضَّرُورِيَّةَ، وَتُمْنَعُ مِنَ الْإِسْتِمْرَارِ فِي الْفَاحِشَةِ؛ لِأَنَّهَا تُفْسِدُ مَجْتَمَعَ الْمُسْلِمِينَ، كإِفْسَادِ الْمُخَدَّرَاتِ أَوْ أَشَدَّ فَتْكًا، فَمَنْعُهَا كَانَ دِفَاعًا عَنِ الْأَخْلَاقِ وَعَلَى الدِّينِ.

السؤال السادس:

ما هو موقف الإسلام من المرأة التي تُقِرُّ بذنبها وتندم عليه، وتطلب التوبة والمغفرة من الله؟

الجواب:

حُكِمَ الْإِسْلَامُ بَيِّنٌ جَدًّا فِي التَّوْبَةِ مِنَ الذَّنْبِ، فَالْمُرْتَكِبُ لِلذَّنْبِ مُطَالَبٌ بِالتَّوْبَةِ مِنْهُ وَالْإِنَابَةِ، وَلَوْ كَانَ الذَّنْبُ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ مِثْلَ الْكُفْرِ وَالْإِشْرَاقِ بِاللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ مَا بَعَثَ الرَّسُولَ إِلَّا لِمُطَالَبَةِ النَّاسِ بِالرَّجُوعِ عَنْ كُفْرِهِمْ، وَالْإِنَابَةِ إِلَى رَبِّهِمْ، فَمَنْ تَابَ مِنْهُمْ وَأَقْلَعَ عَنِ الْكُفْرِ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَصْبَحَ حَرَامًا دَمُهُ، وَحَرَامًا مَالُهُ، وَحَرَامًا عِرْضُهُ، بِمُجَرَّدِ أَنْ يَنْطِقَ بِكَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ. وَأَمَّا مَنْ أَصَرَّ عَلَى ذَنْبِهِ، وَعَزَمَ عَلَى فِعْلِ الْمُنْكَرَاتِ، فَلَا يَعْصِمُ دَمَهُ، وَلَا يَأْمَنُ الْعِقَابَ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ جَرِيمَةَ الزَّنا فَاحِشَةٌ قَبِيحَةٌ جَدًّا لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنَ الْأَخْطَارِ وَالْقَبَائِحِ، لَكِنَّا دُونَ الْكُفْرِ بِاللَّهِ، وَإِذَا كَانَ الْمُشْرِكُ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِذَا رَجَعَ عَنْ شُرْكِهِ وَأَسْلَمَ، فَلَا شَكَّ أَنَّ الزَّانِي وَالزَّانِيَةَ إِذَا تَابَا إِلَى اللَّهِ، وَأَقْلَعَ عَنْ ذَنْبِهِ، يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَلَوْ زَنَتِ امْرَأَةٌ أَوْ رَجُلٌ مُعْظَمَ حَيَاتِهِ ثُمَّ جَاءَ إِلَى اللَّهِ تَائِبًا مُنِيبًا، فَاللَّهُ يَتُوبُ عَلَيْهِ وَيَقْبَلُ مِنْهُ إِذَا صَحَّتْ تَوْبَتُهُ، وَهَذَا هُوَ الْحُكْمُ فِي مُحْتَرِفَاتِ الْبِغَاءِ، وَمَنْ تَابَتْ مِنْهُنَّ، وَأَقْلَعَتْ عَنْ ذَنْبِهَا، وَرَجَعَتْ إِلَى رَبِّهَا، وَنَدِمَتْ عَلَى مَا قَدَّمَتْ، يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهَا، قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿قُلْ

يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ
 الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾ وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا
 تُنصَرُونَ ﴿٥٤﴾ [الزمر: 53 - 54]، وقال: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: 31]، وقال عليه الصلاة والسلام: «التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ
 لَا ذَنْبَ لَهُ»⁽¹⁾.

ومُعْظَمُ أصحاب رسول الله من الرجال والنساء كانوا قبل إسلامهم غارقين في
 الشرك والكفر، ثم تابوا فكانوا خير القرون، أثنى عليهم الله في كتابه، قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ
 خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل
 عمران: 110].

والخلاصة:

1 - أن الزنا فاحشة لا يسوغ لمسلم ولا مسلمة أن يقدم عليها، فإن أكره - كما لو
 اغتصبت المرأة - فلا تلام على ما وقع لها، لا في الشرع ولا في القانون، والمستحق
 للعقاب الشديد هو المعتصب.

2 - الجنين له حق في الحياة، أعطاه الله له خالقه، ولا يجوز إسقاطه سواء كان من
 حلال أو من حرام، سواء كان من والديه أو من غيرهما، ومن أسقطه فهو قاتل تجب
 عليه الدية الخاصة بالجنين، وهي عشرة دية أمه إلا أن يغفو وليه.

3 - اللقيط - وهو ولد الزنا - يكتسب حقوقاً في مجتمع المسلمين، منها الحرية، ومنها
 المعاش من الخزينة العامة، ومنها حق الانتساب إلى من ألقاه أو تولى كفالته، وهذه
 الأحكام نطق بها عمر بها الخطاب الخليفة الثاني، فقد جاء رجلٌ بصبيٍّ يحمله في يده،
 فقال عمر: «مَا هَذِهِ النَّسَمَةُ؟»، فقال الرجل: «وَجَدْتُهَا فِي الطَّرِيقِ»، فقال رجلٌ في

(1) سبق تحريجه.

مجلس عمر: «إِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ» - يَشْهَدُ لِحَامِلِ الصَّبِيِّ، وَكَانَ عَرِيفًا لِدَلِكِ الرَّجُلِ (أَيِ ضَابِطًا فِي الْجُنْدِ) - فَقَالَ عُمَرُ: «أَكْذَلِكْ هُوَ؟»، ثُمَّ قَالَ لِلرَّجُلِ: «خُذْهُ فَهُوَ حُرٌّ، وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ، وَلَكَ وَلَاؤُهُ».

ثُمَّ قُرِّرَتْ هَذِهِ الْقَوَاعِدُ فِي كُتُبِ الْفُقَهَاءِ، فَكُلُّ لَقِيْطٍ فِي مَجْتَمَعِ الْمُسْلِمِينَ حُرٌّ، وَالَّذِي يَتَكْفَّلُ بِهِ بَيْتُ الْمَالِ، حَيْثُ يَفْرِضُ لَهُ عَطَاءً لِمَعَاشِهِ، وَيَتَنَسَّبُ بِالْوَلَاءِ لِكَيْ تَكْفُلَ بِهِ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ يَتَنَسَّبَ إِلَيْهِ، وَيَرِثُهُ كَافِلُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَرَثَةٌ عِنْدَ مَوْتِهِ، وَإِذَا جَنَى جَنَايَةً يُطَالَبُ كَافِلُهُ بِالدِّيَّةِ، وَتَكُونُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، فَالْإِسْلَامُ أَعْطَى الشَّخْصِيَّةَ الْكَامِلَةَ لِلْقَطَاءِ، فَلَا يَحْتَاجُونَ إِلَى تَبَنٍّ كَاذِبٍ.

4- وَأَمَّا الْمُغْتَصَبَةُ فَلَا تُعَاقَبُ، وَلَوْ قَتَلَتْ مُغْتَصَبَهَا لَمَّا طُولِبَتْ بِدَمِهِ، فَفِي عَهْدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَجِدَ رَجُلٌ قَتِيلًا، وَلَمْ يُعْرِفْ قَاتِلَهُ، وَبَلَغَ الْأَمْرُ إِلَى عُمَرَ فَفُتِّحَ بَحْثًا، وَذَاتَ يَوْمٍ وَجِدَ لَقِيْطًا مَرْمِيًّا، فَتَفَاعَلَ عُمَرُ بِأَنَّهُ سَيَتَوَصَّلُ إِلَى فَكٍّ سَرِّ الْقَتْلِ، وَأَخَذَ اللَّقِيْطَ إِلَى امْرَأَةٍ تُرَضِعُهُ، وَتُخْبِرُ عُمَرَ بِكُلِّ شَيْءٍ يَقَعُ حَوْلَهُ، وَأَوْصَى الْمَرْأَةَ أَنْ تُخْبِرَهُ بِأَيِّ إِنْسَانٍ يَعْنِي بِالطِّفْلِ. وَذَاتَ يَوْمٍ جَاءَتْهُ وَأَخْبَرَتْهُ عَنْ امْرَأَةٍ تَعْنِي بِهِ، وَتَضُمُّهُ إِلَى صَدْرِهَا وَتُقَبِّلُهُ، فَسَأَلَ عَنْهَا فَوَجَدَهَا ابْنَةَ رَجُلٍ فَاضِلٍ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ، فَجَاءَ عُمَرُ وَطَلَبَ مِنْ أَبِيهَا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ بِمُقَابَلَتِهَا، فَلَمَّا اخْتَلَى بِهَا سَلَّ السِّيفَ عَلَيْهَا وَهَدَّدهَا أَنْ تُخْبِرَهُ عَمَّا يَسْأَلُ أَوْ يَقْتُلُهَا، فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّ امْرَأَةً عَجُوزًا احْتَالَتَ عَلَيْهَا وَزَعَمَتْ أَنَّ لَهَا ابْنَةً تَرِيدُ أَنْ تَدْخُلَ إِلَى دَارِهَا، فَاسْتَقْبَلَتِ الْفَتَاةَ، وَتَوَصَّلَتْ إِلَى الْمَنَامِ بِقُرْبِهَا، فَإِذَا بِهَا تَكْتَشِفُ أَنَّهُ فَتَى مُتَنَكِّرٌ فِي لِبَاسِ فَتَاةٍ، وَمَا عَلِمَتْ بِذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ أَنْ اغْتَلَاهَا وَافْتَضَّهَا اغْتِصَابًا وَكُرْهًا فَقَتَلَتْهُ، لَكِنِهَا حَمَلَتْ مِنْهُ، فَلَمَّا وَضَعَتْ الْحَمْلَ نَبَذَتْهُ خَوْفًا مِنَ الْفُضِيْحَةِ، وَعَرَفَ عُمَرُ أَنَّهَا أَصْدَقَتْهُ، فَخَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا وَأَوْصَى أَبَاهَا بِهَا خَيْرًا، وَلَمْ يُؤَاخِذْهَا بِقَتْلِ النَّفْسِ؛ لِأَنَّ الْقَتِيلَ كَانَ مُعْتَدِيًا عَلَيْهَا⁽¹⁾.

(1) انظر: ابن القيم، الطرق الحكمية، ص 27.

وفي خليل بن إسحاق: «وَجَارَ دَفْعُ صَائِلٍ بِمَا أَمَكَ»⁽¹⁾.

فهذه أحكام في اللقيط وفي الاغتصاب، صارت مُقَرَّرة منذ عهد عمر التلميذ الذكي لرسول الله ولكتاب المسلمين الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

1994 / 05 / 02م

حُكْم الزنا بالمحارم والتغليظ بالتعزير لمن اقترف ذلك

السؤال:

يَتَعَلَقُ السُّؤَالُ بِحُكْمِ الزَّنا بِالْمَحَارِمِ، وَعُقُوبَةُ مَنْ اقْتَرَفَ ذَلِكَ، وَحُكْمُ الْجَنِينِ الْمُتَخَلِّقِ مِنَ الزَّنا.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أَوَّلًا: خَطِيئَةُ الزَّنا مِنْ كَبَائِرِ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ فِي الْإِسْلَامِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 32]، وَالْفَاحِشَةُ كُلُّ مَا اشْتَدَّ قُبْحُهُ، وَعَظُمَتْ - فِي الْعُرْفِ - شَنَاعَةُ الْأَعْمَالِ.

وَالزَّنا كَذَلِكَ، لِمَا يَنْتَجِ عَنْهُ مِنْ أَضْرَارٍ عَظْمَى، لَا تَقْتَصِرُ عَلَى الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ فَقَطْ، وَلَكِنْ تَتَجَاوَزُهُمَا إِلَى آخَرِينَ: كَالْجَنِينِ الَّذِي رَبَّاهُ حَمَلَتُهُ الزَّانِيَةُ، فَإِنَّهُ سَيَكُونُ مِنْ أَعْظَمِ الْمَشَاكِلِ لَهَا وَلِمُجْتَمَعِهَا كُلِّهِ، وَلَهُ هُوَ فِي مُسْتَقْبَلِهِ، وَكَزَوْجِ الزَّانِيَةِ - إِنْ كَانَ - مِنْ إِحْقَاقِ وَلَدِهِ بِبُهْتَانِهَا وَلَيْسَ مِنْ صُلْبِهِ، وَكَالْوَلَدِ وَالْأَبِ وَالْأَخِ وَالْعَمِّ لِلزَّانِيَةِ، لِمَا يَلْحَقُهُمْ كُلُّهُمْ

(1) مختصر خليل. ص 289، وعبارة خليل في المختصر: «وَجَارَ دَفْعُ صَائِلٍ بَعْدَ الْإِنْذَارِ لِلْفَاسِقِ، وَإِنْ عَنِ مَالٍ، وَقَصْدُ قَتْلِهِ، إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِهِ...».

من عارها وسنارها، ومُجتمَعها كُلُّه، لما يَنشر فيه مِن تَفْشُخ وانحلال وأمراض يَنشرها الزنا، وإِعراضٍ عن النكاح المباح بسبب سهولة الزنا، وقِلَّة تكاليفه بالنسبة إلى الزواج، وما يَتَرَتَّب عليه مِن مسؤوليَّة العائلة.

حَدُّ الزنا:

لأجل هذه المفاصد - العامة والخاصة - شرع الإسلام عقوبة رادعة زاجرة للزنا، حتى يَقْطع دابرَه، وَيُريح الناس مِن شروره، وَيَصير وقوعه في حُكم النادر الشاذِّ، وذلك بعد أن يَسر الزواج، وَفَتح له الأبواب، وَضَمَن للأُسرة حياتها المادية بتكافل المسلمين فيما بينهم، ومسؤوليَّة الرُّعاة عنهم أَجمعين.

فالزنا من الجرائم التي حَدَّد لها الإسلام عقوبة خاصة منصوصا عليها في القرآن والسنة، معروفة عند العلماء، فهي من "الحدود"، وقد فَرَّقت بين حالة الزناة، فمنهم مَن يُقْتَل، ومنهم مَن يُجْلَد وَيُعَرَّب.

فالزاني المُحْصَن - رجلاً كان أو امرأة - يُقْتَل رَجْماً بالحجارة، وهي ميتة شنيعة تُساوي جُرمه، وَيَرْتَدِع بها غيرُه، والمُحْصَن هو مَن سَبَقَ له زواجٌ شرعي صحيح، وقع فيه الدخول، وَتَمَّت فيه معاشرة جنسية.

وأما الزاني غير المُحْصَن - رجلاً كان أو امرأة - فَحَدُّهُ أن يُجْلَد مائة جلدة في جماعة مِن الناس، يَشْهَدون عذابه، هَتَكًا لستره، وَفُضِيحَةً له، ثم بعد جَلْدِهِ يُعَرَّب مُدَّة عامٍ مِنَ البلد التي زَنى فيها إلى بلد آخر، وَيُمْكِن أن يُعَرَّب عن مجتمعه في السجن مُدَّة عامٍ كامل.

عموم هذا الحدِّ في كُلِّ الحالات:

وهذا الحدُّ عامٌّ في كُلِّ الحالات، متى تَحَقَّق الزنا، وَحُكِمَ به، سواء كان المَزْنِي بها مسلمة أو غير مسلمة، أجنبية عن الزاني - والمراد بالأجنبية عنه هنا مَن لا يَحْرُم عليه زواجُها لو خَلَّت مِن الموانع مِن نسبٍ أو رِضاعٍ أو صِهْرٍ - أو كانت قريبة له مُؤَبَّدة التحريم لأحد تلك الأسباب، إلاَّ أنَّ علماء الإباضية نَصُّوا على أنَّ الزاني بالمَحْرَم يُقْتَل

بالسيف في كلِّ الحالات، سواء كان مُحْصَنًا أو غير مُحْصَن، قال في "جوهر النظام":
وَمَنْ زَنَّا لِحَرَمٍ، بِالسَّيْفِ يُقْتَلُ، حَدُّهُ بِدُونِ حَيْفٍ
هذا بعد أن قال:

وَالْحَدُّ فِي الزَّنَا عَلَى أَصْنَافٍ بِالْجُلْدِ وَالرَّجْمِ وَالْأَسْيَافِ
ولعلَّ [هذا التخصيص في المحارم]⁽¹⁾ نظرًا لشناعته وقبحه.

حالات الزنا بعضها أقبح من بعض:

فالزنا فاحشةٌ ينصُّ القرآن الكريم، قبيحٌ لذاته، ولكن بعضُ حالاته أقبح وأشنع،
كان يُزاني المرءُ محرَّمًا له: بنته، أو أمُّه، أو أخته من النسب أو الرضاع، أو ربييته، أو أمُّ
زوجه، كلُّ هذه الحالات أشنع، وبعضها أشدُّ من بعض.

وقد دلَّت الأحاديث الصحيحة على أنَّ حالات الزنا متفاوتة القبح، ويكفي أن
نذكر ثلاث حالات منها: مُزانة حليمة الجار، والشيخ الزاني، ومزانة نساء المجاهدين.

1 - الزنا بحليمة الجار: صحَّ في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما أن
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ؟
قَالَ: "أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ". قُلْتُ: إِنَّ ذَلِكَ لَعَظِيمٌ، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: "وَأَنْ
تَقْتُلَ وَلَدَكَ مَخَافَةَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ". قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: "أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ".»

2 - الشيخ الزاني: روى مسلم والنسائي من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله
ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ:
شَيْخٌ زَانٍ، وَمَلِكٌ كَذَّابٌ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ». وفي حديث آخر⁽²⁾: «أَرْبَعَةٌ يُعِضُّهُمْ اللَّهُ:
الْبَيَّاعُ الْخُلَافُ، وَالْفَقِيرُ الْمُخْتَالُ، وَالشَّيْخُ الزَّانِي، وَالْإِمَامُ الْجَائِرُ».

(1) في الأصل جملة غير مفهومة، وما أثبتناه بين معقوفتين هو ما ظهر لنا منها.

(2) وهو ما جاء في رواية النسائي، حديث (2576).

3- الزنا بنساء المجاهدين: رَوَى مسلم وغيره من حديث بُرَيْدَةَ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «حُرْمَةُ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ كَحُرْمَةِ أُمَّهَاتِهِمْ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْقَاعِدِينَ يَخْلُفُ رَجُلًا مِنَ الْمُجَاهِدِينَ فِي أَهْلِهِ فَيَخُونُهُ فِيهِمْ، إِلَّا وَقَفَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَأْخُذُ مِنْ حَسَنَاتِهِ مَا شَاءَ حَتَّى يَرْضَى، ثُمَّ التَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: قَمَا ظَنُّكُمْ؟». زَادَ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ: «أَتَرُونَ أَنَّهُ يَدْعُ لَهُ مِنْ حَسَنَاتِهِ شَيْئًا؟».

وإنما قُبِحت هذه الحالات؛ لأنَّ الجار يطمئنُّ إلى جاره، ويغفُر عليه اتِّقاءَ شرِّه، ويستأهل حمايته - كجارٍ - في غيابه لأهله وعرضه وماله، فزيادةٌ عن قُبْح الزنا في نفسه يُضاف إليه خيانة الجار، والفسادُ بذلك عظيمٌ.

وكذلك الشيخ الزاني، فإنَّ علُوَّ سنِّه، وكِبَرَ عمره، ممَّا يقتضي وفور عقله، وعظيم تجربته ونزواته، وحرصه على كمال دينه وخلقه، ومُراعاة لِفُتُور نشاطه وبرود عاطفته، وصيرورته قُدُوةً لغيره ممَّنْ دونه في العمر، فارتكابه رذيلة الزنا إصرارٌ منه على الذنب العظيم، فكان الزنا منه أقبح من غيره.

وأما الزنا بنساء المجاهدين، فإنه خيانة عظمى لأزواجهن الذين باعوا حياتهم فداءً لدينهم وأمتهم، وقد نصَّ هذا الحديث على أنَّ حُرْمَةَ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ أصبحت كحُرْمَةِ الْأُمَّهَاتِ، وقد أجمع الناس كلُّهم - المؤمنون والمُؤَلِّجِدُونَ - على حُرْمَةِ الْأُمِّ، ولم يُبَح قانون سِماوي ولا وَضْعِي الاتصال الجنسي بين الابن وأُمِّه.

وقد أخبر رسول الله أنَّ لهذه الجريمة عقابًا لا نظيرَ له، وهو تجريد هذا الزاني الخبيث من حسناته كُلِّها يوم القيامة لفائدة غريمه المظلوم، فلا تبقى له حسنة، ويُساق إلى النار.

هل تقتضي شناعة الجُرْمِ شِدَّةُ العقاب؟

عقابُ الزاني من الحدود التي نصَّ الشارع عليها، وحدَّدها، وهي شديدة، وخصوصًا عقاب المُحْصَن، فإنه يدفع حياته ثمنًا لجريمته، وأما غير المُحْصَن فقد تَمَتَّد

حياته من بعد عقابه، وقد تهون عليه العقوبة فيبقى سادراً في غوايته، وقد يتشجع غيره على ارتكاب مثل فعله.

فإذا كان ذلك مؤدياً إلى فساد عظيم، وإلى انحلال يُهدد مستقبل الأمة، وذهاب أخلاقها، وإلى جراءة أولي الشرِّ والعهر، فهل يُمكن إصدار عقوبات أشدَّ زَجْراً، وأكثر رَدْعاً؟

باب التعزيرات والزواجر الشرعية:

والجواب أن ذلك ممكن، فلولي المسلمين ومُدبِّر شؤونهم أن يتَّخذ من الإجراءات ما يُؤدِّي إلى محو الفساد والقضاء عليه، ومثال ذلك الزنا بنساء المجاهدين وهم في ميادين القتال، والاشتباك مع العدو.

وفي رأيي أن الحكم على الزاني - ولو غير مُحصَّن - بالقتل من طرف قيادة الجيش فيه رَدْعٌ زاجرٌ لمثله من الحقونة الذين يُوشك عملهم أن يُفشِل الثورة ويقضي عليها. وقد اتَّخذت قيادة الثورة إبان الجهاد مثل هذا، وأعدمت الزناة ولو كانوا جنوداً، حفظاً لكيانها وسُمعتها.

ويكون اتخاذ مثل هذه الإجراءات من باب التعزيرات والزواجر الشرعية، وهو بابٌ واسع، والأصل فيه أن يكون فيما لم يُشرع فيه حدودٌ ولا كفارات. قال ابن فرحون: «والتعزير تأديبٌ استصلاح وزجرٌ على ذنوبٍ لم يُشرع فيها حدودٌ ولا كفارات»⁽¹⁾. وقد ثبت التعزير في السنة بالفعل والقول⁽²⁾.

(1) ابن فرحون. تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام. ج 2/ ص 288.

(2) قال ابن فرحون في تبصرة الحكام (ج 2/ ص 288): «والأصل في التعزيرات ما ثبت في سنن أبي داود، أن رسول الله ﷺ قال: "لَا يَجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى"، وفي صحيح مسلم أن رسول الله ﷺ قال: "لَا يَجْلَدُ أَحَدٌ حَدًّا فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى"، وهذا دليل التعزير بالفعل، وأما التعزير بالقول فدليله ما ثبت في سنن أبي داود، عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ =

قال ابن فرحون: «ولمّا كان الناس لا يَرْتَدُّونَ عن ارتكاب المحرّمات والمنهيات إلا بالحدود والعقوبة والزّواجر، شُرِعَ ذلك على طبقات مُختلفة، فالعقوبة تكون على فعل مُحرّم، أو ترك واجب أو سنّة، أو فعل مكروه، [ومنها ما هو مُقدّر]، ومنها ما هو غير مُقدّر، وتختلف مقاديرها وأجناسها [وصفاتها] باختلاف الجرائم، وكبريها وصغريها، ويحسب حال المُجرّم في نفسه، ويحسب حال القاتل، والمقول فيه، والقول»⁽¹⁾. فهذا قول ابن فرحون شامل للحدود والقصاص والكفّارات وغيرهن.

أمثلة للزواجر:

ذَكَرَ ابن القَيِّمُ أنّ التعزير لا يَخْتَصُّ بِفِعْلٍ مُعَيَّنٍ، ولا يَقُولُ مُعَيَّنٍ، فقد عَزَّرَ رسول الله ﷺ بالهَجْر في قِصَّةِ الثَّلاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا، فَهَجَرُوا خَمْسِينَ يَوْمًا لَا يُكَلِّمُهُمْ أَحَدٌ - والقِصَّةُ مشهورة معلومة⁽²⁾ - حتى ضاقت عليهم الأرض بما رَحَبَتْ، وضاقت عليهم أنفسهم، كما عَزَّرَ أيضًا ﷺ الْمُخَنَّثِينَ، فَأَمَرَ بِإِخْرَاجِهِمْ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَنَقِيهِمْ مِنْهَا⁽³⁾، وَعَزَّرَ الْعُرَيْنَّ - الَّذِينَ اسْتَوْلَوْا عَلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ، وَقَتَلُوا الرُّعَاةَ - تعزيرًا شديدًا⁽⁴⁾.

= أَنِّي بَرَجُلٌ قَدْ شَرِبَ فَقَالَ: "اضْرِبُوهُ"، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَمِنَّا الضَّارِبُ بِيَدِهِ، وَالضَّارِبُ بِنَعْلِهِ، وَالضَّارِبُ بِتَوْبِهِ.

(1) تبصرة الحكام. ج 2/ ص 289. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وأثبتناه مِن تبصرة ابن فرحون.
(2) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب: حديث كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: {وَعَلَى الثَّلاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا}، حديث (4418)، عن كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه.

(3) أخرجه البخاري في كتاب الحدود، باب: نَفْيُ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْمُخَنَّثِينَ، حديث (6834)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ: "أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ". وَأَخْرِجْ فُلَانًا، وَأَخْرِجْ عُمَرُ فُلَانًا».

وأخرج أبو داود في كتاب الأدب، باب: في الحكم في الْمُخَنَّثِينَ، حديث (4928)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنِّي بِمُخَنَّثٍ قَدْ خَضَبَ يَدَيْهِ وَرَجَلَيْهِ بِالْحِنَاءِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "مَا بَالُ هَذَا؟"، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَنْشَبُ بِالنِّسَاءِ، فَأَمَرَ بِهِ فَنُقِيَ إِلَى النَّقِيعِ».

(4) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب: باب قصة عُكْلٍ وَعُرَيْنَةٍ، حديث (4192)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

وعَزَّرَ مِنْ بَعْدِهِ أَصْحَابُهُ مِنَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، فَقَدْ أَخْبَرَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ أَبَا بَكْرٍ أَنَّ رَجُلًا يُنْكِحُ كَمَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةُ، فَاسْتَشَارَ أَبُو بَكْرٍ الصَّحَابَةَ فَأَشَارُوا بِتَحْرِيقِهِ بِالنَّارِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ بِذَلِكَ⁽¹⁾، وَكَذَلِكَ حَرَّقَهُم بِالنَّارِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَهَشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ مِنْ بَعْدِهِ، وَهُوَ رَأْيُ ابْنِ حَبِيبٍ فِي الْوَاضِحَةِ⁽²⁾، وَمِمَّا عَزَّرَ بِهِ عَمْرُ أَنْهُ أَمَرَ بِحُلُقِ شَعْرِ نَضْرَ بْنِ حَجَّاجٍ، وَنَفَيْهِ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الْعِرَاقِ، لَمَّا شَبَّ بِتَبْهَةِ النِّسَاءِ فِي الْأَشْعَارِ، وَخَشِيَ الْفِتْنَةَ بِهِ⁽³⁾.

هل تكون العقوبة فوق الحد؟

لِلْعُلَمَاءِ فِيهِ نِظَرِيَّتَانِ، الْأُولَى: أَنَّهُ لَا يَبْلُغُ فِي الْعُقُوبَةِ مَا جَعَلَهُ اللَّهُ فِي الْحُدُودِ، بَلْ تَكُونُ الْعُقُوبَةُ أَقَلَّ مِنَ الْحَدِّ فِيهِ، وَالثَّانِيَّةُ: لِلْإِمَامِ أَنْ يَتَجَاوَزَ ذَلِكَ بِاجْتِهَادِهِ.

وَمِذْهَبُ مَالِكٍ أَنَّ عِقُوبَةَ التَّعْزِيرِ قَدْ تَكُونُ فَوْقَ الْحَدِّ، قَالَ الْمَازَرِيُّ - مِنْ أُمَّةِ الْمَالِكِيَّةِ - فِي كِتَابِهِ (الْمُعْلِمُ): «مِذْهَبُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ يَجِيزُ فِي الْعُقُوبَاتِ فَوْقَ الْحَدِّ»⁽⁴⁾. ثُمَّ نَقَلَ فِي (التَّبَصُّرَةِ) أَنَّ عَمْرَ ضَرَبَ مَنْ زَوَّرَ نَقْشَ خَاتَمِهِ مِائَةَ سَوْطٍ، ثُمَّ زَادَهُ - لَمَّا شَفَعَ فِيهِ قَوْمٌ - مِائَةً، وَمِائَةَ ثَلَاثَةَ. قَالَ الْمَازَرِيُّ فِي (الْمُعْلِمِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ): «وَضَرَبَ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَبِيغًا أَكْثَرَ مِنَ الْحَدِّ»⁽⁵⁾. ثُمَّ قَالَ: «وَمَشْهُورُ الْمِذْهَبِ أَنَّهُ يُزَادُ عَلَى الْحَدِّ، وَقَدْ أَمَرَ مَالِكٌ بِضَرْبِ رَجُلٍ وَجَدَ مَعَ صَبِيٍّ قَدْ جَرَّدَهُ وَضَمَّهُ إِلَى صَدْرِهِ، فَضَرَبَهُ أَرْبَعِمِائَةً، فَانْتَفَخَ وَمَاتَ، وَلَمْ يَسْتَعِظْ مَالِكٌ ذَلِكَ»⁽⁶⁾.

وَنَقَلَ الْمَازَرِيُّ أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ - فِي الْمِذْهَبِ وَخَارِجِهِ - يَرَوْنَ أَنَّ التَّعْزِيرَ لَا يَكُونُ

(1) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج 8/ص 405).

(2) انْظُرْ: تَبَصُّرَةُ الْحُكَّامِ. ج 2/ص 292.

(3) انْظُرْ: ابْنُ سَعْدٍ. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى. ج 3/ص 285.

(4) الْمَازَرِيُّ. الْمُعْلِمُ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ. ج 2/ص 397، تَبَصُّرَةُ الْحُكَّامِ. ج 2/ص 294.

(5) الْمُعْلِمُ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ. ج 2/ص 397، تَبَصُّرَةُ الْحُكَّامِ. ج 2/ص 295.

(6) تَبَصُّرَةُ الْحُكَّامِ. ج 2/ص 295.

إلا دون الحدِّ، قال: «قال أبو حنيفة: لا يَبْلُغُ بالتعزير أربعين، وقاله الشافعي. وقال أيضًا: لا يَبْلُغُ عشرين»⁽¹⁾. و«روى [القنبي]»⁽²⁾ عن مالك: [لا يُجَاوِزُ]⁽³⁾ خمسة وسبعين».

هل يَبْلُغُ في التعزير إلى القتل؟

نَقَلَ ابن فرحون جواب هذه المسألة فقال: «إذا قُلْنَا: إنه يَجُوزُ للحاكم أن يُجَاوِزَ الحدود في التعزير، فهل يَجُوزُ أن يَبْلُغَ بالتعزير القتل [أو لا]؟ فيه خلاف، وعندنا - يعني معشر المالكية - يَجُوزُ قتلُ الجاسوس المسلم إذا كان يَتَجَسَّسُ بِالْعَدُوِّ، وإليه ذهب [بعض] الحنابلة، وأما الداعية إلى البدعة المُفَرِّقُ لجماعة المسلمين فإنه يُسْتَتَابُ، فإن تاب وإلا قُتِلَ، وقال بذلك بعض الشافعية»⁽⁴⁾.

ثم قال: «وَذَكَرُوا ذلك في اللُّوطِيَّ إذا كَثُرَ منه ذلك يُقْتَلُ تعزيرًا، وأجاز ابن المَوَازِ - من أصحابنا - للمرأة إذا عَلِمَتْ أن زوجها طَلَّقَهَا ثلاثًا، فادَّعَتْ عليه فأنَكَرَ، ولم تُقَمْ عليه بَيِّنَةٌ، فَخَلَّى بينه وبينها أن تَقْتُلَهُ إن خَفِيَ لها ذلك وأَمِنَتْ ظُهورَهُ كَالْعَادِي والمُحَارِبِ».

وَمَا تَقَدَّمَ يَتَبَيَّنُ أَنَّ للإمام الاجتهاد والزيادة على الحدِّ إن رأى أن في ذلك ضرورة لِسَدِّ الخلل، وإصلاح الفساد، ولنا الأُسُوةُ في ذلك بِفِعْلِ رسول الله في قصة العُرَيْنَيْنِ، وفِعْلِ أبي بكر الذي صَدَرَ عن مُشاورة الصحابة في حُكْمِ تحريق المأبُونَيْنِ، وفِعْلِ عبد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك - وهو من أئمة المسلمين - وفِعْلِ مالك في الرجل الذي أَمَرَ بِضَرْبِهِ أربعمئة سوط فانتفخ ومات.

(1) المُعْلَمُ بفوائد مسلم. ج 2/ ص 398.

(2) في الأصل: [القنبي]. والصواب ما أثبتناه من تبصرة ابن فرحون.

(3) في الأصل: [يجوز]. والصواب ما أثبتناه من تبصرة ابن فرحون.

(4) تبصرة الحكام. ج 2/ ص 297. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ الأَصْلِ وأثبتناه من تبصرة ابن فرحون.

وَلَا شَكَّ أَنَّ زِنَا الرَّجُلِ بِأُمِّهِ أَوْ أُخْتِهِ - أَوْ غَيْرَهُمَا مِنَ الْمَحَارِمِ - مِنْ أَقْبَحِ مَا يُرْتَكَبُ، فَلَوْلِيَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي إِحْدَاثِ مَا يُنَاسِبُهَا مِنْ عَقُوبَةٍ تَزِيدُ عَلَى الْحَدِّ الْمَعْيَّنِ لِلزُّنَا الْعَادِيِّينَ، بِأَنْ رَأَى أَنَّ ذَلِكَ يُصْلِحُ الْحَالَ.

حُكْمُ الْجَنِينِ الْمُتَخَلَّقِ مِنْ زِنَا:

إِذَا تَخَلَّقَ جَنِينٌ مِنَ الزِّنَا فَحُكْمُهُ حُكْمُ سَائِرِ الْأَجِنَّةِ، يَجِبُ الْمَحَافَظَةُ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ الْإِقْدَامُ عَلَى إِسْقَاطِهِ، وَمَنْ تَجَاسَرَ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّ عَلَيْهِ دِيَّةَ الْجَنِينِ، وَهِيَ عَشْرُ دِيَّةِ أُمِّهِ، وَيُسَاوِي ذَلِكَ خَمْسِينَ دِينَارًا ذَهَبِيًّا؛ لِأَنَّ دِيَّةَ الْمَرْأَةِ خَمْسَمِائَةِ دِينَارٍ ذَهَبِيٍّ، وَتَزِنُ الْخَمْسُونَ دِينَارًا ذَهَبِيًّا نَحْوَ 235 غَرَامٍ مِنَ الذَّهَبِ.

قَالَ الدَّرْدِيرُ شَارِحَ مُحْتَصَرِ خَلِيلٍ مَا نَصَّه: «وَفِي إِلقاءِ الْجَنِينِ - وَإِنْ عُلِّقَ - بِضَرْبٍ، أَوْ تَخْوِيفٍ، أَوْ شَمِّ رِيحٍ، عُسْرٌ وَاجِبٌ أُمِّهِ، مِنْ زَوْجٍ، أَوْ زِنَا (يَعْنِي سِوَاءَ كَانِ الْجَنِينُ مِنْ زَوْجٍ أَوْ كَانَ مِنْ زِنَا) ... سِوَاءَ كَانَتِ الْجَنَايَةُ عَمْدًا، أَوْ خَطَأً مِنْ أَجْنَبِيٍّ، أَوْ أَبٍ، أَوْ أُمٍّ، كَمَا لَوْ شَرِبْتَ مَا يَسْقُطُ بِهِ الْجَنِينُ فَأَسْقَطْتَهُ»⁽¹⁾.

وَيَعْنِي ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَنْ تَسَبَّبَ فِي إِسْقَاطِ الْجَنِينِ لَزِمَتْهُ الدِّيَّةُ وَلَوْ كَانَ زَوْجَ الْمَرْأَةِ - أَيْ وَالِدَ الْجَنِينِ - وَلَوْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا.

هَذَا إِذَا سَقَطَ الْجَنِينُ غَيْرَ كَامِلٍ، فَإِنْ سَقَطَ حَيًّا صَارَ خَاثِمًا، وَكَانَ إِسْقَاطُهُ خَطَأً، فَقِيلَ فِيهِ الدِّيَّةُ الْمَذْكُورَةُ، وَقِيلَ فِيهِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ، وَأَمَّا إِنْ أَسْقَطَهُ عَمْدًا بِضَرْبٍ عَلَى الْبَطْنِ أَوْ الظَّهْرِ فَبَكَى ثُمَّ مَاتَ، فَقِيلَ فِيهِ الْقَصَاصُ، وَالْمَسْأَلَةُ مَبْسُوطَةٌ فِي كُتُبِ الْفَقْهِ.

مَنْ يَتَّبِعُ هَذَا الْجَنِينُ؟

إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ مُتَزَوِّجَةً يُمَكِّنُ لَزَوْجِهَا أَنْ يُعَاشِرَهَا، لِحَقِّهِ الْوَلَدَ، وَانْتَسَبَ إِلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَنْفِيَهُ بِلَعَانٍ تَوَفَّرَتْ شُرُوطُهَا الْمُبَيَّنَّةُ فِي كُتُبِ الْفَقْهِ.

(1) الشرح الكبير. ج 4/ ص 268.

وأما إذا كانت غير مُتَزَوِّجَة، فإنه مقطوع النَّسَب، وَيَلْحَقُ بِأُمِّهِ كَوَلَدِ الْمُلَاعِنَةِ، وَيُعَامَلُ كِمُعَامَلَةِ أُمِّهِ مِمَّنْ لَا يُعْرَفُ لَهُمْ آبَاءٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

جمادى الثانية 1403هـ / مارس 1983م

هذه المرأة مُحْصَنَةٌ بِالْحَرِيَةِ وَالْإِسْلَامِ وَالزَّوْاجِ

السؤال:

امرأة مسلمة متزوجة تَبَرَّعت بِالْإِنْفَاقِ عَلَى تَوْسِيعِ مَسْجِدِ ضَاقَ عَلَى الْمُصَلِّينَ، وَالْقِيَامِ بِإِصْلَاحِ فِيهِ، وَذَلِكَ يُكَلِّفُ مَالاً كَثِيراً، وَأَعْلَنْتْ أَنَّهَا تَبْتَغِي بِعَمَلِهَا وَجْهَ اللَّهِ. وَشُرِعَ فِي الْعَمَلِ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُصَلِّينَ يَعْرِفُ عَنْهَا شَيْئاً مِنَ الْإِثْمِ، ثُمَّ إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ اعْتَرَضَ عَلَى عَمَلِهَا، وَكُتِبَ فِي شَأْنِهَا إِلَى الْمَسْئُولِينَ أَنَّهَا «هِيَ سُمْعَةُ سَيِّئَةٌ، وَأَخْلَاقُ مُنْحَطَّةٌ، وَمَدَاخِيلُ مُحَرَّمَةٌ، وَمَا ضِيهَا وَحَاضِرُهَا لَا يُشْرَفُ»، وَأَشَاعَ ذَلِكَ فِي الْبَلَدِ. وَلَمْ يُسَمَعْ هَذَا الْقَوْلَ مِنْ قَبْلِ مَنْ أَحَدٍ مِنَ الْمُصَلِّينَ الْمُلَازِمِينَ، وَلَا رَئِيسَ الْمَجْلِسِ الْبَلَدِيِّ الشَّعْبِيِّ الَّذِي هُوَ مِنْ خَيْرَةِ أَهْلِ الْبَلَدَةِ، وَيَعْرِفُ النَّاسَ جَيِّدًا بِحُكْمِ مَنْصِبِهِ وَقَدَمِهِ فِي الْبَلَدِ، فَمَا هُوَ الْحُكْمُ؟ وَمَا الْعَمَلُ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. إِنَّ مَنْ أَشَاعَ عَنْ امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ - سِوَاكَ كَانَتْ مُحْصَنَةً بِالزَّوْاجِ، أَمْ كَانَتْ لَيْسَتْ ذَاتَ بَعْلٍ - بِأَنَّهَا «ذَاتُ سُمْعَةٍ سَيِّئَةٍ، وَأَخْلَاقُ مُنْحَطَّةٌ، وَمَدَاخِيلُ مُحَرَّمَةٌ، وَمَا ضِيهَا وَحَاضِرُهَا لَا يُشْرَفُ»، فَقَدْ دَفَعَ بِنَفْسِهِ فِي مَزَلَقٍ خَطِيرٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ لَوْ طَالَبَتْهُ - أَوْ طَالَبَهَا وَلِيُّهَا - أَمَامَ قَاضِي الْمُسْلِمِينَ، أَوْ وَلِيِّ أَمْرِهِمْ، لَوَجِبَ عَلَيْهِ - شَرْعًا - أَنْ يُقِيمَ الْبَرَهَانَ عَلَى صِحَّةِ دَعْوَاهُ بِبَيِّنَةٍ شَرْعِيَّةٍ، فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا وَجِبَ عَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ؛ لِأَنَّهُ عَرَّضَ بِهَا، وَوَجِبَ أَنْ

أ يُعَزَّرُ وَيُؤَدَّبُ لِمَا تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُ، فَلَا شَكَّ أَنَّ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ تَعْرِيفًا بِقَدْرِهَا، وَالتَّعْرِيفُ
مِثْلُ التَّصْرِيحِ، وَقَدْ يَكُونُ أَتْلَعُ، وَحَدُّ الْقَذْفِ ثَمَانُونَ جَلْدَةً، ثُمَّ يُحْكَمُ بِتَفْسِيقِهِ، وَتَكْذِيبِهِ،
وَعَدَمِ قَبُولِ شَهَادَتِهِ إِلَى الْأَبَدِ حَتَّى يَتُوبَ، وَذَلِكَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ
الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةٌ أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ
الْفَاسِقُونَ ①﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ ﴿[النور: 4-5]، وَفِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ
بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَادِبُونَ﴾ [النور: 13]. وَالتَّوْبَةُ
أَنْ يُكَذِّبَ نَفْسَهُ بَعْدَ أَنْ يُجْلَدَ حَدًّا.

وَالْمُحْصَنَةُ وَرَدَتْ فِي الشَّرِيعَةِ بِمَعَانٍ: الْمَتَزَوِّجَةِ، وَالْعَفِيفَةِ، وَالْمُسْلِمَةِ، وَالْحُرَّةَ، وَهِيَ
هَنا الْعَفِيفَةُ. وَتُعْتَبَرُ الْمُسْلِمَةُ عَفِيفَةً إِذَا آمَنَتْ بِاللَّهِ، وَاجْتَنَبَتْ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَلَمْ تَقْتَرِفْ
سِفَاحًا، بَلْ تُعْتَبَرُ عَفِيفَةً إِذَا كَانَتْ قَدْ رَزَّتْ ثُمَّ تَابَتْ وَأَصْلَحَتْ. فَفِي عَهْدِ عُمَرَ بْنِ
الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعَثَ امْرَأَةً هَمْدَانِيَّةً، فَأَرَادَتْ أَنْ تَذْبَحَ نَفْسَهَا - نَذْمًا - فَأَدْرَكُوهَا
وَدَاوَوْهَا، ثُمَّ هَاجَرَ بِهَا وَلِيُّهَا إِلَى الْمَدِينَةِ، وَذَكَرَ أَمْرَهَا لِعُمَرَ، فَقَالَ: «أَنْكِحُوهَا نِكَاحَ
الْحُرَّةِ الْعَفِيفَةِ الْمُسْلِمَةِ». وَقِيلَ إِنَّ وَلِيَّهَا أَرَادَ أَنْ يُخْبِرَ خَاطِبَهَا بِمَا كَانَتْ اقْتَرَفَتْ، وَشَاوَرَ
عُمَرَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: «لَوْ تَكَلَّمْتَ بِذَلِكَ لَأَوْجَعْتُ ظَهْرَكَ» ⁽¹⁾. وَمِنْ هَذَا نَفْهَمُ أَنَّ عُمَرَ
رَدَّ اعْتِبَارَ الْمَرْأَةِ، وَحَكَّمَ بِأَنَّهَا مُحْصَنَةٌ، يَسْتَحِقُّ مَنْ يَقُولُ فِيهَا شَرًّا - وَلَوْ بِحَقٍّ - إِمَّا الْجَلْدَ
حَدًّا، وَإِمَّا التَّعْزِيرَ.

إِنَّ الْإِسْلَامَ يَحْمِي الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ مِنْ كُلِّ إِذَايَةٍ: فِي أَمْوَالِهِمْ، وَأَنْفُسِهِمْ،
وَأَعْرَاضِهِمْ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيًا
وَمَا كَتَبَ سُبُوحًا فَقَدْ أَحْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِفْثًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: 58]. فَلَا يُجُوزُ إِذَايَةُ مُسْلِمٍ
بِغْيَةً، وَلَا نَمِيمَةً، وَلَا هَمْزٍ أَوْ لَمَزٍ، وَلَا سَخَرِيَّةَ مِنْهُ، وَلَا بِإِسَاعَةِ فَاحِشَةٍ عَنْهُ، وَلَا بِالْحَقِّ

(1) أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ. ج 9/ ص 583-584.

أيّ ضرر به في نفسه أو ماله أو عرضه. وقد صَحَّ في الحديث - رواه مسلم وغيره - قوله عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ، وَعِرْضُهُ، وَمَالُهُ». وأكَّـد ذلك عليه الصلاة والسلام في خطبته أثناء حَجَّة الوداع قبل وفاته بثلاثة أشهر⁽¹⁾.

ولا تُقْبَلُ تَهْمَةٌ قَائِمَةٌ عَلَى إِشَاعَاتٍ رَائِجَةٍ وَأَقْوَالٍ مُتَشِيرَةٍ وَلَوْ كَثُرَ قَائِلُوهَا، إِذْ لَا يَذُلُّ انْتِشَارُ خَبَرٍ عَلَى صِحَّتِهِ، حَتَّى يَثْبُتَ بَيِّنَةٌ شَرْعِيَّةٌ فَيُعْتَبَرُ حَيْثُنْذ. وَتَتَرْتَّبُ عَلَى ثُبُوتِهِ الْأَحْكَامُ ظَنًّا بِصِدْقِهِ لَا يَقِينًا.

وقد احتاط الشارع في الأعراض احتياطاً شديداً، فلم يُجْزِ الْخَوْصُ فِي عِرْضِ مُسْلِمٍ أَوْ مُسْلِمَةٍ حَتَّى وَلَوْ لَمْ يَخْطُطْ لِنَفْسِهِ، وَلَمْ يَسْتَبِرِّ لِعِرْضِهِ. فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْغَيْبَةُ؟ قَالَ: "ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ"، قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟ قَالَ: "إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ بَهْتَهُ"». رواه أبو داود والترمذي وصَحَّحه.

ومِثْلُ هَذَا مَا قَرَّرَهُ فَقَهَاؤُنَا فِي بَابِ الْقَذْفِ، ذَكَرَ ابْنُ فَرَحُونَ فِي التَّبَصُّرَةِ أَنَّ: «مَنْ قَالَ لِرَجُلٍ: يَا مَأْبُونُ، وَهُوَ يَلْعَبُ فِي الْأَعْرَاسِ، وَيُعْنِي، وَيَضْرِبُ بِالْأَكْبَارِ (الطُّبُولُ)، وَفِي كَلَامِهِ تَأْنِيثٌ يُتَّهَمُ أَنْ يَكُونَ مَأْبُونًا، فَلَا يَخْرُجُ الْقَائِلُ ذَلِكَ مِنَ الْحَدِّ إِلَّا أَنْ يَحْقُقَ مَا قَالَ»⁽²⁾. فهذا الْمُعْنَى - مثلاً - لَمْ يَسْتَبِرِّ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَحَافَ حَوْلَ الْحِمَى، وَعَرَّضَ نَفْسَهُ لِلتَّهْمَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ قَدَفَهُ قَاذِفٌ لَكَانَ لَهُ الْحَقُّ أَنْ يَرْفَعَ أَمْرَهُ لِلْقَضَاءِ، وَعَلَى الْقَضَاءِ أَنْ يُنْصِفَهُ مِنْ خَصْمِهِ، فَإِمَّا أَنْ يُثْبِتَ بِأَرْبَعَةِ شُهُودٍ صِحَّةَ قَوْلِهِ فِيهِ، وَإِمَّا أَنْ يُجَدِّ. وَمِنْ هُنَا نَعْرِفُ سُمُورَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي حِمَايَةِ الْأَعْرَاضِ، وَسَبْقُهَا الْقَوَانِينَ الْعَصْرِيَّةِ.

فَإِنْ جَاهَرَ إِنْسَانٌ بِاقْتِرَافِ الْمَعَاصِي، وَأَخَذَ بِهَا، وَأَصْبَحَ لَا يُبَالِي، وَثَبَّتَ ذَلِكَ عَلَيْهِ

(1) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب: حجة الوداع، حديث (4406)، عن أبي بكر رضي الله عنه.

(2) تبصرة الحكام، ج 2/ ص 263.

شرعاً، سَقَطَ اعتباره، ولم يُؤْخَذَ مَنْ تَعَرَّضَ له. قال ابن فرحون إثر قوله السابق: «أما لو قال لرجل: يا مُقَامِر، وهو مشهورٌ في القمار ومعروفٌ به، أو: يا سارق، وهو قد أُخِذَ في السرقة غير مرة، وأُثِّمَ بها، وحُبِسَ فيها، فلا شيء على قائل ذلك»⁽¹⁾. ويُفْهَمُ من قوله أنه لو لم يكن مشهوراً بالقمار، ولم يشتَهر بالسرقة ويحبس فيها، لكان الشأن غير ذلك، وهو كذلك، إذ يجب تعزيز القائل، حمايةً لعرضه.

وفي هذه القضية نرى أن هذه المسلمة مُحْصَنَةٌ بالحرية والإسلام والزواج، سابقت إلى الخير، وشرعت في مَبَرَّةٍ عَظْمَى، فليس من حقِّ أحد أن يتعرَّضَ لها، ويقول فيها أنها «ذات سُمعة سيئة، وأخلاق مُنْحَطَّة، ومداخل مُحَرَّمَة، وماضيها وحاضرها لا يُشْرِفُ». من أين عَلم ذلك؟ إن جَهِلَ فضلاء البلد بهذه الدَّعاوى دليلٌ على الكذب، كما قال سبحانه: ﴿فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النور: 13].

ولو صَحَّ الأمر، وثبت له ثبوتاً قطعياً بالمُشاهدة، لوجب عليه السَّتر، وحُرْمُ عليه كَشْفُهُ وإِذَاعَتُهُ، ففي مثل هذا الموطن يجب التصرُّف بحكمة احتياطاً لِعَرْضِ زوج المرأة، وأبنائها وإخوتها، وآبائها، فكلُّهُمْ يَتَأَذَى مِنْ إِشَاعَةِ الْفَاحِشَةِ وَيَحْزَى، وإِشَاعَةُ الْفَاحِشَةِ فِي الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ كِبَائِرِ الْإِثْمِ.

ولهذا كان احتياط الشارع في الأعراض شديداً، بإيجاب أربعة شُهود يشهدون بالحالة الفاضحة كما هو مُفَصَّلُ في كتب الفقه، فلو نكَل أحدُهم وجب حدُّ القذف على مَنْ شَهِدَ دون الأربعة، ولو اختلفوا كان الأمر كذلك. وإذا ثبت كان النكال شديداً بِرَجْمِ الْمُحْصَنِ، والجَلْدِ والتغريب لغيره.

والرأي في هذا الموضوع أن يُزَجَرَ هذا المُتَجَرِّى، ويُوقَفَ عند حدِّه، ويُبيِّنَ له سوءَ عَمَلِهِ وَجَهْلُهُ بِأَحْكَامِ الشريعة وحِكْمَتِهَا، وأن يُقْبَلَ مِنْ هذه المسلمة ظاهراً، ويُحْمَلَ

(1) تبصرة الحكام. ج 2/ ص 264.

مَا تَبَرَّعْتَ بِهِ عَلَى أَنَّهُ مَالٌ طَيِّبٌ، وَكَسْبٌ حَلَالٌ، وَتُذَيِّنُ⁽¹⁾ فِي ذَلِكَ وَلَا تُسْأَلُ.

وهذا لا يَمْنَعُ مِنْ إِجْرَاءِ تَحْقِيقِ - بِغَايَةِ الْحِكْمَةِ - فِي أَمْرِ الْمَدَاخِيلِ الْمُحَرَّمَةِ - حَسَبِ زَعْمِهِ - فَإِنْ ثَبَتَ أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ تُدِيرُ - الْيَوْمَ - حَانَاتِ تَبِيعِ الْخَمْرِ، أَوْ تُدِيرُ مَوَاحِيرَ لِلْعَهْرِ وَالْفُجُورِ، أَوْ تُتَاجِرُ فِي لَحْمِ الْخَنْزِيرِ، فَلْيُسْتَعْنَ عَنْ تَبَرُّعَاتِهَا، وَلْيُعْلَنَ لَهَا ذَلِكَ بِصَرَاحَةٍ، وَيَجِبُ وَعَظُهَا بِتَرْكِ مِثْلِ هَذَا، فَهُوَ أَنْفَعُ لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ مِنْ بِنَاءِ جَامِعٍ، وَلَعَلَّهَا تَتُوبُ وَتَهْتَدِي وَتَتَبَرَّعَ مِنْ طَيِّبٍ كَسْبِهَا.

وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ قَدْ ارْتَكَبَتْ شَيْئًا مِنْ هَذَا فِي مَاضِي لَهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ، وَتَابَتْ إِلَى اللَّهِ، وَأَقْلَعَتْ، فَمِنْ الْإِحْسَانِ أَنْ تُسَاعِدَ عَلَى تَوْبَتِهَا وَتُشَجِّعَ، وَلَا يُعَانِ الشَّيْطَانُ عَلَيْهَا بِغَلْقِ بَابِ الْخَيْرِ فِي وَجْهِهَا، وَبَعَثُهَا عَلَى الْيَأْسِ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ، وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَلَوْ عَظُمَتْ، قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: 53]، وَقَالَ: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: 110]، وَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَجِيئَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ لَهُ لَا يَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: 135 - 136]، فَأَيُّ النَّاسِ يَتَجَرَّأُ عَلَى إِغْلَاقِ بَابِ التَّوْبَةِ وَالْإِحْسَانِ؟ وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

14/02/1974م

(1) تُذَيِّنُ: أَيُّ تُصَدِّقُ، وَقَدْ ذَيَّنْتُ نَذِيرًا أَيْ صَدَّقَهُ. وَحَقِيقَتُهُ: وَكَلَّهُ إِلَى دِينِهِ. انظر: طلبه الطلبة. ص 58.

اتَّهَمَا أُمَّهُمَا بِالْفَاحِشَةِ!

السؤال:

أَخَوَانِ يَتْلُغَانِ مِنَ الْعُمُرِ 25 وَ 33، رَأَيَا أُمَّهُمَا يُقْبِلُهَا أَحَدُ الصِّعَالِيكَ كَمَا يُقْبَلُ الزَّوْجُ عَلَى زَوْجَتِهِ، وَسَمِعَا مِنْ بَعْضِ النَّاسِ أَنَّ هَذَا اللَّئِيمَ مِنْذُ مُدَّةٍ وَهُوَ يَتَّبِعُهَا، لَا نَعْلَمُ هَلْ وَاقَعَهَا أَمْ لَا، وَلَمْ يُعْلِمَا أَبَاهُمَا إِلَى أَنْ قَبِضَا عَلَيْهِ مُتَلَبِّسًا بِالْقَضِيَّةِ، أَيْ فِي التَّقْبِيلِ، فَقَدَّمَاهُ إِلَى أَبِيهِمَا، وَأَنَّ الْأَبَ يَسْأَلُ الْآنَ: هَلْ نَحِلُّ لَهُ هَذِهِ الزَّوْجَةَ أَمْ لَا؟ لِأَنَّهُ رَأَى هَذَا الَّذِي قَبَّلَ زَوْجَتَهُ، وَهَلْ يَسْتَطِيعُ مُقَارَبَتَهَا أَمْ لَا، أَوْ يُحْلِفُهَا؟ أَوْ كَيْفَ الْعَمَلُ؟ لِأَنَّهُمَا أَنْكَرَتِ تَمَامًا، مَعَ أَنَّ ابْنَيْهِمَا رَأَيَا وَتَبِعَاهَا إِلَى أَنْ أَلْقَيَا عَلَيْهِ الْقَبْضَ.

وعليه أرجوكم أن تفتونا في الموضوع، ولكم الشكر سلفًا.

ب. م (عناية)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: قولوا لهذا الزوج المنكوب: لا حرج عليك في إمساك زوجتك المذكورة، ولا في معاشرتها معاشرة الرجل لزوجته، فهي حلالٌ له كما كانت من قبل يوم تزوجها، فالزوجة لا تحرم على زوجها إلا بالطلاق، يوقعه عليها مختاراً غير مكره، وهو في تمام عقله، كما تحرم عليه حرمة أبدية إذا لاعتها، وتم اللعان بينهما.

وهذا ما لم يقع منه، فلا هو طلقها، ولا هو لاعتها، ولهذا فهي حلالٌ له كما كانت قبل، وجريمة الزنا غير ثابتة عليها.

ثانياً: إن رأى الزوج زوجته في حالة الزنا - سواء عرّف الرجل أو لم يعرفه - ولم يجد شهوداً أربعة يروون الفعل القبيح رؤية فاضحة واضحة، فإن الزوجة لا تحرم عليه

لِيُجَرِّدَ تِلْكَ الرُّوْيَةَ الْمَشْهُومَةَ، حَتَّى يَذْهَبَ أَمَامَ الْحَاكِمِ - قَبْلَ مَسْئَلِهَا - وَيُؤَلِّغَهَا، فَيَقُولُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: «أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّهَا زَنْتٌ»، أَوْ «لَرَأَيْتُهَا تَزْنِي»، ثُمَّ يَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ: «أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ».

فَإِنْ اعْتَرَفَتْ بِالزَّنا، أُقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدُّ، وَإِنْ لَمْ تَعْتَرِفْ قَالَتْ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: «أَشْهَدُ بِاللَّهِ مَا زَنْتُ»، وَفِي الْخَامِسَةِ: «غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ».

وَبِمَتَامِ هَذَا الْحَلْفِ، تَحْرُمُ الزَّوْجَةُ عَلَيْهِ حُرْمَةُ أَبَدِيَّةٍ، وَتَصِيرُ عَلَيْهِ كَأُمِّهِ وَأَخْتِهِ، وَأَمَّا مُجَرَّدُ رُؤْيَيْهِ لِحَالَةِ الزَّنا، أَوْ رُؤْيَا الرَّجُلِ الَّذِي زَنَى بِهَا، فَلَا يُحْرِمُهَا، وَلَا يُوجِبُ تَحْلِيلَهَا.

وَالْأَحْسَنُ - إِنْ تَيَقَّنَ مِنْهَا الزَّنا بِرُؤْيَيْهِ أَوْ بِاعْتِرَافِهَا لَهُ - أَنْ يُفَارِقَهَا بِطَلَاقٍ، وَلَا يَكْشِفَهَا، فَيَفْضَحَهَا وَيَفْضَحَ نَفْسَهُ، وَيَفْضَحَ أَبْنَاءَهَا مِنْهُ، وَقَدْ أَمَرَ الشَّارِعُ بِالسِّرِّ مُطْلَقًا فِي كُلِّ الْأُمُورِ، وَبِالْخُصُوصِ فِي أَمْرِ الزَّنا، وَهُوَ فَاحِشَةٌ، وَقَدْ جَاءَ رَجُلٌ زَنَى لِأَبِي بَكْرٍ فَاعْتَرَفَ أَمَامَهُ، وَسَأَلَهُ مَاذَا يَفْعَلُ؟ فَقَالَ لَهُ: «اسْتُرْ عَلَى نَفْسِكَ، وَتُبْ إِلَى اللَّهِ»⁽¹⁾، وَكَذَلِكَ قَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ.

ثَالِثًا: زَوْجَةُ هَذَا الرَّجُلِ لَمْ تَتَّبِعْ عَلَيْهَا جَرِيمَةَ الزَّنا بِهَذِهِ الشَّهَادَةِ مِنْ ابْنَيْهَا الْعَاقِلَيْنِ الْجَاهِلَيْنِ - وَكَانَ أَوَّلَى بِهِمَا أَنْ يَسْتَرَا مَا وَقَعَ - إِذْ لَا تَتَّبِعُ جَرِيمَةَ الزَّنا إِلَّا بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَشْهَدَ الزَّانِي - رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً - عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ زَنَى، وَأَنْ يُثْبِتَ فِي شَهَادَتِهِ وَلَا يَرْجِعَ عَنْهَا، وَلَوْ رَجَعَ عَنْهَا لَصَحَّ رَجُوعُهُ، وَسَقَطَ عَنْهُ الْعِقَابُ، وَلَوْ بَعْدَ الْبَدْءِ فِيهِ.

الْأَمْرُ الثَّانِي: إِنْ شَهِدَ بِرُؤْيَا الْفَاحِشَةِ أَرْبَعَةَ شُهَدَاءَ عُدُولٍ، يَقُولُونَ فِي شَهَادَتِهِمْ إِنَّهُمْ رَأَوْا ذَكَرَ الرَّجُلِ الزَّانِي فِي فَرْجِ الْمَرْأَةِ الزَّانِيَةِ كَالْمُرُودِ فِي الْمَكْحُولَةِ.

(1) أخرجه الترمذي في كتاب تفسير القرآن، باب: ومن سورة هود، حديث (3115)، عن أبي اليسر رضي الله عنه. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

فَبِأَحَدِ هَٰذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ تُثَبَّتِ الْجُرِيمَةُ ثُبُوتًا شَرْعِيًّا، وَيُقَامُ الْحُدُّ. وَقَدْ كَذَّبَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ رَمَى مُسْلِمًا أَوْ مُسْلِمَةً بِالزَّنا، وَلَمْ يَأْتِ بِالشُّهُدَاءِ، وَسَمَّاهُمُ الْفَاسِقِينَ.

رابعًا: إِنْ شَهِدَ الشُّهُودُ بِمَا دُونَ الْجِمَاعِ، كَالخَلْوَةِ الْمُرِيَةِ، وَالتَّقْبِيلِ، وَاللَّمْسِ، وَالضَّمِّ، وَالغَمَزِ، وَالْإِشَارَاتِ، وَالْكَلَامِ الْمُرِيبِ، فَلَا شَيْءَ مِنْ هَذِهِ يُثَبَّتُ جُرِيمَةُ الزَّنا، وَلَا تَحْرُمُ بِهِ عَلَى زَوْجِهَا، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِيهِ - إِنْ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ - التَّأْدِيبُ وَالتَّعْزِيرُ فَقَطْ مِنَ الْقَاضِي.

خامسًا: شَهَادَةُ هَٰذَيْنِ الْوَلَدَيْنِ - بِمَا شَهِدَا بِهِ عَلَى أُمِّهِمَا - لَا تَكْفِي فِي تَلْطِيفِ سَمْعَتِهَا، وَلَا فِي إِثْبَاتِ الْفَاحِشَةِ عَلَيْهَا، مَا دَامَتْ تُنْكِرُهَا، وَلَا بَيِّنَةٌ عَلَيْهَا مِنْ أَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ، فَإِنَّمَا اثْنَانِ، ثُمَّ هُمَا سَفِيهَانِ جَاهِلَانِ أَهْمَقَانِ، كَاذِبَانِ فَاسِقَانِ، بِتَسْمِيَةِ الْقُرْآنِ لِمِثْلِهِمَا، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ سُوءُ تَصَرُّفِهِمَا مَعَ أُمِّهِمَا وَأَبِيهِمَا بَعْدَ أَنْ قَضِيََا فِي عَشْرَتِهَا الزَّوْجِيَّةَ مَا يَقْرُبُ مِنْ أَرْبَعِينَ سَنَةً.

فَهَلْ تَكُونُ أُمُّهُمَا فَاجِرَةً هَذِهِ الْمُدَّةَ كُلَّهَا، وَأَبُوهُمَا غَافِلٌ لَا يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُ؟ ثُمَّ يَمُتُّ بِهَا هَذَا الْعُمُرُ - حَتَّى يَبْلُغَ أَحَدُهُمَا 33 عَامًا وَيَبْلُغَ الْآخَرُ 25 سَنَةً - وَهُمَا غَافِلَانِ لَا يَعْلَمَانِ بِفُجُورِ أُمِّهِمَا حَتَّى يَأْتِيَهُمَا مَنْ يَرَاهَا مُقْبِلَةً عَلَى الْفَاحِشَةِ وَيُنْذِرُهُمَا بِرَجُلٍ مُعَيَّنٍ؟ وَإِذَا تَجَاوَزَتِ الْمَرْأَةُ سِنَّ الْأَرْبَعِينَ (بَرَدَتْ) أَوْ زَهَدَتْ فِي الْإِتِّصَالِ الْجَنَسِيِّ.

إِنَّ الْقَضِيَّةَ تَدْعُو إِلَى التَّفَكِيرِ، وَرَبِّمَا كَانَتْ مَكِيدَةً وَمَكْرًا بِهَذِهِ الْمَرْأَةِ وَهَذَا الرَّجُلِ وَهَذِهِ الْعَائِلَةُ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ، فَالرَّجُلُ خَبِيرٌ بِزَوْجَتِهِ، وَلَا تَبْلُغُ بِهِ الْغَفْلَةُ إِلَى دَرَجَةٍ أَنْ تَخْدَعَهُ زَوْجَتُهُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِينَ سَنَةً وَهُوَ لَا يَعْلَمُ.

وَلَوْ كَانَ هَٰذَانِ الْوَلَدَانِ - الْعَاقَانِ لِأُمِّهِمَا وَأَبِيهِمَا - رَاشِدَيْنِ نَجِيبَيْنِ لَأَنْذَرَا أُمَّهُمَا بِمَا يَقُولُ النَّاسُ عَنْهَا وَعَنْ سُوءِ تَصَرُّفِهَا بِاسْتِقْبَالِ ذَلِكَ الرَّجُلِ اللَّئِيمِ الْحَقِيرِ، ثُمَّ يَذْهَبَانِ إِلَى ذَلِكَ الرَّجُلِ وَيُنْذِرَانِهِ بِوُجُوبِ الْإِبْتِعَادِ عَنْهَا، ثُمَّ إِنْ وَقَعَ مَا وَقَعَ مِنْهُ وَمِنْ أُمِّهِمَا، وَقَبْضًا عَلَيْهِمَا مُتَكَبِّسِينَ بِالْجُرِيمَةِ - كَمَا يَزْعُمَانِ - كَانَ مِنْ حُسْنِ التَّصَرُّفِ مِنْهَا أَنْ يَقُومَا بِتَأْدِيبِهِ تَأْدِيبًا بَدَنِيًّا لَا يَنْسَاهُ أَبَدًا، وَلَا يَبْلُغُ إِلَى جُرِيمَةِ الْقَتْلِ، عَوَضًا أَنْ يَذْهَبَا بِهِ إِلَى أَبِيهِمَا

ويعرضاه إلى (الفضيحة)، وإلى مرارة الحزني، وإلى احتمال ارتكابه جريمة القتل، كما أنها عرضاً أنفسهما إلى الشك في صحّة وشرعية نسبهما إلى أبيهما.

سادساً: فهذا الزوج المنكوب في عرضه، وفي زوجته، وفي ابنه، حري بالشكر على عدم تسرّعه في تصرف أحق، وفي رجوعه إلى طلب حكم الشريعة الإسلامية، فقولوا له: إنّ الشريعة الإسلامية لا تُثبت هذه الجريمة إلاّ بشروطها كما تقدّم ذكره، وزوجته بريئة ممّا رُميت به، ولو كان من رماها أقرب الناس إليها، وهما ابناها، فليُمسك عليه زوجته، وليتّق الله.

16 ربيع الثاني 1406هـ / 28 ديسمبر 1985م

المعاملات

اليوم . الرب . الشفعة . التأمين . المغارسة

البيع

نسبة الربح في التجارة

السؤال:

هل ربح التجارة الاحتكارية محدود أو لا؟

إمام مسجد يوكس (الحمامات - تبسة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. التجارة إدارة واحتكار، والتاجر المدير هو الذي لا يحبس البضائع عنده، ولا ينتظر بها الأسواق، يبيعها بالثمن الحاضر، وسُمِّيَ في الفقه مُديرًا، من قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: 282].

وأما الاحتكار، فإن التاجر المحتكر يحبس البضائع، ويُنْتَظَرُ بها ارتفاع الأثمان، ولو بقيت عنده شهورًا أو سنوات، وفي الإسلام يُمنَعُ على التجار احتكار الأقوات والملبوسات، وغير ذلك من ضروريات حياة الناس، وقد جاء الوعيد الشديد في الذي يفعل ذلك⁽¹⁾، وللحاكم أن يُصادر بضاعته، ويبيعها عليه بالثمن الذي حدّده، وله أن

(1) لما رواه معمر بن عبد الله رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، قال: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيٌّ». أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب: تحريم الاحتكار في الأقوات، حديث (1605). وعن معقل بن يسار رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ لِيُغْلِبَهُ عَلَيْهِمْ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَقْدِفَهُ فِي مُعْظَمٍ مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج 6/ ص 49).

يُؤَدِّبُهُ وَيُعَاقِبُهُ بِاجْتِهَادِهِ، وَبِمَا يَرْدَعُ أَمْثَالَهُ، مِنَ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ عَلَى النَّاسِ أَسْوَاقَهُمْ، وَيُلْحِقُونَ بِهِمُ الضَّرَرَ.

وأما ما ليس مِنَ الأقوات، ولا مِنَ الضروريات، فلا يُمنَعُ ذلك، إلا إذا كان الحاكم قد سنَّ قوانين لفائدة المجتمع، تَضْرِبُ عَلَى أَيْدِي الْمُتْلَاعِينَ، وَتَحْمِي مِنْ شَرِّ جَشَعِهِمُ الْمُسْتَهِلِّينَ، فالوقوف عند هذه القوانين مِنَ التَّأَكُّدِ، وَنِظَامِ الْحِسْبَةِ فِي الْإِسْلَامِ كَانَ حَكْمًا بَيْنَ التَّجَارِ وَالْمُسْتَهِلِّينَ، يُنَفِّذُ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ، وَيُطَبِّقُهَا عَلَى قَاعِدَةٍ: (لا ضَرَرَ وَلَا ضَرَارَ)، فلا تُغْتَصَبُ أَمْوَالُ التَّجَارِ، وَلَا تُتْرَكَ لَهُمْ حُرِيَّةُ أَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ. وتلك هي التجارة الجائِزة، السائِغة، الحلال.

والله الهادي سواء السبيل.

1980 / 11 / 05م

السؤال:

ما هي النسبة التي جَوَّزَهَا الشَّارِعُ لِلتَّاجِرِ أَنْ يَرْبِحَهَا فِي بَضَاعَتِهِ؟ أَهِيَ النِّصْفُ، أَوِ الثُّلُثُ، أَوِ الرَّبْعُ، أَوِ الْخُمْسُ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: لم يُحدِّدِ الشَّارِعُ نِسْبَةً لَا يَتَجَاوَزُهَا، بَلْ ذَلِكَ خَاضِعٌ لِلسُّوقِ وَالْعَرَضِ وَالطَّلَبِ، فَقَدْ يَرْبِحُ التَّاجِرُ مِثْلًا ذَكَرْتُمْ، أَوْ يَرْبِحُ ضِعْفَ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ يَحْسِرُهُ، وَالشَّيْءُ الْمُحَرَّمُ هُوَ التَّلَاعِبُ بِالْأَسْوَاقِ، وَالْغِشُّ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْبَضَائِعِ.

وقد صَحَّ النَّهْيُ عَنْ أَنْ يَبِيعَ الْمُسْلِمُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ أَوْ يَسُومَ عَلَى سَوْمِهِ، وَذَلِكَ إِذَا تَمَّ الْبَيْعُ بَيْنَ الْمُتَبَايِعِينَ وَرَكَنَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ.

كما صَحَّ النَّهْيُ عَنِ التَّنَاجُشِ، وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ فِي بَضَاعَةٍ دُونَ أَنْ

يَقْصِدُ شَرَاءَهَا، وَإِنَّمَا يَرِيدُ ارْتِفَاعَ ثَمَنِهَا، وَيُسَمَّى فِي عُرْفِنَا: "بَيْعُ الْجِمَالِ". وَفِي (قُسْنَطِينَةَ) بِطَحَاءِ تُسَمَّى (رَحْبَةَ الْجِمَالِ)، كَانَ التَّجَارُ يَعْرِضُونَ فِيهَا بَضَائِعَهُمْ لـ: (الدَّلَالَةِ)، وَيَزِيدُ فِيهَا مَنْ لَا يَرِيدُ شَرَاءَهَا، وَإِنَّمَا يَرِيدُ رَفْعَ ثَمَنِهَا، فَمِثْلُ هَذَا حَرَامٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا يَسُمِّ عَلَى سَوْمِهِ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا»⁽¹⁾.

ثَانِيًا: وَالشَّيْءُ الْمَنْعُوقُ بَتَاتًا هُوَ الْاِحْتِكَارُ فِي الْمَوَادِّ الضَّرُورِيَّةِ، كَالْأَكْلِ وَاللِّبَاسِ، وَذَلِكَ بِإِخْفَاءِ الْبَضَائِعِ مِنَ الْأَسْوَاقِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الْأَثْمَانُ، وَيَكْثُرَ الطَّلَبُ، وَيُضَاعَفَ رَيْحُ التَّاجِرِ، فَمِثْلُ هَذَا الْاِحْتِكَارُ يَمْنَعُهُ الْإِسْلَامُ، وَقَدْ وَرَدَ فِيهِ الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ، وَعَقَابُهُ أَنْ تُصَادِرَ السُّلْطَةُ الْحَاكِمَةُ لِلْمُسْلِمِينَ بَضَائِعَ الْمُحْتَكِرِينَ، وَتَبِيعَهَا بِأَثْمَانٍ مَنَاسِبَةٍ، وَتَدْفَعَ رَأْسَ الْمَالِ وَالرَّيْحَ الْمَعْقُولَ الْمُنَاسِبَ إِلَى أَصْحَابِهَا، وَتَمْنَعَهُمْ مِنْ اسْتِغْلَالِ حَاجَةِ النَّاسِ، وَضَعْفِ الْعَامَّةِ، وَالتَّلَاعِبِ بِالسُّوقِ.

وَلِلْحَاكِمِ أَنْ يُؤَدِّبَ الْمُحْتَكِرِينَ شَرْعًا بِمَا يَرَاهُ إِصْلَاحًا لِلْأَسْوَاقِ. وَلَمَّا كَانَ التَّأْدِيبُ يُرَادُ بِهِ الْإِصْلَاحُ - إِصْلَاحُ حَالِ السُّوقِ وَحَالِ الْعَامَّةِ - فَإِنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَى حَجَزِ كُلِّ الْمَالِ، وَوَضَعَ صَاحِبُهُ فِي السَّجْنِ، فَإِذَا بَلَغَ الْفُسَادُ إِلَى الْمَضَرَّةِ الشَّدِيدَةِ، تَلَحَّقَ الْأُمَّةَ الْإِسْلَامِيَّةُ وَدَوْلَتُهَا بِالرِّشَاوَى، وَإِفْسَادِ جِهَازِ الْحُكْمِ، فَلِلْحَاكِمِ أَنْ يُبَالِغَ فِي التَّأْدِيبِ وَالتَّعْزِيرِ إِلَى الدَّرَجَةِ الَّتِي يَرَاهَا مُصْلِحَةً لِحَالِ الْمُسْلِمِينَ. وَالتَّاجِرُ وَالْفَلَّاحُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، فَالْفَلَّاحُ يُمْنَعُ مِنَ اِحْتِكَارِ مَزْرُوعَاتِهِ بِقَصْدِ اسْتِغْلَالِ الْأُمَّةِ وَتَلَهُّفِهَا.

ثَالِثًا: إِذَا كَانَ الْاِحْتِكَارُ فِي أَشْيَاءَ كِمَالِيَّةٍ يَسْتَغْنِي عَنْهَا أَغْلِبُ النَّاسِ، وَلَا يَضُرُّهُمْ

(1) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْبِرِّ وَالْوَصْلَةِ وَالْأَدَابِ، بَابُ: تَحْرِيمِ ظُلْمِ الْمُسْلِمِ، حَدِيثُ (2564)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، دُونَ قَوْلِهِ: «وَلَا يَسُمُّ عَلَى سَوْمِهِ»، وَقَدْ وَرَدَتْ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةٍ فِي كِتَابِ التَّجَارَاتِ، بَابُ: لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِهِ، حَدِيثُ (2172)، بِلَفْظٍ: «لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ».

اختفاؤها من الأسواق إن اختفت، فهو جائز، كما هي الحال في بضائع ليست من المأكول ولا من الملبوس الضروري.

رابعاً: على أن للدولة أن تُنظّم أسواقها كلّها تنظيمًا مُحكمًا في كلّ البضائع الواردة والصادرة، سواء كانت ضرورية أو كمالية، بكيفية تحمي أسواقها من المزاخمة المُضرة، وتحمي الصناعات الناشئة من المزاخمة الخائفة. وينبغي أن تحمي العامة من الغش والفساد، بتقديم مصنوعات مُتقنة تكتسب ثقة المستهلكين، ولها أن تُعاقب أولئك الذين يستغلّون هذه الحماية من الحكومة ليعرضوا بضائع فاسدة سريعة العطب، فإذا كانت أسواقنا كلّها (محمية) من السلطة الحاكمة، فإنّ الربح المُقدّر من المصالح المختصة هو الربح الجائز شرعاً، ولا ينبغي تجاوزه.

1988/05/31م

باع في مرض وفاته محلاً تجاريّاً لابنته

السؤال:

بتاريخ شهر يناير 1984 وقع عقد بيع بيني وبين والدي المرحوم (ب. ع)، الذي باعني محلاً تجاريّاً صغيراً، هو عبارة عن حمام مرش (Douche). وقد سُجّل هذا البيع عند الموثّق سنة 1984، ودفعت ثمن شرائه مبلغ مائة ألف وخمسين ألف دينار جزائري، بواسطة صكّ محوّل على (بنك القرض الشعبي) على يد هذا الموثّق، وقد أُعلن البيع في الجريدة الرسمية، ونُشر مرتين بالعربية وبالفرنسية، ولم يعترض أحدٌ على البيع.

وبعد بضعة شهور من إتمام البيع، توفّي والدي إلى رحمة الله بفعل تقدّمه في السنّ، وتجاوزّه عمر ثمانين سنة، وهو سنّ لا يخلو من أمراض، ويحتاج الإنسان فيها إلى عناية خاصة من ذويه، وإلى تكبّد المصاريف الباهظة في العلاج والتنقلات، وكنت مُلازمة له، قائمة بشؤونه، ومحلّ ثقته.

وبعد وفاته فُوجِئْتُ بأختي (ب. ر) وإخوتي - (ب. ن. د)، (ب. م. ن)، (ب. ع. ك) - يَدْعُونَ أَنَّ لَهُمُ الْحَقَّ فِي هَذَا الْمَحَلِّ الَّذِي اشْتَرَيْتُهُ مِنْ أَبِي، ودَفَعْتُ ثَمَنَهُ يَمَّا بَعْتُهُ مِنَ الْحَبْلِ الْخَاصِّ بِي، وَيَمَّا اقْتَرَضْتُهُ مِنَ النَّاسِ.

وَيَمَّا اعْتَرَضُوا بِهِ أَنَّ هَذَا الْبَيْعَ مِنْ أَبِي فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ مِنْهُ، وَأَخَذُوا يَجْرُونَ وَرَاءَ الْأَطْبَاءِ لِلْحَصُولِ عَلَى شَهَادَاتٍ تُخَوِّلُ لَهُمْ فَسْخَ الْبَيْعِ، وَالْحَالُ أَنَّ أَبِي كَانَ فِي تَمَامِ وَغِيهِ وَصِحَّتِهِ عِنْدَمَا وَقَعَ الْبَيْعُ، مَاعِدًا أَمْرَاضَ الشَّيْخُوخَةِ لِمِثْلِهِ.

وإِنَّ أختي (ب. ر) هي التي تَجْتَهِدُ فِي هَذَا الْأَمْرِ، وَلَمْ يَكُنْ أَبِي رَاضِيًا عَنْهَا، بَلْ مَاتَ وَهُوَ غَضَبَانٌ عَلَيْهَا بِسَبَبِ أَنَّهَا زَوَّجَتْ ابْنَتَيْنِ لَهَا مِنْ كَافِرِينَ (نَصْرَانِي وَشِيعَوِي)، وَكِلَاهُمَا أَخَذَ زَوْجَتَهُ (الْمُسْلِمَةَ) وَسَافَرَ بِهَا إِلَى فَرَنْسَا، فَغَضِبَ أَبِي، وَلَمَّا جَاءَتْ لَزِيَارَتِهِ - قَبْلَ مَوْتِهِ بِقَلِيلٍ - طَرَدَهَا مِنَ الْبَيْتِ.

وَلَوْ شَاءَ أَبِي أَنْ يُجَابِنِي - دُونَ إِخْوَتِي - لِأَعْطَانِي مِنْ مَالِهِ الْخَاصِّ، فَقَدْ تَرَكَ حَسَابًا فِي الْبَنْكِ: أَرْبَعِمِائَةٍ وَثَلَاثِينَ أَلْفَ دِينَارٍ جَزَائِرِي، كَمَا تَرَكَ مِائَةَ أَلْفِ دِينَارٍ جَزَائِرِي فِي صَنْدُوقِ التَّوْفِيرِ. وَلَا شَكَّ أَنَّ فِي هَذَا الْمَالِ مَا دَفَعْتُهُ أَنَا ثَمَنَ الْمَحَلِّ التِّجَارِيِّ. كَمَا أَنَّ أَبِي تَرَكَ مِنَ الْأَمْلاكِ دَارَيْنِ، وَتَرَكَ أَرْضًا فَلَاحِيَةً. وَلَوْ كَانَ غَرَضُهُ جِرْمَانَتَهُمِ مِنَ الْإِرْثِ لَمَّا تَرَكَ هَذِهِ الْأَمْوَالَ لَهُمْ. وَكَانَ يَخَافُ اللَّهَ، وَلَا يُجَابِي أَحَدًا مِنْ أَوْلَادِهِ دُونَ غَيْرِهِ.

هَلْ مَا فَعَلَهُ أَبِي مِنْ بَيْعِ هَذَا الْمَحَلِّ التِّجَارِيِّ لِي صَحِيحٌ جَائِزٌ شَرْعًا، أَمْ هُوَ فَاسِدٌ؟

ب. ش (عُتَابَةُ)

الْجَوَابُ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ هُدَاهُ.

أَوَّلًا: رَأَيْنَا فِي الْوُثَائِقِ الْمُقَدَّمَةِ أَنَّ الْمَرْحُومَ (ب. ع)... قَدْ بَاعَ مِنْ ابْنَتِهِ (ب. ش) مَحَلًّا تِجَارِيًّا صَغِيرًا هُوَ حَمَام (Douche)... وَقَدْ شَمِلَ عَقْدُ الْبَيْعِ مِلْكَ الْمَحَلِّ، وَالتَّصَرُّفَ

بالتجارة فيه، بثمن قدره مائة ألف دينار للملك، وخمسون ألف دينار للتصرف التجاري، المجموع مائة وخمسون ألف دينار جزائري.

كما رأينا في الوثائق إعلاناً نُشر في الجريدة الرسمية مرتين بالعربية وبالفرنسية، وفي كليهما ذُكر البيع، وتعيّن المحلّ المباع وعنوانه، وتعيّن الثمن، والطلب من كلّ من يعارض في إتمام الصفقة [المعارضة]⁽¹⁾ في أجلٍ مُعيّن، إذا انتهى فلا تُفيد المعارضة، وفي هذه الوثائق أيضاً أنّ السادة: (ب. ن. د)، (ب. م. ن)، (ب. ع. ك)، (ب. ر) تقدّموا. بعد وفاة أبيهم - يُطالبون بفسخ البيع، ويتهمون أباهم بسوء التصرف، وإرادة منعهم من الإرث، وأنه ليس أهلاً للبيع؛ لأنه كان مريضاً يوم وقوع البيع... الخ.

ثانياً: ورأي الشريعة الإسلامية أنّ هذا البيع صحيح، والتصرف سليم، وليس لأحد أن يردّه ويُبطله، وذلك بما يأتي:

1 - عقد هذا البيع صحيح في الفقه الإسلامي؛ لأنه عقد مُعاوضة تمّ بين مُتعاقدين، بائع ومُشتري، وكلاهما رشيدٌ يملك حقّ التصرف، ومُتميّزٌ يعرف ما يقول ويفعل، وقد وقع تحديد الثمن، والرّضا به، وتسلّم المُثمن (المبيع)، وقبضه وحيازته، وأعذر في ذلك لمن يعارض، وضرب أجلاً، فلم يتقدّم أحدٌ باعتراض حتى انتهت مُدّة الأجل.

2 - إنما يُبطل العقد - عقد البيع أو غيره - إذا وقع في حالة إكراه، بأن يُكره البائع على البيع، أو يُكره المشتري على الشراء، بحيث لا خيارَ لهما أو لأحدهما.

كما أنّ البيع يُبطل ويُفسخ إذا وقع أثناء صلاة الجمعة، من صعود المنبر إلى انقضاء الصلاة، وليس هذا البيع ممّا وقع بإكراه، ولا ممّا وقع وقت صلاة الجمعة.

3 - العقد الذي يُبطله المرض - إن وقع فيه ومات منه - هو عقد التبرّعات ممّا لا عوّض فيه، مثل الهبة والصدقة والوقف، فهذه عقود لا مُعاوضةَ فيها، فإذا تمّت في حال

(1) ما بين معقوفتين لم يُوجد في النسخة المطبوعة، وأثبتناه لأنه ممّا يقتضيه السياق.

الصَّحَّةُ ووقع الحَوْزُ مَضَتْ، وأما إن مات المتبرِّع من مرضه ذلك، فإنَّ وَرَثَتَهُ بالخيار،
إن شَاؤُوا أَمْضَوْا ما تَبَرَّعَ به، وإن شَاؤُوا نَقَضُوهُ، وصار ما تَبَرَّعَ به ميراثًا بينهم.

4- أما إذا كان العقد عقد بيع ومُعَاوَضَةً، فلا يَقْدَحُ فيه وقوعه في المرض، إلا إذا
بَانَتْ فيه المُحَابَاةُ؛ لأنه حينئذٍ يَنْقَلِبُ تَبَرُّعًا، فيجري عليه حُكْمُ التَّبَرُّعِ. أما إذا سَلِمَ من
التَّبَرُّعِ فالبيعُ صحيحٌ ولا يُفْسَخُ، وهذا مذهب مالك وابن القاسم كما جاء في المدوَّنة،
قال فيها - والسائل هو سحنون، والمجيب هو ابن القاسم -: «قلتُ: أَرَأَيْتَ إن بَعْتُ
عَبْدًا لي في مرضي من ابني، ولم أَحَابِهِ، أَيْجُوزُ أم لا؟ قال: نعم». وسأله: «أهذا رأي
مالك؟ فقال: هذا رأيي»⁽¹⁾.

ثم قال في المدوَّنة: «أجاز مالك أن يشتري منه بالثمن بعد الموت، ففي المرض
جائز، والاشترَاءُ والبيع في ذلك سواء».

سنة 1986م

حُكْمُ شَرَاءِ الْحَيَوانِ حَيًّا بِالْمِيزانِ

السؤال:

من المعلوم أنَّ أضحية العيد واجبة على كلِّ مسلم ومسلمة، إن كان قادرًا على شراء
نلك الأضحية، ونُلاحظ أنَّ بعض المزارع الفلاحية تبيع مواشيها بالميزان وهي حية،
فهل هذه المواشي جائزة للأضحية؟

ب. رابع (المدية)

(1) المدوَّنة. ج 3/ ص 205.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: كونُ أضحية العيد واجبة على كلِّ مَنْ قَدَّرَ عليها مِنْ مسلم ومسلمة ليس مِنَ المعلوم، بل هو مجهول تمام الجهل عند علماء الشريعة، فالأضحية سنة فقط، يُثاب على فعلها، ولا يُعاقب على تركها.

ثانياً: اشتراء هذه الحيوانات قَصْدَ لحمها، واللحم مِنْ بيع الطعام، وبيعُ الطعام إما أن يكون بطعام مثله أي مِنْ جنسه وقَدْره، وإما أن يكون مِنْ غير جنسه كالنقد، فإن كان بالطعام فالواجب فيه أن يكون مثلاً بِمثَلٍ، يَدًا بِيدٍ، أما إن اختلفَ الجنس، فنَصُّ الحديث: «فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ»⁽¹⁾.

وبما أن شراء هذا الحيوان بالنقد، فقد اختلفَ الجنس، وأن يُراعى فيه انتفاء الجهالة والغرر والغش والخداع، فمع هذه الأشياء يَحْرُمُ التعامل، إلا إذا قلَّ ذلك جدًّا، وكلُّ هذه الأشياء ثَقُلُ مع الحيوان، وتكاد تَنْتَفِي عند الخبرة، وتكثرُ في بيع الحيوان جُزْأً، وخصوصاً عند العامة مِمَّنْ لا يَعْرِف.

فإذا تَدَخَّلَت الحكومة، واستندت إلى معرفة رأي الخبراء في وزن الشاة حيَّةً، ومقدار ما يَخْرُجُ منها مِنْ فضلات، وَمِنْ حشايا وأطراف، وَمِنْ لحم نَقِيٍّ، ثم قَدَّرَت ثَمَنَ الشاة، فإنَّ تقدير هؤلاء الخبراء يُعْمَلُ به، وفيه حايةٌ لأمثالي مِمَّنْ لا يَعْرِف هذا التقدير.

ولهذا لا أرى أن نَضَيِّقَ على أنفسنا إلى هذه الدرجة، فإنه مِنْ فائدة التجار الجشعين، فهُمْ الذين يُضَايِقُهُمْ مثل هذا التقدير. والله أعلم.

1988/06/18م

(1) أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب: الصَّرْفُ وبيع الذهب بالورق نقداً، حديث (1587)، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

صيد الخنزير وبيعه لغير المسلمين

السؤال:

ما حكم صيد الخنازير على التراب الوطني من طرف جمعيات جزائرية، وتسويقه من طرف الأجانب؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: في مثل هذه العملية بيعٌ مُحَرَّم، ومثل هذا العقد لا يُصَحِّحه الشرع الإسلامي، ولا يأذن فيه، ويحكم بفساده لعدة وجوه:

الوجه الأول: أنه يُشترط في صحة البيع أن يكون المتعاقد عليه - وهو الثمن - والثمن - طاهراً، مُتَّفَعاً به، مقدوراً على تسليمه، معلوماً للمتبايعين، فإذا اختل شرط من هذه الشروط لم ينعقد البيع، وكانت صفقة البيع فاسدة. في مثل هذه الصفقة تختل هذه الأمور.

الوجه الثاني: أن الخنزير حرامٌ أكله، بالكتاب والسنة والإجماع، فهو معلوم الحُرمة في الدين بالضرورة، واستحلاله كفرٌ، قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: 145]، وقال: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [النحل: 115]، وقال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: 3].

والآية الأولى نصٌ فيها على علة التحريم ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾، ومن المعلوم أن

الرَّجَسُ هُوَ النَّجَسُ وَذَلِكَ بِمُقْتَضَى حُرْمَةِ الْعَيْنِ، وَلِهَذَا فَإِنَّ لَحْمَ الْخَنْزِيرِ وَشَحْمَهُ وَعَظْمَهُ نَجَسٌ، لَا يُتَفَعُّ بِهِ، وَاسْتَشْنَوْا مِنْ ذَلِكَ شَعْرَ الْخَنْزِيرِ يُسْتَعْمَلُ فِي الْخِرَازَةِ، فَأَبَاحُوهُ لِكَوْنِهِ كَانَ يُسْتَعْمَلُ فِيهَا فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَقَرَّهُ، وَلَمْ يُنْكِرْهُ.

الوجه الثالث: مَا حَرَّمَ اللَّهُ أَكْلَهُ، فَقَدْ حَرَّمَ بَيْعَهُ، وَأَكَلَ ثَمَنَهُ، أَجْمَعَ عَلَى ذَلِكَ الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ، وَالْعُلَمَاءُ الْمُجْتَهِدُونَ. وَجَاءَ النَّصُّ عَلَى ذَلِكَ، فِيمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ وَمَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «أَهْدَى رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَاوِيَةَ خَمْرٍ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا؟" قَالَ: لَا. فَسَارَهُ رَجُلٌ إِلَى جَنْبِهِ. فَقَالَ لَهُ ﷺ: "بِمَ سَارَرْتَهُ؟" فَقَالَ: أَمَرْتُهُ أَنْ يَبِيعَهَا. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا". فَفَتَحَ الرَّجُلُ الْمَزَادَتَيْنِ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهِمَا».

وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ، أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَهُ أَنْ يَبِيعَ مَا عِنْدَهُ مِنْ خَمْرٍ، فَقَالَ لَهُ: «إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا»، فَاسْتَأْذَنَهُ أَنْ يُكَارِمَ بِهَا الْيَهُودَ، فَتَهَا، وَقَالَ: «إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا، وَحَرَّمَ بَيْعَهَا، حَرَّمَ الْمُكَارِمَةَ بِهَا»⁽¹⁾.

فَفِي هَذِهِ النَّصُوصِ، مَا يَدُلُّ عَلَى حُرْمَةِ بَيْعِ مَا يَحْرُمُ، سَوَاءً كَانَ طَعَامًا أَوْ شَرَابًا، أَوْ غَيْرَهُمَا؛ لِأَنَّهُ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ إِلَّا لِمَا فِيهِ مِنْ ضَرَرٍ، وَالْمُسْلِمُ لَا يَتَسَبَّبُ فِي الضَّرَرِ لِنَفْسِهِ وَلَا لْغَيْرِهِ.

فَإِذَا أُرِدْتُمْ مَعْرِفَةَ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ فِي مِثْلِ هَذِهِ الصَّفَقَةِ، فَهَذِهِ النَّصُوصُ كَافِيَةٌ فِي مَعْرِفَةِ ذَلِكَ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ سَوَاءً كَانَ فَرْدًا أَوْ جَمَاعَةً لَا يَعْقِدُ مِثْلَ هَذِهِ الصَّفَقَاتِ بِاسْمِهِ أَوْ بِاسْمِ أُمَّةٍ إِسْلَامِيَّةٍ.

ثَانِيًا: لَوْ قَرَضْنَا أَنَّ ذِمِّيًّا - مِنْ أَهْلِ النَّصْرَانِيَّةِ - مِنْ رَعَايَا الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، أَوْ جَمَاعَةً

(1) أَخْرَجَهُ الْحَمِيدِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (ج 2/ ص 229)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ذِمَّةٌ نصرانية في الدولة الإسلامية عامَلَتْ مِثْلَهَا مِنَ النصارى، جازَتْ تلك الصَّفقة؛ لأننا لا نُعْجِرُهُمْ على تحريم ما حَرَّمَ كتابُنا، كلحم الخنزير، أو شُرْب الخمر. وإذا جازَتْ الصَّفقة شرعاً - لأنها بين أهل الذِّمَّة النصارى من جهة، وبين إخوانهم مِنَ الأجانب، أو الذُّمِّيِّين من جهة أخرى - فإنه يَجُوز أن تُشْمَلْها الإجراءات الأخرى المفروضة على التجارة في الداخل، ومع الخارج. والله أعلم.

1987/06/21م

حُكْم بيع التبغ

السؤال:

لديَّ مكتبة منذ سبع سنوات، أبيع فيها الكتب والورق وأدوات الكتابة، ولم أستعمل بضاعة التبغ؛ لأنني لم أعلم حُكْم استعمال التبغ - سواء كان تدخيناً أو (شَمَةً) أو بُلْعاً - أحلالٌ ذلك أم حرام؟ وهذا ما أسألكم عنه، فإن جاز البيع فَعَلْتُهُ؛ لأنه زيادة في الربح. والسلام.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أولاً: أحسنت - يا أخا (سطيف) - إذ سألت عن حُكْم هذا البيع قبل أن تقع فيه؛ لأنه مِنَ الشُّبُهَات، وليس مِنَ الحلال البَيِّن ولا الحرام البَيِّن، وقد جاء في الحديث أَنَّ الوقوع في الشُّبُهَات وقوعٌ في الحرام⁽¹⁾.

ثانياً: لم يكن التبغ معروفاً في عصر رسول الله ﷺ، ثم ظهر استعماله بعد قرون، فاختَلَف فيه العلماء، فمنهم مَنْ قال هو حرام؛ لأنه خبيث الرائحة، مُسَكِّرٌ أو مُخَدِّرٌ

(1) سبق تحريجه.

لِإِسْتِعْمَالِهِ، مُضَرٌّ لِجِسْمِهِ، مُتَلَفٌ لِمَالِهِ، فَمَعَ هَذِهِ الْأَسْبَابِ الْمُجْتَمِعَةِ فَهُوَ حَرَامٌ، وَلَوْ انْفَرَدَ وَاحِدٌ مِنْهَا لَكَفَى لِمَنْعِهِ.

وقال بعض العلماء ليس بحرام؛ لأنه مِمَّا خُلِقَ فوق الأرض، فيشمله قوله تعالى ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: 29]، ولا نقول إنه حرام إلا ما وَرَدَ في النص بالحرمة مُعَيَّنًا، وهذا لم يقع.

وطائفة أخرى من العلماء قالوا لا نَحْكُمُ بأنه حرام لِعَدَمِ النصِّ، ولا نقول إنه حلال لبيان المكروهات المذكورة. وَلَعَلَّ هذا القول هو الصحيح، فإذا بَلَغَتْ به الْمَضَرَّةُ درجة بليغة فهو حرام، وإذا لم تَبْلُغْ درجة عظيمة كان مكروهًا، ولا يكون مُبَاحًا.

وبهذا القول نُشِيرُ إِلَيْكَ يَا أَخِي؛ لِأَنَّهُ أَحْوْطُ، وَلِأَنَّ الْأَطْبَاءَ أَجْمَعُوا عَلَى الضَّرَرِ الشَّدِيدِ الَّذِي يُلْحِقُهُ التَّدَخُّينَ بِالْمَرْضَى بِأَنْوَاعٍ مِنَ الْمَرَضِ كَالسُّلِّ وَالْقَلْبِ وَالرَّبْوِ، فَاتَّقِ يَا أَخِي مِنْ بَيْعِ الْكُتُبِ، فَإِنَّهَا أَدْوَاتُ الْعِلْمِ وَالنُّورِ وَالْحَيَاةِ، وَلَا تَقْبَلْ بَيْعَ التَّبَغِّ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَدْوَاتِ الْمَوْتِ وَالْخَرَابِ. وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

م 1993/10/06

حُكْمُ الْمَكْسِ الَّذِي يَدْفَعُهُ التَّاجِرُ فِي الْأَسْوَاقِ

السؤال:

ما رأيكم في (المكس) الذي يدفعه التاجر مُقَابِلَ السِّمَّاحِ لَهُ بِنَشَاطِ تِجَارِيٍّ فِي الْأَسْوَاقِ، هَلْ هُوَ حَلَالٌ أَمْ حَرَامٌ؟

أحمد. م (بأنة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. لو سَلَّمْنَا بتسميته (مَكْسًا) لَلَزِمْنَا تحريمه؛ لأنَّ المكَّاس قبيحٌ عمله، حرامٌ فعله، ونحن لا نُحِلُّ حرامًا - معاذَ الله - فإنه يَمُنُّ أَحَلَّ أموالَ الناس بالباطل بدون مقابل، وهو في هذه الحالة ليس كذلك.

وأنت نفسك شَهِدت بأنه يَقْبِضُ ما يَقْبِضُ في مُقابل السَّاح له بنشاط تجاري، فالبلدية تَمَلِكُ أرضًا تَكْتَرِيها للتَّجار وقتًا من الأوقات يُمارِسون فيها تجارَتهم، وهي تَمَلِكُ هذه الأرض، وتُنْفِقُ في جَعْلِها صالحة لتجار الأموال الطائلة، من نظافة، وصيانة، وماء، وطرق، وضوء... الخ، وفي مقابل ذلك تَفْرِضُ على كل تاجر مقدارًا معلومًا لممارسة تجارته فيه يوم السوق.

الأب والأبناء في العمل العائلي المشترك

السؤال:

لي أربعة أولاد، ثلاثة أشقاء، والرابع - وهو أصغرهم - من امرأة أخرى غير أمِّهم، ونحن نعيش في بيت واحد، وأنا رب العائلة والمشرِف على كلِّ شيء. لقد اكْتَرَيْتُ أنا وأبنائي الثلاثة الكبار ضَيْعَةً مِنْ أَحَدِ الْمُعَمَّرِينَ، يَعْمَلُونَ فيها لبضع سنوات، ثم اشترى الابنُ الأكبر بِثَمَنِ عَمَلِهِم الضَّيْعَةَ، وَكَتَبَهَا على نفسه دون عِلْمِ مَنْ، وهو يقول اليوم: أَنَّ أخاه الأصغر لا يأخذ شيئًا، وأخويه يأخذان معه النِّصْف، لِكُلِّ منهما الرُّبْع، وأما هو فإنه يأخذ النِّصْف وحده، وأما الأب فليس له إِلَّا المعيشة معهم.

وإنَّ لَنَا مَسْكَنَيْنِ، مُسْتَقِيلٌ أَحدهما عن الآخر، وهو في ذلك يقول: «أنتم تأخذون مسكنًا واحدًا، وأنا آخذ بِمُفْرَدِي المسكن الثاني».

نرجوكم أن تُفيدونا برأي الشريعة.

ابن س. ط (بجاية)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

يُظهر لي في حلّ مشكلتكم الحلّ الآتي:

بِما أنكم في بيت واحد، وعائلة أنت ربّها ورئيسها والمُدبّر شؤونها والمُشرف على كلّ شيء فيها، فإنكم في شركة واحدة، لكلّ منكم فيها نصيبٌ وسهمٌ، وأنت تستحقُّ نصيبك بِما لك مِنَ النفوذ، ورئاسة العائلة، وبِما تبدّله مِن إعانةٍ ورأيٍ وتدبيرٍ مع أولادك، والضيعة التي اكترتَها مع أبنائك الثلاثة مِنَ المَعْمَرِ شركةٌ بينكم على التّساوي في السّهام، يجري عليها وعلى ما يَنْتُج منها ما كان يجري على ما هو عندكم في الأصل مِن مالٍ وعقار، إلّا إذا كنتم قد عَقَدْتُمْ عَقْدًا، وشَرَطْتُمْ شروطًا خاصّةً جديدةً، فالمسلمون عند شروطهم.

أما الضّيعة الجديدة التي اشتراها الابن الأكبر وكتبها على نفسه خاصّة دون إخوته ودونك أنت، فإنه إذا كان قد اشتراها - كما قُلْتُمْ - بِشَمْنٍ عَمَلِهِمْ في الضيعة المُكترّة، وهو ثَمَنٌ على المشاع والشركة بينكم، فلا حقّ له في كتابتها على نفسه، واستبداده بها، وجِرمان إخوته وأبيه العاملين معه، كما أنه لا حقّ له في المطالبة بأخذ النّصف وحده، وبذَلِ النّصف الآخر لأخويه، وجِرمان أبيه؛ وذلك لأنّ الشركة - إذا لم يكن فيها شروط تُعيّن السّهام مِن قبل - تَحْصُلُ على التّساوي في السّهام، والأبُ شريكٌ له حَقُّهُ، إذ كان مع أبنائه في عقد الكراء، سواء كان العقد مكتوبًا أو غير مكتوب.

وكذلك الشأن في المسكنين، فليس له الحقّ في الاستبداد بِمَسْكَنِ كاملٍ وحده، بينما

يَقْرَضُ عَلَى إِخْوَتِهِ وَأَبِيهِ أَنْ يَرْضَوْا بِمَسْكَنِ وَاحِدٍ شَرَكَةً بَيْنَهُمْ، فَفِي هَذَا جَوْرٌ وَحَيْفٌ، وَهَذَا إِذَا كَانَ السَّكَّانُ الْمَذْكُورَانِ مِنْ أَصْلِ الْمَالِ، أَوْ مِنْ عَمَلِ الشَّرَكَةِ، أَوْ ثَمَنِ الْعَمَلِ فِي الضَّيْعَةِ الْأُولَى أَوِ الثَّانِيَةِ.

أَمَّا إِنْ كَانَ هَذَا الْابْنُ الْأَكْبَرُ قَدْ اشْتَرَى دَارًا أَوْ عَقَارًا مِنْ مَالِهِ الْخَاصِّ بِهِ، بَعْدَ قَسَمِ مَالِ الشَّرَكَةِ، وَأَخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرَكَاءِ نَصِيبَهُ، أَوْ اشْتَرَاهُ مِنْ مَالِ اسْتِفَادَةٍ مِنْ عَمَلٍ آخَرَ غَيْرِ الْعَمَلِ فِي الشَّرَكَةِ وَإِنْتَاجِهَا، فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَخْتَصَّ بِهِ دُونَ أَبِيهِ وَإِخْوَتِهِ.

أَمَّا الْابْنُ الْأَصْغَرُ، فَإِنَّ لَهُ فِي مَالِ أَبِيهِ سَهْمَهُ الْكَامِلَ، وَإِذَا لَمْ يُدْخِلْهُ فِي عَقْدِ اكْتِرَاءِ الضَّيْعَةِ مِنَ الْمُعَمَّرِ، فَلَيْسَ لَهُ فِيهَا نَصِيبٌ خَاصٌّ بِهِ، وَلَكِنْ يَنْبَغِي لِإِخْوَتِهِ الْكِبَارِ أَنْ يُحْسِنُوا إِلَيْهِ، وَيُشْرِكُوهُ فِي أَرْبَاحِ الشَّرَكَةِ؛ لِأَنَّهُ أَخُوهُمْ، وَهُمْ أَوْلَى بِالشَّفَقَةِ عَلَيْهِ.

1976 / 02 / 12 م

هَلْ يَضْمَنُ هَذَا الشَّخْصُ مَا أَتْلَفَهُ مِنْ مَالِي؟

السؤال:

كَانَتْ لِي ثَلَاثُ قِطَعٍ مِنَ الْمَصْوَغِ الذَّهَبِيِّ:

الأولى: سِوَارٌ مُحَلَّى بِالْأَحْجَارِ الْكَرِيمَةِ ثَمَنُهُ نَحْوَ 13000 د. ج. كَمَا بَعْتُهُ مِنْذُ أَيَّامٍ، ثُمَّ أَقْلْتُ الْبَائِعَ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ - عِنْدَ تَقْدِ الثَّمَنِ - أَنْ أَحْطَ عَنْهُ أَلْفَ دِينَارٍ.

الثانية: عِقْدٌ ذَهَبِيٌّ مِنْ نَوْعِ مَا يُسَمَّى عِنْدَ الْعَامَّةِ (خِيطُ الرُّوحِ).

الثالثة: حِلْيَةٌ أُذُنَيْنِ (مُنَاقِش).

وَفِي هَذِهِ الْأَيَّامِ أُذِنَ لِي فِي بِنَاءِ قِطْعَةِ أَرْضٍ، فَعَزَمْتُ عَلَى رَهْنِ هَذِهِ الْقِطْعِ الثَّلَاثِ فِي بَنْكِ الرُّهُونِ، وَجَمَعْتُهَا فِي حَقَّةٍ، وَذَهَبْتُ بِهَا ذَاتَ مَسَاءٍ، وَلَكِنِّي وَجَدْتُ أَبْوَابَهُ قَدْ أَغْلَقْتُ، وَبَيْنَمَا كُنْتُ بِمَقْهَى وَجَدْتُ أَحَدَ الْمَعَارِفِ، وَهُوَ السَّيِّدُ (ب. ط) وَأَطْلَعَنِي عَلَى مَا

نَوَيْتُ، وسرعان ما ادَّعى بأنَّ امرأةً عَهِدَتْ إليه شِراءَ حُلِيِّ مِنْ هذا النوع، وأَلَحَّ عَلَيَّ أَنْ أُعْطِيَهُ البضاعة لِعَرْضِهَا عَلَيْهَا. وكان مِنْ واجِبِي أَنْ أحتاط في الأمر، ولكنني اغْتَرَزْتُ ودَفَعْتُ هذه القِطْعَ الثَلاثَ إليه، وَحَدَّدْتُ له الثمن المطلوب للبيع وهو 15000 (خَمْسَةُ عَشَرَ أَلْفَ دِينَارٍ جَزَائِرِيٍّ) عَلَى الْأَقْل.

وفي الصَّبَاحِ مِنْ غَدِ ذَلِكَ اليَوْمِ اتَّصَلْتُ بِهَذَا الشَّخْصِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ أَخَذَ البضاعة وَعَرَضَهَا عَلَى الْمَرْأَةِ فَلَمْ تَقْبَلْ بِهَا، وَعَادَ إِلَى دَارِهِ وَهُوَ يَحْمِلُهَا فِي يَدِهِ، وَلَمَّا وَصَلَ إِلَى بَابِ الدَّارِ وَجَدَ أَخَاهُ وَاقِفًا عِنْدَ سَيَّارَتِهِ، وَأَنَّهُ وَجَدَ جِرَاءَ قِطْعَةٍ أَمَامَ الْبَابِ حَدِيثَةَ الْوِلَادَةِ، فَاشْفَقَ عَلَى الْقِطْعِ الصَّغِيرَةِ، وَانْحَنَى عَلَيْهَا وَلَفَّهَا فِي (خَيْشَةِ)، وَدَخَلَ بِهَا سَقِيفَةَ الدَّارِ، وَأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْأَثْنَاءِ ذَهَلَ عَنِ الْحَقِّقَةِ الَّتِي بِهَا الذَّهَبُ، وَلَا يَتَذَكَّرُ هَلْ نَسِيَهَا فِي السَّيَّارَةِ أَمَامَ الْبَابِ، أَمْ عِنْدَهَا، أَوْ دَخَلَ بِهَا، فَبَحَثَ عَنْهَا فِي هَذِهِ الْأَمَاكِنِ وَسَأَلَ أَهْلَهُ، فَأَكَّدَ لَهُ أَخُوهُ صَاحِبَ السَّيَّارَةِ أَنَّهُ رَأَاهُ يَدْخُلُ بِهَا إِلَى السَّقِيفَةِ.

إِنَّهُ يَخْلِفُ عَلَى صِدْقِ كَلَامِهِ، وَيُعْلِنُ أَنَّهُ مُسْتَعِدٌّ لَخَسَارَةِ نِصْفِ الْقِطْعِ الثَلاثِ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ. وَيَعْتَرِفُ هَذَا السَّيِّدُ أَنَّهُ عَزَمَ أَنْ يَعْقِدَ صَفَقَاتَ بَيْعٍ يَسْتَعِينُ بِرِبْحِهَا فِي مَعَاشِهِ. وَأَنَا أَتَمِّمُهُ أَنَّهُ تَلَاعَبَ بِي وَاحْتَالَ عَلَيَّ، وَأَطَالَبُ بِضَمَانِهِ الْكَامِلِ. فَمَا حُكْمُ الشَّرِيعَةِ فِي الْمَوْضُوعِ؟

ب. مصطفى (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أَوَّلًا: أَمْرُكُمْ مَعَ صَاحِبِكُمْ دَائِرَتَيْنِ الْوَدِيعَةِ وَالسَّمْسَرَةِ، وَصَاحِبُكُمْ إِمَّا مُسْتَوْدَعٌ، أَوْ سَمْسَارٌ، وَالْمُسْتَوْدَعُ هُوَ مَنْ تُوَضَّعُ عِنْدَهُ (وَدِيعَةٌ) لِحِفْظِهَا، ثُمَّ يَرُدُّهَا بِعَيْنِهَا، أَوْ يَرُدُّ مِثْلَهَا عِنْدَ الطَّلَبِ. وَالسَّمْسَارُ - كَمَا جَاءَ فِي الْقَوَانِينِ الْفَقْهِيَّةِ -: «هُوَ الَّذِي يَبِيعُ لِلنَّاسِ أَمْوَالَهُمْ

وَيَدْخُلُ بَيْنَهُمْ»⁽¹⁾.

وقد اعترف صاحبكم بأنه يَقُومُ بِمِثْلِ هذه الصفقات أحيانًا لِيَسْتَعِينَ عَلَى مَعِيشَتِهِ، وَأَلَحَّ عَلَيْكُمْ أَنْ يَأْخُذَ مِنْكُمْ الْمَصْوَغَ لِيَعْرِضَهُ عَلَى الْمَرْأَةِ الَّتِي أَوْصَتْهُ، فَهَذَا يُؤَكِّدُ أَنَّهُ (سَمْسَارٌ).

الْمُسْتَوْدَعُ وَالسَّمْسَارُ كِلَاهُمَا - فِي الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ - أَمِينٌ، وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْأَمِينِ إِنْ تَلَفَ مَا بِيَدِهِ مِنْ أَمَانَةٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ فَرَّطَ وَأَهْمَلَ وَتَسَبَّبَ فِي التَّلَفِ. وَالْأَجْرَاءُ وَالصُّنَّاعُ مِنْ صِنْفِ الْأَمْنَاءِ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ فِي الْأَصْلِ، وَلَكِنْ مَالِكًا رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَصْحَابَهُ قَدْ ضَمَّنُوهُمْ لِفَسَادِ حَالِهِمْ، فَهُمْ يَضْمَنُونَ مَا غُيِّبُوا عَلَيْهِ، وَلَا يَضْمَنُونَ مَا لَمْ يُغَيَّبُوا عَلَيْهِ.

ثَانِيًا: إِذَا أَهْمَلَ الْمُسْتَوْدَعُ وَالسَّمْسَارُ وَكُلُّ أَمِينٍ، وَكَانَ تَفْرِيطُهُ سَبَبًا فِي ضَيَاعِ وَتَلَفِ مَالٍ غَيْرِهِ، فَهُوَ ضَامِنٌ، يَغْرَمُ مَا ضَاعَ أَوْ تَلَفَ. جَاءَ هَذَا فِي خَلِيلٍ وَشُرَّاحِهِ. قَالَ الدَّرْدِيرُ فِي مُسْتَهْلِ الْكَلَامِ عَلَى الْوَدِيعَةِ: «الْوَدِيعَةُ أَمَانَةٌ، وَالْأَمِينُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَيُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ مَا لَمْ يُفَرِّطْ»⁽²⁾.

فَإِنْ فَرَّطَ وَأَهْمَلَ، غَرِمَ الْمَالُ الَّذِي أَتْلَفَهُ بِسَبَبِ إِهْمَالِهِ وَتَفْرِيطِهِ، جَاءَ فِي كَلَامِ خَلِيلٍ وَالدَّرْدِيرِ قَوْلَهُمَا - فِي بَابِ الْوَدِيعَةِ -: «تُضْمَنُ بِسُقُوطِ شَيْءٍ مِنْ يَدِ الْمُودَعِ عَلَيْهَا، فَتَتَلَفُ وَلَوْ خَطَأً؛ لِأَنَّهُ كَالْعَمْدِ فِي الْأَمْوَالِ»⁽³⁾. وَالْقَاعِدَةُ الْفَقْهِيَّةُ: "أَنَّ الْعَمْدَ وَالْخَطَأَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ سَوَاءٌ".

وَمِنْ بَابِ الْإِهْمَالِ وَالتَّفْرِيطِ الَّتِي تُوجِبُ الضَّمَانَ وَالْغَرَمَ، أَنْ يَنْقُلَ الْوَدِيعَةَ مِنْ مَكَانٍ إِلَى آخَرَ مِنْ غَيْرِ احتِيَاظٍ فِي هَذَا النِّقْلِ، مُحَالِفًا مَا أَلْفَهُ النَّاسُ فِي مِثْلِ هَذَا النِّقْلِ،

(1) ابن جزى. القوانين الفقهية. ص 505.

(2) الشرح الكبير. ج 3/ ص 419.

(3) الشرح الكبير. ج 3/ ص 420.

جاء هذا في خليل⁽¹⁾ وشراحه، قال الدردير: «لا يضمن إن انكسرت الوديعة من المودع بلا تفريط في نقل مثلها المحتاج إليه من مكان إلى آخر، ونقل مثلها هو الذي يرى الناس فيه أنه غير متعده، فإن لم يحتاج إليه، أو احتاج ولكن نقلها نقل غير مثلها، ضمن»⁽²⁾.

قال ابن جزي في القوانين: «إن نقل الوديعة من بلد إلى آخر: ضمن»⁽³⁾. وقال أيضًا إن ضمان المال يلزمه في «التضييع والإتلاف، بأن يلقيه في مضیعة»⁽⁴⁾.

وقد فصل ابن جزي أنواع الأمانة في (القوانين الفقهية)، وذكر فيهم: «الوالد في مال ابنه الصغير ومال ابنته البكر، والوصي في مال محجوره، وأمين الحاكم الذي يضع المال على يديه، والمستودع، والعامل في القراض، والأجير فيما استؤجر عليه، والأجير على حمل شيء غير الطعام، والوكيل فيما وكل عليه، والمأمور بالشراء والبيع، والسمسار الذي يبيع للناس أموالهم ويدخل فيما بينهم»⁽⁵⁾، والشريك في المال، والرسول فيما يرسل به [من شيء]، والذي يرسل معه مال يشتري به شيئًا»⁽⁶⁾، والصانع على التفصيل المتقدم - يغرم فيما يغاب عليه، [ولا يغرم فيما لا يغاب عليه]»⁽⁷⁾ - وكل من تصرف منهم على غير الوجه الجائز له: ضمن»⁽⁸⁾.

(1) انظر: مختصر خليل. ص 226.

(2) الشرح الكبير. ج 3/ ص 420.

(3) القوانين الفقهية. ص 555.

(4) القوانين الفقهية. ص 556.

(5) في النسخة المطبوعة: [يقاس عليه]. والصواب ما أثبتناه من القوانين الفقهية.

(6) ما بين معقوفين سقط من النسخة المطبوعة، وأثبتناه من القوانين الفقهية.

(7) في النسخة المطبوعة: [وما لا يغاب عليه]. والصواب ما أثبتناه. انظر: القوانين الفقهية. ص 504.

والجملة بين شرطين من إدراج الشيخ رحمه الله، بين بها قول ابن جزي: «والصانع على التفصيل المتقدم».

(8) القوانين الفقهية. ص 505 - 506.

ثالثًا: من النصوص المتقدمة يظهر حكم صاحبكم، فقد أمنتُموه على مالكم، ورَضِيتُم أن يكون واسطة - أو سمسارًا - بينكم وبين المشتري، فلو لم يُفَرِّط لما غَرِم، ولكن يظهر ممَّا جاء في السؤال أنه قد أَهْمَل وفَرَّط، ووجب عليه الغرم، ذلك أنه نَقَلَ هذا المال على غير الوجه المعتاد عند الناس اليوم في مدينتنا، وأَغْرَى به اللُّصوصَ وحتى مَنْ لا يَحْتَرِف اللُّصوصية، فَحَمَلَ حُقَّةً في يده بحيث يراها الناس، وهي ممَّا يُسْتَعْمَل ظرفًا للحِجِّي والأشياء الثمينة، وفيه إهمالٌ وتفريطٌ، لا يَسْلَم من تَعَقُّب اللصوص وهجومهم، أو ترقُّبهم أول فرصة لغفلته واختطافها. وحتى إن التَّقَطُّها مَنْ لا يَحْتَرِف اللصوصية، فإنه إن فَتَحَهَا ووجد بها حُلِيًّا ثمينًا يُقَدَّر ثمنه بِعِدَّة آلاف، أغراه الشيطان وَزَّيَّن له أخذه، قريبًا كان أو بعيدًا.

وأَكْبَرُ دليل على إهمال هذا (الأمين) - إن صَدَقَتْ روايته - أن مَنَظَرَ قِطَاطٍ صغيرة أنساه ما يَحْمِل، وأغراه بالانحناء عليها! وحتى أقرب الناس إليه لم يُنبِّهه إلى خطر إهماله وتفريطه، وكان نتيجة عمله - إن صَدَق - أنه أَلْبَسَ نفسه وأهله وجيرانه رداء الشكِّ فيهم كلهم، لا يَسْلَم أحدٌ منهم.

ولهذا فاني أرى أن يَصْمَن هذا المُفَرِّط المُهْمَل، وَيَغْرَم ما أَتْلَف من مالٍ جزاء إهماله. وفي إعلانه الاستعداد لغْرَم نِصْف ما تَلَف بسببه ما يَدُلُّ على شعوره بمسؤوليته الخطيرة، وربما يُعَدُّ كاعتراف ضَمْنِيٍّ بأن قِصَّة (الضَّياع) مُفْتَعَلَة. والله أعلم.

1979 / 07 / 14م

يأخذ أجره عن العمال مقابل توظيفهم في شركات

السؤال:

البطالة مشكل كبير، يُعاني منه الكثير من الشباب في الوقت الحالي، والبطال - أي الشاب الذي لا يَعْمَل - مُعَرَّض إلى الانحراف، والسرقة، والتعدِّي على الغير، وتناول

المُحَرَّمات... فَكَّرَ إنسانٌ في تشغيل هذا الشباب بهذه الطريقة: إنشاءُ مُقاولةٍ بِسِجِلٍّ تجاري، وأدوات للعمل، ونَقْلُ العمال، تُشغَّلُ هذا الشباب في شركات.

يأخذ هذا العامل - أي الشاب - أجرةً (مثلاً 200 د.ج يوميًا)، وهو راضٍ بها. ومُتَّفَقٌ عليها مُسَبِّقًا (وهي عموماً أجرة عامل في القطاع الخاص)، ويأخذ المِقْاُولُ عن الشركة التي شَغَلَتْ هذا العامل 300 د.ج يوميًا (أجرة العامل)، أي فارق 100 د.ج، تُعْطَى مصاريف البحث عن التشغيل عند الشركات والتأمينات... الخ، وفائدة (وهذا بِعِلْمِ العامل وبِرِضاه)، وما يُسَمَّى استئجار الأجير.

والسؤال: ما حُكْمُ شريعة الله في الأجرة (أي الفارق) التي يأخذها هذا المِقْاُولُ؟
أَحْلالٌ أم حَرَامٌ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: كُلُّ سَعْيٍ يَحْتَلُّ مشكلتنا - التي نتخبطُ في جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية - مشكورٌ محمودٌ صاحبُه عليه، إذا كان في نطاق الشريعة الإسلامية، وليس فيه نَصٌّ يُحَرِّمُهُ ولا إجماع.

ثانياً: مِنْ أَدَقِّ مَا يَهَمُّ المسلمين، العمل والعمال، والقاعدة المُتَّفَقُ عليها بين العلماء، أَنَّ العامل الأجير يجب أن يُعطى حَقُّه كاملاً في مقابلة العمل الذي أنجزه، وأن لا يُهاطَل، بل يأخذ حَقُّه قبل أن يَحِفَّ عَرْفُهُ، وَمَنْ أَكَلَ حَقَّهُ كان الله حَصْمَهُ يوم القيامة، وهذا وَعِيدٌ شديد، صَحَّ بَحْيُهُ في حديثٍ قدسيٍّ⁽¹⁾.

ثالثاً: حَقُّ الأجير هو المُتَّفَقُ عليه بين صاحب العمل وبينه، فإذا بدأ بِمُباشرة عمله

(1) أخرجه البخاري في كتاب الإجارة، باب: إِنْ مَن مَنَعَ أَجْرَ الأجير، حديث (2270)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ثَلَاثَةٌ أَنَا حَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، رَجُلٌ أَعْطَى بِي نُسْماً عَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرّاً فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ».

بأجرٍ محدود مُعَيَّن فإنه يَسْتَحِقُّه، فإن لم يكن مُعَيَّنًا اسْتَحَقَّ أَجْرًا مِثْلَهُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ رِضَا الْعَامِلِ لَمْ يَكُنْ تَحْتَ ضَغْطٍ قَاهِرٍ مِثْلَ الْحَاجَةِ إِلَى الرِّضَا بِالْقَلِيلِ وَهُوَ يَسْتَحِقُّ أَكْثَرَ.

وَعَلَى مُقْتَضَى هَذَا فَإِنَّ الصَّفَقَةَ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا فِي قَضِيَّةِ الْحَالِ تَخْضَعُ لِهَذِهِ الْقَوَاعِدِ، فَإِذَا كَانَ الْعَمَالُ قَدْ أَخَذُوا حَقَّهُمْ وَلَمْ يَلْحَقْهُمْ غَبْنٌ، وَرَضُوا بِالشَّيْءِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ، فَلَا شَيْءَ يَمْنَعُ مِنْ تَنْفِيزِ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَوْ يُجَرِّمُ.

رَابِعًا: أَمَّا مَسْأَلَةُ مَا يَأْخُذُهُ الْمَقَاوِلُ، فَبِأَيِّ حَقٍّ يَأْخُذُ هَذِهِ الْأَجْرَةَ، فَإِذَا كَانَ رَئِيسًا لِلْعَمَلِ مَسْئُولًا عَنِ الْعَمَالِ، فَهَذَا وَاضِحٌ، وَإِذَا كَانَ سَمْسَارًا عَلَيْهِمْ فَالسَّمْسَارُ يَأْخُذُ أَجْرَتَهُ، وَإِذَا كَانَ أَجِيرًا عِنْدَ الشَّرْكََةِ فَأَجْرَتُهُ عَلَيْهَا لَا عَلَى الْعَمَالِ، أَمَّا إِذَا كَانَ يُنْقِصُ حَظًّا مِمَّا يَسْتَحِقُّهُ الْعَمَالُ وَيَأْخُذُهُ لِنَفْسِهِ فَهَذَا هُوَ الْغَبْنُ، فَالْحُكْمُ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ مَا ذُكِرَ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَإِنَّا نَشْكُرُكُمْ عَلَى سَوَالِكُمْ، نَعْتَبِرُ هَذَا مِنْ تَحَرُّيْكُمْ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُؤَفِّقَنَا وَيُوفِّقَكُمْ. وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ.

جوان 1993م

الربا

حُكم الربا

السؤال:

ما هو حُكم الربا في الإسلام؟

عبد القادر. ش (أغزر أمقران)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

حُكم الربا الحُرمة، وحُرْمَتُهُ معروفة من الدين بالضرورة، وسواءٌ تَوَلَّى صَفَقَةً عمليّة الربا بنفسه أو فَوَّضَ إلى غيره عَقْدَهَا. وهناك مُعاملات إسلامية تُغني عن عمليّاته، منها الشراكة والقراض، وهي مَأذُونٌ فيها.

وإنما حَرَّمَهُ اللهُ لِلضَّرَرِ الشَّدِيدِ الَّذِي يُلْحِقُهُ بِالْهَيَاةِ الاجتماعيةِ مِنْ استغلالِ الغني حاجةَ الفقير، وَتَسَلُّطِ القويِّ على الضعيف، والإسلامُ يُحَرِّمُ مِثْلَ هذا التسلُّطِ.

وَلَمَّا وَزَعَ اللهُ الثَّرْوَةَ بينَ المسلمين بالعدل والقِسْطاس، أشار إلى سُلْطَةِ المال، وَحَذَّرَ منها، فقال: ﴿كَفَى لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 7]، وما حَذَّرَ اللهُ مِنْهُ مِنْذُ أَكْثَرِ مِنْ 14 قَرْنًا هو واقعُ اليوم، فقد أصبحت الأموال - من الذهب والفضة - مَخْزُونَةٌ في المصارف، يَسْمَعُ بِهَا النَّاسُ وَلَا يَرَوْنَهَا، والشركاتُ الكبيرة والدول الغنيّة تَتَحَكَّمُ في الشعوب والأمم والدول الفقيرة بالمال، وَتَسْحُبُّ بِهِ إِلَّا بِشُرُوطٍ مُرْهِقَةٍ يَقْبَلُهَا الْمُضْطَرُّونَ ثُمَّ يَنْدَمُونَ.

آياتُ حرمة الربا مُحْكَمَةٌ، وليس لها ناسخٌ؛ لأنها من آخر ما نزل من القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]، والبيع الذي أحلَّه الله فيه بضاعةٌ، ومُبادلةٌ، ومُشترى، وبائعٌ، ومُشترٍ.

وأما الربا، فإنما فيه مالٌ يُنتِج ربحًا بلا عمل ولا بضاعة في المقابل، وكان الشائع من ربا الجاهلية ربا النسيئة: "أخرني وأزيدك"، أو "صُغ وتَعَجَّل"، وألحق به ربا الفضل في المتماثلين، وriba المزابنة في بيع المعلوم بالمجهول، أو المجهول بالمجهول. وكلُّها أسبابٌ للظلم والغبن، وأكل أموال الناس بالباطل، والضحية غالبًا هو الضعيف المضطر.

وكلُّ هذه محرَّماتٌ في الإسلام، الذي حرص على بناء مجتمع فاضل، أسسه الأخوة والرحمة والإحسان والتعاون وحماية الضعفاء.

وبعد هذه الآية في إحلال البيع وتحريم الربا، جاء قوله تعالى بِعُوا اللَّهَ عَمَّا سَلَفَ منه، ولكنه وعد بالانتقام ممن عاد إلى عمليَّاته، فقال: ﴿وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: 275] ⁽¹⁾، ثم جاء قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رَأُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (٢٧٩) [البقرة: 278-279].

وكان من المخاطبين بهذه الآية خالد بن الوليد رضي الله عنه، الذي كان يطالب بربا جاهلي تركه أبوه في ثقيف، والعباس بن عبد المطلب عمُّ رسول الله ﷺ، فامتثالاً

(1) في النسخة المطبوعة: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: 95]. والصواب ما أثبتناه؛ لأن هذه الآية وَرَدَتْ في تحريم صيد البر على مَنْ كان مُحْرِمًا بِحَجٍّ أو عُمْرة وإن كان في الحِلِّ، وَمَنْ كان في أرض الحَرَمِ وإن كان حلالاً، وبيان جزائه، ولم تَرِدْ في الربا.

وَتَرَكَا مَا لَهَا مِنْ رَبٍّ (1).

والوعيد الوارد في الآية لا نظير له؛ لأنه إعلان للحرب من الله ورسوله لِمَنْ تَمَسَّكَ به، وحرَّص عليه، وعانَدَ فيه، وفي ختام الآية جاء قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: 281].

وقد اتَّفَق علماء القرآن والتفسير أنها آخر ما نزل من القرآن الكريم، تُوفِّي رسول الله بعدها بقليل من الأيام، فليس آيات الربا بمنسوخة، وهي زينة الإسلام، وعنوان صلاحيته لكل زمان ومكان.

وكَثُرَ التساؤل عن تحريم الربا كأنه شك فيه، وكان مجتمع المسلمين نقيًا منه حتى غلبوا على أمرهم، وتَحَكَّم فيهم وفي بلادهم النَّصارى واليهود، فَسَمَحُوا بِالصَّفَقَاتِ الرَّبَوِيَّةِ، وَتَغَلَّغَتْ في حياتهم، وكان من أسباب بَلَاءِهم وذهاب ثروتهم وأرضهم من أيدي أهلها.

فالمعاملات الرَّبَوِيَّةُ مِنْ أَفْثَكِ الْأَدْوَاءِ الَّتِي تَنْخَرُ جِسْمَ الْبَشَرِيَّةِ، وَتَبْدُو هَذِهِ الْأَدْوَاءُ فِي أَحْوَالِ الدُّوَلِ الضَّعِيفَةِ الْمُعَاَصِرَةِ، وَفِيهَا مَنْ عُرِّضَتْ لِبَيْعِ جُزْءٍ مِنْ أَرْضِهَا وَسِيَادَتِهَا الْوُطْنِيَّةِ لِتَتَخَلَّصَ بِثَمَنِهَا مِنْ (فَوَائِدِ) دَيْنِهَا، أَجَلَ مِنْ (الفوائد) فَقَطْ لَا مِنَ الدَّيْنِ أَصْلِهِ. وَخَيْرٌ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَتَّقُوا اللَّهَ، وَيَتَمَسَّكُوا بِدِينِهِمْ فِي الْعِبَادَاتِ وَفِي الْمَعَامَلَاتِ.

الفوائد على القرض للبناء

السؤال:

يَمْنَحُ الصَّنَدُوقُ الْوُطْنِي لِلدَّخَارِ وَالْإِحْتِيَاظِ - لِلَّذِينَ وَفَّرُوا فِيهِ - قُرُوضًا مِنْ أَجْلِ الْبِنَاءِ، وَهَنَّاكَ فَوَائِدُ رَمْزِيَّةٌ يَأْخُذُهَا الصَّنَدُوقُ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْقَرْضِ مِنْ جِهَةٍ، وَتُمنَحُ

(1) انظر: تفسير الطبري. ج 6/ ص 22-23، الواحدي. أسباب النزول. ص 59.

فوائد للمدّخرين من جهة ثانية. فما رأي الشريعة الإسلامية في هذه الفوائد من الناحيتين (الأخذ والعطاء)؟

أرجو أن تُوافوني بمعلومات شافية كافية، لِيَسَنِّي لي الانخراط في هذا المشروع أو أمتنع، مع العلم بأنّ هناك كثيرًا من الزملاء مثلي يسألون نفس السؤال، ولقد تقدّمنا به إلى أئمة المساجد المجاورة وبعض علماء الناحية، فاختلّفت آراؤهم، منهم مَنْ تَسمح بِدَعْوَى أنّ هذه الفوائد لم يكن فيها أيُّ ضغط أو جَبَر أو احتياج، وإنّما هي مساعدة للجماهير الكادحة، ومنهم مَنْ أدّرجها في صِنف الربا (أعاذنا الله من ذلك).

ح. م (البليدة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هُداة.

أولاً: الفائدة على القرض ربّياً؛ لأنّ القرض لا يكون إلّا لله، ولا يَجُوز أن يَجَرَّ نفعاً، فَمَنْ أَقرَضَ غيره وَقَبَضَ فائدة فهو آكِلٌ للربّيا، وَمَنْ اقترض من غيره ودَفَعَ له فائدة فهو مُؤَكِّلٌ للربّيا، وكِلَاهُمَا - أعني آكِلَ الربّيا ومُؤَكِّلَه - مَلْعُونٌ من الله ورسوله. ففي صحيح مسلم وغيره، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آكِلَ الربّيا وَمُؤَكِّلَه»، زاد غيرُ مسلم: «وَشَاهِدَيْهِ وَكَاتِبَهُ»⁽¹⁾.

وفي الطبراني عن ابن مسعود أنه ﷺ قال: «لَعَنَ اللَّهُ الربّيا، وَآكِلَهُ، وَمُؤَكِّلَهُ، وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدَيْهِ، وَهُمْ يَعْلَمُونَ»⁽²⁾، واللعنة من الله ورسوله لا تكون إلّا لمن ارتكب كبائر

(1) هذه الزيادة أخرجها عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: الترمذي في كتاب البيوع، باب: ما جاء في أكل الربّيا، حديث (1206)، وابن ماجه في كتاب التجارات، باب: التغليظ في الربّيا، حديث (2277)، وأحمد في مُسنده، حديث (3737). قال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وأخرجها مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في كتاب المساقاة، باب: لعن آكل الربّيا ومُؤَكِّلَه، حديث (1598).

(2) رواية الطبراني عن ابن مسعود رضي الله عنه وَرَدَتْ في المعجم الكبير (ج 10/ ص 92) بلفظ: «أَنَّ»

الإثم والفواحش.

والرَّبَّاءُ مُحَرَّمٌ فِي كُلِّ الشَّرَائِعِ الإِلَهِيَّةِ، فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]، وَشَرِيعَةُ الْيَهُودِ حَرَّمَتْهُ، وَهُمْ أَشَدُّ الْخَلْقِ مُرَابَاةً، وَكَانُوا - وَمَا يَزَالُونَ - يَسْتَحِلُّونَ أَكْلَ أَمْوَالِ النَّاسِ بِكُلِّ أَنْوَاعِ الْبَاطِلِ، وَيَقُولُونَ: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمُتَيْنِ سَبِيلٌ﴾ [آل عمران: 75]، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ نُصُوصَ كِتَابِهِمْ إِنَّمَا تُحَرِّمُ عَلَيْهِمْ أَكْلَ أَمْوَالِ إِخْوَانِهِمُ الْإِسْرَائِيلِيِّينَ.

قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ عَبْدُهُ فِي تَفْسِيرِ [المنار]⁽¹⁾: «مَسْأَلَةُ الرِّبَا مَسْأَلَةٌ كَبِيرَةٌ، اِتَّفَقَتْ فِيهَا الْأَدْيَانُ، وَلَكِنْ اخْتَلَفَتْ فِيهَا الْأُمَمُ: فَالْيَهُودُ كَانُوا يُرَابُّونَ مَعَ غَيْرِهِمْ، وَالنَّصَارَى يُرَابُّونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَيُرَابُّونَ سَائِرَ النَّاسِ. وَقَدْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ حَافِظُوا أَنْفُسِهِمْ مِنْ هَذِهِ الرِّذِيلَةِ زَمَنًا طَوِيلًا، ثُمَّ قَلَّدُوا غَيْرَهُمْ. وَمِنْذَ نِصْفِ قَرْنٍ (حَوَالِي 1880) فَتَشَّتِ الْمُرَابَاةُ بَيْنَهُمْ فِي أَكْثَرِ الْأَقْطَارِ»⁽²⁾.

وَلَيْتَ الْمُسْلِمِينَ ثَبَّتُوا عَلَى مَوْقِفِهِمْ مِنْ هَذِهِ الرِّذِيلَةِ، وَلَمْ يَفْسَحُوا لَهَا مَجَالًا فِي مَجْتَمَعِهِمْ، فَإِنَّ مَا أَصَابَهُمْ مِنْ بَلَايَاهَا لَمْ يُصِبْ مِثْلُهُ غَيْرَهُمْ.

وَقَدْ جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ فِي النَّهْيِ عَنِ الرِّبَا وَالْوَعِيدِ عَلَى أَكْلِهِ مَا لَمْ يَرِدْ فِي كَبِيرَةٍ أُخْرَى، وَأَوَّلُ مَا نَزَلَ فِيهَا بِمَكَّةَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الرُّومِ: ﴿وَمَا آتَيْنَا مِنْ رَبِّا لِيَرْبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الرُّوم: 39]، ثُمَّ جَاءَ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي

= النَّبِيُّ ﷺ لَعَنَ الرِّبَا وَآكِلَهُ وَمُؤْكِلَهُ وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدَهُ، وَهُمْ يَعْلَمُونَ». وَأَمَّا مَا أَوْرَدَهُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَدْ أَخْرَجَ مِثْلَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، حَدِيثُ (3809)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفِظٍ: «لَعَنَ اللَّهُ آكِلَ الرِّبَا، وَمُؤْكِلَهُ، وَشَاهِدَيْهِ، وَكَاتِبَهُ».

(1) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [الشارح]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(2) تَفْسِيرُ الْمَنَارِ، ج 3/ ص 90.

سورة آل عمران في سياق الكلام على غزوة أُحُد التي وقعت في شوال من السنة الثالثة: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [آل عمران: 130]، فكان فيها النهي عن أكل الربا متبوعاً بالأمر بتقوى الله، مِمَّا يُفْهِم أَنَّ مَنْ أَكَلَهُ لَمْ يَتَّقِ اللَّهَ، ثم جاءت فيه آيات البقرة، وقد نزلت أواخر السنة العاشرة من الهجرة، وهي آخر ما أنزل من القرآن أو من آخر ما أنزل. أخرج البخاري عن ابن عباس أَنَّ آخر آية أنزلت، آية الربا. وأخرج البيهقي عن عمر بن الخطاب مثله. وخُتِمَت آية الربا بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: 281]، وكان بين نزولها وبين موت النبي ﷺ نحو ثمانين يوماً، وعن سعيد بن جبْرِ وابن جُرَيْج، أَنَّهُ ﷺ: «عاش بعدها تسع ليالٍ»⁽¹⁾.

بُدِئَت آيات الربا في البقرة بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]، ثم قال: ﴿يَمْحُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الضَّعْفَ﴾ [البقرة: 276]، ثم قال: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾^(٢٧٨) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتِغُوا فَكَيْفَ لَهُم رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ [البقرة: 278 - 279]، ثم خُتِمَت هذه الآيات بقوله سبحانه: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: 281]، وكانت هذه الآية خاتمة للقرآن. ومثُل هذا التأكيد في النهي عن الربا والوعيد عليه، لم يَرِد في كبيرة أخرى كما نُقِل عن ابن القيم⁽²⁾.

ثانياً: وَرَدَ الرِّبَا - في القرآن - مُعَرِّفَاً بـ (ال)، فهو معهودٌ عند السامعين، معلومٌ من

(1) انظر: تفسير الطبري. ج 6/ ص 41، تفسير القرطبي. ج 3/ ص 375.

(2) انظر: ابن القيم. إعلام الموقعين. ج 2/ ص 103.

فعل الجاهلية، وهو - كما بيَّنه العلماء - جَلِيٌّ وَخَفِيٌّ، فالجَلِيُّ حُرْمٌ لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ الْعَظِيمِ،
والخَفِيُّ لِأَنَّهُ ذَرِيعَةٌ إِلَى الْجَلِيِّ، وَالرَّبَا الْجَلِيُّ هُوَ رِبَا النِّسِيَّةِ، وَالْحَقِيقِيُّ هُوَ رِبَا الْفَضْلِ.

وربما الفضل هو ما يكون في الجنس الواحد مِنَ الْمُطْعُومَاتِ وَالنَّقْدِ، لَا يُجُوزُ بَيْعُ أَحَدُهُمَا إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ.

وَأَمَّا النِّسِيَّةُ فَمَا كَانَتْ تَفْعَلُهُ الْجَاهِلِيَّةُ - وَمَا زَالَ إِلَى الْيَوْمِ فِي الْبَنُوكِ وَبَيْنَ الدُّوَلِ - وَلَا يَقَعُ فِي مَخَالِيقِهِ إِلَّا ضَعِيفٌ مُحْتَاجٌ، يَسْتَقْرِضُ الْمَالَ إِلَى أَجَلٍ، فَإِذَا حَلَّ الْأَجَلُ، وَطَالَبَهُ رَبُّ الْمَالِ، وَلَمْ يَجِدْ وَفَاءً، قَالَ لَهُ: «أَخْرِنِي وَأَزِيدُكَ»، وَكَلَّمَا أَخْرَاهُ زَادَ فِي الْمَالِ، حَتَّى تَصِيرَ الْمِائَةُ عِنْدَهُ آلَافًا مُؤَلَّفَةً، وَتَعْظُمَ مُصِيبَتُهُ وَيَعْلُوهُ الدَّيْنُ حَتَّى يَسْتَغْرِقَ جَمِيعَ مَوْجُودِهِ وَمَوَارِدِهِ، وَيَضِيعَ كُلُّ مِلْكِهِ، وَيُصْبِحَ مِنَ الْمُسْتَرْدِّينَ.

وَقَدْ بَانَ هَذَا بِأَبْشَعِ صُورِهِ أَثْنَاءَ الْحُكْمِ الْإِسْتِعْمَارِيِّ، فَقَدْ سَلَبَ الْمُسْتَعْمَرُونَ وَالْمُرَابُّونَ الْيَهُودَ أَجُودَ أَرْضَيْنَا مِنْ أَرْبَابِهَا بِوَسَاطَةِ قُرُوضٍ بِأَرْبَاحٍ فَاحِشَةٍ، وَقَدْ يُنَصُّ فِي عَقُودِهَا عَلَى تَضَاعُفِ الرِّبْحِ إِذَا حَلَّ الْأَجَلُ وَلَمْ يَقَعْ وَفَاءً، فَإِنْ شَحَّتِ السَّمَاءُ بِالْمَطَرِ، وَلَمْ يَقَعْ وَفَاءً، بَيِّعَتِ الْأَرْضَ عَلَى صَاحِبِهَا بِأَبْخَسِ الْأَثْمَانِ.

وَكَمَا وَقَعَ هَذَا لِلْأَفْرَادِ، وَقَعَ لِدُولِ إِسْلَامِيَّةٍ، وَلَا يَنْسَى أَحَدٌ أَنَّ دَوْلَةَ مِصْرَ وَقَعَتْ فَرِيسَةً لِلِاسْتِعْمَارِ الْأَوْرَبِيِّ أَثْنَاءَ حُكْمِ الْخَدِيوِيِّ إِسْمَاعِيلَ وَتَصَرُّفَاتِهِ السَّفِيهَةِ، وَاسْتَقْرَاضِهِ - بِالرَّبَا - الْأَمْوَالَ الطَّائِلَةَ، وَإِنْفَاقِهَا فِي شَهَوَاتِهِ وَبِنَاءِ قُصُورِهِ، وَتَضَاعُفَتْ أَرْبَاحُهَا، وَعَجَزَ عَنْ تَسْدِيدِهَا، فَتَدَخَّلَتِ الدُّوَلُ الْأَوْرَبِيَّةُ وَفَرَضَتْ عَلَيْهِ وَزَرَاءُ أَوْرُوبِيِّينَ فِي حُكُومَتِهِ، أَفْسَدُوا مَا بَقِيَ فِيهَا مِنْ صِلَاحٍ، وَمَنَعُوا الْوَطَنِيِّينَ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْحُكْمِ، ثُمَّ احْتَلَّتْ أَنْكَلَتِرا الْبِلَادَ عَامَ 1882 م.

وَمِثْلُهَا كَانَ يَجْرِي بِمِصْرَ، جَرَى بِتُونِسَ بِوَسَاطَةِ وَزَرَاءِ خَوَنَةٍ، نَهَبُوا الْخَزِينَةَ وَأَثْقَلُوهَا بِالذَّيْنِ، ثُمَّ تَأَسَّسَ (كُومِسيُون أَوْرُوبِي) خَرَّبَ مَا بَقِيَ، وَآلَ الْأَمْرُ إِلَى الْإِحْتِلَالِ. أَلَيْسَ فِي هَذَا تَحْقِيقٌ لِمَا أَوْعَدَ اللَّهُ بِهِ مِنْ نَحْقِ الرِّبَا، وَنَتِيجَةٌ لِحَرْبٍ مُعْلَنَةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِمَنْ تَحَدَّاهُمَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ؟

فليت المسلمين تَمَسَّكُوا بِدِينِهِمْ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ، وَاقْتَصِدُوا فِي مَعَاشِهِمْ وَمَشْيِهِمْ وَكُلَّ تَصَرُّفَاتِهِمْ، وَكَفُّوا عَنِ الرِّبَا، وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَحَرَّمَ عَلَيْهِمْ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتِيَهُمْ مِنْهُ خَيْرٌ، وَأَنَّ الرَّبَّ يَمَحِّقُهُ اللَّهُ، وَمَثَلُ الْمُتَعَامِلِ بِهِ - أَكَلِهِ وَمُوكَلِّهِ - مَثَلُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ بِمَا يُصِيبُهُ مِنْ وَسَاوِسٍ، وَمَا يَحْصُلُ لَهُ مِنْ اضْطِرَابٍ نَفْسِيٍّ وَمَالِيٍّ، مِنْ ثَوْرَةِ الْعَمَالِ عَلَيْهِ، وَسَعْيِهِمْ فِي خَرَابِهِ، وَحَقْدِهِمْ عَلَيْهِ، وَمَقَتِ الْمَجْتَمَعِ لَهُ، وَتَرَبُّصِهِ بِهِ الدَّوَائِرُ. إِنَّ الْقُرْآنَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ التَّعَامُلَ بِالرِّبَا يَسْتَوْجِبُ إِعْلَانَ الْحَرْبِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ عَلَى الْمُرَابِيِّ، وَمَنْ يُؤَمِّنُ النَّصْرَ لِمَنْ أَعْلَنَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَلَيْهِ الْحَرْبَ؟

لولا الغفلة الشديدة في المسلمين منذ نحو قرنٍ مِنَ الزَّمنِ أو يزيد، لَمَا رَأَيْنَا دُؤْلَهُمْ وَجَمَاعَاتِهِمْ وَأَفْرَادَهُمْ يَتَنَازَلُونَ عَنْ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ، وَيَتَوَرَّطُونَ فِي الْقُرُوضِ الضَّخْمَةِ بِالرِّبَا الْفَاحِشِ مِنَ الْحُكُومَاتِ الْإِسْتِعْمَارِيَّةِ أَوْ الْمَصَارِفِ الْعَالَمِيَّةِ، أَوْ الشَّرَكَاتِ الَّتِي تُسَيِّرُ عَلَيْهَا الصَّهْيُونِيَّةُ، وَهِيَ كُلُّهَا تَتَرَبَّصُ بِهِمْ وَيَدِينُهُمُ الدَّوَائِرُ.

ثَالِثًا: إِنَّ مِنْ أَشْنَعِ مَا وَرَّثَنَا - مَعِشَرُ الْمُسْلِمِينَ - مِنْ شُرُورِ الْإِسْتِعْمَارِ، وَمَا اقْتَبَسْنَاهُ مِنَ الْمَجْتَمَعِ الْغَرِبِيِّ، هَذَا التَّعَامُلُ بِالرِّبَا، وَقَدْ شَاعَ ذَلِكَ فِي الْمَعَامَلَاتِ الْمَصْرَفِيَّةِ، وَفِي الشَّرَكَاتِ، وَفِي الْمُنْظَمَاتِ الرَّسْمِيَّةِ وَالْدَوْلِيَّةِ، بِحَيْثُ أَصْبَحَ عَسِيرًا عَلَى الدَّوْلَةِ وَالشَّرَكَاتِ وَالْأَفْرَادِ، التَّخَلُّصُ التَّامُّ مِنَ شُرُورِ الرِّبَا.

وَلَوْ سَلَكْنَا طَرِيقَ الرُّشْدِ وَالْيَقَظَةِ وَالْحَزْمِ، لَوَجَدْنَا فِي تَشْرِيعِ الْإِسْلَامِ - وَخُصُوصًا فِي الْقِرَاضِ - مَنَدُوحَةً عِنْدَ كُلِّ ضَرُورَةٍ، عَلَى قَاعِدَةِ التَّعَاوُنِ عَلَى الْبِرِّ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، أَفْرَادًا وَجَمَاعَاتٍ، وَدَوْلًا وَحُكُومَاتٍ، وَقَدَّمْنَا لِلْعَالَمِ اقْتِصَادًا مَثَالِيًّا خَالِيًا مِنَ الْمَعَامَلَاتِ الرِّبَوِيَّةِ، وَلَعَلَّ يَقَظَةُ الْمُسْلِمِينَ تَمْتَدُّ إِلَى هَذَا الْمِيدَانِ، وَقَدْ أُنْشِئَتْ بِالشَّرْقِ مَصَارِفُ إِسْلَامِيَّةٍ عَلَى قَوَاعِدِ سَلِيمَةٍ مِنَ الْمَعَامَلَاتِ الرِّبَوِيَّةِ، وَنَالَتْ نَجَاحًا بَاهِرًا فِي التَّعَامُلِ الْمَحَلِّيِّ وَالْدَوْلِيِّ.

رَابِعًا: وَنَحْنُ فِي الْجَزَائِرِ - أَحَدُتِ الْأُمَمُ الْإِسْلَامِيَّةُ اسْتِقْلَالًا - وَقَدْ اسْتَطَعْنَا بِحَوْلِ

الله أن نتخلص من أكثر شرور الاستعمار، وملَكنا ثرواتنا، وحررنا اقتصادنا، ولا بُدَّ أن نتخلص من هذا الإرث الثقيل، فالإسلام يأباه، وحماية الشعب من الاستغلال تأباه، والعدالة الاجتماعية لا تُقرُّه، وحتى لو قيل إنَّ فائدة القرض والاقتراض رمزية، ولكنها على كلِّ حالٍ ربَّما يمتصُّ بعض عرق الضعيف، وإذا أعطى بعض الصناديق أرباحاً تصل إلى 3.8٪ عن القرض، فإنها ترتفع عند الاقتراض إلى الضعف أو أكثر وتصل إلى 8٪.

وليس في الربا رمزٌ للخير، وإنما هو شَبَعٌ للشرِّ، ويجب أن نعرف أن كلَّ تشريع يحمي الضعفاء يُحرِّم الربا، والدول التي تسود فيها العدالة الاجتماعية لا تسمح به في أوطانها، وتَحْكُم على المرايين بأقصى وأقسى العقوبات، ولكنها تسمح به لنفسها إذا تعاملت مع دول أجنبية، وهذا هو الفرق بين سماحة الإسلام وغيره من القوانين الوضعية، فالإسلام لما حرَّم شرب الخمر على المسلم، حرَّم عليه بيعه لغيره، وحرَّم أكل ثَمَنِهِ؛ لأنها مفسدةٌ للمسلم كما هي مفسدةٌ لغيره.

خامساً: أما رأيُ الشريعة الذي تَطْلُبُون معرفته في هذه الفوائد، أخذًا وعطاءً، فيمكن أن تعرفوه من أن أخذَ هذه الفوائد هو آكلُ الربا، وأنَّ مُعْطِيها هو مُوَكِّلُ الربا، وقد سمعتم قول رسول الله ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ آكِلَ الرِّبَا وَمُؤَكِّلَهُ»، وقول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 278].

وفي حديث أبي هريرة المتَّفَق عليه من البخاري ومسلم، أن رسول الله ﷺ قال: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ»، قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: "الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسُّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَآكُلُ الرِّبَا، وَآكُلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ". وكَفَى الرِّبَا شناعةً أن يُعْطَفَ على الشُّرْكِ، وَقَتْلِ النَّفْسِ، وَالسُّحْرِ، وأن يأتي بعده أكلُ مالِ الْيَتِيمِ، والتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ.

فالتعامل بالربا، أخذًا وعطاءً، لا يَسْتَحِلُّه مسلم، وحرَّمته مما عُلِمَ مِنَ الدِّينِ

بالضرورة. والقول بأن ما يُؤخذ أو يُعطى ليس فيه أيُّ ضغط أو جبر أو احتياج، قولٌ ساذجٌ غريب، فهل يستطيع مَنْ اقترض أن يمتنع من دفع (الفائدة)؟ وهل هو بالخيار: إن شاء دفع وإن شاء (حَرَنَ)؟

وإن أعلن أنه لن يدفع (فائدة)، فهل يُقرض أم لا؟ فلو لا الحاجة لما قبل أحد أن يدفع له قرضٌ يساوي 100 ألف دينار مثلاً أو 150 ألف دينار ثمن بناء، وعليه أن يدفع كل سنة 5 % أو أكثر أو أقل لمدّة ما بقي عليه دينارٌ واحد من هذه القيمة، ولو عجز ذهب من يده ملكه، ثم أنه لا يستطيع أن يتصرّف فيه تصرّف المالك حتى يسدّد كل ما عليه، فالظاهر أن بعض أئمّتنا لا يعرفون الكثير عن الحساب ولا المعاملات المالية!

سادساً: آكل الربا وموكله كلاهما آثمٌ ملعونٌ، ولكن المُرابي أشدُّ إثماً، قال الحافظ الذهبي: «ليس إثمٌ من استدان يحتاج لرباً كإثم المُرابي الغني، بل دونه، واشتركا في الوعيد»⁽¹⁾.

سابعاً: عند الضرورة القصوى وانسداد جميع المسالك، يُمكن للمسلم أن يتعامل بمثل هذه المعاملة، فالضرورة لها حكمٌ خاص، قال تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 173].

والضرورة في موضوع الربا، لا تُتصوّر في الإقراض، وإنما تُتصوّر في حالة الاقتراض لمن اضطرّ إليه، ولم يكن له مندوحة عنه، كمن لم يجد سكناً يؤويه وأهله، أو كشابٍ يريد التزوُّج وإحصان زوجته ونفسه، ويخشى على نفسه العنت، ولا سبيل إلى وجود سُكنى إلا هذا الطريق، فهذا يُمكن له أن يدّخر أمواله في مثل هذا الصندوق، ويقرض منه ما يبيّنه، على أن يستغني عما يخصّه من (فائدة)، فلا يأكل منها شيئاً، ولا ينفع به، ولا يُمكن منه أهله ومن يجب أن يُنفق عليه، ويستطيع أن يدفعه إلى جهات محتاجة من ذوات الضرورات.

(1) انظر: المناوي. فيض القدير شرح الجامع الصغير. ج 5/ ص 268.

وهكذا يتخلص من (فائدة) استحقاقها بصفته مُدْخِرًا (مُقْرِضًا)، وهي حرامٌ عليه، ويلتزم بشرطهم وهو وجود مالٍ له في الصندوق ليستفيد من البناء المضطرَّ إليه. وعليه أن يعزِم على التخلص من هذا الدين في أول فرصة سانحة متى تَمَكَّن من ذلك. ومثله مَنْ وَضَعَ مَالَهُ فِي صَنْدُوقِ الْإِدَّخَارِ وَاسْتَحَقَّ رَبًّا يَسَاوِي 3.8٪، ليس له أن يأكل من هذه (الفائدة)، وله أن يُؤمِّن مَالَهُ فِي الصَنْدُوقِ، على أن يدفع (الربح) إلى المحتاجين. والله أعلم.

1979 / 07 / 01 م

السؤال:

يُسعدني أن أستفتي حضراتكم في مسألة القروض التي تُقدِّمها الحكومة للموظفين من أجل البناء، وتأخذ عليها فائدة مثوية.

ما حكم الشرع في هذه الفائدة؟ أرجو أن تُفيدوني أفادكم الله.

ع. بن ج (الأغواط)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: حكم الربا معلومٌ من الدين بالضرورة أنه حرام، لا يُسأل عنه، ولا يرتاب فيه مُرتابٌ، ولا يستحله مسلم، قال تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رَّبِّا لِّرَبِّوَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِيوَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الروم: 39]، وقال تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ [البقرة: 276]، وقال: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]، وقال: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢٧٨) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. [البقرة: 278-279].

وقد خُتِمت آيات الربا بقوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: 281].

وهذه آخر آية نزلت من القرآن قبل وفاة رسول الله ﷺ بنحو تسعين يوماً، وذكر العلامة الإمام الشيخ محمد رشيد رضا في تفسير المنار أنه: «لم ينزل في كبيرة من كبائر الإثم من الوعيد ما نزل في هذه الكبيرة»⁽¹⁾. ولعل سبب ذلك ما يحدث عنه من مفسد، ومنها استغلال القوي للضعيف، والغني لحاجة المحتاج وأكل ماله بالباطل.

ثانياً: (فائدة) القرض رباً: فقد قرّر العلماء أن ثلاثة أشياء لا تكون إلا لوجه الله، وهي: القرض، والضمان، والجاه⁽²⁾. فهذه الثلاثة بما يندله الإنسان الغني القوي للضعيف ويُساعده بوحدة منها أو بها كلها، ولا يحل له أن يتناول عنها أجراً، فإذا اشترط على المقرض أن يُناولَه (فائدة) فقد أَرَبَى، وأخذ مالا أكثر مما أعطى، ولم يُقرض ماله من احتاجه لوجه الله، وإنما (للفائدة) التي اشترطها، فتلك (الفائدة) رباً.

ثالثاً: القرضُ معاملةٌ بين اثنين، قارِضٌ ومقرِضٌ، قابِضٌ ودافعٌ، والمعاملة الربوية فيه حرامٌ على كليهما، والقارِضُ يحرم عليه - في كلِّ حال - أن يتناول شيئاً من (الفائدة)، كما يحرم عليه أن ينال نفعاً بسبب سلفه، ومن مشهور القواعد في ألسنة العلماء أن كلَّ معاملة مالية من باب: "سلف جرّ نفعاً"، باطلةٌ، مُلغاةٌ، حرامٌ.

وصاحب المال - إذا تعامل بالربا - هو آكل الربا، وقد نهاه الله عن أكله بقوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾ [آل عمران: 130]، وقال: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ

(1) تفسير المنار. ج 3/ص 96، وقد نقل صاحب المنار هذا الكلام عن ابن القيم. انظر: ابن القيم. إعلام الموقعين. ج 2/ص 103.

(2) انظر: الشرح الكبير. ج 3/ص 77، الخطاب. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. ج 4/ص 391، الصاوي. بلغة السالك لأقرب المسالك. ج 3/ص 117، ج 3/ص 442.

مَا سَأَلُوا أَتَقُوا اللَّهَ وَذَرُّوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ [البقرة: 278].

وأما المقرض، فإنه أيضاً حرامٌ عليه أن يدفع الزائد على قدر ما اقترضه من المال؛ لأنه بذلك يشارك في نشر الفساد، ومثله الراشي فهو ملعونٌ كالمُرْتَشِي؛ لأنها مشتركان في الفساد والإفساد.

هذا في حالة السَّعة، وأما في حالة الاضطرار والحاجة التي لا مَقَرَّ من الخروج منها إلا من باب الرِّبَا، فحُكْمُهُ حيثُ حُكِمَ الْمُضْطَرُّ، ويقول العلماء: «الضَّرُورَاتُ تُبِيحُ المحظورات»، وفي كلام الله العزيز قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَآئِغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 173].

رابعاً: كيف تُعرَفُ الضَّرُورَةُ؟ كُلُّ مُسْلِمٍ يَعْرِفُ حَالَهُ، وعليه أن يكون مُفْتِي نفسه، والإِثْمُ - كما جاء في الحديث الصحيح - ما حَاكَ فِي الصَّدْرِ، وَكَرِهَ صَاحِبُهُ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ^(١). فهو أَخْبَرُ بِحَالِهِ وَأَعْلَمُ، فَإِنْ بَلَغَ - في أمرٍ ما - حالة الضَّرَرِ، ولم يجد من الإقدام على الحرام مَقَرّاً، جازَ له أن يُقَدِّمَ عليه، فإنَّ الله عليم بذات الصدور، وهو يعلم السِّرَّ وأخفى.

والمُفْتِي يُبَيِّنُ الْحُكْمَ على حسب ما يَسْمَعُ، فلا يَغْتَرِّزُ أَحَدٌ بِفَتْوَى مُفْتٍ، مُتَكِلّاً عليها وحدها، فإنها لا تُحَلِّلُ حَرَاماً، ولا تُحَرِّمُ حَلَالاً، إذا كان الله يعلم خِلَافَ ما جاء في الاستفتاء.

ثم إني أنصح لهذا الأخ وأمثاله، أن يَسْتَفْتُوا لأنفسهم، لِيُصَحِّحُوا مواقفهم، لا لِيُصَحِّحُوا - بأنفسهم - مُفْتَيْنَ. وقد سأل أحدُ الصحابة رضوان الله عنهم رسول الله ﷺ،

(١) أخرجه مسلم في كتاب البرِّ والصَّلة والآداب، باب تفسير البرِّ والإِثْمِ، حديث (2553)، عن النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ الْأَنْصَارِيِّ، قال: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبِرِّ وَالْإِثْمِ، فَقَالَ: الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ، وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ».

أن يقول له في الإسلام قولاً لا يسأل عنه غيره، فقال: «قُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ، ثُمَّ اسْتَقِمْ»⁽¹⁾.
صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ.

1984 / 11 / 29م

ما حكم هذا القرض الفلاحي؟

السؤال:

أنا رجل فلاح، وعَرَضْتُ عليّ دولتي شيئاً من النقود أو السلعة باسم (السُّلْفَةِ) التي بها زيادة، وبعض منها إعانة ليست بها زيادة.

والسؤال المطروح عليكم هو ما يلي: ما حكم الشريعة الإسلامية في تلك الزيادة؟
أرجو أن أجد منكم مخرجاً من هذه المشكلة؟

ق. بن ع (المسيلة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أولاً: يقول رسول الله ﷺ: «الْحَلَالُ بَيْنٌ، وَالْحَرَامُ بَيْنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ». متفقٌ عليه عن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ.

ثانياً: من الحلال البين، والحرام البين، الذي لا يلتبس على أحد من المؤمنين، المعاملاتُ

(1) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: جامع أوصاف الإسلام، حديث (38)، وأحمد في مُستنده، حديث (15416) واللفظ له.

في الأموال، فالله سبحانه يقول: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]. وقاعدة التعامل في الطعام الربوي أن يكون يداً بيد، مثلاً بمثل، إذا اتحد الجنس، فإذا اختلف الجنس جاز فيه التفاضل، إن كان يداً بيد. وأنواع الطعام معلومة عند الفلاحين المسلمين.

ثالثاً: أما القرض، فإن الزيادة على رأس المال محرمة، والذي يقرض غيره ألفاً إنما يأخذ عند الأجل ألفاً فقط، والذي يقرض ألفاً إنما يدفع عند الاقتضاء ألفاً فقط، وقد جاء ذلك في الكتاب الكريم، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رُهُوسٌ آمْنًا لَكُمْ لَا تَغْلِبُوكُمْ وَلَا تَغْلِبُوكُمْ (٢٧٩) [البقرة: 278 - 279]. فالآية نصت على أنه ليس للمقرض إلا رأس ماله فقط، وما زاد على رأس المال فهو الربا المحرم، وهذه الآية محكمة - لا نسخ فيها - لأنها آخر ما نزل من القرآن، وختمت بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: 281].

رابعاً: لا فرق في الربا أن يكون من فرد لفرد، أو من جماعة لفرد، أو من فرد لجماعة، أو من دولة لرعية، فرداً أو جماعة، فأحكام الدين شاملة لجماعة المسلمين كلهم. خامساً: في حالة الاختيار لا يجوز - بحالٍ من الأحوال - الإقدام على المحرمات، وفي حالة الاضطرار التي يبلغ فيها المسلم إلى حالة تبيح المحظورات، يجوز له أن يرتكب فعل المحرم بمقدار حاجته، والله حسبه ووكيله، فالجائع الذي لا يجد إلا الميتة ولحم الخنزير، يجوز له أن يأكل من الميتة ولحم الخنزير، والله سبحانه يقول: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 173].

والفلاح الذي لم يجد ما يفلح به أرضه لإعاشة نفسه وعياله سوى مثل هذا القرض، بمنزلة من لم يجد طعاماً إلا من الميتة أو لحم الخنزير، والله عليم بحاله، فإذا استغنى عن ذلك كف عنه.

سادساً: رجاؤكم أن تجدوا مني مخرجاً من هذه المشكلة، هو ما ذكرتُ لكم، فإن كنتم أغنياء عن هذا القرض، فاستغنوا عنه ما دامت فيه زيادة، واكتفوا بالإعانة التي لا زيادة فيها.

أما إذا كنتم فقراء بحيث تتعطل فلاحتكم، وتحتاج عائلتكم، وتبوء أرضكم، فإنكم مضطرون تشملكم الآية: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَايَعٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 173].

ولا مخرج لكم عندي سوى هذا، إذا كنتم مسلمين تبحثون عن الحلال والحرام. والله أعلم.

15/08/1987م

الاقتراض بفائدة من مؤسسات الدولة التعاونية

السؤال:

أنا شاب حديث التخرج إلى الحياة المهنية، ولزاوله نشاطي يلزمني مآل لا أجدّه الآن، ولا أستطيع انتظار تجميعه.

وهناك مؤسسات مصرفية تمنح تسهيلات لأصحاب المهن الحرة في شكل قروض، يدفع عنها المقرض فائدة نسبية عند تسديد أقساط الدين. فهل يجوز الاقتراض بهذا الشرط أم يُعتبر ذلك تحض الربا؟ أفيدونا بآرك الله فيكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

عيسى. ب (الأغواط)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: مثل هذه الصفقة يُراد بها - في الغالب - التعاون، فإن كان القرض معقولاً هيئاً يُمكن الانتفاع به، كما يُمكن التخلص منه بسهولة في مُدة معقولة، واضطُرَّ إليه صاحبه فاقترض من مؤسسات تعاونية أعدتها الدولة لِيَتَنَفَّعَ بها المواطنون، وهي تُشرف عليها، وتُضمن حياتها، ولا تترك لها المجال لاستغلال ضعف الضعفاء، وإنما تُعَاوِثُهُمْ في حياتهم ومَعاشهم ومساكنهم وإحياء أرضهم، لازدهار معاشهم، فإنه لا بأس على المسلم في الاقتراض منها بربح قليل هو ربحٌ تعاونيٌ لِيَسْتَمِرَّ على حياتها، وتدفع مُرتَبات مُوظَّفيها.

وعلى المُقترض منها القرض التعاوني، أن يعمل مجهودَه لدفع ما يترتب في ذِمَّتِه بأسرع ما يُمكن، ويتخلَّص من ديونه في أوّل فرصة، ويستغني عن مثل هذه المعاملة في أوّل فرصة تُسَنِّحُ له.

ثانياً: أمّا المؤسسات المالية الأخرى التي تَضَعُ نُصْبَ أعينها استغلالَ ضعف الضعفاء، وتريد احتكار ما تستطيعه من رؤوس الأموال، وتفرض ربحاً مُرهقاً في الذَّم، فإن هذه المؤسسات تجرّم التعاون معها والاقتراض منها، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِ الْيَتَامَىٰ أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝﴾ [آل عمران: 130]، وقال: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رَّبًّا لِّيرِيَا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَىٰ فَلَا يَرِيوْا عِندَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن ذَّكَوٰرٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ۝﴾ [الروم: 39].

وخلاصة القول: أن التعامل مع هذه المؤسسات المالية التعاونية جائز عند الضرورة، لا ضيرَ على المُضطرِّ إليه أن يُقدِّم عليه عند الحاجة بِقَدْر حاجته.

وأما التعامل مع المؤسسات التي تُحَرِّبُ البيوت وتُخْلِيها، ولا تُعَمِّرُها ولا تُنْشِئُها، فلا يُقَرُّ بها المسلم مُحْتَاراً ولا مُضْطَرّاً؛ لِئَلَّا تُحَرِّبَ داره، وليُعْتَصِمَ بالله، وليَصْبِر، وهو الذي قال: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ﴾ [الطلاق: 2-3].

1988 / 06 / 08 م

هل في الاستفادة من هذا العتاد ربًّا؟

السؤال:

نحن مجموعة من الشباب استفدنا - أو قرييون من الاستفادة - من عتادٍ لتشغيل الشباب، ولكن هذا العتاد فيه عملية ربا، ونحن لم نأخذ دراهم، وإنما أُعطيَ لنا عتادٌ. وسألنا مُفتي الولاية فقال: إذا كان عتادًا فهو حلال، ولو كان دراهم من الربا لكان حرامًا.

ب. إبراهيم (الجلفة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. استعمال هذا العتاد ليس فيه شيء من الربا، ولا شبهة فيه، ولو كان مسروقًا أو مغصوبًا، فالمسؤول عنه هو سارقه أو غاصبه، ولو فتحنا هذا الباب لتعدّرت علينا الحياة. فهؤلاء الجماعة لا شيء عليهم في استعمالهم عتادًا أُعطيَ لهم، وإنما يُسألون عن عملهم في أنفسهم، فليكن على استقامة، تُدفع منه كل الحقوق والواجبات، ولا يضرُّهم عوج غيرهم.

هل أقبل هذا التمويل من البنك الفرنسي؟

السؤال:

أستغلُّ متجرًا (كمُستأجر) يقع جنوب فرنسا في مدينة (أكس أون بروفونس)، وتمثِّل التجارة في مطعم يسير حسب الشريعة الإسلامية.

يريد صاحب المحل أن يبيع، ولكن لا أملك المبلغ الكامل الذي حدّده، بعد أن

اتصلت بمصلحة مصرفية، اقترح عليَّ المصرفُ أن يتولَّى تمويل البيع مقابل فائدة نسبية 10٪ في العام على 20 سنة (بينما النسبة التي تمارسها البنوك الأخرى تقترب من 20٪ في السنة). التمويل عن طريق البنك - ولو بالمبلغ الكامل (بشرط رهن عقاري) - يُمكنني من تخفيض مبلغ الكراء الحالي بالثلث (الكراء = 9000 فرنك، تسديد القرض = 6000 فرنك في الشهر). إنَّ نسبة الفائدة التي اقترحتها عليَّ المصرف تكاد تساوي فقدان قيمة العملة في العام.

وحتى لا أتجاوزَ حدود الشريعة الإسلامية، ألتمس إليكم لكي أعرف بوضوح ما يجب أن أفعله، ورأيكم ذو أهمية كبيرة؛ لأنه سيُسببُ الشراء أو عدم الشراء للمتجر الذي أَسْتَغِلُّه، أطلب منكم إبداء رأيكم.

م ص. ر

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: الذي فهمناه من رسالتكم أنكم إذا أقدمتم على عقد هذه الصفقة، يُمكن لكم أن تنزلوا بقيمة ما تدفعونه - وهو تسعة آلاف (9000) - إلى ستة آلاف (6000)، ثم تَمْلِكُون المَحَلَّ تماماً بعد عشرين سنة.

فهذه صفقة رابحة - ليس فيها غبنٌ - إنما فيها البيع المؤجل، فافرضوا أن (البنك) قد مَلَكَ المَحَلَّ ثم باعه منكم على أن يُخَلَّص في مُدَّة عشرين سنة، فهذا جائزٌ ليس فيه ما يَمْنَعُه.

ثانياً: مذهبُ أبي حنيفة رضي الله عنه أن المعاملة مع الكفار في ديارهم يجوز أن تكون على مُقتضى قوانينهم وأنظمتهم، وأنتم اليوم بدار الكفر، وما دامت قوانينهم تُبيح هذه المعاملة، فجائزٌ أن تُعاملهم بها، ومتى أمكن لكم التخلص منها فَعَلْتُمْ.

ثالثاً: لهذا نرى أنه يجوز لكم عقد مثل هذه الصفقة إذا اقتنعتم أنها في فائدتكم،
وَتَحَقَّقْتُمْ تَجَنُّبَ المخاطر التجارية. والسلام عليكم.

1987 / 06 / 28م

حُكْم فَوَائِدِ الْبَنُوكِ

السؤال:

رجلٌ دَفَعَ مبلغاً من المال إلى المصرف (البنك)، وقَصَدَهُ الفائدة التي ينالها منه حيناً
بعد حين. ما قول الشرع في هذا؟

م. ن (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
قولُ الشرع في هذا واضحٌ معلومٌ من الدين بالضرورة عند المسلمين، مذكورٌ في قوله
تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]، ولقد أنزل الله تعالى في الرِّبَا آيات
كثيرة مكينة ومدنية، قال في سورة الروم - وهي مكينة -: ﴿وَمَا يَتَّبِعُونَ رَبَّائِلِرْبَا فِي أَمْوَالِ
النَّاسِ فَلَا يَرِيوْا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الروم: 39]، وفي سورة آل عمران قال سبحانه: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ
ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: 130]،
ثم جاءت آيات البقرة، وهي آخر ما نزل من آيات الأحكام من القرآن، وفيها قوله تعالى:
﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ
قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]، ثم قال: ﴿يَمْحُو اللَّهُ
الرِّبَا﴾ [البقرة: 276]، ثم قال معلِّلاً ومُهدِّداً مُتَوَعِّداً: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ

وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتِغُوا فَلَئِنَّكُمْ زُجُجْتُمْ فِي الرِّبَا وَأَنتُمْ كَاذِبُونَ ﴿٢٧٩﴾ [البقرة: 278-279].

فَمَنْ اسْتَحْلَ الرِّبَا وَأَكَلَهُ، فَقَدْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَأُذِّنَ بِحَرْبٍ مِنْهُ، وَهَذَا مَعْلُومٌ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ. وَقَدْ اسْتَرَّاحَ مَجْتَمَعُهُمْ مِنْهُ، وَبِتَعَامُلِهِمْ عَلَى الْقَرْضِ الْحَسَنِ، الْخَالِي مِنْ كُلِّ شَوَائِبِ اسْتِغْلَالِ ضَعْفِ الضَّعْفَاءِ مِنَ جَسَعِ الْمُرَائِينَ، وَلَكِنْ قَانُونٌ وَنِظَامٌ الْمَصَارِفِ - وَهِيَ يَهُودِيَّةٌ فِي أَعْظَمِ دُولِ الْعَالَمِ - بُنِيَ عَلَى مِنْهَاجِ الْمُرَائِينَ، وَأَصْحَابِ رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ الْجَسِيعِينَ، وَجَعَلَ الرِّبَا مِنْ قَوَاعِدِ التَّعَامُلِ، وَفَتَحَ الْأَبْوَابَ لِلْخَرَابِ الْمَجْتَمَعِ، وَكَانَ هَذَا وَاضِحًا فِي عَهْدِ الْمُسْتَعْمِرِينَ، فَإِنَّ أَرْضِي الْمُسْلِمِينَ فِي الْأَوْطَانِ الْمُسْتَعْمَرَةِ ذَهَبَتْ مُعْظَمُهَا نَتِيجَةً لِهَذَا.

إِنَّ التَّعَامُلَ بِالرِّبَا حَرَامٌ فِي مَجْتَمَعِ الْمُسْلِمِينَ، مَحْنُوعٌ فِي الدُّوَلِ الْإِسْتِرَاكِيَّةِ نَفْسَهَا؛ لِأَنَّهُ وَسِيلَةُ أَصْحَابِ رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ الْمُحْتَكِرِينَ لاسْتِغْلَالِ الضَّعْفَاءِ، وَالْإِيرَادِ غَيْرِ الْمَشْرُوعِ، وَقَدْ أُسِّسَتْ مَصَارِفٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَلَى قَوَاعِدِ الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ تَتَّعَامَلُ بِغَيْرِ الرِّبَا، وَهِيَ مَزْدَهْرَةٌ نَاجِحَةٌ، وَنَحْنُ فِي الْجَزَائِرِ فِي مَجْتَمَعٍ إِسْلَامِيٍّ دِينًا، فَالْوَاجِبُ مَنَعُ التَّعَامُلِ بِمَا يُحَرِّمُهُ الْإِسْلَامُ، وَلَا تُقَرَّرُهُ الْإِسْتِرَاكِيَّةُ.

11/02/1976م

السؤال:

يسأل صاحبه عن الحكم في:

- 1- عن الرِّهَانِ وَالْأَمْوَالِ الَّتِي يَدْرُّهَا، هَلْ هِيَ حَلَالٌ أَمْ حَرَامٌ؟
- 2- أَخْ أَكْبَرُ مِنْهُ سِنًا أَسَاءَ إِلَيْهِ ثُمَّ طَلَبَ عَفْوَهُ فَلَمْ يَفْعَلْ؟
- 3- (رِبْحُ) الْأَمْوَالِ الَّتِي تَدْرُّهَا الْقُرُوضُ وَالْوَدَائِعُ فِي الْبَنْكِ؟

سائل من (بوفاريك)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

عن السؤال الأول: إن الرّهان نوع من القمار المشمول بالنهي عنه واجتنابه في قوله:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: 90].

فكفاه شراً أن جعل مقروناً في الآية بالشرك بالله وعبادة الأنصاب، وقد يُعادِلُ الميسر بأن فيه نفعاً، ولم يخفَ هذا عن ربنا سبحانه إذ قال: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة: 219]. والقاعدة الأصولية أنه متى ترجّحت المفسدة على المصلحة وجب اجتناب الفعل، وأنواع المضار كثيرة.

وعن السؤال الثاني: يجب أن تكون العلاقة بين الأخوين حسنة، فإن الله أوصى بذلك: ﴿وَبِذَى الْقُرْبَى﴾ [النساء: 36]، فالصغير يُوقِّرُ الكبير، والكبير يَرْحَمُ الصغير، فاعتذر لأخيك بما ألحقته به، ويجب عليه أن يعفو ويصفح عما وقع منك، فإن سلّبتَه حقاً فأرجعه إليه، وأقِيعه بأن ما وقع منك كان هفوة لا تعود إليها، فإن عفا عنك وأصلح حاله معك ففيها، وإلا لم يضرك، ولا تُعامله أنت بالمقاطعة مهما كان.

وعن السؤال الثالث: مثل هذه (المعاملة) لا تصح ولا تجوز في الإسلام، ففي آخر ما أنزل من القرآن قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزَّيْوَ﴾ [البقرة: 275]، واليوم تبين للعالم أجمع الضرر البين الذي يلحق الأفراد والأمم من جرّائه.

وقد أصبحت الأمم النامية تنبئن من وطأته، وتستغيث ولا تُغاث، وفي الأسابيع الأخيرة أعلنت دولة منها أنها تعرض جزءاً كبيراً من ترابها لمن يدفع عنها ديونها، ويخشى أن يكون هذا مأل غيرها من هذه الدول المغبونة.

فلا شك أن هذا مصداق لقوله تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ [البقرة: 276]، وقوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: 279]. والمجتمع الإسلامي مرتاح إلى السلامة من ذلك، والحمد لله.

1988 / 02 / 06م

السؤال:

لَدَيَّ حَسَابٌ فِي الْبَنْكِ بِفَرَنْسَا، يَدُرُّ عَلَيَّ أَرْبَاحًا مُعَيَّنَةً فِي السَّنَةِ، فَهَلْ هَذِهِ الْأَرْبَاحُ حَلَالٌ أَمْ حَرَامٌ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: حَرَّمَ الله الربا؛ لأنه زيادة على رأس مال لا مُقَابِلَ لها، وكان ربا الجاهلية أن يكون بين الرجلين دَيْنٌ حَلٌّ أَجَلُهُ وَالْمَدِينُ فِي عُسْرٍ، فيقول له: «أَخْرِنِي فِي الْأَجَلِ وَأَزِيدُكَ»، فهذه الزيادة بدون مقابل، والربا حرام لا شك فيه؛ لأن الله أَذِنَ فِي حَرْبٍ مَن يُصِرُّ عَلَيْهِ.

ثانياً: هناك معاملات أخرى اعتبرها العلماء من الربا في ديار المسلمين، ولكن لا تُعْتَبَرُ مِنَ الرِّبَا عِنْدَ الْقَوْمِ الْآخَرِينَ، وهذه اختلف فيها العلماء، فقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا كان المسلم موجوداً في بلاد الكفار فله أن يتعامل معهم حسب عرفهم، ويأكل أموالهم، إِلَّا بِوَجْهِ السَّرِقَةِ وَالْخِيَانَةِ.

وأما المالكية، فإن ما كان ربا في بلاد الإسلام هو ربا في دار الكفر، ومطالب من القرآن أن يُطَبَّقَ على نفسه القانون الإسلامي.

ثالثاً: بما أنك قاطنٌ في بلاد الكفار، ومثل هذه المعاملة مباحة عندهم؛ لأن مال لبنك يُسْتَعْمَلُ فِي معاملات تجارية، ويدُرُّ الأرباح، فيعطونك جزءاً منها، فلك أن تأكل

هذه الأرباح التي حَدَّدَتْهَا قَوَانِينُهُمْ، ما دُمْتُ في بلادهم، فهذا رأيي يُوافق مذهب الحنفية. ولك أن تَتَنَزَّهَ عن أكل هذا المال، ما دامت في نفسك شُبْهَةٌ منه، فالمؤمن المُسْتَبْرَأُ لدينه وعِرْضِهِ يَتَّقِي الشُّبُهَاتِ، فلا يَقَعُ في الحرام، وإذا فَعَلْتَ هذا فلك أن تَقْبِضَ رَأْسَ مَالِكَ، أمَّا الزيادة فَأَعْطِهَا إِلَى مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْكَ نَفَقَتُهُ كالأقارب والجيران، أمَّا زوجتك وأبناؤك فواجبٌ عليك الإنفاق عليهم، فلا تُنْفِقْ عليهم إِلَّا مِنْ مَالِكَ. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

1993 / 09 / 22م

حُكْمُ فَوَائِدِ صَنْدُوقِ التَّوْفِيرِ وَالِاحْتِيَاظِ

السؤال:

هل يَجُوزُ الادِّخَارُ فِي صَنْدُوقِ التَّوْفِيرِ؟

ف. ج (البليدة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

فإني أرى أن يكون السؤال هكذا: هل يَجُوزُ أَكْلُ مَا يُقَدِّمُهُ صَنْدُوقُ التَّوْفِيرِ مِنْ أَرْبَاحٍ عَلَى مَا يُدَّخَرُ فِيهِ؟

إِنَّ ذَلِكَ رَبًّا، وَالْمُسْلِمُ لَا يَأْكُلُ الرَّبَّاءَ، والآيات القرآنية صريحة في ذلك، فالله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَرْبَبًا﴾ [آل عمران: 130]، وقال: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]، وقال: ﴿يَمْحُ اللَّهُ الرِّبَا وَيَرِي الصَّدَقَتِ﴾ [البقرة: 276]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 278 - 279]، فمن لم يَذَرِ الرِّبَا فَقَدْ

أَعْلَنَ اللهُ عَلَيْهِ الْحَرْبَ وَرَسُولُهُ، فَلَا يَنْبَغِي لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَأْكُلَ الرِّبَا، وَلَا أَنْ يَشُكَّ فِي حُرْمَةِ هَذَا مِنْهُ.

فَإِنْ وَضَعَ مُسْلِمٌ مَالَهُ فِي هَذَا الصَّنَدُوقِ لِيَدَّخِرَهُ وَيَحْفَظَهُ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مَا يُقَدِّمُ لَهُ مِنْ (أَرْبَاحٍ)، وَعَلَيْهِ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْهَا، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا رَأْسُ مَالِهِ.

أَمَّا إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ عَنْ مَالِهِ الْمُدَّخَرِ، فَعَلَيْهِ فِي كُلِّ حَوْلٍ أَنْ يَحْسِبَ كُلَّ مَا عِنْدَهُ مِنْ مَالِهِ، بِمَا فِيهِ مَا هُوَ مُدَّخَرٌ لَدَيْهِ فِي إِدَارَةِ الْبَرِيدِ أَوْ فِي هَذَا الصَّنَدُوقِ أَوْ فِي جَبِيهِ، ثُمَّ يَدْفَعُ عَلَى الْمَجْمُوعِ مَا أَوْجَبَهُ اللهُ عَلَيْهِ، بِإِخْرَاجِ مَقْدَارٍ مِمَّا ادَّخَرَ، وَمِمَّا تَحْتَ يَدِهِ، وَيَدْفَعُهُ لِلْمُسْتَحِقِّينَ، وَيَبْدَأُ بِالْأَقْرَبِينَ مِمَّنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمْ مِثْلُ الْأَبْوَيْنَ وَالْبَنَيْنَ، أَمَّا هَؤُلَاءِ فَرَأَجِبْ عَلَيْهِ نَفَقَتَهُمْ، وَلَا تَصِحَّ فِيهِمْ زَكَاتُهُ.

1976 / 12 / 26 م

السؤال:

أرجو منكم أن تحيوني عن حكم الشريعة الإسلامية في السؤالين الآتيين:

أولاً: عن الفائدة التي يُعطِيها صندوق التوفير والاحتياط، أهي حرام أم حلال في الشريعة الإسلامية؟

ثانياً: عن الزيادة المفروضة على القرض الذي تُقرضه الدولة للمواطنين، أهي حرام أم حلال في الشريعة الإسلامية؟

ع. ب. ل (الجلفة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

إنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، وَإِنَّ الرِّبَا مِنَ الْحَرَامِ الْبَيِّنِ الَّذِي لَا شُبْهَةَ فِيهِ، وَإِنَّمَا قَدْ تَشَبَّهَ بَعْضُ صُورِهِ، وَلَيْسَ هَذِهِ مِنْهَا.

والسؤال الأول يتناول زيادةً يَقْبِضُها رَبُّ المال دون عمل يقوم به فَيَسْتَحِقُّ. أَجْلُهُ هذه الزيادة، فصاحبُه مُرابٍ بدون شك؛ لأنه دَفَعَ قليلاً ثم أَخَذَ كثيراً من الزيادة. وَلِنَفَرِضَ أنه وَضَعَ في هذا الصندوق مليوناً، فإنه سيأخذ بعد سنة زيادة ثا قدرها 3.5٪ أو أكثر، وفي عشر سنوات نجده قد أخذ ضعف الربح عشر مرّات، وَضَعَ فيه 600 مليون لأَخَذَ عنها كُلَّ سنة ثلاثة ملايين ونصف، وفي عشر سنوات خم وثلاثين مليوناً، ولو تَرَكَ رِبَحَ كُلِّ سنة لتضاعفت الأرباح، يَتَنَاولُها دون عمل يقوم به وإنما اكتسبه لِعِناهِ وِثْرَتِهِ.

لهذا نقول: إِنَّ هذه الزيادة مِنَ الرِّبَا، وهي حرام، فلا يَجُوزُ لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يأكلها، أو يُطْعِمَ منها أهله؛ لِأَنَّ الله تعالى يقول: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾ [آل عمران: 130]، ويقول: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275].

أما السؤال الثاني، فَإِنَّ صُورَتَهُ أَتَيْنَ وَأَوْضَحَ في الرِّبَا، والزيادة المفروضة على القرض مرتفعة نسبياً، قد تكون 7٪ أو أكثر، والضحية فيها يَقْبِضُ قَرْضاً قليلاً ليدفع كثيراً، فلو قَرَضْنَا أنه استقرض 10 ملايين يدفعها بعد سنوات بربح 7٪، لَوَجَدْنَا أنه يَخْسِرُ كُلَّ سنة مئآت الآلاف، وبعد بضعة عشر سنة يَجِدُ نفسه قد دفع ما يساوي قيمة القرض بل أكثر.

إِنَّ الله قد حَرَّمَ الرِّبَا تحريماً قاطعاً، ولا يقول مسلم يؤمن بالله وباليوم الآخر بأنه حلال؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهُ مِنَ المعلوم مِنَ الدِّينِ بالضرورة، والآياتُ المُحَرِّمةُ له هي آخر ما نَزَلَ مِنَ آياتِ الأحكام. وقد رَعِمَ بعضُ الكُفَرَةِ أَنَّ الرِّبَا حلال، لا فَرْقَ بينه وبين البيع، فَردَّ اللهُ عليهم قَوْلَهُم بقوله: ﴿ذَلِكَ يَأْتِيهِمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]. فما يَتَنَاولُهُ التاجرُ مِنْ رِبَحٍ كان كَسْباً في مقابلة عمل، بِخِلَافِ الرِّبَا فإنه دون مقابل، بل هو استغلال مُحْضٌ لِحَاجَةِ المحتاج.

وبعد تحريم الربا وإذعان المسلمين، طمّع بعض المسلمين الذين كانوا يتعاملون به في قبض ما بقي لهم من ربا، فنهاهم الله في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رُدُّهُنَّ أَمْوَالُكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ [البقرة: 278 - 279]. وفي هذه الآية وعيد شديد لمن حرص على أكل الربا أو أصرّ على التعامل به، وكفاه تهديداً أن يعلم أن الله ورسوله قد أذناه بحرب.

وجاء في الحديث الشريف عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لَعَنَ اللَّهُ الرَّبَّاءَ، وَآكِلَهُ، وَمُوكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدَهُ، وَهُمْ يَعْلَمُونَ» (١). واللعنة هي الطرد من رحمة الله، ولا تكون اللعنة إلا على كبيرة من كبائر الذنوب، فالمرابي آكل الربا، والمستدين بالربا، كلاهما قد استحقا إثمًا، وأشدُّهما المرابي، ودونه من استدان محتاجًا.

وعلة تحريم الربا في الإسلام واضحة، فإن فيه استغلالاً بيّناً من الغني القوي للمحتاج الضعيف، فهو من استغلال الإنسان لحاجة أخيه الإنسان، وإلا فأبي عاقل يقبل أن يقبض القليل ليردّ الكثير، لولا الضرورة والحاجة؟ إن الإسلام يحمي الضعيف من سطوة القوي، ولهذا جعل القرض من باب الإحسان الذي أمر به وزيّنه في قلوب المؤمنين، ولا يكون إلا لوجهه الكريم، وقال علماؤنا: «ثلاثة لا تكون إلا لله: القرض والضمان والجاه».

ولا يقولنّ قائل: إن تحريم الربا والتعامل به رجعية وتزمت، ولا يمكن النهوض بالاقتصاد إلا به، فإن الدول الإسلامية - بل الدول في العالم القديم - قامت بدونه، وأسست اقتصاداً سليماً، وطاردت المرابين، ثم تغلبت الأفكار اليهودية التي تدّين بالربا وتروج له على الأوساط المالية، فجعلته أساس المعاملة العصرية، وقد ذمّ الله اليهود

(١) سبق تحريجه.

لهذا، وجعله من أسباب سخطه عليهم: ﴿فَيُظَاهِرُ مِنْ الذِّينِ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ (١٦) وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلَهُمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ﴿[النساء: 160 - 161].

ثم إن الدول الاشتراكية - في هذا العصر - تمنع في أوطانها التعامل بالربا، وتُعاقب المرابين أشدَّ عقاب، حرصًا على حماية شعوبها من جشع المرابين واستغلال المستغلين؛ مع أن اقتصادها سليم، ونهضتها عظيمة، ونحن - بصفتنا مسلمين - لا يحلُّ لنا أن نُقرَّ هذا النظام الربوي، ومن فعله حقَّ عليه الوعيد، وصاحبُ المالِ إثمُه أشدُّ من المحتاج أو المضطرَّ إليه. والله أعلم.

13 / 01 / 1977م

السؤال:

إنني وضعتُ في صندوق التوفير مبلغًا من مالي، حَقَّقَ لي ربحًا هامًا. وأريد أن أعرف: هل يجوز شرعًا أن أنتفع شخصيًا بهذه الفائدة؟ وفي حالة الحرمة، ماذا أصنع بها؟ هل أعطيها للفقراء؟ أو لأقرباء محتاجين؟

إني متزوّج وربّ عائلة، وفي سعةٍ من المال، ولا أريد بحال أن أرتكب إثماً وأخالف الشريعة؛ لأنني مسلم، عميق الإيمان.

وفي أملٍ اتصالي بشروحكم، تقبلوا تحياتي الخالصة.

ك. ب (عناية)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

إنّ هذا (الربح) الناتج عن المال المدخّر في صندوق التوفير مشبوهٌ عندك، بما

جَعَلَكَ تَحَرَّجَ مِنْهُ، وَتَسَاءَلَ أَحْلَالَ أَمْ حَرَامَ، وَلَوْ كَانَ حَلَالًا طَيِّبًا لَمَا وَقَعَ فِي صَدْرِكَ مِنْهُ حَرَجٌ، فَاتْرُكْهُ وَلَا تَأْكُلْ مِنْهُ، وَلَا تُطْعِمْهُ لِأَهْلِكَ؛ لِأَنَّهُ رَبًّا، وَالرَّبَّاءُ حَرَامٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَأْكُلَهُ أَوْ يُطْعِمَهُ أَهْلَهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزِّبَا﴾ [البقرة: 275]، وَقَالَ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الزِّبَا﴾ [آل عمران: 130]، وَهَدَّدَ الَّذِينَ لَا يَتْرَكُونَ التَّعَامُلَ بِالرَّبِّاءِ بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَقَالَ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الزِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ زُءُوسٌ ءَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ (٢٧٩) [البقرة: 278 - 279]. وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الرَّبَّاءَ، وَآكِلَهُ، وَمُوكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدِيهِ، وَهُمْ يَعْلَمُونَ».

لهذا أنصحك - وأنت مسلمٌ عميقُ الإيمان - ألا تتنفع في نفسك بشيء من هذا (الربح) الذي هو ربًّا، ولا تنفع به أهلك ممن تجب عليك نفقتهم، كالزوجة والأولاد والأبوين، والله يقول: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: 172].

أما التخلص منه بإعطائه لمساكين محتاجين ممن لا تجب عليكم نفقتهم، فذلك شيء آخر، ولا يصدق عليكم أنكم قد أكلتموه - إن شاء الله - والله أعلم.

1977 / 02 / 02 م

السؤال:

هل يجوز للمسلم أن يضع مبلغاً من المال في صندوق التوفير، وأن يقبل الزيادة التي تُعطى له؟ أرجو أن توضّحوالي هذا الأمر من كل الجوانب الدينية. والسلام.

ش.ع (برج بو عريريج)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: نعم، يجوز للمسلم أن يدّخر ماله في صندوق التوفير تحصيناً له من الضياع والتلف.

ثانياً: لا يجوز له أن يأكل ما يُعطاه من الأرباح الزائدة على رأس المال؛ لأنها من الربا، ولا يجوز لمسلم أن يأكل الربا، لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾ [آل عمران: 130]، وقوله: ﴿وَإِذَا كَانَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]، وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 278]. فهذه الآيات تمنع المسلم من أكل الربا، وهي من آخر ما نزل من القرآن، فلا يُقال أنها منسوخة.

ثالثاً: ولا يلتفت إلى قول من قال أن أرباح صندوق التوفير ليست من الربا، فإن أصحاب الصندوق سمّوها كذلك: «آنتيري - Intérêt»، وهي في أقلّ أمورها أموال مشبوهة، ويجب على المسلم - الذي أراد أن يحتاط لدينه وعرضه - أن يتقي الشبهات. فالسلامة من الوقوع في الحرام، ألا يأكل هذه الأموال الزائدة، ولا يسمع بأكلها لمن تجب عليه نفقته كالأبوين، وكزوجته، وأبنائه. والله أعلم.

14/05/1984م

السؤال:

فوائد صندوق التوفير والاحتياط: هل هي حلال أم حرام؟ وهل يجوز التصدق بها - بعد تسلمها - على المحتاجين؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: الحلال البين هو البيع والشراء، لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَانَ مِنَ الرِّبَا﴾

[البقرة: 275]، والحرام البيِّن هو الربا لقوله تعالى ذلك، فكلُّ ما هو من باب البيع حلالٌ إذا جازَ بيعُهُ، وكلُّ ما هو من باب الربا حرام، سواء كان ربا التفاضل، أو آخرني وأزيدك، أو المزابنة.

ولهذا فانظر في مدخل الشيء المسؤول عنه، فإذا كان فيه نوعٌ من الربا فهو حرام، وإذا لم يكن فيه نوعٌ من الربا فهو حلال، وذلك لا يخفى، لقوله عليه الصلاة والسلام: «الحلالُ بيِّنٌ، والحرامُ بيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ»⁽¹⁾، فالحلال يحصر كلُّ مسلم على تحصيله، والحرام يحصر كلُّ مسلم على اجتنابه، وما هو مُشْتَبِهٌ يخرج من عُهْدَةِ الحساب عليه مَنْ تَرَكَه، هذا ميزانُ المسلم بيده.

ثانياً: ومما ذَكَّرْنَا يَتَبَيَّنُ حُكْمُ ما سألتم عنه، فلو كان حلالاً بَيِّنًا لَعَلِمْتُمُوهُ ولم تسألوا عنه، كما أنه لو كان حراماً بَيِّنًا كان كذلك، ولما سألتم عنه كان من المُشْتَبِهِ فيه عندكم، وقد نَصَحَكُم الناصح الأمين بقوله ﷺ: «فَمَنْ تَرَكَ الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ، وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ».

ثالثاً: إذا لم يأكل منه مَنْ وَقَعَ تحت تصرُّفه، ولم يَطْعَمَهُ في نفسه ولا لأهله من زوجه وبنيه وأبويه، فترجو أن لا يُحَاسِبَ على أكل الحرام، وَيَنجُو مِنَ الْعِقَابِ، فإذا أَطْعَمَهُ مَنْ ليس في كفالته، فهو ناجٍ إن شاء الله.

1993 / 08 / 25م

(1) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب: فَضَّلَ مَنْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ، حديث (52)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب: أَخَذَ الْحَلَالَ وَتَرَكَ الشُّبُهَاتِ، حديث (1599)، عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

كيف التخلُّص من هذه الفوائد؟

السؤال:

تقولون فيما يُخَصُّ (الأرباح) يجب التخلُّص منها. الرجاء أن تُفيدونا: كيف التخلُّص منها، مع أنها ربًا في حُكم الحرام، وقد عَلِمْتُمْ أَنَّ السَّكَنَ الذَّاتِي مَرهُونٌ بهذا الصندوق؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

الجواب واردة في الآية: ﴿وَإِنْ ثَبِتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾ [البقرة: 279]، فإذا لم تأكل الربا، فقد تَخَلَّصْتَ منه، ولا يَحْرُمُ عليك أن تَدَّخِرَ مَالَكَ في هذا الصندوق، ما دام في الادِّخَارِ فائدةُ الحصول على السُّكْنَى، فإن (أُجِيرَتْ) على قَبْضِ (الأرباح) فلا تأكلها، لا تَنْتَفِعَ أَنْتَ بها، ولا تُطْعِمَها أَهْلَكَ أو تَكْسُوهُمْ منها. والسلام.

1977 / 01 / 26 م

مَنْ هُوَ الْمُضْطَرُّ لِلْقَرْضِ الرَّبَوِيِّ؟

السؤال:

ما حُكْمُ الدَّيْنِ فِي الْعَامِلِ الَّذِي لَا يَسْمَحُ لَهُ دَخْلُهُ بِنَاءً أو اقْتِنَاءً مَنْزِلًا: هل يَدْخُلُ فِي حُكْمِ الْإِضْطِرَارِ إِذَا مَا تَوَجَّهَ بِطَلَبِ قَرْضٍ مِنَ الصَّنَدُوقِ الْوَطَنِيِّ لِلتَّوْفِيرِ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

إذا كانت له سُكْنَى تَسْرُهُ وعائلته وأولاده، فقد استغنى، ويَكْفِيهِ ذَلِكَ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ

يكن له مسكنٌ أصلاً أو كان له مسكنٌ لا يكفيه، فإنه يدخُل في الاضطرار، لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 173]، فلست أنا الذي يُحِلُّ أو يُحَرِّم، بل الله الذي يُحِلُّ ويُحَرِّم، وهو وحده يفعل ذلك، فلو قلتُ لك في شيء حرام: هو حلالٌ لك، فإنني لا أُغني عنك من الله شيئاً، ولا يحِلُّ لك الإقدام على فعل الحرام، وكلُّ مسلم يعرف حاله أكثر من غيره، فهو وحده العالم بحال الضرورة، ومن جاع ولم يجد إلا الميتة، حلَّ له أكلها.

فإن قال: جُعْتُ، وهو يكذب، أو اضْطُرْتُ، وهو في وسع، فلا ينفعه إفتاء مُفتٍ. وفي الحديث الصحيح: «إِنَّمَا مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ، وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتَوْكَ»⁽¹⁾، أو كما قال ﷺ. وهذا هو الفرق بين العالم المسلم والقَسَّ النصراني، فالمسلم يُبَيِّن الحلال والحرام بأمانة، والقَسَّ النصراني يزعم أنه يغفر الذنوب لِمَن اعترف له باقترافها. والله أعلم.

شراء عملة بأخرى

السؤال:

أردت أن أسافر إلى العمرة ومعِي زوجتي، ولا بُدَّ من التحصيل على عملة فرنسية أو غيرها من (الدوفيز)، فهل يجوز لي أن أشتري نقودَ فرنسا بالزيادة لهذا السبب؟ أردت أن أعرف هذا، أحلالٌ هو أم حرام؟ لأكون مطمئنً البال؛ لأنَّ من سأل عن دينه

(1) أخرجه أحمد في مسنده، حديث (17999)، والدارمي في سنته، حديث (2575)، والطبراني في الكبير (ج22/ص147) عن وَابِصَةَ بْنِ مَعْبُدٍ رضي الله عنه. وحسنه النووي في المجموع (ج9/ص150). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج1/ص175): «رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه أيوب بن عبد الله بن مكرز، قال ابن عدي: لا يتابع على حديثه، وثقه ابن حبان»، وقال أيضاً (ج10/ص294): «رواه الطبراني، وأحمد باختصار عنه، ورجال أحمد إسنادي الطبراني ثقات».

اطمأنَّ، واللهُ في عَوْنِ العبدِ ما دام العبدُ في عَوْنِ أخيه.

ج. ذ (سكينة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: من المعلوم في شراء النّقدَيْن - وهما في الأصل الذهب والفضة - أنه لا يصحّ إلاّ مثلاً بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ، إذا اتَّحدَ الجنسُ، الذهبُ بالذهب أو الفضةُ بالفضة، فإذا اختلفَ الجنسُ جازَ التفاضلُ: الذهبُ بالفضة أو الفضةُ بالذهب، ولكن بقيتِ النّسيئةُ محرّمةً، ولا بُدُّ من اشتراط: اليد باليد.

ثانياً: قد اختلفت في السوق التعامل بالذهب والفضة نقدًا، وعوّض عنها التعامل بأوراق نقدية تطبعها المصارف الدولية، وتُصادق عليها الدول والأمم، وتُجعل لها قيمة رمزية تضمّنها الدولة، وتقبّل بها الأمم، وتضع رصيدها ذهبياً لها في البنوك لا تتجاوزها. فهذه الأوراق في الحقيقة لا قيمة لها في ذاتها، ولكن قيمتها رصيدها وما صادقت عليه الدولة التي صدرت فيها وصوّنت فيه، والدليل على أنه لا قيمة لها إلاّ هذا، أن الدولة قد تُبطل العمل بها أساساً فتصبح لا قيمة لها، وقد تُنقص منها فتُنقص، أو ترفع فتزيد.

ثالثاً: إذا تبَيَّنَ هذا، فإنّ قيمة هذه الأوراق هي تلك التي اتفقت عليها الدولتان بينهما، وكانت قيمة الفرنك الفرنسي هي 66٪ من الدينار الجزائري، فالدينار أعلى وأعلى من الفرنك الفرنسي بنحو الثلث، ولكن أهله رخصوه وأهانوه ووضعوه إلى أن صار الفرنك هو الأعلى والأعلى بنحو الضعف أو الأضعاف.

وفي رأيي أنّ هذا حرامٌّ؛ لأنّ الأوراق المستعملة بَدَل الذهب والفضة يجب في كلّ بيعٍ للنقد أن يكون مثلاً بِمِثْلٍ، والمِثْل - هنا - هو المقدار المتفق عليه بين الدولتين، فإذا كانت الزيادة على القيمة أو النقصان، خالفَ النَّصَّ وحُرِّمَ.

رابعاً: ثم إن هذا البيع لا يكاد يتحقق فيه الشرط الثاني أبداً، فإنَّ البائع يدفع نُقودَه هنا ليقبض الفرنك بالخارج أو العكس، فلا يتحقق فيه الشرط (يداً بيد).

خامساً: ها قد بينتُ لك الأمر، والإفتاء لمن أراد أن يذهب إلى الحج والعمرة بِعَدَم الذهاب لمكة المكرمة - إذا تيسَّر له الأمر على هذه الطريقة - لا أقدرُ عليه، خشية الصَّدِّ عن سبيل الله، فخذُ المسؤولية على كاهلك، وأذهب - مع التعامل بالرِّبَا - أو اقعد، والله سائلُك عما فعلت أو تركت، على أنَّ الأمر قد يَخْتَلِف إذا كان يَتعلَّق بِحَجَّة العُمَر، ولم يجد وسيلةً إلا هذه، فإنه قد يكون مُضْطَرّاً مشمولاً بقوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 173]، أمّا إذا كان يريد عمرةً أو حجّاً نافلاً فلا اضطراب. والله أعلم.

16/09/1987م

السؤال:

أنا تاجر في نوع من التجارة، وهذه التجارة يَلزُمُها العُملة الصعبة - لحلب بضائعها - وهي (الفرنك) الفرنسي، وإني أشتريه بأربعة أضعافه. فهل هذا حلال أم حرام؟
إنني أدفع في (1000) فرنك أربعة آلاف (4000) دينار جزائري، فهل يجوز ذلك ولو في حالة من الأحوال، في حالة الضرورة مثلاً؟

يا أهل العلم أرشدوني إلى الطريق الصحيح الذي به تُرضي الله.

ب. فؤاد (وهران)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: للتجارة - في بلادنا - قوانين مضبوطة، وبِمقتضى هذه القوانين التي رُوِيَ

فيها مصلحة الأمة والوطن العليا نسير، والغرفة التجارية والوزارات المختصة تساعد التجار في استيراد تجارتهم، وتمنحهم رخصاً خاصة يكون الدينار فيها متفوقاً على الفرنك، ولا يحتاج التعامل بمقتضى ذلك إلى أيّ عبء، والتلّيف على الربح مع مخالفة القوانين لا علاج له، بل يزيد الأمر سوءاً، بل نلزم النظام والقانون، ولو مع حاجتنا الشديدة.

ثانياً: الكيفية التي ذكرتها للحصول على العملة الصعبة، وهي أن تشتري عملة الفرنك بالدينار الجزائري بأربعة أضعاف - مع أن الدينار الجزائري أغلى من الفرنك - حرام، وهي من أنواع الربا التي ورد النهي عنها في آخر آية نزلت من القرآن الكريم، يقول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]، ويقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 278]، وأي رباً أكبر من شراء الألف بأربعة آلاف؟ إنه أضعاف مضاعفة.

وما حرّمه الله لا يحلّ لمسلم ولا لمسلمة أن يتجاوزوه، يقول الله: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: 229].

ثالثاً: حالة الضرورة التي أشرتم إليها، ليست هي عدم الوجدان للشيء - أي شيء مطلقاً - وإنما هي عندما تجوع، أو تجوع عائلتك التي أنت مسؤول عن معاشها حتى لا يبقى لديك باب للحياة إلاّ باب الحرام، تحلّ المحظورات - وحتى لحم الخنزير - بقدر دفع الضرر، ثم يعود حراماً كما كان.

ومن الضرورة المبيحة لمثل هذه المعاملة أن يكون الإنسان مريضاً بمرض خطير، ولا يجد له علاجاً في الوطن، ولا طبيباً معالجاً، إلاّ في فرنسا أو غيرها، ويخشى أن يُصاب بالهلاك أو بالمضرة البالغة، ولم يجد طريقاً إلاّ أن يستبدل الفرنك بالدينار، في هذه الحالة يجوز له الإقدام على ذلك بمقدار الحاجة.

ولست هناك ضرورةٌ تُبيح للتاجر أن يشتري الألف بأربعة آلاف، وفقدانُ بضائع فرنسا في بلادنا لم يجعلنا نموت ونختنق، فقد يتسبب ذلك لنا في المضايقة، وقد نحسُّ بالاحتياج، لكن ليس إلى حالة الضرورة، فلنصبر، ولا نلتجئ إلى ما يتسبب لنا في مَضَرَّة شديدة؛ لأنه يُفسد السوق، ويخترق القوانين، ويُعرض ماله وعرضه للتلف، فإن أعوانَ الحكومة القائمة ربما أصابوه بِسُوء، وفرضوا عليه غرائب باهظة، وشهروا به فأفسدوا عرضه، وربما دافع عن نفسه و(مصلحه) بِشراء الذمم وبالرشوة والجعالة، فاثَّركوا عنكم التجارة التي تُلزِمكم التعامل بالربا وفساد الدين والدنيا، واصبروا كأمتكم، والتزموا القوانين ولا تُفسدوها.

1988 / 02 / 23 م

أهذا ربح حلال أم هو عين الربا؟

السؤال:

قال رجل تاجر - من ذوي البراعة في التجارة، ومن ذوي اليسار والديانة - لصديق له مثله: «أعطني من مالك ثلاثمائة ألف وعشرين ألف دينار (اثنين وثلاثين مليون فرنك قديم) أستعملها في التجارة، وبعد ستة أشهر تقبض نصف الربح (ستين ألف د. ج - ستة ملايين فرنك قديم -)، ويرجع لك رأس المال كله بعد سنة، وهاك بذلك وثيقة بِصَكِّين، تُصرف كل واحد منهما في وقته».

وتمت الصفقة بينهما كما ذكر، ثم شاع الكلام في الموضوع، فقال بعض الناس إن هذه معاملة ربوية لا تجوز، فما هو حكم الشريعة الإسلامية؟

إن كلاً الرجلين مسلمٌ ملتزمٌ، لا يتعامل بالربا، ولا يريد الحرام.

الحاج ع بن خ (قسنطينة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

الرِّبَا مِنْ آخِرِ مَا حَرَّمَ الْإِسْلَامُ، وَشَدَّدَ فِيهِ جَدًّا، وَأَعْلَنَ أَنَّ اللَّهَ يَمْحَقُ الرِّبَا وَيُزِيلِي الصَّدَقَاتِ، وَأَذَنَ مَنْ تَعَامَلَ بِالرِّبَا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ صَاحِبُ تَفْسِيرِ الْمَنَارِ مَا فَحَّوْهُ: «لَمْ يَرُدَّ فِي كَبِيرَةٍ مِنَ الْكِبَائِرِ مِنَ الْوَعِيدِ مِثْلَ مَا وَرَدَ فِي الرِّبَا».

الصورة التي ذكرتموها ليست من الرِّبَا في شيء، إنما هي من باب القِراض، وهي معاملةٌ أجازَ التعاملُ بها الإسلامُ، قال ابن رشد الحفيد في بداية المجتهد: «لا خلاف بين المسلمين في جواز القِراض، وأنه مما كان في الجاهلية فأقره الإسلام»⁽¹⁾.

وقال: «هذا مُسْتَسْنَى مِنَ الْإِجَارَةِ الْمَجْهُولَةِ، وَأَنَّ الرُّخْصَةَ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا هِيَ لِوَضْعِ الرَّفْقِ بِالنَّاسِ».

والقِراض كما ذكره ابن رشد في تعريفه: «أَنْ يُعْطِيَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ الْمَالَ عَلَى أَنْ يَتَّجَرَ بِهِ عَلَى جُزْءٍ مَعْلُومٍ يَأْخُذُهُ الْعَامِلُ مِنْ رِبْحِ الْمَالِ، أَيْ جُزْءٍ كَانَ مِمَّا يَتَّفَقَانِ عَلَيْهِ، ثُلُثًا أَوْ رُبُعًا أَوْ نِصْفًا»⁽²⁾.

فهذا التعريف ينطبق تمامًا على الصورة الواردة في السؤال، فهي قِراض سائغٌ باتفاق المسلمين، كما حكى ابن رشد، ولا ينطبق عليه تعريفُ أي نوع من أنواع الرِّبَا، وهو ثلاثة أنواع:

1- رِبَا النَّسِيئَةِ: (أَخَّرَنِي وَأَزِيدُكَ)، أَوْ (ضَعَّ وَتَعَجَّلَ).

2- رِبَا الْفَضْلِ: وهو بيع الجنس بجنسه مُتفاضلاً، الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والقمح بالقمح، والشعير بالشعير... الخ، كلُّ ذلك لا يَجُوزُ التَّبَايَعُ فِيهِ إِلَّا

(1) بداية المجتهد. ج 2/ ص 191.

(2) بداية المجتهد. ج 2/ ص 191.

مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًّا بِيَدٍ، فَإِنْ اخْتَلَفَ الْجِنْسُ جَازَ التَّفَاضُلُ، وَلَمْ يُجْزَ إِلَّا يَدًا بِيَدٍ.

3- رَبًّا الْمُرَابَّنَةَ: يَبِيعُ بِمَجْهُولٍ بِمَجْهُولٍ، أَوْ يَبِيعُ مَعْلُومٌ بِمَجْهُولٍ.

هذه أنواع الربا، ولا يَصْدُقُ عَلَيْهَا مَا تَعَامَلُ بِهِ التَّاجِرَانِ.

وَرَدَ فِي السُّؤَالِ الْمَذْكُورِ صُورَةٌ مُخْتَلَفٌ فِيهَا، مِنْعَهَا مَالِكٌ وَالْجُمْهُورُ، وَأَجَازَهَا أَبُو حَنِيفَةَ، وَهِيَ أَنَّ هَذَا الْقِرَاضَ كَانَ مُؤَجَّلًا، قَالَ ابْنُ رِشْدٍ: «وَلَا يُجُوزُ الْقِرَاضُ الْمُؤَجَّلُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَأَجَازَهُ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَّا أَنْ يَتَفَاسَخَا. فَمَنْ لَمْ يُجِزْهُ رَأَى أَنَّ فِي ذَلِكَ تَضْيِيقًا عَلَى الْعَامِلِ، يَدْخُلُ عَلَيْهِ [مَزِيدٌ]⁽¹⁾ غَرَرٌ؛ لِأَنَّهُ رَبًّا بَارَتْ عِنْدَهُ سِلْعٌ فَيَضْطَرُّ عِنْدَ بُلُوغِ الْأَجْلِ إِلَى بَيْعِهَا، فَيَلْحَقُهُ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ، وَمَنْ أَجَازَ الْأَجَلَ شَبَّهَ الْقِرَاضَ بِالْإِجَارَةِ»⁽²⁾.

وَتَعْلِيلُ الْمَنْعِ مُتَنَبِّ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ؛ لِأَنَّ التَّاجِرَ كَانَ مُتَأَكِّدًا أَنَّ بَضَاعَتَهُ لَا يَلْحَقُهَا كَسَادٌ، لِشِدَّةِ الطَّلَبِ عَلَيْهَا فِي السُّوقِ وَرَوَاجِهَا، وَلِذَا يَتَرَجَّحُ هُنَا الْأَخْذُ بِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(1) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [مَرَبِي]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ.

(2) بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ. ج 2/ ص 193.

الشفعة

هل لي الحقُّ في الشُّفْعة في حصص هذه الشركة؟

السؤال:

إنَّ الأشخاص الثلاثة وهُم: السيدة (بن س. ز)، وزوجها السيد (ع. ط)، والسيد (و. ر) قد أسَّسوا بينهم شركة تُدعى (ص. أ. ر. ل)، يُساهمون فيها بالنَّسب أو الحصص المبيَّنة كما يلي:

- السيدة (بن س. ز): 25٪.

- زوجها (ع. ط): 25٪.

- السيد (و. ر): 25٪.

فحدثَ نزاعٌ بين السيدة (بن س. ز) من جهة، وبين زوجها (ع. ط) من جهة ثانية، ولهما مولودٌ ازداد من اقترانهما، اسمُه (بن. هـ). وقد قام الأب نفسه بتسجيل الولد في الحالة المدنية، ثم وقع الطلاق بين الزوجين، وبقي الابن في حضانة أمِّه بِحُكم صَدَر أَوَّلًا من المحكمة، ثم أُثبت من طرف مجلس القضاء الأعلى بالجزائر العاصمة، يَقضي على الأب بتسديد النفقة الغذائية لابنه.

ولأسباب مجهولة، وانتقامًا من زوجته، فقد باع (ع. ط) 25٪ من حصصه لفائدة (و. ر)، الذي هو مُساهمٌ في الشركة.

فالسيدة (بن س. ز) تُطالب الآن بإلغاء عقد البيع من جهة، وباسترداد المبيع بطريق الشُّفْعة من جهة ثانية، وعليه فالمرجُو من سيادتكم أن تُفتوني في هذه النازلة.

فهل الشريعة الإسلامية تمنح حقَّ الشُّفْعة للشريكة في الحِصص المبيعة مِن طرف زوجها المطلق أم لا؟

بن س. ز (وهران)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

نعم، لك الشُّفْعة إذا توفرت شروط:

أولاً: مِن أحكام الشريعة الإسلامية القضاءُ بالشُّفْعة، وهي استحقاقُ الشريك حِصَّةَ شريكه، إذا باعها لغيره بِثَمَنها، قال القاضي أبو الوليد بن رشد في بداية المجتهد: «أما وجوب الحكم بالشُّفْعة، [فالمسلمون مُتَّفِقُونَ]»⁽¹⁾ عليه، لما وَرَدَ في ذلك مِن الأحاديث الثابتة»⁽²⁾.

وَمِن هذه الأحاديث التي أشار إليها القاضي ابن رشد ما جاء في الموطأ للإمام مالك عن سعيد بن المسيَّب، أَنَّ رسول الله ﷺ: «قَضَى بِالشُّفْعةِ فِيمَا لَمْ يُقَسَمَ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ، فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ فَلَا شُفْعةَ». ومثله حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما فيما رواه مسلم، أَنَّ رسول الله ﷺ: «قَضَى بِالشُّفْعةِ فِيمَا لَمْ يُقَسَمَ، فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ فَلَا شُفْعةَ»⁽³⁾.

ثم إن ابن رشد حكى أَنَّ المسلمين «اتفقوا على أَنَّ الشُّفْعة واجبة في الدور والعقار

(1) في النسخة المطبوعة: [مُتَّفَقٌ]. وما أثبتناه مِن بداية المجتهد.

(2) بداية المجتهد. ج 2/ ص 207.

(3) أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب: الشُّفْعة، حديث (1608) بلفظ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعةِ فِي كُلِّ شَرَكَةٍ لَمْ يُقَسَمَ، رُبْعَةً أَوْ حَائِطٍ، لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذَنَ شَرِيكُهُ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، فَإِذَا بَاعَ وَلَمْ يُؤْذَنُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ». وأما اللفظ الذي أوردته الشيخ رحمه الله، فأخرجه البخاري في كتاب الشُّفْعة، باب: الشُّفْعة فيما لم يُقَسَمَ، حديث (2257).

والأرضين كلّها، واختلفوا فيما سوى ذلك»، ثم ذكر أنّ مذهب مالك يُوجب الشُّفعة في ثلاثة أنواع⁽¹⁾:

أحدها: مقصودٌ، وهو العقار من الدور والحوانيت والبساتين.

والثاني: ما يتعلّق بالعقار، ممّا هو ثابت لا يُنقل ولا يُحوّل، وذلك كالبرّ ومَحالّ النخل، وجميع الأشجار، ما دام الأصل فيهما مُشاعاً بينهما غير مقسوم.

والثالث: ما تعلّق بهذه كالثّمار. ثم قال: «وكذلك كراء الأرض للزرع».

وذكر فقهاء المالكية الاختلاف في القضاء بالشفعة فيما لا ينقسم، بأن تُفسده القسمة كالحمام، فابن القاسم لا يرى الشُّفعة في الحمام، والإمام مالك يرى ذلك. [ويقول]⁽²⁾ الإمام مالك وقّع القضاء في الأندلس بأمر من أمير المؤمنين عبد الرحمن الناصر، كما نصّ عليه الدردير في شرحه على مختصر خليل⁽³⁾.

فأمّا غير العقار من حيوان، أو عَرَض، فلا شُفعة فيه مُستقلاًّ بنفسه، فإن كان تابعاً للعقار، وجبت فيه الشُّفعة. قال الدردير في شرح خليل: «لا شُفعة في حيوان أو عَرَضٍ إِلَّا تَبَعاً»⁽⁴⁾.

وقال ابن رشد: «فقهاء الأمصار على أن لا شُفعة إلّا في العقار فقط. وحكي عن قوم أنّ الشُّفعة في كلّ شيء ما عدا المكيّل والموزون»⁽⁵⁾.

وأما الكراء فقد نُقل الخلاف فيه في المذهب، ومشهور المدوّنة⁽⁶⁾ أن لا شُفعة

(1) بداية المجتهد. ج 2/ ص 208.

(2) في النسخة المطبوعة: [ويقول]. والصواب ما أثبتناه.

(3) انظر: الشرح الكبير. ج 3/ ص 476.

(4) الشرح الكبير. ج 3/ ص 476.

(5) بداية المجتهد. ج 2/ ص 208.

(6) انظر: المدوّنة. ج 3/ ص 516.

للسَّهْمِ، وقال اللَّخْمِي: إِذَا كَانَ الْمُكَتَرَى مِمَّا يُقَسَّم، وَأَرَادَهُ الشَّرِيكَ لِسُكْنَاهُ، فَلَهُ الشُّفْعَةُ⁽¹⁾.

ونقل الدسوقي على شرح الدردير لمختصر خليل ما نصه: «في البُنَانِيَّ عن الزَّقَاقِ في لَامِيَّتِهِ وَغَيْرِهِ جَرَيَانُ الْعَمَلِ بِالشُّفْعَةِ فِي الْكَرَاءِ بِالْقَيْدِ الثَّانِي فَقَطْ، [وَهُوَ أَنَّ يَسْكُنَ بِنَفْسِهِ]»⁽²⁾.

ثَانِيًا: مِنَ التَّصَوُّصِ الْمُتَقَدِّمَةِ يَتَبَيَّنُ حُكْمُ مَا تَسْأَلِينَ عَنْهُ، فَإِذَا كَانَتِ الشَّرِكَةُ الَّتِي بَيْنَكُمْ تَمْلِكُ عَقَارَاتٍ مِنْ أَرْضٍ، أَوْ شَجَرٍ، أَوْ دُورٍ، أَوْ حَوَانِيَّتٍ، وَجَبَتْ لَكَ الشُّفْعَةُ فِي الْمَبِيعِ مِمَّا تَمْلِكُهُ الشَّرِكَةُ وَلَوْ عُرُوضًا (بِضَائِعٍ)، أَوْ حَيَوَانَاتٍ؛ لِأَنَّهَا حَيْثُ تَبَاعَدَتْ عَنْهَا، وَتُعْطَى حُكْمُهَا، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ التِّجَارَةِ مِلْكًا تَامًّا، فَلَوْ كَانَ أَصْلُهُ كِرَاءً عَنِ الْأَمْلاكِ الشَّاعِرَةِ، أَوْ عَنْ مِلْكٍ خَاصٍّ لَوَجَبَتْ فِيهِ الشُّفْعَةُ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ الْمُعْتَبَرَ الْيَوْمَ هُوَ (المؤسسة التجارية) الذي يَسَاوِي عَشْرَاتِ الْأَلْفِ مِنَ الدِّينَارَاتِ أَوْ مِثْلَيْهَا. فَإِذَا كَانَ لِهَذِهِ الشَّرِكَةِ (Fonds de commerce) فَهُوَ مِلْكٌ هَامٌّ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ الْفُقَهَاءُ بِاسْمِ (الْحَوَانِيَّتِ).

ثَالِثًا: إِذَا تَعَدَّدَ الشَّرَكَاءُ، وَبَاعَ أَحَدُهُمْ سَهْمَهُ فِي الشَّرِكَةِ، فَإِنَّ بَاقِيَ الْمُسَاهِمِينَ يُدْعَوْنَ كُلُّهُمْ لِيَأْخُذَ كُلُّ وَاحِدٍ مَا يَنْوِبُهُ مِنْ شُفْعَتِهِ فِي الْحِظِّ الْمَبِيعِ، وَتَكُونُ الْقِسْمَةُ بَيْنَهُمْ حَسَبَ الْأَنْصِبَةِ لَا عَلَى عَدَدِ الرُّؤُوسِ، قَالَ خَلِيلٌ فِي الْمَخْتَصَرِ: «وَهِيَ عَلَى الْأَنْصِبَاءِ»⁽³⁾. قَالَ الدَّرْدِيرُ: «وَهِيَ - أَيْ الشُّفْعَةُ - مَقْضُوضَةٌ عِنْدَ تَعَدُّدِ الشَّرَكَاءِ عَلَى قَدْرِ الْأَنْصِبَاءِ، لَا عَلَى الرُّؤُوسِ»⁽⁴⁾.

1980/06/14م

(1) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 3/ص 475.

(2) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 3/ص 475. وما بين معقوفتين لم يوجد في النسخة المطبوعة، وأثبتناه من حاشية الدسوقي.

(3) مختصر خليل. ص 234.

(4) الشرح الكبير. ج 3/ص 486.

هل لي الحق في الشُّفعة في هذه الدار؟

السؤال:

مات والدي رحمه الله، وترك من الورثة: ابناً - وهو أنا - وابنتين هما أختان لي، وترك لنا في ميراثه داراً مع بَراحٍ من الأرض، وبقي هذا العقار بيننا لم نقسمه حتى الآن. ثم سافرتُ إلى فرنسا، وبقيت فيها، حتى رجعتُ إلى الوطن، ونزلتُ في ولاية (عنابة)، ثم سافرت إلى بلدي، وعندما نزلتُ وجدتُ أنَّ إحدى أختي قد باعت نصيبها في هذا العقار - الدار وبراحها - على الشَّياع عندما كنتُ في فرنسا. وقد طالبتُ أمام المحكمة بِحَقِّي في الشُّفعة بِمُجَرَّد نزولي ببلدي، وإلى حدِّ الآن لم يُفصل بيني وبين المشتري، مع أني قُمتُ بالشُّفعة عندما عَلِمْتُ بصفقة البيع. وإني أسألكم إذا كان لي حقٌّ في الشُّفعة أم لا؟

ع.ع (عنابة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. لك الحق في هذه الشُّفعة.

أولاً: الشُّفعة حقٌّ من الحقوق التي شرعها الإسلام، قال ابن رشد: «أما وجوب الحكم بالشُّفعة، فالمسلمون مُتَّفِقُونَ عليه، لِمَا وَرَدَ في ذلك من الأحاديث الثابتة». ثم قال: «ذهب مالك والشافعي وأهل المدينة إلى أن لا شُّفعة إلاَّ للشريك ما لم يُقاسم... ولا شُّفعة للعجار ولا للشريك المُقاسم»⁽¹⁾.

(1) بداية المجتهد. ج 2/ ص 207.

وَعُمِدَتُهُمْ فِي هَذَا: مَا جَاءَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «قَضَى بِالشُّفْعَةِ فِيمَا لَمْ يُقَسَمَ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُدُودُ بَيْنَهُمْ فَلَا شُفْعَةَ»⁽¹⁾. وفيما رواه مسلم وأبو داود والترمذي من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه ﷺ: «قَضَى بِالشُّفْعَةِ فِيمَا لَمْ يُقَسَمَ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ».

وقد عَرَّفَهَا خَلِيلٌ فِي الْمَخْتَصَرِ بِقَوْلِهِ: «الشُّفْعَةُ أَخْذُ شَرِيكَ - وَلَوْ ذِمِّيًّا - مَا بَاعَ شَرِيكُهُ الْمُسْلِمَ لِذِمِّيٍّ... عَقَارًا وَلَوْ مُنَاقِلًا بِهِ إِنْ انْقَسَمَ... بِمِثْلِ الثَّمَنِ... أَوْ قِيمَتِهِ... الخ»⁽²⁾.

ثَانِيًا: إِذَا وَقَعَ الْبَيْعُ مِنَ الشَّرِيكَ لِحَصَّتِهِ، وَكَانَ شَرِيكُهُ حَاضِرًا بِالْبَلَدِ، عَالِمًا بِالْبَيْعِ، شَاهِدًا فِي عَقْدِهِ، أَوْ رَأَى الْمُشْتَرِيَ يَقُومُ بِالْهَدْمِ وَالْبِنَاءِ وَالتَّغْيِيرِ، فَسَكَتَ وَلَمْ يَقُمْ بِالشُّفْعَةِ، وَلَا صَرَّحَ بِإِسْقَاطِ حَقِّهِ فِيهَا، أَجَلَ شَهْرَيْنِ كَامِلَيْنِ مِنْ يَوْمِ الْعَقْدِ، فَإِنْ لَمْ يَقُمْ فِيهَا سَقَطَ حَقُّهُ. هَذَا قَوْلٌ، وَالْقَوْلُ الصَّحِيحُ هُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ مَالِكٍ، أَنَّهُ يُؤَجَّلُ سَنَةً كَامِلَةً، أَوْ مَا قَارَبَهَا كَشَهْرٍ بَعْدَ كَمَالِ السَّنَةِ، هَذَا إِذَا كَانَ حَاضِرًا بِالْبَلَدِ، عَالِمًا بِالْبَيْعِ، لَيْسَ لَهُ عُذْرٌ يَمْنَعُهُ مِنَ الْقِيَامِ بِحَقِّهِ.

ثَالِثًا: إِنْ كَانَ الشَّرِيكَ غَائِبًا عَنِ الْبَلَدِ، وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْبَيْعِ، بَقِيَ لَهُ الْحَقُّ فِي الْقِيَامِ بِالشُّفْعَةِ إِلَى حِينِ رَجُوعِهِ، وَلَوْ طَالَتْ غَيْبَتُهُ، فَلَا يُسْقِطُ طَوْلُ الْغِيَابِ حَقَّ قِيَامِهِ بِالشُّفْعَةِ، بَلْ يُضْرَبُ لَهُ أَجَلَ سَنَةٍ مِنْ يَوْمِ حُضُورِهِ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: «لَا إِنْ غَابَ أَوَّلًا، أَوْ أَسْقَطَ لِكُذِّبٍ»⁽³⁾.

وَقَدْ شَرَحَهُ الْعَلَامَةُ الدَّرْدِيرُ بِقَوْلِهِ: «لَا إِنْ غَابَ الشَّفِيعُ أَوَّلًا - أَيَّ قَبْلَ عِلْمِهِ بِالْبَيْعِ، وَأَوَّلَى قَبْلَ الْبَيْعِ - فَلَا تَسْقُطُ شُفْعَتُهُ وَلَوْ غَابَ سَنِينَ كَثِيرَةً، فَإِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرِهِ

(1) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (ج 2/ ص 713).

(2) مَخْتَصَرُ خَلِيلٍ. ص 232.

(3) مَخْتَصَرُ خَلِيلٍ. ص 234.

كان حُكْمُهُ حُكْمَ الحاضر العالم، فله سنة وما قاربها بعد قُدمه، ما لم يُصَرَّح بإسقاطها، أو يُخْضَل أمرٌ مِمَّا تَقَدَّمَ، أو أَسْقَطَ شُفَعَتَهُ لِكُذْبٍ مِنْ بَائِعٍ أو مُشْتَرٍ في الثَّمَنِ بزيادةٍ، فهو على شُفَعَتِهِ وإن طال الزمن⁽¹⁾.

فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «لا إن غابَ أوْلاً»، يريد غيابه قبل عِلْمِهِ بعقده البيع، وكذلك لو غاب قبل انتهاء السنة، وظَنَّ أنه يرجع قبل انتهاء أمر الخيار، فعاقه عائقٌ عن الرجوع في الأجل كحَبْسٍ، أو انقطاع أسباب رُجوعه، في هذه الحالة يَمْتَدُّ حَقُّهُ في الشُّفْعَةِ، وأُخْرَى وأوْلَى - كما قال الشارح - لو غابَ قبل البيع.

رابعاً: ومن هذا يَتَبَيَّنُ أَنَّ السيد المُسْتَفْتِي له حَقٌّ في الشُّفْعَةِ إن صَدَقَ فيما أَذْلَى به من معلومات: مِن أَنَّ شريكه - هي أخته - قد باعت مالها في العقار الموروث من أبيهما وهو الدار والبراح في حال الشركة، ولم تقع القسمة، وكان آنذاك غائباً منذ عشر سنوات، وطالت غيبته، وعندما عِلِمَ قام أمام المحكمة يَطْلُبُ حَقَّهُ في الشُّفْعَةِ، فلا يَسْقُطُ حَقُّهُ في الشُّفْعَةِ ولو امتدَّت غيبته بعد البيع وقبل حضوره بِقَرْنٍ كامل.

ولَا مجالَ للتردُّد والتوقُّف في الحُكْمِ له بِحَقِّهِ؛ لأنَّ محاكمنا تُحْكَمُ الشريعة الإسلامية ونُصَوِّصُها في مثل هذه الدعاوى، ولأنَّ المشتري مسلمٌ لا يَحِقُّ له أن يَتَمَرَّدَ على أحكام الشريعة. والله أعلم.

1984 / 04 / 09 م

(1) الشرح الكبير. ج 3/ ص 485 - 486.

التأمين

التأمين التعاوني: حلالٌ فعلُهُ وتعويضُهُ

السؤال:

إنَّ مؤسَّستنا (الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي) تُقدِّم خدمات لِرُبِّي الحيوانات (بقر، غنم، دجاج) وللفلاحين. وهذه الخدمات عبارة عن عقود تأمين أصحابها ضدَّ الأخطار التي يَتعرَّضون لها أثناء نشاطاتهم، ومنها: وفيات الحيوانات، الفيضانات، والحرائق.

إلاَّ أنَّ هذا الصندوق لم يَعْرِف إقبالاً كبيراً، وهذا منذ نشأته في مدينتنا عام 1985م، وبعد إجراء بعض الاستفسارات مع المعنَّيين بالأمر تبيَّن لنا أنهم يَعْتَبِرُونَ التأمينات حراماً، لذا نطلب منكم توجيهاً في هذا الموضوع، وهل يُمكنكم أن ترفعوا الستار على هذا الأمر الغامض؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: نشكر السيد على سؤاله عن حكم الشرع في أمر يَهْمُهُ كمسلم، ويَهْمُ جميع المسلمين، كما نشكره على تعاونه مع إخوانه على تأسيس ما يُفيد المسلمين، ويُرقِّيهم مادياً وأدبياً. فلا شكَّ أنَّ كلَّ ذلك من باب التعاون الذي أمر الله به في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: 2].

ولا شكَّ أنَّ الوصول إلى ترقية عملية حفظ الثروة الحيوانية والفلاحية بما ينفع

المسلمين، ويضمن غذاءهم وحياتهم الطيبة، والله تعالى قال: ﴿وَاللَّهُمَّ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: 5]. فالتعاون على حماية الثروة الحيوانية أو الفلاحية ضمانٌ على المنافع الحاصلة منها، وعلى الدَّفْعِ النَّاتِجِ مِنْ صُوفِهَا وَشَعْرِهَا وَوَبَرِّهَا، وعلى غذائهم الضروري لحياتهم، وأيُّ نفعٍ أَجَلٌ مِنْ ذَلِكَ فِي حَالَةِ الصَّحَّةِ وَفِي حَالَةِ الْمَرَضِ، ولو لم يكن إلا هذا الدافع لمثل هذا التعاون لكانَ مأمورًا به، مشمولاً بقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: 2]، فَمِنْ تَقْوَى اللَّهِ مِثْلُ هَذَا التَّعَاوُنِ عَلَى الْبِرِّ؛ لِأَنَّ فِيهِ نَفْعًا وَدَفْعَ ضَرٍّ عَنِ الْأُمَّةِ.

ثانيًا: الجوائح التي تتعرَّض إليها الأعمال الفلاحية والتربية الحيوانية قد تكون جوائح سماوية لا حيلة للإنسان في دَفْعِهَا، مثل نزول الصواعق والزلازل والحجر والوباء والفيضانات، وقد تكون مُتَسَبِّبةً عن إهمال الإنسان وتَرْكِه الاحتياط، أمَّا هذه فعليه أن يحتاط، وَيَتَّخِذَ مِنَ الْوَسَائِلِ مَا يَضْمَنُ لَهُ حِمَايَةَ ثَرْوَتِهِ، وَيَضْمَنُ لَهُ النِّجَاحَ، وَأَمَّا الْجَوَائِحُ السَّمَاوِيَّةُ فَلَا حِيلَةَ لَهُ فِي الْهَرُوبِ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ، وَلَكِنْ هَذَا لَا يَمْنَعُ مِنْ وَجوب تقديم المعونة للمنكوب، وَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي مَدِّ يَدِهِ فِي قَبْضِ الْعَوْنِ.

ثالثًا: والتعاون بين الناس على تخفيف الضرر وتهوين المصيبة على مَنْ نَزَلَتْ بِهِ، ليس في ديننا ما يَنْهَى عَنْهُ وَيُبْعِدُهُ عَنِ التَّعَاوُنِ، وَلَيْسَ فِيهِ - كَمَا يُتَوَهَّمُ - اعْتِرَاضٌ عَلَى مَا قَدَّرَهُ اللَّهُ وَقَضَاهُ.

ولم يكن تنظيم التعاون بين جماعات كثيرة معمولاً به في تعاونيات دُعِيَّتْ شَرَكَاتُ التَّأْمِينِ، وَلَكِنْ عُرِفَتْ مِثْلُ هَذِهِ الشَّرَكَاتِ مَعَ الْإِتِّصَالِ بِأُورُوبَا، فَإِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ لِكُلِّ آفَةِ شَرَكَاتٍ لِلتَّأْمِينِ، فِي فَلَاحَتِهِمْ وَتِجَارَتِهِمْ وَاقْتِصَادِهِمْ، وَفِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَالْجَوِّ، وَقَدْ يَفَرِّضُونَ ذَلِكَ قَرْضًا، كَمَا فَعَلُوا فِي الْمَوَاصِلَاتِ، فَإِنَّهُمْ يُحَرِّمُونَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَسُوقَ سَيَارَةً تَمَشِي فِي الطَّرِيقَاتِ دُونَ تَأْمِينٍ، وَهَذَا التَّأْمِينُ ضَرُورِي لِصَاحِبِ السَّيَارَةِ نَفْسَهَا أَنْ

يُصاب بآفة، كما هو ضروري لمُشيها في الأزقة؛ لأنها تُعرض حياة المارة للخطر، فإذا أصاب صاحبها غيره كَفَلَتْ له الدَّيَّة، وكَفَلَتْ للمُصاب ولتَلَف الواجب غُرْمه، سواء أصاب أو أخطأ، فإنَّ مِنَ القواعد الفقهية: "العَمْد والخطأ في أموال الناس سواء، لا بُدَّ مِنْ غُرْمه ولو أَتْلَفَه خطأ".

رابعاً: فأنت ترى أنَّ الإسلام لم يَمْنَع مِنْ إنشاء مثل هذه التعاونيات، ليتعاون المسلم مع أخيه المسلم أو مع غيره على البرِّ والنَّفْع، فَمَنْ أنشأ مثل هذا فقد أحسن وامتثل، ولا يُلْزَم منه أبداً أن يُجَالِف قاعدةً مِنَ الفقه الإسلامي. وأخطَرُ ما يَتَعَرَّض إليه مثل هذا التعاون الرِّبا، وقد نَصَّ القرآن الكريم على حِلِّيَّة البيع وحُرْمَة الرِّبا، قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]، فإذا سَلِمَت التعاونيات مِنَ التعامل بالربا، فأَيُّ شيءٍ يُحَرِّمُها؟

خامساً: ومن المعلوم أنَّ الربا عند فقهاء المسلمين ثلاثة:

1 - ربا الجاهلية: وكان رباهم أن يَتعاملوا بالدين إلى أَجَلٍ، فإذا جاء الأجل قال المدين للدائن: «أُخْرِنِي وَأَزِيدْكَ»، فتلك الزيادة هي الربا، وهي حرام، سواء اشترطها مِنْ قَبْل، أو تَعَهَّد بها وطلَّبتها؛ لأنَّ تلك الزيادة في غير مُقَابِل، فهي مِنْ باب أَكْلِ أموال الناس بالباطل.

2 - ربا الفضل: وهو أن يَبيع ذهباً أو فضة أو طعاماً بِمِثْلِهِ، وهما مِنْ جنس واحد، فلا يَجُوز إلا بشرطين اثنين: وهو أن تكون البضاعة مِثْلاً بِمِثْلٍ بغير تفاضل، ولو كان أحدهما أَجودَ مِنَ الآخر، فالتمرُّ نوعٌ واحد، (دَقْلَةٌ نُور) مثل (الكنثشي)، لا يَجُوز بيع أحدهما إلا بِمِثْلِهِ. والشرط الثاني أن يكون يَدًا بِيَدٍ، فلا يَجُوز أن يتأخَّر قَبْضُ أحدهما [ولو لحظة، وهذا ما يُعرَف عن العلماء، لا يَجُوز البيع في الجنس إلا مِثْلاً بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ، فإن اختلف الجنس جاز التفاضل وبَقِيَ الحُضُور، لقوله عليه الصلاة والسلام: «فَإِذَا

اختلف الجنس، فبيعوا كيف شئتم⁽¹⁾، فلا بأس أن يشتري رطلاً من الزبيب بعشرة من القمح، لاختلاف الجنس.

3- ربا المزبنة: وهو أن يبيع شيئاً معلوماً بشيء مجهول، أو يبيع مجهولاً بمجهول، فالجهل ضرر خطير، وفيه ضرر كبير، فلا تباع شيئاً معلوماً بثمن مجهول، أو شيئاً مجهولاً بثمن مجهول، فلا يمكن أن يبيع له حوتاً في البحر؛ لأنه مجهول المقدار والنوع، وغير ذلك.

هذه الأنواع الثلاثة من الربا المحرم، فإذا خلا عقد التأمين من هذا فليس برِبويٍّ حتماً، وقد يدخله، ولعل الذين يتفرون من عقود التأمين ما قد تتعرض له من الربويات، ولهذا لا نلوم من هابها؛ لأنه قد استبرأ لدينه وعرضه، ومن استبرأ لدينه وعرضه لم يقع في الحرام⁽²⁾.

سادساً: وقد اختلف العلماء في مسألة الأخذ بعقود التأمين، وقد بحث هذا في مؤتمر عقد ببغداد، فمن العلماء من يرى أن التأمين جائز بكل أنواعه ولا ضرر فيه، مثل العالم الجليل الأستاذ مصطفى الزرقا الوزير السابق وعضو المجلس الفقهي بمكة، وله تأليف ثمين في الموضوع، وقد ألقى محاضرة قيمة بالجزائر في عهد المرحوم مولود قاسم. ومن العلماء من يُجيز كل أنواع التأمين ما عدا التأمين على الحياة، فإنه يتوقف فيه، وهو العالم الأزهري الأستاذ علي الخفيف. ومنهم من لا يتجاوز التأمين التعاوني ويُحرّم بقية أنواع التأمين.

وقد بحثت رابطة العالم الإسلامي موضوع التأمين، وأقرّ علماءها التأمين التعاوني

(1) أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب: الصّرف وبيع الذهب بالورق نقداً، حديث (1587)، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، بلفظ: «فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدّاً بيداً».

(2) ما بين معقوفتين وقع إدراجه في النسخة المطبوعة في فقرة (سادساً)، بما أدّى إلى تفكك نصّ الفتوى، وقد أصلحنا هذا الخلل.

لسلامته من الآفات، فإن التعاون بين البشر مأذون فيه، ومأمور به.

سابعاً: وهنا نرى نفعاً عظيماً في التأمين الفلاحي والتجاري، ونرى ما يتعرض له [الفلاحون والتجار]⁽¹⁾ من ضرر عظيم، لهذا نرى أنه حرصاً على منفعة الأمة من عقود التأمين، وحماية لهم من جشع المُرابين، نرى أنه يجب على الدولة الجزائرية أن تضمن هؤلاء ول هؤلاء ما ينفعهم ولا يضرهم، فتشرف بنفسها على شركات التأمين، وتجعله تأميناً يحمي الفلاحة ويرقيها، ويحمي الفلاحين من جشع المُرابين، وبهذا تضمن الخير والنفع للجميع.

وعلى العموم فإننا ندعو الأمة أن تؤيد عقود التأمين على الحيوانات وعلى الفلاحة، فإن نفعها أعظم من ضررها، ولا بأس أن يدفع جزءاً من ماله لإعانة من نزلت به نكبة من إخوانه، فإنه خفيف على أخيه وإعانة، ولو لم ينزل به شيء عدة سنين، حتى إذا نزل به وجد العون من إخوانه، وإذا سلمت يته المرة أئيب على فعله.

ثامناً: قد نجد في الشريعة ما يفرض التضامن على دفع ما دهم الإنسان من تكاليف باهظة، وهذا ظاهر في دية الخطأ، فإن من قتل مؤمناً خطأ وجبت فيه دية الخطأ، وهي على العاقلة، وعاقلة المسلم تشاركه في أن الدية عليها أي على الأغنياء من أهله، بحيث يغرمون من أموالهم ما لم يتسبب فيه، وقد نص العلماء على أن الدية واجب عليهم دفعها من باب التعاون، وليس من باب العقاب، إذ لم يقرّفوا جرماً.

وشركات التأمين هذا عمل أعضائها، فقد التزموا أن يغرموا للمصاب منهم ما لم يتسببوا في إتلافه، ورضوا لأنفسهم أن يدفعوا من أموالهم نصيباً، حتى إذا حلت به المصيبة استحق أن يشاركوه في دفع المصيبة، وليس في الأمر إجباراً من أحد، ولا سخط من أحد.

(1) ما بين معقوفتين لا يوجد في النسخة المطبوعة، وأثبتناه لأن السياق يقتضيه.

ومِثْلُ هَذَا أَيْضًا أَنَّ مَنْ نَزَلَتْ بِهِ مَصِيبَةٌ فَادِحَةٌ، فَتَحَمَّلَ الدَّيَّةَ، وَلَمْ يَجِدْ فِي مَالِهِ وَفَاءً لِمَا ارْتَكَبَهُ مِنَ الدَّيْنِ، فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ الزَّكَاةِ تَصِيبَ الْغَارِمِينَ. وَالْغَارِمُونَ هُمْ مَنْ أَدْرَكَهُمْ [أَجَلَ الدَّيْنِ] ⁽¹⁾ وَلَنْ يَفِيَ بِدَيْنِهِمْ مَا عِنْدَهُمْ مِنْ مَالٍ، فَإِنَّ لَهُمْ فِي الزَّكَاةِ نَصِيبًا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي مَصَارِفِ الزَّكَاةِ: ﴿وَالْغَرَامِينَ﴾ [التوبة: 60].

ولهذا نقول للمسلمين: تعاونوا على البرِّ والتقوى، واتَّقُوا اللَّهَ، وَمِنْ التَّعَاوُنِ عَلَى الْبِرِّ أَنْ يَأْمَنَ الْفَلَّاحُ عَلَى فِلَاحَتِهِ، بَحِثْ يُلْزِمُ نَفْسَهُ كُلَّ عَامٍ بِدَفْعِ قِسْطٍ عَنْ طَوَاعِيَّةٍ وَاخْتِيَارٍ، يُقَدِّمُ مِنْ هَذَا الْمَالِ لِلْمُصَابِ بِجَائِحَةٍ، وَيُعَوِّضُهُ بَعْضَ الْخَسَارَةِ، حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ هُوَ مِثْلُ هَذَا الْمُصَابِ اسْتَحَقَّ أَنْ يُعَوِّضَ مِثْلَ أَخِيهِ، وَذَلِكَ لَا يَضِيرُهُ وَلَكِنَّهُ يَنْفَعُ أَخَاهُ، وَلَا يَمْنَعُهُ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ عَلَى نَجَاتِهِ مِنْ مِثْلِ مَا أَصَابَ أَخَاهُ، أَمَّا أَنْ يَنْتَفِعَ أَخُوهُ بِقَبْضٍ جَزْءٍ [عَنْ] ⁽²⁾ الضَّرَرِ الَّذِي نَزَلَ بِهِ، فَأَيُّ شَيْءٍ فِي ذَلِكَ؟ وَهَكَذَا تَكُونُ نَفْسُهُ طَيِّبَةً، سَوَاءٌ نَزَلَ بِهِ خَطَرٌ أَوْ نَجَا مِنَ الْخَطَرِ وَأُصِيبَ أَخُوهُ الَّذِي خُفِّفَ ضَرَرُهُ.

وَالْخِلَاصَةُ: أَنَّ كُلَّ تَأْمِينٍ تَعَاوَنِي جَائِزٌ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، مَا دُونَ فِيهِ مِنَ الْعِلْمَاءِ، وَتَوَقَّفَ الْأُسْتَاذُ عَلَى الْخَفِيفِ فِي التَّأْمِينِ عَلَى الْحَيَاةِ فَقَطْ، وَأَجَاذَهُ الزُّرْقَا فِي كُلِّ نَوْعٍ مِنَ أَنْوَاعِ التَّأْمِينِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

19/10/1994م

عقد التأمين الجماعي

السؤال:

هل يجوز استكتاب عقد تأمين جماعي على الحياة من طرف جماعة من العمال

(1) ما بين معقوفتين لم يُوجَد في النسخة المطبوعة، وأثبتناه لأنَّ السِّيَاقَ يَقْتَضِيهِ.

(2) في النسخة المطبوعة: [من]. والصواب ما أثبتناه.

المسلمين، ويشتمل على الضمانات التالية: العجز أو الإعاقة الدائمة، التعويض عن النفقات الخاصة بالأدوية والتطبيب (مُكَمَّلًا لتعويض الصندوق)، وحصول ذوي الحقوق - بعد وفاة المؤمن - على مبلغ من المال مُتَّفَق عليه مُسَبِّقًا، وأقساط التأمين تُستعمل في عمليات ربوئية، وطريقة تحديد الأقساط تعتمد على أسس ربوئية.

جماعة من المسلمين (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

قضية التأمين - بأنواعه - من القضايا الطارئة على المسلمين، وللحنفية فيها نص ورثوه عن أسلافهم من العلماء السابقين، ذكره في حاشيته العلامة ابن عابدين⁽¹⁾، وفرق المعاصرون بين أنواع التأمين، واختلفوا في بعضها، واتفقوا في الآخر.

فأما الذي اتفقوا على جوازه فهو عقود التأمين التعاوني، ومن صدرت منهم الفتوى بالجواز: المجمع الفقهي، التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، وقد عرف هذا المجمع بالاحتياط والتخري في كل ما يصدر عنه.

وأما الذي اختلفوا فيه فهو ما سواه من عقود التأمين، فانقسم العلماء فيه إلى فرق ثلاثة:

(1) أول من كتب عن نظام التأمين من الفقهاء المسلمين ابن عابدين رحمه الله، فقد ذكر في حاشيته على الدر المختار ما يلي: «جرت العادة أن التجار إذا استأجروا مركبًا من حربي يدفعون له أجرته، ويدفعون أيضًا مالاً معلوماً لرجل حربي مقيم في بلاده، يُسمى ذلك المال: سوكرة، على أنه مَهْمَا هَلَكَ من المال الذي في المركب بحرق أو غرق أو نهب أو غيره، فذلك الرجل ضامنٌ له بمقابلة ما يأخذه منهم، وله وكيل عنه مُستأمنٌ في دارنا، يُقيم في بلاد السواحل الإسلامية بإذن السلطان، يقبض من التجار مال السوكرة، وإذا هَلَكَ من مالهم في البحر شيء يُؤدِّي ذلك المُستأمن للتجار بدله تمامًا. والذي يظهر لي: أنه لا يحل للتاجر أخذ بدل هالك من ماله؛ لأن هذا التزام ما لا يلزم...». انظر: ابن عابدين. رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين). ج 4/ ص 170.

أولاً: فرقة منهم أجازت كل أنواع التأمين، بما في ذلك التأمين على الحياة، ولم تَر في ذلك حرجاً، ومن هؤلاء العلامة الأستاذ مصطفى الزُّرقا عضو المَجْمَع الفقهي بمكة المكرمة، والأستاذ بجامعة الأردن، والأستاذ سابقاً بجامعة دمشق، والوزير السابق بسوريا.

ثانياً: ومنهم فرقة أجازته في كل أنواع التأمين، وتَرَدَّدت في نوع واحد منه مع ميلها إلى الجواز، ومنهم المرحوم العلامة الشيخ علي الخفيف من كبار علماء مصر والعالم الإسلامي.

ثالثاً: ومنهم من أعلن حربه على كثير من أنواع التأمين، وحَرَّم التأمين على الحياة بدون تَرَدُّد، لما ذُكر من مَلابسات لأنواع المعاملات الربويّة.

والذي يظهر لي أنَّ التأمين التعاوني - الذي اتفقوا على جوازه - أصبح من ضروريات حياة المجتمعات البشرية، لا يُترَدَّد فيه، ولا يُستغنى عنه.

وأنَّ التأمين على الحياة لا بأس به، فليس المقصود منه أن يَضمّن المؤمن حياته بحيث لا يُدركه الموت، ومن يستطيع ذلك؟ وإنما المقصود أن يَحْصُلَ ذَوُّوه على شيء ما إذا أصابته مصيبة الموت، وترك أرملة وأيتاماً، وسُنَّةُ المسلمين أن يصنعوا الطعام لأهل الميت، والله سبحانه سَمَّى ذلك مُصِيبَةً⁽¹⁾، لما ينال أهله من مكروه.

وما خالطه من مكروه بسبب المعاملات الربويّة، باستعمال المال المُتَجَمِّع منه، ومن تحصيل أقساطه كما جاء في السؤال، يجب على المسلمين أن يعملوا لتنقيته من الشُّبُهات، وأن يُخَلِّصوه من كلِّ شوائب الحرام، وما دامت شركات التأمين ومؤسسات العمال بأيدينا، فيسير علينا أن نتوصَّل لذلك، ونُقَدِّم الاقتراحات، ونُلحَّ عليها ونُصِرَّ، حتى نَصِلَ إن شاء الله، فنحن المسلمون، وإن نَطَقَ بعض من لا يعرف بلسان الشيطان! والله أعلم.

(1) أي سَمَّى الله الموت مصيبةً في قوله تعالى: ﴿فَأَصَابَتْكُم مُّصِيبَةُ الْمَوْتِ﴾ [المائدة: 106].

المُغَارَسَة

حُقُّ المُغَارَسَة وجريمة حَرْق الغابات

السؤال:

يَبْنُونَا مَا هُوَ حُكْم الشريعة الإسلامية في القضية الآتية:

في سنة 1976م اتَّفَقَتْ مع السيدة (ف. ف) - وهي زوجة خالي - أن أغرس قطعة أرض بأشجار التين والزيتون، على قاعدة المُغَارَسَة الإسلامية المعروفة عندنا في الوطن.

وشرعت في غراسه القطعة، فغرسْتُ 38 شجرة، وفي سنة 1980م رَفَعْتُ عليَّ دَعْوَى أمام محكمة (الأخضرية) أنني غرسْتُ القطعة بالقوة، وقد عَيَّنَت المحكمة خبيراً للتحقيق في الدَّعْوَى، فَقَدَّم تقريره الذي يُثَبِّت وجود المُغَارَسَة، وأنَّ الأشجار أصبحت تُعْطِي ثمارها، وَقَدَّر تعويضات العمل بخمسين ألف دينار، أو استحقاق النِّصْف في القطعة المغروسة، وقد أَصْدَرَت (العدالة) حُكْمَهَا حسب تقرير الخبير بأنَّ على السيدة (ف. ف) أن تدفع مبلغ خمسين ألف دينار للسيد (ز. ع) على أن يخرج من القطعة.

وقد وافقت من جهتي على هذا الحكم، ولكن السيدة (ف. ف) استأنفته طالبة تخفيض التعويض بعد أن قامت بِمَسَاعٍ قَبْلِيَّةٍ لدى المستشار القضائي، فحَكَمَ عليَّ بالخروج دون أدنى ستيم، وجاء في حَيثِيَّاتِ الحُكْم أنه لا يوجد (عقد رسمي)!!

فهل لي حَقٌّ في هذه الأشجار أو في هذه القطعة الأرضية يُحوِّله إِيَّايَ الاتفاق بيننا على المُغَارَسَة؟ وبعد حُكْم المجلس القضائي في (البويرة) بالخروج من القطعة الأرضية دون مُقَابِل، هل تُقَطَّع الأشجار أم لا؟ وهل حَرَامٌ عليَّ أن أقطع الأشجار أم حلال؟

أُقْسِمُ بالله العظيم أنني مظلوم، ومحكوم عليّ بالباطل وليس بالعدل، فهل لي حق في هذه الأشجار أم لا؟ إنني أطلب منكم بيان حكم الشريعة الإسلامية، وكنت أود أن يكون الحكم عليّ بمقتضاها، وأنا راضٍ بها، وأعوذ بالله من وقت نصيب فيه أن يأكل القوي حق الضعيف. تقبلوا سيدي أزكى السلام.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: قضيتكم - كما وردت في سؤالكم - من القضايا التي عالجها الفقه الإسلامي في قسم المعاملات، باب المغارسة، وسواء صحت المغارسة أو فسدت لعلية ما، فإن عمل العامل لا يذهب سدى، ولا بُدَّ من مُقابل، كما يأتي بيانه.

واسمحوا أن أبدأ بالجواب على آخر ما سألتكم عنه، وهو حكم قطع الأشجار المثمرة، فالجواب أن ذلك حرام لا يرتكبه عاقل؛ لأنه فساد في الأرض، وجزاء من أقدم عليه جزاء المفسدين في الأرض، كما دلت عليه الآية: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: 205]، ثم قال: ﴿فَحَسْبُ جَهَنَّمَ وَلِئْسَ الْمُهَادُ﴾ [البقرة: 206].

والآية نزلت في شخص جاء النبي وأعلن إسلامه، وأعجبه مظهره وكلامه، وأشهد الله على ما في قلبه، ثم تولى من عنده، «فمر بزرع لقوم من المسلمين ويحمر لهم، فأحرق الزرع وعقر الحمر»، نقله القرطبي⁽¹⁾، ثم قال: «دلت الآية على الحرث وزراعة الأرض، وغرسها بالأشجار حملاً على الزرع، وطلب النسل - وهو نماء الحيوان - وبذلك يتم قوام الإنسان»⁽²⁾.

(1) تفسير القرطبي. ج 3/ ص 14.

(2) تفسير القرطبي. ج 3/ ص 18.

ومن المعلوم في الأصول أن خصوص السبب لا يمنع من عموم اللفظ، قال القرطبي: «ولكنها صارت»⁽¹⁾ عامة لجميع الناس، فمن عمل مثل عمله استوجب الملامة، ولحقه [الشين]⁽²⁾ إلى يوم القيامة»⁽³⁾. ولا بُدَّ أن يلحقه العقاب: في الدنيا عقابُ المفسدين في الأرض، وفي الآخرة دَلٌّ عليه قوله تعالى: ﴿فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَيْسَ إِلَيْهَا ذَا﴾.

ثانياً: يُعتبر فساداً في الأرض إذا قُطعت الشجرة أو قُلعت لغير صلاح، فإذا كان قُطعها لتجديدها أو إصلاحها أو للحاجة لحشبهها في البناء أو وقود - دون الإضرار بأحد - جاز ذلك في دائرة ما يُسمح به.

ثالثاً: هل تُقَطع الأشجار وقت الحرب لتخريب ديار العدو؟ لقد فعل ذلك المجاهدون أيام حرب التحرير، والجواب عن هذا السؤال: نعم، يجوز ذلك إذا كان فيه نكايَةٌ في الحرب، قال القرطبي: «تَبَّتْ في صحيح مسلم وغيره أن رسول الله ﷺ قَطَعَ نَخْلَ بني النَّضِيرِ وَحَرَّقَ»⁽⁴⁾. «قال قتادة: قَطَعُوا مِنْ نَخِيلِهِمْ وَأَحْرَقُوا سِتَّ نَخْلَاتٍ، وقال ابن إسحاق: قَطَعُوا نَخْلَةً وَأَحْرَقُوا نَخْلَةً»⁽⁵⁾. وكما تَبَّتْ هذا في غزوة بني النَّضِيرِ، تَبَّتْ في حصار الطائف سنة 8 من الهجرة، ولكن النبي ﷺ أمر بالكف عنه، وصار يُوصي بُعُوته وسراياه ألا يَقْطَعُوا شَجَرًا⁽⁶⁾، وكذلك أبو بكر⁽⁷⁾ وعُمر⁽⁸⁾.

(1) في النسخة المطبوعة: [بل هو]، وما أثبتناه من تفسير القرطبي.

(2) في النسخة المطبوعة: [الشيء]. والصواب ما أثبتناه من تفسير القرطبي.

(3) تفسير القرطبي. ج 3/ ص 17.

(4) تفسير القرطبي. ج 18/ ص 8.

(5) تفسير القرطبي. ج 18/ ص 6.

(6) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج 9/ ص 154).

(7) أخرجه مالك في الموطأ (ج 2/ ص 447)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج 9/ ص 152)، وابن أبي شيبة في مُصَنَّفِهِ (ج 6/ ص 483)، وعبد الرزاق في المصنَّف (ج 5/ ص 198).

(8) أخرجه ابن أبي شيبة في مُصَنَّفِهِ (ج 6/ ص 483) عن زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ قال: «أَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ: لَا تَقْتُلُوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَاتَّقُوا اللَّهَ فِي الْفَلَاحِينَ».

وكان الأمرُ اختلافًا بين العلماء، قال القرطبي: «اختلف الناس في تحريب دار العدو وتَحْرِيقها وقَطْع ثمارها على قولين:

الأول: أن ذلك جائز، [قاله في المدونة].

الثاني: إن عَلِمَ المسلمون أن ذلك لهم لم يفعلوا، وإن يَتَسَوَّأُوا فَعَلُوا، قاله مالك في الواضحة. وعليه يُنَاطِرُ [أصحاب] الشافعي.

قال ابن العربي: والصحيحُ الأول. وقد عَلِمَ النبي ﷺ أن نخل بني النَّضِيرِ له، ولكنه قَطَعَ وَحَرَّقَ ليكون ذلك نِكَايَةً لهم وَوَهْنًا فيهم حتى يَخْرُجُوا عنها. وإِتْلَافُ بعضِ المالِ لِصَلاحِ بَاقِيهِ مصلحةٌ جائزة شرعاً⁽¹⁾.

وهذا هو الحقُّ، فقد كان صوابًا ما فَعَلَهُ المجاهدون؛ لأنَّ قَطْعَ أشجار حقول المُعَمَّرِينَ مِنْ كَرَمٍ وَحوامضٍ قد مَسَّهَمَ وَأَخْزَاهُمْ، وَعَجَّلَ بارتحالهم، ولم يكن هذا القَطْعُ للفساد، وإنما لِلإِصْلاحِ، وهو التَّعْجِيلُ بِتَحْرِيرِ البَلاَدِ، فَلِلَّهِ دَرُّ مالِكٍ فَإِنَّهُ حَذَامٌ: إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

رابعًا: فأما قَطْعُ الأشجار لغير حاجة ولا إِصْلاحٍ، ولا في تَحْرِيبِ ديار العدو أثناء الحرب، وكذلك إِهْلَاكُ النِّسْلِ مِنَ الحيوانِ، وإِحْراقُ الزَّرعِ، فإنه فسادٌ في الأرض بِشهادة الآية: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: 205]. وسواءٌ كانت الأشجار مُثْمِرَةً تَمَكُّدُ السَّكَّانَ بِغِذائِهِمْ كالزَّرعِ والفواكه، أم كانت غير مُثْمِرَةٍ، فإنَّ الواجب هو المحافظة عليها؛ لأنها مُؤَثِّرَةٌ في العِمرانِ البَشَرِيِّ، وتَمَكُّدُهُ بِالغِذاءِ والمعيشة، أو تُؤَثِّرُ في البيئَةِ والمحيطِ، ولهذا يَحْرُمُ إِتْلَافُ الغاباتِ أو إحراقها.

ولو كانت الغابة في مِلْكٍ خاصٍّ، فلا يُؤْذَنُ في إِتْلَافِها إِلَّا بِإِذْنِ خَاصٍّ مِنْ وِلِيِّ الأَمْرِ

(1) تفسير القرطبي. ج 18/ ص 8، وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأُثْبِتَ مِنْ تَفْسِيرِ القرطبي.

في البلاد، أو من المصالح المُختَصَّة (مصلحة الغابات) التي تتوفر على العلم والمعرفة والخبرة والأمانة والنزاهة.

وقد تبيَّن في هذا العصر ضرورة وجود الغابات في مساحة كافية في الوطن، وأنها ضرورية لوجود الحياة، وخير ضمان يمنع زحف الصحراء المتواصل، فالغابات حياة، والصحراء موت، ومن تعمَّد حرق الغابات وإتلافها حُقَّ عليه أن يتحمَّل عقاب أصحاب الحِرابة: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جَزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: 33]، فإن نشبت فيها النار يفعِّله غير العمد، فقد ارتكب إهمالاً يُعزِّر عليه، ويُجتهد أن يكون عبرة لغيره.

خامساً: حَقُّك ثابتٌ بالمُغَارَسَةِ - في القطعة التي غَرَسْتَهَا بالفعل - في الأرض والأشجار حسب الاتفاق، فإن لم يُعيَّن المقدار، حُلَّ على المتعارف بين الناس في جهتكم.

وإنما غَلَطْتُكَ الكبرى هو أنك عَقَدْتَ اتفاقاً مع (امرأة) عَوْضاً عن رجل يحترم كلمته، ويدافع عن حقوقه عند اللزوم حتى ينشوب معركة بدنية، فماذا تفعل أنت مع (امرأة)؟

وغلطة أخرى أكبر من هذه، أنك لم تَحْتَاطَ لنفسك بكتابة الاتفاق المُبرَم بينك وبين صاحبة الأرض، والشرع الإسلامي يأمر في مثل هذه المعاملة بالتوثُّق بالكتابة، يقول سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: 282].

ولكن إذا وقع الخطأ منك، ثم قُمتَ بعملٍ حسب اتفاق آتَى بِثمرته، فإنَّ عملك لا يذهب سُدى، ويَتَبَيَّنُ حَقُّكَ بِحُكْمِ المحكمة التي تُحْكَمُ قواعد الشريعة في إثبات

الحقوق بين الناس. فإذا كان لديك شهودٌ مُشافَهَةٌ فشهادتهمُ صالحةٌ كالمكتوبة، وإذا لم يُوجدوا فأنت المُدَّعي؛ لأنك تقول قد كان، والأخرى مُدَّعى عليها، يجب عليها اليمين، ثم تُقدَّر الأضرار بما يُحكَّم به عند فسخ عقد المغارسة كما سيأتي، ولا يذهب عملك سُدىً على كلِّ حال.

سادساً: والمغارسة من أوجه التعامل بين الناس التي أذن فيها الإسلام، ورغب فيها، فإن غرس الأرض بالأشجار المثمرة التي يأكل منها الإنسان والحيوان قُرْبَةٌ لله، وكلُّ ما أكل منها - ما دامت موجودة - صدقةٌ جارية، جاء في الحديث: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سُرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ»⁽¹⁾.

قال خليل⁽²⁾: «وجازت المغارسة في الأصول، أو ما يطول مُكُنُّه في الأرض

(1) أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب: فَضْلُ الْغَرْسِ وَالزَّرْعِ، حديث (1552)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(2) لم يتعرَّض الشيخ خليل رحمه الله إلى باب المغارسة في مختصره، ومن شُراح خليل الذين ذكروا هذا الباب الشيخ عليش في شرحه على مختصر خليل (منح الجليل. ج 7/ ص 415 - 430)، مُعْتَمِدًا على ما ألفه الشيخ عبد الرحمن بن عبد القادر المجاجي (ت 1096هـ) في كتابه: "التيسير والتسهيل في ذكر ما أغفله الشيخ خليل من أحكام المغارسة والتوليح والتصيير"، حيث قال المجاجي رحمه الله: «لَمَّا كَانَ بَابُ الْمَغَارِسَةِ يَمَّا يَنْبَغِي لِلْمُؤَلِّفِينَ الْمُخْتَصِرِينَ التَّعَرُّضَ لَهُ، وَذَكَرَ أَحْكَامَ الْمَغَارِسَةِ وَمَسَائِلَهَا فِيهِ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا، وَلَمَّا ذُكِرَ لَمْ يَتَعَرَّضُوا، وَلَا أَدْرِي مَا قَصْدُهُمْ بِذَلِكَ، وَلَا مَا أَرَادُوهُ هُنَاكَ، وَعَيِّتُ بِمَنْ أَشْرَتْ إِلَيْهِ: الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَلَامَةُ الْقُدْوَةُ الْكَامِلُ أَبُو عَمْرٍو عَثْمَانُ بْنُ الْحَاجِبِ، وَالشَّيْخُ الْفَاضِلُ وَالْأَسْوَةُ الْكَامِلُ خَلِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى... ثُمَّ إِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أَذْكَرَ مَا حَضَرَ لِي فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ الَّتِي اخْتَلَفَتْهَا مِنْ غَيْرِ مَا كَتَبَ عَلَى طَرِيقَةِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَخْتَصَرِهِ فِي اصْطِلَاحِهِ وَمَعَادَاةِ عِبَارَاتِهِ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِذِكْرِ مَا حَضَرَ كَالِشَّرْحِ لِتِلْكَ الْأَلْفَاظِ وَالْبَيَانِ». انظر: التيسير والتسهيل... مخطوط بوزارة الشؤون الدينية، رقم (فقه - 639). ل 1.

سنين»، ثم قال: «شَرِكَةٌ بِجُزْءٍ مَعْلُومٍ، لَا فِي أَحَدِهِمَا»⁽¹⁾.

وعَرَفَهَا العلماءُ بِمَا يُقِيدُ: أَنَّ صَاحِبَ الْأَرْضِ يَعْقِدُ صَفْقَةً مَعَ عَامِلٍ عَلَى أَنْ يَغْرِسَ لَهُ أَرْضَهُ بِنَوْعٍ أَوْ أَنْوَاعٍ مَعْرُوفَةٍ مِنَ الْأَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ الدَّائِمَةِ، أَيْ أَنْ تَبْلُغَ حَدًّا مَعْلُومًا هُوَ حَدُّ إِثْمَارِهَا أَوْ دُونَهُ، فَإِذَا أَتَمَّ الْعَامِلُ عَمَلَهُ وَانْقَضَى أَجَلُهُ، اسْتَغْنَى أَنْ يَكُونَ شَرِيكَهُ فِي تِلْكَ الْأَشْجَارِ وَفِي أَرْضِهَا الْمَغْرُوسَةِ بِالْقَدْرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ بِالنِّصْفِ أَوْ الثُّلُثِ... الخ.

فَإِذَا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ شَرِيكًا فِي الْغَلَّةِ دُونَ الْأَرْضِ، أَوْ فِي الْأَشْجَارِ دُونَ الْأَرْضِ، فَسَدَ الْعَقْدُ، قَالَ عَلِيْشُ: «إِذَا قَالَ الْأَصُولُ بَيْنَنَا فَقَطْ، فَإِنْ كَانَ مَعَ مَوَاضِعِهَا مِنَ الْأَرْضِ جَازًا، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرَطْ ذَلِكَ وَشَرَطَ تَرْكُ الْأَصُولِ فِي أَرْضِهِ حَتَّى تَبْلَى فَلَا يَجُوزُ، وَكَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرَطَ أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي الشَّجَرِ، وَأَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ مِنْهَا إِلَّا بِغَلَّتِهَا... قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: شَرَطُ صِحَّتِهَا كَوْنُ الْأَرْضِ وَالشَّجَرِ بَيْنَهُمَا»⁽²⁾.

وحتى ما بين الأشجار من الأرض يدخل في الشراكة، إلا إذا استثناه صاحب الأرض بنص خاص في العقد، قال عليش: «اعْلَمْ أَنَّ الْأَرْضَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ:

الأول: الموضع المغروس فيه الشجر، ودخوله فيها شرط صحة.

الثاني: الأرض التي بين الشجر فهو مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا، فَلِلْعَامِلِ جُزْؤُهُ مِنْهُ مَعَ بَقَاءِ الشَّجَرِ وَبَعْدَ فَنَائِهِ، إِلَّا إِذَا اسْتَثْنَاهَا رَبُّهَا حِينَ الْعَقْدِ فَلَا يَسْتَحِقُّ الْعَامِلُ شَيْئًا مِنْهَا.

الثالث: الأرض البعيدة عن الغرس، فلا يَسْتَحِقُّ الْعَامِلُ شَيْئًا مِنْهَا أَيْضًا، وَإِنْ لَمْ يَسْتَنْهَ رَبُّهَا، وَهَذِهِ وَالْأُولَى مَفْهُومٌ مَا بَيْنَ الشَّجَرِ، فَفِيهِ تَفْصِيلٌ»⁽³⁾.

(1) وعِبَارَةُ الْمَجَاجِي فِي "التَّسْيِيرِ وَالتَّسْهِيلِ": «وَجَازَتْ الْمُغَارَسَةُ فِي الْأَصْلِ، وَمَا يَطُولُ مُكْنَتُهُ بَيْنَيْنِ - كَزَعْفَرَانَ وَقُطْنٍ - إِبَارَةً، وَجَعَلَالَهُ بِعَوَضٍ، وَشَرِكَةٌ بِجُزْءٍ مَعْلُومٍ فِي الْأَرْضِ وَالشَّجَرِ، لَا فِي أَحَدِهِمَا». مَخْطُوط. ل. 2.

(2) مَنِحَ الْجَلِيلِ شَرْحٌ مُخْتَصَرٌ خَلِيلٍ. ج 7/ ص 419.

(3) مَنِحَ الْجَلِيلِ. ج 7/ ص 419.

سابعاً: عَقْدُ الْمُغَارَسَةِ لازِمٌ للطرفين، فإذا تَمَّ وجب الوفاء به، وإن وقع بينهما نزاع في الجزء المتَّفَق عليه، فقال العامل - مثلاً -: النِّصْف، وقال ربُّ الأرض: الثُّلث، فإنه يُرْجَع إلى العُرف، ويُحْتَكَم إليه.

وإن وَقَعَ الخلاف بينهما على الصَّحَّة والفساد، قال أحدهما: اتَّفَقْنَا على كذا وكذا، بما يَقْضِي بالصَّحَّة أو الفساد، وقال الآخر عكس قول غَرِيْمِهِ، فإنَّ القَوْلَ قَوْلُ مُدَّعِي الصَّحَّة؛ لأنها الأَصْلُ في عقود المسلمين، إلَّا إذا تَمَّالاً النَّاسُ على الفساد، فإنه يَصِيرُ أصلاً، فالقولُ قَوْلُهُ⁽¹⁾، فهو مُطَالِبٌ بِالْبَيِّنَةِ: شاهدان ذَوَا عَدَلٍ، أو شاهِدٌ ويَمِين، فإن عَجَزَ حَلَفَ غَرِيْمُهُ واستَحَقَّ. هذا مذهب مالك كما في المختصر⁽²⁾ وشُراحه⁽³⁾.

ثامناً: إذا ثَبَتَ الفساد في عَقْدِ الْمُغَارَسَةِ، فَحُكْمُهُ الفساد والفَسْخ، كما هو الشَّانُ في العقود الفاسدة، ويُمكن أن نذكر لذلك حالتين:

الحالة الأولى: إذا أُطْلِعَ على ما يَقْتَضِي الفساد قبل الشروع في العمل، فُسِخَ العقد، ولا شيء للعامل؛ لأنه لم يَشْرَعْ في العمل، كما لا يَسْتَحِقُّ صاحب الأرض شيئاً.

الحالة الثانية: إذا أُطْلِعَ على الفساد بعد أن قام العامل بِعَمَلِهِ، وَغَرَسَ غَرْسَهُ، فوجدنا في الشروط المتَّفَق عليها في العقد ما لا يُقَرِّهُ الشارع، مثل أن يَشْتَرَطَ عليه استمرار العمل أبداً أو إلى ما بعد الإثمار، أو يَشْتَرَطَ عليه أن يكون شريكاً في الثَّمَرِ دون الأرض، وغير هذا من الشروط الفاسدة التي يَبَيِّنُها علماؤنا في كُتُبِ الفقه، ففي هذه الأحوال تُفْسَخُ الْمُغَارَسَةُ، ولكن لا يَذْهَبُ تَعَبُ العامل هَدَرًا بل يأخذ حَقَّهُ الذي قَرَّرَهُ العلماء.

قال ابن رشد - كما في شرح عليش -: «وهي مُتَرَدِّدَةٌ بين الكراء الفاسد والإجارة

(1) مَنَحُ الْجَلِيل. ج 7/ ص 426-427.

(2) انظر: مختصر خليل. ص 265.

(3) انظر: الشرح الكبير. ج 4/ ص 187.

الفاسدة»⁽¹⁾. فَمَنْ اعتبرها كراءً فاسدًا، أُعْطِيَ الغَلَّةَ كُلُّهَا للعامل، ولا شيء لِرَبِّ الأرض إلا كراءُ أرضه، فإنه يجب على العامل أن يدفع له كراء أرضه، وهل يكون من ابتداء العقد، أو من ابتداء العمل والغرس، أو من ابتداء الإثمار والغَلَّة؟ هذا مذهب ابن القاسم في أنها كراء فاسد.

وأما على اعتبار أنها إجارة فاسدة، فإنه يُعْطَى الغَلَّةَ والأشجار كُلُّهَا لصاحب الأرض، ولا شيء منهما للعامل، وإنما يَسْتَحِقُّ أجره في غرسة الأشجار والقيام بها حتى تَمَّت المَغَارِسَةُ (انظر مختصر خليل ومُتْرَاحه في هذه المسألة)⁽²⁾.

تاسعًا: في قضية الحال رَأَيْنَا أَنَّ المحكمة الابتدائية عَيَّنَتْ خبيرًا في الموضوع؛ لأنَّ العامل يَبْدُو شُبْهَةً تكاد تكون قاطعة من غَرْسِ 38 شجرة، وشَجَرُ التِّينِ يُثْمِرُ في أَقَلِّ من هذه المَدَّة، وصاحبة الأرض تَرَاهُ يَعْمَلُ وهي ساكتة، وليس لهذا العامل (قوة رهبية) تَجْعَلُهُ قادرًا على عملية الغَضْب والتَعَدِّي والاستيلاء على أرض غيره. فقد تنازعا في صِحَّة المَغَارِسَةِ وفسادها، فالقول قول العامل، وإذا ثَبِتَ حَقُّ العامل في عقد المَغَارِسَةِ فإنه يَسْتَحِقُّ الأشجار التي غَرَسَهَا، ونصف الأرض أيضًا.

فالاقتراح الذي قَدَّمَهُ الخبير أن تَدْفَعَ صاحبة الأرض خمسين ألف دينار للعامل ولا حَقَّ له فيما غرسه، فإن لم تَدْفَعْ له استحقَّ النِّصْف. على أيِّ شيء هذا الاقتراح؟ ولماذا رَضِيَ به العامل؟ إن ثَبِتَ عقد المَغَارِسَةِ فإنَّ الذي يَسْتَحِقُّهُ هو نصف الأشجار ونصف الأرض أيضًا.

(1) مَنَحَ الجليل. ج 7/ص 428. قال ابن رشد: «وهذا الاختلاف مبني على ما غَرَسَهُ الغارس من الغرس، هل هو على ملكه أو على ملك ربِّ الأرض، فَمَنْ عَلَّلَ بأنَّ الغرس على ملك الغارس جَعَلَهُ كراءً فاسدًا، وَمَنْ عَلَّلَ بأنَّ الغرس على ملك ربِّ الأرض جَعَلَهُ إجارةً فاسدة». انظر: ابن رشد. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة. ج 15/ص 406-407.

(2) انظر: مَنَحَ الجليل. ج 7/ص 428-429، وانظر أيضًا: البيان والتحصيل. ج 15/ص 405-407.

وإن ثَبَّتَ المغارسة ولكنها تَضَمَّنَتْ شرطاً فاسداً، ففي هذه الحالة يَخْرُجُ العامل من غَرْسِهِ ومن الأرض، وَيَسْتَحِقُّ أَجْرَهُ عمله على قول سحنون وأشبَّه، وَلَعَلَّ هذا هو الذي مَالَ إليه صاحب التقرير فَقَدَّرَ الغرس والعمل بهذا الثمن الزهيد.

وأما إخراج العامل من هذا العمل بدون شيء فإنه غريب، وَلَعَلَّ ذلك راجعٌ إلى الحُكْم عليه بأنه غاصب اغتصب أرضاً وبنى فيها، وأيُّ قُوَّة يَمْلِكُها عاملٌ مسكين للحُكْم عليه بِصِفَةِ يَمْلِكُها أميرٌ مُتَغَطِّرس يَتَسَلَّطُ على الشعب، وَيَبْنِي فيها، وَيُسَوِّغُها للغرس؟

عاشراً: قَلَعَ الأشجار المثمرة أو الزرع فساداً في الأرض وحرام، قال تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: 205]، قال علماء التفسير: «سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا بِقَلْعِ الزرع والأشجار، وقَتْل الحيوانات»⁽¹⁾.

وإذا وَجَدْنَا للعلماء قولاً يقول: «يَدْفَعُ ثَمَنُ الشجرة مَقْلُوعَةً»، فمعنى ذلك تقدير الثمن خَشْباً وَحَطْباً؛ لأنهم [لا يَأْذَنُونَ]⁽²⁾ في قَلْعِها للفساد وإعدامها الحياة، وَأَصْعَبُ شيء على الفلاح الحُكْمُ على أشجارٍ بالإعدام، وإنه لَيُؤَدُّ أن يَفْدِيَهَا بحياته؛ لأنه أعرف الناس بقيمتها.

أوت 1988م

(1) انظر. الشوكاني. فتح القدير. ج 1/ ص 241.

(2) في النسخة المطبوعة: [يَأْذَنُونَ]. والصواب ما أثبتناه؛ لأنه الذي يقتضيه السياق.

التبرعات

الهبة . الوصية . الوقف . الميراث

الهبة

هذه الهبة باطلة

السؤال:

إنني امرأة اسمي (ك. ب.)، والدي - رحمه الله - هو (ك. ب. ش.)، ... مولود حوالي 1881م...، وأخي هو (ك. ع.) مولود في 29 مارس 1920م. كان أبي يملك قطعة من الأرض تزيد على 35 هكتارًا ببلدية (بئر اغبالو)، كما يملك دارًا بها إسطل ومزآب وعدة بيوت، وسكن أخيرًا به (الحراش).

ولما بلغ من العمر 86 سنة، وبأن عجزه ومرضه، اختال عليه ولده - أخي - فأخذه إلى القاضي، وجعله يُمضي على ثلاث وثائق، هي التي أضعها أمامكم.

في الأولى يهب فيها جميع أملاكه العقارية والبناء لابنه (ع.)، ولا يترك لي شيئًا. والثانية يعترف فيها أخي (ع.) بأن لي في قسمته أربعة آلاف دينار هي - تقول الوثيقة -: دَيْنٌ عليه، ولي أخذها متى طلبتها.

الوثيقة الثالثة يُسند أخي (ع.) الوكالة إلى أبي، يتصرف بالنيابة عنه في سائر تلك الأملاك الموهوبة له.

وتاريخ هذه الوثائق كلها هو 12 مارس 1967م. ولما تُوفي والدي استحوذ أخي على كل الأملاك، ولم يُعطني شيئًا حتى الدَّين الذي اعترف به لي أمام والدي الذي جعل نفسه وكيلًا لي بدون إحضاري.

المطلوب منكم - سيدي - أن تدرسوا الوثائق المقدَّمة إليكم، وتُعرفوني أهـي

صحيحة شرعاً أم باطلة؟ وهل لي الحق في أملاك والدي؟ وإن لم يكن ذلك، فهل لي الحق في قبض ذلك الدين على الأقل؟ والسلام.

ك. ب (بئر غبالو)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

نعم، لك الحق الكامل في هذا الميراث.

أولاً: بالرجوع إلى الوثائق المشار إليها في السؤال، والتي أُرسلت صُحبة الاستفتاء، وبعد دراستها والمقارنة بينها، وجدنا أن حق هذه المرأة ثابت، وأن الهبة المذكورة باطلة نظراً لما يأتي:

لقد صدرت هذه الوثائق كلها من محكمة القسم الأول بالجزائر من السيد القائم مقام الباش عدل: (ع. س بن ز)، بتاريخ 12 مارس 1967.

1 - وثيقة هبة:

تضمنت ما خلاصته أن السيد (ك. ب. ش) المزداد بـ (بئر اغبالو) عمالة (تيطري)، الذي عُمره تسعة أعوام سنة 1890م، حضر أمام المحكمة المذكورة صُحبة ابنه (ك. ع) المزداد - أيضاً - بـ (بئر اغبالو) في 29 مارس 1920م...، وأشهد الأول على نفسه حال جواز أمره شرعاً أنه وهب من الثاني جميع العقار الآتي ذكره:

الأول: النصف من الموضع المسمى بلاد (الحاج عبد الله)...، ومساحته 08 هكتارات 66 أراً.

الثاني: الموضع المسمى (بلاد عمر)...، ومساحته 08 هكتارات و 37 أراً.

الثالث: حوش ... بـ (بئر اغبالو)، مساحته 19 هكتاراً و 74 أراً.

الرابع: دارٌ كائنة بالموضع المذكور، فيها أربعة بيوت وإسطبل ومرآب قديم مُسَقَّف بالقرميد.

ثم يقول الموثَّق: «بِهَا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مِنَ الْبُورِ وَالْمَعْمُورِ وَالْأَشْجَارِ وَالْأَحْجَارِ وَالْمِيَاهِ وَالْمَرَاقِقِ». ثم يَسْتَشْنِي بَيْتَيْنِ، وَبَعْضَ أَشْجَارِ التِّينِ وَاللَّوْزِ، وَأَرْبَعَةَ هَكَتَارَاتٍ مِنَ الْقِطْعَةِ الْآخِرَةِ، قَالَ أَنَّهَا مُحَبَّسَةٌ مِنْ قَبْلِ، ثُمَّ قَدَّرَ أَنَّ قِيَمَةَ هَذَا الْمَوْهوبِ كُلُّهُ بِاِثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِينَارٍ جَزَائِرِيٍّ لَوْ يَبِيعُ.

وَيُخْتَمُ الرِّسْمُ الْهَبَةُ بِالْعِبَارَاتِ الْآتِيَةِ: «هَبَةُ شَرْعِيَّةٌ أَبَانَ بِهَا الْوَاهِبُ الْمَوْهوبَ عَنْ مِلْكِيَّتِهِ، وَصَيَّرَهُ مِلْكًا مِنْ أَمْلَاكِ الْمَوْهوبِ لَهُ، وَمَالًا مِنْ أَمْوَالِهِ، قَاصِدًا بِذَلِكَ مَبَرَّتَهُ وَالْإِحْسَانَ إِلَيْهِ، إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ، وَمَكَّنَ الْمَوْهوبَ لَهُ مِنْ حَيَازَةِ الْمَوْهوبِ، وَقَبِلَ الْمَوْهوبُ لَهُ الْهَبَةَ، وَحَازَ الْمَوْهوبُ ابْنَ الْوَاهِبِ حُوزًا حَيًّا - بَعْدَ أَنْ أَثْنَى عَلَيْهِ وَشَكَرَ فَعَلَّتَهُ، وَحُسِّنَ عَاطِفَتُهُ - هَبَةُ تَامَّةٌ ... الْخ».

2- وثيقة توكيل من الابن للأب:

وأما الوثيقة الثانية، فقد تَضَمَّنَتْ أَنَّ السَّيِّدَ (ك. ع) الْمَزْدَادَ ب (بَثْرَ اغْبَالُو) عَمَّالَةً (تَيْطَرِي) فِي 29 مَارَس 1920م، حَضَرَ إِلَى مُحْكَمَةِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَصُحْبَتُهُ وَالِدُهُ (الْكَهْل) الْمُسَمَّى (ك. ب. ش)... السَّاكِنَانِ ب (الْحَرَّاشِ)، وَأَشْهَدَ الْأَوَّلُ عَلَى نَفْسِهِ حَالِ جَوَازِ أَمْرِهِ شَرْعًا، أَنَّهُ وَكَّلَ وَأَنَابَ عَنْهُ الثَّانِي - أَبَاهُ الْمَذْكُورَ - عَلَى الْقِيَامِ بِمَقَامِهِ، وَالْوُقُوفِ بِذَلِكَ فِي جَمِيعِ شُؤُونِهِ وَكَافَّةِ أُمُورِهِ، مِنْ إِدَارَةِ عَقَارِهِ الْمُنْجَزِّ لَهُ بِالْهَبَةِ مِنَ الْوَكِيلِ، الْمَوْجُودِ بِتَرَاب... (بَثْرَ اغْبَالُو)، مِنْ حَرِّثِهِ، وَتَحْرِثِهِ، وَاجْتِنَاءِ غَلَّتِهِ وَمَحْصُولَاتِهِ، وَبَيْعِهَا، وَإِكْرَائِهِ لِمَنْ شَاءَ، وَبَيْعِهِ كَذَلِكَ إِنْ شَاءَ لِمَنْ شَاءَ وَبِهَا شَاءَ، وَتَحْرِيرِ الرُّسُومِ فِي ذَلِكَ لَدَى مَنْ يُحِبُّ وَإِمضَائِهَا، وَالْخِصَامِ لِأَجْلِ ذَلِكَ مَعَ مَنْ رَامَ خِصَامَهُ طَالِبًا أَوْ مَطْلُوبًا سَائِرَ فُصُولِ الْخِصَامِ وَطُرُقِهِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ إِقْرَارٍ وَإِنْكَارٍ وَإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ وَتَعْدِيلِهَا وَتَجْرِيجِهَا، وَأَخْذِ نُسْخِ الرُّسُومِ وَالْأَحْكَامِ... ثُمَّ يَقُولُ: «وَكَالَةَ تَامَّةٌ مُفَوَّضَةٌ عَامَّةٌ، قَبِلَهَا الْوَكِيلُ، وَأَلْزَمَ نَفْسَهُ

القيام بها أُسْنِدَ إِلَيْهِ جُهِدَهُ وَطَاقَتَهُ، بِمَحْضَرٍ مِّنْ عَرَفَهُمَا... الخ».

وَذَكَرَ الرَّسْمُ أَنَّ الْمَعْرِفَ بِهِمَا اثْنَانِ: (ص. د)، و(خ. س).

3- وثيقة إقرار بدين:

وأما الوثيقة الثالثة فإنها تتضمن: أَنَّ (ك. ع) - السابق ذِكْرُهُ - حَضَرَ هُوَ وَأَبُوهُ (ك). ب. ش) - السابق ذِكْرُهُ فِي الْوَيْثِقَتَيْنِ - بِصِفَةِ ثَانِيَةٍ، قَائِمًا مَقَامَ ابْنَتِهِ (ك. ب) الْمَوْلُودَةِ فِي 10 أBRIL 1915م - وَهِيَ زَوْجَةُ (ح. م) - بَوَاجِهُ الْوَكَالَةِ الْعُرْفِيَّةِ... وَأَشْهَدُ الْأَوَّلُ عَلَى نَفْسِهِ حَالِ جَوَازِ أَمْرِهِ شَرْعًا أَنَّ بِيَالَهُ وَذِمَّتَهُ لَابْنَتِهِ الثَّانِيَةِ (ك. ب) الْمَذْكُورَةَ مَا قَدَّرَهُ أَرْبَعَةُ آلَافٍ دِينَارٍ تَرْتَّبُ لَهَا عَلَيْهِ، دَيْنٌ يُؤَدِّيهِ لَهَا مَتَى طَلَبَتْهُ، طَالَ الزَّمَنُ أَوْ قَصُرَ، إِقْرَارًا بِدَيْنٍ تَامٍّ، وَصَدَّقَهُ الثَّانِي فِي ذَلِكَ، وَلَا بَرَاءَةَ لِلْمَدِينِ مِنَ الْمَبْلُغِ الْمَذْكُورِ إِلَّا بِبَرَاءَةٍ شَرْعِيَّةٍ.

وَذَكَرَتِ الْوَيْثِيقَةُ: أَنَّ اللَّذَيْنِ عَرَفَا بِهِمَا هُمَا: (ص. د)، و(خ. س).

ثَانِيًا: كُلُّ مَنْ تَأَمَّلَ هَذِهِ الْوُثَائِقَ، وَقَارَنَ بَيْنَهَا، يُمَكِّنُ أَنْ يُدْرِكَ أَنَّ فِيهَا تَلَاعِبًا أُرِيدَ بِهِ جِرْمَانُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ (ك. ب) مِنْ إِرْثِ أَبِيهَا، وَاحْتِكَارِ (ع) - أَخِيهَا - لِكُلِّ التَّرَكَةِ مِنْ رَنَعٍ أَوْ عَقَارٍ عِنْدَ الْوَفَاةِ، وَتَعْوِضُهَا عَنْ ذَلِكَ بِقِيَمَةٍ نَقْدِيَّةٍ زَهِيدَةٍ، إِذَا قُورِنَتْ بِالْقِيَمَةِ الْحَقِيقِيَّةِ لِلْأَمْثَالِ الْمَوْهُوبَةِ، وَلَمَّا كَانَ جِزَاءُ الْمُتَحَايِلِ أَنْ يُعَامَلَ بِنَقِيضِ مَقْصُودِهِ، فَقَدْ وَقَعَ الْمُتَحَايِلُ فِيهَا يُبْطَلُ هَذِهِ الْهَبَةُ، وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ:

1 - الْهَبَةُ تَبْرُعٌ مِنَ التَّبَرُّعَاتِ كَالصَّدَقَةِ وَالْحَبْسِ، أَحْكَامُهَا وَاحِدَةٌ، وَهِيَ لَا زِمَةٌ بِالْقَوْلِ مِنَ الْمُتَبَرِّعِ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِالْحَوْزِ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِيمَا نَقَلَهُ الدَّرْدِيرُ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْمُخْتَصَرِ: «الْقَبُولُ وَالْحِيَازَةُ مُعْتَبَرَانِ، إِلَّا أَنَّ الْقَبُولَ رَكْنٌ وَالْحِيَازَةُ شَرْطٌ»⁽¹⁾. وَفَسَّرَ ذَلِكَ الدَّسُوقِيُّ بِأَنَّ الْقَبُولَ شَرْطٌ فِي صِحَّتِهَا، فَتَبْطُلُ الْهَبَةُ بَعْدَمِهِ، وَأَنَّ

(1) الشرح الكبير. ج 4/ ص 101.

الْحَوْزُ شَرْطٌ فِي تَمَامِهَا، فَإِنْ عُدِمَ لَمْ تَلْزَمْ وَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً⁽¹⁾.

2 - مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْحَوْزَ هُوَ رَفْعُ يَدِ الْمُتَبَرِّعِ عَمَّا تَبَرَّعَ بِهِ، وَوَضْعُ يَدِ الْمُتَبَرِّعِ عَلَيْهِ، وَتَمَكُّنُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ تَصَرُّفًا تَامًّا فِيمَا تُبَرِّعُ بِهِ عَلَيْهِ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَمَامِ ذَلِكَ وَثُبُوتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَقَعْ حَوْزٌ بَطَلَ التَّبَرُّعُ مِنْ أَسَاسِهِ، وَرَجَعَ الْمُتَبَرِّعُ بِهِ إِرْثًا يُوزَّعُ عَلَى الْوَرِثَةِ عِنْدَ الْمَوْتِ، أَوْ مَالًا يُوزَّعُ عَلَى أَرْبَابِ الدَّيْنِ إِنْ أَفْلَسَ أَوْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِمَالِ الْمُتَبَرِّعِ، سِوَاهُ كَانَ نَقْدًا أَوْ رِيعًا أَوْ عَقَارًا، أَوْ مَتَجَرًّا أَوْ مَعْمَلًا أَوْ مَحَلًّا.

حَوْزُ الْمُوَهَّوبِ:

وَفِي حَوْزِ الْمُوَهَّوبِ قَالَ خَلِيلٌ فِي بَابِ الْهَبَةِ: «وَحِيزَ وَإِنْ بَلَإِ إِذْنٍ، وَأُجِيرَ عَلَيْهِ، وَبَطَلَتْ إِنْ تَأَخَّرَ لِذَيْنِ مُحِيطٍ... الخ»⁽²⁾. وَفِي شَرْحِ هَذَا النَّصِّ، قَالَ الدَّرْدِيرُ: «وَحِيزَ الشَّيْءُ الْمُوَهَّوبُ لَتَمَّ الْهَبَةُ، أَيْ تَحْصُلَ الْحَيَازَةُ عَنِ الْوَاهِبِ، الَّتِي هِيَ شَرْطٌ فِي تَمَامِهَا، وَإِنْ بَلَإِ إِذْنٍ مِنَ الْوَاهِبِ، وَلَا يُشْتَرَطُ [التَّحْوِيزُ]⁽³⁾، وَأُجِيرَ الْوَاهِبُ عَلَيْهِ، أَيْ عَلَى الْحَوْزِ، أَيْ عَلَى تَمَكُّنِ الْمُوَهَّوبِ لَهُ مِنْهُ حَيْثُ طَلَبَهُ؛ لِأَنَّ الْهَبَةَ تُمْلِكُ بِالْقَوْلِ عَلَى الْمَشْهُورِ، فَلَهُ طَلِبُهَا مِنْهُ حَيْثُ امْتَنَعَ، وَلَوْ عِنْدَ حَاكِمٍ لِيُجِيرَهُ...»⁽⁴⁾. ثُمَّ قَالَ: «وَبَطَلَتْ الْهَبَةُ إِنْ تَأَخَّرَ حَوْزُهَا لِذَيْنِ مُحِيطٍ بِمَالِ الْوَاهِبِ وَلَوْ بَعْدَ عَقْدِهَا»⁽⁵⁾. ثُمَّ قَالَ الدَّرْدِيرُ: «أَوْ جُنَّ الْوَاهِبُ أَوْ مَرَضَ بغير جُنُون... وَاتَّصَلَ بِمَوْتِهِ، فَتَبْطُلُ الْهَبَةُ وَلَوْ حَازَهَا الْمُوَهَّوبُ لَهُ حَالُ الْمَانِعِ»⁽⁶⁾.

(1) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 4/ ص 101.

(2) مختصر خليل. ص 254.

(3) في النسخة المطبوعة: [التحرير]. والصواب ما أثبتناه من الشرح الكبير.

(4) الشرح الكبير. ج 4/ ص 101.

(5) الشرح الكبير. ج 4/ ص 101.

(6) الشرح الكبير. ج 4/ ص 103.

وفي باب الوقف قال خليل في مُبطلاته: «أو لم يُحْزَهُ كَبِيرٌ [وُقِفَ عليه] - ولو سَفِيهًا - أو وَلِيٌّ صَغِيرٌ، أو لم يُحْلَلْ بين الناس وبين كَمَسَجِدٍ، قبل فَلَسِهِ وموته ومرضِهِ»⁽¹⁾. وشرّحه الدردير بقوله: «أو لم يُحْزَهُ - حتى حَصَلَ المانع - كَبِيرٌ وُقِفَ عليه، فَيُطْلَ، فإن حازَهُ قبل المانع صَحَّ ولو كان سَفِيهًا، أو لم يُحْزَهُ وَلِيٌّ صَغِيرٌ»⁽²⁾.

ثم قال الدردير في المانع من صِحَّة الوقف: «وأشارَ إلى بيان المانع، وأنه أحدُ أمورٍ ثلاثة بقوله: "قبل فَلَسِهِ"، والمرادُ بالفَلَس ما يَشْمَل الإحاطة بِهَالِ الواقف، لقوله في الهبة: "وبطلت إن تأخرَ لِذَيْنِ مُحِيطٍ". والوقفُ كالهبة والصَّدقة. "وموته ومرضِهِ" المتَّصِل بالموت»⁽³⁾.

3 - لا يكفي في الحوز ادِّعَاؤُهُ، بل لا بُدَّ من ثبوته بَيِّنَةٌ، وفي ذلك يقول الدسوقي: «يُشْتَرَطُ في الحوز مُعَايِنَةُ البَيِّنَةِ لِقَبْضِ المُحْبَسِ عليه، ولو بِدَفْعِ المفاتيح له، أو عقدِ الكِراء أو المزارعة، فلو أَقَرَّ الواقفُ في حالِ صِحَّتِهِ أَنَّ الموقوفَ عليه قد قَبَضَ، وشَهِدَ عليه بإقراره بَيِّنَةٌ، ثم مات، لم يُقْضَ بذلك - إنْ أَتَكَرَّرَتْ وَرَثَتُهُ - حتى تُعَايِنَ البَيِّنَةُ الحوزَ»⁽⁴⁾.

4 - من مُبطلات التبرُّع أن يَعُودَ المتبرِّع للتصرُّف فيما تبرَّع به وحيزَ عنه قبل انقضاء عامٍ عن الحيازة، وإلى ذلك أشار خليل في باب الوقف عند الكلام على مُبطلاته: «أو عادَ لِسُكْنَى مَسْكِنِهِ قبل عامٍ»⁽⁵⁾. قال شارحه الدردير: «أو عادَ الواقفُ لِسُكْنَى مَسْكِنِهِ الذي وَقَفَهُ قبل عامٍ بعد أن حيزَ عنه، واستمرَّ [ساكنًا]⁽⁶⁾ حتى حَصَلَ المانع، فَيُطْلَ،

(1) مختصر خليل. ص 252. وما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه من مختصر خليل.

(2) الشرح الكبير. ج 4/ ص 81.

(3) الشرح الكبير. ج 4/ ص 81.

(4) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 4/ ص 81.

(5) مختصر خليل. ص 252.

(6) في النسخة المطبوعة: [مالكا]. والصواب ما أثبتناه من الشرح الكبير.

ولا مفهوم لِمُسْكِنِهِ ولا لِمُسْكِنِي، إذ الانتفاع بِمَا حَبَسَهُ بغير السُّكْنَى كذلك، ومفهوم: (قبل عام)، أنه لو عاد بعد عام لم يَضُرَّ⁽¹⁾.

عَلَّقَ عليه الدسوقي بقوله: «بل كُلُّ ما له غَلَّةٌ كذلك»، أي كالمسكن، ثم قال: «كحانوت وحمام وفندق وبستان»، ثم قال: «فحاصلُه أنه إذا وَقَفَ ما له غَلَّةٌ وَحِيزَ عنه، ثم عاد قبل عام للانتفاع به بعد الحَوَظَ عنه، واستمرَّ يَنْتَفِعُ به حتى حَصَلَ المانع، فإنَّ الوقفَ يَبْطُلُ»⁽²⁾.

ثالثاً: بِمُقْتَضَى النُّصُوصِ السابقة بَبْطُلِ [وثيقة]⁽³⁾ الهبة التي استظهر بها الموهوب له السيد (ك. ع)، وذلك لأمر:

1 - لأنَّ الحَوَظَ لم يَقَعْ فعلاً، ولم تَرْتَفِعْ - لحظةً - يَدُ الواهب عَمَّا وَهَبَ، بل تَأَكَّدَ بقاؤها بوثيقة الوكالة، وليس للموهوب له بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ على وقوع الحَوَظَ فعلاً، وإنما يَمْلِكُ إقراراً فقط في وثيقة الهبة نفسها، يقول فيه الواهب أنه: «مَكَّنَ الموهوبَ له مِنْ حِيازَةِ الموهوب، وَقَبِلَ الموهوبَ له الهبة المذكورة، وحازَ الموهوبَ مِنْ الواهب حَوَظاً حَسِياً».

والإقرارُ بالحِيازَةِ وحده لا يَكْفِي، ولا يُقْضَى به كما هو نَصُّ الدسوقي المُتَقَدِّم: «لو أَقَرَّ الواقِفُ في حالِ صِحَّتِهِ أَنَّ الموقوفَ عليه قد قَبَضَ، وشَهِدَ عليه بإقراره بَيِّنَةٌ، ثم مات، لم يُقْضَ بذلك - إنْ أَتَكَرَّتْ ورَثَتُهُ - حتى تُعَايِنَ البَيِّنَةُ الحَوَظَ». والهبة مثل الوقف والصدقة تماماً في الحَوَظَ.

والشُّهُودُ الموجودون في الوثيقة لم يَشْهَدُوا بالحَوَظَ، وإنما شَهِدُوا بِإِنْشاءِ الهبة، والأخيران إنما عَرَفَا بشخصية الواهب والموهوب له، ولم يَشْهَدَا، وإنما لَمَّا شَهِدَ الباش عَدْلٌ وَجَلِيسُهُ.

(1) الشرح الكبير. ج 4/ ص 79.

(2) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 4/ ص 79.

(3) في النسخة المطبوعة: [وظيفة]. والصواب ما أثبتناه.

2- البرهان على أن يد الواهب لم ترتفع لحظة عن التصرف في هيبته: الوثيقة الثانية التي حُرِّرت في نفس المحكمة القسم الأول بالجزائر، وبنفس التاريخ 12 مارس 1967م، والتي جاء فيها: «بأن الموهوب له (ك.ع) أشهد على نفسه أنه وكَّل وأَناب عنه أباه المذكور على القيام مقامه في جميع شؤونه وكافة أموره، من إدارة عقاره المنجَّر له بالهبة من الوكيل». فالحقيقة أن هذا الأب أخذ بيمينه ما دَفَّعه بشماله، ولم يُخْرِج الملك من يده، ولم يترك أيَّ تصرف لابنه، من «حَرِث، أو تحريث، أو اجتناء غَلَّةٍ أو محصول، أو بيع، أو كراء، أو خصام، أو طَلَب، أو جواب عن مطلوب، أو إقرار، أو إنكار، أو التزام، أو يمين، أو قَبْض ما يُقْبَض، أو دَفْع ما يُدْفَع، أو من قِسْمَةٍ، أو مُقاسمة، أو توكيل - الوكيل يُوكِّل غيره؟!... وكالة تامة مُفَوَّضة عامة، قَبْلِها الوكيل، وألزم نفسه القيام بما أُسْنِدَ إليه... الخ». هذا نصُّ قاطع في أنه لم يَقَع تَحْوِيزٌ أصلاً، وهو تَمَكِّينٌ الموهوب له من وَضَع يده على ما وُهِبَ له، كما أنه لم يَقَع حَوَزٌ؛ لأنَّ المؤثَّق شَهِدَ بنفس التاريخ أن الواهب وَضَعَ يَدَ التصرف كوكيل على ما تَبَرَّع به في نفس المجلس.

وقد سَبَقَ النَّصُّ مِنَ الفقهاء على أنه لو عاد قبل انقضاء عامٍ لَبَطَلَ التبرُّع ولو وقع الحَوَزُ وَثَبَتَ بَيِّنَتُهُ، كيف ولم يَثْبُتَ حَوَزٌ؟

لهذا نقول: أن ما جاء في وثيقة الهبة من قولها: «أن الموهوب له حاز الموهوب من الواهب حَوَزًا حَسْبًا»، تَشْهَدُ وثيقة الوكالة بِبُطْلانها؛ لأنها وقعا في جلسة واحدة. فهذا النَّصُّ مُجَرَّد قولٍ بِالقَمِّ، يُبْطِلُهُ الحِسُّ والعقل.

3- إذا بَطَلَ ادِّعاء الحَوَز، وَثَبَتَ بالدليل الواضح - المنصوص عليه في الوثيقة - أن يد الواهب لم ترتفع لحظة من التصرف في عقاره ورِيعه المذكور، فإنَّ الهبة المذكورة باطلة، وتَرَجَعَ الأملأُ المذكورة إرثًا شائعًا بين جميع الورثة، وتأخذ المرأة من تَرِكَة أبيها بالتعصيب مع أخيها المذكور: للذكر مثل حظ الأنثيين.

4- ليس للأخ المذكور أن يقول: إذا لم يَصِحَّ أن تكون هبة لانعدام الحَوَز، فلتكن

وصيةً آخذ منها الثلث. والجواب: أنه لا يستحقُّ الثلث أيضًا؛ لأنه وارث، وقد أجمع علماءنا المسلمون على أنه لا وصيةً لوارث، لما صحَّ عن رسول الله ﷺ: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ» رواه الدارقطني عن جابر بن عبد الله بإسناد حسن.

5- عَجَزُ الأب الواهب، ومرضُه الناتج عن شيخوخة - ولا بُرءَ له منه حتى الموت - يوم إنشاء هذه الوثيقة، وليس له أن يهب لوارث؛ لأنَّ الهبة في المرض وصيةٌ، ولا وصيةً لوارث.

رابعًا: أمَّا ما تَصَمَّنَتْهُ الوثيقة الثالثة من إقرار السيد (ك. ع) لأخته (ك. ب) بأربعة آلاف دينار جزائري دينًا عليه لأخته، فإنه إقرارٌ قائمٌ، لها أن تُطالبَ به؛ لأنَّ لها به عليه وثيقة شرعية بشهودٍ منهم أبوه الذي حَضَرَ كوكيل لها، وكذلك مَنْ عَرَفَ به وبأبيه، وتَسْتَطِيع أن تُطالبَ بهذا المبلغ متى شاءت، ولا يَسْتَطِيع أن يَتَهَرَّب منه حتى يُثَبِّتَ بِبَيِّنَةٍ أنها قَبَضَتْ دَيْنَهَا أو أْبْرَأَتْه، ولكنَّا نَنْصَحُهَا أَلَّا تَفْعَلَ إذا تَحَكَّنَتْ مِنْ حَقِّهَا فِي إِرْثِ أَبِيهَا، وَأَبْطَلَتْ الهبة، فإنه لا يَجُوزُ لها أن تُتابع أخاها بِدَيْنٍ أَقَرَّ به تحت سلطان الطَّمَع، وهي تَعْلَم أنه أراد بإقراره بهذا المبلغ ليكون ثَمَنًا لوفائها ولسكوتها، وتعويضًا عمَّا فاتها مِنْ حَقِّ الإِرْث، فإن لم تَحْصُلْ على حَقِّهَا مِنْ إِرْث، جازَ لها أن تُطالبَ بهذا المبلغ، وأن تَقْبِضَه؛ لأنَّ الأب ارتضاه لها تعويضًا عمَّا فَرَّطَ في حَقِّهَا.

الخلاصة: إن هذه الهبة باطلة لعدة أمور:

- 1 - لأنها أُنشئت من شيخ كبير عاجز مريض، اتَّصَلَ مرضُه بوفاته.
- 2 - لعدم وقوع الحَوْز فيها. والحَوْز شرطٌ في تمام الهبة، فإن ثَبَتَ أَنَّ الحَوْز لم يقع، بَطَلَت الهبة بالفَلَسِ أو المرض أو الموت.
- 3 - والبرهان على أَنَّ الحَوْز لم يقع لحظةً، هو عقدُ الوكالة الذي عقده الموهوب له لأبيه الواهب في نفس يوم الهبة، ومن نفس المحكمة، كلاهما بتاريخ 12 مارس 1967م. والله أعلم.

1982/02/25م

حُكْم رَجُوعِ الْأُمِّ فِي هِبَتِهَا لِابْنِهَا

السؤال:

إني امرأة ذات زوج وخمسة بنين، ولي مسكن أسكنه وبه قِطْعٌ مِنْ تراب، فجاء ابني الكبير وحاوَلَ أَنْ أَهَبَ لَهُ بَعْضًا مِنْ تِلْكَ الْقِطْعِ، وَهَدَدَنِي بِمَا لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَذْكَرَهُ لَكَ، فَوَهَبْتُ لَهُ مَا أَرَادَ خَفِيَّةً عَنْ زَوْجِي وَأَبْنَائِي الْأَرْبَعَةِ، وَبَعْدَ أَنْ رَجَعْتُ إِلَى صَوَابِي رَجَعْتُ عَنْ هِبَتِي، وَطَالَبْتُهُ عِنْدَ الْمَحْكَمَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَهَذَا نَحْنُ مُتَرَاْفِعُونَ أَمَامَهَا، فَطَلَبَ مِنِّي وَكِيلُ الدَّوْلَةِ أَنْ نَشْفَعَ حُجَّتَنَا بِجَوَابِ شَرْعِي مِنْ طَرَفِكُمْ بِعَدَمِ لَزُومِ هَذِهِ الْهَبَةِ، وَصِحَّةَ الرُّجُوعِ فِيهَا.

فَأَرْجُو سَيِّدِي أَنْ تُجِيبُونِي عَنْ سُؤَالِي، رَاغِبَةً مِنْ سَيَادَتِكُمْ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ مُدَعِّمًا بِالْدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ، مَعَ ذِكْرِ مَرَاجِعِهِ بِالْبَيَانِ الشَّافِي، وَلَكُمْ مِنَ اللَّهِ الْمَثُوبَةُ وَالْأَجْرُ.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

هَذِهِ الْهَبَةُ بَاطِلَةٌ، وَلَا تَلْزَمُ الْوَاهِبَةُ لِثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّهَا هِبَةٌ لِبَعْضِ بَنِيهَا دُونَ بَعْضٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ التَّهْدِيدِ وَالْإِكْرَاهِ. وَالثَّالِثُ: أَنَّهَا عَادَتْ فِيهَا وَاعْتَرَضَتْهَا.

أَوَّلًا: إعطاء الأبوين أو أحدهما شيئًا من المال لأحد أبنائهم دون إخوته جَوْرٌ يُؤْمَرُ بِالرُّجُوعِ فِيهِ، فَقَدْ صَحَّ فِي حَدِيثٍ رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَنَّ بَشِيرَ بْنَ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرَادَ أَنْ يَهَبَ لِابْنِهِ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ، وَأَحْبَبَتْ أُمُّهُ أَنْ يُشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يَا بَشِيرُ أَلَيْكَ وَلَدٌ سِوَى هَذَا؟» قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: «أَكَلَهُمْ وَهَبْتَ لَهُ مِثْلَ هَذَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَلَا تُشْهَدَنِي إِذَا، فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ».

فكيف يجوز ويصح ما سَمَاه رسول الله ﷺ جَوْرًا؟ هذا مذهب أحمد بن حنبل، وإسحاق (شيخ البخاري)، ودادود، ومجاهد، وطاووس، والثوري، وهو أنه حرام، وإذا كان حرامًا فهو باطل يجب رَدُّه. هذا ما يُستفاد من بعض روايات الحديث في مسلم، فقد قال رسول الله ﷺ لبشير: «فَارْجِعْهُ»، «فَرَدَّهُ»، وفي رواية: «اتَّقُوا اللَّهَ، وَاعْدِلُوا فِي أَوْلَادِكُمْ»، وفي رواية: «"أَلَيْسَ تُرِيدُ مِنْهُمْ الْبِرَّ مِثْلَ مَا تُرِيدُ مِنْ ذَا"؟ قَالَ: بَلَى، قَالَ: "فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ"».

ثانيًا: كُلُّ العقود الواقعة تحت التهديد والإكراه باطلة، لا يُعْمَلُ بها، ولا يُعَوَّلُ عليها، هذا حُكْمُ الشريعة الإسلامية.

وقد ذَكَرَ علمائنا - كما في فتاوى عlish - أن [مِنْ] ⁽¹⁾ الإكراه المُبْطِلُ للتبرعات - مثل الهبة والصدقة - خوفُ المرأة الواهبة أو المُتَصَدِّقَةِ مَخَنَ وَهَبَتْ لَهُ مَالَهَا أَوْ تَصَدَّقَتْ عَلَيْهِ أَنْ يَلْحَقَهَا - بسبب امتناعها - ضررٌ منه أو مِنَ المجتمع، أو يَدْفَعُهَا لذلِكَ الحياءُ والحِشْمَةُ.

نَقَلَ الشيخ عlish عن نوازل ابن هلال أَنَّ امرأةً تَصَدَّقَتْ عَلَى أَخِيهَا بِتَصْيِيهَا مِنْ أَصْلٍ كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ، وَبَعْدَ ذلِكَ قَامَتْ وَأَرَادَتْ أَنْ تَجَاعِ الصَّدَقَةَ، وَرَعَمَتْ أَنَّهَا لَمْ تَفْعَلْ مَا فَعَلَتْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَا عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ، وَإِنَّمَا فَعَلَتْهُ بِسَبَبِ الْحَيَاءِ، وَخَوْفًا مِنَ التَّعَايُرِ فِي مَجَامِعِ أَحْبَابِهَا إِنْ لَمْ تَفْعَلْ، فَهَلْ تَصِحُّ هَذِهِ الْهَبَةُ الْوَاقِعَةُ عَلَى الْحَالَةِ الْمَذْكُورَةِ أَمْ لَا؟ وَكَانَ الْجَوَابُ: «إِنْ كَانَتْ عَادَتُهُمْ أَنَّ مَنْ طَلَبَتْ حَظَّهَا عُودِيَتْ، وَقُطِعَ رَحْمُهَا، وَعُيِّرَتْ بِذلِكَ، وَلَمْ يُؤْخَذْ بِيَدِهَا عِنْدَ نَائِبَةِ تَنْزِيلِهَا مِنْ زَوْجٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَكَانَتْ الصَّدَقَةُ بِطَلَبٍ مِنَ الْأَخِ، فَالْصَّدَقَةُ غَيْرُ عَامِلَةٍ، وَلَا لَازِمَةٌ، وَلِلْأَخِ اسْتِرْجَاعُهَا» ⁽²⁾.

وَنَقَلَ أَيْضًا شَبِيهًا بِهَذَا عَنْ نَوَازِلِ الْمَازَرِيِّ، وَأَنَّ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ سُئِلُوا عَنْ هِبَةِ الْبَنَاتِ

(1) ما بين معقوفتين لم يوجد في النسخة المطبوعة، وأثبتناه ليستقيم المعنى.

(2) عlish. فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك. ج 2/ ص 274.

والعمات والأخوات إذا جرت العادة بأنهن إذا امتنعن من ذلك استوجبن استيهانتهم، والغضب عليهن، وقطع متيهرن، فإذا شهدت العادة بذلك فهبتن باطلة مردودة، ولهن الرجوع في حياتهن؛ لأنهن مقهورات مغلوبات، ويقبل قولهن فيه بما يدعين.

ثم نقل أن عمر بن الخطاب كتب بذلك لأبي موسى الأشعري، لوجود الحياء والحشمة، أي سكوتن عن حقهن لا يمنعهن من الطلب به، ويقال: سيف الحياء أقطع من سيف الجوى⁽¹⁾.

ومما تقدم نعلم أن علماءنا اعتبروا حياة المرأة وحشمتها من قريبها لا يسقط حقها، ويُعتبر إكراهها منه لها، فضلاً عن تهديدها وإيعادها، فهذا أولى وأحرى، وأنه يُقبل ادعاؤها بوقوع ذلك منه.

ثالثاً: أجمع علماءنا على أن الأبوين هما أن يرجعا فيها وهباً لأبناهما أو لأحدهم، وهذا مُستثنى من العموم، فقد جاء النهي عن الرجوع في الهبة، فعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه»⁽²⁾، ولكن إذا كان الموهوب له ولداً جازاً، ودليل ذلك قوله ﷺ: «لا يحل لأحد أن يهب هبة، ثم يعود فيها إلاّ الوالد»⁽³⁾، وبهذا الحديث أخذ علماءنا.

ودلّ أيضاً على جواز العود في الهبة وارتجاعها، ما جاء في حديث مسلم في قضية النعمان بن بشير من أن رسول الله ﷺ قال: «فارجعها»، وفي رواية: «فردّه».

(1) فتح العلي المالك. ج 2/ ص 275، وانظر أيضاً. الونشريسي. المعيار المغرب. ج 9/ ص 153-154.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب: هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها، حديث (2589).

(3) أخرجه النسائي في كتاب الهبة، باب: ذكر الاختلاف على طاوس في الرجوع في هبته، حديث (3704)، عن طاوس مرسلاً. قال الحافظ في التلخيص الحبير (ج 3/ ص 169): «وقد رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث طاوس عن ابن عباس». قال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وصححه الحاكم في المستدرک (ج 2/ ص 58)، ووافقه الذهبي.

وَيُسَمَّى الفقهاء اِرْتِجَاعِ الهبة: "الاعتصار". قال خليل في المختصر: «وللأب اعتصارها مِنْ وَلَدِهِ كَأُمِّ فَقَطْ»⁽¹⁾. قال شارحه الدردير: «للأب فقط - لا الجدّ - اعتصارها، أي الهبة، مِنْ وَلَدِهِ الْحُرِّ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا، غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا، أَوْ أَخَذَهَا مِنْهُ جَبْرًا بِلَا عَوَظٍ، وَلَوْ حَازَهَا الْإِبْنُ، بِأَنْ يَقُولَ: رَجَعْتُ فِيهَا وَهَبْتُ لَهُ، أَوْ أَخَذْتُهَا، أَوْ اعْتَصَرْتُهَا، فَلَا يُشْتَرَطُ لَفْظُ الْعَتَصَارِ عَلَى الْإِظْهَرِ، لِعَدَمِ مَعْرِفَةِ الْعَامَّةِ لَهُ غَالِبًا، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى شَرْطِ لَفْظِ الْعَتَصَارِ»⁽²⁾.

وَحُكْمُ الْأُمِّ فِي الْعَتَصَارِ كَحُكْمِ الْأَبِ، كَمَا يُفْهَمُ مِنَ التَّشْبِيهِ، فَلَهَا وَحْدَهَا لَا الْجَدَّةُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ صَغِيرًا يَتِيمًا، قَالَ الدَّرْدِيرُ: «لَوْ وَهَبَتْ وَلَدَهَا الْكَبِيرُ كَانَ لَهَا الْعَتَصَارُ مُطْلَقًا»⁽³⁾. وَقَالَ مُحَشِّيه الدَّسُوقِيُّ: «حَاصِلُ فَقْهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْأُمَّ إِذَا وَهَبَتْ لَوْلَدِهَا، فَإِنْ كَانَ وَقْتُ الْهَبَةِ كَبِيرًا كَانَ لَهَا الْعَتَصَارُ، سَوَاءً كَانَ لِلْوَلَدِ أَبٌ وَقْتُ الْهَبَةِ أَمْ لَا، وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ وَقْتُ الْهَبَةِ صَغِيرًا كَانَ لَهَا الْعَتَصَارُ إِنْ كَانَ لَهُ أَبٌ وَقْتُ الْهَبَةِ»⁽⁴⁾.

وَقَالَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي (التُّحْفَةِ):

الْإِعْتَصَارُ جَارٌ فِيمَا يَهَبُ أَوْلَادُهُ قَصْدَ الْمَحَبَّةِ الْأَبُ
وَالْأُمُّ مَا حَيَّ أَبٌ تَعْتَصِرُ وَحَيْثُ جَارَ الْإِعْتَصَارُ يُذَكَّرُ

قَالَ شَارِحُهُ التَّسْلُويُّ: «ظَاهِرُهُ كَانَ الْأَوْلَادُ كِبَارًا أَوْ صَغَارًا وَهُوَ كَذَلِكَ، وَاخْتَرَزَ بِقَصْدِ الْمَحَبَّةِ مِمَّا إِذَا كَانَتْ الْهَبَةُ لِلَّهِ وَالْذَّارِ الْآخِرَةِ، أَوْ كَانَتْ هِبَةً ثَوَابٍ، فَإِنَّهُ لَا اعْتَصَارَ فِي ذَلِكَ، وَاخْتَرَزَ بِالْأَبِ مِنْ جَدٍّ وَجَدَّةٍ وَعَمٍّ وَأَجْنَبِيٍّ فَإِنَّهُ لَا اعْتَصَارَ لَهُمْ»⁽⁵⁾.

(1) مختصر خليل. ص 255.

(2) الشرح الكبير. ج 4/ ص 110.

(3) الشرح الكبير. ج 4/ ص 111.

(4) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 4/ ص 111.

(5) التَّسْلُوي. البهجة في شرح التُّحْفَةِ. ج 2/ ص 405.

ثم قال في اعتصار الأم: «تَعْتَصِرُ ما وَهَبَتْه لولدها الصَّغِيرُ مُدَّةَ حَيَاةِ الأب... وأما الكبيرُ فَتَعْتَصِرُ منه ما وَهَبَتْه مُطْلَقًا».

وأشار ابن عاصم بالشرط الأخير إلى أَنَّ الأفضل أن يَنْصَحَ في وثيقة الهبة على الاعتصار، قال [التَّسْوِيلُ] ⁽¹⁾: «فإن لم يَذْكُرْ ذلك في الوثيقة فلا يَسْقُطُ حُكْمُ الاعتصار؛ لأنَّ ذِكْرَهُ إِنَّمَا هو على وَجْهِ الكمالِ وَحَسْمِ مادَّةِ الخِلافِ، لِئَلَّا يَنَازِعَ الولدُ أباهُ إذا اعتَصَرَ منه، وإلَّا فالسَّنةُ أوجبت له الاعتصار» ⁽²⁾.

وَمَا تَقَدَّمَ يَتَبَيَّنُ أَنَّ هذه الهبة مردودة، وهذه الأمُّ الرجوع فيها؛ لأنَّ النبي ﷺ سَمَّى مِثْلَهَا جَوْرًا، وأَمَرَ بِرَدِّهِ، لأنَّ الشرع أعطى الحقَّ للوالدين في استرجاع ما وَهَبُوا لأبنائهم ولو حازُوه، والفقهاء قد أَجْمَعُوا على ذلك، وَمُنَازَعَةُ الابنِ لأمِّه أو أبيه عُقُوقٌ، وَمُنَازَعَتُهُ لِإِخْوَتِهِ قَطْعٌ لِلأَرْحَامِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ كِبَائِرِ الإِثْمِ.

فَلْيَتَّقِ اللهُ هَذَا الابنَ، وَلْيَرْجِعْ إِلَى حُكْمِ الشَّرْعِ. وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتِهِ.

الهبة لبعض الأبناء دون بعض

السؤال:

تُوُفِّيَ والدي - رحمه الله - في جوان 1992، وَتَرَكَ زوجة وثلاثة أبناء ذكور وبنتين، حيث تَرَكَ تَرَكَةً تَتِمَّلُ في مسكن كبير (فيلا)، ودُكَّانين (متجرين).

أرجو من فضيلتكم بيان كيفية توزيع هذه التركة على الورثة في ضوء الشريعة الإسلامية، عَلِمًا أَنَّ والدي قد وهب لأحد الإخوة دُكَّانًا، وَبَتَّ ذلك في وصية مكتوبة، فهل تُجْوزُ هذه الهبة؟ وأَجْرُكُمْ على الله. وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى وَبَرَكَاتِهِ.

(1) في النسخة المطبوعة: [الدسوقي]. والصواب ما أثبتناه.

(2) البهجة في شرح التحفة. ج 2/ ص 405.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: تُوزَّع تَرَكَّةُ أبِيكَ كما يلي:

- تأخذ الزوجة الثمن (8/1)، لوجود الفرع الوارث.

- والباقي يأخذه أبنؤه وبناته، ويقتسمونه للذكر مثل حظ الأنثيين، وسواء كانوا أشقاء أو أبناء الضرائر؛ لأن أباهم واحد.

وأصل الفريضة من ثمانية (08) مقام الثمن (8/1) من (64)، من ضرب عدد رؤوس أبنائه في أصل الفريضة: $64 = 8 \times 8$.

- تأخذ الزوجة: 8 على 64.

- ويأخذ كل ذكر: 14 على 64.

- وتأخذ كل بنت: [7 على 64]⁽¹⁾.

ثانياً: أمّا مسألة الهبة التي ذكرتموها، فإنها تصح إذا خرج الهالك من المحل قبل وفاته، وحازها الموهوب له. أمّا إذا بقي المحل تحت يد الأب، ولم يخرج من حوزته، فالهبة باطلة، ويرجع الدكان إرثاً بين جميع ورثته كما تقدّم. هذا ما أجمع عليه فقهاء المالكية.

ثالثاً: أمّا الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه، فإن الأب لا يجوز له أن يُفضّل بعض أبنائه على بعض في العطاء، فقد جاء فيه: «أن الصحابي بشير بن سعد أرادته زوجته أن يهب لابنها الصغير النّعمان بن بشير بعض ماله، وأن يُشهد الرسول عليه، فذهب إليه وأخبره بذلك، وطلب منه أن يشهد، فسأله النبي ﷺ: "ألك ابنٌ

(1) في النسخة المطبوعة: [8 على 64]. والصواب ما أثبتناه.

غَيْرُهُ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "أَفَأَعْطَيْتَهُ مِثْلَهُ؟" فَقَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُشْهِدُنِي عَلَى جَوْرٍ، فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ".

فَمَا سَمَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَوْرًا لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهُ مُسْلِمٌ، وَهَذَا فَهَذَا الدِّكَانُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْتَصَّ بِهِ أَحَدُ الْأَبْنَاءِ، وَيُحْرَمَ مِنْهُ الْآخَرُونَ مِنْ إِخْوَانِهِ وَأَخَوَاتِهِ، إِلَّا إِذَا أَرَادُوا وَسَمَحُوا بِذَلِكَ، وَلَمْ يُحَاسِبُوا آبَاهُمْ.

رَابِعًا: فَإِذَا كَانَ هَذَا الْابْنُ الْمُوهَبُ لَهُ يَعْمَلُ مَعَ أَبِيهِ فِي الْمَحَلِّ (الدِّكَانِ)، وَلَا يَعْمَلُ إِخْوَانُهُ، فَيُمْكِنُ أَنْ يُعْتَبَرَ شَرِيكًا لَهُ، وَيُحَاسَبُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، وَلَكِنْ حِصَّةُ الْأَبِ تَرْجَعُ إِلَيْهِمْ جَمِيعًا، وَتَقْوَى اللَّهِ فِي الْمَوْضِعِ هِيَ كُلُّ شَيْءٍ.

وَالْخِلَاصَةُ: أَنَّ هَذِهِ الْهَبَةَ بَاطِلَةٌ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ لَمْ يَحْزُهَا فِي حَيَاةِ أَبِيهِ، كَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْفُقَهَاءُ، وَبَاطِلَةٌ مِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَاهَا جَوْرًا.

وَمَعْنَى الْحِيَاظَةِ: أَنْ يَخْرُجَ الْمُتَبَرِّعُ عَمَّا تَبَرَّعَ بِهِ خُرُوجًا تَامًّا، وَيُسَلِّمَهُ إِلَى مَنْ تَبَرَّعَ بِهِ إِلَيْهِ، وَلَا يَعُودُ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ مَدَّةَ سَنَةٍ كَامِلَةٍ، فَإِنْ عَادَ - وَلَوْ بِكِرَاءٍ - بَطَلَ التَّبَرُّعُ.

فَهَذَا الْأَبُ لَمَّا وَهَبَ هَذَا الْحَانُوتَ لِابْنِهِ، كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ، وَيُسَلِّمَهُ مِفْتَاحَهُ، وَلَا يَعُودُ إِلَيْهِ بِحَالٍ - وَلَوْ لِلْجُلُوسِ فَقَطْ - فَإِنْ عَادَ إِلَيْهِ بَطَلَتِ الْهَبَةُ.

فَلَوْ فَرَضْنَاهُ كَانَ شَرِيكًا لَهُ، فَإِنَّهُ بِأَهْبَةِ لَمْ يَبْقَ شَرِيكًا، بَلْ صَارَتِ الْحَانُوتُ كُلُّهَا لِابْنِهِ، فَمَا دَخَلَهُ؟ فَالْهَبَةُ بَاطِلَةٌ لِهَذَا، سِوَاهُ كَانَ الْحَانُوتُ لِلْأَبِ كُلَّهُ، أَوْ كَانَ لَهُ بَعْضُهُ فَقَطْ.

وَيَرْجَعُ الْحَانُوتُ بَعْدَ مَوْتِ الْأَبِ إِزْنًا لِجَمِيعِ وَرَثَتِهِ، كُلٌّ مِنْهُمْ يَمْلِكُ سَهْمَهُ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَتَبَرَّعَ مِنْهُمْ بِسَهْمِهِ عَلَى هَذَا الْابْنِ فَلَهُ ذَلِكَ، وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا هُوَ.

1993 / 03 / 18 م

السؤال:

إننا إخوة عددنا 11 رجلاً، أبونا واحد، وأمّهاتنا ثلاث نسوة. وفي عام 1967م حابى والدنا ستة منّا، أمّهم واحدة، فوهبهم - هم وأمّهم - القطعة الصالحة للفلاحة من أرضه دون بقيّة أبنائه الخمسة، الذين تركهم في أرض جذباء، ودون أن يهبهم شيئاً من أرضه. إننا - لما شهدنا هذا - رفعنا إليكم هذا السؤال، طالبين عليه الجواب.

ق. ع (خنشلة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أولاً: إعطاء المرء المسلم بعض ماله هبةً لبعض بنيّه دون بعض، ممّا أمر النبي ﷺ برّده، وممّا سمّاه جَوْرًا، كما جاء في الحديث الصحيح - رواه مسلم وغيره - وهو أنّ بشير بن سعد - من كبار الصحابة رضوان الله عليهم - أراد أن يهب بعض ماله لابنه النعمان بن بشير بتأثير من أمّه، وأن يخصّه به دون بقيّة أبنائه، وأن يشهد بذلك رسول الله ﷺ، فلما جاءه وأخبره بما يريد، سأله رسول الله: هل وهب كلّ بنيّه مثل ذلك؟ فقال بشير: لا، فأمره الرسول ﷺ أن يرجعه، وقال له: «لَا تُشْهَدُنِي عَلَى جَوْرٍ».

فمثل هذه الهبة لبعض الأبناء دون بعض، ممّا سمّاه رسول الله ﷺ: «جَوْرًا»، والجَوْرُ لا يُقَرُّ ولا يُمضى. ولهذا فإنّ لكم - معشر الأبناء الخمسة - أن تعملوا جهدكم لإبطال هذه الهبة، ومشاركة إخوانكم في ميراث أبيكم إن كان مات، وإرجاعه إلى الحقّ إن كان ما يزال حيّاً.

ثانيًا: من ناحية الإجراءات القانونية لا بُدّ في الهبة من الحيّزة، فإذا كان أبوكم بقي يتصرّف في هذه الأرض، ويذهب إليها، ويشارك - ولو بالرأي - في حرثها، ويبيت فيها، وينزل في دارها، ويبيع غلّتها، ويشتري البذر أو الحيوان لها... الخ، فإنّ الحيّزة لم

تقع، فإذا مات رَجَعَت الأرضُ إرثًا، والظاهر هكذا فإنها تكون حسب أنصبة جميع الورثة ذُكُورًا وإناثًا. والله أعلم.

19 / 11 / 1980م

الوصية

هذه وصية وليست هبة ولا إرثاً؟

السؤال:

إنَّ المرحوم ابن عمِّي كان عقيماً لا يُولِّد له، فتَبَنَّى طفليْن، وقد حافظاً على نَسَبِهما العائلي، حتى كَبُرَت البنتُ فزَوَّجَها بنفسه، وأنفقَ عليها مِن ماله، وكذلك فعل بالولد.

وبتاريخ 5 أبريل 1961 أنشأ عقداً شرعياً أمام قاضي المحكمة، أنزلَهما فيه منزلة وَلَدَيْهِ لِلصُّلْب، يَرِثانه عند وفاته، ويأخذان ما كان يأخذه وَلَدَاه لِصُلْبِهِ لو كانا.

وفي آخر حياته أدركه الهرم، وبلَّغ الثمانين، وأصابه مِن الأمراض ما دَلَّ على قُرب أَجَلِهِ، فَوَسَّوسَ بعضُ الناسَ لِلْمُتَبَنِّينَ - (عقيلة وعمار) - أن يأخذهَا إلى المُوَثَّق، ليَكْتُبَ نِصْفَ دارٍ يَمْلِكُها... للسيدة (عقيلة)، كما كَتَبَ (فيلا) لأخيها (عمار)، ولم يَبْقَ مِن ماله سوى نِصْفِ مَحَلٍّ للتجارة (مطبخ).

ودام به المرض حتى مات في شهر أوت 1983م. وقد استولى الموهوب لهما على المنزلين المذكورين، أمَّا أنا الوارث الشرعي الوحيد - وأنا عاصِبُهُ - فإني لم آخُذْ حتى الآن شيئاً مِن ماله.

والمطلوب منكم بيان الحُكم الشرعي في عمل هذا الرجل وفي مُحَلَّفاته. والسلام عليكم.

ق. ع (عناية)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداه.

أولاً: من حيث تَبَنَّى هذا الرجل للطفلين - مع احتفاظهما بِلَقَبَيْهما، وبالنسبة لأبويهما وعائلتهما - فإنه جائز شرعاً، ولا غُبارَ عليه فيه، والمحظورُ هو تغيير النسبة، فهذا هو ما لا يَجُوز، لقوله تعالى: ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: 5]، بعد قوله: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكَ كُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ﴾ [الأحزاب: 4].

ثانياً: وأما عقد التنزيل، فإننا بِمُراجعتِه وجدناه صادراً من المحكمة الشرعية في (عنابة) بتاريخ 5 أبريل سنة 1961، تحت عدد 136، وجاء في نصّه: «وحيث حُدِّدَ ارتفاع هذين الولدين (عقيلة) و(عمار) بالتركة بتاريخ ما بعد وفاته».

وحيث أنها أجنبيان عنه، ولا تَوَارَثَ بينه وبينهما، فإن نُصوص الفقه الإسلامي تحكّم بما يأتي:

1 - يُعتَبَرُ عمله هذا من باب الوصية، لا من باب الإرث، وتُجْرَى عليه أحكام الوصية لا أحكام الإرث.

2 - بما أنها غير وارثين، فإنها يَسْتَحِقَّانِ الثُلثَ من ماله فقط، ولا يَصِحُّ شرعاً أن يأخذا كلَّ المال، فإنه لو تَرَكَ ابناً وبتناً من صُلْبِهِ لا قُتْسَما وحدهما تَرَكَته كلَّهما.

ولكن لما كان (عمار) وأخته (عقيلة) ليسا ابنين لهذا الرجل من صُلْبِهِ بل هما أجنبيان، فإنها إنما يَسْتَحِقَّانِ من تَرَكَته الثُلثَ فقط، ولا عِبَرَةَ بقوله: «يأخذان من مُخْلَفِهِ - عَقَارٍ أو منقولٍ وغيرهما - ما كان يأخذه وَلَدَاهُ لِلصُّلْبِ»، فعَصَبَتُهُ أَوْلَى بِإِرْثِهِ؛ لأنَّ الله يقول في كتابه: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: 75]. وقول الله جلَّ وعلاً مُقَدِّمٌ على قول الناس، وأولى بالإتباع.

ثالثاً: الظاهر ممَّا جاء في سؤال هذا السائل أنَّ الهبة - الصادرة من المرحوم لفائدة

هذين الشخصين - باطلة لا تصح شرعاً، وللوارث إبطالها، وتكون كالوصية: إنما يأخذ منها الموهوب لها الثلث فقط.

والسبب في بطلانها، أنها من باب التبرعات، وقد نص فقهاؤنا على أن المتبرع يشترط في صحة تبرعه أن يكون عاقلاً صحيحاً، ليس عليه دينٌ يُحيط به، كما يجب أن يحوز الموهوب له والمتبرع عليه ما تبرع به عليه قبل حقوق الموت أو المرض أو الفلاس بالمتبرع.

فلو تبرع المتبرع بهاله - وهو [عاقِل] ⁽¹⁾ صحيح - ثم طرأ عليه الموت أو الفلاس أو المرض قبل الحوز، بطل التبرع. قال خليل في باب الهبة - وهو يتكلم عن الحوز فيها -: «وبطلت إن تأخر لدينٌ يُحيط ⁽²⁾». قال شارحه الدردير: «وبطلت الهبة إن تأخر حوزها لدينٍ يُحيط بهال الواهب ولو بعد عقدها» ⁽³⁾.

وقال خليل أيضاً في باب الوقف في موانع صحة التبرعات إذا لم يقع الحوز: «قبل فلسه وموته ومرضه» ⁽⁴⁾. قال الدردير في شرحه: «أشار إلى بيان المانع، وأنه أحد أمور ثلاثة بقوله: "قبل فلسه"، والمراد بالفلاس ما يشمل الإحاطة بهال الواقف، لقوله في الهبة: "وبطلت إن تأخر لدينٍ يُحيط". والوقف كالهبة والصدقة. "وموته ومرضه" المتصل بالموت، فإن صح بعد الحوز في المرض صح الوقف...». ثم قال: «وحاصل المسألة أن من حبس في صحته - ولو على الفقراء - ولم يحصل حوزٌ عنه، حتى حصل له مانع من هذه الثلاثة، بطل وقفه، أي لم يتم، فللغريم إبطاله وأخذه في دينه - في الأول - وله أو للورثة - في الآخرين - إبطاله، ولهم الإجازة، فالمراد بالبطلان عدم التمام. وأمّا

(1) في النسخة المطبوعة: [مالي]. والصواب ما أثبتناه.

(2) مختصر خليل. ص 254.

(3) الشرح الكبير. ج 4/ ص 101.

(4) مختصر خليل. ص 252.

مَنْ حَبَسَ فِي مَرَضِهِ فَكَالْوَصِيَّةِ يُخْرِجُ مِنَ الثُّلُثِ إِنْ كَانَ لغير وارث»⁽¹⁾.

فهذا القول الأخير من الدردير - وهو: «وَأَمَّا مَنْ حَبَسَ فِي مَرَضِهِ فَكَالْوَصِيَّةِ يُخْرِجُ مِنَ الثُّلُثِ إِنْ كَانَ لغير وارث» - نَصٌّ فِيهِ قَضِيَّةُ المَرَحُومِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ هَيْبَتِهِ - كَمَا جَاءَ فِي السُّؤَالِ - كَانَ مَرِيضًا مَرَضًا اتَّصَلَ بِوَفَاتِهِ، وَسَبَقَهَا بِأَقَلِّ مِنْ مِائَةِ يَوْمٍ.

رابعًا: لَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ الْمُوثِقِينَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ: «وَأَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ حَالَ جَوَازِ أَمْرِهِ شَرْعًا». فَهِيَ عِبَارَةٌ مُعْتَادَةٌ مَأْلُوفَةٌ مِنْهُمْ، قَدْ يَقُولُونَهَا وَالْمُتَبَرِّعُ فِي سِيَاقِ الْمَوْتِ، وَإِنَّمَا الْعِبْرَةُ بِقَوْلِ الْخَبِيرِ فِي الْأَمْرَاضِ، فَإِذَا شَهِدَ طَيِّبٌ مُحْتَصٌّ بِأَنَّ الْمُتَبَرِّعَ - حَالَ تَبَرُّعِهِ - كَانَ مَرِيضًا، وَأَنَّ ذَلِكَ الْمَرَضَ بَقِيَ مَعَهُ أَوْ تَضَاعَفَ حَتَّى أَوْدَى بِهِ - ذَلِكَ الْمَرَضُ أَوْ مُضَاعَفَاتُهُ - فَهَذِهِ الشَّهَادَةُ أَوَّلَى [بِالْقَبُولِ]⁽²⁾ وَالْإِعْتِبَارِ.

هَذَا هُوَ الْحَقُّ، فَإِنَّ بَعْضَ الْأَمْرَاضِ لَا يَظْهَرُ أَثَرُهَا عَلَى الْمَرِيضِ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُهَا أَهْلُ الْخَبَرَةِ بِالطَّبِّ. خُذْ لَذَلِكَ مِثْلًا بِالْمَرِيضِ بِالسُّكَّرِيِّ، فَقَدْ تَكُونُ حَالَتُهُ مَيُوسَّرًا مِنْهَا، وَلَمْ يَبْقَ مِنْ عُمُرِهِ سِوَى أَصَابِيعَ، وَلَا يَظْهَرُ أَثَرُ الْمَرَضِ عَلَى صَاحِبِهِ، فَيَغْتَرُّ الْمُوثِقُ، وَكَذَلِكَ مَرَضُ السُّلِّ الرَّثْوِيِّ.

فَإِذَا أَثَبَّتَ هَذَا الْوَارِثُ - وَهُوَ الْعَاصِبُ لِلْمَرَحُومِ - أَنَّ ابْنَ عَمِّهِ الْهَالِكُ قَدْ وَهَبَ هَيْبَتَهُ الْمَذْكُورَةَ وَهُوَ فِي حَالَةِ أَرْدَلِ الْعُمُرِ، مُصَابٌ بِالْمَرَضِ، لَا زَمَةَ حَتَّى مَاتَ، فَالْوَاجِبُ إِبْطَالُ هَذِهِ الْهِبَةِ، وَحُسْبَانُ مَا وَهَبَهُ لِهَٰذَيْنِ الشَّخْصَيْنِ مِنْ بَابِ الْوَصِيَّةِ، لَهَا الْحَقُّ فِي الثُّلُثِ فَقَطْ. فَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ، وَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ.

خَامِسًا: وَأَمَّا نِصْفُ الْخَانَوَاتِ التِّجَارِي (الْمَطْعَمِ) الْمَذْكُورِ فِي السُّؤَالِ، فَإِنَّ الْمُتَزَلِّينَ يَسْتَحِقُّانَ فِيهِ ثُلْثَ حِصَّةِ الْمَرَحُومِ، يَسْتَحِقُّانَهُ بِعَقْدِ التَّنْزِيلِ، وَأَمَّا الثُّلَثَانِ الْبَاقِيَانِ مِنْ هَذِهِ

(1) الشرح الكبير. ج 4/ ص 81.

(2) فِي النسخة المطبوعة: [بِالْقَوْلِ]. وَالصَّوَابُ مَا أَثَبْتَنَاهُ.

الْحِصَّةَ فَيَسْتَحِقُّهَا الْعَاصِبُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ.

1984 / 11 / 13 م

الوصية بالثلث للحفدة

السؤال:

سألني صديق فقال: إنَّ أباه قد أوصى - في وثيقة مكتوبة بمحكمة شرعية - بإعطاء الثلث الجائز لجميع أحفاده، بما فيهم الذكور والبنات. هل يحلُّ ذلك أم لا؟ وما هي الآية - أو الحديث - التي تُبيِّن ذلك بوضوح؟

د. ص

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

نعم، يحلُّ له ذلك، ويمضي ما أَراده.

أولاً: لأنَّ الصورة التي ذَكَرْتُمْ أَنَّ صاحبكم سألكم عنها - مِنْ أَنَّ أباه أوصى بثلث ماله لجميع أحفاده ذُكُورًا وإِنَاثًا - هي مِنْ صُور الوصية الصحيحة المقبولة، وهي بِمَا أَمَرَ اللهُ به في آية الوصية مِنْ سورة البقرة، وبيان ذلك:

1 - لأنَّ أباه أوصى بالثلث ولم يتجاوزَه، والوصية بالثلث فما دونه جائزة، ومحلُّ إجماع بين العلماء، وما زاد على الثلث فللورثة منعه.

2 - لأنَّ الحفدة - في هذه القضية المسؤول عنها - لا يرثون، بل هم محجوبون بصديقكم؛ لأنه وَلَدُ الموصي، والحفدة دُونَه، فما دام بالحياة عند حدوث وفاة أبيه - الذي هو جدُّهم - فإنه يحجب كلَّ مَنْ دُونَه في الدرجة مِنَ الفروع. والوصية لغير وارث جائزة صحيحة إن وقعت، نصَّ عليها القرآن في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا

حَصَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ حَيًّا أَوْصِيَهُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴿البقرة: 180﴾، وَحَثَّ عَلَيْهَا الْحَدِيثُ، وَفَعَلَهَا الصَّحَابَةُ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهَا الْعُلَمَاءُ.

أَمَّا الْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ - كَالْأَبَوَيْنِ وَالْأَبْنَاءِ وَالْأَقْرَبِينَ مِنَ الْوَرِثَةِ غَيْرِ الْمَحْجُوبِينَ - فَلَا تَجُوزُ وَلَا تَصِحُّ، وَلِلْوَرِثَةِ أَنْ يَمْنَعُوهَا إِنْ وَقَعَتْ؛ لِأَنَّ آيَةَ الْمِيرَاثِ نَسَخَتْهَا بِالنِّسْبَةِ لَهُمْ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا وَصِيَّةَ لِرِثٍ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَلِإِجْمَاعِ مَنْ يُعْتَدُّ بِإِجْمَاعِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَأَهْلِ الْمَذَاهِبِ.

3 - قَدْ يُفْهَمُ مِنَ السُّؤَالِ أَنَّ الْمُسْتَشْكَلَ - فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ - عِنْدَ السَّائِلِ هُوَ تَشْرِيكَ الْمُوصِي الْبَنَاتِ مَعَ الذُّكُورِ فِي اسْتِحْقَاقِ الثُّلُثِ، أَوْ التَّسَاوِي عِنْدَ الْقِسْمَةِ، وَهَذَا غَيْرُ مُشْكَلٍ، فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى أَشْرَكَ الْبَنَاتِ وَالذُّكُورَ فِي الْإِرْثِ: الْبَنِينَ مَعَ الْبَنَاتِ، وَالْإِخْوَانَ مَعَ الْأَخَوَاتِ، وَمَا دَامَ هَذَا سَائِعًا فِي الْإِرْثِ، فَإِنَّهُ سَائِعٌ - بِالْأَوَّلَى وَالْآخَرَى - فِي بَابِ التَّبَرُّعَاتِ وَالصَّدَقَاتِ.

ثُمَّ إِنْ الْوَصِيَّةُ يُقَسَّمُ مَا لَهَا حَسَبَ إِرَادَةِ وَنَصِّ الْمُوصِي، فَإِنْ نَصَّ عَلَى أَنْ تُقَسَّمَ بَيْنَ أَحْفَادِهِ كَمَا يُقَسَّمُ الْإِرْثُ، أُعْطِيَ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثِيَيْنِ، كَذَلِكَ لَوْ نَصَّ عَلَيْهِ، وَإِنْ نَصَّ عَلَى أَنَّ الْقِسْمَةَ تَكُونُ بِالسَّوِيَّةِ، نُفِذَتْ وَصِيَّتُهُ، وَلَا يُفْضَلُ - حِينَئِذٍ - الْأَخُ أَخْتَهُ، وَهَذَا سَائِعٌ جَائِزٌ، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ أَنَّ الْأَخَ لَا يُفْضَلُ أَخْتَهُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَذَلِكَ فِي إِرْثِ الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ أَحَاهِمَ أَوْ أَخْتَهُمْ لِأُمِّهِمْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلًا يُورِثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ إِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: 12]. فَالْمُرَادُ هُنَا مِنَ الْوَرِثَةِ الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ، وَالْقِسْمَةُ بَيْنَهُمْ - إِنْ تَعَدَّدُوا - تَكُونُ بِالسَّوِيَّةِ بَيْنَ الذُّكُورِ مِنْهُمْ وَالْإِنَاثِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ - مِنْ عُلَمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ - عِنْدَ تَفْسِيرِ آيَةِ مَا نَصَّه: «أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْإِخْوَةَ هَا هُنَا هُمُ الْإِخْوَةُ لِلْأُمِّ»⁽¹⁾. وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ: «قَدْ اسْتَدِلَّ بِذَلِكَ: عَلَى أَنَّ

(1) تفسیر القرطبي. ج 5/ ص 78.

الذكر كالأنثى من الإخوة لأُمٍّ؛ لأنَّ اللهَ شَرَّكَ بَيْنَهُمْ فِي الثَّلَاثِ، ولم يَذْكُرْ فَضَلَ الذَّكَرَ عَلَى الْأُنْثَى، كما ذَكَرَهُ فِي الْبَنِينَ وَالْإِخْوَةَ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ. قال القرطبي: وهذا إجماع⁽¹⁾.

فهذه الآية تُبَرِّهُنَ عَلَى وجود صورة - في الإرث - يَسْتَوِي فِيهَا نَصِيبُ الذَّكَرِ بِنَصِيبِ الْأُنْثَى فِي حُكْمِ الْقُرْآنِ، وَمَنْ وَاجِبُ الْمُسْلِمِينَ - كُلُّ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ - أَنْ يَقْفُوا عِنْدَ النَّصِّ وَلَا يَتَجَاوَزُوهُ، فَمَا جَاءَ فِيهِ التَّفَاضُلُ قَبْلَ كَمَا هُوَ، وَمَا جَاءَتْ فِيهِ التَّسْوِيَةُ قَبْلَ، وَلَيْسَ لِأَيِّ كَانَ تَهْجِينُ مَا جَاءَ بِهِ النَّصُّ وَتَحْسِينُ غَيْرِهِ، وَمَنْ زَيْنَ لَهُ أَنْ يُقَدِّمَ رَأْيَهُ عَلَى حُكْمِ الْقُرْآنِ فَقَدْ ضَلَّ: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغْيًا هَدَى مِنْ اللَّهِ﴾ [القصص: 50].

ثانيًا: لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُقَسِّمَ تَرَكَّتَهُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ - فِي حَيَاتِهِ - بِمُقْتَضَى وَصِيَّةٍ يُخَالِفُ فِيهَا وَصِيَّةَ اللَّهِ وَحُكْمَهُ فِي آيَةِ الْمِيرَاثِ الَّتِي تَبْتَدِئُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: 11]، وَمَنْ أَقْدَمَ عَلَى ذَلِكَ رُدَّتْ وَصِيَّتُهُ، وَيَبْطُلُ عَمَلُهُ، وَعُدُّ مِنَ الْمُرْتَدِّينَ إِنْ نَصَّ عَلَى حُكْمٍ يُخَالِفُ حُكْمَ اللَّهِ - كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَادِيسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ رَئِيسَ جَمْعِيَةِ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ - لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ اللَّهِ.

ثالثًا: الوصية من التبرعات والصدقات المرغَّب فيها، وكان الصحابة يفعلونها في حياة النبي ﷺ ومن بعده، ومنهم مَنْ يَسْتَشِيرُهُ فِي مَقْدَارِهَا أَوْ فِي الْقِيَامِ بِهَا، فَيُقِرُّهُ، أَوْ يُعَلِّمُهُ الْخُدُودَ الَّتِي يَنْتَهِي إِلَيْهَا، مِنْ هَؤُلَاءِ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا جَاءَ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ مِنَ الصَّحَاحِ، قَالَ: «عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ أَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَلَّغْنِي مَا تَرَى مِنَ الْوَجَعِ، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي لِي وَاحِدَةٌ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلَاثِي مَالِي؟ قَالَ: "لَا"، قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟ قَالَ: "لَا، الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ

(1) الشوكاني. فتح القدير. ج 1/ ص 500.

عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ" ⁽¹⁾. فهذا الحديث الصحيح أصلٌ فيما ذهب إليه جمهور العلماء من أنه لا يجوز لأحد أن يوصي بأكثر من الثلث، فمنهم من عمّم في الأحوال، ومنهم من قال - وهو أبو حنيفة وأصحابه -: إن لم يدع ورثة، وكان وارثه بيت المال، جاز أن يوصي بهاله كله.

رابعاً: الآية التي أوجبت الوصية هي قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 180]. فقولُه: كُتِبَ بمعنى فُرِضَ، وأكد الفرض بقوله: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾.

وأجمع العلماء على أن الوصية واجبة على من له ودائع وعليه ديون، فإن كان بريء الذمة من ذلك لم تجب عليه الوصية، وهذا مذهب مالك والشافعي.

وبمقتضى عموم الآية في الوصية، أنها واجبة للوالدين مطلقاً، وللاقرين مطلقاً، سواء كانوا وارثين أو غير وارثين، ولكن العلماء مجمعون على أنه لا وصية لوارث، واختلفوا في الآية أهي مُحْكَمَةٌ أم هي مَسْخُوحَةٌ؟

قال بعضهم: إن الآية مُحْكَمَةٌ ليس فيها نَسْخٌ، وظاهرها العموم في كلِّ أبوين، ومعناها خصوصُ الوالدين اللذين لا يرثان، كالكاشرين وكالعبدَيْن، وفي القرابة التي لا ترث، مثل العمة أو الخالة، أو الإخوة المحجوبين، والأخوات المحجوبات، وكذا ما نَزَلَ من الفروع، هؤلاء تجب لهم الوصية على من ترك ما لا كثيراً.

وقال آخرون: الآية عامّة لم يردّها الخصوصُ، فتقرّر بها الحكم برهه من الدهر، ثم نسخ منها كلٌّ من كان يرث بأية الفرائض في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: 11]، فعينت الورثة، ونصّت على نصيب كلٍّ منهم، فمن كان له

(1) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب: رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة، حديث (1295)، ومسلم في كتاب الوصية، باب: الوصية بالثلث، حديث (1628)، واللفظ له.

حظاً وارث - كالأبوين المسلمين الحرَّين، وكأبناء الصُّلب - فإنه يأخذ ما فُرض له، وليس له شيء من الوصية، ومن كان لا يرث - كالأبوين الكافرين أو العبدَّين، أو القرابة [غير الوارثة]⁽¹⁾ - فهؤلاء يجب أن يُوصي لهم إن ترك مالا كثيراً. فالمال واحد عند الفريقين.

وقال غيرهم: الآية عامةٌ نُسخت بآية الميراث، وبقوله ﷺ: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»، رواه الدارقطني والترمذي وصحَّحه، واشتهر ذكره على ألسنة الفقهاء، وقالوا بنسخه الآية، ومنع الشافعي أن ينسخ آية من القرآن حديثاً واحداً.

قال القرطبي: «نحن وإن كان هذا الخبر بلغنا أحاداً، لكن قد انضمام إليه إجماع المسلمين أنه لا تجوز وصية لوارث. فقد ظهر أن وجوب الوصية للأقربين الوارثين منسوخٌ بالسنة، وأنها مُستندة [المُجمعين]⁽²⁾»⁽³⁾.

وعن ابن عباس والحسن - فيما نقل القرطبي - قالوا: «نُسخت الوصية للوالدين بالفرض في سورة النساء، وثبتت للأقربين الذين لا يرثون». وهو مذهب الشافعي وأكثر المالكيين وجماعة من أهل العلم.

وقال بعض أهل العلم: إن المال كان يرثه الولد عند الوفاة، ولا شيء للوالدين والأقربين إلا بالوصية، ثم جاءت آية النساء فبيّنت الحقوق. قال القرطبي: «جاء في البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "كَانَ الْمَالُ لِلْوَلَدِ، وَكَانَتِ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ، فَنَسَخَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ، فَجَعَلَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وَجَعَلَ لِلْأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسَ، وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ الثُّمْنَ وَالرُّبْعَ، وَلِلزَّوْجِ الشَّطْرَ وَالرُّبْعَ"»⁽⁴⁾.

(1) في النسخة المطبوعة: [الوارثة]. والصواب ما أثبتناه.

(2) في النسخة المطبوعة: [الجميع]. والصواب ما أثبتناه من تفسير القرطبي.

(3) تفسير القرطبي. ج 2/ ص 263.

(4) تفسير القرطبي. ج 2/ ص 263.

ثم نَقَلَ أَنَّ قَوْلَ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّ الْآيَةَ كُلَّهَا مَنْسُوخَةٌ، يَعْنِي وَجُوبَ الْوَصِيَّةِ، وَبَقِيَ كَوْنُهَا نَذْبًا، وَهَذَا مَرْوِيٌّ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَبْدِيلُ الْوَصِيَّةِ إِنْ كَانَتْ جَائِزَةً صَحِيحَةً؛ لِأَنَّ مَنْ بَدَّلَهَا شَحَّ بِصَدَقَةِ غَيْرِهِ، وَبَخَلَ بِعَطَاءٍ لَيْسَ مِنْ مَالِهِ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 181]. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

15/07/1980م

الوصية لابن البنت

السؤال:

إِنَّ الْمَرْحُومَ (و. ط. ق) - وَهُوَ جَدِّي لِأُمِّي - مَاتَ وَتَرَكَ مِنَ الْوَرِثَةِ: زَوْجَةً، وَابْنَةً مِنْهَا، وَأُمِّي - وَهِيَ ابْنَةٌ لَهُ مِنْ غَيْرِهَا - [وَأَخْتًا شَقِيقَةً]⁽¹⁾، وَتَرَكَ مِنَ الْعَقَّارِ وَالْمَنْقُولِ وَالتَّجَارَةِ مَالًا لَهُ بَالٌ.

وَكَانَ عَامَ 1973م - قَبْلَ زَوَاجِهِ بِزَوْجَتِهِ الْأَخِيرَةِ أُمِّ الْبَنْتِ الْمَذْكُورَةِ - قَدْ أَوْصَى لِي - أَنَا ابْنُ ابْنَتِهِ الْأُولَى - بِمِلْكَيْتَيْنِ، وَهُوَ يَقُولُ: «إِنِّي أَوْصِي بِهِاتَيْنِ الْمِلْكَيْتَيْنِ لِابْنِ ابْنَتِي، لِأَجْلِ طَاعَتِهِ وَإِحْسَانِهِ الْمُتَوَاصِلِ إِلَيْهِ، وَالَّذِي يُقَدَّرُ فَوْقَ أَيِّ اعْتِبَارٍ».

أَطْلُبُ مِنْ سَيَادَتِكُمْ أَنْ تُبَيِّنُوا لِي كَيْفَ يَكُونُ تَقْسِيمُ التَّرَكَةِ، وَكَيْفَ تُخْرَجُ الْوَصِيَّةُ. وَالسَّلَامُ.

م. ل. ق (ورقلة)

(1) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأُثْبِتْنَاهُ لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي إِجَابَةِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: وصية جدكم لكم نافذة؛ لأنك ابن بنت، وابن البنت لا يرث، فهي وصية لغير وارث، والوصية لغير وارث جائزة مقبولة، وتُخرج في الحقوق المترتبة على التركة قبل قسّمها على الورثة المستحقين.

فإن كانت الوصية بثُلث التركة فما دون، فلا كلام للورثة، وإن كانت أكثر من ثُلث ما ترك، فللورثة أن يُجيزوها كلّها - إن كانوا راشدين -، ولهم أن يعترضوا على ما تجاوز الثُلث فقط، ويمنعوا من إنفاذه.

وفي هذه القضية بالذات، يُنظر في المليكيتين الموصى بهما لك، فإن كانت قيمتهما ثُلث التركة أو أقل من ثُلثها، فهما لك دون كلام، وإن كانت القيمة تتجاوز الثُلث، فليس لكم أن تأخذوا ما زاد على الثُلث، وإنما تستحق الثُلث فقط، وما زاد عليه يعود للورثة. ثانياً: يُقسّم ما بقي من التركة - بعد إخراج الوصية والحقوق المترتبة عليها - على ورثاته المذكورات في السؤال، وهن: زوجته، وابنته منها، وابنته الكبرى التي هي أمك، وشقيقته.

والزوجة والبنتان صاحبات فرض، وأخته عاصبة.

- تأخذ زوجته الثمن لوجود الفرع الوارث، قال تعالى: ﴿إِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾ [النساء: 12].

- وتأخذ البنتان معاً الثلثين بينهما، لقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ كُنْزٌ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: 11].

- وتأخذ أخته الشقيقة البقية لكونها مُعَصّبة، قال صاحب الرّحمة:

وَالْأَخَوَاتُ إِنْ تَكُنَّ بَنَاتٍ فَهُنَّ مَعَهُنَّ مَعْصَبَاتٌ

وأصل الفريضة من 24، لوجود مقام الثلث والثمن فيها، ومنها تصح:
فالزوجة تستحق 3 من 24.

والبتان تستحقان 16 من 24، تأخذ كل واحدة 8 من 24.
والباقي - وهو 5 من 24 - تأخذه أخته الشقيقة.
والله أعلم.

1980 / 03 / 23م

أوصت لابنتها وابنة ابنتها

السؤال:

لي أخت كبيرة وأفتها المنيّة عن عُمر يُناهز 68 سنة، وتركت بعدها أختا لها أكبر منها، وبتتاً منها فقط، وكانت تملك في حياتها قطعاً من الذهب ومقداراً من المال، وعند اقتراب أجلها فقّدت قواها الجسدية والعقلية إلى درجة الهذيان، مثال ذلك أنها صارت تتحدّث عن بعض الأموات، وخلال هذيانها صرّحت بأنّ جزءاً من قطع الذهب لابنة ابنتها، والباقي لابنتها.

فما هو الحكم الشرعي في مثل هذه الحالات: هل وصيّتها صحيحة أو هي باطلة؟ وبالإضافة إلى ذلك نطلب أن تُبيّنوا نصيب كل من أختها وابنتها؟ والسلام.

س. ص (تبسة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: إذا كان حال هذه المرأة كما ذكرتم، من أنها ما تركت من الوارث سوى أختها وابنتها، فإنّ تركتها محصورةً فيهما، وكلّ منهما يستحق النصف.

ثانيًا: إن كان اعترافها أثناء مَرَض موتها، أنَّ الذهب لابنتها، وأنَّ مقدارًا منه لابنة ابنتها، وأنَّ ذلك كان أمانةً لها تحت يدها، فلا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ تَشْهَدُ بذلك، ويكفي فيها رَجُلٌ وامرأتان، أو رَجُلٌ وَبَيِّنٌ.

وإن كان المفهوم منها أنَّ الذهبَ ذهبُها، وأنها تريد أن تُوصيَ لهما به، أعني لابنتها وابنة ابنتها، فالْحُكْمُ يَخْتَلِفُ:

فما أَوْصَتْ به لابنتها، فالوصيةُ فاسدة؛ لأنها وارثةٌ لها، ولا وصيةٌ لوارث. [وما أَوْصَتْ به لابنة ابنتها، فالوصيةُ صحيحة؛ لأنها غير وارثة، ويُخْرَجُ ما أَوْصَتْ به مِنْ ثُلْثِ التَّرَكَةِ]⁽¹⁾، فإن كان يُساوي مقدارَ الثُّلُثِ فما دونَ أَخَذَتْه، ثم يُقَسَّمُ الباقي بين أخِ الهالكةِ وبنتها. وإن كان العددُ الموصى به زائدًا على ثُلْثِ ما تَرَكَتْ، فإنَّ للورثة أن يَمْنَعُوا المقدارَ الزائدَ وَيُمَضُّوا الثُّلُثَ، ولهم أن يُجِيزُوا ذلك.

والحاصلُ أنَّ وصيتها لابنتها لا تَصَحُّ، ووصيتها لابنة بنتها تُخْرَجُ مِنَ الثُّلْثِ، والباقي يَقْتَسِمَانِهِ مُنَاصَفَةً. والله أعلم.

1988 / 01 / 10 م

أَوْصَتْ بِهَا لِلْمَسْجِدِ

السؤال:

تُوَفِّيَتِ المرحومة (ب. ف) عن ثلاثة أبناء وبنت، وهم: (عبود)، و(صالح)، و(عبد السلام) و(الزهرة). وتَرَكَتْ عندي أمانة مقدارها 29900 د.ج، منها أحد عشر ألفًا لولديها (عبد السلام) و(زهرة)، والباقي أوصتني أن أَتَصَدَّقَ به - باسمها - على المسجد، فما هو العمل؟

ب. الطاهر (الجزائر)

(1) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وما أثبتناه هو ما يَقْتَضِيهِ فقهُ المسألة.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
 أولاً: إذا ثبت أن هذه المرأة ليس لها زوج ولا أب ولا أم، فهؤلاء هم ورثتها،
 وكلُّهم عَصَبَةٌ، وَيَقْتَسِمُونَ التَّرَكَّةَ بينهم: للذكر مثل حظ الأنثيين.
 والفريضة أصلها من عدد رؤوسهم، ومنها تصبَح: فتأخذ (الزهرة) السُّبُع، وكلُّ
 ذَكَرٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ يأخذ السُّبُعَيْنِ.
 والعمل هكذا:

7	
2	عبد
2	صالح
2	عبد السلام
1	الزهراء
7	

فكلُّ شيء تَرَكَته الهالكة يُقَسَّم هكذا.

ثانياً: أمّا المال الذي تَرَكَته أمانةً، فإنه يُخْرَجُ منه الدَّيْنُ الذي لا بُنْيَاهَا (الزهراء)
 و(عبد السلام)، وهو 11000، فيبقى منه 18900.

ثالثاً: وبما أنها أَوْصَتْ بكلِّ مالها للمسجد، وبما أن الموصى له - وهو المسجد - غير
 وارث، فإن الوصية تَمُتُّ في الثُّلثِ من هذا المال، والباقي يكون إرثاً بين الورثة،
 فالمسجد يَسْتَحِقُّ الثُّلثَ وهو 6300، والباقي - وهو 12600 - يُقَسَّم على أولادها
 السبعة: للذكر مثل حظ الأنثيين.

الأنثى تأخذ السُّبُع وهو 1800.

وعبد السلام: يأخذ $2 \times 1800 = 3600$.

وكذلك صالح: يأخذ $2 \times 1800 = 3600$.

وكذلك عبود: يأخذ $2 \times 1800 = 3600$.

وهذه هي القسمة لهذا المال، إذا لم تترتب عليه حقوق، فإن ترتبت وجب إخراجها منه قبل قسمته.

ويجب أن يُقسَّم كلُّ شيء تركته الهالكة حسب الفريضة الشرعية، من أثاث، ونقود، ومساكن، وأرض، وشجر، وحيوان، ولا يحقُّ لأحد أن يقول هذا لي وحدي، فإن كان له حقٌّ فليطالب به.

والله هو الذي يرث الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين.

1984 / 12 / 25 م

هل تصحُّ هذه الوصية؟ وهل ترث هذه المرأة؟

السؤال:

تُوِّفَّت ابنة عمِّي ولم تترك أبناء ولا بنات من صُلَّيْهَا، ولكنها كانت تقوم بتربية طفلة ليست ابنتها، ولم تُسجِّلْهَا في آيَّة أوراق رسمية، وقيل أنها - قبل وفاتها - أوصت بأن ترث هذه البنت نصف تركتها، ولم أطلع على نص هذه الوصية.

إن هذه البنت متزوجة الآن، ولقد هربوا - بعد وفاة ابنة عمي - أثاث المنزل وما تركته من ذهب ومال، ولم يُظهروا منه إلا القليل.

فما حكم الله في هذه القضية؟ هل ترث هذه المرأة النصف كما قيل عن الوصية؟ وإذا أخذته، فهل لها شيء في النصف الباقي بعد إخراج الوصية؟

أفتونا في الأمر لنكون على بينة وهدي. والسلام.

م. غ (سيدي بلعباس)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

إن صَحَّت هذه الوصية، وثَبَّتَتْ بِشهادة عَدْلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ - وإن لم تُسَجَّلْ عند الْمُوثَّقِ - فليس لِلْمُوصَى لها سوى الثُّلث فقط، وَيَرْجِع ما زادَ على الثُّلث إلى الورثة الشرعيين.

وهذه الطفلة المتبنَّاة أجنبيةٌ عن الهالكة، ولهذا فالوصية لها صحيحةٌ بالثُّلث، ولو كانت وارثةً لما صَحَّت الوصية أصلاً.

قال خليل في مُبطلات الوصية - عَطْفًا على قوله «وَبَطَلَتْ بِرِدَّتِهِ» - ما نَصَّه: «وَلَوْ ارِثَ كَغَيْرِهِ بِزَائِدِ الثُّلثِ يَوْمَ التَّنْفِيزِ، وَإِنْ أُجِيزَ فَعَطِيَّةٌ»⁽¹⁾.

قال الدردير شارحه: «وَبَطَلَ الْإِبْصَاءُ لَوَارِثٍ كَغَيْرِهِ، أَيْ كَغَيْرِ وَارِثٍ بِزَائِدِ الثُّلثِ، وَيُعْتَبَرُ الزَّائِدُ يَوْمَ التَّنْفِيزِ [لَا]⁽²⁾ يَوْمَ الْمَوْتِ، فَإِذَا أَوْصَى لَهُ بِمَائَةٍ، وَهِيَ ثُلْثُ مَالِهِ يَوْمَ الْمَوْتِ، وَكَانَ مَالُهُ يَوْمَ التَّنْفِيزِ مَائَةً وَخَمْسِينَ، أُعْطِيَ خَمْسِينَ، وَكَذَا إِذَا قَالَ أَوْصَيْتُ لَهُ بِثُلْثِ مَالِي، فَالْعِبْرَةُ بِمَالِهِ يَوْمَ التَّنْفِيزِ»⁽³⁾.

وقال الدسوقي في حاشيته ما نَصَّه: «تَبْطُلُ الْوَصِيَّةُ لِغَيْرِ الْوَارِثِ بِزَائِدِ الثُّلثِ، فَإِذَا أَوْصَى لِأَجْنَبِيٍّ بِنِصْفِ مَالِهِ أَوْ بِقَدْرِ مُعَيَّنٍ يَبْلُغُ نِصْفَ مَالِهِ، نَفَذَتْ الْوَصِيَّةُ بِالْثُلْثِ، وَرُدَّ ما زادَ عليه»⁽⁴⁾.

فإن رَضِيَ الْوَرِثَةُ بِمَا زَادَ عَلَى الثُّلْثِ فَهُوَ عَطِيَّةٌ مِنْهُمْ وَهَبَةٌ.

(1) مختصر خليل، ص 298.

(2) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه من الشرح الكبير.

(3) الشرح الكبير، ج 4/ ص 427.

(4) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج 4/ ص 427.

ففي هذه القضية يُبَحَثُ أَوَّلًا عن صِحَّة الوصية، أَوْقَعَتْ أم لم تقع، فإن ثَبِتَ وقوعُها بوثيقة رسمية أو بشهادة عَدْلَيْن - فأكثر - من المسلمين، فالوصية صحيحة شرعًا، وحينئذ تَسْتَحِقُّ هذه الطفلة ثُلث التَّركَة بعد إخراج ما تَرْتَبُ عليها من الحقوق. والثلاثان الباقيان يَسْتَحِقُّهما الورثة الشرعيون، وابنُ العمِّ عاصِبٌ يَسْتَحِقُّ كُلَّ التَّركَة إن لم يكن معه وارث آخر من إخوانه أو أبناء عمِّه المساوين له في الدرجة.

وإن لم يَثْبُت وجود هذه الوصية، فَالتَّركَة كُلُّها لهذا العاصِب، ولا تَسْتَحِقُّ هذه (الطفلة) شيئًا من مال الهالكة، إِلَّا أن يَتَبَرَّعَ لها وَيُعْطِيَهَا بِرِضاهُ شيئًا منها.

وهؤلاء الذين هَرَبُوا أثاث المنزل والذهب والمال - حسبما جاء في السؤال - قد اغْتَدَّوْا وأَخَذُوا ما ليس فيه حقٌّ، وعليهم تَبِعَةٌ ومسؤولية أَعْمَالهم، والصُّلْحُ جائزٌ بين المسلمين، والعفو أقربٌ للتقوى. والله أعلم.

1977 / 03 / 03 م

الوصية في مرض الموت لو ارث

السؤال:

نحن ورثة المرحوم (ت. أ)، أصابنا غَبْنٌ كبيرٌ من جرَّاء وصية مزعومة اسْتَظْهَر بها أحدُ أبنائه الورثة، وهو أخونا (ت. م)، وتَقْتَضِي هذه الوصية اختصاصَه بجزء كبير من التَّركَة، مع مشاركته في مُقاسمة بَقِيَّة الورثة الآخرين، كما تَقْتَضِي هذه الوصية المزعومة حِرمان الإناث - بنات الهالك، وحتى الأم - من حَقَّهن في الإرث، وإن نَالَ بعضُهُنَّ قليلًا وبشروط خاصة.

وتَبَيَّنَ أنَّ هذه الوصية كُتِبَتْ وأُمْضِيَتْ قبل ساعات معدودة من وفاة المرحوم والدنا، الذي كان يُعاني أمراضًا مُتعددة خطيرة، محكومًا عليه بالموت من الأطباء الخبراء، وعلى رأس هذه الأمراض داء مرض السُّكَّر ومُضاعفاته، ومن المعلوم أنه يَسْبِقُ

الموت به إغماء (Coma) غالبًا، وأن هذه الوصية كتبها مُوثَّق (Notaire) أجنبي، عُرف بعداوته للإسلام وشريعته، وكراهيته للمسلمين.

وبيانًا لهذه القضية، نُلَخِّص لكم أمرها فيما يلي:

أولاً: كان المرحوم (ت. أ) تاجرًا ثريًا في مدينة (بجاية)، وله عدّة أملاك ترابية وعقارية ومنقولات، وأملاك في مدينة الجزائر.

ثانيًا: كان مُتَتَوِّر الفكر، يَنَسَب إلى حركة الإصلاح، والتي يَتَزَعَّمُها العلماء برئاسة ابن باديس، وَيَدْعَم بِإِلَه وجهه المدرسة العربية الإسلامية، ويُنَاصِر المرحوم الشيخ (الهادي الزروقي) عضو جمعية العلماء، ومدير مدرسة (بجاية) الحُرَّة حتى وفاته.

ثالثًا: تزوّج المرحوم امرأة واحدة، هي أُمُّنا جميعًا، التي عاشت معه نحو أربعين سنة، وولدت منه جميع أبنائه الذكور والإناث، وهُم الورثة الشرعيون الذين تَرَكَهُم عند وفاته: أُمٌّ، وأربعة بنين، وخمس بنات.

وكلُّهُم كان بَرًّا به، لم يُسِيئْ إليه أدنى إساءة، ولم يُعْضِبْهُ، ولم يُخْرِجْ عن طاعته، ومع ذلك حَرَمَ الإناث مِن حَقِّهُنَّ، ولم يَرِدْ ذِكْرُ الثَّلاثِ مِنْهُنَّ أصلاً، وأعطى شيئًا قليلًا لاثنتين، والأُمُّ جعل لها غَلَّةَ بعض أملاكه حتى وفاتها.

رابعًا: إنَّ وفاته، اسْتَظْهَرَ وَلَدَهُ (ت. م. ر) بهذه الوصية الغريبة، البعيدة عن روح الإسلام وأهله، وروح الأبوة؛ لأنها تَجْعَلُهُ يَخْتَصُّ بِجِزء كبير مِنَ التَّرَكَّة، وَيُسَيِّطِر على الباقي، وتُطَلِّقُ يَدَهُ فِيهَا بالتَّفْوِيت، وتَحْرِمُ مِن حَقِّ الإِثْر، حتى الأُمُّ لم يَذْكُرْ لها حَقًّا، والبناتُ لم يُعْطِ شيئًا لثلاثٍ مِنْهُنَّ، وأعطى شيئًا يسيرًا لاثنتين، والأُمُّ كذلك تقريبًا، جعلها تَسْتَغِلُّ - مُجَرَّد استغلال فقط - بَعْضُها حتى وفاتها.

خامسًا: وقد أعلن جميع الورثة إنكارهم لهذه الوصية، ومعارضتهم لشرعيتها، ودخلوا مع أخيه (ت. م. ر) - المستفيد - في نزاع طويل، وحَكَمَت لفائده محكمةٌ

فرنسية استعمارية سنة 1956، وهذا غير مُستغَرَّب، ثم أُيدت حُكْمُهَا - مع الأسف - محكمةً جزائرية عام 1980 - وهذا غريبٌ؛ لأننا صِرْنَا في دولتنا التي نَسَخَتْ كُلَّ القوانين المناقضة للسيادة الوطنية - ثم آخَرُ في فبراير عام 1986، مع خروج هذه الوصية عن أحكام الشريعة الإسلامية، ومع انتهاء الحكم الاستعماري بِفَضْلِ اللَّهِ، ثم بِفَضْلِ جِهَاد الأُمَّة واستشهاد مئات الآلاف رحمة الله عليهم.

إننا - نحن ورثة المرحوم (ت. أ) - نرفع القضية لنظر الشرع الإسلامي، لِنَنْظُرَ فيها المجلس الإسلامي الأعلى بِنَظَرِ الشريعة الإسلامية، ونُصوص الكتاب والسنة والمجتهدين من فقهاءنا؛ لأننا مسلمون مُتَمَسِّكون بأحكام الإسلام، ولأنّ والدنا كان مسلماً مُتَمَسِّكاً بدينه حتى آخر حياته، ولأنّ دولتنا مسلمة، يُنصُّ دستورُها على ذلك، وقد تَخَلَّصْنَا - والحمد لله - من الاستعمار وأحكامه وقانونه ومُحكَماته، ونُعْلِنُ أننا راضون بما يَحْكُمُ الإسلام.

ونُجِدُّون صُحْبَةَ هذا الاستفتاء نُسخةً من الترجمة الكاملة للوصيتين، وشهادة وفاة المرحوم والدنا، وبياناً ببعض أطوارها. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

عن الورثة: ت. ر (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

خُلاصة الجواب:

بعد دراسة هذه الوصية، وظروف وقوعها، تَبَيَّنَ لنا فسادُها وبطلانُها لِعِدَّةِ وجوه:

1 - ظروف وقوعها في حالة مَرَضٍ مَيُؤُوسٍ منه، وفي الساعات الأخيرة التي تَسْبِقُ الوفاة (ساعات الاحتضار).

2 - مَرَضُ البول السُّكَّرِي يَسْبِقُ الموتَ به - غالباً - حالة الإغماء (Coma)، ولا يكون صاحبه مَالِكاً لقواه العقلية والتمييز.

3 - من علامات ذلك أَنَّ الموصي أعلن اختياره القانون الفرنسي على الشريعة الإسلامية، والمسلم المميّز لا يفعل ذلك؛ لأنه كُفّر بالله ورَدَّةً.

4 - مُصادمتُها لنصوص الشريعة الإسلامية التي تُوصي بأن تَرَكة الميت تُقسَّم بين الرجال والنساء، قَلَّ المال أو كَثُرَ، لكلِّ نصيبٍ مفروض، وهذا النصيب المفروض عِنَّه الله تعييناً، ومن ذلك الثَّمَنُ للزوجة إن كان للزوج ولدٌ، والأولادُ: للذكر مثل حظُّ الأنثيين.

5 - وقوعُ الوصية لوارث، وقد أجمع العلماء على أنه لا وصية لوارث، وقد نصَّ قانون الأسرة في المادة 189 على أنه لا وصية لوارث، وصَدَرَ هذا القانون في 9 رمضان 1404هـ الموافق: 9 يونيو 1984م.

6 - أُصْدِرَ الحُكْم بِصِحَّتِهَا لأوَّل مرة عام 1956، من محكمة فرنسية، ولم يَرَضْ بذلك الورثة، وطالبُوا أمام العدالة الجزائرية بِبُطْلانِها، ويؤيِّدُهم في ذلك قانون 1962 الذي يُلغِي العملَ بكلِّ قانون فرنسي يُعارض السيادة الجزائرية، كما يؤيِّدُهم قانون الأسرة الصادر في 1984م، في مادته 189.

وتفصيلُ الجواب فيما يأتي:

بُطْلان هذه الوصية شرعاً وقانوناً:

بعد اطلّاعنا على نصوص الوصية، وظروف وقوعها ومحتواها، وما صَدَرَ في شأنها من أحكام، تبيّن لنا فسادُها شرعاً وقانوناً، وأنه يجب فسخُها، وجعلُ كلِّ ما تَرَكة الهالك يوم وفاته إراثاً لجميع ورَثَتِهِ يوم الوفاة، يُقسَّم بينهم حسب الفريضة الشرعية. وبُطْلانُها من وجوه:

الوجه الأول: ظروف وقوعها تُبطلُها وتُشكِّك في صِحَّة وقوعها

فالوصية الأولى أُمضيت قبل وفاة الموصي بـ 25 ساعة فقط، والثانية وقعت قبل

الوفاة بـ 16 ساعة، فشهادة الوفاة أثبتت أنه تُوفي في الساعة الثانية عشرة من يوم 4 نوفمبر 1951م، والوصية الأولى أمضيت في الساعة الحادية عشرة من يوم 3 نوفمبر، والثانية في الساعة العشرين من نفس اليوم.

والمعلوم من مريض البول السكرى أنه - في لحظاته الأخيرة - يفقد وعيه غالباً، ويسبق وفاته الإغماء (Coma)، الذي قد يطول عدة أيام أو عدة ساعات على الأقل، وفي هذه الأحوال لا يكون المريض مالكا لكل وعيه وعقله. وفقهاء الشريعة الإسلامية يشترطون في صحة العقود - كل عقود المعاوضة أو عقود التبرع - أن يكون المتعاقد مالكا لكل قواه العقلية، وذلك ما أجمع عليه المؤثّقون، وهم ينصّون عليه، وفي المادة 186 من قانون الأسرة اشتراط ذلك.

ولا يمكن لمن يعيش في غيبوبة متواصلة أو متقطّعة أن يكون في صفاء ذهني، واعتدال مزاج.

ويمكن اتخاذ هذه الوصية نفسها كبرهان على أن المرحوم (ت. أ) لم يكن في ظروف تسمح له بالتعاقد؛ لأنه كان في حالة الاحتضار، وهي حالة يفارق فيها المريض - غالباً - التمييز بين المنافع والمضار، وقد أجمع علماء الإسلام على بطلان كل تصرف مالي يفعله الشخص في مثل هذه الحالة، إلا أن يرضاه الورثة ويقبلوا به.

الوجه الثاني: وقوعها من غير مُميّز

وكيفما كانت الحالة، فإن هذه الوصية وقعت في اللحظات الأخيرة من حياة مريض مُشرّف على الهلاك، تحكم عليه بالوفاة. وقد أجمع علماء المذاهب الأربعة لأهل السنة، الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم، على التّحجير على المريض، وبطلان تبرّعاته (والوصية من نوع التبرع).

قال القرطبي في تفسيره: «ذهب الجمهور من العلماء إلى أن المريض يُحجّر عليه في ماله، وشذّ أهل الظاهر فقالوا: لا يُحجّر عليه وهو كالصّحيح». ثم قال: «والحديث

والمُعْنَى يَرُدُّ عَلَيْهِمْ⁽¹⁾، أي على الظاهرية.

وَيُرِيدُ بِالْحَدِيثِ مَا رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ مَرِضَ مَرَضًا أَشْفَى بِهِ عَلَى الْمَوْتِ، فَاسْتَأْذَنَ الرَّسُولَ ﷺ أَنْ يَتَّصِدَّقَ بِالثُّلُثَيْنِ مِنْ مَالِهِ، فَقَالَ: "لَا"، فَاسْتَأْذَنَهُ فِي التَّصَدِّقِ بِشَطْرِ مَالِهِ، فَقَالَ: "لَا"، ثُمَّ أَذِنَ لَهُ فِي الثُّلُثِ، وَقَالَ: "وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ"»⁽²⁾. فهذا الحديث نَصٌّ عَلَى التَّحْجِيرِ عَلَى الْمَرِيضِ، وَمَنْعِهِ مِنْ حُرِيَةِ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ بِمَا يَضُرُّ الْوَرِثَةَ.

الوجه الثالث: - وهو كالوجه الأول -

إِنَّ عُلَمَاءَنَا نَصَّوْا عَلَى أَنَّ الْوَصِيَّةَ لَا تَصِحُّ إِلَّا مِنْ حُرٍّ مُمَيَّزٍ، قَالَ خَلِيلٌ فِي الْمَخْتَصَرِ: «صَحَّ إِيصَاءُ حُرٍّ مُمَيَّزٍ»⁽³⁾. وَيَعْنُونَ بِالْمُمَيَّزِ مَنْ كَانَ يَمْلِكُ كُلَّ قَوَاهِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَّفْسِيَّةِ، بِحَيْثُ يَعْرِفُ مَا يَنْفَعُهُ فِي دِينِهِ وَفِي دُنْيَاهُ، وَغَيْرَ الْمُمَيَّزِ مَنْ فَقَدَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، بِحَيْثُ أَصْبَحَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَنَافِعِ وَالْمَضَارِّ، كَالْمَجْنُونِ، وَالصَّغِيرِ، وَالسَّكَرَانِ، وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى.

وَمِمَّا هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْمَرِيضَ الْمَرَضَ الطَّوِيلَ إِذَا بَلَغَ حَالَةَ الْإِحْتِضَارِ - وَهُوَ يَعْلَمُ حُكْمَ الْأَطْبَاءِ عَلَى أَمثالِهِ، وَيُحْكَمُ الْمَرَضُ الْمُلَازِمُ الْمُتَوَاصِلَ الَّذِي أَرْغَمَهُ عَلَى الْفِرَاشِ شُهُورًا - لَا يَمْلِكُ كُلَّ قَوَاهِ الْمُمَيَّزَةِ، وَهَذِهِ كَانَتْ حَالُ الْمَرْحُومِ الَّذِي لَارَمَ الْفِرَاشَ مِنْ عِدَّةِ شُهُورٍ قَبْلَ تَارِيخِ وَفَاتِهِ، كَمَا أَطْلَعْنَا عَلَى وَثِيقَةٍ بِذَلِكَ، كَتَبَهَا وَلَدُهُ (م. ر) بِنَفْسِهِ إِلَى أَخِيهِ (ر).

(1) تفسير القرطبي. ج 2/ ص 264.

(2) سبق تخريجه.

(3) مختصر خليل. ص 298.

برهانٌ على عدم تمييزه:

ومن هذه الوصية نفسها، يستطيع الدَّارِسُ لها دراسةً شرعيةً أن يُقيِمَ البرهانَ على بُلُوغِ مَرَضِهِ به إلى حَدِّ عدم التمييز، فهو يقول في طالع وصيته الأولى: «هذه وصيتي أنا (ت. أ)، أريد أن تُنظَمَ وصيتي وفقًا للقانون الفرنسي الذي اختارُه بالتأكيد» اهـ.

ويقول في طالع وصيته الثانية: «هذه وصيتي، أريد أن يُطبَّقَ على وصيتي القانون الفرنسي الذي أَصْرَحَ أنني اخترته بالتأكيد» اهـ.

ومثل هذه المقدمة - في الوصية الأولى وفي الثانية - برهانٌ على أنه - في مرضه - بَلَغَ حَدَّ عدم التمييز بين ما ينفعه وما يضرُّه في دينه ودينه.

ذلك أن مَنْ يَرُدُّ حُكْمَ الشريعة الإسلامية، ويختار عليها حُكْمَ القانون الفرنسي، يُعْتَبَرُ مُرْتَدًّا عن الإسلام، خائنًا للوطن، وهذا الاختيار قد جاء في نصّه.

ولم يكن المرحوم يجهل هذا، فقد كان من الرجال المتصّلين بجمعية العلماء ورجالها، وكانت قد صَدَرَت فتوى شرعية من جمعية العلماء بِرَدِّ كُلِّ مَنْ يُقَسِّمُ تَرَكَّتَهُ بواسطة وصية مُحْتَارًا القانون الفرنسي على الشريعة الإسلامية التي أوصانا بِقِسْمَتِهَا اللهُ في كتابه.

فتوى العلماء:

وقد صَدَرَت هذه الفتوى، ونُشِرَت في البصائر - يناير 1938 م - وجاء فيها قول الشيخ عبد الحميد بن باديس: «مَنْ جَعَلَ التَّيْسْتَامَا⁽¹⁾ - وهي قِسْمَةُ مَالِهِ بين مَنْ يَشَاءُ بعد موته - على غير قِسْمَةِ الإسلام، رافضًا للحُكْمَ الإسلامي، فهو مُرْتَدُّ عن الإسلام، وتوبُّهُ بإبطال تلك "التَّيْسْتَامَا" اهـ.

(1) التَّيْسْتَامَا: كلمة فرنسية (Testament)، بمعنى وصية الهالك قبل موته.

وجاء في مقدمتها قول الشيخ العربي التبسي الأمين العام للجمعية ورئيس لجنة الفتوى فيها: «قَسَمَةُ بعض الناس أموالهم بِوَصِيَّةٍ يَجْعَلُونَهَا تُنْقَذُ بعد مَمَاتِهِمْ، يُعْطُونَ فيها مَنْ يَشَاؤُونَ مِنْ وَرَثَتِهِمْ، وَيَمْنَعُونَ مَنْ يَشَاؤُونَ، بِحُكْمِ الهَوَى، واعتقادٍ أَنَّ ما يَفْعَلُونَهُ مِنْ هذه القسمة الجائرة عدلٌ، وأنَّ قضاءَ الله في الموارِثِ جَوْرٌ، وما دَرَى هؤلاء الضَّالُّونَ أَنَّهُمْ يَفْعَلَتِهِمْ تلك قد فَرَّوْا مِنْ حُكْمِ الله إلى هَوَى نفوسهم، ومَعْلُومٌ بالضرورة أَنَّ الوَصِيَّةَ في هذا الباب باطلةٌ شرعاً، يَحْرُمُ تنفيذُها، وكلُّ مالٍ أُخِذَ عَمَلًا بها فهو حرامٌ، اِئْتَمَّ اخِذُهُ إِيَّاهُ لا يَقِلُّ عن إِيْتِمَ صاحبِ الوَصِيَّةِ» اهـ.

فهذا حُكْمُ الشريعة الإسلامية، بَيَّنَّ هذان العالمان النَّاصِحان. وَمَنْ نَظَرَ في نَصِّ الوَصِيَّتَيْنِ يَجِدُ فيهما قول الموصي أَنَّهُ اختار القانون الفرنسي بالتأكيد، وعلى أَيِّ شيء اختاره؟ على وصية الله وشريعته القرآنية.

فهذه رِدَّةٌ، وَكُفْرٌ تَصُدِّقُ عليه الفتوى؛ لأنَّ الله أوصى بِوَصِيَّةٍ، وَبَيَّنَّ كَيْفَ تُقَسَّمُ التَّرِكَةُ، فَرفَضَها واختار وصيةً مِنْ عنده، فَسَمَّ تَرِكَتَهُ على مُقتضاها، وهذا كُفْرٌ وَرِدَّةٌ.

ومتى وقع هذا الاختيار؟ وقع عند الاحتضار، وَمِنْ غير المعقول ولا المقبول أن يَخْتارَ مسلمٌ ذلك في آخِرِ عَهْدِهِ بالدنيا وأَوَّلِ عَهْدِهِ بِالآخِرَةِ، وهو في كامل وَعْيِهِ، وَتَمَامِ عقله، [وَأَن يَمُوتَ]⁽¹⁾ على الكُفْرِ والارتداد.

بل المعروف المعهود الواقع، هو أَنَّ المسلم في حالة احتضاره وشعوره بِقُرْبِ أَجَلِهِ، تَضَفُّوْهُ نفسه وتطمئن، وتَتَخَلَّصُ مِنْ شوائب الدنيا وأوساخها، وَيَحْجِزُ على طلب (المُسَاعَاة) مِنْ كُلِّ المُحِيطِينَ به، وَيَجْعَلُهُ يُكْرِّرُ الشهادةَ حِرْصًا على أَن يَمُوتَ مسلمًا، وتأكيْدًا لإسلامه، وَمِنْ المُسْتَبْعَدِ جَدًّا أَن يُقَدِّمَ طَوْعًا واختيارًا - وهو عاقلٌ واعٍ بِما يقول وَيَفْعَلُ - على ما يَجْعَلُهُ كافرًا مُرْتَدًّا عن الإسلام.

(1) ما بين معقوفتين لم يُوجَد في النسخة المطبوعة، وأُثبتناه ليستقيم المعنى.

فهذه مَصْرَّةٌ دينيةٌ عظمى، وهناك مَضَارٌّ دنيويةٌ، منها ظَلُمُهُ لزوجته بِحَرَمَانِهَا مِنْ حَقِّهَا، وظَلُمُ بناته الخمس، وظَلُمُ لثلاثةٍ مِنْ أبنائه، وظَلُمُ لابنه الذي أَطْعَمَهُ الحَرَامَ، وأنشَأَ العداوةَ والبغضاءَ بينه وبين إخوانه وأخواته، وما قيمةُ المالِ إذا كان سببًا لعداوةِ الإخوان؟

ومِمَّا يُؤْخَذُ مِنْ فتوى الشيخين، أَنَّهُ يُشَارِكُ أَبَاهُ فِي الْحُكْمِ، فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ أَبَاهُ قَدْ أَوْصَى بِهَذِهِ الْوَصِيَّةِ فِي حَالِ الصَّحَّةِ وَالْجَوَازِ، وَاخْتَارَ هَذِهِ الْقِسْمَةَ عَلَى وَصِيَّةِ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ، فَتَسَبَّبَ فِي ارْتِدَادِهِ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّ وَلَدَهُ مِثْلُهُ فِي الْحُكْمِ إِذَا رَضِيَ بِذَلِكَ، وَاسْتَحْلَلَ هَذَا الْمَالَ الْحَرَامَ، كَمَا قَالَ الشَّيْخُ الْعَرَبِيُّ، بَلْ هُوَ أَوْلَى بِهَذَا الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ فِي تَمَامِ عَقْلِهِ وَوَعْيِهِ. وَالْمَخْرُجُ مِنْ ذَلِكَ - كَمَا قَالَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَادِيسَ - أَنَّ يَرْجِعَ إِلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَيَقْنَعَ بِمَا أَعْطَاهُ اللَّهُ، وَيَرُدَّ مَا أَخَذَهُ مِنْ مَالٍ إِلَى إِخْوَانِهِ وَأَخَوَاتِهِ، وَبِذَلِكَ - وَحْدَهُ - يَنْجُو، وَيُنْجِي أَبَاهُ مِنْ تُهُمةِ الرَّدَّةِ عَنِ الْإِسْلَامِ.

الوجه الرابع مِنْ وجوه بُطْلَانِهَا: إِنَّهَا وَصِيَّةٌ لَوَارِثٍ

وهذا الوجه مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ وَالْمُقَنَّنُونَ، لِمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَجْمَعَ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَرَفَعَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي كِتَابِهِ (الْأَمَ) إِلَى دَرَجَةِ التَّوَاتُرِ⁽¹⁾، وَصَحَّحَ ذَلِكَ إِجْمَاعُ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ الْفُقَهَاءِ، وَالْمُجْتَهِدُونَ وَالْمُحَدِّثُونَ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ⁽²⁾.

(1) انظر: الشافعي. الأم. ج 4/ ص 114، ابن حجر. فتح الباري. ج 5/ ص 372.

ونقل ابن رشد تواتره - أيضا - عن مالك، فقال: «وَأَمَّا نَسْخُهَا - أَيُ آيَةِ الْوَصِيَّةِ لِلْوَالِدَيْنِ - بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: "لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ"، عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُجِيزُ نَسْخَ الْقُرْآنِ بِالسَّنَةِ، فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَهِيَ رَوَايَةُ أَبِي الْفَرَجِ عَنْ مَالِكٍ، حَكَى عَنْهُ فِي كِتَابِهِ أَنَّهُ قَالَ: نَسَخَتِ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ مَا تَوَاتَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: "لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ"، وَنَسَخَتِ الْوَصِيَّةَ لِلْأَقْرَبِينَ آيَةُ الْمَوَارِيثِ». انظر: ابن رشد. المقدمات المهمة. ج 3/ ص 119.

(2) قال ابن عبد البر في الاستذكار (ج 7/ ص 265): «أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ، وَعَلَى الْعَمَلِ بِذَلِكَ، قَطْعًا مِنْهُمْ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَتَلَقُّيًا مِنْهُمْ لَهُ بِالْقَبُولِ».

والموصى له - وهو ولد الموصي - فهو وارث، ومعه ورثة آخرون هم: أمه، وإخوة الثلاثة، وأخواته الخمس، فهؤلاء ثلاثة رجال وست نسوة، لهم حق ونصيب مفروضة في كتاب الله، كما أن لـ: (م. ر) نصيباً مفروضاً في كتاب الله، فلا تصح الوصية له، وقعت فهي باطلة.

قال ابن رشد في كتابه (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) في باب الوصية: «اتفقوا على أن الوصية لا تجوز لوارث، لقوله عليه الصلاة والسلام: "لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ"»⁽¹⁾ وإجماع المسلمين، واتفاق المجتهدين، يدل على القطع، وأنهم على حق.

وقال الشيخ خليل في المختصر في باب الوصايا عند الكلام عن مبطلات الوصية «ولوارث»⁽²⁾. قال الشيخ عليش في شرحه: «وبطلت الوصية لوارث، لحبر: "إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، إِلَّا لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ". وفي الموطأ: "السنة التي لا اختلاف فيها عندنا أنه لا تجوز وصية لوارث، إلا أن تميزها ورثته، وإن أجاز له بعضهم جاز له حق من أجاز". وشمل إطلاق المصنف ثلاث صور: إيصاؤه لجميع ورثته بما يخالف حقوقهم، وإيصاؤه لبعضهم فقط، وإيصاؤه لجميعهم بما يوافق حقوقهم، والبطلان ظاهر في الأولين دون الثالث، إلا أن يقال: معنى بطلانه عدم الاعتداد به»⁽³⁾.

ووصية المرحوم (ت. أ) ظاهرة البطلان؛ لأنه أوصى للجميع بما يُجحف بهم، ويُخالف حقوقهم، ما عدا (م. ر) فقد أعطاه ما ليس له.

قانون الأسرة يُبطلها:

ثم جاء قانون الأسرة الذي صدر بتاريخ 9 رمضان 1404هـ الموافق 9 يونيو (جوان) 1984م، ونص في مادته 189 على أنه: «لا وصية لوارث إلا إذا أجازها الورثة

(1) ابن رشد. بداية المجتهد. ج 2/ ص 272.

(2) مختصر خليل. ص 298.

(3) عليش. منح الجليل شرح مختصر خليل. ج 9/ ص 513.

بعد وفاة الموصي»، وهذا النص مأخوذ من الحديث الشريف وما أجمع عليه المسلمون.
وهكذا نجد إجماع المذاهب الإسلامية على البطلان، ونجد أن قانون الأسرة نصّ على البطلان أتباعاً لما جاء في الحديث وما أجمعت عليه كتبنا المذكورة: بداية المجتهد، والأحكام للقرطبي، و خليل وشراحه، ونصّ الشيخ عليش على أنه لو فرض أنه أوصى لجميع الورثة بما يوافق حقوقهم لكانت الوصية باطلة، ومعنى بطلانها الاستغناء عنها، ورفض الاعتداد بها، اكتفاء بما نصّ عليه كتاب الله.

الوجه الخامس من أوجه بطلانها: مخالفة قسمتها لقسمة الله

إن الدارس لوصية المرحوم يجد نفسه أمام وصيتين وقسمتين مختلفتين: وصية الله وقسمته، ووصية المرحوم وقسمته، فأيهما يأخذ به؟

وصية المرحوم يقول فيها: «هذه وصيتي»، ويقول في الثانية: «إن الوصية التي قررتها سابقاً هي في الحقيقة تقسيم إيصائي».

ولا يتردد العالم أو القاضي المسلم في إبطال وصية المخلوق، وإثبات وصية الخالق؛ لأنه الحكم العدل.

يقول الله في قسمته: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرُ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: 7]، وقد جاء بيان النصيب المفروض المعين لكل واحد من الورثة في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: 11]، وجاء ذكر نصيب الزوجات في قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾ [النساء: 12].

فهذه وصية الله فيما ترك المرحوم إذا ترك زوجة وأولاداً ذكوراً وإناثاً، ويين الله نصيب كل واحد منهم.

ولكن التقسيم الذي قَسَمه المرحوم لَتَرِكَته، والوصية التي أوصى بها مُخَالِفَةً تمامًا لوصية الله، وقد صَرَّح بقوله: «إِنَّ الوصية التي قَرَرْتُهَا سابقًا هي في الحقيقة تقسيم إيصائي لَتَرِكَتي»، فإذا اختلفنا بَطَل ما عَمِله المخلوق، وثَبَّت ما عَمِله الخالق.

1 - يقول المخلوق: «أوصي لولدي (م. ر) أن يأخذ مِن تَرِكَتي قبل قِسْمَتِها - مِن غير مَنَابِه - المَحَلَّ التجاري المَخَصَّص للكتان والحرير وغيرهما»، ثم عَيَّن له دارًا وجعلها أيضًا مِن اختصاصه، زيادةً على مَنَابِه مع إخوانه فيما بَقِيَ.

وهذا مُخَالِفٌ لِقِسْمَةِ الله في كتابه، ووصيته في القرآن، إذ جَعَلَ جميع الأولاد يَرِثُونَ، وحَظُّ الذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، ومُخَالِفٌ لبيان رسوله أن لا وصية لوارث.

2 - ويقول في وصيته بما بَقِيَ مِن مَالِه - بعد تخصيص (م. ر) بِحَظٍّ وافرٍ مِن تركته -: «وفِيما يُخَصُّ أَمْوَالِي الأُخْرَى، قد رَتَبْتُ الحِصَصَ الآتِيَةَ التي أُعْطِيهَا وَأُوصِي بها كما يلي بِصِفَةِ تقسيم إيصائي، أوصي:

- لولدي (م. ر) بالرُّبْع.

- لولدي (ر) بالرُّبْع.

- لولدي (ج) بالرُّبْع.

- لولدي (ح) ومعه ثلاث بناته: بالربع الأخير».

فهذا البندُ مِن وصيته جَعَلَ بَقِيَّةَ مَالِه - بعد إخراج ما جَعَلَهُ خَاصًّا بـ: (م. ر) - أربعةَ أرباع، يأخذُ منه (م. ر) الرُّبْع، (ر) الرُّبْع، (ج) الرُّبْع، و(ح) ومعه ثلاث بناته الرُّبْع.

فأين حَظُّ البنات، وهنَّ وارثاتُ في كتاب الله؟ وأين حَظُّ الزوجة، وهي وارثةُ الثَّمَنِ وحدها؟

3 - إنه لم يَنَسْ بناته الخمس، وأوصى لهن بِمِلْكِ الدار، وقال إنَّ زوجته اكتسبتها ثم

وَهَبَتْهَا لَهُ، بِشَرَطٍ أَنْ يُوصِي بِهَا لِبَنَاتِهِ. فَإِنْ صَدَقَ فِي قَوْلِهِ أَنَّ الدَّارَ لزوجته، وَأَنَّهَا شَرَطَتْ عَلَيْهِ أَنْ يُوصِي بِهَا لِبَنَاتِهِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لَمْ يُعْطِ بَنَاتُهُ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا، إِنَّمَا نَقَذَ وَصِيَّةَ زَوْجَتِهِ، وَكَانَتْ حَيَّةً يَوْمَ وَفَاتِهِ.

فَهَذَا شَأْنُ بَنَاتِهِ الْخَمْسِ، لَا حَظَّ لهنَّ فِي إِرْثِهِ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ لِكُلِّ اثْنَتَيْنِ مِنْهُنَّ مِثْلَ حَظٍّ وَاحِدٍ مِنَ الذُّكُورِ.

غَيْرَ أَنَّهُ (أَشْفَقَ) عَلَى اثْنَتَيْنِ مِنْهُنَّ، فَجَعَلَهُمَا شَرِيكَتَيْنِ لِأَخِيهِمَا (ج) فِي جِزْءٍ يَسَاوِي 15 حِصَّةً مِنَ الْأَرْضِ، وَجَعَلَ ابْنَهُ الْمُحْظُوظَ جَدًّا (م. ر) مُهَيِّمًا عَلَى هَذِهِ الْحِصَّةِ، وَلَهُ أَنْ يَبِيعَهَا وَيُسَلِّمَ لَهَا ثَمَنَهَا، وَيُدْفَعُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُنَّ عِنْدَ زَوَاجِهِ خَمْسِائَةِ أَلْفِ فَرَنْكٍ، فَإِنْ بَاعَهَا قَبْلَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَدْخِرَ هَذَا النِّصِيبَ إِلَى يَوْمِ الزَّوْاجِ.

ثُمَّ عَيَّنَ بِالذُّكْرِ الْأَرْضِي، فَاسْتَنَى مِنْهَا (15) حِصَّةً، هِيَ الَّتِي جَعَلَهَا لِابْنِهِ (ج) - كَمَا تَقَدَّمَ - وَالبَاقِي قَسَّمَهُ عَلَى أَبْنَائِهِ الذُّكُورِ الْأَرْبَعَةِ، وَجَعَلَ ابْنَهُ (م. ر) هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّى التَّوْزِيعَ، وَقَالَ: «يُقَسَّمُ هَذِهِ الْقِطْعُ الْأَرْضِيَّةُ وَلَدِي (م. ر) عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ، وَيَقَعُ الْإِخْتِيَارُ بَيْنَ أَوْلَادِي بِالنِّظَامِ الْآتِي:

فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ: (م. ر).

فِي الرِّبَّةِ الثَّانِيَةِ: (ر).

فِي الرِّبَّةِ الثَّالِثَةِ: (ج).

فِي الرِّبَّةِ الرَّابِعَةِ: (ح).

وَاشْتَرَطَ فِيهَا يُخَصَّصُ (ح) أَنْ لَا تَكُونَ قِسْمَتُهُ خَاصَّةً لَهُ، بَلْ مَعَهُ بَنَاتُهُ الثَّلَاثُ، كَمَا اشْتَرَطَ عَلَى (ح) خَاصَّةً وَبَنَاتُهُ الْأَوَّلَى تَنْتَفِعُوا بِالرُّبْعِ الْأَخِيرِ إِلَّا بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجَتِهِ.

كَمَا أَنَّهُ عَيَّنَ بِالذُّكْرِ الدَّارَ وَقِطْعَةَ الْأَرْضِ الْمُوَاجِهَةَ لَهَا، وَقَسَّمَهَا أَثْلَاثًا مَا بَيْنَ ثَلَاثَةٍ: عَلَى أَبْنَائِهِ الذُّكُورِ (م. ر)، (ر)، (ج)، وَحَرَّمَ مِنْهَا (ح) وَبَنَاتِهِ الْخَمْسِ.

وأما زوجته، فقد أوصى لها أن تنتفع طول حياتها بِغَلَّةِ الدار وقطعة الأرض ما عدا 15 حِصَّةً من هذه الأخيرة التي أوصى بها لابنه (ج) وابنتيه.

وكانت وصيته قد تَضَمَّنَتْ أنه أوصى بهذه الأرض - ما عدا 15 حِصَّةً - لابنيه الثلاثة (م. ر)، (ر)، (ج)، وفَوَّضَ لابنه الرشيد أن يبيع الأرض إن شاء، كما أنه مَنَحَ السُّكْنَى في إحدى الدارين لبنات ابنه (ح) حتى يَتَزَوَّجْنَ.

فالحقيقة أنَّ زوجته لم تَنَلْ شيئاً ذا بال، وهي التي قَضَتْ معه أكثر من أربعين سنة، وقد أعطاه الله الثُّمنَ من كامل التَّركَةِ ليكونَ مَلِكاً لها في حياتها، ليكونَ بعد مماتها إرثاً لجميع أبنائها وبناتها، يَفْتَسِمُونَهُ بِقِسْمَةِ الله، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى.

فهذه الوصية الجائرة حَرَمَتْ أبناءه وبناته من حَقِّهِمْ في إرث أبيهم وفي إرث أمِّهم؛ لأنها لا تَسْتَحِقُّ سوى الغَلَّةَ مُدَّةَ حياتها.

وفي ختام هذه الوصية الجائرة، يَزْعُمُ صاحبُها أنه حاول بهذه القسمة أن يُوفِّقَ بين مصلحة زوجته ومصلحة أولاده (ذَكَورًا وإِنَاثًا)، وبين بعض الفوائد العائلية، وأنَّ مَنْ عَارَضَ هذه القسمة ولم يَقْبَلْها فجزاؤه الحِرمان التام من استحقاق أيِّ شيء في التَّركَةِ.

وليس لأَيِّ واحدٍ من الورثة مصلحةٌ في هذه القسمة الجائرة، حتى ابنُه المحظوظ الذي حَقَّقَتْ له الوصيةُ فوائدَ مادية عظيمة، ولكنها جَعَلَتْه مَكْرُوهًا ومَبْغُوضًا من إخوانه وأخواته.

وأما معارضة هذه الوصية، فهو حَقٌّ أعطاه الله لهؤلاء الورثة، فقد أَجْمَعَ العلماء على أنَّ الوصية للوارث لا تَصِحُّ إِلَّا إِذَا أُذِنَ فِيهَا الْوَرِثَةُ، فَإِنْ عَارَضُوهَا بَطَلَتْ الوصية، وهذا ما جاء في حديث رسول الله ﷺ.

القسمة الشرعية لهذه التركة:

والقسمةُ الشرعيةُ الصحيحة لفريضة المرحوم، أن تأخذ الزوجة - أمُّ الأولاد -

الثمن من كل ما تركه، ويُقسَّم الباقي بين جميع أولاده، للذكر مثل حظ الأنثيين.

وأصل الفريضة من 8، تأخذ الزوجة ثمنها، ويبقى سبعة أثمان للعصبة، وهي لا تنقسم على أولاده العصبة، فيضرب عدد رؤوسهم وهو 13 - باعتبار الذكر باثنين، والأنثى بواحد - في أصل الفريضة 8، ينتج 104، ومنها تصح، فأصل الفريضة من 8، وتصح من 104:

- تأخذ الزوجة ثمنها، وهو 13 سهمًا من 104 سهام.

- ويأخذ كل واحد من الذكور الأربعة بالسوية 14 سهمًا.

- وتأخذ كل واحدة من البنات 7 سهام.

وبهذا يتبين أن قسمة الموصي لتركته، ووصيته لوارثه، وجرمائه لبناته وزوجته، كل ذلك مخالف لوصية الله وقسمته وشريعته، فهو باطل.

والعدل في شريعة الإسلام، أن الإنسان له حرية التصرف في ماله ما دام صحيحًا عاقلًا، فإذا فقد العقل والتمييز، حُجرَ عليه، وإذا مَرَضَ - ولو احتفظ بعقله وتمييزه - مُنع من حرية التصرف في ماله؛ لأنَّ الوارث أصبح له حقُّ يناله بموته، فإذا تعرَّض حقه هذا للضياع فله أن يعترض ويمنع، وهذا ما نصَّ عليه حديث الرسول عليه الصلاة والسلام.

الوجه السادس من أوجه بطلان هذه الوصية: مخالفتها للقانون:

وكما بطلت هذه الوصية بحكم الشريعة الإسلامية، ونصوص القرآن والسنة وكتب الفقه الإسلامي، فإنها باطلة بحكم الدستور والقانون، ومخالفتها للسيادة الوطنية، وبيان ذلك:

1 - إنَّ الدستور ينصُّ في مادته الثانية على أن الإسلام دين الدولة، فما خالف الإسلام من الأحكام والنصوص القطعية، فهو مخالف للدستور، وما خالف الدستور من نصوص وأحكام وقوانين فهو باطل.

2- إنَّ قانون الأسرة يَنْصُ في مادته 189 على أنه «لا وصية لوارث، إلا أن يُجيزها الورثة»، وهو نص صريح آيد ما كان معروفاً مُجمَعاً عليه. وهذه الوصية أوصت بكثير من التركة لابن الموصي (م. ر) وهو وارث، فهي مخالفة لحكم أجمعت عليه المذاهب الإسلامية، ونص عليه حكم قانون الأسرة، وكانت القضية معروضة أمام المحاكم يوم صدور هذا القانون، فالواجب أن تكون الأحكام بمقتضاه.

3- إنَّ حكم المحكمة الفرنسية الصادر في (بجاية) سنة 1956 مُصادِمٌ للسيادة الوطنية، التي كانت - وقت صدور الحكم - محلَّ نزاع مُسلَّح بين الشعب الجزائري وبين الاستعمار الفرنسي، وقد انتهى النزاع بطرد الاستعمار، واسترجاع السيادة الوطنية التي من مقوماتها الشريعة الإسلامية، وكانت أوامر جيش التحرير الجزائري وقادة السياسة الوطنية مُقاطعة المحاكم الفرنسية، لجورها، وفساد أحكامها، والتحاكم إلى قضاة الجيش الموجودين معه.

ثم قد صدر قانون في شهر جويلية 1962 يلغي جميع القوانين الفرنسية المُصادمة والمعارضة للسيادة الوطنية، ولا شك أنَّ منها كلَّ قانون أو حكم يُيَمِّن بأحكامه على أحكام الشريعة الإسلامية، كهذا الذي يُعطي الحق للموصي أن يُحرِّم من إرثه الإناث كأُمَّه وبناته، ويُفرِّق بين أبنائه، ويُحايي بعضهم.

ولهذا نقول: إذا كان حكم المحكمة الفرنسية قد صحَّح هذه الوصية - قبل الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية عام 1962 - فإنَّ قانون جويلية 1962 قد أبطل هذا التصحيح الفاسد المُنافي للشريعة وللسيادة الوطنية، ونزَع الحق من المحكمة الفرنسية والقوانين الفرنسية، ولهذا فإنَّ كلَّ حكم صدر بعد ذلك يحتاج إلى مراجعة ونظر وتسديد، فالنِّزاع الذي شُرع فيه سنة 1951 بقي موجوداً حتى 1956، ثم استمر حتى اليوم - 1986 - وما يزال، والحكم الصادر بتاريخ 18 ماي 1980 صدر بعد إلغاء كلَّ قانون يُعارض السيادة الوطنية، وبعد صدور الدستور الذي ينص على أن دين الدولة الإسلام.

والحكم الصادر في 26 فبراير 1986 صادرٌ بعد صدور قانون الأسرة الذي صدرَ يوم 9 رمضان 1404 هجري، المُوافق لـ 9 يونيو (جوان) 1984، وجاء فيه النصُّ القاطع بِبُطْلان الوصية للوارث إلا أن يُجيزها الورثة.

لكلِّ ما تقدَّم نُصرِّح بأنَّ الوصية الأولى التي نُسبت إلى المرحوم باطلة شرعاً، مُصادمةٌ لنصوص الشريعة الإسلامية الصريحة، ويجب إلغاؤها ونقض الأحكام الصادرة في تصحيحها، ويجب تقسيم التركة حسب الفريضة الشرعية على جميع ورثته حسب الأنصبة التي نصَّ عليها القرآن الكريم وهي فيها: الثمن لزوجته لوجود الفرع الوارث، والباقي للأولاد: للذكر مثل حظ الأنثيين، وعلى ولده - الذي أعطته الوصية أزيد من منابه ثم يُقاسم إخوته وأخواته في الباقي - أن يتوب إلى الله، ويعطي إخوته وأخواته وأمه ما زاد على منابه في التركة، إلا أن يطَّوعوا له به، فهذا هو المخرج الوحيد له لنجاته من الإثم والعقوبة الدينية التي قد تَبَلَّغ إلى الكفر والردة - عياداً بالله -.

وعلى إخوته وأخواته أن يُنْهوا معه كلَّ خصام، ويُراعوا فيه صلة الرَّحِم، ويُقابِلوه بالإحسان، والله وارث الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين.

14 شعبان 1406هـ / 23 أبريل 1986م

هذه وصية باطلة شرعاً وقانوناً

السؤال:

في شهر مارس 1956م، كان رجال عائلتنا في مهمة الثورة التحريرية، ولا يكاد يُوجد منها في المدن غير نساءنا والشيوخ العجزة من رجالنا، وكانت سنة شديدة في حياة الثورة، قد أعلن فيها (لاكوس) أنها الرُّبع ساعة الأخير، وصارت فرنسا تقتل عشرات الألوف.

وكان في ذلك الوقت عمُّنا (ب.ع) شيخاً كبيراً، قد بَلَغ من العمر 77 سنة، ومع

كَبَر سَنَّهُ كَانَ مَرِيضًا، وَلَهُ تِجَارَةٌ مَشْهُورَةٌ، وَمَعَهُ فِي دُكَّانِهِ شَخْصٌ أَجْنَبِيٌّ عَنْهُ يَتَصَرَّفُ مَعَهُ فِي الدُّكَّانِ، وَسَاعَدَهُ فِي التِّجَارَةِ، وَلَمَّا رَأَى كَبَرُ بْنُ عَمِّي الْمَذْكُورَ، وَشِدَّةَ مَرَضِهِ، وَغِيَابَنَا فِي خِدْمَةِ الثَّوَرَةِ، انْتَهَزَ الْفُرْصَةَ وَاتَّفَقَ مَعَ مُوْتَقٍّ يَهُودِيٍّ، وَجَاءَ بِهِ إِلَى عَمِّي الْمَذْكُورِ، وَجَعَلَهُ يُمِضِي وَصِيَّةً يُخْرِجُ بِهَا عَنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَيُعْطِي الْجُزْءَ الْأَكْبَرَ مِنْ أَمْوَالِهِ وَأَمْلاكِهِ إِلَى مُسَاعَدَةِ زَوْجَتِهِ وَكُلِّ تِجَارَتِهِ، وَأَمَّا زَوْجَتُهُ الَّتِي عَاشَتْ مَعَهُ، وَكَوْنَتْ الثَّرْوَةَ مَعَهُ، فَإِنَّهُ نَسَبَهَا وَحَرَمَهَا مِنْ إِرْثِهِ، وَجَعَلَهُ لَامْرَأَةٍ أُخْرَى، لَا صِلَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا، وَتَذَكَّرَ ابْنُ عَمِّي فَأَوْصَى لَهُ بِنِصْفِ دَارٍ، وَالنِّصْفُ الْآخِرُ جَعَلَهُ بَيْنَ خَادِمِهِ وَزَوْجَتِهِ.

وَقَدْ أُمِضِيَتْ هَذِهِ الْوَصِيَّةُ الْمُجَحِّفَةُ يَوْمَ 8 مَارَسٍ، وَبَعْدَ إِمضَائِهَا بِـ 15 يَوْمًا تُؤْفَى عَمِّي.

وَنُلاحِظْ لَكُمْ أَنَّهُ كَانَ فِي حَيَاتِهِ رَجُلًا صَالِحًا، يَحْفَظُ الْقُرْآنَ وَيَتْلُوهُ بِانْتِظَامٍ، وَلَهُ لَوْحَةٌ مَا تَزَالُ مَحْفُوظَةً عِنْدَنَا، كَتَبَ فِيهَا سُورَةَ ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ [الفتح: 1]، وَلَا يَخْطُرُ بِيَالِ أَحَدٍ أَنَّهُ يَكْتُبُ وَصِيَّةً فِي آخِرِ عُمرِهِ عَلَى أَنَاسٍ أَجَانِبٍ مِنْهُ، وَيَرْتَدُّ بِهَا عَنِ الْإِسْلَامِ.

ورثة المرحوم: ب. ع (قائمة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

بُطْلَانٌ لِلْوَصِيَّةِ وَنَشَأَتِهَا:

كُلُّ مَنْ يَقْرَأُ هَذِهِ الْوَصِيَّةَ بِإِمْعَانٍ يَحْكُمُ بِفَسَادِهَا وَبُطْلَانِهَا مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ الدِّينِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَالْوَطَنِيَّةِ، وَبَيَانُ ذَلِكَ:

1 - هِيَ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّهَا صَادِرَةٌ مِنْ مَنْ لَا يَمْلِكُ الْكِفَاءَةَ لِكِتَابَتِهَا، فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي كِتَابَةِ

الوثائق شروطاً قال فيها تعالى: ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئاً فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُمْلِهُ هُوَ فليُْمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: 282].

فالشرط الأول في كاتب الوثائق: أن يكون مسلماً يتقي الله، وعدلاً يكتب بالحق والعدل.

والثاني: أن يكون الموضوع المكتوب فيه عدلاً لا ظلم فيه: ﴿فليُْمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾.

والثالث: أن يشهد على ما كتب رجلان من ذوي العدالة، أو رجل وامرأتان ممن تُرَضَى شهادتهما.

فأي شيء من هذه الشروط تحقق في هذه الوصية التي كتبها مؤثّق يهودي يعمل - ليل نهار - في إذلال المسلمين؟ وأي عدلٍ تَصَمَّنَتْه الوثيقة التي تحرم من الإرث زوجة العمر، وهي قريبة له - ابنة عمّه - وتُعطي امرأة أجنبية في سنّ حفيدته، أجنبية عنه هي وزوجها، مُعْظَم المال؟ وأي شهود شهدوا على صِحّة الوثيقة التي كُتبت في آخر أيام الموصي.

وهي باطلة أيضاً لكونها تُوجِب أن يتنازل رجلٌ عن دينه ودنياه بِرِدَّتِهِ عن الإسلام، وبإعطائه مُعْظَم ماله لغير مُستحقٍّ له بأيّ وجه من الوجوه.

الرّدّة عن الإسلام:

لأنه يُنصُّ في أولّها على أنه: «يتنازل عن الأحوال الشخصية للقانون الفرنسي»، وهذا لا يُقبل وقوعه من شيخ مسلم، حافظٍ للقرآن، يتلوّه باستمرار، وقد عاش مع

شعبه الجزائري صابراً على الآلام والمهانة، محروماً من الحقوق، وعُرض عليه أن يتنازل عن الأحوال الشخصية الجزائرية الإسلامية في مقابلة إعطائه الحقوق، فرفض وأبى، وفضل أن يعيش مسلماً بغير حقوق، فكيف يتنازل هذا الشيخ الهرم عن دينه ودنياه بمحض إرادته عندما بلغ هذا العمر، ولم يبقَ له في الدنيا سوى 15 يوماً؟

والردّة بالتنازل عن حكم الإسلام إلى حكم الطاغوت نصّ عليها القرآن في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَرَى إِلَى الدِّينِ يَقُولُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الظَّالِمِينَ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء: 60]، ثم قال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: 65].

وقسمة مال الإنسان بوصية (Testament) على خلاف أحكام الإسلام، يكفر بها الإنسان ويتردّد عن دينه، أفتى بذلك الشيخ عبد الحميد بن باديس والشيخ العربي التبسي عام 1938، ونشرت فتواه في (البصائر)، ولا بُدَّ أن المرحوم (ب. ع) اطلع عليها.

وأما تنازله عن دنياه؛ فلأنه أوصى بمُعظم ماله: تجارته وأملاكه لرجلٍ أجنبي عنه وامراته: هما (ش. ع) وزوجته (م. ز)، وحرم زوجته وعاصبه من الميراث، وهو لا يملك ذلك؛ لأنّ المسلم إذا مَرِضَ لا يملك التصرف في ماله إلا في الثلث فقط.

إن قُبِلت هذه الوصية، واعتبر الموصي مُرتدّاً كما حكّم القرآن وأفتى العلماء لأنه تنازَلَ عن الأحوال الشخصية التي هي حكم الله، فإنّ المساعد وزوجته لا يستحقان ما أوصى به إليهما؛ لأنّ المرتدّ يُصبح ماله بعد موته فينّال للمسلمين، ويضع عليها يده بيت المال بعد إخراج الديون منها.

في هذه الوصية ظلمٌ فادح لا يُقرّه الإسلام، ولا نظام حكمنا الحريص على حماية المرأة من ظلم الرجل؛ لأنها تحرم الزوجة التي عاشت مع الموصي مدّة طويلة، وكونت معه ثروته حتى إذا بلغت 65 سنة من عمرها يحرمها زوجها من ميراثها الشرعي وهو

الرُّبْع الكامل مِن كُلِّ أُمْلَاكِهِ، وَيَجْعَلُهَا تَسْتَغْلُ فَقَطْ وَلَا تَمْلِكُ مُدَّةَ حَيَاتِهَا، بَيْنَمَا هُوَ يُعْطَى أُمْلَاكُهُ لَامْرَأَةٍ أُخْرَى أَجْنَبِيَّة - فِي سَنٍ حَفِيدَتِهِ - وَزَوْجَهَا الْأَجْنَبِي مِلْكًا خَاصًّا، وَيُعْطَى وَرَثَتُهُ الشَّرْعِيْنَ - وَهُمْ الْعَصْبَةُ - نِصْفَ دَارٍ فَقَطْ، بَيْنَمَا أَعْطَاهُمُ اللَّهُ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعٍ مِن كُلِّ مَالِهِ، بَعْدَ أَنْ تَأْخُذَ الزَّوْجَةُ رُبْعَهَا.

وَكَمَا بَطَلَتْ هَذِهِ الْوُثِيقَةُ قَضَائِيَا وَدِينِيَا، بَطَلَتْ قَانُونِيَا، فَفِي أَوَائِلِ أَيَّامِ عَوْدَةِ الْإِسْتِقْلَالِ لِلدَّوْلَةِ الْجَزَائِرِيَّةِ فِي الْأُسْبُوعِ الْأَوَّلِ مِنْ شَهْرِ جَوِيلِيَّةِ 1962، أَصْدَرَتِ الدَّوْلَةُ الْجَزَائِرِيَّةُ مَرْسُومًا يُبْطِلُ كُلَّ الْقَوَانِينِ الْمُنَافِضَةِ لِلسِّيَادَةِ الْوُطْنِيَّةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ أَوَّلَ مَا يُبْطَلُهُ قَانُونًا يُعَارِضُ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ؛ لِأَنَّ الدَّسْتُورَ يَنْصُرُ فِي بَنْدِهِ الثَّانِي عَلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ دِينُ الدَّوْلَةِ، وَرَأْسُ الدَّوْلَةِ يُقَسِّمُ - عِنْدَ تَوَلَّيِهِ - عَلَى احْتِرَامِ الْإِسْلَامِ.

إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ هَذِهِ الْوُثِيقَةَ فَاسِدَةٌ مِنْ أَوَّلِ وَضْعِهَا، لِعَدَمِ كِتَابَتِهَا عَلَى مَا أَوْصَى اللَّهُ أَنْ تُكْتَبَ بِهَا الْوُثَائِقُ، مِنْ اشْتِرَاطِ الْإِسْلَامِ وَالْعَدَالَةِ فِي الْكَاتِبِ، وَمِنْ كِتَابَتِهَا بِالْعَدْلِ وَالْحَقِّ، وَمِنْ الْإِشْهَادِ عَلَيْهَا بِبَيِّنَةٍ مَرْضِيَّةٍ، وَعَلِمْنَا أَنَّهَا تُوجِي بِالزُّوْجَرِ؛ لِأَنَّهَا تَفَرِّضُ الرَّدَّةَ عَلَى شَيْخِ هَرَمٍ يَتَنَازَلُهُ عَنْ دِينِهِ وَدُنْيَاهُ، وَتُجْحِفُ بِحَقِّ الْمَرْأَةِ الزَّوْجَةِ، وَتُعَارِضُ السِّيَادَةَ الْوُطْنِيَّةَ الْحَرِيصَةَ عَلَى إِنْصَافِ الْمَوَاطِنِ، فَهِيَ فَاسِدَةٌ بِالْقَانُونِ الْجَزَائِرِيِّ الْأَوَّلِ الصَّادِرِ بَعْدَ الْإِسْتِقْلَالِ، وَقَدْ قَامَ هَذَا الشَّعْبُ ضِدَّ قَوَانِينِ الْإِسْتِعْمَارِ، وَحَمَلَ السِّلَاحَ، حَتَّى سُمِّيَ الثَّائِرُونَ بِاسْمِ (الخَارِجِينَ عَنِ الْقَانُونِ)، فَهِيَ فَاسِدَةٌ وَطْنِيَا؛ لِأَنَّهَا تُثَبِّتُ مَا أَفْسَدَتْهُ الثَّوْرَةُ.

إِنْ ثَبَّتْنَا مِثْلَ هَذِهِ الْوُثَائِقِ الصَّادِرَةِ مِنَ الْأَعْدَاءِ، الَّتِي تُجْحِفُ بِالْمَوَاطِنِ، وَتُضَيِّعُ حَقُوقَهُمْ، وَتُنَاقِضُ أَحْكَامَ الدِّينِ وَالْقَضَاءِ وَالْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ، وَأَبْقَيْنَا أَحْكَامَ الْإِسْتِعْمَارِ سَارِيَةً فِينَا، مُتَحَكِّمَةً فِي رِقَابِنَا، فَمَا مَعْنَى اسْتِقْلَالِنَا وَاسْتِرْجَاعِنَا لِسِيَادَةِ دَوْلَتِنَا الْوُطْنِيَّةِ، وَبَنَائِنَا لِلدَّوْلَةِ؟

إِنَّ الَّذِي أَصْدَرَ مَرْسُومَ إِبْطَالِ كُلِّ الْقَوَانِينِ الْمُنَافِضَةِ لِسِيَادَتِنَا الْوُطْنِيَّةِ لَمْ تَغِبْ عَنْهُ

مثل هذه الوثيقة، ومن واجبنا أن نَمْتَحِن قُضَاتَنَا بِمِثْلِهَا، وَنَعْرِضَهَا عَلَيْهِمْ، فَمَنْ أَفْتَى بِالصَّحَّةِ لَهَا فَقَدْ رَسَبَ فِي الامْتِحَانِ، وَمَنْ أَبْطَلَهَا فَقَدْ نَجَحَ، وَمَنْ تَرَدَّدَ فِيهَا أُعِيدَ امْتِحَانُهُ.

إِنَّ كُلَّ أُمَّةٍ تَجْعَلُ السِّيَادَةَ لِقَوَانِينِهَا وَلِقَضَائِهَا وَتَشْرِيعِهَا، فِي ذَلِكَ عِزُّهَا وَدَوْلَتُهَا، وَنَحْنُ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - نَمْلِكُ أَحْسَنَ الشَّرَائِعِ وَأَعَدَلَهَا: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: 50].

1987 / 03 / 18م

هل يبطل هذا التنزيل؟

السؤال:

أنا مَنْ نَزَلَ أولاد ابنة منزلة أبيهم، وَكُتِبَ بِذَلِكَ وثيقة بيده، وَسَلِّمَهَا لَهُمْ، ثُمَّ فَسَدَتِ الْعِلَاقَةُ بَيْنَ الْجَدِّ وَأُولَادِ ابْنِهِ، فَتَزَعَّ مِنْهُمُ الْوُثِيقَةُ، وَبَقِيَتْ عِنْدَهُ حَتَّى تُؤْفَى، وَبَعْدَ وَفَاتِهِ أَخَذَ بَعْضُ الْمُنَزَّلِينَ هَذِهِ الْوُثِيقَةَ مِنْ بَيْتِ جَدِّهِ، وَبَقِيَتْ عِنْدَهُ إِلَى الْآنَ، فَهَلْ يَبْطُلُ هَذَا التَّنْزِيلُ؟

إمام مسجد (عين الدفلى)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أَوَّلًا: تَنْزِيلُ أَبْنَاءِ الْإِبْنِ مَنْزِلَةَ أَبِيهِمْ هَالِكٌ مِمَّنْ بَابُ الْوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَرِثُونَ جَدَّهُمْ وَلَا جَدَّتَهُمْ مَعَ أَعْمَامِهِمْ، إِذَا هُمْ مُحْجُوبُونَ، وَيُخْرِجُ السَّهْمُ الْمُوصَى بِهِ لَهُمْ مِمَّنْ ثُلُثُ تَرِكَةِ جَدِّهِمْ قَبْلَ قِسْمَةِ التَّرِكَةِ، وَمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ يَحْتَاجُ إِلَى إِجَازَةِ الْوَرِثَةِ، أَمَّا الثُّلُثُ فَمَا دُونَ فَإِنَّهُ يَمْضِي.

ثانيًا: يجب على الورثة تنفيذ هذه الوصية؛ لأنها قُرْبَةٌ يَنْتَفِعُ بِهَا الْمَيِّتُ، لكونها صدقةً قد أجزاها في حياته، وقد أَمَرَ اللهُ بِالْوَصِيَّةِ، إِذْ قَالَ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 180]، حتى أَنَّ بعض العلماء يجعلون هذه الوصية واجبة، وأنَّ قانون بعض الدول الإسلامية يجعل هذه الوصية واجبة، ويفرضها على الورثة ولو لم يُوصِ الجدُّ بها، ويُعطي هؤلاء الأحفاد نصيب أبيهم، ولا حَقَّ لأعمامهم في الاعتراض.

ثالثًا: في هذه القضية قد ثُبَّتَتِ الوصية - كما جاء في السؤال - بوثيقة كتبها الهالك بيده، وسلمها للموصي لهم، واعترف بها الورثة.

رابعًا: من أحكام الوصية أَنَّ للموصي أَنْ يَرْجِعَ فِي وَصِيَّتِهِ فِي صِحَّتِهِ أَوْ فِي مَرَضِهِ، فَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ رَجَعَ بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ عَدْلٍ، بَطَلَتِ الوصية، وَإِلَّا فَهِيَ ثَابِتَةٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ شَهَادَةِ اثْنَيْنِ عَلَى أَنَّهُ رَجَعَ وَأَبْطَلَ مَا كَانَ قَدْ سَجَّلَهُ فِي وَصِيَّتِهِ، وَلَا يَكْفِي سَخْبُهُ لِلوِثِيقَةِ فِي حَالَةِ غَضَبٍ، فَإِنَّ الْغَضَبَ كَثِيرًا مَا يَحْصُلُ عَلَى أَنْ يَعْقِبَهُ الرِّضَا، وَكَوْنُهُ لَمْ يُثَلِّفِ الوِثِيقَةَ، وَأَبْقَاهَا تَحْتَ يَدِهِ كَمَا كَتَبَهَا، يُعْتَبَرُ شَاهِدًا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرْجِعْ فِيهَا.

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الشَّاهِدَ الَّذِي تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ - فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ - يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا لَا يَرْتَكِبُ الْكِبَائِرَ، وَيَتَّقِي فِي الْغَالِبِ الصَّغَائِرَ وَمَا أُبِيحَ مِمَّا يَقْدَحُ فِي الْمُرُوءَةِ، كَمَا يَجِبُ أَلَّا يَكُونَ قَرِيبًا لِلْمَشْهُودِ لَهُ، تَجَلَّبَ لَهُ الشَّهَادَةُ نَفْعًا أَوْ تَدْفَعُ عَنْهُ ضَرًّا، وَأَنْ لَا يَكُونَ عَدُوًّا لِلْمَشْهُودِ عَلَيْهِ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي كُتُبِ الْفَقْهِ.

خامسًا: لِكُلِّ مَا تَقَدَّمَ نَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الْوَصِيَّةَ صَحِيحَةٌ، يَسْتَحِقُّ بِهَا أَبْنَاءُ الْإِبْنِ مَا وَصَّى لَهُمْ بِهِ جَدُّهُمْ فِي نِطَاقِ الثَّلَاثِ، إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ بَيِّنَةٌ شَرْعِيَّةٌ أَنَّهُ رَجَعَ عَمَّا جَاءَ فِي الْوِثِيقَةِ الَّتِي كَتَبَهَا بِنَفْسِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

17/05/1978م

مناقشة علمية حول جواب الفتوى السابقة

السؤال:

اعترض الإمام السائل - في الفتوى السابقة - على جواب الشيخ أحمد حماني رحمه الله تعالى، فأجابه الشيخ بما يلي:

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

من أحمد حماني إلى الشيخ الفقيه: إمام مسجد (عين الدفلى).

السلام عليكم ورحمة الله.

في رسالتكم الأخيرة تطلبون مزيداً من الأدلة حول (التنزيل) المسترجعة وثيقته، وتقولون أن القضية قد أثرت بين علماء الفقه عندنا، وأفتى جميع من سئل عنها بالبطلان بمجرد نزع الوثيقة من المنزّلين، مُعتمدين في ذلك عما صرح به الشيخ خليل وشارحاه الحرشي والدردير... الخ.

والجواب: أن كتابكم الأوّل يُفيد أن وثيقة التنزيل ما تزال موجودة لم تُتلف، وأنها بيد المنزّلين، وقد فهمت أن الخصومة ناشئة بينهم وبين أعمامهم: يزعم الأعمام أنها كانت قد استردّت منهم، ثم أخذت من منزل الهالك، ويزعم أبناء أخيهم أنها ما تزال قائمة موجودة عندهم، نُصوصها عاملة.

لهذا قلت في الجواب أن الرجوع في التنزيل - في مثل هذه القضية طبعاً - لا يثبت إلاّ بيّنة عادلة، فهي الوسيلة الوحيدة التي تحسم النزاع هنا؛ وذلك لأنّ للمنزّلين أن يدعوا: أن الوثيقة لم تُستردّ منهم، وإنما هذا القول مجرّد دَعْوَى عن أعمامهم، صرّحوا بها نتيجة (دبارة) من أحد الفقهاء العالمين أو أحد المحامين الماهرين بأن استرداد كتاب

الوصية يُبطلها، وأنتى للعامِّي أن يُدرك هذا.

أو يدَّعوا أنه - حقاً - قد استردَّها الهالك منهم عند غضبه، لا ليُبطل التنزيل بالفعل، ولكن لمُجَرَّد التهديد، ثم تَرْضِيناه فَرْضِي عَنَّا، أو تَذَكَّر أبنانا، فَرَحَمْنَا وأَشْفَق علينا، وَشَفَّعَ وجهه فينا، وَنَدِمَ على ما فعله معنا، وبعد ساعة أو ساعتين، أو يوم أو يومين، أو شهر أو شهرين، أو عام أو عامين أو أعوام، رَدَّ إلينا الكتاب، علامة عن الرِّضا، والرَّجوع في الحرمان، والإمضاء للوصية والتنزيل، خوفاً من الله، وَرَجَاء رِضاه.

وليس الأمر كما يَظُنُّ علماء الفقه عندكم بأنَّ الوصية تَبْطُل بِمُجَرَّد نَزْع الوثيقة، بل هو علامة فقط كما ذَكَرَهُ المُحَقِّق الدردير في قوله: «لأنَّ الرَّدَّ علامة الرجوع»⁽¹⁾. وأكَّده الدسوقي بقوله: «وهو ما دَلَّ على إرادة رجوعه عنها من رَدِّ الكتاب»⁽²⁾. فاستردَّ الكتاب علامة، فإن دَلَّت قرينة أقوى منها على أنه لم يُرد الرَّدَّ، قُدِّمَتْ عليها.

وَيُمْكِن أن يُقال - قضاءً وفتوى - بأنَّ وجود هذه الوثيقة سليمةً بيَد المستفيدين (علامة) عن سلامتها ووجوب تنفيذها، فإذا كان استرجاعها علامة الرجوع في الوصية، فإنَّ إعادتها إلى المُسْتَفِيعِينَ كما هي علامة على رجوعه في الرجوع، وإرادته إمضاء ما كان تَصَدَّقَ به.

فالذي يَحْسِمُ الخلاف بين المتنازعين، أن يَثْبُتَ بَيِّنَةٌ عادلة أنَّ الهالك أَشْهَدَ على رجوعه فيما كان فعل، ذلك أنه بهذا التنزيل مُتَّصِدِّقٌ مُتَّقَرِّبٌ إلى الله بِصِلَةٍ ما أَمَرَ اللهُ أن يُوَصَّلَ، فهو لاء الأَحْفَادِ مِنْ صُلْبِهِ، يُذَكِّرُونَهُ بابنه، وَمِنْ حَقِّهِمْ عليه أن يَنَالُوا مِنْ خَيْرِهِ وَبِرِّهِ، وَأَجْمَعَ العلماء على أنَّ الوصية لهم مِنَ الْبِرِّ، بل فَهِمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا واجبة عليه؛

(1) الشرح الكبير. ج 4/ ص 429.

(2) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 4/ ص 429.

لكونهم أقرب الناس إليه، وهم غير وارثين، لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 180]. أكدت الوصية بقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ﴾، أي فرض، وبقوله سبحانه: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾، وأن الآية غير منسوخة بآية الميراث في الأبوين غير الوارثين وفي الأقربين، روى القرطبي في تفسير هذه الآية عن ابن عباس والحسن رضي الله عنهما: «نُسخت الوصية للوالدين بالفرض في سورة النساء، وثبتت للأقربين الذين لا يرثون»، ثم قال: «وهو مذهب الشافعي وأكثر المالكيين وجماعة من أهل العلم»⁽¹⁾.

ولعل هذا ما جعل الدولة المصرية تشرع في قوانينها ذلك بنص يعتبر هؤلاء الأحفاد مُنْزَلِينَ منزلة أبيهم، يَسْتَحِقُّونَ مِنْ تَرِكَةِ جَدِّهِمْ ما يَسْتَحِقُّهُ أبُوهم لو كان حيًّا، ولولم يُوصَ لهم الجدُّ بشيء، وَيُسَمُّوْنَها في القانون: الوصية الواجبة.

على هذا الأساس كاتبتكم، وقد اطلعتُ على ما اطلعنتم عليه أنتم وجميع فقهاء بلدكم، ولم أفهم أنكم تسألون عن حُكْمِ فِقْهِيٍّ كما قرَّره الفقهاء في المَتون والشُرَّاح، وإنما فهمتُ أنكم تسألون عن قضية عَيْنٍ، تَنْطَبِقُ عليها أقوال الفقهاء واجتهاداتهم، وقد بَيَّنْتُ لكم ذلك بما لا يُنَافِي روح الدين، ولا يَصُدِّمُ قواعده المُقرَّرة، وليس فيما ذَكَرْتُمْ مِنْ قول خليل وشُراحه نَصٌّ قطعي تُطَأُّطَأُ له الرؤوس، ويَحْسِمُ النزاعَ حَسْمًا يُنْهِي العداوة والبغضاء بين ذوي الأرحام. وغاية ما في الأمر أن قول خليل وشُراحه يُثَبِّتُ أن استردادَ كتاب الوصية علامةً للرجوع فيها، والعلامةُ غير الحقيقة، وإنما هي دليلٌ عليها، وتَبْطُلُ بعلامة أخرى مساوية لها أو أقوى منها إذا عاكستها.

ففي هذه القضية علامةٌ تدلُّ على الرجوع، عارَضَتْها علامةٌ أخرى هي وجود هذه الوثيقة بيدَ المُسْتَحِقِّينَ الذين يَدَّعُونَ عدمَ الرجوع أصلاً، أو الرجوعَ في الرجوع، فإذا

(1) تفسير القرطبي. ج 2/ ص 263.

كان من حقّ الموصي أن يرجع في وصيته، فمن حقّه أيضًا أن يرجع في رجوعه بإنشاء وصية جديدة لهم، نصّها هو نصّ الأولى، ويكفيه أن يقول: «قد أمضيت لكم ما كنت رجعت فيه، وهذه وثيقة الوصية أرجعها إليكم». وهل قامت بيّنة على أنهم سرقوها منه، أو أخذوها غصبًا عنه؟ هذا ما أردت أن أقام عليه بيّنة.

فالقضية قد يشتم منها تدخّل (الفقهاء) أو غيرهم و(تدبيرهم)، مُحاوِلين إلى طرف من أطراف النزاع، فليتنق الله امرؤ يُعين على مثل هذا الحرمان، ويُوجّع العداوة بين ذوي الأرحام، فإنه لا يضّر الميت أن ينال من برّه وخيره حفدة له - وهم بعض نسله - بوصية منه، وقد يضرّ حرمانهم؛ لأنّ الله أمره أن يوصي لهم فلم يفعل.

هذا روح الدين، ورحمة ربّ العالمين، فإنّ الله أوصى بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى.

شكرًا لكم ولفقهاء بلدكم. والسلام.

13/05/1978م

ملاحظة: ثم جاء قانون الأسرة بعد ست سنوات، وشرع ما شرعته الحكومة المصرية في الوصية الواجبة.

اعتراض على صحّة وصية

السؤال:

يتعلّق السؤال بوصية لغير وارث، عارضها الورثة، وشكّكوا في صحّتها.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. إلى السادة ورثة المرحومة (د. ب. ع.): (م)، و(م. ص)، و(ب. ق).

السلام عليكم ورحمة الله.

جوابًا على رسالتكم المكتوبة في 8 رجب 1393هـ / 7 أوت 1973م، نُفيدكم بما يلي:

أولاً: إذا كانت المرحومة السيدة (د. ب. ع) قد أوصت - حقاً - للسيدة (ص) بشيءٍ من تَرَكَتِها، وهي «لا تَمُتْ لها بأيِّ صِلَةٍ أو دمٍ غير أنها قامت بتربيتها»، - كما قُلْتُم -، فالوصيةُ صحيحةٌ، وهي تَبْرُعُ يُخْرَجُ مِنْ ثُلُثٍ ما تَرَكَتْهُ، ولا يَحْتَاجُ - إذا كان ثُلُثٌ ما تَرَكَتْ - إلى إذنكم وإجازتكم، فإذا كان الموصى به زائداً على الثُلُثِ، احتاج الزائدُ إلى إذنكم وإجازتكم.

هذا حُكْمُ الشريعة الإسلامية، ويجب على المسلم أن يَرْضَى بأحكامها، ويخضعَ لها، سواء وافقتْ هَوَاهُ أو خالفتْ. إنَّ الشريعة هي التي أعطتكم حقَّ ميراثها بِصِفَتِكُمْ عَصَبَةً لها، وهي التي أعطتها حقَّ الوصية في حدِّ الثُلُثِ، فإذا ثَبَّتَ الوصية، فاخضعوا، وارضوا، ولا تتوروا.

ثانياً: ثَبَّتَ الوصيةُ بشهادة شاهدين من العدول، يشهدان بأنها أوصت لهذه المرأة بكذا، ولا يُشترط في هذه الشهادة أن تكون مُسَجَّلَةً أو مكتوبة، ولكن الشرع يُعطي الحقَّ في الطعن في الشُّهُود، بالقرابة للمُتَنَفِع، أو العداوة لكم، أو يَعدمُ العدالة، والتُّهمَة في الشُّهُود.

وإذا كان القاضي يَدَّعي بأنَّ الوصية كانت أَمَامَهُ، فعليه أن يُثَبِّتَها بالتسجيل، أو يَذْكُرَ شُهُودَها لِيُنْظَرَ في أمرهم، وَيَسْتَنْطِقَهُمُ القاضي.

ثالثاً: ليس لوزارةنا الحقُّ في التداخل في الأمر إذا كان القاضي قد زَوَّرَ - كما زَعَمْتُم - أو زَوَّرَ الشُّهُود، هذه تُهمَة خطيرة، وأمرها يرجع إلى وزارة العدل، وعليكم أن تُقدِّموا شِكَايَةً لوكيل الدولة، فهو الذي يَبْحَثُ في الأمر، وإذا ثَبَّتَ التزوير، فإنه سَيَحْكُمُ بِبُطْلان الوصية، وإن لم يَثْبُتِ التزوير، طَالَبَكُمُ الْمُتَّهَم، ونالَكُمُ العقوبة.

رابعاً: ما تَرَكَته المرحومة (د. ب. ع) مِنْ مالٍ فهو لكم بالوراثة، وتأخذ منه السيدة (ص) الثلث إن صَحَّت الوصية وثَبَّت.

فما تَرَكَته عند زوج (ص) مِنْ «أمانة»، وشركة أغنام وذَهَب - كما تقولون - لكم فيه حق، إذا اعترف هذا السيد بما ادَّعَيْتُمْ، وإن لم يَعترف كان الواجب عليكم أن تُقِيمُوا البيِّنة - الشُّهود - لتنالوا حَقَّكم.

فإن كانت لكم بيِّنة وشُّهود، فطالِبُوهُ بالتّي هي أحسن، فإن لم يَسْتَجِبْ فَقَدِّمُوهُ للعدالة، فالقضاء سَيُنْصِفُكُمْ ويُعْطِيكُمْ حقوقكم، فإن لم تَسْتَطِيعُوا - هناك في ولاية (تيارت) - فَقَدِّمُوا شكايةً لوزير العدل بالجزائر. وإن لم تَصِلُوا إلى الحق، فَسَلِّمُوا أَمْرَكُمْ لله الذي لا تَخْفَاهُ خافية، وليس بينه وبين دعوة المظلوم حِجاب.

واحذروا مِنْ نسبة الزُّور والتزوير إلى الناس دون حُجَّة وبرهان، والتزموا الحقَّ تَنَالُوهُ إن شاء الله. والسلام.

1973 / 09 / 03 م

يُوصِي بِإِلَه لِحَرْمَانِ أُخْتَيْهِ مِنَ الْإِرْثِ

السؤال:

نَطْلُبُ مِنْ سيادتكم فتوى تُرْجِعُنَا إلى الطريق المستقيم، وهذا هو الموضوع:
لي زوجة هي (م. ز)، ولي ثلاث بنات هن: (م) و(ح) و(ع)، ولي أختان هما (ع) و(ج)، وهما مُتَزَوِّجتان.

ومُخَافَةٌ أَنْ تصير المِلْكِيَّةُ لورثة الأختين (ع) و(ج)، فإني التَّجَأْتُ إلى التنزيل، ونَزَلْتُ ولدين لأخي الميت - وهما (ل) و(م) - منزلةً وَلَدِ الصُّلْبِ، يَرِثَانِ ذَلِكَ مع بناتي الثلاث.

فهل يَجُوزُ هذا التنزيل أم لا، مع العلم أَنَّ التنزيل للأحفاد فقط؟

هل هذا التنزيل يَحْجُبُ أَخْتِيَّ (ع) و(ج)؟

وهل يَجُوزُ التنزيل لفائدة إنسان له الحقُّ في الإرث بالتعصيب؟ أفيدونا.

٢٠٤

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: لولا أنك قلتَ أنك تريد الفتوى لعلها تُرجِعك إلى الطريق المستقيم، لما كنتَ تَسْتَحِقُّ أن تُجاب؛ لأنك تريد بعملية التنزيل هذه أن تَتَحَيَّلَ للوصول إلى حرمان وارثك الشرعي من الوصول إلى مالِكَ بعد موتك، ومن هو هذا الوارث الشرعي؟

إنهما أختاك (ع) و(ج)، والله سبحانه قد جعل للأخت السبيلَ إلى الوصول إلى مال أخيها الهالك إن لم يكن له ولدٌ، ولهذا فكلُّ حيلة باطلة، ولا بُدَّ من وصولها إلى المال بالقانون السماوي، والتنزيل لا يَحُولُ بينهما وبين حقِّهما كما يأتي بيانه.

ثانياً: فالتنزيل يُعاملُ مُعاملة الوصية، ومن المعلوم أن الوصية تُخْرَجُ مِنَ التَّركَةِ قبل قِسْمَتِها، لقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّهِ تَوَصَّوْكَ بِهَِا أَوْ دَيْنٌ﴾ [النساء: 12]. ومن المعلوم أيضاً في قواعد الوصية أنها لا تكون لوارث، لقوله ﷺ: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»، وأنها تكون في الثُّلثِ مِنَ المال، وما زاد على الثُّلثِ خَيْرٌ فِيهِ الْوَرِثَةُ، إن شَاءُوا أَمْضَوْا الْوَصِيَّةَ كما أراد الهالك، وإن شَاءُوا رَدُّوا ما زاد على الثُّلثِ فقط، ولا دَخَلَ لَهُمْ فِي الثُّلثِ وما كان أَقَلَّ منه.

ثالثاً: في قضيتك هذه، أردتَ أن تُنَزِّلَ ابني أخيك (أ) - وهما (ل) و(م) - منزلةً وَلَدَي الصُّلْبِ لِيرِثَا مَالِكَ مع بناتك، ولو كانا ولدين لك لاسْتَحَقَّا قِسْمَةَ التَّركَةِ مع البنات: لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، وَلَحَجَبَا الْأَخْتَيْنِ (ع) و(ج)، ولكنها أضعف من ذلك، فهما لا يَسْتَطِيعَانِ الْحَجْبُ؛ لأنهما يُعاملان مُعاملة الموصى لهما إن صَحَّتِ الوصية

لهما، ثم تُقسَّم التَّركة بين الورثة الشرعيين، وتَرِث أختاك بالتعصيب، لقول الرَّحِيَّة: والأَخَوَاتُ إِنْ تَكُنْ بَنَاتٌ فَهُنَّ مَعَهُنَّ مَعْصَبَاتٌ

رابعًا: في هذه الحالة، لو صَحَّت الوصية يأخذ المُنزَّلان الثلث مِنَ التَّركة، ثم تُقسَّم التركة بين الزوجة، والبنات، والأخوات.

تأخذ الزوجة الثمن، وتأخذ البنات الثلثين بينهما، والباقي للأختين.

وأصل الفريضة من 24، لاجتماع مقام الثمن والثلث، تأخذ الزوجة 3 سهام، والبنات الثلاثة 16 سهمًا بينهما، ويبقى 5 سهام للأختين.

ولا تنقسم الفريضة على الرؤوس، وتَصَحُّ من 144:

- تأخذ الزوجة الثمن، وهو 18.

- ويقتسم البنات الثلثين، وهو 96، فيُصَبِّح لكل بنت 32.

- ويبقى للأختين 30، لكل واحدة 15 سهمًا.

خامسًا: لكن الوصية - في نظري - لا تَصِحُّ؛ لأن ابني أخيك (أ) - وهما (ل)، و(م) - وارثان بالتعصيب، وتأتي درجتُهما بعد أختيك هنا، وإن كان لا يبقى لهما شيء هنا؛ لأنَّ العاصب ينتظر دوره، إن بقي له شيء من الفريضة أخذه، وإن لم يَبْقَ شيء وَرِث البكاء والعويل! كما يقول الفقهاء، فالوصية لا تَصِحُّ لهما.

وإذا أردت أن تَبْرَعَ عليهما، فَمِنَ الآن ما دُمْتَ صحيحًا تُعْطِيهما، ويجوز لأنه في صِحَّتِكَ، أما إذا مَرَضْتَ أو هَلَكْتَ فهما مُوصَى لهما.

وبما أنك استَصَحَّحتنا، فإننا نَمَحْضُ لكم النُصْحَ كما هو الدين، وكلٌّ مِنَ التنزيل ومن الوصية يخضعان لحكم الوصية، وقد تقدَّم ذلك. والسلام عليكم. والله أعلم.

1987/05/12م

هل أبيع الأرض أم أنفذ وصية والدي؟

السؤال:

أوصاني والدي في حياته، وهو بحالة الصَّحَّة، وكان يَمْلِك أرضًا مشجرة، ألا أبيع - بعد وفاته - هذه الأرض، وقال لي أنه لا يُساعمني إذا أنا بعْتُها، وقال لي: تَصَرَّف في هذه الأرض كيف تشاء إلا البيع فلا أرضى به.

والآن - وقد تُوفِّي والدي - فإني أُحِبُّ أن أبيع قطعةً مِنَ الأرض، أُبني بها مسكنًا، ولكنني مُتَخَوِّفٌ مِنْ قِلَّةِ رِضاه عَنِّي في الآخرة. فما رأيكم؟

ع. بن ط (تونس)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: إذا كان والدكم قد أَخَذَ عليكم العهد ألا تبيعوا الأرض، فعاهدتموه على ذلك، ووعدتموه، و(أَعْطَيْتُمُوهُ الْكَلِمَةَ)، فَأَوْفُوا بالعهد، ولا تَنْقُضُوهُ؛ لأنَّ الله يقول: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَتْ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: 34]، خصوصاً وأنه قد أعلن عن عدم رضاه في حالة البيع، وإذا وَفَّيْتُمْ بعهدكم، فعَسَى الله أن يُيسِّرَ لكم أمر البناء بوسائل أخرى، لو فائتكم بعهد أبيكم، الذي عَزَّتْ عليه أرضٌ تَعِبُ مِنْ أَجْلِهَا، وله أَجْرٌ مَنْ أَكَلَ مِنْ ثَمَارِهَا.

ثانياً: أما إذا كانت مُجَرَّدَ وصيَّةٍ منه، ونصيحة أسداها إليكم، فسَكِّتُمْ، ولم تُعَاهِدُوهُ، ولم (تُعْطُوهُ كَلِمَةً) بعدم بيعها، فإنَّ الأرض أصبحت مِلْكًا لكم بالإرث. ولكم النظر السديد، فإن كانت المصلحة في بيعها أو بيع جزء منها لإصلاح أو بناء، وكان ذلك أفضل وأحسن، فافعلوا إن شئتم، وإذا أردتم أن تَبْرُوا والدكم بطاعته ميَّناً كما أَعْطَمُوهُ

حيًا، وتَسْأَلُوا اللَّهَ أَنْ يَجْزِيَكُمْ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ اللَّهَ يَجْزِي مَنْ يَبْرُ وَالِدَيْهِ وَيَرْضِيهِمَا. وَاللَّهُ
الْمُوفِّقُ.

1979/05/26م

الوصية الواجبة

السؤال:

سَأَلْنَا مِنْ وِلَايَةِ (بَاتِنَةِ) الْمَحْرُومُونَ الصَّغَارَ عَنْ مَا لَهُمْ، فَقَدْ مَاتَ أَبُوهُمْ فِي حَيَاةِ
وَالِدِهِ (جَدُّهُمْ) مِنْذَ سِتِّينَ، ثُمَّ انْتَظَرُوا مِنْ جَدِّهِمْ أَنْ يُنَزِّلَهُمْ مَنْزِلَةَ أَبِيهِمْ فِي الْمِيرَاثِ، فَأَبَى
وَرَفَضَ، رَغْمَ أَنَّهُ يَمْلِكُ ثَرَوَةً كَبِيرَةً، وَأَنَّهُمُ الْيَوْمَ مُشَرَّدُونَ يَتَرَدَّدُونَ عَلَى الْبُيُوتِ، عَالَةً عَلَى
الْمَجْتَمَعِ، وَكَأَنَّهُمْ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ.

ج. ب (باتنة)

الجواب:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ هُدَاهُ.
أَوَّلًا: إِذَا مَاتَ الْإِبْنُ فِي حَيَاةِ أَبَوَيْهِ، وَكَانَ لَهُ إِخْوَةٌ أَشْقَاءُ أَوْ لَأَبٌ، فَإِنَّهُ عِنْدَمَا
يَمُوتُ الْوَالِدُ يَتَقَدَّمُ إِخْوَةُ الْهَالِكِ الْأَوَّلُ عَلَى أَبْنَاءِ أَخِيهِمْ الْهَالِكِ، فَالابْنُ يَتَقَدَّمُ عَلَى ابْنِ
الْإِبْنِ، وَيَحْجُبُهُ حَجْبُ إِسْقَاطٍ.

ثَانِيًا: كَانَ سَلَفُنَا يُعَالِجُونَ هَذَا الْخَلَلُ الْمَتَوَقَّعَ بِالْوَصِيَّةِ بِالتَّنْزِيلِ، وَهِيَ أَنْ يَغْمِدَ الْجَدُّ
إِلَى الْوَصِيَّةِ لِأَبْنَاءِ مَنْ هَلَكَ فِي حَيَاتِهِ بِحِصَّةٍ وَالِدِهِمْ الْهَالِكِ إِذَا مَاتَ، وَلَمَّا كَانُوا لَا
يَرِثُونَ، فَإِنَّ الْوَصِيَّةَ إِلَيْهِمْ صَحِيحَةٌ مَعْمُولٌ بِهَا، وَإِنَّمَا لَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ لِوَارِثٍ، وَهَكَذَا
لَا يُجَرِّمُ الصَّغَارَ مِنَ (إِرْثِ) جَدِّهِمْ، وَيَنَالُونَ مِنْ ثَرَوَتِهِ (سَهْمَ) أَبِيهِمْ لَوْ كَانَ حَيًّا. وَكَانَ
فِي قُلُوبِ الْأَوَّلِينَ رِقَّةٌ وَرَحْمَةٌ، فَحَتَّى إِذَا لَمْ تَقَعْ الْوَصِيَّةُ بِهِمْ، فَإِنَّ أَعْمَامَهُمْ يُعْطَوْنَهُمْ،

وَيَضْرِبُونَ لَهُمْ سَبْعًا مَعَهُمْ عِنْدَمَا يَقْتَسِمُونَ، وَلَكِنْ يَظْهَرُ أَنَّ الْقُلُوبَ تَحْجَرُ الْيَوْمَ، وَكَثُرَتِ الشَّكَاوَى مِنْ مَنَعَ الْأَعْمَامَ لِأَبْنَاءِ أَخِيهِمْ وَحُجُبِهِمْ - قَوْلًا وَفِعْلًا - مِنْ الْوَصُولِ إِلَى ثَرَوَةِ جَدِّهِمْ، فَمَا الْعَمَلُ؟

ثالثًا: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى صِحَّةِ الْوَصِيَّةِ لَهُمْ، لِأَنَّهُمْ غَيْرُ وَرَثَةٍ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: 180]، ثُمَّ جَاءَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ فِي النِّسَاءِ فَنَسَخَتْ الْوَصِيَّةَ لِلْوَارِثِينَ مِنَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: بَقِيََتِ الْوَصِيَّةُ لغيرِ الْوَارِثِينَ، كَالْأَبَوَيْنِ الْكَافِرِينَ، فَإِنَّ لَهُ أَنْ يُوصِيَ لَهُمْ، وَكَالْأَقْرَبِينَ غَيْرِ الْوَارِثِينَ فَلَهُ أَنْ يُوصِيَ لَهُمْ، فَإِنْ لَمْ يُوصَ، فَمَا هُوَ الْحُكْمُ؟

الوصية الواجبة:

فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ - كَمَا فِي أَبْنَاءِ الْإِبْنِ مَعَ وَجُودِ أَعْمَاهُمْ - جَعَلُوا الْوَصِيَّةَ وَاجِبَةً، فَإِنْ قَامَ بِهَا الْجَدُّ بِالْفِعْلِ نَقَذُوهَا، وَإِنْ لَمْ يُوصَ قَرَضُوهَا مَوْجُودَةً، وَأَعْطَوْهُمْ (سَهْمًا) أَبِيهِمْ لَوْ كَانَ حَيًّا. وَبِهَذِهِ النَّظَرِيَّةُ أَخَذَ الْقَانُونُ الْمِصْرِيُّ مِنْذَ 1929م، ثُمَّ أَخَذَ بِهَذِهِ النَّظَرِيَّةِ قَانُونُ الْأُسْرَةِ فِي فَصْلِهِ 179، وَعَيْبُهُ الْوَحِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَثَرٌ رَجْعِيٌّ.

وَمِنْ الْحَقِّ أَنْ يُجْعَلَ لَهُ أَثَرٌ رَجْعِيٌّ إِلَى سَنَةِ 1954م، لِيَشْمَلَ كَثِيرًا مِنَ أَبْنَاءِ الشَّهْدَاءِ الَّذِينَ مَاتُوا فِدَاءً لِلْوَطَنِ فِي حَيَاةِ وَالدِّهَمِ، فَلَمَّا فَتَحَ أَبْنَاؤُهُمْ أَعْيُنَهُمْ وَجَدُوا الْأَبَاءَ مَاتُوا، ثُمَّ لَحِقَ بِهِمُ الْجَدُّ، وَالْأَعْمَامُ يَشْحُونُ عَلَيْهِمْ بِالْأَرْضِ وَالْمِيرَاثِ.

إِنَّ قَانُونَ (الْوَصِيَّةِ الْوَاجِبَةِ) فِي قَانُونِ الْأُسْرَةِ مِنْ خَيْرِ مَا جَاءَ فِيهِ، لَوْلَا هَذَا النِّقْصُ، وَإِنَّا لَنَرْجُو مِنْ أُولِي الْأَمْرِ، وَمِنْ الْوُلَاةِ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَاتِ بَعِينَ الْعُطْفِ وَالتَّبَصُّرِ، وَجَبْرَ الْحَالَاتِ الشَّاذَّةِ الَّتِي غَفَلَ عَنْهَا الْقَانُونُ.

رابعًا: يُمَكِّنُ أَنْ تُطْمَئِنُّ هَؤُلَاءِ الصِّغَارُ بِأَنَّ حَقَّهُمْ ثَابِتٌ، وَإِذَا كَانَ جَدُّهُمْ مَا يَزَالُ بِالْحَيَاةِ، فَهُوَ مُجْبُورٌ عَلَى جَعْلِ هَذِهِ الْوَصِيَّةِ لَهُمْ، وَإِنْ كَانَ قَدْ مَاتَ، فَلَهُمْ أَنْ يُطَالِبُوا

أَعْمَاهُمْ (الْأَشْحَاء) بِحَقِّهِمْ فِي ثَرَوَةِ جَدِّهِمْ، بَحِثْ يَنَالُونَ مِنْهَا (سَهْم) أَبِيهِمْ لَوْ كَانَ حَيًّا.

وَلَا تَعْتَبِرُوا أَنْفُسَكُمْ (غُرَبَاء) فِي بِلَادِكُمْ وَأُمَّتِكُمْ، أَنْتُمْ أَبْنَاءُ الْأُمَّةِ الْجَزَائِرِيَّةِ، وَأَبْنَاءُ الْإِسْلَامِ وَالِدَوْلَةِ الْفَتِيَّةِ الْقَوِيَّةِ، وَلِيدَةُ الثَّوْرَةِ.

1988/07/17م

الْوَصِيَّةُ لِلْمُتَبَنَّى

السؤال:

سَيِّدِي الْمَحْتَرَمَ، أَلْتَجِئُ - بَعْدَ اللَّهِ - إِلَيْكُمْ لِأَسْتَفْتِيَكُمْ فِي قَضِيَّةٍ شَغَلَتْ بَالِي كَثِيرًا، حَتَّى أَكُونَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ أَمْرِي، وَأَعْرِفَ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:

تَزَوَّجْتُ فِي سَنَةِ 1948 بِامْرَأَةٍ لَمْ يَرْزُقْنِي اللَّهُ مِنْهَا الْوَلَدَ، فَطَلَّقْتُهَا وَعَادَتْ إِلَى أَهْلِهَا، فَمَكَثْتُ زَمَنًا عِنْدَهُمْ، فَانْجَبَتْ - بِطَرِيقٍ غَيْرِ شَرْعِيٍّ - وَلَدًا، وَنَسَبَتْهُ إِلَيَّ، وَسَجَّلَتْهُ أَنِي أَنَا أَبُوهُ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَأَنَا قَدْ تَزَوَّجْتُ بَعْدَهَا بِأَرْبَعِ نِسَوَةٍ، كُلُّهُنَّ لَمْ يُنْجِبْنِ مَعِيَ أَوْلَادًا، وَأَثْبَتَ الْأَطْبَاءُ أَنِي عَقِيمٌ لَا يُوَلِّدُ (لَا أَنْجِبُ).

فَالْتَجَأْتُ إِلَى الْمُسْتَشْفَى سَنَةَ 1980، وَأَتَيْتُ بِطِفْلٍ وَتَبَنَيْتُهُ وَنَسَبْتُهُ إِلَيَّ، وَسُجِّلَ أَنِي أَبُوهُ فِي أَوْرَاقِ الْحَالَةِ الْمَدْنِيَّةِ، ثُمَّ التَّجَأْتُ إِلَى الْمُسْتَشْفَى سَنَةَ 1986، وَأَتَيْتُ بِطِفْلةٍ فَتَبَنَيْتُهَا وَرَبَّيْتُهَا، وَلَكِنْ لَمْ أُسَجَّلْهَا فِي أَوْرَاقِ الْحَالَةِ الْمَدْنِيَّةِ.

وَأَنَا الْآنَ عُمْرِي 65 سَنَةً، وَأَمْتَلِكُ مَسْكَنًا وَهَيْكَلًا مِنَ الْأَرْضِ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُوصِي - أَوْ أَكْتُبَ عِنْدَ الْمُوثَّقِ - هَذِهِ الْمِلْكِيَّةَ إِلَى الْمُتَبَنِّينَ - الطِّفْلَ وَالطِّفْلَةَ - عَلِيمًا بِأَنَّ الْإِبْنَ غَيْرَ الشَّرْعِيِّ لَا يَزَالُ عَلَى قَيْدِ الْحَيَاةِ، وَكَذَلِكَ لِي زَوْجَةٌ وَأَخٌّ وَاحِدٌ، فَأُفِيدُونِي بِالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ فِي قَضِيَّتِي مَاجُورِينَ مُشْكُورِينَ. وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَبَرَكَاتُهُ.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: تقولون إنكم تزوجتم امرأة ولم تحيى منكم بولد، ثم بعد ذلك طلقتموها وعادت إلى أهلها، وبعد مدة ولدت ولداً نسبته إليكم، وليس بولد منكم؛ لأنه ظهر عقمكم. والجواب على هذه المسألة كان ينفعكم يوم ولادة الولد.

وسواء أكانت المرأة ما تزال في بيتكم، أو ذهبت إلى أهلها مطلقاً، ولدت في أقل من خمس سنوات، فالطفل يتبع الفراش، إلا أن ينفي الزوج بلعان، ويخلف أمام طائفة من المؤمنين أن هذا الولد ليس منه، ثم تخلف هي أن هذا الولد منه، فإذا تم اللعان انتفى منه الولد، سواء كانت زوجة أو كانت مطلقاً حديثاً. وإذا كان قد مضى على طلاقها أكثر من خمس سنوات، فلا تصدق في انتساب الولد، بل يرد قولها، ولا يحتاج إلى لعان. أما سكوئكم عن نسبة الولد إليكم حتى اليوم فلا يفيدكم إذا كان ولد على فراشكم أو بعد الطلاق بقليل.

ثانياً: أما تبنّيكم الولدين اللذين أتيت بهما إلى الدار، وأعطيتهما اسمكم، فمثل هذا التبنّي باطل، ولا يستحق به الولد المتبنّى إرثكم؛ لأن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [الأحزاب: 4]، ويقول: ﴿أَدْعَوْهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: 5]، فلا يجوز أن يتنسب إليكم طفل لم تلده، ويزيد الأمر شناعة أنك تشهد على نفسك بأنك عقيم، فكيف تنسب إلى نفسك ولدين لم تلدهما، زيادة على نسبة ولد آخر لحقته بك وزوجتك المطلق؟

ثالثاً: إذا كان الولدان المتبنّيان لا يرثان بالنسب، فإن لك أجراً من الله في تربيتهما، وإعطائهما صدقة من مالك لا تتجاوز الثلث، وأما باقي مالك فالأحق به - حسب قولك واعترافك - هم الورثة الحقيقيون لك، وهم العصبة من إخوانك وأخواتك، فهم الذين أعطاهم الله حق الميراث، لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُؤُا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ

فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أُثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ
وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴿١٧٦﴾ [النساء: 176]، هذه هي قِسْمَةُ
الله إِنْ كُنْتَ تَرِيدُ النِّجَاةَ.

1993 / 05 / 19 م

حُكْمُ الرَّجُوعِ فِي الْوَصِيَّةِ

السؤال:

في وقت مضى رَغِبْتُ زوجتي - التي لا وَلَدَ لها - في أَنْ تَتَبَنَّى بِالتَّرْبِيَةِ وَلَدَ أَخِيهَا
الْمَدْعُو (ط. أ)، فوافقتها على ذلك، وفي سنة 1988 كَتَبْتُ لَهُ وَصِيَّةً بِحَيْثُ يَكُونُ جَمِيعُ مَا
أَتْرَكُهُ لَهُ. وَالْآنَ قَدْ عَجِزْتُ، وَتَوَفَّيْتُ زَوْجَتِي (عَمَّتُهُ)، وَقَدْ فَرَّ مِنْي وَتَرَكَنِي مُهْمَلًا،
فَتَعَلَّقْتُ نَفْسِي بِالتَّرَاجُعِ عَنِ الْوَصِيَّةِ، فَهَلْ يَحَقُّ لِي ذَلِكَ؟ مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ مِلْكِي مَا يَزَالُ
تَحْتَ يَدِي.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
وبعد، فجوابًا على كتابكم المؤرَّخ في 28 أوت 1992 نقول: ما دام ما صَنَعْتُمْ يُعْتَبَرُ
مِنْ بَابِ الْوَصِيَّةِ لِأَجْنَبِيٍّ، فَالْوَصِيَّةُ صَحِيحَةٌ، وَلَكِنْ لَكُمْ الْحَقُّ فِي الرَّجُوعِ فِيهَا فِي أَيِّ
وَقْتٍ كَانَ. وَعَلَيْهِ فَادْهَبُوا إِلَى الْمُوثَّقِ وَأَسْأَلُوا وَصِيَّةَ أُخْرَى تُبْطِلُونَ بِهَا الْوَصِيَّةَ الْأُولَى،
وَأَنْكُمْ رَجَعْتُمْ فِي وَصِيَّتِكُمْ، وَتَرَكْتُمْ مَا عِنْدَكُمْ إِزْنًا لَوَرَثَتِكُمْ.
وَأُفِيدُكُمْ أَنَّهُ لَا حِيلَةَ مَعَ اللَّهِ، فَالْأَحْسَنُ وَالْأَوْلَى بِالْمُسْلِمِ أَنْ يَتَرَكَ مَالَهُ لَوَرَثَتِهِ،
وَوَرَثَتُكُمْ هُمُ الْعَصَبَةُ مِنْ عَائِلَتِكُمْ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ، وَمَا وَرِثُوهُ مِنْكُمْ لَكُمْ أَجْرٌ فِيهِ.

1992 / 09 / 01 م

الوقف

حُكْمُ وَقْفِ الْمَالِ كُلِّهِ

السؤال:

أطلب منكم فتوى في باب الوقف: هل يُوقَفُ الْمُتَصَدِّقُ كُلُّ أَمْلاكه، أم لا زيادةً على الثُّلُثِ مثل الوصية؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: إنَّ الله سبحانه قَسَمَ ما يَتْرَكُه المسلم مِن مالٍ بعد موته في آية الميراث قِسْمَةً أعدل الحاكمين، فلماذا يفرض بعض الناس إرادتهم مِن بعد موتهم كما فرضوها في حياتهم؟ أفضل ما يفعله الإنسان أن يَرْضَى بِقِسْمَةِ الله لِمَالِهِ، المذكورة في سورة النساء.

ثانياً: مَرَضَ الصحابي الجليل سعد بن أبي وقاص أثناء موسم الحج، فعادَهُ رسول الله ﷺ - كما هو شأنه - فأخبره سعد أنه يَحْشَى أن يموت بمكة مِن مَرَضِهِ هذا، وأنه ليس له إلا بِنْتُ تَرْثُهُ، فهل يَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِهِ؟ فقال: «لَا»، قال: «فهل أَتَصَدَّقُ بِالنِّصْفِ؟»، قال: «لَا»، قال سعد: «هل أَتَصَدَّقُ بِالثُّلُثِ؟»، فقال: «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، لَأَنْ تَتْرَكَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرَكَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»⁽¹⁾.

فالرسول عليه الصلاة والسلام أبى أن يَتَصَدَّقَ بِالثُّلُثَيْنِ أو بالنِّصْفِ - فضلاً عن كُلِّ المال - وأُذِنَ في الثُّلُثِ، وقال: «الثُّلُثُ كَثِيرٌ»، ثم نَبَّهَ إلى حَقِيقَةِ يَغْفَلُ عنها كثير مِن الناس، وهي حقُّ الوارث في قريبه، وأن تَرَكَهُ غَنِيًّا خَيْرٌ مِنْ تَرَكَهُ فَقِيرًا يَتَكَفَّفُ النَّاسَ.

ولهذا نقول لكم في جواب سؤالكم: كلاً، لا يَسْتَطِيعُ المسلم أن يُوقِفَ كُلَّ مَالِهِ،

(1) سبق تحريجه.

والوقفُ صدقةٌ دائمة، وسعدُ كان يريد أن يتصدقَ بمقدارِ فَمَنَعَهُ رسولُ الله ﷺ، وأذن له في الثلث.

وهذا الحديث هو الأصل في أن المريض لا يستطيع أن يُوصي - في مرض موته - إلا بالثلث، وكلُّ ما يبقى في ملك مالِكِه إلى مرض موته لا يتصرّف منذ ابتداء المرض إلا في الثلث، وباقي التصرفات للورثة أن يَمنعوها إذا فَوَّت ما زادَ على الثلث بهيةً أو صدقة أو حبس.

هذا جوابكم، والسلام عليكم ورحمة الله، والسلام على (الأغواط) وسكان (الأغواط)، ورحم الله (مبارك الملي) الذي له جميلٌ عليها.

1993/05/12م

ما قصدُ المالكيِّ يُحبس على مذهب أبي حنيفة؟

السؤال:

يحبس مالكيٌّ على المذهب الحنفي، فما قصدُه؟

هل الوقف عند المذاهب - كما يظنُّ الكثير - يشمل كلَّ التركة أم ثلثها فقط؟ ولكم فائق عبارات الشكر.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: الحبس عند المالكية وعند الحنفية من الصدقات الجارية، وتخضع أحكامه لقواعد الصدقة في الإسلام، ومن قواعد ذلك أن المسلم لا يتصدق بماله على نفسه؛ لأنَّ ماله له، ويحقُّ له أن يتصرّف فيه بكلِّ أنواع التصرف، ومن أجل هذه القاعدة (لا يصحُّ أن يتصدق على نفسه) فلا يصحُّ أن يُحبس على نفسه، وقال بعض الحنفية: يجوز أن

يُحْبَسُ عَلَى نَفْسِهِ، وَهَذَا الْقَوْلُ فَتَحَ الْبَابَ لِلْمُحْتَالِينَ أَنْ يَتَحَيَّلُوا لِمَنْعِ الْمُسْتَحِقِّينَ مِنْ وَرَثَتِهِمْ، فَيَقُولُونَ: حَبَسْتُ عَلَى نَفْسِي مَالِي الْفُلَانِي أَنْتَصِرَفَ فِيهِ مَدَّةَ حَيَاتِي، فَإِذَا هَلَكْتُ فَهُوَ لَزَوْجَتِي وَأَبْنَائِي الذُّكُورُ دُونَ الْإِنَاثِ... الخ.

فَهَذَا حَبْسٌ بَاطِلٌ عِنْدَ الْمَالِكِيَةِ لِعِدَّةٍ وَجُوه:

أَوَّلًا: لِأَنَّهُ حَبْسٌ عَلَى نَفْسِهِ مَالَهُ، وَالتَّحْبِيسُ عَلَى النَّفْسِ بَاطِلٌ.

ثَانِيًا: لِأَنَّهُ حَبْسٌ عَلَى زَوْجَتِهِ وَهِيَ مِنَ الْوَرَثَةِ لَا يَصِحُّ فِيهَا الْحَبْسُ؛ لِأَنَّهُ وَصِيَّةٌ، وَالرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقُولُ: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»⁽¹⁾.

وَالثَّلَاثَا: لِأَنَّهُ حَرَّمَ الْبَنْتَ مِنَ الْإِرْثِ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾ [النساء: 7].

هَذَا هُوَ السَّبَبُ الْأَكْبَرُ فِي أَنْنَا نُفْتِي بِبُطْلَانِ كُلِّ حَبْسٍ يَزْعُمُ صَاحِبُهُ فِيهِ أَنَّهُ قَلَّدَ مَذْهَبَ الْحَنْفِيَّةِ، أَوْ قَلَّدَ قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، كُلُّ هَذَا بَاطِلٌ، لِعَدَمِ وَجُودِ الْحَنْفِيَّةِ عِنْدَنَا، وَلِأَنَّهُ تَحْيِيلٌ عَلَى مُخَالَفَةِ شَرْعِنَا.

ثَانِيًا: إِذَا كَانَ التَّحْبِيسُ عَلَى غَيْرِ وَارِثٍ، وَجَرَى عَلَى أَصُولِهِ مِنْ أَنَّهُ أَخْرَجَهُ مِنْ مِلْكِهِ فَوْرًا، وَحَازَهُ الْمُعْطَى لَهُ قَبْلَ الْمَوْتِ أَوْ التَّقْلِيلِ أَوْ مَرَضِ الْمَوْتِ، فَلَهُ أَنْ يَتَبَرَّعَ بِمَا

(1) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْوَصَايَا، بَابُ: مَا جَاءَ لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ، حَدِيثُ (2120)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْوَصَايَا، بَابُ: مَا جَاءَ فِي الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ، حَدِيثُ (2870)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الْوَصَايَا، بَابُ: لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ، حَدِيثُ (2713)، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، حَدِيثُ (22294)، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَلَفَظَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ». وَحَسَنَهُ الْخَافِظُ بْنُ حَجَرَ فِي التَّلْخِيسِ الْحَبِيرِ (ج 3/ص 202). قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ، وَعَلَى الْعَمَلِ بِذَلِكَ قَطْعًا مِنْهُمْ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَتَلَقَّيَا مِنْهُمْ لَهُ بِالْقَبُولِ، فَسَقَطَ الْكَلَامُ فِي إِسْنَادِهِ». انْظُرْ: الْاسْتِذْكَارُ ج 7/ص 265.

شاء من ماله، أمّا إذا حبّس على وارث، أو لم يُخزّه المحبّس عليه حتى مَرِض أو أَفْلَس أو مات، فإنّ أمره يَرجع إلى الورثة، إن شاؤوا أَمْضَوْهُ كما كان، وإن شاؤوا أَبْطَلُوا ما زاد على الثُلث؛ لأنّه أصبح وصيّةً.

1993 / 09 / 08م

يترك كلّ ماله لزوجته ويحرّم ابنه الوحيد

السؤال:

تُوفِّي أبي عام 1972م، وكان مُتزوّجاً بامرأتين (أمّي وضرّة لها)، أمّا أنا فقد وُلِدْتُ عام 1945م، وبعد عامين من ميلادي ذهب أبي ليعيش مع امرأته الثانية دون أن يُطلّق أمّي.

لم تلد منه امرأته الأخرى؛ لأنها عقيم، وفي عام 1956م أنشأ أبي حبساً بأملاكه عند (طالب) لفائدة امرأته (ضرّة أمّي)، وقد أرسلت إليكم بنسخة منه ضُحبة رسالتي هذه لدراسته، وأُعلِّمكم بأنّ هذه الوثيقة لم يُصحّحها قاضٍ ولا مُوثّق.

وبعد وفاة والدي وجدت نفسي محروماً من حظّي في إرثه، ولم أستطع أن آخذ نصيبي، لهذا أطلب منكم أن تُفيدوني عن هذا الحبس، أهو صحيح أم فاسد؟ وهل يوجد قانون إسلامي يُعطي الحقّ رغم وجود مثل هذا الحبس؟ لأنني أجد من الظلم أن أُحرّم من إرث أبي، ويَرجع كلّ ماله إلى امرأة أبي (ضرّة أمّي). وفي انتظار جوابكم، تَقَبَّلُوا - سيدي - أسمى احترامي.

عبد السلام (وهران)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هُداة.

بعد الاطلاع على الوثيقة المُرسّلة، وَجَدْنَا فيها أنّ ... المولود عام 1914م، والساكن

بمدينة ... قد حَبَسَ ثلاثِ قِطْعٍ مِنَ الأرض: الأولى مساحتها: أحد عشر هكتارًا وخمسون سنت آراء، والثانية مساحتها: هكتاران اثنان، والثالثة مساحتها: هكتار. كما حَبَسَ دارَ سُكناه الكائنة بـ: ... والمشملة على 7 حجرات، حَبَسَ كُلَّ ذلك على نفسه أولاً، يَسْتَغْلُهُ وَيَنْتَفِعُ بِهِ مُدَّةَ حياته، ثم بعد وفاته يُعَدُّ كُلُّ ذلك إلى زوجه المُسَمَّاة ... المولودة عام 1924م، ثم على أبنائها، ثم على عَقِبِها ما تَنَاسَلُوا - ذُكُورًا وإناثًا -، ويقول أنه قَلَّدَ في هذا الحَبَس قولَ أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، القائل بِلزوم الحَبَس بِمُجَرَّد القول، ولا يَحْتَاج إلى حُكْم حاكم، ولا إلى الحَوْز ... الخ.

هذا الحَبَس باطل

مِثْلُ هذا الحَبَس باطل، ولا يُعَوَّلُ عليه، لِما فيه مِن إجحاف، ومُخالَفةٍ لنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، وأقوال الفقهاء في الكُتُب المُعْتَمَدَةِ عِندنا، والتَهَرُّبِ مِنَ المذهب المالكي - المعمول به في أُمْتنا منذ القرون الأولى للإسلام حتى الآن - إلى قولٍ في المذهب الحنفي، لا يُفْتِي به الحنفية أنفُسُهم، ولا يَعْمَلُونَ به.

أَمَّا القرآن الكريم، فَإِنَّ اللَّهَ نَصَّ فِيهِ عَلَى أَنَّ ما تَرَكَه المِيتُ يُقَسِّمُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ كُلِّهِمْ، لا فَرَقَ بَيْنَ الذُّكُورِ وَالْإِناثِ، ولا بَيْنَ القليل والكثير، قال تعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرٌ نَّصِيبًا مِّمَّا رُضِيَ﴾ [النساء: 7].

ثم قَسَمَ اللَّهُ تَرَكَه المِيتَ، ولم يَتْرُكْ القِسْمَةَ لِنِزَواتِ البِشَرِ، فقال: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: 11]، الخ الآيات. وقد أعطى الأولاد ما يَسْتَحِقُّونَ، وأعطى الزوجات ما يَسْتَحِقُّنَ، وأعطى كُلَّ وارث ما يَسْتَحِقُّ، ولا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يُغَيِّرَ قِسْمَةَ اللَّهِ، فَإِنْ غَيَّرَها أَبْطَلَهَا القاضِي المسلم.

وجاء في الحديث الصحيح أَنَّ رجلاً - هو بشير بن سَعد - أراد أَنْ يُعْطِيَ شَيْئًا مِنْ

ماله لابن له - هو الثَّعْمَانُ بن بشير - فسأله النبي ﷺ: «هَلْ أُعْطِيتَ كُلَّ بَيْنِكَ مِثْلَهُ؟»، فقال: «لَا»، قال: «فَارْجِعْهُ»⁽¹⁾. فلا يَجُوزُ له أن يُفْضَلَ بعض وَرَثَتِهِ على بعض، فَضْلاً عن أن يُعْطِيَ ماله كله لبعض الورثة.

ولهذا منع الإسلامُ الوصيةَ لوارث بإجماعِ كُلِّ المسلمين، لقوله ﷺ: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»⁽²⁾، فكيف يُقَرَّرُ مثلُ هذا الحَبْسِ الذي يَحْرِمُ ولده الوحيد، ويُعْطِيَ المَالَ لامرأة لا وَلَدَ له منها؟

وجاء في الحديث أيضًا أن أحدَ أصحابه - وهو سعد بن أبي وقاص - مَرِضٌ، ولم يكن له من الولد إلا طفلة، فاستأذن النبي ﷺ أن يَتَصَدَّقَ بِثُلُثَيْنِ مِنْ مَالِهِ، فَمَنَعَهُ، فقال: «بِالنِّصْفِ»، فَمَنَعَهُ، وَأَذِنَ له أن يَتَصَدَّقَ بِالثُّلُثِ، وقال له: «إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً»⁽³⁾. في هذا دليل على أنه لا يَجُوزُ لمسلم أن يَمْنَعَ وَرَثَتَهُ مِنْ مَالِهِ.

ثم نقول: إن حَبْسَ هذا السيد ... باطل لا يَصِحُّ في الفقه، لا على مذهب المالكية - وبه العمل عندنا في الجزائر منذ القرن الثاني للهجرة حتى الآن - ولا على مذهب الحنفية الذي يَتَسَبَّبُ إليه الإمام أبو يوسف، وهذا بيان ذلك:

أولاً: يقول السيد ... أنه حَبَسَ على نفسه ما ذَكَرَهُ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، يَسْتَغْلَهُ وَيَسْتَنْفَعُ بِهِ.. الخ، والتَّحْيِيسُ على النفس باطل، قال الشيخ خليل في المختصر - وهو يتكلم على مبطلات الحَبْس - ما نَصَّه: «أو على نفسه ولو بِشَرِيكَ»⁽⁴⁾.

قال الشيخ الدردير في شرحه: «أو وَقَفَ على نفسه خَاصَّةً فَيَبْطُلُ قَطْعًا، لِتَحْجِيرِهِ

(1) أخرجه البخاري في كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب: الهبة للولد، حديث (2586)، عن الثَّعْمَانِ بن بشير رضي الله عنهما.

(2) سبق تخريجه.

(3) سبق تخريجه.

(4) مختصر خليل، ص 252.

على نفسه وعلى وارثه بعد موته، بل يبطل ولو كان الوقف على نفسه [بشريك - أي معه - كوقفه على نفسه] وعلى فلان أو الفقراء»⁽¹⁾.

ثانيًا: إنَّ المُحْبَس على نفسه يَبْقَى يتصرف في الحبس، ولا يخرج منه، فلا يقع حَوْزٌ، وقد نصَّ العلماء على أنَّ كُلَّ التَّبَرُّعات: مِنْ صدقة أو هبة أو حبس، إذا لم يخرج منها المتبرِّع وبَقِيَ يتصرف فيها حتى مات، أو حتى مَرَضَ مَرَضَ الموت، أو حتى فَلَسَ، فإنَّ تَبَرُّعه يبطل، قال الشيخ خليل - وهو يتكلم على الحياة وبُطلان الحبس إذا لم تقع -: «أو لم يَحْزُهُ كَبِيرٌ وَقَفَ عليه، أو وَلِيٌّ صَغِيرٌ، أو لم يُحَلَّ بين النَّاسِ وبين كَمَسْجِدٍ قَبْلَ فَلْسِهِ وَمَوْتِهِ [وَمَرَضِهِ]»⁽²⁾.

ومعنى كلامه: أنَّ المُحْبَس عليه إذا لم يَحْزَ ما حُبِسَ عليه سواء كان كبيرًا يَحْوزُ بنفسه، أو كان صغيرًا يَحْوزُ له وَلِيُّه، أو كان كمسجد ولم يُسَلِّمهُ المُحْبَس للمسلمين، وبَقِيَ تحت يده حتى وقع الموت، أو وقع المرض الذي مات فيه، أو وقع الإفلاس، فإنَّ الحبس يبطل.

ثالثًا: في المذهب الحنفي لا يَصِحُّ هذا المذهب أيضًا:

أ - على مذهب الإمام الأعظم لا يَصِحُّ؛ لأنه لم يَحْكَمْ به حاكمٌ، إذ لا يَصِحُّ عند أبي حنيفة الحبس - كُلُّ حَبْسٍ - إِلَّا أَنْ يَحْكَمْ به القاضي وَيُثَبِّتَهُ، وهذا الحبس لم يَسْمَعْ به القاضي، فَضْلًا عن تصحيحه.

ب - وعند محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة لا يَصِحُّ حتى يُحَازَ، وَيُقَرَّزَ، وَيُخْرَجَ عن يد المُحْبَس، وقد بَقِيَ هذا الحبس تحت يد صاحبه ... يتصرف فيه حتى مات.

(1) الشرح الكبير. ج 4/ ص 80. وما بين معقوفين لم يوجد في النسخة المطبوعة، وأثبتناه من الشرح الكبير.

(2) مختصر خليل. ص 252. وما بين معقوفين لم يوجد في النسخة المطبوعة، وأثبتناه من مختصر خليل لتعلق

كلام الشيخ - رحمه الله - به.

فهذا الحبس باطل عند الإمام أبي حنيفة، وهو صاحب المذهب، وقوله عند
هو الذي صحّحه علماء المذهب، قال ابن عابدين: «قول الإمام مُصَحَّح، ج
أصحاب المتن: ولم يُعَوَّلوا على غيره»⁽¹⁾، وقال أيضًا: «أن المفتي يُفتي بقول الإمام
الإطلاق»⁽²⁾.

وباطل عند محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة لاشتراطه الحوز كالمالكية، و
هو الذي يُفتي به الحنفية. قال ابن نُجَيْم في شرح الكتر: «إن الفتوى على قول محمد
أي في أنه: «لا يَتِمُّ حتى يُقْبَض ويُفَرَّز».

وهكذا نجد علماء الحنفية أنفسهم يُبطلون هذا الحبس؛ لأنه لم يُحْكَمْ بِصِحَّتِهِ قًا،
ولأنه لم يقع حَوْزُهُ في حياة وصِحَّة المُحْبَس.

وباطل عند المالكية؛ لأنه حبس على نفسه، ولم يقع فيه حَوْزٌ من امرأته قبل مو
فالواجب إلغاؤه، وإرجاع المال المتروك إِرْثًا بين وَرَثَةِ الهالك يوم مات عام 972
والزوجة القديمة - إن كانت بالحياة يوم وفاته، ولم يكن قد طَلَّقَهَا - تَسْتَحِقُّ مع الآخر
نصف الثَّمَن.

983 / 01 / 09 / 1403 هـ / 24 / 03

حَبَسَ عَلَى زَوْجَتِهِ وَحَرَّمَ أَبْنَاءَهُ

السؤال:

نحن ثلاثة إخوة أشقاء، ذَكَرَانِ وَأُنْثَى، كان لأبينا زوجتان: أُمْنَا، وَضَرَّةٌ لَهَا لَمْ تَلِدْ
أولادًا، وقد حَبَسَ أبونا على هذه الأخيرة كُلَّ أَمْلَاكِهِ مِنْ أَرْضٍ وَأَشْجَارٍ مُدَّةَ حَيَاتِهِ

(1) ابن عابدين. رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين). ج 4/ ص 395.

(2) رد المحتار على الدر المختار. ج 4/ ص 395.

(3) انظر: ابن نجيم. البحر الرائق شرح كتر الدقائق. ج 5/ ص 212.

بعده. وقد تُوفِّي أبونا، وانتقلت التَّركة إلى الزوجة المُحبَّس عليها، ثم تُوفِّيت أمنا أيضًا، وبقيت صرَّتها على قيد الحياة إلى اليوم، وهي تمنعنا من استغلال الأرض التي تركها أبونا، وتدَّعي أنها لها وحدها.

والسؤال المطروح هو هذا: هل هذا الحبس صحيح شرعًا؟ وأنه ما زال يُعمل به في الجزائر؟ وإذا كان غير صحيح، فما هو الحلُّ يا ترى؟

الإخوة: (م. م)، (م. أ)، (م. ب)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. لم أطلع على وثيقة هذا الحبس لأبرهن لكم على مُبطلاتها بالنصوص الواردة فيها، ومع ذلك إني أقول لكم - بصفتنا مسلمين، يدينون بالإسلام -: إنَّ مثل هذا الحبس باطل، وهذه الزوجة ليس لها بما تركه زوجها إلَّا نصف الثمن فقط لا غير، والنصف الآخر من الثمن تأخذه أمكم - رحمها الله -، وبعد إخراج الثمن تقسمون أنتم الباقي، للذكر مثل حظ الأنثيين.

فليس لهذه المرأة (صرَّة أمكم) سوى [5 على 80]⁽¹⁾، وترث أمكم مثلها، ويصحُّ لكل واحد من الذكور [28 على 80]⁽²⁾، وللأنثى [14 على 80]⁽³⁾. ولما تُوفِّيت المرحومة أمكم يرجع ميراثها إلى أبنائها الأحياء، للذكر مثل حظ الأنثيين، ولما تُوفِّيت أختكم رجع ميراثها إلى ورثتها الشرعيين.

وأما "الحبس" المزعوم فهو وصية، وهي باطلة بإجماع الفقهاء؛ لأنه وصية لوارث،

(1) في النسخة المطبوعة: [5 على 40]. والصواب ما أثبتناه؛ لأن أصل الفريضة هو 8، وتصح من 80.

(2) في النسخة المطبوعة: [12 على 40]. والصواب ما أثبتناه.

(3) في النسخة المطبوعة: [6 على 40]. والصواب ما أثبتناه.

ولا وصية لوارث، ونَصَّ على بطلانها قانون الأسرة.

فهذه المرأة - كما يظهر لي - مُعتدِية عليكم، تريد أن تأخذ مالها ومالككم. فما أعطاه الله إلا 5 أقسام من 80 قسمة، وقد أعطاكم الله الحق في ميراث أبيكم، وليس له أن يَحْرِمكم، وكيف وهو الذي وَلَدَكُمْ؟

وإذا كانت هذه المرأة قد غَلَبَتْه في حياته، فَحَبَسَ عليها أملاكه، أَفَتَغْلِبُكم أنتم بعد مماته؟ أنتم رجالٌ، والحق معكم، ونَصَّ القرآن معكم، وكُتِبَ الفقه معكم، ومنها (سيدي خليل)، فلا تَسْمَعُوا لِقَوْلِهَا، وَمَزَّقُوا حَبْسَهَا، وَقَسِّمُوا تَرَكَّةَ أَبِيكم قسمة شرعية، وأعطوها حقَّها. وأمامكم العدالة في الدولة الجزائرية، فستجدون في القضاء مَنْ يُنْصِفُكم، ويحكم بالعدل على مُقتضى الشريعة الإسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

1988 / 02 / 17 م

هل هذا الحبس صحيح؟

السؤال:

نتقدّم إليكم بهذا الاستفسار، راجين منكم بيان حكم الشريعة الإسلامية في قضية حبس تبين لنا أنه لا ينطبق على ما جاء في نصوصها.

وَمُلَخَّصُهُ: أَنَّ السَّادَةَ (س. م) وَأَخَوِيهِ (س. ع) وَ(س. ح) رَحِمَهُمُ اللَّهُ - وَهُمْ ثَلَاثَةُ أَشْقَاءَ - حَبَسُوا جَمِيعَ مَمْلُوكَاتِ أَبِيهِمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ فَقَطْ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمُ الذُّكُورَ دُونَ الْإِنَاثِ، وَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّهُمْ تَبِعُوا فِي ذَلِكَ قَوْلَ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، مَعَ الْمُلَاحَظَةِ أَنَّ الْمُحَبَّسِينَ الثَّلَاثَةَ وَأَبَاهُمْ كُلَّهُمْ مَالِكِيَّةٌ، وَلَا يَعْرِفُونَ شَيْئًا عَنِ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ.

وَتَضَرَّرَتْ بَنَاتُهُمْ وَبَنَاتُ أَبْنَائِهِمْ مِنْ هَذَا الْحَبْسِ كَثِيرًا، وَبَعْضُهُنَّ يَعِشْنَ فِي بُؤْسٍ

ومآسي، وهنّ يُطالبن بالإنصاف، فإن صَحَّحت الشريعة هذا الحبس رَضِينَ بِحُكْمِهَا، وإن أبطلته أَخَذْنَ حَقَّهُنَّ بِشرف. والسلام.

الوارثات من النساء (سيدي موسى)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: جاء في هذا السؤال أن المُحْبَسِينَ: «حَبَسُوا جميع ممتلكات أبيهم على أنفسهم».

ومن المعلوم أن الإنسان لا يُحْبَس ما لا يَمْلِكُهُ مِلْكًا تامًّا، وليس له أن يُحْبَس مِلْكٌ غيره ولو كان أباه، فإن كان هذا المِلْك لأبيهم في الأصل، ثم انْجَرَّ إليهم بطريق الإرث منه، فقد صار مِلْكًا لهم، ولا يَصِحُّ أن يُقال فيه (مِلْك أبيهم)، فالْمِيتُ لا يَمْلِكُ.
فإن كان الأمرُ هكذا، فليس لهم أن يَتَصَرَّفُوا - بأيّ أنواع التصرف - إلا في مَنابِهِم، حسب الفريضة الشرعية لا يتجاوزونه.

فإذا كان لهم أخوات يُشاركنهم في أُبُوَّة المرحوم مثلهم جميعًا، فإنَّ هؤلاء الأخوات يأخُذن نصيبهنَّ في ميراثه حسب الفريضة الشرعية، ولا دَخَلَ هؤلاء الإخوة في مَنابِهِنَّ وسهامهنَّ، ولو تَجَاوَزَ هؤلاء الإخوة حَدَّهُم وَحَبَسُوا ما ليس لهم، فَحَبَسُهُم باطل، لا يَصِحُّ إلا بإجازتِهنَّ.

ثانيًا: بالرجوع إلى وثيقة الحبس المذكورة في السؤال، والمُقَدِّمة من السائل، وجدناها صادرة من محكمة القسم الأول بالجزائر بتاريخ 6 مارس 1926هـ تحت عدد 26، شَهِدَ بها الباش عدل الشيخ (ب. أ)، والشاهدان معه: (ع. ع) و(ق. م)، وجاء فيها:

«حَضَرَ الإخوة الأشقاء الثلاثة، وهُم: السيد (س. م)، والسيد (س. ح)، والسيد

(س. ع)، أولاد المرحوم السيد (س. ح)... الفلاحون حرفّة، الساكنون ب...، وأشهدوا على أنفسهم - وهم بحال كمال الإشهاد عليهم شرعاً - أنهم حبسوا وأوقفوا وأبدوا لله تعالى جميع ما على ملكهم من العقار الكائن بعضه ب... وبعضه ب...، المنجّر لهم ذلك العقار بالشراء الصحيح، بذكرهم ابتداءً على أنفسهم، يستغلّون ذلك مُدّة حياته (كذا)، مُقلّدون (كذا) في ذلك بعض أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه وعن سائر الأئمة، وهو الإمام أبو يوسف يعقوب صاحب الإمام المذكور، القائل بِجواز التحبّيس على النفس من غير افتقار إلى حوز، ولا إلى حكم الحاكمين، وهو القول المُفتى به ترغيباً للناس في الوقف بعد وفاتهم، يرجع جميع ما ذكرنا حبساً ووقفاً على أولادهم الذكور الموجودين لهم الآن، وما سيوجد لهم داخلون (كذا) في الحبس من الذكور إن قَدَّر الله بهم، وعلى أعقابهم وأعقاب أعقابهم من الذكور ما تناسلوا، وامتدّت فروعهم في الإسلام طبقة بعد طبقة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين، فإن انقرض الذكور فيرجع مراجع الأعباس، فتصّرف غلّته لفقراء الحرمين الشريفين مكة المُشرّفة والمدينة المنورة، مُقلّداً في تحبّيسه الإمام المذكور أعلاه، ولا مدخل للأنثى وأولادها أصلاً، بشرط إذا كانت مُحتاجة للنفقة، فتستغلّ بِقدر حاجتها فقط. الإشهاد التام حبس (كذا) مُؤبّداً ووقفاً دائماً مُسرّماً، لا يُبدّل عن حاله، ولا يُغيّر عن سبيله ومنواله إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها... هذا وقد رفع المُحبسون يَد الملك، ووضعوا يد الحيازة لهم ولمن عداه (كذا) وللمرجع المُعيّن؟. وقد اشترط المُحبسون في تحبّيسهم المذكور؟ فمن أراد تبديل الحبس أو تغييره فله ذلك».

ثالثاً: واضح أنّ هذه الوثيقة نصّت على أنّ السادة الإخوة المُحبّسين إنما حبسوا ما هو على ملكهم، ونصّوا على أنّ الملك الحبس انجّر إليهم بالشراء الصحيح، وهو العقار الكائن بعضه ب... والبعض ب... بذكرهم، فإن صدّقوا فيما ذكروا، وبرهنوا عليه بالوثائق أو الشهود، وأنهم هم الذين اشتروا لأنفسهم بأنفسهم هذا العقار، وليس

المشتري أباهم (ح)، فإنه ملكهم حقًا، ولا دخل لأخواتهم فيه، أما إن كان الذي اشتراه هو أبوهم (ح) ثم أنجز لهم ذلك بطريق الإرث منه، فليس لهم وحدهم، بل يُشاركهم فيه جميع الورثة - إن كانوا - حسب الفريضة الشرعية رجالاً ونساء.

رابعاً: أما بالنظر في وثيقة الحبس نفسها، إن خاصم فيها بنات المحبسين، أعني بنات (س. م) و(س. ع) و(س. ح)، وطالبن بحقهن في إرث آبائهن، فإنها وثيقة باطلة في المذهب المالكي، وهو المذهب السائد في بلادنا قديماً وحديثاً، وعليه الحكم والقضاء عندنا، وهو باطل أيضاً على القول الصحيح المفتى به في مذهب الحنفية.

سبب بطلانه:

إنما نحكم ببطلانه؛ لأنه مخالفٌ لكتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، والنصوص الواضحة من الفقهاء.

فأما كتاب الله، فإن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: 7].

وهذه الآية أبطلت حكم الجاهلية الذي كان يحرم المرأة - زوجة كانت أو أمًا أو بنتًا أو أختًا - من الإرث، وهذا الحكم الجاهلي أحيتته هذه الوثيقة من هؤلاء السادة، فهم يقولون: «حبسًا على أولادهم الذكور... وعلى أعقابهم الذكور ما تناسلوا... ولا مدخل للأثني وأولادها أصلاً...». وهذا حكم الجاهلية الذي قال الله في مثله: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْتَغُونَ﴾ [المائدة: 50]. وقد رَفَضَهُ الأئمة المجتهدون، ومنهم إمام المذهب مالك بن أنس وأصحابه، قال خليل في مُبطلات الحبس - عاطفًا على قوله: «وَيُطَلَّ عَلَى مَعْصِيَةٍ» - ما نُصِّه: «أو على بنيه دون بناته»⁽¹⁾.

(1) مختصر خليل. ص 252.

قال الدردير في شرحه: «وَعُلِّلَ بِأَنَّهُ يُشَبِّهُ فِعْلَ الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ حِرْمَانِ الْبَنَاتِ مِنْ إِرْثِ أَيْيِهِنَّ»⁽¹⁾.

وَأَمَّا حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِيهِ حَدِيثُ بَشِيرِ بْنِ سَعْدِ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَسْتَشْهَدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مَنْحِ ابْنِهِ النُّعْمَانَ بَعْضَ مَالِهِ دُونَ إِخْوَتِهِ، فَلَمَّا عَلِمَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَى أَنْ يَشْهَدَ، وَقَالَ لَهُ: «لَا تُشْهِدْنِي عَلَى جَوْرٍ»⁽²⁾، فَسَمَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْإِنْسَانَ بَعْضَ أَبْنَائِهِ دُونَ بَعْضِ جَوْرًا، وَالْجَوْرُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ، وَإِذَا وَقَعَ لَا يُقَرُّ. وَهَذِهِ الْوُثِيقَةُ تُفَرِّقُ بَيْنَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ، وَتَنْصُصُ عَلَى حِرْمَانِ الْإِنَاثِ صِرَاحَةً.

وَأَمَّا بُطْلَانُهُ بِنُصُوصِ الْفُقَهَاءِ، فَإِنَّهُمْ نَصُّوا:

1 - عَلَى بُطْلَانِ التَّحْيِيسِ عَلَى النَّفْسِ، قَالَ خَلِيلٌ فِي مَبْطَلَاتِ الْحَبْسِ - عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: «وَيَبْطُلُ عَلَى مَعْصِيَةٍ» - مَا نَصَّهُ: «أَوْ عَلَى نَفْسِهِ وَلَوْ بِشْرِيكَ». شَرَحَهُ الدَّرْدِيرُ بِقَوْلِهِ: «أَوْ وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ خَاصَّةً فَيَبْطُلُ قَطْعًا، لِتَحْجِيرِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى وَارِثِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، بَلْ يَبْطُلُ وَلَوْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَى نَفْسِهِ بِشْرِيكَ أَيْ مَعَهُ، كَوَقْفِهِ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ الْفُقَرَاءِ».

2- وَيَبْطُلُ هَذَا الْحَبْسُ أَيْضًا لِأَنَّهُ لَمْ يَحْزَرْهُ أَبْنَاءُ الْمُحَبَّسِينَ قَبْلَ وَفَاةِ آبَائِهِمْ، بَلْ بَقِيَتْ أَيْدِي الْأَبَاءِ تَجُولُ فِيهِ حَتَّى مَاتُوا، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ جَمِيعَ التَّبَرُّعَاتِ - كَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْحَبْسِ - لَا يَتِمُّ شَيْءٌ مِنْهَا حَتَّى يَقَعَ حَوْزُهُ عَنِ الْمُتَبَرِّعِ قَبْلَ مَوْتِهِ، وَقَبْلَ مَرَضِ مَوْتِهِ، وَقَبْلَ فَلْسِهِ... الخ.

قَالَ خَلِيلٌ فِي مَبْطَلَاتِهِ: «أَوْ لَمْ يَحْزَرْهُ كَبِيرٌ وَقَفَ عَلَيْهِ... قَبْلَ فَلْسِهِ وَمَوْتِهِ وَمَرَضِهِ». قَالَ الشَّارِحُ: «أَوْ لَمْ يَحْزَرْهُ حَتَّى حَصَلَ الْمَانِعُ فَيَبْطُلُ، فَإِنْ حَازَهُ قَبْلَ الْمَانِعِ صَحَّ»⁽³⁾، وَالْمَانِعُ

(1) الشرح الكبير. ج 4/ ص 79.

(2) سبق تخرجه.

(3) الشرح الكبير. ج 4/ ص 81.

ثلاثة كما تقدّم: الفلّس، ومرض الموت، والموت.

3- وقد تقدّم أنه يبطل أيضًا لنصّه على التحسيس على البنين دون البنات.

في مذهب الحنفية:

وهذا الحبس باطل أيضًا في مذهب الحنفية، فالإمام أبو حنيفة لا يقول بالحبس أصلاً، ويعتبره باطلاً إلا أن يحكم به قاضٍ، فكلُّ حبسٍ عنده لا بُدَّ أن يُرْفَعَ إلى قاضٍ، ينظره ثم يُصدِرُ حكمه بأنه قد قُبِلَ به وأمضاه، وهذا الحبس لم يقع فيه حكم.

وهو باطل في قول محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة؛ لأنَّ محمداً يقول مثل قول المالكية في اشتراط الحوز والفروز، فإذا لم يقع حوزٌ فهو باطل، وهذا لا يمكن حوزَه من المُحبَس عليهم؛ لأنَّ المُحبَسِينَ حبَسوا على أنفسهم، واشترطوا أن تبقى أيديهم تجوّل في الحبس حتى وفاتهم.

ولا عبرة بقولهم: «هذا وقد رفع المُحبَسون يدَ الملك، ووضعوا يدَ الحيازة»، بدليل اشتراطهم أن يبقى لهم حقُّ تبديل الحبس أو تغييره، فإنَّ هذا ما يفعله المالك المتصرّف، ومن المعلوم أن الحبس - لو كان حبساً - لا يجوز فيه تبديل ولا تغيير.

وروي عن أبي يوسف وحده من أصحاب أبي حنيفة القول بامضاء الحبس من غير افتقار لحكم حاكم، ولا لحيازة، وقوله مُحَالِفٌ لقول إمامه أبي حنيفة، ولقول محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة.

وكتب الحنفية نصّاً على أن المتمدّ عليه، المفتى به، هو قول الإمام أبي حنيفة، وهو الذي عليه أصحاب المتون، وأفتى المحقّقون من الحنفية بقول محمد بن الحسن - كالمالكية - في اشتراط الحوز.

عبث المحاكم أيام الاستعمار:

وقد كانت المحاكم تعبث بقضائنا أيام حكم الاستعمار، وبتشجيع من دُهايته، ومن

ذلك هذا التلاعب في الميراث، فالقرآن الكريم صريحٌ في إعطاء الحقوق لجميع المُستَحِقِّين، وللمرأة حَقُّها كما للرجل، ونَصَّت الآية على ذلك - كما تَقَدَّمَ - نَصًّا واضحًا لا يَحْتَمِل التَّأْوِيل، والمذهب المالكي صريحٌ نُصُوْصُه على حماية المرأة، وهو المذهب السائد بالجزائر، إلَّا قليلًا جدًّا منهم حنيفة وإباضية.

وَحَرَّص المُستَعْمِرُونَ على حِرْمان المرأة، وسَمَحُوا - في بلاد القبائل - أن يَمْنَعوها بالعادات الجاهلية مِنَ الإرْث، وفي غيرها شَجَّعُوا المُحْبِسِينَ على حِرْمان بناتهم وأخواتهم مِنَ الميراث بالنَّصِّ على التَّحْيِيس على البنين دون البنات، وَبِتَحْمِيل مثل هذه الجريمة على عاتق قولٍ في مذهب أبي حنيفة لا تَعْمَل به الحنيفة.

أما اليوم - ودولة الجزائر الفتية قائمة - فَمِن الواجب إبطال كُلِّ حَبْس أو حُكْم يُصَادِم نَصًّا قرآنِيًّا واضحًا، أو يَخْرُج عن نُصوص المذهب المالكي إذا كان المتنازعون مالكيين.

01 جمادى الثانية 1403هـ / 16 مارس 1983م

السؤال:

نَتَوَجَّه إليكم، ونَضَع أمامكم هذا الحَبْس الذي أنشأه والدُّنا المرحوم (ر. م) بتاريخ 24 جانفي 1925م على نفسه، يَتَصَرَف فيه بالاستغلال مُدَّة حياته، ثم مِن بعد وفاته على أبنائه الموجودين وَهُمْ: (الأخضر)، و(السعدي)، و(السعيد)، و(الهاشمي)، و(عيسى)، و(أم النون)، لَقَبُهُم (ر)، وعلى أعقابهم وأعقاب أعقابهم... الخ.

وقد استثنى مِنَ هذا التحييس السُّدس على الشَّياع، ونَصَّ على استثناء قطعة مخصوصة تُسَمَّى (أم حمارة)، ولكنه بعد أربع سنوات تُوَفِّي ابنه الكبير أخونا (الأخضر)، وتَرَكَ مِنَ الأبناء ذَكَرَيْن هما (رايح)، و(علي)، وأنثَيْن هما: (فاطمة)، و(الريم). فعَمَدَ أبونا إلى التحييس مِن جديد، وَخَصَّ به أحفاده المذكورين، وَسَمَّى مِنَ الحَبْس القديم قِطْعًا كثيرة بأسمائها، كما سَمَّى القطعة الخاصة التي استثنَّاها وهي (أم حمارة).

وقد نَصَّ في الحَبْس الأول الذي أنشأه بالتاريخ المذكور 24 جانفي 1925م، كما نَصَّ في الحَبْس الثاني الذي أنشأه في ديسمبر 1930م، على أنه حَبْس على نفسه، يَتَنَفَّع بِغَلَّتِهِ مُدَّةَ حياته، وبعد وفاته يَتَنَقَّل إلى الحَبْس عليهم حَبْسًا تامًّا مُؤَبَّدًا، وَوَقْفًا مُسَرَّمًا.

وقد بَقِيَتْ يَدُهُ تَجُول في الحَبْس الأول كما في الثاني، وأُسْكَنَ أحفاده - أبناء (الأخضر) - فيما حَبَسَهُ عليهم، حتى تُؤَفِّيَ عام 1939م، وسارت الأمور على ذلك حتى لجأ هؤلاء الأحفاد إلى بيع قطعة الأرض المُحَبَّسَة عليهم (أم حمارة)، فَتَارَعَهُمْ أَعْمَامُهُمْ في صِحَّة البيع؛ لأنَّ الأرض حَبْسٌ، وَنَسَبَ الخصام أمام المحاكم الشرعية، وانصرف البحث إلى هذا الحَبْس: أهو صحيح أم فاسد؟ كما آل الأمر بالحفيدين: (رابع)، و(علي) إلى مُنَارَعَة أَعْمَامِهِمْ، ومُطَالَبَتِهِمْ بِحَقِّ دُخُولِهِمْ في الحَبْس الأول، واستحقاقهم - معهم - مَنَابٍ والدِّهَم، وكأنه لم يَكْفِهِمْ بَيْعُ ما خَصَّصَهُمْ بِهِ جَدُّهُمْ مِنْ أَرْضٍ، حتى أرادوا أَنْ يَدْخُلُوا في الحَبْس الأول لِيُقَوُّوهُ.

والخصامُ جارٍ بَيْنَنَا، لهذا نَرَجُو مِنْكُمْ أَنْ تُفِيدُونَا بِحُكْمِ الشريعة في هذا الحَبْس، أهو صحيح يُعْمَلُ بِهِ، أم باطل لَا يُجْتَنَّبُ بِهِ. والسلام.

الورثة المُسْتَحِقُّونَ

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: بِالْتَّمَعْنِ في الوثائق المُقَدَّمة وَجَدْنَا أَنَّ السيد (ر. م) بتاريخ 24 جانفي 1925م أنشأ حَبْسًا، فأشْهَدَ على نفسه أمام المحكمة الشرعية أنه حَبَسَ جميع ما على مِلْكِهِ - مِنْ العقَّار، والحيوان على اختلافها، والحبوب باختلاف أنواعه... وآلات الفلاحة، وجميع ما يَمْلِكُهُ مُسْتَقْبَلًا - على نفسه أولاً، يَتَنَفَّع بِغَلَّتِهِ مُدَّةَ حياته، وبعد وفاته يَتَنَقَّل الحَبْس لَأَوْلَادِهِ الموجودين وَهُمْ: (الأخضر)، و(السعدي)، و(السعيد)، و(الهاشمي)، و(عيسى)، و(أمّ النون)، لَقَبُهُمْ (ر)، وعلى أعقابهم وأعقاب أعقابهم ما تَنَاسَلُوا، ولكنه

استثنى من التحبيس السُّدس مِمَّا يَمْلِكُهُ عَلَى الشَّيْءِ، وَقِطْعَةُ أَرْضٍ سَمَّاها تُدْعَى (أُم حَمَارَة)، وَنَصَّ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَثْنَى يَبْقَى مِلْكًا لَهُ يَخْضَعُ لِلْإِرْثِ.

ثَانِيًا: مَاتَ وَلَدُهُ الْكَبِيرُ (الْأَخْضَرُ) وَهُوَ بِالْحَيَاةِ، فَأَنْشَأَ بِتَارِيخِ 29 سِبْتَمْبَرِ 1930م حَبْسًا جَدِيدًا، وَنَصَّ فِيهِ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ يُحْبَسُ عَلَى نَفْسِهِ، يَنْتَفِعُ بِالْمُحْبَسِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِ وَفَاتِهِ عَلَى حَفِيدِيهِ: (رَابِعُ) بْنِ (الْأَخْضَرِ)، وَ(عَلِيُّ) بْنِ (الْأَخْضَرِ)، وَعَلَى أُخْتَيْهِمَا: (فَاطِمَة)، وَ(الرِّيمِ)، وَقَدْ اشْتَرَطَ أَلَّا تَنْتَفِعَ (فَاطِمَة) وَ(الرِّيمُ) مِنَ الْحَبْسِ إِلَّا بِالْمَعِيشَةِ فَقَطْ فِي حَالَةِ عَدَمِ زَوَاجِهَا.

وَفِي هَذَا الْحَبْسِ الْآخِرِ عَيَّنَ قِطْعًا كَثِيرَةً بِأَسْمَائِهَا كَانَتْ مُحَبَّسَةً فِي الْحَبْسِ الْأَوَّلِ، كَمَا نَصَّ عَلَى تَحْبِيسِ قِطْعَةِ (أُم حَمَارَة) الَّتِي كَانَ اسْتِثْنَاهَا بِاسْمِهَا فِي الْحَبْسِ الْأَوَّلِ.

وَقَدْ أَطَّلَعْنَا فِي هَذِهِ الْوُثَائِقِ عَلَى أَنَّ خَصَاصًا نَشَبَ بَيْنَ الْأَعْمَامِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِمْ فِي الْوُثِيقَةِ الْأُولَى، وَبَيْنَ أَبْنَاءِ أُخْيِهِمُ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِمْ فِي الْوُثِيقَةِ الثَّانِيَةِ، مَنْشُؤُهُ أَنَّ (رَابِعَ) وَ(عَلِيَّ) ابْنِي (الْأَخْضَرِ) تَصَرَّفَا فِي الْقِطْعِ الْمُحَبَّسَةِ عَلَيْهِمْ بِالْبَيْعِ، فَنَازَعَهُمَا أَعْمَامُهُمْ أَنَّ الْأَرْضَ مُحَبَّسَةٌ لِاتِّبَاعِ، وَلِعَلَّمَنَا مِنَ السُّؤَالِ أَنَّ الَّذِينَ بَاعَا الْحَبْسَ الْمُخْتَصَّ بِهَا امْتَدَّتْ أَطْمَاعُهُمَا إِلَى مَا بَأْيَدِي أَعْمَامِهِمَا لِلْمِشَارَكَةِ فِيهِ وَمُقَاسَمَتِهِمْ.

بُطْلَانُ هَذَا الْحَبْسِ وَاضِحٌ

ثَالِثًا: بَادَتْ تَمَعُّنُ فِي هَذِهِ الْوُثَائِقِ، وَدِرَاسَةِ جَدِيَّةٍ لَهَا، يَتَبَيَّنُ بُطْلَانُ هَذَا الْحَبْسِ وَفَسَادُهُ، لِمُجَافَاتِهِ النُّصُوصَ الْفَقْهِيَّةَ الْوَاضِحَةَ، وَسَوَاءٌ مِنْهُ الْحَبْسُ الْأَوَّلُ الَّذِي أَنْشَأَهُ (ر. م) عَلَى نَفْسِهِ، وَبَعْدَهُ عَلَى أَوْلَادِهِ الْمَوْجُودِينَ، بِتَارِيخِ 24 جَانْفِي 1925م، أَوِ الْحَبْسِ الثَّانِي الَّذِي أَنْشَأَهُ الْمُحْبَسُ نَفْسَهُ بِتَارِيخِ 29 سِبْتَمْبَرِ 1930م عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ ابْنِهِ الْهَالِكِ (ر. الْأَخْضَرِ).

وَالْحُكْمُ بِبُطْلَانِ هَذَا الْحَبْسِ بَيِّنٌ، فَقَدْ اعْتَادَ الْمُحْبَسُ أَنْ يُنْصَّ عَلَى أَنَّهُ قَلَّدَ فِي تَحْبِيسِهِ مَذْهَبَ أَبِي يُوسُفَ صَاحِبِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ، وَهَذَا لَمْ يُنْصَّ عَلَى ذَلِكَ، وَبِمَا أَنَّ أَهْلَ

الجزائر يَتَّبِعُونَ في القضاء والفتوى مذهب مالك بن أنس، فِيهِ يُقْضَى وَيُفْتَى، وكان يُلْجَأُ إلى مذهب الحنفية - في العهد الاستعماري - للتلاعب بالحقوق، وجرمان الإناث من حقوقهن في الإرث - كما يَتَّضِحُ في الحَبْسِ الثاني الذي يَقُولُ فِيهِ صَاحِبُهُ أَنَّ (فاطمة) و(الريم) - حفيدتيه - ليس لهما إِلَّا العيش من الحَبْسِ مُدَّةَ حياتهما، بِشَرطِ عدم التَزَوُّجِ - وحتى على فَرَضِ أَنَّهُ نَصَّ على ذلك، فَإِنَّ هذا الحَبْسَ باطل حسب الفقه الحنفي كما يَأْتِي.

لماذا بَطَلَ هذا الحَبْسُ عند المالكية؟

لِبُطْلَانِهِ عند المالكية سببان واضحيان، منصوصٌ عليهما في مَثْنِ المختصر، ووضَّحَهُمَا شَرَّاحُهُ:

1- التحبيس على النفس:

نَصَّ خليل - في كلامه على مُبطلات الحَبْسِ - على أَنَّهُ إن حَبَسَ على نفسه بَطَلَ، فقال: «أو على نفسه ولو بِشَرِيكَ»، وَيَعْنِي بِذلك أَنَّ الحَبْسَ يَبْطُلُ، وَيُلْغَى حَبْسُهُ على نفسه وحده، بل ولو أَشْرَكَ معه فِيهِ غيره.

قال الدردير في شَرْحِهِ: «أو وَقَفَ على نفسه خَاصَّةً فَيَبْطُلُ قَطْعًا، لِتَحْجِيرِهِ على نفسه وعلى وارثه بعد موته، بل يَبْطُلُ ولو كان الوقف على نفسه بِشَرِيكَ - أي معه - كَوَقْفِهِ على نفسه وعلى فلان أو الفقراء».

وبالنظر في وثيقة الحَبْسِ الأولى الصادرة منه في 24 جانفي 1925م، نَجِدُ السيد (ر. م) يَقُولُ أَنَّهُ «حَبَسَ على نفسه، يَتَنَفَّعُ بِعَلَّتِهَا مُدَّةَ حياته، وبعد وفاته يَتَنَقَّلُ الحَبْسُ لأولاده الموجودين...».

كما نَجِدُهُ في الوثيقة الثانية الصادرة منه في 29 سبتمبر 1930م: «أَنَّهُ حَبَسَ وَوَقَفَ أولاً على نفسه، يَتَنَفَّعُ بِعَلَّتِهَا مُدَّةَ حياته، وبعد وفاته على وَلَدَيْهِ... الخ». والنَّصَّانِ

واضحان في مخالفتها لقول خليل وشراحه، وذلك كافٍ في الحكم ببطلان الحبس الأول والثاني.

2 - فقدان الحيابة:

لا يَتِمُّ أَيُّ حَبْسٍ - أو تَبَرُّعٍ كَالِهَبَةِ والصدقة - حَتَّى تَتِمَّ حَيَازَتُهُ مِنْ يَدِ الْمُتَبَرِّعِ لَهُ قَبْلَ وفاته، وقَبْلَ مَرَضِ موته، وقَبْلَ فَلَاسِهِ. فَإِنْ مَاتَ أو وَقَعَ لَهُ شَيْءٌ مِمَّا ذُكِرَ قَبْلَ أَنْ يُحَازَ مِنْهُ مَا تَبَرَّعَ بِهِ، بَطَلَ التَّبَرُّعُ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الَّذِي يُحْبَسُ عَلَى نَفْسِهِ تَبَقَّى يَدُهُ تَجُولُ فِي الْحَبْسِ، وَلَا يَخْرُجُ مِنْ يَدِهِ حَتَّى يَمُوتَ، وَهَذَا لَا تَتِمُّ فِيهِ الْحَيَاةُ. وَهَذَا مَا يُفْهَمُ مِنْ وَاقِعِ حَبْسِ السَّيِّدِ (ر. م) الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، فَقَدْ نَصَّ عَلَى بَقَائِهِ يَتَنَفَّعُ بِحَبْسِهِ إِلَى وفاته.

3 - يُضَافُ إِلَى هَذَيْنِ السَّبَبَيْنِ - فِي الْوُثُوقَتَيْنِ مَعًا - سَبَبٌ ثَالِثٌ فِي الْوُثُوقَةِ الثَّانِيَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُحَبَّسِ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَفِيدَتَيْهِ (فَاطِمَةَ) وَ(الرَّيْمِ): «فَلَهُمَا الْمَعِيشَةُ مِنْ عِلَّةِ الشَّيْءِ الْمُحَبَّسِ بِشَرَطِ الْإِحْتِيَاجِ وَعَدَمِ التَّزْوِيجِ».

فَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ مَنَعٌ لهُمَا مِنْ حَقِّهِمَا فِي الْإِرْثِ، وَقَدْ نَصَّ فَقَهَاؤُنَا عَلَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا النَّصِّ فِي التَّحْيِيسِ عَلَى الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ مِنْ مُبْطَلَاتِ الْحَبْسِ، قَالَ خَلِيلٌ فِي ذَلِكَ مَا نَصَّه: «أَوْ عَلَى بَنِيهِ دُونَ بَنَاتِهِ»، وَمَعْنَاهُ: إِنْ قَالَ الْمُحَبَّسُ حَبَسْتُ عَلَى بَنِيِّ الذُّكُورِ، وَمَنَعَ الْبَنَاتِ، بَطَلَ حَبْسُهُ. قَالَ الدَّرْدِيرُ: «عُلِّلَ بِأَنَّهُ يُشَبِّهُ فِعْلَ الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ حِرْمَانِ الْبَنَاتِ مِنْ إِرْثِ أَبْيِهِنَّ».

وَلَمَّا كَانَ حُكْمُ الْإِسْلَامِ وَاضِحًا، مَنْصُوصًا عَلَيْهِ فِي الْقُرْآنِ، فَإِنَّ بَعْضَ الْمُحَرِّفِينَ أَخَذُوا يَتَحَيَّلُونَ لِمَنَعَ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ، وَإِجْرَاءِ حُكْمِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَمِنْ الْعَجَبِ أَنَّهُمْ التَّجَاؤُا إِلَى الْحَبْسِ الَّذِي هُوَ إِحْسَانٌ وَخَيْرٌ، يُفَعَّلُ لَوَجْهِ اللَّهِ، وَتَوَسَّلُوا بِهِ لِظُلْمِ الْأُنْثَى، فَلَمَّا وَجَدُوا الْفُقَهَاءَ لَهُمْ بِالْمُرْصَادِ، احْتَالُوا بِشُرُوطٍ مِنْهَا الْإِحْتِيَاجُ، وَعَدَمُ التَّزْوُجِ، مَعَ أَنَّ فِي

ذلك [بقاءها]⁽¹⁾ على العزوبة، وعَضْلاً عن طلب النكاح، مما يُعَرِّضُهَا للفساد، فمثلاً هذا في هذه الوثيقة كافٍ لإبطالها.

رابعاً: المذهب الحنفي

حتى لو فَرَضْنَا - وهذا ما لم يَقَع - أَنَّ الْمُحْبَسَ نَصَّرَ على تقليد المذهب الحنفي، فإنه لا يَصِحُّ على مُقتضاه لأمر:

1 - أَنَّ أبا حنيفة لا يقول بالحبس أصلاً، ولا يُصَحِّحُهُ إِلَّا إِذَا صَحَّحَهُ حَاكِمٌ، وَحَكَمَ بِهِ، أعني أَنَّ كُلَّ حَبْسٍ عِنْدَهُ لَا يَقَعُ إِلَّا إِذَا حَكَمَ فِي عَيْنِهِ حَاكِمٌ، وَقَضَى بِصَحَّتِهِ.

2 - القول المشهور في مذهب الحنفية هو قول محمد بن الحسن، وهو موافق لمذهب المالكية في اشتراط الحَوَزِ والفَرَزِ، ومعنى الفَرَزِ بَيَانُ الْمُحْبَسِ وتعيينه، ولا يكفي فيه قوله: «جميع ما أملكه حالاً ومُسْتَقْبَلاً»، دون بَيَانٍ لَهُ.

3 - قول أبي يوسف - الذي كَانَ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ قُضَاةُ الاستعمار عِنْدَنَا - مُحَالِفٌ لقول الإمام أبي حنيفة، وقول محمد بن الحسن، وَنَصَّتْ كُتُبُ الحنفية على أَنَّ قول أبي حنيفة هو الذي عليه أصحابُ الْمُتُونِ مِنَ الْمُؤَلِّفِينَ، وَأَنَّ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الحنفية يُفْتُونَ بقول محمد بن الحسن، وهو كالمالكية في اشتراط الحَوَزِ.

خامساً: لا حَقَّ لهما في الحبس الأول

لو فَرَضْنَا صِحَّةَ وثيقة الحبس الأول (24 جانفي 1925م)، والعمل بهما، فإنه لا يَدْخُلُ فِي الْمُسْتَحِقِّينَ أَبْنَاءَ الْمَرْحُومِ (ر. الأخضر)؛ لِأَنَّ أَبَاهُمْ - الذي كَانَ موجوداً عِنْدَ إِنْشَاءِ الْحَبْسِ يَسْتَحِقُّهُ مَعَ إِخْوَانِهِ بِوَفَاةِ الْمُحْبَسِ - تُؤَيِّ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ سَنَةَ 1929م قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ، فَكَيْفَ يَسْتَحِقُّونَ مَا لَمْ يَسْتَحِقُّهُ أَبُوهُمْ؟

(1) في الأصل: [حقها]. وما أثبتناه هو الذي يقتضيه السياق.

فهم لا يَصِلُونَ إلى الانتفاع بالحَبْس إلاّ بواسطة، فلما مات جَدُّهم كانت هذه الوسطة معدومة، وهذا ما تَقَطَّنَ إليه جَدُّهم، فأنشأ لهم حَبْسًا جديدًا خَصَّهم به، وَحَبَسَ عليهم قطعة أرض هي (أم حمار)، وكان استثنائها من أملاكه المُحَبَّسَةِ، كما خَصَّهم بِقِطْعٍ أُخْرَى من أملاكه المُحَبَّسَةِ، ربما تَجَاوَزَت السُّدُسَ الشائع الذي استثناه.

أَهَالُكَ أَمْ لَدَدٌ؟

فهذا الطلب من هذين الشخصين - اللذين تَبَيَّنَ فسادُ تصرفهما، بإقدامهما على بيع الحَبْس، مع أنَّ جميع المسلمين يَعْرِفُونَ أَنَّ الحَبْسَ لَا يُبَاعُ وَلَا يُشْتَرَى - إن لم يكن مُجَرَّدَ مُشَاغِبَةٍ وَلَدَدٍ فِي الْخِصَامِ وَعِنَادٍ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى تَهَالُكِهِمَا عَلَى حَقُوقِ غَيْرِهِمَا، وَحُبِّهِمَا الْإِضْرَارَ بِأَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِمَا، وَيَنْبَغِي رَدُّعُهُمَا وَرَجْرُجُهُمَا، فَلَمَثَلُهُمَا مِنَ الْمُشَاغِبِينَ شُرِعَتْ الزَّوْاجِرُ، ذَلِكَ أَنَّ قَطْعَ صِلَةِ الرَّحِمِ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ، وَلَا شَيْءَ يَقْطَعُهَا مِثْلُ الْمَنَازَعَاتِ وَالْخِصَامِ أَمَامَ الْمَحَاكِمِ، وَأَنَّ مِنْ أَوْكَدِ الْوَاجِبَاتِ، وَأَعْظَمِ الْقُرْبَاتِ، صِلَةُ الرَّحِمِ.

لهذه الأسباب المتقدمة نقول:

1 - يَنْبَغِي إِبْطَالُ هَذَا الْحَبْسِ، سِوَاءٍ مِنْهُ الْأَوَّلُ أَوِ الثَّانِي.

2 - تَوْزِيعُ أَمْلَاكِ الْهَالِكِ الْمَرْحُومِ (ر. م) الَّتِي تَرَكَهَا يَوْمَ وَفَاتِهِ حَسَبَ الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى جَمِيعِ الْمُسْتَحِقِّينَ لِمِيرَاثِهِ، فِي أَصْحَابِ الْفُرُوضِ - إِنْ كَانُوا - أَوْ الْعَصْبَةِ ذَكَورًا وَإِنَاثًا.

وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.

07 صفر 1404هـ / 11 نوفمبر 1983م

السؤال:

أنا (م. م) أتكلّم باسم العائلة، فَإِنَّ لَنَا أَمْلَاكًا مَوْرُوثَةً اسْتَغْلَاهَا أَبِي وَأَعْمَامِي مِنْ قَدِيمِ الزَّمَنِ، وَلَمْ يُنَازَعْهُمْ أَحَدٌ، وَفِي سَنَةِ 1987 رَعِمَ الْمَدْعُو (ب. م) أَنَّ بِيَدِهِ وَثِيقَةٌ تُثَبِّتُ

ملكه لبعض ما هو ملك لنا، والسبب في ذلك أنه مُنَحَدِرٌ مِنْ عَمَّةٍ لَنَا اسمها (م. ف)، كان لها أخ شقيق هو (م. أ) حَبَسَ عليها أرضه سنة 1928، وهذه الأرض التي يقول أنها له استغلها (م. ل) إلى حين وفاته عام 1946، ثم آل التصرف فيها إلى عمي (ح. ح) إلى أن مات سنة 1953، ثم كانت إلى نظر أُمِّي حتى سنة 1955، ثم لم يظهر فيها نزاع ولا دعوى إلى سنة 1987.

ولما طالبناه بالحجّة على قوله أبرز لنا وثيقة هي ما تَحِدُونَهُ مع السؤال، فالرجاء منكم النظر في هذه القضية، وإبداء الرأي في هذه الوثيقة، وهل تُثَبِّتُ حَقًّا لِنَ هي بيده. والسلام عليكم ورحمة الله.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: الوثيقة المقدّمة مع السؤال صادرة من محكمة توثيق، وقد جاء في هذه الوثيقة - بعد ذكر أسماء شهودها، والتعريف بهم -: أنه حَضَرَ الأَشْيَب (م. بن ق)، وأنه أَشْهَدَ على نفسه وهو بِحَالٍ مَرَضٍ، هو معه جالس ثابت الذّهن والميّز، عارفٌ بِمَا يَقُولُهُ وما يُقَالُ لَهُ، أنه حَبَسَ وأَوْقَفَ الله تبارك وتعالى جميع ما هو آت.

ثم ذَكَرَ ثلاثة مواضع بها أشجار وأرض حرث، وذَكَرَ حدودها وما يُجاورها، كما ذَكَرَ أَنَّ هذا الملك أنجَرَ له مِنْ أسلافه منذ ثلاثين سنة، بعد ذلك ذَكَرَ أنه حَبَسَ كُلَّ ذلك أولاً على شقيقته الوليّة (م. ف) تَنْتَفِعَ بِغَلَّةِ الْمُحْبَسِ مُدَّةَ حَيَاتِهَا، ثم بعد وفاتها يَرْجِعُ وفقاً على ولدها... ثم على أولاده وأولاد أولاده... الخ.

والملاحظة في هذه الوثيقة أَنَّ الْمُحْبَسَ أَجَازَ لِنَ أصابه الاحتياج وَفَاقَةً مِنَ الْمُحْبَسِ عليهم بيع بعض الحبس أو كله، ثم تَزَعُمُ الوثيقة أَنَّ المرأة المذكورة حَضَرَتْ، وَأَنَّهَا حَازَتْ الْحَبْسَ عَنْ نَفْسِهَا وَعَنْ وَلَدِهَا حَوَزًا تَامًّا، وَنَصَّ الْمُحْبَسُ عَلَى أَنَّهُ اقْتَدَى فِي حَبْسِهِ بِمَذْهَبِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ الَّذِي يَشْتَرِطُ الْحَوَزَ، ثُمَّ نَصَّ أَحْيَرًا عَلَى أَنَّ الْوَقْفَ حَبْسٌ

أَبَدِيٍّ، لَا يُبَدَّلُ حَالُهُ وَمَنَوَالُهُ إِلَى أَنْ يَرِثَ اللَّهُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا.

ثَانِيًا: فهذه الوثيقة لَا تُثَبِّتُ حَقًّا لِمَنْ هِيَ بِيَدِهِ، بَلْ إِنَّهَا شَاهِدَةٌ بِبُطْلَانِهَا، لِفَسَادِ فِقْهِهَا، وَتَنَاقُضِ نُصُوصِهَا.

وَأَوَّلُ مَا يُبْطَلُهَا أَنَّهَا نَصَّتْ عَلَى أَنَّ الْمُحَبَّسَ هُوَ الْأَشْيَبُ (م. بن ق) هُوَ حَاضِرٌ وَأَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ، وَهُوَ بِحَالٍ مَرِيضٍ، هُوَ مَعَهُ جَالِسٌ ثَابِتُ الذَّهْنِ وَالْمِيزِ، عَارِفٌ بِهَا يَقُولُ وَمَا يُقَالُ لَهُ... الخ. هَذَا النَّصُّ يُبْطِلُ الْحَبْسَ؛ لِأَنَّ فَقْهَاءَ الْمَالِكِيَّةِ نَصُّوا عَلَى أَنَّ الْمَرِيضَ مَمْنُوعٌ عَلَيْهِ أَنْ يَتَبَرَّعَ بِشَيْءٍ مَا دَامَ مَرِيضًا، فَإِنْ تَبَرَّعَ بَطُلَ تَبَرُّعُهُ إِلَّا أَنْ يُجِيزَهُ الْوَرِثَةُ بَعْدَهُ، وَمَا دَامَ الْمُحَبَّسُ قَدْ أَعْلَنَ أَنَّهُ اقْتَدَى بِمَذْهَبِ مَالِكٍ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَكُونَ تَصَرُّفُهُ مُقَيَّدًا بِنُصُوصِ هَذَا الْمَذْهَبِ. وَقَدْ نَصَّ خَلِيلٌ فِي الْمَخْتَصَرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْفُقَهَاءِ عَلَى بُطْلَانِ التَّبَرُّعَاتِ كُلِّهَا: الْحَبْسَ، وَالْهَبَةَ، وَالصَّدَقَةَ، إِذَا وَقَعَتْ فِي الْمَرِيضِ، لَكِنْ الْمُوثِقُ ظَنَّ أَنَّ الْمَرِيضَ إِذَا كَانَ حَاضِرَ الذَّهْنِ، يَفْهَمُ مَا يَقُولُ وَمَا يُقَالُ لَهُ، صَحَّ حَبْسُهُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ تَصَرُّفَاتِ الْمَرِيضِ إِذَا كَانَتْ تَبَرُّعًا بَاطِلَةٌ لِعِلَّةٍ أُخْرَى هِيَ أَنَّ الْمَرِيضَ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مَالِهِ، لِحَقِّ الْوَرِثَةِ، فَإِنْ فَعَلَ رُدَّ تَصَرُّفُهُ. وَأَمَّا حُضُورُ الذَّهْنِ فَإِنَّهُ عِلَّةٌ أُخْرَى تَبْطُلُ مَعَهَا التَّبَرُّعَاتُ وَغَيْرُهَا، وَكُلُّ تَصَرُّفٍ يَتَصَرَّفُهُ مَنْ لَا يَمْلِكُ عَقْلَهُ بَاطِلٌ، لَكِنْ الْمَرِيضُ لَا تَبْطُلُ كُلُّ تَصَرُّفَاتِهِ، وَإِنَّمَا يُمْنَعُ مِنَ التَّبَرُّعَاتِ بِكُلِّ مَالِهِ فَقَطْ، فَهَذِهِ الْعِلَّةُ الْأُولَى فِي بُطْلَانِ هَذِهِ الْوَثِيقَةِ.

وَالْعِلَّةُ الثَّانِيَةُ أَنَّ الْمُحَبَّسَ يُعْلِنُ فِيهَا أَنَّهُ يُجُوزُ لِمَنْ أَحْتَاجَ أَنْ يَبِيعَ كُلَّ أَوْ بَعْضِ الْحَبْسِ، وَهَذَا نَصٌّ مُنَاقِضٌ لِلْحَبْسِ فِي أَصْلِهِ؛ لِأَنَّ الْمُحَبَّسَ عَلَيْهِ لَا يَمْلِكُ سِوَى الْاسْتِغْلَالِ فَقَطْ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، وَإِذَا مَاتَ انْتَقَلَ حَقُّ الْاسْتِغْلَالِ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ حَسَبَ نَصِّهِ هُوَ، فَكَيْفَ يَبِيعُ شَيْئًا لَا يَمْلِكُهُ؟ هَذَا تَنَاقُضٌ وَاضِحٌ فِي نَصِّ الْحَبْسِ يَجْعَلُهُ بَاطِلًا، خُصُوصًا وَقَدْ أَكَّدَ التَّائِيدَ بِقَوْلِهِ فِي آخِرِ هَذِهِ الْوَثِيقَةِ: «حَبْسًا لَا يُبَدَّلُ عَنْ حَالِهِ وَمَنَوَالِهِ إِلَى أَنْ يَرِثَ اللَّهُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا».

والأمر الثالث الذي يجعل هذا الحبس باطلاً، هو ما جاء في السؤال، أن هذه الأرض والأشجار المحبسة بقيت في تصرف (الوناس) وأخيه (الحسين) إلى سنة 1946 ثم إلى سنة 1953، مع أن الحبس واقع في سنة 1928، ولا يكفي في الحوز أن يقال في الوثيقة أن امرأة قد حضرت وقبلت وحازت، إذا لم يثبت حوزها بالفعل بعد صحة الحبس، بل لا بُدَّ في الحبس الصحيح أن ترتفع يد المالك وتوضع يد المحبس عليه، فإن بقي المتبرع يتصرف فيه بأي تصرف إلى مماته، بطل الحبس الصحيح، ولا ندري هل مات قبل أخته أم ماتت هي قبل أخيها، فإن ماتت هي قبل أخيها فلا حق لها أصلاً، لا حق لها في الحبس لأنها لم تحزه، ولا حق لها في الميراث لأنها ماتت قبله. أما إن مات قبلها فلا حق لها في الحبس؛ لأنها لم تحزه لو صحَّ، ولكن لها الحق في ميراث أخيها، ولها النصف لأنها شقيقته، والنصف الآخر من ماله يستحقه إخوته الآخرون، فإذا أثبت من ورثتها أنها ماتت بعد أخيها، فإنها تراث نصف أملاكه، وهو يرثها لو لم يكن لها ولد ذكر، وحيث أن لها ذكراً فلا يرثها.

والخلاصة أن هذه الوثيقة فاسدة فقهاً؛ لأنها واقعة في المرض، ولأنها متناقضة في نصها على الحبس الذي يقتضي تأييده من جهة وحرمان التصرف إلا بالاستغلال، ويقتضي من جهة أخرى جواز البيع، وفيه تقويت العين المحبسة، هذا تناقض. ثم إن الحوز غير ثابت ثبوتاً قطعياً، مع أن مذهب مالك يشترطه أساساً، ويظهر لي أن هذه حيلة ارتكبت لحرمان الوارث الأصلي من ميراثه.

هذا جواب ما سألتكم عنه بعد النظر في وثيقة الحبس المقدمة منكم. والسلام عليكم ورحمة الله.

1991 / 05 / 25 م

السؤال:

في سنة 1914، كان المالك المدعو (ز.ع بن ق) أنشأ حبساً أمام المحكمة الشرعية بـ

(السور)، القسم الخامس، عمالة الجزائر، يُجَبَّس جميع ما يملكه من عقارٍ وناضٍ وحيوانات وأثاث، على نفسه أولاً، ثم من بعده على أخيه المدعو (د. زبن ق).

وقد ذَكَرَ أنه يُجَبَّس ذلك عليه، ومن بعده على ولديه، ولكنه جعل طبقات المُجَبَّس عليهم، الإناث لا يَسْتَحِقُّونَ مِنَ الحَبْسِ إِلَّا مَنْ تَأَيَّمَتِ مِنَ النساء، فلها النفقة. وشاء الله أن يُولَدَ له بعد ثلاث سنين - أي في سنة 1917 بنتٌ من صُلْبِهِ، وهي السيدة (أ.س. ز) وعاش إلى سنة 1923 ثم مات عنها، واستُخُوذَ عَمُّها على جميع المُخَلَّفَات، ومنذ ذلك التاريخ لم تنل من تركة أبيها شيئاً، مع أنه كان واسع الثروة، وهي إلى الآن لم تنل شيئاً، فهل يُقَرُّ الإسلام مثل هذا الحَبْس؟ وما هو إلا حيلةٌ لَمَنعِ الأنثى من الميراث؟

أ.س. ز

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: اطلعنا على وثيقة هذا الحَبْس، تحت عنوان: "عقدُ حَبْسٍ في 24 / 11 / 1914، عدد 1012"، وقد جاء فيه ما نصّه: «أنَّ المُحَبَّسَ حَبَسَ وَأَوْقَفَ جميعَ مَلِكِهِ وتحت يده، من البيت ومحتوياته عليه من أواني وفراش وغطاء ووطاء، وكذا جميع ما يملكه من بقر وغنم ومعز وخيل وبغال وإبل وحير، وحَبَسَ الزرع، والدراهم، وما له ذُبُونًا بِذِمَّةِ أناسٍ، سواء كان قبل دَيْنٍ مطلب أو شركة، وفلاحة وآلة الحرث، حاصلُ جميع ما يملكه الآن من منقوله وبناء وما سيملكه مستقبلاً، أولاً على نفسه، يَتَنَفَّعُ بذلك مُدَّةَ حياته، وبعد وفاته يَتَنَقَّلُ الحَبْسُ إلى أخيه لأب (ز. د. ق) وولديه الصبيَّين (ز. ع)، (و. ز. م)، وإن قَدَّرَ الله وزاد عند المُحَبَّسِ بعض الأولاد الذُكُور، الحَبْسُ بينهم على عدوده... الخ». ثم نصَّ على أنَّ الأنثى من المُحَبَّسِ عليهم لا حقَّ لها في الثروة إلَّا في حالة التأيَّم، فلها النفقة فقط مُدَّةَ حياتها.

ثانياً: مثل هذا الحَبْس باطلٌ، لا يُعْمَلُ به، ولا يُعَوَّلُ عليه، وأوجُه بطلانه كثيرة:

الوجه الأول: أنه حَبَسَ على نفسه مُدَّةَ حياته، ومن المعلوم أنَّ مِنْ مُبطلات الحَبْسِ والوقوف أن يُحْبَسَ المسلمُ ماله على نفسه، فقد أباح الله له أن يتصرَّف في ماله دون حاجة إلى إذن، والحَبْسُ صدقة، فكيف يتصدَّق المرء بِماله على نفسه؟ ولهذا قال خليل في المختصر في بطلان الحبس على النفس: «أو على نفسه ولو بشريك»، ومعنى ذلك أنَّ الحَبْسَ على النفس باطل، ولو جعل نفسه شريكاً لِمَنْ تَصِحُّ فيه الصدقة.

الوجه الثاني: ثم إنه إذا شَرَطَ في الحَبْسِ أن يَبْقَى تحت يده إلى وفاته، تَعَدَّرَ على المُحْبَسِ عليه أن يَحْوزَ المالَ المُحْبَسَ في حياته، وهذا ما يَدُلُّ على بُطلان هذا الحَبْسِ، وهو تَعَدُّرُ الحِيازَةِ، ومن المعلوم أنَّ الحِيازَةَ شرطٌ في صِحَّةِ الحَبْسِ، فلا بُدَّ أن يَحْوزَ المتبرِّع عليه الهبة والعطية والصدقة - ومنها الحَبْسُ - في الحياة، فلو مات مَنْ وَهَبَ له (الواهب) قبل أن يخرج المالَ مِنْ يده لبطلت هذه التبرُّعات، وعاد المال إلى الورثة، فإن طاعُوا به جازاً، وإن منعوهم مُنِعَ.

الوجه الثالث في بُطلان هذا الحَبْسِ: أنه حَبَسَ على الذُّكور دون الإناث، وهذا رجوع إلى حُكْمِ الجاهلية الذين كانوا يَمْنَعُونَ الأنثى مِنَ الميراث، والله يقول في كتابه العزيز: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرُ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: 7]. فهذه الآية تُثَبِّتُ حقَّ المرأة في الميراث، فَمَنْ تَحَيَّلَ في إبطال حُكْمِ الآية، عُوْمِلَ بنقيض المقصود، وعلى الحكومة الإسلامية أن تُبْطِلَ مثل هذا الحَبْسِ، وتُعْطِيَ ذوي الحقوق حقوقَهم، فإنَّ هذا المُحْبَسَ قد وُلِدَ له مِنْ بَعْدِ حَبْسِهِ، فجاءت منه أنثى، فوجدت نفسها محرومةً مِنْ إرث أبيها، واستبدَّ عُمُّها بكلِّ ما تَرَكَه أخوه، وهو أبوها، مع أنَّ القرآن أعطاهَا نِصْفَ ما تَرَكَ أبوها، والنصف الباقي يأخذه هذا العمُّ، وقد نَصَّ خليل في المختصر أنَّ مِنْ مُبطلات الحَبْسِ، أن يقول المُحْبَسُ في حبوسه: حَبَسْتُ على الذُّكور دون الإناث؛ لأنه مُصَادِمٌ لِنَصِّ القرآن.

ثالثًا: لقد أنشأ المُحَبِّسُ الحُبْسَ في عهود الاستعمار المظلمة سنة 1914، وكانت المحاكم تَحْكُمُ بقوانينه، وتَظْلِمُ الأثْنَى، كما كان الأمر في بلاد القبائل، مع أن الدولة المستعمرة متمسكة بحقوق الإنسان، وكان القضاة المُرتَشُونَ، يَسْتَنِدُونَ في مثل هذا الظُّلْمِ بقولٍ مُزَوَّرٍ على المذهب الحنفي، والمذهب الحنفي بريءٌ من هذه التُّهْمَةِ، فأبو حنيفة لا يقول بالحُبْسِ أصلاً، ومحمد بن الحسن مذهبُه في الحُبْسِ مذهبُ المالكية، وأبو يوسف من الحنفية لا يَشْترطُ الحيازة بل يَلْزَمُ بالقول، لكنه يَشْترطُ في المُحَبِّسِ أن يكون محدودًا موصوفًا، فإذا كان منقولاً مثل الحيوان، فله شروط أخرى.

رابعًا: ودولتنا الحاضرة نصَّ دستورُها على أن دينها الإسلام، فالواجب عليها أن تتَّبعَ أحكام القرآن، وتُرْجِعَ الحقوقَ إلى المُستَحِقِّينَ، وألَّا تُقَرِّرَ الظلم الواقع على هذه المرأة منذ سبعين 70 سنة، فيجب تملكها النصف مما ترك أبوها، فهذا جواب ما طلبتم. والسلام عليكم ورحمة الله.

ملاحظة:

حاولنا أن نُرجِعَ أحكامَ الحُبْسِ الاستعماري إلى الشريعة الإسلامية، وبُطلان التَّحْيِيلِ على حرمان النساء، فلم نَسْتَطِعْ؛ لأنَّ القضاة الذين كانوا في عهد فرنسا بقوا في محاكمنا، وفَضَّلُوا أن يُصَحِّحُوا أحكامهم الفاسدة، ومما رواه لي أحد المسلمين أنَّ قاضيًا قال له: «أتيت بالفتوى من حماني؟، لا أعمل بها»، والحقيقة أنه يريد ألا يعمل إلا بحكم الجاهلية التي حَرَمَتِ البنتَ، لم يَحْرِمْها الإسلام، ولا خليل، ولا مالك.

- المفتي -

السؤال:

أتقدَّم إلى فضيلتكم بِصِفَتِي وكَيْلًا عن ورثة المرحوم (ج. طاهر)، طالبًا منكم الرأي السديد والقول الفصل في صِحَّةِ وَقْفٍ أَوْقَفَهُ المرحوم والدي على نَسْلِهِ، واستمرَّ الوقفُ قائمًا بإدارته إلى أن وافته المنيَّة رحمة الله.

ومع مرور السنين تُرك وأُهمل تمامًا، الورثة لا يَمْلِكُون الأموال الطائلة لإصلاحه - بل هُم مَن في حاجة ماسّة إلى عائلته - ولا يَجُوز لهم أن يَتَصَرَّفُوا في أي جزء منه، وهو الآن ضائع بين مُتَسَلِّط على جزء منه، وبين غريب بَنَى على جزء آخر، وبين بائع لأرض منه بُنِيَ عليها حيٌّ جديد، ناهيك عن الأرض التي اقتطعتها ولاية (تبسة) دون استشارتنا وبُنِيَ عليها حيٌّ ثانٍ، ونحن أصحاب الحقِّ نقف مُتَفَرِّجين؛ لأنَّ شروط الواقف تحُول بيننا وبين هذه الحقوق الشرعية، ولو استمر هذا الوضع لعدّة سنوات لَفُتَّت هذه الأملاك، واستُوِيَ عليها، واستُغِلَّت مِن طرف أناسٍ أجانب لا حقَّ لهم فيها، ولا تربطهم بنا روابط نسب أو قرابة.

محمد الأمين (تبسة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: بعد الاطلاع على وثيقة الحبس المذكور في السؤال - الصادر من المحكمة الشرعية بـ (تبسة) بتاريخ 17 جويلية 1930م من طرف قاضيه (م. ع)، وشهادة العدلين جليسيه الشيخ (ز. س)، والشيخ (خ. ب) - وجدنا أنَّ السيد (ج. ط) حَضَرَ إلى المحكمة المذكورة لدى القاضي والشاهدين المذكورين، وأُثِّبَت ملكيته لتسعة عقارات بمدينة (تبسة) وأحوازها، وصَفَّتْها الوثيقة وصفاً كاشفاً، ودَكَرَت حدود كلِّ منها، وسبب انجرار ملكها للمالك المذكور، وهي باختصار:

أولها: حانوتان اثنتان داخل بلد (تبسة).

ثانيها: حانوت بِحَوْمَة الجامع.

ثالثها: داران اثنتان كائنتان بزقة نهج الدكتور لوي.

رابعها: دار كائنة بنهج السور الشرقي.

خامسها: حوانيت كائنة بنهج الدكتور لوي محتوية على خمسة أبواب.

سادسها: ملكٌ بباب الزياتين، يحتوي على ثلاث ديار، وإسطبل، وخمسة مخازن.

سابعها: دار كائنة بنهج الشارع: معروفة بدار ستوح.

ثامنها: دار كائنة بنهج الجامع.

تاسعها: أرض كائنة بوادي الناقص، مشتملة على ثلاث قطع، تُعرف إحداهن بـ (هنشير السبع)، والثانية بـ (هنشير التوابع)، والأخيرة بـ (هنشير الوجلة).

ثانيًا: ثم ذكرت الوثيقة أنَّ هذه الأملاك مُسجَّلة بـ (تبسة)، وقد عاينها الشاهدان:

«حَضَرَ الآن لدى قاضي محكمة (تبسة) - السيد (م. ع) - المالك المذكور (ج. ط) وعدلّاه السيدان (ز. س)، و(خ. ب)، وأشهَدَ على نفسه وهو بالحالة الجائزة شرعًا صِحَّةً ومَعْرِفَةً وطَوَعًا واعتبارًا، أنه وَقَفَ وَحَبَسَ جميع الأملاك المَبْنِيَّة أعلاه - بحدودها ومرافقها ومنافعها الداخلة والخارجة عنها وما عُدَّ ونُسب إليها قديمًا وحديثًا - على أبنائه وبناته على فرائض الله تعالى، للذِّكْر مثل حظِّ الأنثيين، وعلى أعقاب الذُّكور خاصة دون الإناث، ما تناسلوا وامتدَّت فروع الذُّكور في الإسلام طبقة بعد طبقة...» ثم يقول: «واشترطَ المُحَبَّس أنَّ الأنثى لا حظَّ لها في الحبس إن تزوّجت أو كانت متزوّجة، إلّا إذا تَأَيَّمت بموتٍ أو طلاقٍ، وكانت لا تَمْلِك ما يُغْنِيها عن الحبس، فإنها تَرْجع إلى حظِّها، وكذلك إن خَرَجَتْ على الحدود الشرعية - والعياذ بالله تعالى - فإنها لا تأخذ شيئًا ما دامت على تلك الحال».

ثم ذَكَرَ الواقف أنَّ النظر على هذا الوقف يكون للأرشد فالأرشد من أولاده وذريته في كُلِّ طبقة، وإن اختلف المُحَبَّس عليهم في تعيين الرُّشد، فالأرشد منهم إذ ذاك هو الذي يُعَيِّنُه الحاكم الشرعي، بعد ثبوت رُشده بشهادة الثُّقات من أهل البلد، وأنَّ المُحَبَّس عليهم لا يَسُوغ لهم فِعْل أمرٍ يَرْجع للحبس من كراء أو غيره، والأرشد هو

المكلف بذلك، كما لا يسوغ للأرشد أيضًا أن يجعل كزيه أكثر من ثلاث سنين، وإن وقع ذلك منه فهو باطل، ولا عمل عليه.

ثم يقول: «وحضر معه ابنه الرشيد، وقيل منه ذلك لنفسه وسائر إخوانه آنذاك، بمحضر أخويه (ب)، و(م. ص)». ثم يقول: «حبس ما ذكر حبسًا مؤبدًا، ووفقًا سَرْمَدًا، ما تعاقبت الأزمان، وتكرر الجديدان، لا يُغَيَّر عن حاله، ولا يُبدَّل عن سبيله، قائمًا على أصوله، محفوظًا على شروطه، لا يُباع، ولا يُوهب، ولا يُرهن، ولا يُورث، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها...».

ثالثًا: بعد دراسة دقيقة لنص هذا الوقف يتبين للمتأمل أن فيه ما يُعرضه للبطلان، لما حَفَّ بالإناث فيه من تضيق وجور، حمأهن الإسلام منه، وأعطاهن كامل الحق، فيقول الله تعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: 7]، وذلك لأمر:

الأول: أن المحبس نص في وقفه - أولاً - على ذكر أبنائه بأسمائهم وبناته بأسمائهن، ثم نص على أن الانتفاع يكون «على فرائض الله تعالى، للذكر مثل حظ الأنثيين»، ولكنه سرعان ما كرر على ذلك بالإبطال، إذ قال بالاستثناء للإناث: «وعلى أعقاب الذكور خاصة دون الإناث». ومقتضى قوله على فرائض الله أن يكون عقب الإناث مثل عقب الذكور، ينتفعون من حظ أمهاتهن الصائت إليهن.

الثاني: أنه يقول: «واشترط أيضًا أن الأنثى لا حظ لها في الحبس إن تزوجت أو كانت متزوجة، إلا إذا ترملت لموت أو طلاق، وكانت لا تملك ما يُغنيها عن الحبس... الخ». ففي هذا تضيق شديد على البنات، وحثهن على الامتناع عن الزواج، وهو ما يخالف غرض الشارع الحكيم، بل هو منعهن من الحبس.

وقد نص فقهاؤنا على بطلان التحبيس على الذكور دون الإناث، قال خليل في مبدلات الحبس: «أو على بنيه دون بناته». يعني بذلك: وبطل الحبس إن حبسه الواقف

على بَنِيهِ الذُّكُورِ دُونَ بَنَاتِهِ الْإِنَاثِ.

قال الدردير: «وَعُلِّلَ بِأَنَّهُ يُشْبِهُ فِعْلَ الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ حِرْمَانِ الْبَنَاتِ مِنْ إِرْثِ أَبِيهِنَّ». وقال الدسوقي في بَطْلَانِ التَّحْيِيسِ عَلَى الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ أَنَّهُ «يَبْطُلُ إِذَا أَخْرَجَهُنَّ ابْتِدَاءً، أَوْ بَعْدَ تَزَوُّجِهِنَّ، بِأَنَّ وَقْفَ عَلَى بَنِيهِ وَبَنَاتِهِ جَمِيعًا، وَشَرَطَ أَنْ مَنْ تَزَوَّجَتْ مِنْ بَنَاتِهِ فَلَا حَقَّ لَهَا فِي الْوَقْفِ». وهذا هو الْحَقُّ، فَلَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: «إِلَّا أَنْ تَتَأَيَّمْ»، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ ذَلِكَ مِنَ الْمَتَأَخِّرِينَ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْوَاقِفِ قَدْ احْتَالَ لِمَنْعِ الْإِنَاثِ مِنْ إِرْثِهِ، وَجَعَلَ وُصُولَ بَنَاتِهِ إِلَى حَقِّهِنَّ فِي أَضْيَاقِ الْحُدُودِ وَأَقْسَى الشَّرُوطِ، بِأَنَّهُ لَا تَتَزَوَّجُ أَوْ تَكُونُ فَقِيرَةً... الخ.

رابعًا: وَمِمَّا يَبْطُلُ هَذَا الْوَقْفُ قَطْعًا، بَقَاءُ يَدِ الْوَاقِفِ تَجُولُ فِيهِ بَعْدَ وَقْفِهِ حَتَّى وَفَاتِهِ، إِذَا صَحَّ قَوْلُ السَّائِلِ عَنْ صِحَّةِ الْوَقْفِ «الَّذِي أَوْقَفَهُ الْمَرْحُومُ وَالَّذِي عَلَى نَسْلِهِ، وَاسْتَمَرَ الْوَاقِفُ قَائِمًا بِإِدَارَتِهِ إِلَى أَنْ وَاقَفَتِ الْمَنِيَّةُ». فَالْوَقْفُ مِنَ التَّبَرُّعَاتِ - مِثْلُ الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ - يَصِحُّ بِالْقَوْلِ وَالْقَبُولِ، وَلَكِنْ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْحُوزِ وَالْقَبْضِ مِنَ الْمُحْبَسِّ عَلَيْهِمْ.

وليس في هذه الوثيقة ما يدلُّ على الْحُوزِ وَالْقَبْضِ، وَإِنَّمَا شَهِدَ شُهُودُهَا بِأَنَّهُمْ عَائِنُوا مِلَكِيَّةَ الْوَاقِفِ لَمَّا أَوْقَفَ، وَلَمْ يَشْهَدُوا بِخُرُوجِهِ مِنْ يَدِهِ، وَتَسْلِيمِ مِفَاتِحِهِ، وَدُخُولِهِ فِي قَبْضَةِ الْمُحْبَسِّ عَلَيْهِمْ.

قال خليل في مُبْطَلَاتِ الْحَبْسِ: «أَوْ لَمْ يَحْزُرْ كَبِيرٌ وَقِفَ عَلَيْهِ - وَلَوْ سَفِيهًا - أَوْ وَلِيٌّ صَغِيرٌ، قَبْلَ فَلَاسِهِ وَمَوْتِهِ وَمَرْضِهِ». قال الدردير في شرحه: «أَوْ لَمْ يَحْزُرْ - [حَتَّى حَصَلَ الْمَانِعُ]⁽¹⁾ - كَبِيرٌ وَقِفَ عَلَيْهِ، فَيَبْطُلُ، فَإِنْ حَازَهُ قَبْلَ الْمَانِعِ صَحَّ وَلَوْ كَانَ سَفِيهًا، أَوْ لَمْ يَحْزُرْ وَلِيٌّ صَغِيرٌ، ظَاهِرُهُ أَنَّ حُوزَ الصَّغِيرِ لَا يَكْفِي، وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ كَافٍ».

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَوَانِعَ تَمَامِ الْحَبْسِ وَسَائِرِ التَّبَرُّعَاتِ ثَلَاثَةٌ: الْمَوْتُ، وَالْفَلَاسُ،

(1) ما بين معقوفتين لم يُوجَد في النسخة المطبوعة، وأثبتناه من الشرح الكبير للدردير.

ومرض الموت، وهي التي أشار إليها خليل بقوله: «قَبْلَ فَلْسِهِ وموته ومرضه». فهذا الوقف لم يَخْرُجْ مِنْ يدِ الْمُحَبَّسِ، ولا مُكَنَّ مِنْهُ الْمُحَبَّسُ عَلَيْهِمْ. وما جاء في الوثيقة مِنْ قولِ الْمُؤْتَقِ: «وَحَضَرَ معه ابنه الرشيد (سي أحمد) وَقَبِلَ ذلك مِنْهُ لِنَفْسِهِ وسائر إخوانه، بِمَحَضَرِ أخويه السيد (أبو بكر) والشيخ (محمد صالح)»، لا يكفي في الدِّلالة على الحَوَظِ، إذ ليس فيه ذِكْرُ حيازته بتمكينه مِنْ جميع العقارات المذكورة، وتَسَلُّمِهِ للمفاتيح، ومباشرة لجمع التصرفات، وخروج كُلِّ ذلك مِنْ يدِ الْمُحَبَّسِ تمامًا، وأنه لم يَرْجِعْ إليها بِوَجْهِهِ مِنَ الوجوه مُدَّةَ عامٍ.

والقول المذكور إنما يَدُلُّ بِمَنْطوقه على أَنَّ المحكمة شَهِدت بِحضور السيد (ج. أحمد) وقبوله، وَيَدُلُّ بِمَقْهُومِهِ أَنَّ أخويه قَبِلُوا ذلك، ولكنه لا يَدُلُّ أَنَّ بَقِيَّةَ الْمُحَبَّسِ عَلَيْهِمُ الْمَسْرُودَةُ أساؤُهُمْ قد قَبِلُوا ورَضُوا بِالْحَبْسِ. وَمِنْ المعلوم أَنَّ التَّبَرُّعات لا تَصِحُّ إِلَّا بِقبولِ المتبرِّعِ عليه، وبرهانُ عدم قبولهم طلبهم اليوم لإبطال الحبس الذي أَضَرَّ بِهِمْ ضررًا بليغًا، وَقَوَّتْ عَلَيْهِمْ منفعتهم في إرثهم.

خامسًا: بناءً على ما تَقَدَّمَ بيَّنه مِنَ الإجحاف اللاحق بالإناث في هذا الحبس، وجرمانهِنَّ مِنَ الانتفاع به إِلَّا تحت شروط ثقيلة مُنافِيَةٌ لِسَاحَةِ الشريعة الإسلامية وتُصَوِّصُها وأقوال الفقهاء، وبناءً على فقدان الحيازة ببقاء يدِ الْمُحَبَّسِ تَجَوُّلًا بِالتصَرُّفِ فيما حَبَسَهُ حتى وفاته، وهذا مُخَالِفٌ لِمَا أَوْقَفَهُ، وَقَبْضُهُ مِنَ الموقوف عَلَيْهِمْ.

وبناءً على أَنَّهُ لا دليل على رضا الموقوف عليهم بالوقف وقبولهم له - ما عدا ثلاثة منهم هم الذين حضروا لدى المحكمة - فَإِنَّ هذا الحبس باطلٌ يجب فسخه ورجوع الأملاك المذكورة لِمَلَكَها لأصحابها الشرعيين، تُقَسَّمُ بينهم على حسب الفريضة يوم مات الهالك. والله أعلم.

1982 / 03 / 15 م

السؤال:

نحن من ورثة المرحوم (م. ش) المتوفى يوم 28 سبتمبر 1986م، نتقدم إليكم بشكوى ما لحقنا من غبن في اقتسام تركته على خلاف ما نصت عليه شريعتنا الإسلامية. وتتلخص شكوانا في أن أبانا المذكور أعلاه تزوج بأمتنا فولدت منه ذكرين وأنثى.

وقد أنشأنا حتى كبرنا، وكُنّا عوناً له في أعماله الفلاحية، ثم تزوج من امرأة أخرى بعد وفاة أمتنا، فولدت منه ثلاثة ذكور وأربع بنات.

وقد عمّر أبونا حتى شاخ وهرم وأصيب بمرض مُزمن، وبتأثير المرض وتحت إلحاح زوجته، أخرج أبناء المرأة الأولى من فلاحه أرضه التي كانوا يباشرون العمل فيها، ثم بتأثير ذلك - نعني المرض، والزوجة الجشعة على نفع نفسها وبنيتها - كُتب على لسانه وثيقة وهو مريض لا يصح نصرّفه، وترجّح أنها مُزوّرة، ولم نطلع عليها إلا بعد وفاته، وتبيّن لنا أنّ فيها إجحافاً بنا، وأنّ الزوجة وحدها نالت حصّة الأسد، مع أنّ الإسلام لا يُعطيها إلا الثمن فقط، وقد قامت شواهد على (تزوير) الوثيقة نذكر هنا بعضها:

أولاً: أنّ الوثيقة ذكّرت أننا حضرنا عقدها وعلمنا بها، والحال أننا لم نسمع بها إلا بعد وفاة أبينا.

ثانياً: أنّ الوثيقة تذكّر أنّ أبانا كان في قوة عقلية وبدنية، مع أنه كان طريح الفراش بأمراض مُزمنة، وعمره 81 سنة.

ثالثاً: أنّ الوثيقة ذكّرت في أسماء وارثيه امرأة لا وجود لها في أسماء بناته وأختنا، ولو جهلها أحد لما جهلها أبوها.

رابعاً: أنّ شهود الوثيقة [شاهدوا] على أنّ القسمة تكون على أساس الشريعة في الإرث: للذكر مثل حظّ الأنثيين، نراها نصّت على أنّ الزوجة وحدها تنال قطعة أرض

مساحتها نحو 10 هكتارات، بينما أعطى الأبناء قطعة أخرى لا تتجاوز 9 هكتارات. ولهذا فإننا نشكُّ في أنَّ الوثيقة مُزَوَّرة، ونحن لا نرضى إلا بالقسمة التي أوصى بها الله في كتابه، بناها كلُّ مَنْ له حقٌّ في تركة الهالك.

ورثة: ش. م (البويرة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: بعد الاطلاع على الوثيقة المشار إليها في الدَّعْوَى، وجدنا في نصِّها ومضمونها ما يثير الشكَّ في صِحَّتِها وشرعيَّتها.

وفي رأينا أنها وثيقة لا يصحُّ أن يُعتمدَ عليها، وأول ما يُلاحظ على هذه البداية قوله: «أشهد على نفسه حال قواه العقلية والبدنية شرعاً».

فماذا كانت هذه الحال؟ أكانت حسنة صحيحة تجوز معها تصرُّفاته وعقوده شرعاً؟ أو كانت حالة سيئة لا يجوز معها شرعاً تصرُّفٌ من تصرفاته؟ كلُّ هذا لم يُبيِّنْهُ الموثَّق، وهو مُحتمَلٌ أن تكون حسنة، كما مُحتمَلٌ أن تكون سيئة، وهو الأقرب لشخص تجاوزَ الثمانين من عُمره (وُلد سنة 1905م، وكُتبت الوثيقة سنة 1986م في أفريل، ومات في سبتمبر 1986م)، ولو ثبت أنه كان مريضاً لما صَحَّح الشارع تصرُّفاته ولو كانت الوثيقة صحيحة، ويكفي لذلك أن يشهد بسوء صِحَّتِهِ مَنْ كان يُعاصِرُهُ.

ثم يذكر هذا النصُّ أنه «حَبَسَ ووقَّف على نفسه». ماذا حَبَسَ على نفسه؟ إنه يَسْكُتُ فلا يذكُرُ ماذا حَبَسَ؟ لا يذكُرُهُ بلفظٍ عام ولا بلفظٍ خاص. وعادةُ المُحَبِّسِينَ أن يُعَيِّنُوا ما حَبَسُوهُ على أنفسهم، ويذكُرُوا الأسماء والحدود، ثم يذكُرُونَ مِنْ بَعْدُ أنهم يَسْتَغْلُون ما حَبَسُوهُ مُدَّةَ حياتهم، وبعد مماتهم يعود الحبس إلى فلان وفلان، ولكن الأسلوب الذي كُتبت به هذه الوثيقة فيه قصور شديد في مَبْنَاهُ ومعناه. فأسلوبُ الموثَّقِينَ يُوسَمُ بالوضوح والبيان الكامل في التواريخ، وفي التعريف بالأشخاص الذين

تَمَّ ذِكْرُهُمْ فِي الْوُثِيقَةِ، وَبِالْأَمَاكِنِ وَالْأَعْيَانِ الْمُحَبَّسَةِ، تُذَكَّرُ أَوْصَافُهَا وَأَسْمَاؤُهَا وَمَسَاحَتُهَا وَحُدُودُهَا، بَيْنَمَا هَذِهِ الْوُثِيقَةُ مُبْهَمَةٌ غَايَةُ الْإِبْهَامِ، مِمَّا يُثِيرُ الشَّكَّ فِيهَا عِنْدَ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهَا.

فَفِي أَوَّلِهَا بُدِئَتْ بِقَوْلِ الْمُؤْتِقِ: «أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ حَالَ قَوَاهِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْبَدْنِيَّةِ شَرْعًا». ثُمَّ تَذَكَّرَ الْوُثِيقَةُ أَبْنَاءَ الْمُحَبَّسِ مِنْ زَوْجَتِهِ الْأُولَى، وَلَيْسَ فِي فَرِيضَةِ الْهَالِكِ امْرَأَةً اسْمُهَا (فَاطِمَةُ)، وَإِنْ جِهَلُ أَحَدُ وَارِثِهِ فَلَا يَجْهَلُهُ الْأَبُ، وَيَقُولُ: لَهُمْ قِطْعَةٌ اسْمُهَا (...)، لِكُلِّ وَاحِدٍ: لِلذَّكَرِ مِثْلَ حِظِّ الْأُنثِيَيْنِ. وَهَذِهِ الْقِطْعَةُ - كَمَا يَقُولُونَ عَنْهَا - أَرْضُ جَرْدَاءٍ غَيْرِ صَالِحَةٍ لِلْفَلَاحَةِ، وَحَتَّى مَا فِيهَا مِنْ بَنَاءٍ نُوْزِعُوا فِيهِ دُونَ إِخْوَانِهِمْ.

ثُمَّ يَذَكَّرُ أَبْنَاءَ الْمَرْأَةِ الثَّانِيَةِ وَأَخْوِيهِ وَأَخْوَاتِهِ وَيَقُولُ: «لَهُمُ الْعَقَارَاتُ الْمَبْنِيَّةُ الْكَائِنَةُ». ثُمَّ ذَكَرَ زَوْجَتَهُ وَعَيَّنَ لَهَا الْعَقَارَ الْكَائِنَ، وَكَذَلِكَ الْعَقَارَ الْمُسَمَّى وَمَا حَوَاهِ الْكَائِنَ... وَبِذَلِكَ نَرَى أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ جَعَلَ جُلَّ مَالِهِ لَزَوْجَتِهِ (ك) وَأَبْنَائِهَا مِنْهُ، وَلَمْ يُحْصِصْ لِلْآخَرِينَ إِلَّا قَلِيلًا.

ثُمَّ فِي الظَّاهِرِ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَبْسٍ أَصْلًا، وَإِنَّمَا هُوَ تَوْزِيعٌ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ - إِنْ صَحَّ أَنَّهُ أَمَّلَى هَذَا الْكَلَامَ - لِمَلِكِهِ أَوْ لِبَعْضِ مَا كَانَ يَمْلِكُهُ عَلَى وَرَثَتِهِ.

ثُمَّ يَقُولُ: «يَتَنَفَّعُونَ بِهَا فِي حَيَاتِهِمْ، وَبَعْدَ مَمَاتِهِمْ يَرْجِعُ حَبْسًا وَوَقْفًا عَلَى الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ بَلْ أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادُ أَوْلَادِهِمْ».

ثَانِيًا: مِثْلَ هَذِهِ الْوُثِيقَةِ الْمُحَرَّرَةِ بِمَكْتَبِ التَّوْثِيقِ جَدِيدَةً بِأَنَّ تَنْزِعَ مِنْ مَكَاتِبِ التَّوْثِيقِ لَضَعْفِ أَسْلُوبِهَا، وَبِالْأَخْطَاءِ فِي مَحْتَوَاهَا، لَا يَذَكَّرُ التَّعْرِيفَ بِالْأَشْخَاصِ، وَلَا بِالْأَعْيَانِ الْمُحَبَّسَةِ، وَلَا مَسَاحَتَهَا وَحُدُودَهَا، ثُمَّ يَزْعُمُ أَنَّهُ قَلَّدَ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ، فَفِي أَيِّ شَيْءٍ قَلَّدَ هَذَا الْمَذْهَبَ؟ وَلَا وَجُودَ لِلْحَنْفِيَّةِ فِي عَامَّةِ شُعْبَانَا، بَلِ الْمَذْهَبُ السَّائِدُ الْمَعْرُوفُ فِي بِلَادِنَا هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَنُصُوصُهُ وَاضِحَةٌ فِي إِبْطَالِ الْبَاطِلِ وَإِقْرَارِ الْحَقِّ، وَالْإِسْلَامُ قَدْ وَزَعَ التَّرِكَاتِ تَوْزِيعًا عَادِلًا.

وَبُطْلَانُهَا يَتِمُّثَلُ فِي:

1 - بَاعْتِبَارُهَا حَبْسًا لَا تَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَصَرَّفُ فِي مَالِهِ بِمَا أَعْطَاهُ اللَّهُ مِنْ حَقِّ التَّصَرُّفِ، وَلَا يَتَبَرَّعُ لَوْجَهَ اللَّهِ بِمَالِهِ عَلَى نَفْسِهِ، وَيَحْجُرُ عَلَى نَفْسِهِ التَّصَرُّفُ الْمُبَاحُ لَهُ.

وَنَصَّ خَلِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي مَخْتَصَرِهِ فِي بَابِ الْحَبْسِ فِي مُبْطَلَاتِ الْحَبْسِ بِقَوْلِهِ: «أَوْ عَلَى نَفْسِهِ وَلَوْ بِشَرِيكَ». أَيَّ يَبْطُلُ تَحْبِيسُهُ لِمَلِكِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَحْدَهُ، بَلْ يَبْطُلُ وَلَوْ ذَكَرَ أَنَّهُ حَبَسَ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى الْفُقَرَاءِ.

2 - وَيَبْطُلُ أَيْضًا لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِيهِ حَوْزٌ مِنَ الْمُحَبَسِّ عَلَيْهِمْ حَتَّى يَمُوتَ، وَنَصَّ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ الْحَوْزَ مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الْحَبْسِ فِي صِحَّةِ الْمُحَبَسِّ.

فَإِذَا مَرَضَ مَرَضَ الْمَوْتِ قَبْلَ حَوْزِ الْحَبْسِ، بَطَلَ الْحَبْسُ، وَرَجَعَ وَصِيَّةٌ، وَالْوَصِيَّةُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا تَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ قَدْ أَوْصَى لِمَنْ يَرِثُ: أَبْنَاءَ الْمَرْأَةِ الْأُولَى، وَأَبْنَاءَ الْمَرْأَةِ الثَّانِيَةِ، وَعَلَى الْمَرْأَةِ الثَّانِيَةِ، وَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ وَرَثَةٌ، الزَّوْجَةُ تَأْخُذُ الثَّمَنَ، وَالْأَبْنَاءُ جَمِيعًا يَقْتَسِمُونَ الْبَاقِي، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ.

ثَالِثًا: لَوْ اعْتَبَرْنَا هَازِلًا قِسْمَةً لِمَالِهِ عَلَى أَبْنَائِهِ وَزَوْجَتِهِ وَلَيْسَتْ بِحَبْسٍ، لَمَّا صَحَّتْ هَذِهِ الْقِسْمَةُ؛ لِأَنَّ شَرْطَ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ الْقِسْمَةُ عَلَى وَفْقِ وَصِيَّةِ اللَّهِ فِي الْقُرْآنِ لِلْمُسْلِمِينَ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: 11]، وَالزَّوْجَةُ لَهَا مَعَهُمُ الثَّمَنُ فَقَطْ فِي الشَّائِعِ مِنْ مَالِهِ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ خَصَّهَا هُنَا بِحِصَّةِ الْأَسَدِ، بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا أُعْطِيَتْ لِنَفْسِهَا وَأَبْنَائِهَا.

وَلَوْ اعْتَبِرْتَ هَذِهِ (الْقِسْمَةَ) هِبَةً وَعَطِيَّةً، لَكَانَتْ فَاسِدَةً؛ لِأَنَّ أَصْحَابَهَا لَمْ يَحْزَوْهَا فِي صِحَّةِ الْوَاهِبِ، وَلَا عَلِمُوا بِهَا إِلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ. وَكُلُّ التَّبَرُّعَاتِ تَحْتَاجُ فِي صِحَّتِهَا وَإِمضَائِهَا إِلَى الْحَيَازَةِ، فَإِذَا لَمْ تَقَعْ حَيَازَةٌ حَتَّى مَرَضِهِ أَوْ وَفَاتِهِ أَوْ فَلَسٍ، بَطَلَ مَا وَهَبَهُ وَرَجَعَ إِرْثًا.

رابعاً: وكلُّ ما تَرَكَه المرحوم يُورَث عنه كما قَسَمه الله في كتابه: لزوجته الثمن، ولأبنائه وبناته الباقي بعد الثمن، للذكر مثل حظَّ الأنثيين، ولا يجوز أن يُخصَّ أيُّ واحد منهم بقطعة، بل يكون كلُّ ما يرثونه على الشَّياع، يُقسَّم بينهم بالتراضي. والله أعلم.

مَظْلَمَةٌ شَدِيدَةٌ تَلْحَقُ زَوْجَةً وَبَنَاتَ صُلْبٍ

السؤال:

سيدي الرئيس، نتقدَّم إليكم بهذا الاستفتاء لعله يرفع عنا مَظْلَمَةً لِحَقَّتْنا، ذلك أننا حُرِمْنَا مِن حَقٍّ واضح لنا في إرث والدنا منذ 1949م حتى اليوم، ولم نَسْتَطِع أن نتوصَّل إلى حقِّنا أثناء العهد الاستعماري البغيض، وأما اليوم فإننا نأمل من الله أن نتحصَّل على حقِّنا.

وبيان ذلك أن المرحوم (أ. ص بن م) الذي تُوِّفِّي عام 1949م في (بغاي) بلدية (عين متوسة) مِن دائرة (خنشلة) ولاية (أم البواقي) حالياً، مات وترك مِن الورثة: زوجة، وأختين، وسبع بنات. فالزوجة هي (ب. ف)، التي عاشت بعده حتى عام 1966م في كفالة ابنتها (خ)، وقد لعبت هذه الزوجة دوراً بطولياً في الثورة، والبنات السبع هن: (ز)، (غ)، (ج)، (خ)، (ع)، (خ) - تُوفِّيت بعد أمِّها -، (ف) - تُوفِّيت بعد أمِّها -.

والأختان هما: (ب)، و(ح).

وكان الهالك يتصرَّف في ملكه حتى وفاته تصرَّف المالك، وقبل وفاته باع جزءاً من هذه الأرض عام 1945م، ولم يتعرَّض له أحدٌ في بيعه ولا في تصرُّفه في أرضه واستغلالها والتبديل والتغيير فيها حتى تُوِّفِّي عام 1949م.

وبعد وفاته نازَعنا المدعو (أ. ل بن م)، وهو ابن أخت أبيتنا (أ. ص بن م)، واستظهر بوثيقة حبسٍ لم نكن نعرفها ولا سمعنا بها، وقد استحوذ (أ. ل) بمقتضى هذه الوثيقة على جميع ما ترك الهالك، ولم يُعط شيئاً منه لا لزوجة الهالك ولا لبناته، ولا

لأختيه، ولقد نازعناه وامتدَّ نزاعنا إلى أيام الثورة، فأجّلت النظر في ذلك، وأذّنت أن نَسْتَغِلَّ الملكَ بيننا، وبقي الأمر كذلك حتى عام 1974م، فعاد إلى إنكاره، وحرَمَنا مِن أيِّ حقٍّ حتى اليوم.

ونحن نُقَدِّمُ إليكم نَصَّ الحَبْسِ ونسألُكم: أهو صحيح أم باطل؟ وهل يَحْرِمُنا الشرعُ مِن أخذِ شيءٍ مِن حقِّنا؟ وهل يُتَصَوَّرُ أن يَحْرِمَ الرجلَ زوجته وبناته وأخواته مِن أخذِ شيءٍ مِن ماله كُلِّه، ويؤثِّرَ به كُلُّه ابنَ أختٍ له؟

أجيبونا بِحُكْمِ الشرع، فإن كان علينا رَضِينَا، وإن كان لنا فنحن نطالب بِحَقِّنا. والسلام عليكم ورحمة الله.

بناتُ المرحوم

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: بعد الاطلاع على نسخة مِن هذا الحَبْسِ، وجدنا أنه صادرٌ مِن محكمة (خنشلة) الشرعية لدى الباش عَدَلٍ بها: السيد (ابن س. م. ط بن ع) بتاريخ 30 أبريل 1935م تحت عدد 352، وقد جاء في هذه الوثيقة أنه استقر على ملك السيد (أ. ص بن م) - الفلاحُ حِرْفَةً - الشَّطْرُ في عقارات بعضها في (دُوَّار بغاي) وبعضها في (دُوَّار خنشلة)، والشَّطْرُ الآخر مِن هذه الأملاك على ملك شريكه عمه الحاج (م بن ص)، وسَمَّتِ الوثيقة هذه القِطْعَ مِن الأرض بأسمائها وأماكنها، ومقدار ما يُزْرَع فيها، سواء ما كان منها في (دُوَّار بغاي)، وما كان منها في (دُوَّار خنشلة)، ثم قالت: «كلُّ هذا انجَرَّ له بالإرث مِن أوائله».

كما ذَكَرَتِ الوثيقة أنَّ على ملكه أيضًا (طبة الغبار) بـ (دُوَّار خنشلة) مساحتها 9 هكتارات وأربعون آرا، و(طبة تارليست) مساحتها أيضًا 5 هكتارات وأربعون آرا، و(طبة لختالة) بـ (دُوَّار بغاي) مساحتها هكتاران واثنى عشر آرا، و(طبة سهتال) مساحتها هكتار

واحد. وهذه القطع الأربعة الأخيرة قد اشتراها شراء صحيحًا بعقود رسمية، ولم تُذكر الوثيقة ما يُفهم منه هذه القطع المُشتراة، هي له وحده أم أنها أيضًا بالنصف مع عمه.

وقال في الوثيقة عَقِب ذلك أنه: «حَبَس وأَبَد النِّصْف على الإشاعة مِمَّا على ملكه مِنَ القطع المذكورة المعلومة». وقال المُوْتَق في الوثيقة أيضًا: «حَصَر لدينا المالك المذكور وأَشْهَدَ على نفسه حال صِحَّتِهِ وجواز أمرِهِ شرعًا أنه بعدما أَحْضَرَ ورقة لَقَبِهِ المُستعملة بـ (حوز خنثلة) عددها 869، أنه حَبَس وأَبَد النِّصْف على الإشاعة مِمَّا على ملكه مِنَ جميع القطع المذكورة المعلومة الحدود والمساحة، بسائر حدودها وحقوقها وعامة منافعها ومرافقها الداخلة فيها والخارجة عنها، وما عُدَّ ونُسِب إليه قديمًا وحديثًا على ولد أخته (أ، ل بن م بن ب) القاصر - عُمره 7 سنوات مِنَ السَّن - ثم على أولاده وأولاد أولاده، وأعقابهِ وأعقاب أعقابهِ، وذريته وذرية ذريته، ما تناسلوا وامتدت فروعهم في الإسلام، الذُّكور دون الإناث، والولدُ لا يَسْتَحِق مع أبيه إلا إن مات على عَقِبِهِ قام عَقِبُهُ مَقَامَهُ... فإذا انقضوا عن آخرهم... رَجَعَ ذلك لأولاد البنات، يُقَسَّم بينهن على الرؤوس... ولا مَدخل في هذا الحَبَس للإناث سوى القاصرات أو مَنْ تَأَيَّمَت فلها النفقة والكسوة فقط، فإذا انقض العَقِب بأَجْمَلِهِمْ رَجَعَ ما ذُكِر حَبَسًا على الحرمين الشريفين». ثم يقول: «حَبَسًا مُؤَبَّدًا، وَوَقْفًا سَرْمَدًا، لا يُبَدَّل ولا يُغَيَّر ولا يُباع ولا يُهب (الصواب ولا يُوهَب) إلى أن يَرِث الله الأرض وَمَنْ عليها، وهو خير الوارثين. حَصَر والدُ المُحَبَس عنه، وَقِيلَ في حقِّ ابنه الحَبَس، وعَرَفَ بالمُحَبَس الكهل (ابن ع. ع...)»، إلى أن ذَكَر أنه قَبِلَ عنه، ولم يَذْكُر أنه حازَ له.

ثانيًا: بعد اطلّاعنا على الوثيقة المُتقدِّم ذِكْرُها، ودراستنا لنَصِّها، تَبَيَّنَ لنا فسادُ هذا الحَبَس وبُطلانه، وعدم اعتباره شرعًا، فلا به يُعْمَل، ولا عليه يُعَوَّل، وأن المُحَبَس عليه المدعو (أ، ل بن م) غاصبٌ لحقوق [زوجة] ⁽¹⁾ الهالك ولحقوق بناته وحقوق أخته،

(1) في النسخة المطبوعة: [أم]. والصواب ما أثبتناه، وقد تَكَرَّرَ هذا في الفتوى، وأصلحته ووضعناه بين معقوفتين.

فكُلُّ ما تَرَكَه المالك يُقَسَّم بينهن حسب الفريضة الشرعية، ولا يبقى له ولا لغيره شيء. ويتبيّن بطلان هذا الحبس من أمور:

الأول: أنّ هذا الحبس من العقار والرياع لم تقع حيازته قبل وفاة الحبس، ودليل ذلك أنّ الوقف وقع عام 1935، وموت الواقف وقع عام 1949، ولم يعلم بوجود هذا الحبس أحدٌ إلا بعد موته، وبقي الواقف يستغل أملاكه ويتصرّف فيها تصرّف المالك بالعمل فيها واستغلالها، والبيع والشراء والتبديل والتغيير لأعيانها، وكلّ ذلك يُنافي حقيقة الحبس وما جاء في قوله في الوثيقة المذكورة ما نصّه: «حَسْبًا مُؤَبَّدًا، وَوَقْفًا مُسَرَّمَدًا، لَا يُبَدَّل، وَلَا يُغَيَّر، وَلَا يُوهَب».

الأمر الثاني: أنّ الحيازة شرطٌ في تمام الحبس وكلّ التبرّعات مثل الهبة والصدقة، وهذا باتفاق العلماء في المذهب وخارج المذهب، إلا ما يروى عن أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، ولم ينصّ عليه في هذا الحبس، والقضاء والعمل عندنا بمذهب مالك.

والحيازة هي رفع يد الحبس أو المتبرّع عمّا تبرّع به من المال أو العقار أو الرّيع الذي حبسه أو تصدّق به أو وهبه، وتسليمه إلى من تبرّع به عليه، بحيث يقبضه ويدخل تحت تصرّفه، رشيدًا كان أو سفيهاً، ويقبض عن القاصر وليّه، ويحوز له، ولا يعود إلى تصرّف المالك الأصلي بأيّ وجه من الوجوه بعد حوزته لمدّة عام على الأقلّ، فلو عاد إليه فيه بوجه ما بطل ولو بكراء، فإن لم يحزّه الحبس عليه، ولم يضع يده عليه حتى حصل مانع من موانع الحبس والهبة والصدقة بطل وفسد - وهذه الموانع هي: الموت، ومرض الموت، والإفلاس - ورجع إرثًا للورثة، أو قسمة - في حالة الإفلاس - بين أهل الدّين.

قال خليل بن إسحاق في المختصر - في مبطلات الوقف عاطفاً على قوله: «وبطل على [معصية]⁽¹⁾» - ما نصّه: «أو لم يحزّه كبيرٌ وقف عليه ولو سفيهاً، أو وليّ صغير، أو لم

(1) في النسخة المطبوعة: [معصب]. والصواب ما أثبتناه من مختصر خليل.

يُحْلَلُ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَ كَمَسْجِدٍ قَبْلَ فَلْسِهِ وَمَوْتِهِ وَمَرْضِهِ». وَشَرَحَهُ الدَّرْدِيرُ بِقَوْلِهِ «أَوْ لَمْ يَحْزَهُ - حَتَّى حَصَلَ الْمَانِعُ - كَبِيرٌ وَقِفَ عَلَيْهِ، فَيَبْطُلُ، فَإِنْ حَازَهُ قَبْلَ الْمَانِعِ صَحَّ وَلَوْ كَانَ سَفِيهًا، أَوْ لَمْ يَحْزَهُ وَلِيٌّ صَغِيرٌ... أَوْ لَمْ يُحْلَلِ الْوَاقِفُ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَ كَمَسْجِدٍ وَمَدْرَسَةٍ وَرِبَاطٍ وَبَثْرٍ، فَالْإِخْلَاءُ فِيهَا ذِكْرُ حَوْزٍ حُكْمِيٍّ... وَأَشَارَ إِلَى بَيَانِ الْمَانِعِ، وَأَنَّهُ أَحَدُ أُمُورِ ثَلَاثَةٍ».

ثُمَّ بَيَّنَّ الدَّرْدِيرُ هَذِهِ الْأُمُورَ الثَّلَاثَةَ وَهِيَ:

- الْفَلْسُ: وَالْمُرَادُ بِهِ إِحَاطَةُ الدِّينِ بِهَالِ الْوَاقِفِ، فَذَلِكَ مَانِعٌ مِنَ الْحَبْسِ، إِذَا لَمْ يُقْبَضْ حَتَّى أَحَاطَ بِهَالِهِ الدِّينُ، يَبْطُلُ الْحَبْسُ، وَيُقَسَّمُ بَيْنَ الدَّائِنِينَ.

- وَالثَّانِي: الْمَوْتُ قَبْلَ الْحَوْزِ: فَإِنَّهُ يُبْطِلُهُ، وَيَرْجِعُ الْحَبْسَ إِرْثًا بَيْنَ الْوَرِثَةِ الشَّرْعِيِّينَ.

- وَالثَّلَاثُ: مَرَضُ الْمَوْتِ الْمُتَّصِلُ بِهِ: فَإِذَا مَرَضَ قَبْلَ الْحَيَازَةِ بَطَلَ الْحَبْسُ إِنْ مَاتَ مِنْهُ، وَرَجَعَ إِرْثًا.

وَنَصَّ خَلِيلٌ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْوَاقِفَ لَوْ عَادَ لُسْكُنِي وَقَفَّهُ قَبْلَ انْقِضَاءِ سَنَةِ عَلَى تَحْوِيزِهِ، فَحَصَلَ الْمَانِعُ، بَطَلَ الْحَبْسُ. قَالَ عَاطِفًا عَلَى الْمَبْطَلَاتِ: «أَوْ عَادَ لُسْكُنِي مَسْكَنَهُ قَبْلَ عَامٍ».

وَشَرَحَهُ الدَّرْدِيرُ بِقَوْلِهِ: «أَوْ عَادَ الْوَاقِفُ لُسْكُنِي مَسْكَنَهُ الَّذِي وَقَفَّهُ قَبْلَ عَامٍ - بَعْدَ أَنْ حِيزَ عَنْهُ - وَاسْتَمَرَ سَاكِنًا حَتَّى حَصَلَ الْمَانِعُ فَيَبْطُلُ، وَلَا مَفْهُومَ لِمَسْكَنِهِ وَلَا لُسْكُنِي، إِذَا الْإِنْتِفَاعُ بِهَا حَبَسَهُ بَغَيْرِ السَّكَنِ كَذَلِكَ».

وَزَادَهُ الدَّسُوقِيُّ بَيَانًا بِقَوْلِهِ: «بَلْ لَوْ كَانَ مَالُهُ غَلَّةً، وَحِيزَ عَنْهُ، ثُمَّ عَادَ قَبْلَ عَامٍ لِلْإِنْتِفَاعِ بِهِ بَعْدَ الْحَوْزِ عَنْهُ وَاسْتَمَرَ يَنْتَفِعُ بِهِ حَتَّى حَصَلَ الْمَانِعُ فَإِنَّ الْوَقْفَ يَبْطُلُ». ثُمَّ قَالَ: «سِوَاءَ عَادَ بِكَرَاءٍ أَوْ إِرْفَاقٍ أَوْ عَارِيَةٍ».

فَهَذِهِ نُصُوصٌ صَحِيحَةٌ صَرِيحَةٌ عَنْ كُتُبِ الْفُقَهَاءِ الْأَثْبَاتِ تُبْطِلُ هَذَا الْحَبْسَ الَّذِي

يُعْطِي مَالَ هَالِكٍ إِلَى ابْنِ أُخْتِهِ، وَيَحْرِمُ [زَوْجَةَ] هَالِكٍ وَبَنَاتِهِ، وَغَيْرَ مَعْقُولٍ أَنْ يَهْتَمَّ
هَالِكٌ بِابْنِ أُخْتِهِ وَيَتْرَكَ الْإِهْتِمَامَ بِبَنَاتِهِ وَبِزَوْجَتِهِ وَبِأُخْتِهِ، وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَأَلْفَى
الْشَارِعُ فِعْلَهُ.

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ عُلَمَائِنَا وَعُلَمَاءِ الْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي أَنَّ الْحَيَازَةَ شَرْطٌ فِي تَمَامِ
الْحَبْسِ، إِلَّا مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ صَاحِبِ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ الْحَيَازَةَ. وَيَقُولُ
أَبُو يُوسُفَ كَانَ الْقَضَاءُ فِي عَهْدِ الْأَسْتِعْمَارِ يَعْمَلُونَ، لِيُظْلِمُوا الْوَارِثِينَ الْحَقِيقِيِّينَ، وَلَكِنْ
الْقَاضِي الَّذِي كَتَبَ الْوُثِيقَةَ غَفَلَ عَنْ مَذْهَبِ أَبِي يُوسُفَ، فَأُطْلِقَ وَلَمْ يَذْكُرْ أَبَا يُوسُفَ،
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَحَتَّى لَوْ ذَكَرَهُ لَقُلْنَا أَنَّ مَذْهَبَ الْحَنْفِيَّةِ عِنْدَ التَّحْقِيقِ خِلَافُ قَوْلِ أَبِي
يُوسُفَ، فَصَاحِبُ الْمَذْهَبِ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَصِحُّ الْحَبْسُ عِنْدَهُ وَلَا يَكُونُ إِلَّا
إِذَا حَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ، فَكُلُّ حَبْسٍ مُتَحَاجِّجٌ إِلَى حُكْمِ حَاكِمٍ خَاصٍّ بِهِ.

وَمَذْهَبُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ صَاحِبِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَتِمُّ الْحَبْسُ إِلَّا بِالْحَوْزِ
وَالْتَّعْيِينِ، وَهُوَ الْقَوْلُ الْمُفْتَى بِهِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ نَصُوصُهُمْ فِي
الْكِتَابِ الْمَعْتَمَدَةِ، فَهَذَا الْحَبْسُ بَاطِلٌ عِنْدَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَمْ يَحْزِهِ صَاحِبُهُ،
وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَمْ يُعَيَّنْهُ، بَلْ قَالَ: «عَلَى الشَّيْءِ»، وَذَلِكَ بَاطِلٌ عِنْدَهُ.

الْأَمْرُ الثَّلَاثُ: عَلَى فَرْضِ صِحَّةِ هَذَا الْحَبْسِ وَتَحْوِيزِهِ قَبْلَ وَفَاةِ الْمُحْبَسِ - وَذَلِكَ مَا لَمْ
يَقَعْ وَلَا يَصِحُّ - فَإِنْ تَطَبَّقَ فَاسِدٌ، بِاسْتِحْوَاذِ (أ. ل) عَلَى جَمِيعِ مَا تَرَكَ الْوَاقِفُ (أ. ص)،
وَقَدْ غَضِبَ حَقُّ [الزَّوْجَةِ] وَالبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ، وَحَرَمَهُنَّ نِصْفَ مَا تَرَكَ هَالِكٌ؛ لِأَنَّ
الَّذِي حَبَسَهُ إِنَّمَا هُوَ نِصْفُ مَا تَرَكَ إِذْ قَالَ: «النِّصْفُ عَلَى الْإِشَاعَةِ بِمَا مَلَكَهُ مِنْ جَمِيعِ
الْقَطْعِ الْمَذْكُورَةِ». فَهَذَا النَّصُّ مِنَ الْوُثِيقَةِ صَرِيحٌ بِأَنَّ الَّذِي أَرَادَ (أ. ص) أَنْ يُحْبَسَ عَلَى
ابْنِ أُخْتِهِ (أ. ل) إِنَّمَا هُوَ النِّصْفُ بِمَا مَلَكَهُ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا مَلَكَهُ، وَبِمَا أَنَّ مَلَكَهُ هُوَ نِصْفُ
(الطَّبَاتِ) الْمَذْكُورَاتِ مَعَ عَمِّهِ، فَهَذَا هُوَ مَا يَصِحُّ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ، وَيَتَصَدَّقَ مِنْهُ إِنْ
شَاءَ، فَيَكُونُ قَدْ أَرَادَ نِصْفَ النِّصْفِ، وَأَمَّا النِّصْفُ الَّذِي يُخَصُّ عَمَّهُ فَلَا كَلَامَ عَلَيْهِ، وَلَا
يَخْطُرُ بِيَالٍ أَنَّهُ أَرَادَهُ.

فلهذا نقول: لو صَحَّ الحَبْسُ بالحَوْزِ، لكانت الأرض تُقَسَّمُ هكذا: يأخذ العمُّ نصفه من كلِّ قطعة أرض، والنَّصف الباقي يأخذ المُحَبَّس عليه نصفه، والباقي - وهو نصف النِّصف - يُقَسَّم بين بناته و[زوجته] وأختيه، كلُّ منهن تأخذ حظَّها. هذا لو صَحَّ الحَبْس - وهو لا يَصِحُّ - أو لو أجازته الوارثات، وهن لا يُجْزَن، وكيف يُجْزَن التحبُّس على مَنْ قَسَا عليهن وحرَمهن العيش في أرض أبيهن؟ وهو نفسه إنما أدلَّى بأنثى.

وهكذا نرى أنَّ السيد (أ. ل) قد غَصِب هؤلاء النِّسوة حقَّهن، وحرَمهن ميراثهن، ومن الواجب أن يُعطي لهن ما أعطاهن الله بِنَصِّ في كتابه، وقد قال في البنات: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: 11]، وقال في الزوجة: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَمْ﴾ [النساء: 12].

ثالثاً: فيجب أن يُفسخ هذا الحَبْس ويبطل، ويرجع إرثاً بين النِّسوة المذكورات، ويُقَسَّم حسب الفريضة الشرعية.

تأخذ الزوجة الثُّمن لوجود الفرع الوارث، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَمْ﴾ [النساء: 12].

وتأخذ البنات السَّبع بالفرض: الثلثين بينهما، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: 11].

والباقي تأخذه الأختان بالتعصيب، قال في الرَّحِيَّة: والأخواتُ إِنْ تَكُنَّ بَنَاتٌ فَهُنَّ مَعَهُنَّ مَعْصَبَاتٌ

وأصلُ الفريضة من 24 لوجود مقام الثُّمن ومقام الثُّلث فيها. فتأخذ الزوجة الثُّمن أي 3، وتأخذ البنات بينهما الثلثين أي 16 على 24، ولا تنقسم بينهما، وتأخذ الأختان الباقي وهو 5 على 24، فلا تنقسم عليهما، وتَصِحُّ الفريضة من 336:

- تأخذ الزوجة الثمن وهو 42 من 336.

- وتأخذ البنات السبع الثلثين بينهما، وهو 224 من 336، لكل واحدة منهن 32 من 336.

- والباقي 70 من 336 يُقسَّم بين الأختين، فيصَحُّ لكل واحدة 35 من 336.

هذا هو أصل الفريضة - وهو 24 - وما تصَحُّ منه - وهو 336 سهماً - وما يتُوب كل واحد من الورثة، وهو ما تقدَّم بيَّأنه، ولا يُعقل أن يحرم الرجلُ زوجته وبناته من ماله، ويُقدَّم عليهن ابنُ أخته، فهذا نفسه يُدلي إليه بأنثى، وابن ابنته أقرب إليه من ابن أخته. والحرصُ على إبعاد الأنثى من الإرث هو عين الجاهلية الأولى، ولا يُقرُّ عليه مَنْ فعَّله. والله سبحانه وارث الأرض ومن عليها، وإليه المرجع والمآب، وهو خير الوارثين. والله أعلم.

14/11/1981م

يُحبِّس على نفسه ليَحْرِم أخته من الميراث

السؤال:

في يوم 30 من يناير 1961م حبَّس السيد (ع) ملكه الكائن ببلدية (سيدي موسى)، ويحتوي على 28 أرا و77 سنت آرا، وعلى الدار الكائنة بتلك الأرض، أولاً على نفسه، يستغلُّ ذلك مُدَّة حياته، وبعد وفاته يرجع حبساً ووفقاً على مكفوله وأخ زوجته (ب. ع)، ثم على أولاد هذا الأخير... ثم على أولادهم وأولاد أولادهم، حبساً مُؤبداً... وقدَّ في تحييسه قول الإمام أبي يوسف... النخ، ووقع هذا الحبس بمحكمة (الأربعاء).

وفي يوم 29/12/1963م رَجع السيد المذكور أمام المحكمة المذكورة، وأعلن أنه أبطل الحبس المُشار إليه أعلاه إبطالاً كُلِّيًّا، بحيث لا يعمل به من الآن فصاعداً، ثم تُوفي إلى رحمة الله دون عَقِب، وترك أخته الشقيقة السيدة (ر. ب).

الرجاء من فضلکم أن تُفتونا في المسألة، هل الوقف صحيح؟ وهل الرجوع فيه صحيح؟ وهل تَرِث أخته فيما تَرَكه؟

ب. ر (الحراش)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة. هذا الوقف باطلٌ باتفاق مذهب المالكية والحنفية، وما تَرَكه الهالك يُورَثُ حسب القسمة الشرعية، والأخت الشقيقة منفردة تأخذ النصف من التركة. وبيان بطلان هذا الحبس يُؤخذ مما يأتي:

أولاً: مذهب المالكية أنه لا يجوز أن يُحبس على النفس، وما وقع من ذلك فهو باطل، قال في المختصر - وهو يُبين ما يبطل به الوقف -: «... أو على نفسه». قال الدردير: «[أو وَقَفَ على نفسه] خاصة، فيبطل قطعاً، لتَحْجِيرِهِ على نفسه وعلى وارثه بعد موته، [بل يَبْطُل] ولو كان الوقفُ على نفسه بِشْرِكٍ [أي معه]، كَوَقْفِهِ على نفسه وعلى فلان أو الفقراء، وإنما تَبْطُل حِصَّةُ الشريك إذا لم يَحْزُها قبل حصول المانع»⁽¹⁾.

ثانياً: لا يُشترط عند المالكية في صِحَّة الوقف الحَوْرُ، ولكن إذا لم يقع حَوْرٌ حتى حَصَلَ مانعٌ من موتٍ، أو تَفْلِسٍ، أو جنونٍ، أو مرض موتٍ، بَطَلَ الحبس. قال [الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير للدردير]⁽²⁾: «فإن استمر تحت يده حتى حَصَلَ المانع من موتٍ، أو فَلََسٍ، أو جنونٍ، بَطَلَ الوقف من أصله»⁽³⁾.

فهذه مسألة مُجْمَعٌ عليها عند فقهاء المالكية، ولهم دليل عليها من تَصَرُّف أبي بكر

(1) الشرح الكبير. ج 4/ ص 80. وما بين معقوفتين سَقَطَ من النسخة المطبوعة، وأثبتناه من الشرح الكبير.

(2) في النسخة المطبوعة: [الدردير في شرح خليل]. والصواب ما أثبتناه.

(3) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 4/ ص 81.

مع عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، فقد كان نَحْلَهَا نَحْلَةً لم تَحْزُها حتى مَرِضَ، فَمَنَعَهَا منها⁽¹⁾.

ثالثاً: بما يَبْطُلُ به الحبس عند المالكية، أن يَتَوَصَّلَ به الواقف لحرمان وارث شرعي من حقّه، قال في المختصر: «... أو على بَنِيهِ دون بناته». ونَقَلَ الدردير عن ابن شعبان قوله: «فإنه يُشْبِهُ فعل الجاهلية من حرمان البنات من إرث أبيهن».

ونَصَّ في المَدْوَنَة على كراهة أن يُخْرِج البنات من تَحْيِيسِه⁽²⁾. واختَلَفَ الشُّراح في تفسير الكراهة: أَلْحَمَلُ على بابها فإن وقع مَضَى، أم تُحْمَلُ على التحريم وعليه إذا وقع فُسِخ؟ قال الدسوقي بعد حكاية أقوال: «مَحَلُّ [الخلاف]⁽³⁾ إذا حَصَلَ الوقف على البنين دون البنات في حال الصَّحَّة وحَصَلَ الحَوَظُ قبل المانع، أما لو كان الوقف في حالة المرض فباطلٌ اتفاقاً ولو حِيزَ؛ لأنه عَطِيَّةٌ لو ارث، أو كان في حال الصَّحَّة وحَصَلَ المانع قبل الحَوَظ فباطلٌ اتفاقاً⁽⁴⁾».

ومسألَتُنَا تُشْبِهُ ذلك، أعني تُشْبِهُ التَّحْيِيسَ على البنين دون البنات؛ لأن الواقف في عمله الأول حابى زوجته، وأَوْقَفَ عقاره على أخي زوجته وأبنائه، وهُم أَبَاعِدُ، وَحَرَمَ أخته الشقيقة وهي أَوْلَى بالميراث، وأخيراً استيقظ ضميره الديني، ثم إنَّ يده بَقِيَتْ مَجْبُولٌ في الوقف حتى حَصَلَ المانع بموته، فَوَقَّفَهُ باطلٌ اتفاقاً، كما نَصَّ الدسوقي.

رابعاً: من شَرَطَ صِحَّةَ الوقف عند أبي حنيفة ولزومه أن يَحْكُمَ به حاكمٌ، فإذا لم

(1) أخرجه مالك في الموطأ (ج2/ص752)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج6/ص280)، وعبد الرزاق في المصنّف، حديث (16507)، عن عائشة رضي الله عنها. قال الألباني - رحمه الله - في إرواء الغليل (ج6/ص62): «إسناده صحيح على شرط الشيخين».

(2) انظر: المَدْوَنَة. ج4/ص423، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج4/ص79.

(3) في النسخة المطبوعة: [الكراهة]، والصواب ما أثبتناه من حاشية الدسوقي.

(4) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج4/ص79.

يَصْدُرُ بِهِ حُكْمٌ حَاكِمٌ فَهُوَ بَاطِلٌ لَا يَصِحُّ وَلَا يَلْزَمُ، وَهَذَا الْوَقْفُ لَمْ يَصْدُرْ بِهِ حُكْمٌ حَاكِمٌ، فَهُوَ بَاطِلٌ عِنْدَ إِمَامِ الْحَنْفِيَّةِ وَزَعِيمِ مَذْهَبِهِمْ.

خامسًا: كَثِيرٌ مِنْ قُضَاةِ بِلَادِنَا، وَخُصُوصًا فِي عَهْدِ الْإِسْتِعْمَارِ، يُخْضِرُ لَدَيْهِمْ مَنْ يَرِيدُ إِخْرَاجَ وَارِثٍ شَرْعِيٍّ مِنْ تَرَكَّتِهِ، وَيَطْلُبُ مِنْهُمْ حِيلَةً لَذَلِكَ، فَيَجِدُونَ عَنْدهُمْ مِثْلَ هَذَا التَّصَرُّفِ، بِتَخْيِيسِ الْمَالِ عَلَى النَّفْسِ مُدَّةَ الْحَيَاةِ ثُمَّ عَلَى مَنْ يُرِيدُونَهُ، مُخْرِجِينَ مِنَ التَّرَكَّةِ مَنْ شَاءُوا، وَهُمْ يَتَهَرَّبُونَ مِنْ نُصُوصِ الْمَالِكِيَّةِ الْوَاضِحَةِ فِي بُطْلَانِ الْوَقْفِ عَلَى النَّفْسِ، وَفِي بُطْلَانِ الْوَقْفِ إِذَا لَمْ يُجْزَ حَتَّى يَخْضُلَ مَانِعٌ، كَمَا يَتَهَرَّبُونَ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ زَعِيمِ الْمَذْهَبِ فِي بُطْلَانِ الْوَقْفِ إِذَا لَمْ يَحْكَمْ بِهِ حَاكِمٌ إِلَى قَوْلِ لَأَبِي يُوسُفَ، وَلَوْ سَأَلْتَهُمْ عَنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَشُرُوطَهُ لَوَجَدْتَهُمْ لَا يَعْرِفُونَهُ.

ثُمَّ إِنَّ مِثْلَ هَذَا التَّصَرُّفِ تَلَاعَبَ بِالْقُضَايَا، وَقَدْ نَصَّ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْقَاضِيَّ لَا يَحْكُمُ عَلَى الْعَامَّةِ إِلَّا بِالْمَذْهَبِ السَّائِدِ عَنْدهُمْ، الَّذِي نَصَّبَهُ الْإِمَامُ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِهِ. وَقَدْ حَكَّمَ بَعْضُ قُضَاةِ قَرْطَبَةِ بِمَذْهَبِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرَجَّحَهُ عَلَى قَوْلِ مَالِكٍ، فَاشْتَكَى الْمُتَضَرَّرُ إِلَى النَّاصِرِ الْخَلِيفَةِ الْأُمَوِيِّ، فَأَشْكَاهُ وَنَقَضَ حُكْمَ الْقَاضِي (1).

وَمَذْهَبُ مَالِكٍ هُوَ الْمَعْمُولُ بِهِ عِنْدَنَا مِنْذُ أَكْثَرِ مِنْ أَلْفِ سَنَةٍ، وَلَمْ يَدْخُلْ بِلَادَنَا الْحَنْفِيَّةُ إِلَّا فِي فِتْرَةٍ قَلِيلَةٍ أَثْنَاءَ الْعَهْدِ التُّرْكِيِّ، وَلَا بِأَسَاسٍ بِتَقْدِيمِ الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ - حَتَّى الْيَوْمِ - بَيْنَ مُتَدَاعِيَيْنِ حَنْفِيَّيْنِ، أَمَّا إِحَالَتُهُ عَلَى قَوْلِ لَأَبِي يُوسُفَ غَيْرِ مَدْرُوسٍ، فَيُوشِكُ أَنْ يَكُونَ تَلَاعَبًا بِالْحَقِّ.

سادسًا: هَلْ يَجُوزُ الرُّجُوعُ فِي الْوَقْفِ؟ أَمَّا إِذَا كَانَ الْوَقْفُ صَحِيحًا فَلَا يُمْكِنُ الْوَاقِفُ مِنَ الرُّجُوعِ فِيهِ، بَلْ يُجَبَّرُ عَلَى إِخْرَاجِهِ مِنْ يَدِهِ، وَلَوْ قَرَّطَ الْمُسْتَحِقُّ لَهُ حَتَّى حَصَلَ الْمَانِعُ، بَطَلَّ. هَذَا مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ. وَحَيْثُ بَقِيَتْ يَدُ الْوَاقِفِ تَجُولُ فِيهِ فَهُوَ بَاطِلٌ

(1) انظر: الشرح الكبير. ج 3/ ص 476، وانظر أيضًا: فتوى: هل لي الحق في الشفعة في حصص هذه الشركة؟

عندهم لو صَحَّ أَوَّلًا.

ومذهب الحنفية أنه يَجُوزُ للواقف أن يرجع في وَقْفِهِ وَيُبْطِلَهُ.

وبناءً على ذلك، فَإِنَّ وَقْفَ السيد المرحوم (ب. ع) باطلٌ عند المالكية:

1 - لأنه وَقَفَ على نفسه، وذلك باطل.

2 - لأنه لم يَجْزِهِ الْمُسْتَحِقُّ حَتَّى حَصَلَ الْمَانِعُ بِمَوْتِهِ، وذلك مُبْطِلٌ لَهُ.

وهو باطل عند الحنفية:

1 - لأنه لم يَحْكَمْ به حاكم - على قول الإمام الأعظم - وذلك يُبْطِلُهُ.

2 - لأنه رَجَعَ فِيهِ وَأَبْطَلَهُ، والرجوعُ فِيهِ وإبطالُهُ يُفْسِدُهُ وَيُبْطِلُهُ.

1974/02/25 م

هل يمكن مراجعة هذا الحبس؟

السؤال:

يُشَرِّفُنِي أَنْ أَتَقَدَّمَ لَكُمْ بِكُلِّ احْتِرَامٍ لِأَلْفَتْ نَظَرِكُمْ إِلَى الْوَضْعِيَةِ الْحَرَجَةِ وَالْمُقْلِقَةِ
الَّتِي أَصْبَحَ فِيهَا وَرَثَةُ الْمَرْحُومَةِ (ح. م) - زَوْجَةِ (م. ي) - وَالْأَوْلَادِ الَّذِينَ يُعْتَبَرُونَ وَرَثَةً،
وَالَّذِينَ يَهْمُهُمْ عَقْدُ الْحَبُوسِ (عَقْدُ الْحَبُوسِ مَعَ الرِّسَالَةِ) هُمْ فَقَطْ: (م. أ. ح)، و(م. ب)،
و(م. ف) - وَالَّذِي أَرْمَلَهُ (م. م) - الَّتِي تُسَاوِي قِسْمَتُهَا قِسْمَةَ أَحَدِ إِخْوَانِهَا الذَّكَرَيْنِ.

وَلَقَدْ حَرَمَتِ الْمَرْحُومَةُ (ح. م) ابْنَيْهَا (م. م) وَ(م. ب) فَلَمْ تُعْطِهَا شَيْئًا مِنْ مَالِهَا،
وَخَصَّتْ بِهِ كُلَّهُ مَنْ حَبَسَتْ عَلَيْهِمْ. وَنُلاحِظْ لَكُمْ أَنَّ ابْنَيْهَا (م. م) قَدْ مَاتَ فِي حَيَاةِ أُمِّهِ
وَتَرَكَ وَرَثَةً لَهُ. وَأَمَّا ابْنُهَا (بوعلام) فَهَذَا يَزَالُ بِقَيْدِ الْحَيَاةِ، كَمَا أَنَّ ابْنَتَهَا (ف) الَّتِي نَصَّتْ
عَلَى أَنَّهَا تُسَاوِي حَظَّهَا حَظَّ إِخْوَتِهَا فِي الْقِسْمَةِ مُسْتَعِدَّةٌ أَنْ تَنَالَ نَصِيبَهَا الْمَعْنَى لَهَا مِنَ
الْشَّرْعِ حَسَبَ نَصِّ الْقُرْآنِ.

أرجو أن تجدوا حلاً لهذه المشكلة العويصة، لكي يتمكن الأولاد الخمسة من التمتع بأمالك أمهم وفق الشريعة الإسلامية، ولكي أتمكن أنا (م. ب) بهذا أن أحصل على عقد ملكية يكون شرعياً حتى أحقق مشروع بناء منزل ريفي.

أُتوسّل إليكم لكي تنظروا في إمكانية مراجعة عقد الحبوس بطريقة عادلة لكلّ الورثة، ولكي نُزوّدونا بكلّ العناصر المطلوبة في القضاء.

م. إبراهيم (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: بعد مُراجعة وثيقة حَبْس المرحومة (ح. م)، وجدناها صَدَرَتْ مِنْ محكمة (شرشال) التي كانت تتبع دائرة (البليدة) آتِيذ بتاريخ 20 جانفي 1963م مِنَ القاضي، وجاء في الوثيقة: «أَنَّ المرحومة حَضَرَتْ أمام القاضي المذكور، وأَشْهَدَتْ على نفسها أنها حَبِسَتْ وَوَقَّفَتْ وَأَبَدَتْ لله تعالى جميعَ مالها مِنَ العقار، الواصل لها بعضُهُ بالإرث مِنْ أبيها، وبعضُهُ بالشَّراء حسب رسوم...»، وقد بَيَّنَّت الوثيقة كُلَّ الأُملاك بالتواريخ التي آلت إليها بها مع ذِكر المساحة، ثم قالت في نَصِّ الحَبْس: «على نفسها تَتَنَفَّع بِعَقْلَةٍ ذَلِكَ واستغلاله مُدَّةَ حياتها، وبعد وفاتها يَرْجِع الحَبْس على أولادها (م. أ)، (م. ب)، (م. ف)، سَوِيَّةً بينهم أثلاثاً، ثم على أولادهم وذُرِّيَّاتهم... ذُكُورًا وإِنَاثًا سَوِيَّةً بينهم الإناث كالذُّكُور ما تَنَاسَلُوا». ثم خُتِمَت الوثيقة بالعِبارَةُ التَّقْلِيدِيَّة، إنها «مُقلِّدَةٌ مذهب الإمام أبي يوسف صاحب الإمام الأعظم أبي حنيفة النُّعْمان، رضي الله عنهما وعن سائر الأئمة المهتدين، القائلين بِجَوَازِ الحَبْس على النفس، وعدم اشتراط الحِيارَةِ، وبِصِحَّتِهِ ونُفُودِهِ بِمُجَرَّدِ القول مِنْ دون افتقار إلى حِيارَةِ ولا إلى حُكْمٍ حاكمٍ، حَبْسًا تامًّا مُؤَبَّدًا، وَوَقْفًا مُسَرَّمَدًا».

ثانيًا: وبِمُراجعة ما جاء في الاستفتاء، وما جاء في الوثيقة نستطيع أن نَحْكُم بأنه

حَبْسٌ باطل، لا يُعْمَلُ به، ويُمكن فسخه، وإرجاعُ الأملاك كُلِّها إرثًا بين ورثة المُحبَّسة.
والذي يجعله باطلاً أمور:

الأول: إنها حَبَسَتْ على نفسها، والتَّحْيِيسُ على النفس لا يَصِحُّ في مذهب الإمام مالك، كما نَصَّ عليه الشيخ خليل في المختصر، ونَصَّ عليه شراحُه في الكلام على مُبطلات الحبس.

الثاني: ويُطلَّه أيضًا أنه لم يقع فيه حَوْزٌ، وقد بَقِيَت المرأة المُحبَّسة السيدة (ح.م) تنصَّرف في أملاكها إلى أن ماتت، فالمُحبَّس عليهم - هم أبناؤها (أحمد)، و(إبراهيم)، و(فاطمة الزهراء) - لم يدخل الملك المُحبَّس عليهم إلى ملكهم وتصَّرفهم إلا بعد وفاتها، ونَصَّ وثيقة الحبس برهاناً على ذلك، أنه يَشْتَرِط بقاء تصَّرفها.

الثالث: إنَّ هذا الحبس لم يكن لله - كما تدَّعي - فإنَّ الله لا يَرْضَى أن تُعْطَى إرثها - بعد وفاتها - لبعض بَنِيها: (أحمد)، و(إبراهيم)، و(فاطمة)، وتُحْكَم بالحِرمان على اثنين من أبنائها وهما: (محمد) و(بوعلام). وحُكِّم الله أن يَرِث جميع الأبناء ما يُخَلِّفه الأبوان، ووصية الله وقسمته تُنصُّ على خلاف ما فعلته هذه المرأة، وهي في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: 11].

فلما أعطت هذه المرأة مالها - بعد وفاتها - لبعض بَنِيها دون بعض، فقد خالفت أمر الله، ولم يكن عملها لله كما تدَّعي.

الرابع: لقد حرَّصت هذه المرأة على أن يكون حظُّ ابنتها (فاطمة الزهراء) من إرثها مساوياً لحظِّ الذَّكر من أبنائها، ونَصَّت على أن القِسمة تكون بينهم أثلاثاً، ثم أكَّدت هذا في الأحفاد والبنين من العقب، وأنَّ القِسمة تكون كذلك بالمساواة بين الذُّكور والإناث. وحُكِّم الله بخلاف ذلك، فإنه يقول: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾، وإذا تعارض قولُ مسلم مع قول الله، ألغى قوله الباطل، وثبَّت قولُ الله الملك الحق.

الخامس: مذهب الإمام مالك صريحٌ في بطلان هذا الحبس؛ لأنه تحييسٌ على النفس، ولأنه لم يقع فيه حَوْرٌ، ولأن فيه مُحَابَاةً لبعض البنين على بعض، وحرمان اثنين من الأبناء من حقِّ نالُوهِ بوفاة أمِّهم، ولأن فيه تسوية بين الذَّكَرِ والأنثى. ولا يَنْفَعُهَا تَمَسُّكُهَا بمذهب أبي يوسف، فليس في بلادنا مَنْ يُقَلِّدُهُ في مذهبه، ولأن هذا القول مُخَالِفٌ لمذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة، الذي لا يقول بالحبس أصلاً، إلا إذا حَكَمَ بِصَحَّتِهِ حاكمٌ، ومُخَالِفٌ لِمَا به الفتوى في مذهب الحنفية، وهو قول محمد بن الحسن في اشتراطه الحَوْرَ، كالمالكية.

وكان القضاة في عهد الاستعمار يتلاعبون بالحقوق، وشَجَّعَهُم النظام الاستعماري العَفْنُ على فسادهم، أمَّا اليوم فيجب أن ينتهي مثل هذا التلاعب، ولا يُمَكِّنَ كُلُّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَخْتَارَ مِنْ أَقْوَالِ الْفُقَهَاءِ مَا يَهْوَاهُ، وإنما يجب أن يَسُودَ نظامٌ إسلامي عادل على الجميع.

ثالثاً: لهذه الأسباب نقول: أن هذا الحبس باطل، ويجب أن يُلغى كأنه لم يقع تماماً، ويرجع ذلك الملك تركة بين ورثة الهالكة المرحومة (ح. م) على حسب الفريضة الشرعية، ويرثها ابنها (أحمد)، وابنها (إبراهيم)، وابنها (بوعلام)، وابنتها (فاطمة الزهراء).

أمَّا (محمد)، فإنه إذا كان قد مات في حياتها فلا إرث له، ولا يصل أبنائه إلى حقه لو كان حياً، إلا أن يُوافق على ذلك أعمامهم.

وإذا صحَّ ما جاء في السؤال، فإنَّ الفريضة تكون هكذا:

7	
2	الابن أحمد
2	الابن إبراهيم
2	الابن بوعلام
1	البنت فاطمة. ز

وأصل الفريضة من عدد رؤوسهم، وهم سبعة، للذكر مثل حظ الأنثيين، ومنها نصَّح:

يأخذ (أحمد) سهمين، ومثله (إبراهيم)، ومثلها (بوعلام)، وتأخذ (فاطمة الزهراء) واحداً.

رابعاً: هذا - في رأينا - الحل الصحيح للمشكلة، به يأخذ كل ذي حق حقه، ويمكن لكم أن تبنوا الدار في أرض هي ملك صحيح لكم بهبة من أمكم، أو شراء صحيح، والله وارث الأرض ومن عليها، وإليه المصير.

16/06/1985م

ملاحظة:

مع وضوح هذا الأمر، والنص من الكتاب في إعطاء الميراث لكل الأبناء حسب ما قسمه الله، فإن بعض الناس يُصرُّ على التَّحِيل، وخصوصاً على الإناث، ويتهرَّبون لقول مجهول لأبي يوسف. ومع اجتهدنا في الرجوع بالمسلمين إلى حكم القرآن، نَعترف بأننا هُزِمنا، ويأبُونَ إلّا أن يُنفِّذوا مذهب أبي يوسف.

وقد كتبنا في عهد الوزير (س. شيبان) نُصوصاً تُصحِّح الوضع تصحيحاً نهائياً، وتُبطل كل تلاعب، وقُدِّمت لمجلس النواب، فصَدَرَت مُجْمَلَةٌ تَقْتَصِر على القول بأن كلَّ حَبْسٍ يُخالف الشريعة باطلٌ. وهذا لا يكفي ما دام القضاة يقولون إنَّ حرمان بعض الورثة يُستند فيه إلى مذهب أبي يوسف. فالواجب أن تُراجع هذه المسألة لَعرضها على نواب الأمة في المستقبل للحكم فيها بما يُبطل كلَّ حَبْسٍ خالف فيه صاحبُه مذهب المالكية الذي احتاط احتياطاً تاماً لتصحيح أوضاع الناس حسب الشريعة الإسلامية، وليس هذا تَعْصَباً مذهبياً أبداً، وإنما هو احتياطٌ لظلم يقع في مجتمعنا. وشعبنا اليوم لا يُوجد فيه إلّا هذا المذهب أو مذهب الإباضية، وهم يحكِّمون به، وغالب أمرهم أنهم يتفقون مع المالكية في أغلب الفروع.

هل يصحُّ هذا الصُّلحُ؟

السؤال:

كان والدي رحمه الله المدعو (م. ب)، ولدُ (أ)، المُزداد بمدينة (معسكر) حوالي 1881م، قد حَبَسَ أملاكه كُلَّها، ومن جُملتها دارٌ مُشمِلة على دارَين، بباب واحد، وبِضعة بيوت، وسائر المرافق.

حَبَسَ ذلك على نفسه مُدَّةَ حياته، ثم من بعد وفاته على زوجته - أُمنا (خ) - وعلى أولاده: (محمد) و(هـ) و(مولود) - وهو أنا - وعلى بَنَتَيْهِ: (ز)، و(ف)، يَسْتَغْلُونَ الحَبْسَ على حسب الميراث الشرعي، وشَرَطَ في البنات أن يكنَّ غير مُتزوَّجات، كما ذَكَرَ أن من مات من المُحَبَسَ عليهم يَرْجِع مَنابُه في الاستغلال إلى وَرَثَتِهِ مِنَ الذُّكُور دون الإناث، فإن لم يَتْرُك وارثًا رَجِع مَنابُه إلى وارثه من الأولاد المُحَبَسَ عليهم.

لقد مات أخي (هـ) أولاً، وتَرَكَ وَلَدًا ذَكَرًا، ثم ماتت أُمِّي، ثم مات أخي (محمد) ولم يَتْرُك وَلَدًا يَرِثُه، إنما تَرَكَ زوجةً، وقد أَرَدْتُ أن أَصَالِحَ زوجته - إكرامًا لأخي - وأعطيتها بَدَل تَحْلِيلِهَا عن سُكْنَى الدار قيمةً اثني عشر ألف دينار جزائري. فهل يَصِحُّ هذا؟

مولود (معسكر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: بعد الاطلاع على الوثيقة الوارد ذِكْرُها في السؤال، وجَدناها صادرةً من المحكمة الشرعية بـ (معسكر)، بتاريخ 01 جويلية 1944م، والمُحَبَسُ هو السيد (م. ب)، المولود حوالي 1881م، والمُحَبَسَ عليهم هم: زوجته (خ)، وأبناؤه منها: (هـ)، و(محمد)، و(مولود)، و(ف)، و(ز)، ونَصَّ على أن الحَبْسَ على مُقْتَضَى قول أبي يوسف

صاحب أبي حنيفة، الذي يُجيز التَّحْبِيس على النفس، ولا يَشْتَرِط حِيازَةً، ولا حُكْمَ حاكمٍ، فإذا أَقَرَّه الْوَرَثَةُ، ولم يُنَازَع فيه أَحَدٌ، فهو صحيح.

ثانيًا: نَصَّ الْمُحْبَسُّ على أَنَّ مَنْ مات مِنْ أولاده الذُّكُور فَمَنَابُهُ لِوَارَثِهِ، وعلى أَنَّ مَنْ لم يَتْرُك وارثًا رَجَعَ إلى الْمُحْبَسِّ عليهم مِنْ أبنائه، وحيث أَنَّ (محمد) لم يَتْرُك وارثًا، فإنَّ مَنَابَهُ يَرْجِع إلى أخيه (مولود).

ثالثًا: يُمكن للسيد (م. مولود) أَنْ يُصالح زوجة أخيه الهالك في مُقابلة شيء يَتَّفَقان عليه، ويَتَراضيان به، على أَنَّ تَتْرُك السُّكْنى بهذه الدار، وتتنازل عن كُلِّ الحقوق، وتُبرِّئ ذِمَّتَهُ مِنْ كُلِّ المطالب والأثاث.

17 رمضان 1403هـ / 28 جوان 1983م

استغلال أرض الوقف مقبرة

السؤال:

لنا شرفٌ عظيمٌ أَنْ نَتَقَدَّمَ إلى معالي سيادتكم بهذا الطلب، راجيًا أَنْ يَنال رضاكم، وأن يكون في حُسْن ظَنِّكم، إِنَّا نَلْتَمِس مِنْ سيادتكم أَنْ تُفَتُّوا لنا في شرع الله تعالى، وذلك فيما يَتَعَلَّق باستغلال أراضي الحبوس مجَّانًا واستعمالها كمقبرة للمسلمين، وإذا تَعَذَّر ذلك فنحن مُسْتَعِدُّون لِذَفْع ثمن القطعة الأرضية، وإجراء عملية المُبادلة بقطعة أخرى أحسن مِنْ التي نريد استغلالها.

نُخبركم أَنَّا في موقفٍ مُحَرِّج، خاصَّةً أَنَّ المقبرة القديمة قد امتلأت، ولم يُوجَد مِنَ المحسنين مَنْ يَتَبَرَّع بقطعة أرض أو يَبِيعها للقربة، الشيء الذي دَفَعَ بنا إلى التفكير في استغلال أرض الحبوس إذا أمكن ذلك، وهل يَجُوز شرعًا؟

أخيرًا أَمَلْنَا الكبير أَنْ يَحْظِيَ طلبُنا بالقبول والموافقة عليه. في انتظار ذلك لكم مِنَّا - فضيلة الرئيس - فائق الاحترام والتقدير.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداه.

أولاً: من المعلوم أنّ المقبرة التي يدفن فيها أهل القرية موتاهم تابعة للبلدية، وهي التي تتكلف بإيجادها، فإن وُجد من يتبرّع بأرضه لها، فإن تلك المقبرة تخرج من ملكه، وتكون حبساً على دفن الموتى لا يُمنع منها أحد، وكل من دُفن فيها فإن قبره حبس عليه لا يجوز أن يستعمله غيره ما دام يوجد فيه شيء من جسده، فإذا لم يبق شيء جاز أن يُنُس ويدفن فيه غيره.

ثانياً: إذا امتلأت المقبرة القديمة وجب استحداث مقبرة جديدة، وعلى البلدية أن تتكلف بتهيئة مكانها من أرضها التابعة لها، وكل بلدية لها أرض هي لها.

ثالثاً: فإذا تقدّم أحد من السكان بأرض يتبرّع بها على دفن الموتى، اختصّ بأجر ذلك والثواب عليه، وصارت من الأحباس لا يُمنع منها مسلم؛ لأنها بالتّحيس على العموم تخرج من ملكه، ويصير هو كواحد منهم.

رابعاً: فإذا تعذّر عليكم أن يوجد في بلدكم من يتبرّع بأرض جديدة، فإن وزارة الشؤون الدينية لا تبخل عليكم بقطعة من الأرض لهذا المهمة، بشرط أن يكون عندها أرض حبس تابعة لها.

فإذا كان الأمر كذلك، فقدّموا الطلب رسمياً إلى والي الولاية، فهو الذي ينظر في الأمر مع أهل البلد، ويتفاهم مع ناظر الأوقاف، والوزارة تُوافق على ذلكم، أمّا إذا لم يكن للوزارة أرض حبس، فإن البلدية هي التي تتكفل بذلك. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

1993 / 07 / 04 م

الميراث

هل يرث المرتد؟

السؤال:

إن امرأة مسلمة تُوفيت، وتركت ابناً منها مُتَقَمِّصاً جنسية فرنسية قلباً وقالباً، وبأنتم معنى التَقَمُّص، ثم هلك عن ابنٍ على شاكِلَةِ أبويه، ثم قام الحفيد - الفرنسي جنسيةً ولغةً وعقيدةً ووطناً - يطلبُ إرثه من جدته المسلمة لغةً وعقيدةً، الجزائرية ووطناً، أيجاب لِمَا طَلَبَ أم يُضْرَبَ بدَعْوَاهِ عرض الحائط طيقاً لناُموس الإسلام، وليستحقَّ أخوها وأختها الشقيقان ما يُورَث عنها دون حفيدها؟

م. أبو س (نيارت)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: إن كان ولدُ هذه المرأة قد ارتدَّ عن دين الإسلام باختياره، ودخل في النصرانية أو اليهودية وأصبح يذهب إلى كنائسهم، فلا شكَّ أنه كَفَرَ، وانقطعت الولاية بينه وبين أمِّه المسلمة وأبيه وإخوانه، فلا يرث شيئاً من تركة مَنْ مات منهم؛ لأنَّ الكافر لا يرث المسلم بإجماع علماء المسلمين، لما جاء في الحديث الصحيح عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ، وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ»، رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن الأربعة.

ثانياً: إذا كان لم يتنصَّر ولم يتهود وإنما كان مُتَجَنِّساً بالجنسية الفرنسية - والجنسية ليست ديناً - فكيف جاءته هذه الجنسية؟

هل جاءته من أبيه؟ هل جاءته من أمِّه؟ هل هو الذي طلبها بنفسه واختارها ورَضِيَهَا؟ فإن كان قد ورثها عن أبيه أو عن أمِّه ولم يَحْتَرِها بنفسه، فإنه يُعْتَبَرُ مسلماً إذا

قال: أنا مسلمٌ أشهد أن لا إله إلا الله وأنَّ محمدًا رسول الله، ولا يَضُرُّه ما صَنَعَ أبوه أو أمُّه.

وأما إذا كان هو الذي طَلَب هذه الجنسية ورَضِيَها واختارها، فَأُعْطِيَتْ له، وهو مع ذلك يقول: أنا مسلمٌ، وَيُشْهَد، وَيَصُوم، وَيَعْتَبِرُ نَفْسَه مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، فهذا قد اختلف فيه العلماء.

بعضهم قال: هو مُرْتَدٌّ؛ لأنه رَفَضَ الأحكام الإسلامية في الزواج والطلاق والإرث... بنفسه غير مُكْرَه، لقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: 65]، ولهذا فلا يُعَامَل معاملة المسلمين، إذا مات لا يُغَسَّل، ولا يُصَلَّى عليه، ولا يُدْفَن في مقابر المسلمين، إلا إذا تاب توبةً نَصُوحًا، وارتحل إلى بلد مسلم، واستَرَجَعَ الجنسية الإسلامية. هذه هي فتوى جمعية العلماء ورئيسها ابن باديس. وبعضهم قال: بل هو مسلمٌ، يُقْبَل منه ظاهره، والله يُتَوَلَّى السرائر، وهذا ما أفتى به (العُقَيْبِي) إذا تاب.

أما إذا كان يُعْلِن أنه غير مسلم، ولا يُشْهَد، ولا يُصَلَّى، ولا يصُوم، ولا يَعْتَبِرُ نَفْسَه في جماعة المسلمين، فإنه لا حظَّ له في الإسلام، باتفاق العلماء.

ثالثًا: هذا الحفيد لا يَصِل إلى إرث جدِّته إلا بواسطة أبيه، فإن اعتَبِرَ الأبُ مُرْتَدًّا ولا ميراثَ له، فلا شيءَ للابن أيضًا، وإن اعتَبِرَ الأبُ مسلمًا فابنه كذلك.

ولكن قد تَوَجَّد حالة ثالثة وهي: إن كان هذا الحفيد موجودًا في حياة جدِّته وبعد بلوغه سنَّ الرُّشد، وقال أنا لا أرضى بما صَنَعَ أبي من الارتداد عن الإسلام، وإني أُعْلِن إسلامي وجنسيتي الجزائرية، ثم يُثَبِّت ذلك بِطُرُق صحيحة، فينبغي ألاَّ يُحْرَم من إرث جدِّته.

والخلاصة: أنَّ هذا الرجل المُتَجَنِّس بالجنسية الفرنسية، إن كان قد أَعْلَن تَنَصُّرَه

وارتدادَه عن الإسلام، وذهابه إلى كنائس النصارى، فلا حظَّ له في الإرث من أمِّه المسلمة، كما أنه لا حظَّ فيه لابنه من بعده إن رَضِيَ ما صَنَعَ أبوه، ودانَ بالنصرانية.

وإن كان لم يَتَنَصَّر، وإنما تَجَنَّس فقط لغرضٍ دُنْيَوِيٍّ، وبَقِيَ يقول: أنا مسلمٌ، وَيَعْتَبِرُ نفسه من المسلمين، فلا ينبغي أن يُحْرَمَ من الإرث، وابنه مثله في الاعتبار؛ لأنَّ الجنسية الفرنسية قد بَطَلَت اليوم من أرضنا، وكلُّ جزائري قال: أنا جزائري مسلمٌ، له الحقُّ في إرث أوليائه. والله أعلم.

1977 / 09 / 28 م

تَزَوَّجَتْ مِنْ غَيْرِ مُسْلِمٍ فَهَلْ تَرِثُ أَبَاهَا؟

السؤال:

فتاة جزائرية من عائلة مسلمة ومحترمة، من سكان العاصمة، تَزَوَّجَتْ برجل أجنبي (مسيحي)، ولها معه أولاد، وهي الآن تعيش معه في المهجر، وبعد وفاة أبيها قامت تَطْلُب ما يَنْوِبُهَا (إرثًا) في والدها، غير أن بعض إخوتها اعترضوا على إدخالها في الإرث بِحُجَّةِ تَزَوُّجِهَا بِغَيْرِ مُسْلِمٍ، وبعدئذ رَفَعَتْ دَعْوَى أمام المحكمة طالبةً حقوقها، وصَدَرَ حُكْمٌ من المحكمة بتعييني لإقامة (فريضة حضورية).

فالرجاء منكم إفادتنا بِحُكْمِ الشريعة الإسلامية في هذه القضية، هل هذه المرأة المسلمة الجزائرية التي تَزَوَّجَتْ بِغَيْرِ مُسْلِمٍ تَسْتَحِقُّ إرثَ والدها أو العكس؟

مُوثَّق (محكمة حسين داي)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: جوابًا على سؤالكم المؤرَّخ بـ 03 جوان 1992م، في شأن المرأة الجزائرية

الْمُتَزَوِّجَةُ بِشَخْصٍ غَيْرِ مُسْلِمٍ، بَلْ مُسِيحِيٍّ، وَوَلَدَتْ مِنْهُ أَوْلَادًا، وَهِيَ إِلَى الْآنَ زَوْجَةُ لَهُ، وَلَمَّا مَاتَ أَبُوهَا جَاءَتْ تُطَالِبُ بِمِيرَاثِهَا مِنْهُ، وَاعْتَرَضَ عَلَيْهَا أَخٌ مِنْ إِخْوَانِهَا بِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهَا فِي الْمِيرَاثِ، نَقُولُ:

هذه المرأة لا حَقَّ لها في ميراث أبيها، ولا أمِّها، ولا إخوانها، ولا أحدٍ من المسلمين، وإن ماتت هي فلا حَقَّ لهم في ميراثها، لقوله ﷺ: «لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ، وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ»⁽¹⁾، وهذا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ بين سائر المذاهب الإسلامية، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ الْمَذَاهِبِ [الإسلامية]⁽²⁾ تقول: الْمُسْلِمُ يَرِثُ قَرِيبَهُ الْكَافِرَ، وَلَكِنْ الْكَافِرُ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمَ، وَهُوَ قَوْلُ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ، وَشُرَيْحِ الْقَاضِي، وَبَاقِي عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ [لَا يُورَثُونَهَا]⁽³⁾.

ثَانِيًا: هذه المرأة الجزائرية خَرَجَتْ مِنَ الْإِسْلَامِ بِاسْتِحْلَالِهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ بِكَافِرٍ مُسِيحِيٍّ، فَزَوَّجَ مُسْلِمَةً بِغَيْرِ مُسْلِمٍ كُفِّرَ بِنَصِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: 221]، وَهَذَا نَصٌّ يَشْمَلُ جَمِيعَ الْكَافِرِينَ، خُصَّصَ بِتَزَوُّجِ الْمُسْلِمِ بِالْكِتَابِيَّةِ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ إِذَا كَانَتْ عَفِيفَةً مُحْصَنَةً، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: 5]، وَبَقِيََتِ الْحُرْمَةُ شَامِلَةً لِسَائِرِ الْكَافِرِينَ، أَيْ تَزَوُّجِ الْمُسْلِمَةِ بِالْكَافِرِ، وَبِكُلِّ مُشْرِكٍ، كَمَا يَشْمَلُ تَزَوُّجَ الْمُسْلِمِ بِالْمُشْرِكَةِ، أَوْ بِالْكِتَابِيَّةِ غَيْرِ الْعَفِيفَةِ، وَهِيَ الْمُحْصَنَةُ هُنَا.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الفرائض، باب: لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ، حديث (6764) بلفظ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»، عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما.

(2) في النسخة المطبوعة: [السياسية]. والصواب ما أثبتناه.

(3) في النسخة المطبوعة: [لَا يُورَثُونَهَا]. والصواب ما أثبتناه، أَيْ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ قَرِيبَهُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ قَرِيبَهُ الْمُسْلِمَ.

وقد تَرَوُّج الصحابي الجليل حُذَيْفَةَ بن الِيَمَان كتابية في خِلافة عمر، فأَمَرَه عمر بِطَلاقِها، فقال حُذَيْفَةُ: «أَحْرَامٌ هِيَ؟»، فقال عمر ما فَخَوَاهُ: «أَخْشَى أَنْ تَقَعَ فِي مُرْسٍ»⁽¹⁾، فَطَلَّقَهَا. وكان ابنه عبد الله بن عمر يقول: «إِنَّ اللَّهَ نَهَى عَنْ تَزْوُجِ الْمُشْرِكَةِ، وَلَا أَرَى شَرْكَاً أَعْظَمَ مِنْ قَوْلِهَا: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ، أَوْ عُزَيْرُ بْنُ اللَّهِ، وَالْمَسِيحُ بْنُ اللَّهِ!!»⁽²⁾.

فإِقدامُ أيِّ امرأةٍ مسلمةٍ على تَزْوُجِ الْكَافِرِ تَكْذِيبٌ لِمِثْلِ هَذِهِ الْآيَةِ، وَإِنْكَارٌ لَهَا، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ حُكْمًا مَعْرُوفًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ كَفَرَ، فَلْتُسْأَلُ هَذِهِ الْمَرْأَةُ: «لِمَاذَا تَزَوَّجْتَ كَافِرًا؟»، فَإِنْ اسْتَحَلَّتْهُ كَفَرَتْ، وَإِنْ قَالَتْ: «أَنَا أَعْرِفُ أَنَّهُ حَرَامٌ، وَلَا يَحِلُّ لِي، وَلَا أَحِلُّ لَهُ»، فَيُقَالُ لَهَا: «لِمَاذَا تُصِرِّينَ عَلَى مَبَاشَرَةِ الزَّنا؟ فَالزَّوْاجُ بَاطِلٌ وَلَوْ دَامَ 50 سَنَةً»، فَإِنْ قَالَتْ: «إِنَّ زَنَاها بِهِ حَلالٌ لَهَا، وَأَبْنَاوُها مِنْهُ أَبْناءُ شَرِيعُونَ، وَهِيَ تَسْتَحِلُّ هَذَا»، فَقَدْ اسْتَحَلَّتْ مُجْمَعًا عَلَى حُرْمَتِهِ، وَهُوَ فَاحِشَةٌ مُبَيَّنَّةٌ، وَهَذَا كُفْرٌ.

أَمَّا إِنْ اعْتَرَفَتْ بِأَنَّها عاصيةٌ، وَلَا تَسْتَحِلُّ هَذَا، فَهُوَ إِصْرارٌ عَلَى الْفاحِشَةِ، وَلَا يَبْلُغُ بِهَا حَدَّ الْكُفْرِ. وَمِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ احْتِمَالَ إِسْلَامِها ضَعِيفٌ.

ثالثًا: وَإِنَّها حُرِّمَتْ الْمُسْلِمَةُ عَلَى الْكَافِرِ لثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ:

- الْأَوَّلُ: لِمُخَالَفَةِ النُّصُوصِ الْقَطْعِيَّةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

- الثَّانِي: الْكَافِرُ لَيْسَ بِكُفٍّ لَهَا، وَالْمَرْأَةُ مَأْمُورَةٌ بِطَاعَةِ زَوْجِها، بِنَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِما أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النِّساءُ: 34]، فَلَهُ الْقِوَامَةُ عَلَيْها، بَيْنما تَدُلُّ الْآيَةُ الْأُخْرَى عَلَى أَنَّ لَيْسَ لَهُ

(1) أخرجه البيهقي في الشُّنن الكُبرى (ج 7/ ص 280)، وابن أبي شَيْبَةَ في مُصَنَّفِهِ (ج 3/ ص 474)، والطبري في تفسيره (ج 4/ ص 366). وقال ابن كثير في تفسيره (ج 1/ ص 583): «إِسْنادُهُ صَحِيحٌ».

(2) أخرجه البخاري في كتاب الطلاق، باب: قول الله تعالى: وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَنَّ، حديث (5285)، وانظر: تفسير القرطبي، ج 3/ ص 68.

عليها سبيل، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: 141].

- الثالث: لأنّ أبناء منها إذا وَلَدَتْ منه يَتَّبِعُونَ أباهم في الدِّيانة، فالابنُ يَتَّبِعُ أباه في الدِّيانة، وَيَتَّبِعُ أمّه في الحرية والعبودية، وهي لو رَضِيَتْ أَنْ يَنْشَأَ أبناؤها كُفَّارًا لَأَرْتَدَّتْ عن الإسلام، فالرِّضَا بالكفر لحظةً لَأَيِّ أَحَدٍ كُفْرٌ.

هذه الأسباب الثلاثة هي عِلَّةٌ مَنَعَ هذا الزواج. أما تَزَوُّجُ المسلم بالكتابية فليس فيه ذلك؛ لأنهما لو تَخَصَّصَا فيه (ابنهما) تَبَعَ أباه في الدِّيانة، ولهذا [حُرِّمَتْ] ⁽¹⁾ الكتابية في عهد الاستعمار؛ لأنها كانت تَغْلِبُ أباه في جنسية أبنائها، فَيُحَسَّبُونَ فرنسيين، وقد أفتى الشيخ ابن باديس والشيخ العربي التبسي بِحُرْمَةِ تَزَوُّجِ المسلم الكتابية في دارها، أي في الدار التي تَخْضَعُ لدولتها، وكان هذا في عام 1938م، فأما اليوم، فقد أصبحت الجنسية لهؤلاء الأبناء جزائرية، ولهذا يَحِلُّ تَزَوُّجُها إن كانت مُخَصَّنة أي عفيفة.

رابعاً: أَجْمَعَ القُضاة المسلمون والمُوثَّقون على إخراج مثل هذه المرأة مِنْ إرْثِ أبيها، وَكُلُّ مَنْ حَكَمَ لها به، وَعَدَّها في الوارث، وَاسْتَحَلَّ ذلك، فهو مِثْلُها في الكفر، فَالْحَقُّ مع أخيها الذي اعْتَرَضَ على إرْثِها.

وإن أراد إخوانها أن يُحافظوا على العلاقة معها بإعطائها شيئاً مِنْ مال أبيها، أَوْصَى به لها، أَوْ مَنَحُوهُ إياها، فَلَهُمْ ذلك، لكن لا يَسْمُونَهُ ميراثاً. وقد رأيتُ لبعض المُحقِّقين مِنَ المفسِّرين ⁽²⁾: أَنَّ المسلم يَسْتَطِيعُ أَنْ يُوصِيَ لِأَبَوَيْهِ المُشْرِكَيْنِ، وهذا هو المقصود في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: 180]، إذ الوصية لا تكون لِوَارِثٍ، إِلَّا إِذَا كَانَ كَافِرًا لَا يَرِثُ.

(1) في النسخة المطبوعة: [حرمة]. والصواب ما أثبتناه.

(2) انظر: تفسير الطبري. ج/3 ص 384، تفسير القرطبي. ج/2 ص 262، تفسير المنار. ج/2 ص 110.

خامسًا: وقبل الختام نلاحظ قولكم: «من عائلة محترمة»، وقد ظهر احترامها باحتجاج هذا الأخ على تدنيس هذه العائلة، فالمرأة لو احترمت عائلتها المسلمة لما رَضِيَتْ أَنْ تُدَنِّسَ نفسها، وتُدَنِّسَ عائلتها بِتَزْوُجٍ مَنْ تُعَدُّ مُرْتَدَّةً بِزواجها منه، فالبراءة منها تَدُلُّ على احترامه، وكلُّ امرأة تُحَرِّمُ عائلتها الصغرى أو عائلتها الكبرى - التي هي الأُمَّة - لَا تَسْمَحُ لِنِزَوَاتِهَا أَنْ تَقْبَلَ مِثْلَ هَذَا الزَّوْاجِ؛ لِأَنَّهُ مُحَالِفٌ لِلدِّينِ وَالْكَرَامَةِ.

1992/06/23م

السؤال:

نحن إخوة وأخوات، أبونا مات وترك لنا ميراثًا، غير أن واحدة مِنَّا - وهي أختنا - طُلِّقَتْ مِنْ جَزَائِرِي، ومعها منه ولدٌ عمره الآن خمس عشرة سنة، وتَزَوَّجَتْ إِيْطَالِيًّا كاثوليكيًّا منذ عشر سنوات، هي الآن تعيش معه في إيطاليا.

والسؤال: هل يحقُّ لأختنا هذه أَنْ تَرِثَ معنا مِنَ التَّرِكةِ التي تَرَكَهَا لَنَا أبُونَا؟ أَوْ لَا حَقَّ لَهَا فِي ذَلِكَ؛ لِأَنِّهَا تَزَوَّجَتْ بِكَافِرٍ؟ نَرْجُو إِفَادَتَنَا بِالْجَوَابِ حَسَبَ مُقْتَضَى دِينِنَا الْخَفِيفِ.

أسرة جزائرية مسلمة (حيدرة - الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولًا: جواب سؤالكم هذا، أن هذه البنت - وهي أختكم - لَا تَرِثُ شَيْئًا مِنْ أَبِيهَا الْمُسْلِمِ، وَلَا مِنْكُمْ إِنْ سَبَقْتُمُوهَا فِي الْوَفَاةِ، كَمَا أَنَّكُمْ لَا تَرِثُونَهَا لَوْ تُوُفِّيَتْ قَبْلَكُمْ، وَحَتَّى ابْنُهَا الْمُسْلِمُ لَا يَرِثُهَا وَلَا تَرِثُهُ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»، فَهَذَا الْحَدِيثُ يَقْطَعُ التَّوَارِثَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ، فَقَانُونُ الْأُسْرَةِ طَبَّقَ قَاعِدَةً شَرْعِيَّةً.

ثانيًا: وهل تكفر المرأة المسلمة إذا تزوجت كافرًا؟

والجواب: نعم، لإجماع المسلمين أن المرأة المسلمة لا تتزوج إلا بمسلم، فإن هي أحلت نفسها لكافر، وزعمت أنه كُفٌّ لها، فقد أحلت ما حرم الله، وكل من أحل ما حرم الله كفر بالله.

وهذا إجماع جميع مذاهب المسلمين، فمن قال إن الخنزير حلال للمسلمين، وإن الخمر حلال، والميتة حلال، فقد أحل ما حرم الله بما عليم من الدين بالضرورة، فهي لما قالت: «يحل لي أن أتزوج بكافر (كاثوليكي)»، قد كذبت آيات القرآن وحديث النبي عليه الصلاة والسلام وإجماع المسلمين، ولو قالت: «هذا النصراني حرام علي، لكنني أتزوج»، لكانت عاصية زانية، تمنع من ذلك، فإن لم تمنع فذلك دليل على إصرارها على جريمة الزنا، والإصرار على الكبائر يُدخل في متاهات الكفر.

وهناك وجه آخر، فالمرأة التي ترضى أن تتزوج كافرًا كاثوليكيًا أو يهوديًا، ينشأ أبنائها كفارًا؛ لأن الأطفال يتبعون آباءهم في الديانة، وهي تعرف هذا، وأن أبنائها ينشأون مسيحيين ويهودًا، ورَضِيَتْ بذلك، والرضا لأحد بالكفر كفر.

وهذا ما يُفتي به العلماء، وقد أفتى علماؤنا الجزائريون سنة 1938م بكفر من تجنس؛ لأنه خرج من جنسية مسلمة إلى جنسية كافرة، كما فعلت هذه المرأة، وأخرج الفتوى الشيخ عبد الحميد بن باديس والشيخ العربي التبسي، ووافقهم على ذلك علماء السعودية، فأفتوا بردة من تجنس بجنسية كافرة إذا كانت جنسيته الأولى مسلمة.

ثالثًا: ولهذا نقول: إن الموثق الذي قال لكم: «إن أختكم مُرتدة كافرة، لا حق لها في الميراث، ولا تدخل في الفريضة»، قد أصاب حُكم الشريعة، ووافق قانون الأسرة، فلا تدخل معكم أختكم في الميراث، سواء ترك أبوكم المرحوم مئآت الملايين أو لم يترك إلا فرنكيات، ولو قرضنا أنها تابت وأنابت ورجعت إلى الإسلام فلا ترث، لأنها كانت كافرة يوم موته، والعبرة بذلك.

وأما المُوْتَق الذي وَرَثَهَا وأَدْخَلَهَا فِي الفَرِيضَةِ، فَلَا حَقَّ لَهُ فِي ادِّعَاءِ مَعْرِفَةِ الْفَقْهِ، وَلَا الْإِطْلَاعِ عَلَى قَانُونِ الْأُسْرَةِ الْمُسْتَخْرَجِ مِنْ كُتُبِ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلَعَلَّهُ مُتَعَمِّقٌ فِي الْقَانُونِ الْفَرَنْسِيِّ، وَالْقَانُونِ الْفَرَنْسِيِّ لَا حَقَّ لَهُ أَنْ يَعْْلُوَ قَانُونُ الْجَزَائِرِ الْمُسْتَمَدُّ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وبعض الناس لا يَسْتَسِيغُونَ ذَلِكَ، وَلَوْ مَرَّ عَلَى طَرْدِ فَرَنْسَا وَقَانُونِهَا أَكْثَرَ مِنْ 30 سَنَةٍ. وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

17/08/1993م

السؤال:

نرفع إليكم هذه القضية، وهي مُسَجَّلَةٌ بِمَحْكَمَةِ الْبَلِيدَةِ (الفرع المدني) تحت رقم 142 - 82.

وصورتها أَنَّ عَمَّ والدنا - وهو السيد (م. م)، الذي تُوُفِّيَ فِي 29 يُونِيُو 1981 خِلَالِ سَفَرِهِ إِلَى فَرَنْسَا، وَبَعْدَ مَرَضٍ طَوِيلٍ - كَانَ أَيَّامَ الْحُكْمِ الْفَرَنْسِيِّ لِبِلَادِنَا تَزَوَّجَ فِي فَرَنْسَا بِامْرَأَةٍ يَهُودِيَّةٍ الدِّيَانَةِ، فَرَنْسِيَّةٍ الْجَنْسِيَّةِ، وَتُدْعَى (س. هـ. أ. جَنْسُون)، ثُمَّ صَحَبَهَا إِلَى الْجَزَائِرِ، وَوُلِدَ لَهُ مِنْهَا طِفْلَةٌ بِتَارِيخِ 22 يَنَايِرِ 1945، فَسَمَّاها: (م. أ. ل.).

وَلَمَّا كَانَ عَمْرُ هَذِهِ الْبِنْتِ 17 سَنَةً - وَذَلِكَ فِي سَنَةِ 1962م - وَقَعَ اعْتِدَاءٌ عَلَى أَبِيهَا الْمَذْكُورِ مِنْ طَرَفِ الْمُنْتَظَمَةِ الْإِرْهَابِيَّةِ، فَأُصِيبَ بِتَسْعِ رِصَاصَاتٍ، وَنُقِلَ بِسُرْعَةٍ إِلَى الْمُسْتَشْفَى حَيْثُ قُدِّرَتْ لَهُ السَّلَامَةُ وَالنَّجَاةُ، وَعِوَضَ أَنْ يَجِدَ بِجَانِبِهِ زَوْجَتَهُ وَابْنَتَهُ، فَإِنَّهُمَا فَرَّتَا مِنَ الْجَزَائِرِ، فَتَبَرَّأَ الرَّجُلُ مِنْهُمَا، وَقَطَعَ - مِنْ ذَلِكَ التَّارِيخِ - كُلَّ صِلَةٍ لَهُ بِهِمَا، وَلَمْ يَظْهَرْ لَهَا أَثَرٌ فِي حَيَاتِهِ.

وعاش حتى تُوُفِّيَ - بَعْدَ مَرَضٍ طَوِيلٍ - فِي التَّارِيخِ الْمَذْكُورِ، وَلَمْ يَتْرِكْ وَصِيَّةً، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ ابْنَتَهُ وَأُمَّهُمَا بِالْحَيَاةِ. وَقَدْ تَرَكَ الرَّجُلُ - غَيْرُهُمَا - أَخْتًا لَهُ، كَمَا تَرَكَنَا نَحْنُ عَصْبَتَهُ.

غير أن ابنته المذكورة المدَّعُوَّة (م. أ. ل) - وأمُّها كما تقدَّم يهودية، فرنسية الجنسية، وهي تَبَعًا لأمِّها ولرغبتها فرنسية الجنسية أيضًا - تزوّجت بتاريخ 05/08/1972م بمدينة (كروكام) مقاطعة (هامشير) في بريطانيا رجلًا مسيحيًا يدعى (ك. ج. م. بيرن)، وتولَّى عقدَ هذا الزواج الكاهن الكاثوليكي (ج. ج. فيشر) بكنيسة الثالوث الأقدس، وقد حَضَرَت الزواج أمُّها (س. هـ)، و(د. بيرن)، ولم يحضُر هذا الزواج الأب؛ لأنه لم يَدْعَ إليه.

وبعد وفاته ظهر على المسرح شخص آخر لا دَخَلَ له في إرثه - فإلهالك تَرَكَ ابنته وأخته وعصبة له - وهذا الشخص (ب. ث) هو زوج عمَّتنا (م. ي)، وذهب إلى أوروبا، واتَّصل بابنة الهالك المذكورة (م. أ. ل)، وأقنعها - بما أنها مِن جنسية فرنسية، وديانة كاثوليكية - بأن تُعقد معه صفقة، بحيث تُعطيه نصفها مِن الإرث في الجزائر، ويشمل أثنائًا ومباني في الجزائر، بِغَضِّ النظر عن الأملاك التي كانت له في فرنسا، وبعد هذه المحاولات تبرَّعت عليه بِمَا طَلَبَ، وسَجَّل ذلك في وثيقة في القنصلية الجزائرية بفرنسا، وقدَّم هذه الوثيقة إلى المحكمة لتسوية قضية الميراث بقسمها مع أخت المرحوم المدَّعُوَّة (م. م).

لقد اعترضنا نحن عصبة المرحوم (م. م) - أبناء أخيه (م. ف) - أمام رئيس المحكمة المدنية بـ (البليدة) الذي أصدر يوم 12/01/1983م حُكْمًا بتعيين خبير لإقامة الفريضة، وما يزال لم يُقَمْها، لانعدام البيان عن ديانة (م. أ. ل).

لهذا نُقدِّم إليكم هذا البيان، لنعرف منكم حُكم الإسلام في تصرفات هذه المرأة، فهل تُعتَبَر مسلمة لها الحق في إرث والدها المسلم، أم تُعتَبَر غير مسلمة ولا حقَّ لها في الميراث؟

أفيدونا - بارك الله فيكم - والسلام.

(م. ل)، و(م. س) أبناء (م. ف)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

إذا صَحَّت الوقائع المذكورة في هذا السؤال من هذه المرأة - المُسَمَّاة (م. أ. ل)، المولودة من أبٍ مُسلم هو (م. م) من زوجته اليهودية (س. ه) بتاريخ 22 / 01 / 1945م - فإنها لا تُعتَبَر مسلمة، بل مُرتدَّة عن الإسلام، ولهذا فلا تَرِث أباهَا المسلم الذي تُوُفِّي في حياتها بتاريخ 29 / 06 / 1981م، كما أنها لو ماتت قبله لم يَرِثها، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: لم يَثْبُت إسلامها قطُّ، فحينما كانت تحت كفالة أبايها بالجزائر حتى سنِّ 17 من عُمرها، لم نَعْلَم أنها شَهِدت أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمداً رسول الله، وأقامت الصلاة، وصامت رمضان، وتَطَهَّرت من الحيض.

ونحن نَعرف أنَّ أبناء المسلمين من النساء الفرنسيات - اللواتي تكون لهن السلطة الكبيرة على أزواجهن من الأهالي - يَتَّبِعُونَ أُمَّهَاتِهِمْ في الجنسية، ولا حَقَّ لهنَّ في الخروج من طَوْق هذه الجنسية، وَيَنْشَأُونَ مُتَنَكِّرينَ لشرِعة الإسلام، لا تَشْمَلُهُمْ أحكام الأحوال الشخصية الإسلامية، كالزواج والطلاق والإرث، ومن أجل هذا أَفْتَى رجالُ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بارتداد كلِّ مَنْ تزوَّجَ فرنسية، نصرانية أو يهودية، وهو يَعْلَم أنه يُعَرِّضُ بأبنائه لهذا الخطر في مُستقبل حياتهم الدينية والسياسية، فليس عندنا دليلٌ على أنَّ هذه المرأة - يوم كانت بالجزائر - شَهِدَتْ، وَصَلَّتْ، وصامت، واغتسلت من الحيض اغتسالاً شرعياً.

ثانياً: إنَّ هذه المرأة أَتَبَعَتْ أُمَّها يوم فَرَّتْ من أبيها - وهي بالغٌ لا مُحَالَة، إذ كان عُمرها 17 سنة، ومن العادة في بلادنا أن تُحْيِضَ الجارية في 12 أو 13 عاماً من عُمرها - وبهذا تكون قد فَرَّتْ من دار أبيها، وَقَطَّعتَ علائقها معه، مُحْتَارَةً عليه أُمَّها اليهودية الخائنة، مع أنه كان في مَحْنَةٍ شديدة، يَحْتَاجُ أثناءها إلى رحمة منهما وحنان، ثم لم تُفَكِّرْ في

العودة إليه والحياة بجانبه يوم عادت إليه صِحَّتُهُ، وزالت المِحنة عنه وعن شعبه الذي انتصر وأقام دولة القومية الإسلامية، ورَفَعَ رايَتَها، مِمَّا حَمَلَ هذا الأب على تَنكِرِهِ لزوجته الخائنة ولابنته الحمقاء، والبراءة منها.

ثالثًا: حسب الاتفاقات الرسمية المعقودة بين الجزائر المستقلة، وبين دولة فرنسا التي كانت محتلة، فإنَّ كُلَّ مَنْ كان يسكن الجزائر في ذلك التاريخ - 1962م - من مسلمين ونصارى ويهود، لهم الحقُّ في الخيار بين الجنسية الفرنسية وبين الجنسية الجزائرية، وجعلت مُدَّة الخيار ثلاث سنوات، تبتدئ في 1962م وتنتهي في 1965م، فَمَن اختار الجنسية الفرنسية فله ذلك، ويُمكن أن يعيش في الجزائر كأجنبي، ومَن اختار الجنسية الجزائرية فله ذلك، ويمكن أن يعيش في فرنسا كأجنبي أيضًا.

وهذه المرأة (م. أ. ل) قد اختارت الجنسية الفرنسية - وعمرها آنذاك 20 سنة - كما يَدُلُّ على اختيارها لهذه الجنسية عقدُ زواجها، وبذلك تكون قد اختارت جنسية أجنبية عن جنسية أبيها المسلم، عن طَوَّعٍ وقبولٍ وِرْضًا.

رابعًا: وقد حَكَمَ العلماء على أَنَّ مَنْ تَجَنَّسَ - عن طَوَّعٍ واختيار - بجنسية أجنبية غير مسلمة، يَرْتَدُّ عن الإسلام بِفِعْله هذا. ومِمَّا جاء عن العلماء في هذا الموضوع قولُ ابن باديس في مجلة "الشهاب" - الجزء الحادي عشر، المجلد التاسع (جُمادى الثانية - 1352 هـ، أكتوبر 1933) - ما نَصَّه:

«قد تَقَرَّرَ مِنْ مُخْتَلَفِ النُّصوص الشرعية والأحكام الفقهية أَنَّ الْمُتَجَنِّسَ بجنسية أجنبية يُعَدُّ مُرْتَدًّا عن الإسلام، لقبوله طَوَّعًا واختيارًا الخروجَ عن بعض أحكام القرآن» اهـ.

وقد صَدَرَت فتاوى رسمية من ابن باديس، ومن مجلس جمعية العلماء في ذلك. وبهذا يَتَبَيَّنُ أَنَّ هذه المرأة - إن كانت قَبْلَ ذلك مُسلمة - فقد ارْتَدَّت عن الإسلام باختيارها للجنسية الفرنسية على الجنسية الإسلامية عن طَوَّعٍ واختيار.

خامسًا: لو فَرَضْنَا أَنَّ هذه المرأة كانت مسلمة - حتى بعد تَحْنُطِهَا - فإنها قد ارْتَدَّتْ - يَقِينًا - عن الإسلام يومَ تَزَوَّجَتْ برجل مسيحي، وَرَضِيَتْ به لنفسها زوجًا، وَقَبِلَتْ أَنْ يُعَقَّدَ عليها أَمَامَ كاهن مسيحي، في كنيسة تُسَمَّى: "كنيسة الثالوث الأقدس"، وما مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ هُوَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ.

فهذا الزواج يجعلها كافرة - لو كانت قبله مسلمة - لأمر:

1 - أَنَّ الْمُسْلِمَةَ لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ غَيْرَ مُسْلِمٍ؛ لِأَنَّ لِلزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ سُلْطَانًا، وَالْعَصْمَةُ بِيَدِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: 141].

2 - لِأَنَّ أَبْنَاءَهَا سَيَنْشَأُونَ مُسِيحِينَ، فَالْوَلَدُ يَتَّبِعُ أَبَاهُ فِي الدِّينِ، فَقَدْ جَعَلَتْهُمْ - بِرِضَا مِنْهَا - كَافِرِينَ بِالْإِسْلَامِ، وَمَنْ رَضِيَ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ - فَضْلًا عَنْ أَبْنَائِهِ - بِالْكَفْرِ فَهُوَ كَافِرٌ.

3 - لِأَنَّهَا بِهَذَا الزَّوْاجِ اسْتَحَلَّتْ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَذَلِكَ أَنَّهَا اعْتَقَدَتْ أَنَّ هَذَا الزَّوْجَ الْمَسِيحِيَّ يَحِلُّ لَهَا وَتَحِلُّ لَهُ، وَالْحَالُ أَنَّهَا حَرَامٌ عَلَيْهِ نِكَاحُهَا، وَحَرَامٌ عَلَيْهَا الزَّوْاجُ مِنْهُ بِالضَّرُورَةِ، وَمَنْ اسْتَحَلَّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَهُوَ كَافِرٌ، فَلَوْ أَقْدَمَتْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ عَلَى الزَّانَا بِمَسِيحِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ، وَعَاشَتْ مَعَهُ - وَهِيَ تَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهَا عِشْرَتُهُ - لَكَانَتْ زَانِيَةً، شَأْنُهَا شَأْنُ الزَّانَا وَالزَّوَانِي الْمُؤْمِنَاتِ، لَا تُخْرِجُهُمُ الْمَعْصِيَةُ عَنِ الْإِسْلَامِ.

أَمَّا أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ مَا صَنَعَتْهُ - مَعَ هَذَا الرَّجُلِ فِي كَنِيسَةٍ، وَأَمَامَ كَاهِنٍ عَقَدَ الزَّوْاجَ عَلَى طُقُوسٍ دِينِيَّةٍ مُسِيحِيَّةٍ - زَوَاجٌ شَرْعِيٌّ يُحِلُّهَا لِهَذَا الرَّجُلِ وَيُحِلُّ لَهُ، وَيَكُونُ أَبْنَاؤُهَا مِنْهُ شَرْعِيِّينَ، فَهَذَا كُفْرٌ بِشَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ، وَارْتِدَادٌ عَنْهُ يَمُنَّ كَانَ مُسْلِمًا.

سادسًا: لَكِنْ يَظْهَرُ بَيِّنًا جَاءَ فِي السُّؤَالِ أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ (م. أ. ل) لَا تَعْتَبِرُ نَفْسَهَا مُسْلِمَةً بَلْ كَاثُولِيكِيَّةً، فَقَدْ جَاءَ فِي السُّؤَالِ أَنَّ السَّيِّدَ (ب. ث) «أَقْنَعَهَا بِمَا أَنَّهَا مِنْ جَنْسِيَّةٍ فَرَنْسِيَّةٍ وَدِيَانَةٍ كَاثُولِيكِيَّةٍ»، وَهَذَا يُؤَيِّدُهُ أَنَّهَا تَزَوَّجَتْ فِي كَنِيسَةٍ كَاثُولِيكِيَّةٍ أَمَامَ كَاهِنٍ كَاثُولِيكِيٍّ. وَإِذَا

كانت معترفةً بأنها كاثوليكية، فلا حاجةً للتماس دليل آخر على كُفْرها وارتدادها.

سابعاً: والخلاصة أن هذه المرأة لم يثبت قط أنها كانت مسلمة، لسيطرة أمها عليها في صغرها، ولاختيارها الجنسية الفرنسية على جنسيتها في كبرها، ولتزوّجها بمسيحي، في كنيسة مسيحية، وأمام كاهن مسيحي، حسب طقوس الديانة المسيحية في حال رُشيدها، فهي بهذا ارتدّت عن الإسلام - لو كانت مسلمة -.

ثامناً: إذا ثبت هذا في شأن هذه المرأة - (م. أ. ل) - من أنها ليست مسلمة بالأصالة، أو كانت قد ارتدّت عن الإسلام بتجنّسها بالجنسية الفرنسية، ثم يتزوّجها بنصراني في كنيسة مسيحية حسب طقوس الديانة المسيحية من رجل دين مسيحي، أو باعتناقها الديانة الكاثوليكية، بأحد هذه الأسباب - أو بأكملها مجموعة - فإنها لا تَرِث أباهما في النّسب السيد (م. م)، لقوله ﷺ في حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما: «لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ، وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ»، رواه السنّة (البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه). وهو ما أجمع عليه الأئمة الأربعة: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وأصحابهم، وعليه القضاء والفتوى في بلادنا منذ نزول الإسلام بها، والمُجمّع عليه عند فقهاء المالكية أن المرتد لا يَرِث مَنْ مات من أهله، وإذا مات هو فماله لخزينة المسلمين، ولا يَرِثه أهله.

تاسعاً: ما تركه الهالك (م. م) من مال لا حقّ فيه لابنته، ولا لزوجته، لكُفْرهما، ولكن يُوزّع بين ورثته، فلاخته (م) النّصف، والباقي لعصبة أبناء أخيه.

عاشراً: هذا الشخص الجريء الذي اتّصل بهذه المرأة الخائنة، وحاول أن يفرّض لها حظاً حرّمه الله عليها، ثم يسلبه منها، ويُقيم علاقة - بعد وفاة أبيها - قد قَطَعَتْها معه ومع وطنها، وتَنَكَّرت لدينها، ولَطَخَتْ شُمعة قومها، ينبغي أن يُوجّه له توبيخٌ مرّ على طَمَعِه وسوء تصرّفه.

سنة 1984م

السؤال:

إنَّ أبي عاش بفرنسا مع زوجته الثانية وأولادها، وكان قد تزوّج مرّة ثانية بعد وفاة والدي، وكنتُ أنا ابنتها الوحيدة.

وقد تزوّجتُ أختاي (من الزوجة الثانية لأبي) برجلين مسيحيين في فرنسا، حيث تقيم كل العائلة، ما عدا أنا فأني بقيتُ أسكن بالجزائر، إني متزوّجة وأمٌ لعائلة كبيرة.

الرجاء من فضيلتكم أن تُبَيِّنُوا لي، هل إنَّ أختاي - المذكورتين أعلاه - لهما الحق في تركة أبي التي تركها بعد وفاته رحمه الله، أم لا حقّ لهما في الميراث؟

السيدة الطيب (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: المرأة المسلمة لا يحلُّ لها أن تتزوَّج بغير مسلم؛ لأنَّ العصمة بيد الزوج، وهو قوامٌ على زوجته، لقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: 34]، وعليها طاعة زوجها، فإن تزوّجت المسلمة بكافر، كان عليها أن تُطيعه وهو كافر، والله يقول: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: 141].

ثانياً: إذا تزوّجت المسلمة بالكافر، وأباح له نفسها، فهي زانية ما دامت معه، فإن اعتقدت أنها تحلُّ له وتحلُّ لها فقد أنكرت معلوماً من الدين بالضرورة، وذلك سبب لردّها، وإن اعتقدت أنها حرامٌ عليه، لا يحلُّ لها ولا تحلُّ له، فهي عاصية، أئمةٌ إثماً مبيهاً.

ثالثاً: إن ولدت منه أولاداً، ونشأوا على الكفر، فقد رَضِيَتْ لهم الكُفْر، ومَنْ رَضِيَ لأحدٍ من أولاده - أو غيرهم - بالكفر بالله، فقد ارتدَّ عن الإسلام إن كان مسلماً، وبهذا أفتى الشيخ عبد الحميد بن باديس، والشيخ العربي التبسي (رحمهما الله) في فتواهما ضد التجنيس، المنشورة في جريدة البصائر (1938).

رابعاً: وقد تَبَيَّنَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ أُخْتَيْكَ الْمُتَزَوِّجَتَيْنِ بِكَافِرَيْنِ تَجْرِي عَلَيْهِمَا أَحْكَامُ الرِّدَّةِ، إِلَّا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ إِذَا اعْتَرَفْتَا بِأَنَّ زَوَاجَهُمَا غَيْرُ شَرْعِيٍّ، وَأَنَّ أَبْنَاءَهُمَا غَيْرُ شَرْعِيِّينَ، وَأَنَّهُمَا زَانِيتَانِ، وَلَا تَرْضَيَانِ لِأَبْنَائِهِمَا الْكُفْرَ.

وَإِذَا جَرَتْ عَلَيْهِمَا أَحْكَامُ الرِّدَّةِ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَلَا تَرِثَانِ وَالِدَهُمَا إِذَا مَاتَ مُسْلِمًا، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ، وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ»، وَهُمَا لَوْ مَاتَا قَبْلَهُ - أَوْ إِحْدَاهُمَا - لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَرِثَهُمَا، وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هَذَا مَا عَدَا مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ وَشُرَيْحَ الْقَاضِي، فَقَدْ كَانَا يَقُولَانِ: «الْمُسْلِمُ يَرِثُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ».

خامساً: هَذَا حُكْمُ الْإِسْلَامِ وَحَيْثُمَا تَجْرِي أَحْكَامُهُ، فَإِنْ كَانَ الْمَالُ فِي بِلَادِ فَرَنْسَا لَا هُنَا، فَلَا شَكَّ أَنَّهُمْ يُطَبِّقُونَ أَحْكَامَ قَانُونِهِمُ الْوَضْعِيِّ، وَيَعْتَبِرُونَ الْمَرْأَةَ الْمُتَزَوِّجَةَ بِفَرَنْسِيٍّ فَرَنْسِيَّةَ الْجَنْسِيَّةِ، لَهَا حَقُوقُ الْفَرَنْسِيَّاتِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

14/02/1987م

السؤال:

إنَّ السَّيِّدَ (ع. ح) كَانَ يَعِيشُ - قَبْلَ الْإِسْتِقْلَالِ - فِي فَرَنْسَا مَعَ سَيِّدَةٍ فَرَنْسِيَّةٍ دُونَ عَقْدِ زَوَاجٍ أَوْ فَاتِحَةٍ عَلَيْهَا، وَقَدْ وُلِدَ لَهُ مِنْهَا ابْنَتَانِ، وَحِينَمَا اسْتَقَلَّتِ الْجَزَائِرَ عَادَ إِلَى وَطَنِهِ، وَتَرَكَ ابْنَتَيْنِ مَعَ أُمَّهُمَا الْفَرَنْسِيَّةِ.

إنَّ السَّيِّدَ الْمَذْكُورَ - لَمَّا عَادَ إِلَى الْجَزَائِرِ - تَزَوَّجَ بِمُسْلِمَةٍ جَزَائِرِيَّةٍ، وَعَقَدَ عَلَيْهَا عَقْدًا شَرْعِيًّا، وَوُلِدَ لَهَا ابْنَتَانِ.

إنَّ هَذَا السَّيِّدَ تُوُفِّيَ أَوَّلَ يَنَآيِرِ 1977، فَقَدِمَتِ ابْنَتَانِ - اللَّتَانِ تَرَكَهُمَا بِفَرَنْسَا مِنَ الْمَرْأَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ - إِلَى الْجَزَائِرِ، وَطَالَبَتَا بِإِرْثِهِمَا مِنْ (أَبِيهِمَا) أَمَامَ مَحْكَمَةِ الْجَزَائِرِ الْكَائِنَةِ فِي (بَثْر) (مَرَادُ رَايس)، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ إِحْدَاهُمَا قَدْ تَزَوَّجَتْ بِفَرَنْسِيٍّ، وَالثَّانِيَةُ مَخْطُوبَةٌ لِفَرَنْسِيٍّ.

ولمَّا رَفَعْتُ قَضِيَّةَ الْإِرْثِ إِلَى السَّيِّدِ الْقَاضِي، طَلَبَ مِنِّي أَنْ نَأْتِيَهُ بِحُكْمِ الشَّرِيعَةِ
الْإِسْلَامِيَّةِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ. مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْبَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ الْمَوْلُودَتَيْنِ مِنْ أُمٍّ فَرَنْسِيَّةٍ
مُتَنَكِّرَتَانِ لِلْجَنَسِيَّةِ الْجَزَائِرِيَّةِ وَلِلدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ.

الرجاء من سيادتكم إفادتنا بِحُكْمِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي هَذَا الْمِيرَاثِ عَلَى ضَوْءِ مَا
ذَكَرْتُهُ آنِفًا، وَشُكْرًا. تَقَبَّلُوا فَائِقَ الْاحْتِرَامِ.

المحاماة: أ. ج م (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
إِنْ صَحَّ كُلُّ مَا جَاءَ فِي السُّؤَالِ مِنَ الدَّعْوَى، فَإِنَّ هَاتَيْنِ الْبَتَيْنِ الْمَوْلُودَتَيْنِ مِنْ هَذِهِ
الْمَرْأَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ لَا تَلْحَقَانِ بِالسَّيِّدِ (ع. ح)، وَلَا تَرِثَانِ فِي تَرَكَّتِهِ، وَذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ:

أَوَّلًا: لِمَا وَرَدَ فِي السُّؤَالِ مِنْ أَنَّهُ كَانَ يَعِيشُ مَعَ سَيِّدَةٍ فَرَنْسِيَّةٍ دُونَ عَقْدٍ أَوْ فَاتِحَةٍ،
وَأَنَّهُمَا وُلِدَا مِنْ هَذِهِ الْعِشْرَةِ، فَالْمَفْهُومُ مِنَ السُّؤَالِ أَنَّهُ لَمْ يَتَزَوَّجْ بِهَذِهِ الْمَرْأَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ زَوَاجًا
يُعْتَدُّ بِهِ، لَمْ يَعْهَدْ عَلَيْهَا عَقْدًا مَدْنِيًّا حَسَبَ قَوَانِينِ بِلَادِهَا وَدِيَانَتِهَا، كَمَا لَمْ يَعْهَدْ عَلَيْهَا عَقْدًا
إِسْلَامِيًّا تَتَوَفَّرُ فِيهِ أَرْكَانُ النِّكَاحِ الشَّرْعِيِّ، مِنْ وَلِيٍّ، وَصِيغَةٍ، وَصَدَاقٍ، وَشُهُودٍ، وَهُوَ مَا
يُعْبَرُ عَنْهُ بِـ (الْفَاتِحَةِ) وَلَوْ لَمْ يُسَجَّلْ عِنْدَ الْقَاضِي الْمُؤْتَق.

وَمِنْ الْمَعْلُومِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا عَاشَرَ امْرَأَةً غَيْرَ زَوْجِهِ الشَّرْعِيَّةِ
مَعَاشَرَةَ الْأَزْوَاجِ، فَحَمَلَتْ مِنْهُ وَوَلَدَتْ، فَإِنَّ هَذَا الْوَلَدَ لَا يَلْحَقُ بِهِ، وَلَا يَنْتَسِبُ إِلَيْهِ،
بَلْ يَلْحَقُ بِزَوْجِهَا إِنْ كَانَتْ مُتَزَوِّجَةً، إِلَّا أَنْ يَنْقُضَ الزَّوْجُ بِلْعَانٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُتَزَوِّجَةً لَحَقَ
بِهَا، وَانْتَسَبَ إِلَيْهَا. وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ قَوْلُهُ ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ
الْحَجَرُ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ
فِي مُسْنَدِهِ وَالبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ

الولدَ يَسْتَحِقُّه الزوجُ، وَيَلْحَقُ بِهِ، وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ الزَّانِي الرَّجْمَ بالحجارة، لا اعتدائه على أعراض الناس.

ثم إن التزوّج بالكتائب من النصرانيات واليهوديات كان محَلَّ خلافٍ⁽¹⁾، نَهَى عنه عمر بن الخطاب، وحرَّمه ابنه عبد الله، ومنَعَه ابن عباس إلّا إذا كانت اليهودية والنصرانية ذِمَّةً تحت حكم الإسلام، خاضعةً لدولته وأحكامه، فإن كانت لا تنالها أحكامنا لم يَجْزِ التزوّج بها، خشيةً على أولاد المسلم من أن تَغْلِبَهُ عليهم. ولهذا أفتى الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله بِحُرْمَةِ تزوّج المسلمين الجزائريين من الفرنسيات: اليهوديات والنصرانيات؛ لأنّ القوانين الفرنسية تُعَبِّرُ أولادهن فرنسيين مُتَجَنِّسِينَ، لا تنالهم أحكام الشريعة الإسلامية في الزواج والطلاق والإرث وغير ذلك. ثانيًا: لِمَا وَرَدَ في السؤال من أنّ البنتين مُتَنَكَّرَتَانِ للجنسية الجزائرية وللدّين الإسلامي، وأنّ إحداهما متزوّجة بفرنسي، والثانية مخطوبة لفرنسي.

فإن صَحَّ هذا وثبَّتَ عليهما، كان وحده كافياً لِمَنْعِ التَّوَارُثِ بينهما وبين (أبيهما) الذي مات مسلماً، حتى لو فرضنا صحّة زواجه من أمّهما الفرنسية، فَمَعَ أنّ الولدَ يَتَّبِعُ أباه في الدِّيانَةِ، وأنهما بهذا الحكم مُسْلِمَتَانِ، فإنّ تَنَكُّرَهُمَا للإسلام يجعلُهُمَا مُرْتَدَّتَيْنِ عنه. ويُقَوِّي هذه التُّهْمَةَ ضِدَّهُمَا قَبُولُهُمَا التَّزْوُجَ بغير المسلمين، ومن المعلوم بالضرورة أنّ المرأة المسلمة لا يَحِلُّ لها أن تتزوَّج بغير المسلم؛ لأنّ أبناءها يَتَّبِعُونَ أباهم في الدِّيانَةِ.

فإذا أَصَرَّتْ مسلمةً على التزوَّج به، واعتَقَدَتْ أنه حِلٌّ لها وهي حِلٌّ له، دَلَّ ذلك على انحرافها وصحّة خروجها من الإسلام؛ لأنّ مَنْ يَسْتَحِلُّ حراماً معلوماً الحُرْمَةَ، يَرْتَدُّ عن الإسلام. ثم أنه قد جاء في الحديث الصحيح قوله ﷺ: «لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ، وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ»، رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

(1) انظر: فتوى: حكم الزواج بالكتابية وحليتها وثرورها.

وَرَوَى مالِكُ جزءاً منه في الموطأ، ثم أَكَّده برواية عن عليِّ بن أبي طالب، ثم بِحُكْمٍ صادرٍ عن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، والخليفة الثالث عثمان بن عفان، وقال مالِك: «إنه الأمر المُجمَع عليه في المدينة، والسنة المُتَّبعة التي لا خِلافَ فيها»⁽¹⁾.

لهذا وقع الإجماع بين أهل المذاهب الأربعة على عدم التَّوارث بين المسلم والكافر: الحنفيَّة، والمالكيَّة، والشافعيَّة، والحنابليَّة، فلو فَرَضْنَا أَنَّ رجلاً أسْلَمَ، وبَقِيَ ابنُه كافرًا، ثم مات المسلم، فإنَّ هذا الابن لا يَرِثُه، وكذلك العكس.

ولو فَرَضْنَا أَنَّ مسلماً تزَوَّجَ كُتَابِيَّة، يهودية أو نصرانية، ولم تُسْلِمَ، فإنها لا تَرِث ماله إذا مات، كما لا يَرِث مالها إن ماتت.

ولهذا نقول: إن صَحَّ ما جاء في السَّؤال، فإنَّ هاتين البنتين لا حقَّ لهما في إرث هذا الهالك:

أولاً: لأنهما لم يَثْبُتَ نَسَبُهُما إليه، يَثْبُتُ زواج صحيح بين أمَّهما وبين الهالك. وثانياً: لأنهما تَنَكَّرتا للإسلام وأحكامه، فهما مُرْتَدَّتَانِ عن الإسلام، كافرَتَانِ، ولا توارِث بين المسلم والكافر. والله أعلم.

1977/04/21م

السَّؤال:

تُوفِّي رجل مسلم جزائري سنة 1990، وتَرَكَ مِنْ ذَوِيهِ بنتًا، وأختًا شقيقة، وأبناءً أَخَوَيْنِ له تُوفِّيَا قبله، تَرَكَ أَوْلَهُما ابناً، وتَرَكَ الثاني ثلاثة أبناء، ونُلاحظ لكم أنَّ بنت الهالك أمُّها فرنسية، وقد تزَوَّجَتْ رجلاً فرنسيًّا، وهي تعيش معه في فرنسا، لهذا نطلب منكم توضيح هذه المسألة ببيان مَنْ يَرِث وَمَنْ لا يَرِث، وما هو نصيب كلِّ وارث؟

(1) موطأ الإمام مالِك. ج 2/ ص 519 - 520.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

لو كان الورثة كلهم مسلمين لكان نصيب كل واحد منهم معلوماً، فبنت الهالك تأخذ النصف، والنصف الباقي تأخذه أخته، وأبناء أخويه لا يصلون إلى إرثه؛ لأن الفروض لم تثق لهم شيئاً.

ولكن السؤال يقول: إن بنت الهالك متحيرة من أم فرنسية، وقد تزوجت من فرنسي مسيحي، ومثل هذا الزواج (ردة) عن الإسلام، فلا حق لها في الميراث، فتأخذ شقيقته نصفاً، والنصف الباقي يؤول إلى أبناء أخويه المتساوين في الدرجة، والأقرب يحجب الأبعد، ولا حق لبنات الأخوين؛ لأن المرأة لا ترث عمها. والله أعلم.

1990 / 12 / 10 م

تزوج فرنسية فهل يرثه أبنائه وزوجته؟

السؤال:

ولد السيد (أ. ب) في سنة 1905، ثم ذهب إلى فرنسا عام 1947 واستقر بها، وتزوج فيها بفرنسية، ولدت منه ابنة (جلول) ثم (مسعود)، وله أبناء آخرون من زوجته الجزائرية، فهل يرثانه إذا مات؟ وهل ترثه زوجته؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

نعم، يعتبر ابنه (جلول) وابنه (مسعود) أولاداً مسلمين؛ لأنهم يتبعون أباهم في الديانة، فلما كان مسلماً فهم مسلمون، وقد سماهم بأسماء إسلامية، إلا إذا ظهر منهم ما يدل على الكفر، كمشيهم إلى الكنسية لحضور القداس.

وَهُمْ يَرِثُونَ آبَاهُمْ إِذَا مَاتَ، وَيَرِثُهُمْ أَبُوهُمْ لَوْ مَاتُوا قَبْلَهُ، وَلَكِنْ لَا تَوَارَثَ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ (رامبير) إِلَّا إِذَا أَسْلَمَتْ قَبْلَ مَوْتِهِ.

14/09/1987م

هل لهذه الفرنسية حق في هذا السكن؟

السؤال:

أنا مواطن جزائري أَدْعَى (ب. ع) بن (م)، أَسْكُن شُقَّة بـ (القُبَّة) مِنْ ضَوَاحِي
الجزائر، وَهِيَ مِنَ الْأَمْلاكِ الشَّاعِرَةِ مِنْذُ سَنَةِ 1962، وَأَدْفَعُ الْكِرَاءَ مِنْ ذَلِكَ التَّارِيخِ حَتَّى
الآن.

وَكَانَ أَخِي الْمَرْحُومَ (ب. ع) يَعْمَلُ بِفَرَنْسَا مِنْ قَبْلِ نُشُوبِ الثَّوْرَةِ، وَصَادَفَ
وُجُودَهُ فِي الْجَزَائِرِ سَنَةَ 1962، [وَلَمَّا كَانَ هُوَ أَكْبَرَ مِنِّي، تَقَالِيدُنَا مِنْ تَقْدِيمِ الْكَبِيرِ فِي
الْعَائِلَةِ]⁽¹⁾، ثُمَّ بَعْدَ أَيَّامٍ رَجَعَ إِلَى فَرَنْسَا الَّتِي لَهَا فِيهَا زَوْجَةٌ فَرَنْسِيَّةٌ وَأَرْبَعَةُ أَبْنَاءَ.

وَبَقَيْنَا نَسْكُنُ الشُّقَّةَ: أُمَّنَا، وَأَخُنَا (ذ) وَأَنَا وَزَوْجَتِي، ثُمَّ فِي هَذِهِ السَّنَةِ جَاءَنَا زَائِرًا،
وَكاشَفْنَا بِالْمَعَامَلَةِ السَّيِّئَةِ الَّتِي يَلْقَاهَا مِنْ زَوْجَتِهِ، وَمِنْ أَبْنَائِهِ الَّذِينَ عَقُّوهُ، وَأَخْبَرْنَا أَنَّهُ
عَازِمٌ عَلَى الرَّجُوعِ إِلَى الْجَزَائِرِ، وَبأنَّهُ عَازِمٌ عَلَى تَجْدِيدِ حَيَاتِهِ، فَرَحَّبْنَا بِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى
فَرَنْسَا بِقَصْدِ تَصْفِيَةِ شُؤْنِهِ نَهَائِيًّا، وَلَكِنْ شَاءَ اللَّهُ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْنَا إِلَّا جَنَّةً هَامِدَةً فِي
صَنْدُوقٍ، وَصَحْبَتَهُ زَوْجَتُهُ الْفَرَنْسِيَّةُ الشَّرِيرَةُ. وَبَعْدَ دَفْنِهِ كَثُرَتْ عَنْ أَنْيَابِهَا، وَأَرَادَتْ -
وَهِيَ فَرَنْسِيَّةٌ - أَنْ تَسْتَوِيَّ عَلَى السَّكَنِ، مُنْتَهِزَةً فُرْصَةَ وُجُودِهَا بِاسْمِ زَوْجِهَا، لَتُخْرِجَنَا
مِنْهُ، وَتَطْرُدَ مِنْهُ أُمَّ زَوْجِهَا، وَأَخَاهُ الَّذِي هُوَ أَنَا، وَعَائِلَتَهُ، وَتَبِيعَهُ لَغَيْرِنَا، مَعَ أَنِّي أَنَا الَّذِي

(1) هَكَذَا وَرَدَتْ الْعِبَارَةُ فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَيُظْهِرُ أَنَّ فِيهَا سَقَطًا، وَالْمَفْهُومُ مِنْهَا أَنَّ السَّائِلَ يَقْصِدُ بِهَا:
أَنَّهُمْ سَجَّلُوا الشُّقَّةَ بِاسْمِ أَخِيهِمُ الْأَكْبَرَ، لِأَنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ أَنْ يَكُونَ السَّكَنِ بِاسْمِ الْكَبِيرِ فِي الْعَائِلَةِ.
وَهَذَا مَا يُفِيدُهُ أَيْضًا جَوَابُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

دفعْتُ الكراء مِن مالي، ولم يُشاركني أخِي إِلَّا بِوجود اسمه عليها.

فهل لها ذلك هي وأبناؤها الذين لَا يَسْكُنُون هنا، وَهُمْ فرنسيون في جنسيتهم؟

ب.ع (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: هذا السيد (ب.ع) بن (م)، له الحق الأول في هذا السكن، إذا أثبت ما يدعيه من أنه مُقيم به منذ 1962 أو ما بعدها؛ لأنه حائز لها، ومعه زوجته وأخته وأمهم جميعاً.

ولا عبرة بوجود اسم أخيه على هذه السكنى؛ لأنه قاطنٌ بفرنسا، ولكن العادة جرت أن يكون السكن باسم الكبير في العائلة، ولأنه مُتزوج بفرنسية فالقانون الفرنسي يعتبر زوج الفرنسية فرنسيًا، وأبناءه منها فرنسيين، ولا حق للذين تمسكوا بالجنسية الفرنسية في شغل الأملاك الشاغرة في الجزائر، إذ يسقط حقهم؛ لأنهم سافروا عنها وتركوها.

ولو كان للفرنسيين حق فيها، لكان أصحابها الذين تخلّوا عنها وتركوها أولى بها منهم، فهذه الشقة لساكنيها السيد (ب.ع)، وزوجته، وعائلته، وأمه.

ثانيًا: لو فرضنا أنها تعود للأخ المتوفى (ب.ع) رحمه الله، وهي ملك له، فإنه لا حق لزوجته فيها؛ لأنها كافرة، ولا حق لها في ميراثه بإجماع المذاهب الإسلامية، فلا توارث بين الكافر والمسلم، وقد جاء النص في الحديث الشريف أن لا توارث بين المسلم والكافر. فلا حق لهذه المرأة في ميراث زوجها، وكذلك أبناؤها لا يستحقون هذه السكنى لتمسكهم بالجنسية الفرنسية، وسكناهم في فرنسا.

ثالثًا: ما تركه المرحوم (ب.ع) من أملاك في فرنسا، أو من مال نقد أو أثاث أو ربايع، لأمه فيه الشُّدس، تستحقه بكونها أمًا إذا هي طالبت به، ويُعطى هذا الحق

القرآن، ويؤيدها قانون الأسرة، والاتفاقيات بين الجزائر وفرنسا تساعد في الحصول على حقها.

رابعاً: من العدل والحق والإنصاف أن لا تُشَرَّد عائلة مسلمة جزائرية احتلت سكنى منذ 25 سنة، وتطرد منها، ثم تُمنَح لغريب يسكن قُطراً أجنبياً، ولا تُصدَّق عليه الجنسية الجزائرية، فهذه المساكن الشاغرة ملكها أبناء الجزائر بالجهاد والدماء، وإنما يستحقها أبناء الجزائر الذين سبَّحوا إليها واستغلُّوها، ودفعوا للدولة أموالهم في كرائها، فهم أولى بها، وأحقُّ بملكها، وهذا يصدَّق على السيد (ب. ع) بن (م) إن أثبت ما يدَّعيه. والله أعلم.

1987/12/01م

أسلم ولم يُغيَّر اسمه، هل يرثه أولاده؟

السؤال:

وُلد أبي المدَّعو: (ب. م) المعروف بـ (محمد بن ر) بمدينة (سطيف) في 13 جانفي 1905، من أمٍّ وأبٍ فرنسيين... بعدها مباشرة طُلِّقَت الأم، فجاءت إلى (زاوية بلعيساوي) بـ (رأس الوادي)، حيث رُبِّيت وأُعلنت إسلامها، ثم تزوجت من مسلم... وفي الزاوية المذكورة حَفِظَ أبي القرآن، وعاش مسلماً تقيّاً، يَعْرِفُ عنه ذلك كلُّ سكان (رأس الوادي)، رغم أنه بقيَ يحْمِلُ اسماً فرنسياً... رغم أنه لم يكن يَعْرِفُ ولا حرفاً بالفرنسية... ثم تزوج من المدَّعوة (ج. س) بنت (ب. هـ)، ونَتَجَ عن هذا الزواج عدَّة أولاد: بقيَ منهم على قيد الحياة ستَّة: ثلاث بنات، وثلاثة ذكور... جميعاً مسلمون منذ نشأتنا...

وتقدَّم أبي بطلب للحصول على الجنسية الجزائرية التي مُنحت له ولنا - نحن أبنائُه - في 13 سبتمبر 1968م... غير أن أبانا مات في 13 ديسمبر 1975، تاركاً لنا مسكناً، ولماً

أردنا قِسْمته تَوَجَّهنا إلى قاضي (عين ولّمان)، فاعْتَدَر وأخبرنا أنه لا يُمكنه أن يُجري القسمة... فطلب منا وثيقة تُثبِت إسلامنا؛ لأننا نحمل أسماء فرنسية رغم جنسيتنا الجزائرية.

لذا أرجو - وكل إخوتي - من مجلسكم المُوقَّر أن تجدوا لنا حلاً... حتى يأخذ كل فرد نصيبه وَفْق ما تَنْصُ عليه الشريعة الإسلامية الحنيفة.

و. ل (سطيف)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: من ناحية الشريعة الإسلامية فإنها تَحْكُم بأنك أنت وإخوتك وأخواتك مسلمون؛ لأنكم مُنحَدرون من أب مسلم، والإسلام يُحْكُم بأن الابن يَتَّبِع أباه في الدين، حتى ولو كانت أمّه نصرانية أو يهودية، فكيف إذا كان مثُل حالكم، قد انْحَدَرْتُم من أب مسلم وأمّ مسلمة؟

وإسلام أبيكم رحمه الله لا غُبار عليه، إذ نشأ مسلماً مع أمّه التي أعلنت إسلامها، وصَلَّت، وصامت، وقد قرأ القرآن وحَفِظْه، وتزوَّج مسلمة، وعاش مسلماً تَقِيًّا، فَمَنْ يَسْتَطِيع أن يَتَّهَمه في دينه؟

ثانياً: إذا كان الحُكْم الاستعماري لا يَعترف لِمَن اهتدى إلى الإسلام بِحَقِّ خروجه من الجنسية الفرنسية، ولا بتغيير اسمه المسيحي، فإن ذلك لا يَحْوُل بين المُهْتَدِي وبين صِحَّة إسلامه، فالإسلام لا يُجْبِر المسلم على تغيير اسمه الذي سُمِّي به قبل إسلامه، إلا إذا كان ضِدَّ مبادئه، كما إذا سُمِّي عبد المسيح، أو عبد اللات، أو عبد العزى من الأصنام، ثم إن اسم (ميشال) ليس غريباً عند المسلمين، فـ: (ميشال) عند الفرنسيين هو (ميكائيل) عند المسلمين، يُسَمُّون به أبناءهم، وهو اسمُ مَلَكٍ من الملائكة المُقَرَّبِينَ،

وَرَدَ اسمه في القرآن. وأمَّا اللقب (بيرازيو) فَإِنَّ للمسلمين ألقاباً مثله أو أغرب منه، ولا دليل على أنه فرنسي.

ثالثاً: ما دام والدكم رحمه الله قد حصل على الجنسية الجزائرية منذ 1968، فإنه لم يَبْقَ أيُّ إشكال في الموضوع، والقانون الجزائري يَسْرِي على جميع المواطنين الجزائريين.

ولا أدري سبب تَوَقُّف قاضي بلادكم في موضوع تطبيقه عليكم، فإذا كان قد تَوَقَّف بسبب أسمائكم، وشكّه في ديانتكم، فإنه يُمكن لكم أن تَطْلُبُوا مِنْ وزارة العدل تغيير هذه الأسماء، أمّا حُكم الدين، فإنه لا عِبْرَةٌ بالأسماء، وإنما العِبْرَةُ بِهَا في القلب مِنْ إيمان، وبالأعمال، والقيام بالفرائض والأركان. ويُمكن أن تُقَدِّمُوا له هذه الفتوى.

16/05/1979م

السؤال:

كان السيد (ر. ل. أ) الفرنسي الجنسية مُعَمَّرًا بولاية (تيارت)، وقد هداه الله إلى الإسلام، وأعلن أنه يَشْهَد أن لا إله إلا الله وأنَّ محمدًا رسول الله، وتَزَوَّج امرأتين مسلمتين إحداها بعد الأخرى، وولدت منه المرأة الأخيرة ولدين، سَمَّى أحدهما (الحبيب)، وسَمَّى الآخر (توفيق).

وقد مات على الإسلام، ولكنه لم يستطع تغيير اسمه في الأوراق الرسمية، مع أنه كان يُدْعَى عند الناس: (عليّ) أو (أحمد).

فهل يُؤَثَّر ذلك في جِرمَان وَرَثَتِهِ المسلمين مِنْ إرثه؟

ورثة السيد: و. أ (تيارت)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

هذا مسلمٌ يرثه المسلمون - إن ثبت إسلامه -:

إن شهد شاهدان مسلمان بأن هذا السيد قد أعلن إسلامه، ونطق أمامهما بالشهادتين، أو كان يرتاد المسجد ويؤدي مع المسلمين الصلاة، ويصوم رمضان، فإنه يُعتبر مسلماً، ويُعامل معاملة المسلمين في الميراث وفي غيره، بحيث يرثه ورثته المسلمون، ويمنع من ميراثه من أبنائه من ليس بمسلم، كما تمتع من ميراثه زوجته غير المسلمة إن كانت، كما أنه إذا مات وجب أن يغسل، ويكفن، ويصلى عليه، ويدفن في مقابر المسلمين، ولا يضُرَّه عدم تغيير اسمه، وأنتم تقولون أنه تزوج مسلمتين.

هذا مسلمٌ ثبت إسلامه بيّنة:

لقد ثبت بشهادة صحيحة لدينا أن السيد (ر. ل. أ) قد أسلم، فقد حَضَرَ إلى مقر المجلس الإسلامي الأعلى - بساحة ابن باديس رقم 1 - أمام رئيس المجلس، يوم الأحد 25 شوال 1397 هـ، الموافق لـ 9 أكتوبر 1977 م: السيد (د. م بن س)، المولود يوم 03/05/1940 م في (بني بوحنوس) من ولاية (الأصنام)، والسكن اليوم بـ (حمادية) من ولاية (تيارت)، بطاقة تعريفه الوطنية 19761، والسيد (غ. بن ر بن ط)، المولود يوم 29/03/1898 م في (أولاد فرحة) من ولاية (تيطري)، والسكن اليوم بـ (حمادية) من ولاية (تيارت)، بطاقة تعريفه 254918، وشهد كلُّ منهما أنه يعرف معرفة شخصية السيد (ر. ل. أ)، المولود في قرية (دابلي) من ولاية الأصنام بتاريخ 10/11/1911 م، والذي كان مُعَمَّرًا بقرية (حمادية) و(عين زاريت) من ولاية (تيارت)، وساكناً بمدينة (المهدية)، وأنه كان قد آمن بالله ورسوله، وأعلن إسلامه، وتزوج امرأتين مسلمتين، وولِدَ له من امرأته الأخيرة ولدان مسلمان سَمَّاهُما باسمين إسلاميين هما: (الحبيب) و(توفيق)، وبقي على إسلامه حتى مات على الإسلام، وأوصى أن يُدفن في مقبرة المسلمين، كما أنه أثناء حرب التحرير كان ممن أعان بإله المجاهدين، وانحاز مع المسلمين ضدَّ الفرنسيين، وقد أكَّد السيدان الشاهدان المذكوران أعلاه أن كلاَّ منهما

سَمِعَهُ يُعْلِنُ الشَّهَادَةَ بِنَصِّهَا: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»، وأنه كان قد أَعْلَنَ ذلك أمام الشيخ (بابا عمر) مُفْتِي الجزائر، وَحَصَلَ مِنْهُ عَلَى وَثِيقَةٍ تُثَبِّتُ ذَلِكَ، شَهِدَ السَّيِّدُ (غ. بن ر) أَنَّهُ رَأَاهَا بِنَفْسِهِ.

وَبِنَاءً عَلَى شَهَادَةِ الشَّاهِدَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، فَإِنَّ الْمَرْحُومَ السَّيِّدَ (ر. ل. أ) يُعْتَبَرُ مُسْلِمًا، وَيُعَامَلُ مِنْ بَعْدِ وَفَاتِهِ مُعَامَلَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَفِي كُلِّ شَيْءٍ.

وَفِي الْمِيرَاثِ، تُقَسَّمُ تَرَكَّتُهُ حَسَبَ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، بِحَيْثُ يَرِثُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ أَثَبَّتَ اتِّصَالَهُ بِهِ، بِنَسَبٍ بِالْبُنُوَّةِ، أَوْ سَبَبٍ كَالزَّوْجِيَّةِ.

هَذَا حُكْمُ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ كَمَا تُثَبِّتُهُ الشَّهَادَةُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

سنة 1987م

الدُّيُونُ عَلَى التَّرَكَّةِ

السُّؤَالُ:

لَقَدْ هَلَكَ وَالِدُنَا الْمَرْحُومَ (ب. س)، وَتَرَكَ ثَلَاثَةَ أَبْنَاءَ، وَبَنَتَيْنِ، وَزَوْجَةً، وَكَانَ قَبْلَ هَلَاقِهِ يَسْكُنُ بِالْبَادِيَةِ. وَمِنذَ 1962م نَقَلَهُ أَحَدُ أَبْنَائِهِ - وَهُوَ مُعَلِّمٌ - مِنْهَا إِلَى الْقَرْيَةِ، وَقَضَى دُيُونًا عَلَى أَبِيهِ كَانَتْ فِي ذِمَّتِهِ، وَأَسْكَنَهُ فِي دَارٍ لَهُ (الْهَالِكُ)، مُنْجَرَّةً لَهُ مِنَ الْإِرْثِ مَعَ أُخْتِهِ الَّتِي كَانَتْ تَمْلِكُ الثُّلْثَ عَلَى الشِّيَاعِ، فَأَرْضَاهَا الْإِبْنُ الْمُعَلِّمُ عَنْ ثُلُثِهَا، وَاشْتَرَاهُ مِنْهَا، وَنَقَدَهَا ثَمَنَهُ مِنْ مَالِهِ الْخَاصِّ، وَوَقَعَتِ الْكِتَابَةُ بِذَلِكَ فِي حَيَاةِ الْأَبِ.

وَلَمَّا تُوُفِّيَ الْوَالِدُ أَخِيرًا، قَامَ بِتَجْهِيزِهِ لِلدَّفْنِ، وَقَضَى بَقِيَّةَ الدُّيُونِ الَّتِي تَرْتَبَتْ عَلَيْهِ مِنْ بَعْدِهِ، وَدَفَعَ مَصَارِيفَ التَّرَكَّةِ كَذَلِكَ مِنْ مَالِهِ الْخَاصِّ. وَكَانَ بَقِيَّةَ الْوَرِثَةِ يَرَوْنُ تَصْرِفَاتِ هَذَا الْإِبْنِ، وَيُؤَافِقُونَ وَيُقَرُّونَهَا.

الْمَطْلُوبُ مِنْكُمْ بَيَانُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ: هَلْ لِهَذَا الْإِبْنِ الْحَقُّ فِي مُحَاسَبَةِ الْوَرِثَةِ، وَأَخْذِ مَا

دَفَعَهُ مِنْ دُيُونٍ عَنْ أَبِيهِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ؟

وَمَا حُكْمُ الثُّلْثِ الَّذِي دَفَعَ لِلْعَمَّةِ - أُخْتِ الْهَالِكِ - ثَمَنَهُ نَقْدًا مِنْ جَنْبِهِ؟ وَهَلْ لَهُ

الحق في أخذ ما دفعه في تجهيز الميت، ومصاريف التركة؟

علي وأحمد (تسعة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

وبعد، فإن البرَّ بالوالدين والإحسان إليهما من أعظم القُرَبات، وأجل الطاعات، وإنَّ عقوبتهما والإساءة إليهما من السَّبع الموبقات⁽¹⁾. ولا شكَّ أنَّ من البرِّ بهما قضاء ما عليهما من الديون في حياتهما، إكرامًا لهما، وإدخالًا للسرور عليهما، فإنَّ الدَّينَ همَّ بالليل ومَدْلَّةٌ بالنهار، أو بعد وفاتها إبراءً لِدَمَتَيْهما، وعِتْقًا لهما، فقد صَحَّ في الحديث عن عبد الله بن [عمر] ⁽²⁾ رضي الله عنهما أنَّ رسول الله ﷺ قال: «يَغْفِرُ اللهُ لِلشَّهِيدِ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الدَّيْنَ»⁽³⁾. وهذا الحديث يدلُّ على عِظَمِ ذَنْبِ مَنْ مات وترك عليه دَيْنًا، فعَلَى وَلِيِّهِ أَنْ يَقْضِيَهُ عنه إن لم يترك مالا. وإذا ترك الهالك مالا، فإنَّ الدَّينَ من جُملة الحقوق التي تُخْرَجُ من ماله قبل قِسْمته على الورثة.

(1) وَرَدَ حَدِيثُ الْمَوْبِقَاتِ السَّبع بلفظ: «اجْتَنِبُوا السَّبعَ الْمَوْبِقَاتِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشَّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّخَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّخْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ». أخرجه البخاري (2766) وغيره، عن أبي هريرة رضي الله عنه. قال ابن كثير: «النَّصُّ على هذه السَّبع بأنَّهم كبائر لا يَنْفِي ما عداها، إلا عند مَنْ يقول بِمَفْهُومِ اللَّقب، وهو ضعيف عند عدم القرينة، ولا سَبِيحًا عند قيام الدليل بالمنطوق على عدم المفهوم، كما سَنُورِدُهُ من الأحاديث الْمُتَضَمِّنَةِ من الكبائر غير هذه السَّبع». ثم أوردَ أَحاديثَ تَضَمَّنَتْ مَوْبِقَاتٍ أُخْرَى منها عقوق الوالدين. انظر: تفسير ابن كثير (ج2/ص 272-284). وانظر أيضًا كلام ابن حجر في فتح الباري (ج12/ص 182-184)، فقد تَبَعَّ الأحاديث التي وَرَدَ التصريح فيها بالكبائر الموبقات، ومنها عقوق الوالدين.

(2) في النسخة المطبوعة: [عمر]. والصواب ما أثبتناه من صحيح مسلم.

(3) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب: مَنْ قُتِلَ في سَبِيلِ اللهِ كُفِّرَتْ خَطَاياه إِلَّا الدَّيْنُ، حديث (1886)، بلفظ: «يَغْفِرُ اللهُ لِلشَّهِيدِ كُلَّ ذَنْبٍ إِلَّا الدَّيْنَ».

وأوّل ما يُخْرَج مِنْ رأس المال ما تَعَلَّقَ الْحَقُّ بِذَاتِهِ مِثْلَ الرَّهْنِ، وَزَكَاةِ الْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ - إِذَا مَاتَ بَعْدَ الطَّيِّبِ أَوْ الْحَوْلِ - ثُمَّ مُؤْنُ تَجْهِيزِهِ مِنْ كَفَنِ وَغَسْلٍ وَحُلٍّ وَحَفْرِ وَغَيْرِهَا، بِالْمَعْرُوفِ الَّذِي يُنَاسِبُ حَالَهُ مِنْ فَقْرٍ وَغِنًى، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تُقْضَى دُيُونُهُ الَّتِي عَلَيْهِ لَادِمِيٍّ، كَانَتْ بِضَائِمِينَ أَمْ لَا، هَذَا مَا نَصَّ عَلَيْهِ خَلِيلٌ فِي الْمَخْتَصَرِ ⁽¹⁾ وَشَرَّاحُهُ ⁽²⁾.

وَبِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ، نَقُولُ فِي قَضِيَةِ الْمَرْحُومِ (ب. س) وَوَرَثَتِهِ مَا يَلِي:

أَوَّلًا: الْوَاجِبُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْإِخْوَةِ أَنْ يَحْلُوا مُشْكَلَتَهُم بِالْتِرَاضِي وَالْحُسْنَى، فَإِنَّ النِّزَاعَ بَيْنَ ذَوِي الْأَرْحَامِ كَرِيهٌ، وَهُوَ عَقُوقٌ وَقَطْعٌ لِلرَّحِمِ.

ثَانِيًا: أَنَّ أَخَاهُم الْمَعْلَمَ الَّذِي قَضَى دُيُونَ أَبِيهِ، وَبَرَّ بِهِ فِي حَيَاتِهِ، وَجَهَّزَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، ثُمَّ قَضَى دُيُونَهُ الْبَاقِيَةَ عَلَيْهِ، قَدْ أَحْسَنَ صُنْعًا، فَإِنْ كَانَ قَدْ قَضَى دُيُونَ أَبِيهِ فِي حَيَاتِهِ، وَهُوَ يَرِيدُ بِذَلِكَ التَّبَرُّعَ وَالْإِحْسَانَ إِلَى أَبِيهِ، فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا تَبَرُّعَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ قُرْبَةٌ لِلَّهِ، وَمَا كَانَ لِلَّهِ لَا يَعُودُ فِيهِ، وَلِيَحْتَسِبَ الْأَجَرَ وَالْثَوَابَ عِنْدَ اللَّهِ. أَمَّا إِذَا كَانَ لَمْ يَقْصِدْ بِذَلِكَ تَبَرُّعًا، وَإِنَّمَا قَصَدَ الرِّجُوعَ بِهِ فِي مَالِ أَبِيهِ، فَهُوَ دَيْنٌ يُخْرَجُ مِنَ التَّرَكَةِ. وَيَنْبَغِي هُنَا الرِّجُوعُ إِلَى الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ وَمَا يَفْعَلُهُ النَّاسُ هُنَالِكُمْ، وَالْجَمَاعَةُ لَهُمْ رَأْيٌ وَمَعْرِفَةٌ وَكَلَامٌ.

ثَالِثًا: مَا دَفَعَهُ لِعَمَّتِهِ - أُخْتُ أَبِيهِ - فِي مُقَابَلَةِ حِصَّتِهَا فِي الْمَلِكِ الْمَشَاعِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَخِيهَا، يُعْتَبَرُ شَرَاءٌ مِنْهُ لِهَذِهِ الْحِصَّةِ، فَإِنْ رَضِيَ بِقِيَّةِ الْوَرِثَةِ بِدَفْعِ مَا يَتَوْبَهُمْ مِنَ الثَّمَنِ شَارِكُوهُ فِيهَا وَلَا كَلَامَ لَهُ، وَإِنْ أَبَوْا مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ وَحْدَهُ حِصَّةَ عَمَّتِهِ، وَلَا حَقَّ لَهُمْ فِي مُشَارَكَتِهِ، وَلَا يَحِلُّ لَهُمْ غَضَبُهُ مَا هُوَ لَهُ، وَالرِّجُوعُ إِلَى الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ مُفِيدٌ، قَطْعًا لِلنِّزَاعِ بَيْنَ ذَوِي الْأَرْحَامِ.

رَابِعًا: مَا دَفَعَهُ مِنْ مَالِهِ فِي مُؤْنِ تَجْهِيزِ الْهَالِكِ مِنْ كَفَنِ وَدَفْنٍ... الْخ، دَيْنٌ لَهُ عَلَى

(1) انظر: مختصر خليل. ص 303.

(2) انظر: الشرح الكبير. ج 4/ ص 457-458.

التركة، يُخْرِجُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ. قَالَ شَارِحُ مُخْتَصَرِ خَلِيلِ الشَّيْخِ الدَّرْدِيرِ: «يُخْرِجُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ مُؤَنُ تَجْهِيزِهِ مِنْ كَفَنِ وَغُسْلٍ وَحَمَلٍ وَحَفْرِ وَغَيْرِهَا بِالْمَعْرُوفِ، بِمَا يُنَاسِبُ حَالَهُ مِنْ فَقْرٍ وَغِنَى». وَلَا كَلَامَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ قَدْ أُسْرِفَ.

خامساً: ما دَفَعَهُ مِنْ بَقِيَّةِ دَيُونِ أَبِيهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ، يَأْخُذُهُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ قَبْلَ قِسْمَةِ التَّرَكَةِ. قَالَ الدَّرْدِيرُ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ: «ثُمَّ تُقْضَى مِنْ رَأْسِ مَالِهِ دَيُونُهُ الَّتِي لَا دَمِيٍّ كَانَتْ بِضَامِنٍ أَمْ لَا»⁽¹⁾. وَلَا كَلَامَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ.

هذا ما ظهر لنا في الجواب عن سؤالكم. والله أعلم.

1975 / 10 / 17م

حُكْمُ التَّبْنِيِّ وَالْمِيرَاثِ

السؤال:

أَنَا الْمَدْعُوَّةُ (ب. ز) أَسْتَفْسرُكُمْ فِي قَضِيَّةٍ، وَصُورَتُهَا: إِنَّ الْمَرْحُومَ (ك. ع) تُوُفِّيَ وَلَمْ يَتْرُكْ مِنَ الْوَرِثَةِ فِرْعًا وَلَا أَصْلًا، وَلَكِنَّهُ تَرَكَ زَوْجَةً، وَقَرَابَةً هُمْ: أَخْتُ لَهُ شَقِيقَةٌ، وَابْنُ أَخٍ شَقِيقٍ، وَبَنَتْ أَخَ شَقِيقٍ.

وَكَانَ فِي حَيَاتِهِ قَدْ تَبَنَّى وَلَدًا أَجْنَبِيًّا عَنْهُ، وَادَّعَى أَنَّهُ وَلَدُهُ، وَهُوَ (ق. م)، وَهُوَ مَعْرُوفُ النَّسَبِ، أَبُوهُ الْحَقِيقِيُّ (ق. أ)، وَأُمُّهُ الْحَقِيقِيَّةُ (ق. م)، وَهَذَا مَعْرُوفٌ مَعْلُومٌ.

وَالدَّاعِي إِلَى هَذَا التَّبْنِيِّ هُوَ أَنَّهُ أَرَادَ جِرْمَانَ إِخْوَانِهِ وَأَخَوَاتِهِ مِنَ الْإِرْثِ، بِتَحْرِيزٍ مِنْ زَوْجَتِهِ (ق. ز)، وَقَدْ تُوُفِّيَتْ قَبْلَهُ، وَهَذَا الْوَلَدُ الْمُتَبَنَّى هُوَ ابْنُ أَخْتِهَا، فَقَدْ أَرَادَتْ أَنْ يَرِثَ قَرَابَتُهَا الْهَالِكُ دُونَ قَرَابَتِهِ.

(1) الشرح الكبير. ج 4/ ص 458.

ولَمَّا تُوفِّيَ المرحوم (ك. ع)، حُرِّمَتْ أخته وابن أخيه وبنت أخيه من الميراث بهذا الولد الدَّعيِّ، وحُجِبَتْ زوجته من الرُّبع الذي تَسْتَحِقُّه - لعدم وجود الفرع الوارث - إلى الثُّمن.

فهل هذا هو حُكْم الشريعة الإسلامية في النازلة؟ وإن لم يكن فما هو الحُكم؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

الجوابُ على هذا النازلة حسب الشريعة الإسلامية ما يأتي:

أولاً: كان التَّبَنِّي من عادات الجاهلية وأحكامها، ويُدْعَى الابنُ بالتَّبَنِّي: الدَّعيِّ. وقد أَبْطَلَهُ اللهُ بِنَصِّ القرآن والسنة القولية والفعلية، فلا يُجْوز لمسلم أن يَعْتَقِدَ صِحَّتَهُ وَيُقَدِّمَ عليه، ولا يُجْوز لقاض مسلم أن يَحْكُمَ بِصِحَّتِهِ وَيُورِّثَ به.

قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [الأحزاب: 4]، وقال: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ [الأحزاب: 5].

وكانت عادة الجاهلية أن يُعْلِنَ الرجلُ أمامَ الناس: «أَنْ فُلَانًا ابني، يَرِثُنِي وَأَرِثُهُ»، فيَصِيرُ بذلك عندهم ابنه الدَّعيِّ، وتَجْرِي على ذلك جميع الأحكام. وكان النبي ﷺ قد فَعَلَ ذلك قبل الإسلام، فَتَبَنَّى زَيْدَ بنَ حارثة، فكان زيد يُدْعَى: "زيد بن محمد"، فلَمَّا نَزَلَت الآية دُعِيَ لِأبيه، وصار يُدْعَى: "زيد بن حارثة"، وكان النبي ﷺ يُحِبُّه محبة كبيرة.

ثم أراد الله أن يَحْتَسِبَ كُلَّ تَرَدُّدٍ في قلوب المسلمين، فأَمَرَ نَبِيَّه أن يَتَزَوَّجَ زينب بنت جحش - مُطَلَّقة زيد - فَتَزَوَّجَهَا، ولو كان ابنه حقيقةً لَمَّا جاز له ذلك؛ لأنَّ زوجة الابن مُحَرَّم على أبيه وجده. وهكذا بَطَلَ التَّبَنِّي وجميع أحكامه، بالكتاب والسنة وإجماع المسلمين.

ثانيًا: لو اسْتَلْحَقَّ الرجلُ ولدًا، وادَّعى أنه ابنه من صُلْبِهِ، فلا يُصَدَّقُ في قوله

بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ، قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ - كَمَا حَكَى الْبَاجِي فِي الْمُتَقَى شَرْحَ الْمَوْطَأِ -: «مَنْ اسْتَلْحَقَ وَلَدًا لَا يَلْحَقُ بِهِ حَتَّى يَتَقَدَّمَ لَهُ عَلَى أُمِّهِ نِكَاحٌ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ، وَلَا يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ نَسَبٌ مَعْرُوفٌ... فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ مَعْرُوفٌ يُقَوِّي الدَّعَاوَى، وَجَبَ أَنْ تَبْطُلَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ بِمُجَرَّدِ الدَّعَاوَى لَكَثُرَ تَعَرُّضُ الدَّعَاوَى فِي ذَلِكَ، وَفَسَدَتِ الْأَنْسَابُ»⁽¹⁾. وَفِي هَذِهِ النَّازِلَةِ لَا يَثْبُتُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ (ك. ع) لَمْ يَتَزَوَّجْ أُمُّ (ق. م)، وَلِأَنَّ لَهُ نَسَبًا مَعْرُوفًا، فَلَوْ ادَّعَى أَنَّهُ ابْنُهُ لَمَا صُدِّقَ فِي دَعْوَاهُ.

ثَالِثًا: وَهَذَا الْوَلَدُ (ق. م) لَا يَصِحُّ أَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ ابْنُ لـ (ك. ع) بِوَثِيقَةِ التَّبَنِّي؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَعْتَمِدَ عَلَى أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، الَّتِي نُصِّصُهَا صَرِيحَةً قَطْعِيَّةً فِي بَطْلَانِ التَّبَنِّي وَأَحْكَامِهِ، وَإِنَّمَا اعْتَمَدَتْ عَلَى نُصُوصِ قَوَانِينِ أَعْجَنِيَّةٍ اسْتِعْمَارِيَّةٍ، هِيَ - بِلَا شَكٍّ - مِنْ حُكْمِ الطَّاغُوتِ الَّذِي أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نَكْفُرَ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُحْكَمَهَا فِي رِقَابِ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ. وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: 60]، وَقَالَ: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: 44].

وَقَدْ أَكَّدَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ تَأْكِيدًا كَبِيرًا عَلَى أَنَّ الْهَالِكِ إِنَّمَا يَرِثُهُ أَوْلُو رَحِمِهِ دُونَ الْأَجَانِبِ عَنْهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: 75]. نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ آخَى بَيْنَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ هِجْرَتِهِ، فَظَنُّوا أَنَّ هَذِهِ الْأَخُوَّةَ الرُّوحِيَّةَ يَمْتَدُّ حُكْمُهَا إِلَى الْإِرْثِ، فَنَبَّهَتْهُمُ الْآيَةُ إِلَى أَنَّ الْأَخَ الْمُدَّعَى لَا يُقَدَّمُ عَلَى أَخِ الرَّحِمِ فِي الْمِيرَاثِ.

وَقَدْ فَصَّلَتْ آيَاتُ الْإِرْثِ مَنْ هُمُ الْوَرِثَةُ، بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾

(1) الْبَاجِي. الْمُتَقَى شَرْحَ الْمَوْطَأِ. ج 6/ ص 5.

[النساء: 11]، وَخُتِمَتْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ [النساء: 13]، وَحَذَرَتْ مِنْ مُجَاوَزَتِهَا بِالْعَصْيَانِ: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء: 14].

رابعًا: هذا الولد لا يَسْتَحِقُّ فِي التَّرَكَةِ شَيْئًا بِعَقْدِ التَّبَنِّي؛ لِأَنَّ الْمُتَّبَنِّيَّ أَرَادَ أَنْ يُورَثَهُ بِهِ، وَيُنْزِلَهُ مَنْزِلَةَ الْإِبْنِ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا شُبْهَةٌ تُجِيزُ ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ ابْنُ ابْنِ لِلْهَالِكِ - مَاتَ قَبْلَ أَبِيهِ - لَا سَتَحَقُّ الثُّلُثُ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ أَجْنَبِيٌّ عَنْهُ. وَلَوْ كَانَ الْهَالِكُ أَوْصَى لَهُ بِكُلِّ مَالِهِ وَصِيَّةً، أَوْ أَعْطَاهُ بَعْضَ مَالِهِ وَهَلَكَ قَبْلَ قَبْضِهِ، لَكَانَ يَسْتَحِقُّ الثُّلُثُ، يُخْرَجُ مِنَ التَّرَكَةِ قَبْلَ قِسْمَتِهَا بَيْنَ الْوَرِثَةِ.

وَلَوْ كَانَ قَدْ أَعْطَاهُ شَيْئًا قَبْضَهُ بِالْفِعْلِ قَبْلَ الْوَفَاةِ، وَتَصَرَّفَ فِيهِ، وَخَرَجَ مِنْ يَدِ الْهَالِكِ تَمَامًا، وَلَمْ يَبْقَ لَهُ عَلَيْهِ أَدْنَى تَسَلُّطٍ أَوْ تَصَرُّفٍ حَتَّى مَاتَ، فَهُوَ لَهُ دُونَ الْوَرِثَةِ، أَمَّا مَا بَقِيَ فِي تَصَرُّفِ الْهَالِكِ، فَلَا شَيْءَ لَهُ مِنْهُ بِالْوَصِيَّةِ أَوْ الْهَبَةِ إِلَّا الثُّلُثُ.

خامسًا: تَرَكَةُ هَذَا الْهَالِكِ الْمَرْحُومِ (ك.ع)، تَسْتَحِقُّ مِنْهَا الزَّوْجَةُ الرَّبْعَ لِعَدَمِ وَجُودِ الْفِرْعِ الْوَارِثِ، وَتَسْتَحِقُّ أُخْتُهِ النِّصْفَ، وَالْبَاقِي بِأَخْذِهِ ابْنَ أَخِيهِ بِالتَّعْصِيبِ، وَأَمَّا بِنْتُ أَخِيهِ فَلَا تَرِثُ شَيْئًا مِنْ عَمَّاهَا.

وَأَصْلُ الْفَرِيضَةِ مِنْ 4، وَتَصِحُّ مِنْهَا:

- تَأْخُذُ الزَّوْجَةُ 1 مِنْ 4، وَهُوَ الرَّبْعُ.

- وَتَأْخُذُ الْأَخْتُ 2 مِنْ 4، وَهُوَ النِّصْفُ.

- وَالْبَاقِي - وَهُوَ 1 مِنْ 4 - بِأَخْذِهِ ابْنَ أَخِيهِ.

هَذَا هُوَ حُكْمُ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَعَلَى الْقَضَاةِ تَنْفِيزُهُ؛ لِأَنَّ مَرَجَعَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي وَطَنِنَا - فِي كُلِّ أَحْوَالِهِمُ الشَّخْصِيَّةِ - هُوَ الْفَقْهُ الْإِسْلَامِيُّ الْمُعْتَمَدُ عَلَى الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْإِجْمَاعِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1976 / 05 / 21م

السؤال:

إِنَّ عَمَّتِي قَامَتْ بِكَفَالَةِ طِفْلِ يَتِيمٍ - وَلَمْ تَكُنْ بَيْنَهُمَا أَيْ عِلَاقَةً عَائِلِيَّةً - وَتَبَنَّتَهُ عِنْدَ وَفَاعِهَا، وَأَوْصَتْ كِتَابِيًّا بِأَنْ هَذَا الطِّفْلُ الْمُتَبَنَّى يَرِثُهَا كَأَنَّهُ ابْنُهَا.

وَنَظَرًا لِأَنِّي الْوَحِيدُ مِنْ عَائِلَتِهَا، فَانِي أَطْلُبُ مِنْ سَيَادَتِكُمْ أَنْ تُرْشِدُونِي فِيهَا بِأَيِّ:

1 - هَلِ الطِّفْلُ الْمُتَبَنَّى لَهُ الْحَقُّ فِي الْمِيرَاثِ؟

2 - وَهَلِ فِي الْوَضْعِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ أَعْلَاهُ - كَمَا فِي وَصِيَّةِ عَمَّتِي، وَبَعْدَ إِقْدَامِهَا عَلَى مَا أَقْدَمْتُ عَلَيْهِ - لَهُ الْحَقُّ فِي الْمِيرَاثِ؟

3 - إِذَا كَانَ لَهُ حَقٌّ، فَهَلِ يَأْخُذُ كُلَّ الْمَوْرُوثِ؟

4 - مَا هُوَ نَصِيبُهُ إِنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ؟

أَرْجُو مِنْكُمُ الْجَوَابَ الْوَاضِحَ حَتَّى لَا تُؤْخَذَ حَقُوقُنَا، وَلَا نَأْخُذَ حَقُوقَ الْآخَرِينَ.
وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ.

ع.ع (سكيكدة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أَوَّلًا: التَّبَنَّى أَبْطَلَهُ الْإِسْلَامُ بِنَصِّ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ۖ﴾ ٤ أَدْعَوْهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَلِإِخْوَانِكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوْلَايَكُمْ ۖ﴾ [الأحزاب: 4-5].

فَمَنْ زَعَمَ بَعْدَ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَنَّ مَنْ لَمْ يَلِدْهُ هُوَ ابْنُهُ، وَتَسَبَّهَ إِلَيْهِ، فَهُوَ كَاذِبٌ، وَقَوْلُهُ مُرَدُّودٌ، وَهُوَ مُحَادُّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَعَدُوٌّ لِكِتَابِهِ.

وَمَنْ زَعَمَ مِنَ الْمُتَبَنِّينَ أَنَّهُ وَلَدُ الْمُتَبَنَّى لَهُ، وَقَبِلَ انْتِسَابَهُ لَهُ، وَأَعْرَضَ عَنِ انْتِسَابِهِ لِمَنْ

وَلَدَهُ حَقًّا، فَإِنَّهُ مَلْعُونٌ⁽¹⁾، حَرَامٌ عَلَيْهِ الْجَنَّةُ، لَا يَدْخُلُهَا وَلَا يَشْمُ رَائِحَتَهَا⁽²⁾.

والرجل والمرأة في هذا سواء، والحاكم أو القاضي الذي يُبطل هذا الحكم القرآني ظالم، فإن اعتقد أن حكمه أفضل وأحسن من حكم القرآن، فهو كافر بالله، ويُنقض حكمه.

ثانيًا: نحن في الجزائر - والحمد لله - كانت أحكامنا إسلامية منذ إسلام أجدادنا حتى الآن، إلا أنه في عهد الاستعمار كانت قوانينه وتشريعاته تَسْمَح بالتَّبَيُّ، وتَحْكُم بِمُقْتَضَى قَوَانِينِهِمْ فِيهِ.

وقد نُصَّ في تنظيم الأسرة - الذي صَدَرَ منذ قريب - على إبطال التَّبَيِّ، وعدم الاعتراف به.

ثالثًا: ولهذا نقول لكم: إِنَّ مَا صَنَعْتُمْ عَمَّتْكُمْ يُعَذِّبُ إِنَّمَا مُبِينًا، مُحَالِفًا لِكِتَابِ اللَّهِ وَأَحْكَامِ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ، وَلِقَانُونَ الْأُسْرَةَ، وَبِمَكَانِكُمْ أَنْ تَنَالُوا حَقَّكُمْ كَامِلًا.

عليكم أَنْ تُثَبِّتُوا قَرَابَتَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْعَمَّةِ، وَتُخْرِجُوا فَرِيضَةً بِالْوَرَثَةِ الْمُسْتَحَقِّينَ كُلَّهُمْ.

(1) أخرج مسلم في كتاب الحج، باب: فضل المدينة، حديث (1370)، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «... مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا».

(2) أخرج البخاري في كتاب الفرائض، باب: مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، حديث (6766)، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ، فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ».

وأخرج ابن ماجه في كتاب الحدود، باب: مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ أَوْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ، حديث (2611)، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ لَمْ يَرْحَ رِيحَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ خَمْسِائَةِ عَامٍ».

فإذا لم يكن لها ولدٌ من بطنها، ولا والدٌ من أصلها، فالذين يُقدّمون في إرثها هم إخوانها الأشقاء، ثم من بعدهم الإخوة للأب، فكَذلك الإخوة للأمّ لهم الثلث إن تعدّدوا، وإن كان واحداً فله السدس، ثم يأتي دور أبناء إخوانها، ويُقدّم أبناء الأشقاء على الذين هم للأب.

فإذا ثبتت القرابة، فإنك تأخذ حقك، إن كنت مُنفرداً فالحق لك وحدك، وإن كان لك أخٌ ذكرٌ فله حقٌّ معك - ولا حقٌّ لأختك لأنها لا تَرِث عمتها - وإن كان لك أبناءٌ عمٌّ مُساوِينَ لك في الدرجة فلهم مثلُ حقك، وهكذا.

رابعاً: هذا المتبني لا حقٌّ له في الإرث مُطلقاً، ولكن له الحق في الوصيّة، وتُخرج الوصيّة من الثلث.

وبما أنها أوصت له بالمال كلّ - لأنها اعتبرتّه يرثها كابنها، والابن يأخذ كلّ المال - فإنه لا يستحقّ سوى الثلث فقط. وما بقي - وهو الثلثان - فهو للورثة، يَقتسمونه حسب الفريضة الشرعية.

هذا حكم ما تسألون عنه، وطالبوا بحقّكم أمام المحاكم فإنه بيّن، ويُساعدكم على الوصول إليه الأحكامُ الفقهية، والقوانين الجارية، وما ضاع حقٌّ وراءه طالبٌ. والسلام عليكم.

1984 / 08 / 23م

السؤال:

نحن أبناء الشهيد (ت. محمد) الذي استشهد في ساحة الشرف، وهم: (م)، و(ب)، و(م) و(هـ)، نريد أن نعلم حكم الشرع فيما يأتي:

إن جدّتنا للأب المرحومة (ف) كانت قد تزوّجت جدّنا المرحوم (ت. م)، فولدت منه أبانا الشهيد (ت. محمد)، ثم طلقها جدّنا، فانفصلت عنه، وتزوّجت بعده رجلاً

آخر يدعى (م. م)، ولم يُولَدَ لهما ولدٌ، فتَبَيَّنَا طفلةً - هي بنت أخي زوجها المدعو (ع) - تُدعى (ج)، فسَجَّلُوها في الأوراق الرسمية أنها ابنتهما لِيُخْصَلاً مِنْ ذلك على أوراق التموين، ونشأت هذه الطفلة وهي معروفة بأنها ابنة (ع) مِنْ زوجته، ولكنها رسمياً كانت مُسَجَّلة باسم (م. م) مِنْ زوجته (ف)، مع أنها معاً لم يُولَدَ لهما ولدٌ مِنْ صُلْبِهما، ولدينا شُهودٌ وبراهين على ذلك.

ثم مات الزوجان المتَبَيَّنَانِ الطفلة (ج)، وتَرَكََا مَحَلًّا تجارياً مُسَجَّلاً باسم السيدة (ف) التي هي جدَّتُنَا للأب، إذ هي أُمُّ والدنا الشهيد (ت. محمد) مِنْ زوجها الأول (ت. م). وكان والدنا المذكور قد انخرط في سلك النظام الثوري وسقط شهيداً في ساحة الشرف سنة 1956، وترك أربعة صغار مِنْ زوجة تزَوَّجها وهي (ف. ز)، وهؤلاء الأولاد هم: (م)، و(ب)، و(م)، و(ه).

والمشكلة الطارئة هي أَنَّ (ج) التي كانت طفلة مُتَبَيَّنَة فقط مِنْ جدَّتُنَا وزوجها، أصبحت تَدَّعي أنها الوارثة الشرعية لممتلكات جدَّتُنَا، مع العلم أَنَّ جدَّتُنَا وزوجها لم يَتَرَكََا أَيَّ وصيةٍ أو أَيِّ عقد هبة للطفلة المُتَبَيَّنَة، ومع عِلْمِنَا أَنَّ الطفل المُتَبَيَّنَ لا يَرِث، إذ هو ليس مِنْ ذوي الفروض ولا التعصيب، وإنما هي مُعْتَمِدة على عقد الازدياد الذي بِحَوْرَتِها، ولدينا شُهودٌ عَيَانٌ يُؤَكِّدُونَ أنها ليست ابنتها، وإنما أبوها الأصلي والشرعي هو (م. علي)، وأردنا بهذا الاستفتاء إفادتنا بالجواب. والسلام.

ورثة (ت. محمد)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: الابنُ بالتَّبَنِّي - لا مِنَ الصُّلْب - لا يَسْتَحِقُّ بعقد التَّبَنِّي شيئاً مِنَ الميراث، إذ أبطل الله التَّبَنِّي بالقول في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ﴾

[الأحزاب: 4]، وقوله: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: 5].

كما أبطله بالفعل، إذ أمر نبيّه أن يتزوَّج مُطلَّقة زيد بن حارثة رضي الله عنه، وكان قد تبنَّاه، وأنزل قوله: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: 40]. وكان المتبنِّي يقول أمام الناس: «أشهدكم أن فلانًا ابني، يرثني وأرثه»، فلما بطل التَّبَنِّي، بطل الإرث.

ثانيًا: هذه المرأة (ج) إذا ثبت أنها ليست من صُلب (م) من زوجته (ف)، وإنما تَبَنَّاها فقط، فسَجَلَاها باسمها، وهي في الحقيقة بنت (ع)، وقامت على ذلك بيّنة عادلة تُبْطِل نَسَبَهَا المُدَّعَى، وتُصَحِّحُه إلى (ع) أبيها الحقيقي، فإنها لا تَسْتَحِقُّ شيئًا مما تركه الزوجان بالميراث؛ لأنها لا تَرِث.

ثالثًا: إذا ثبت أنها أرادا من تَبَنِّيها وتسجيلها باسميهما الإحسان إليها، والتَّصَدَّقَ بِهَا لَهَا عَلَيْهَا، وأن تَرِثَ عَنْهَا مَا لَهَا مِنْ بَعْدَهُمَا، فإنها تَسْتَحِقُّ الثُّلُثَ مما ترك الزوجان، بالوصية لا بالإرث، والباقي من بعد الوصية يُقَسَّم على الورثة حسب استحقاقهم.

رابعًا: إبطالُ النَّسَبِ المُستفاد من أوراق رسمية، لا بُدَّ فيه من حُكْم قاضٍ يَحْكُمُ بِهِ، وَيَسْتِنِدُ فِي حُكْمِهِ عَلَى بَيِّنَةٍ عَادِلَةٍ مِنَ الشُّهُودِ يَشْهَدُونَ بِبُطْلَانِهِ. والله أعلم.

1987/12/14م

تقسيم تركة ميت

السؤال:

مات أبونا، وترك ستة أبناء، وزوجة.

أحدُ أبنائه مات أمه في حياة زوجها. وتزوَّج ثانية ولدت خمسة أشقاء، ذَكَرًا وَاحِدًا وأربع بنات، وما تزال بالحياة.

أردنا قسمة التركة فعجزنا لوجود أخ لنا من أبنائنا. نرجو أن نجيبونا: كيف تكون القسمة؟ وما هو نصيب كل واحد منا؟

سائل مُسترشد

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
وراثة الأبناء أباهم - فيما تركه من مالٍ هو له - لا تختلف إذا كانت أمهم واحدة عمّا إذا تعددت أمهاتهم، إذ أن الأب واحد، وهم في حياته أو بعد مماته سواء في الحقوق والواجبات.

وفي هذه القضية، تأخذ الزوجة الثمن من التركة بالفرض، لوجود الفرع الوارث، والباقي يُقسّم بين أبنائه الذكور والإناث، للذكر مثل حظ الأنثيين، يرثونه بالتعصيب.
أصل الفريضة من 8، لوجود الثمن فيها، وتصح من 64.

تأخذ الزوجة ثمنها: 1 من 8.

يبقى 7، لا تنقسم على عدد الرؤوس، وهم 8، الذكّان بأربعة؛ لكلّ منهما اثنان، والإناث بأربعة، لكلّ واحدة. يُضرب عدد الرؤوس وهم 8 في أصل الفريضة وهو 8، يتّج 64 جزءاً:

- تأخذ الزوجة منها 8 أجزاء (وهو ثمن).

- ويأخذ كل ذكر 14 جزءاً.

- وكل بنت 7 أجزاء.

64	8	
8	1	زوجة
14	7	ابن
14		ابن
7		بنت
7		بنت
7		بنت
7		بنت
64		

تنبيه:

إذا كان ابن المرأة الأولى قد تَرَكَتْ أمُّه مالاَ لها أو حُلِيًّا معروفاً، فإنَّ رُبْعَ ذلك المال يُعتَبَرُ مالاَ لأبيهم يُشارِكهم فيه، والثلاثة الأرباع الباقية يَرِثُها وحده.
ومثْلُ ذلك إذا تَرَكَتْ أرضاً هي لها، أو تَرَكَتْ شيئاً من الذهب، أو مالاَ في المصرف... الخ.

1975 / 10 / 20 م

السؤال:

هَلَكَ هَالِكٌ، ولم يَتَرَكَ ولداً ولا زوجة ولا أبا، وإنما تَرَكَ: أمًّا، وخمسة إخوة أشقاء من الذُّكور، وأختين شقيقتين من الإناث. فَمَنْ يَرِثُهُ؟ وما نَصِيبُ كُلِّ واحدٍ من هؤلاء الورثة؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أَمَّا أُمُّهُ - في هذه الفريضة - فإنها تَرثُهُ بالفرض وهو الشُّدُس، لوجود عددٍ مِنَ الإخوة، نَصَّ على ذلك القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُسُ ﴾ [النساء: 11].

وأَمَّا الإخوة والأخوات، فإنهم لما كانوا أشقاء، يَرثُونه بالتعصيب، وَيَرثُون هنا ما بَقِيَ بَعْدَ أَخْذِ أُمِّهِمُ الشُّدُس.

وأصلُ هذه الفريضة مِنَ 6 مَقَامِ الشُّدُس، وَتَصِحُّ مِنَ 72.

- تأخذ الأُمُّ الشُّدُس، وهو 12 مِنَ 72.

- ويأخذ كلُّ شقيق 10 مِنَ 72.

- وكلُّ واحدة مِنَ الأختين 5 مِنَ 72.

13 / 08 / 1977م

السؤال:

أرجوكم أن تجيبوني عن هذه المسألة في الفرائض: هَلَكَ هَالِكٌ وَتَرَكَ زَوْجَةً، وَثَلَاثَ بنات، وأربعة أبناء أخ شقيق. فما هو نصيب كلٍّ مِنْ هَؤُلَاءِ الْوَرِثَةِ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: فالزوجة لها الثُّمن مِنْ جميع المال الذي تَرَكَه زوجها، والبنات الثلاث لهن الثلثان مِمَّا تَرَكَ بينهن، وأبناء الأخ الأربعة يأخذون ما تَبَقَّى مِنَ المال؛ لأنهم عَصَبَة.

ثانياً: فأصل الفريضة مِنَ أربعة وعشرين، لاجتماع مَقَامِ الثُّلث ومَقَامِ الثُّمن، وعليه تأخذ الزوجة 3 أسهُمٍ مِنَ 24 سهماً، وتأخذ البنات 16 سهماً مِنَ 24 سهماً، ويأخذ أبناء الأخ 5 أسهُمٍ الباقية مِنَ 24 سهماً، والجُمْلَة 24 سهماً.

وَتَصِحُّ مِنْ 288:

- تأخذ الزوجة 36 مِنْ 288.

- والبنات، لكل واحدة 64 مِنْ 288.

- وأبناء الأخ، لكل واحد 15 مِنْ 288.

السؤال:

الرجاء منكم إفادتنا بِحُكم الشرع في التَّركة الآتية: هَلْكَ المرحوم (هـ. ع) وَتَرَكَ مِنْ الوِثَرَةِ: زَوْجَةً (ز)، وابنته (د)، وأباه (إ)، وأُمَّه (ح).

فكيف تُقَسَّم التركة؟ وَمَنْ أَحَقُّ بِأَثاث بيته؟

عن الوِثَرَةِ: الأرملة (ش)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: الزوجة فَرَضُها الثُّمن لوجود الفرع الوارث، والبنْتُ فَرَضُها النِّصْف لانفرادها، والأب والأُم كلُّ منهما يأخذ السُّدُس، وَيَتَنَظَّر الأب إن بَقِيَ شيءٌ مِنَ التَّركة بعد أخذ أصحاب الفروض فروضهم، أَخَذَهُ بالتعصيب.

ثانياً: أصل هذه الفريضة مِنْ 24، لاجتماع الثُّمن والسُّدُس فيها، ومنها تَصِحُّ.

- تأخذ الزوجة الثُّمن، وهو 3 مِنْ 24.

- وتأخذ البنت النِّصْف، وهو 12 مِنْ 24.

- وتأخذ الأُم السُّدُس، وهو 4 مِنْ 24.

- ويأخذ الأب بالفَرَض السُّدُس، وهو 4 مِنْ 24، وَيَبْقَى مِنَ السَّهَام 1 على 24

يأخذه الأب بالتعصيب.

والعمل هكذا:

24	24	
3	3	الزوجة
12	12	البنت
5	4	الأب
4	4	الأم
24		

ثالثًا: كُلُّ ما تَرَكَه الهالك مِنْ مالٍ، أو مِنْ أثاث منقول، أو مِنْ عقار، فإنه يُقَسَّم هذه القِسْمة، ويأخذ كُلُّ وارث حَقَّهُ.

رابعًا: أثاث البيت، ما كان منه للزوجة فهو مِلْكُها - إن كان - ولا يدخل فيه الورثة، وما كان للزوج - وهو مِلْكُ له - فالورثة مُشْتَرِكُونَ فيه، كُلُّ يَنال حسب نَصيبه. خامسًا: عند القِسْمة يَنْبَغِي أن يَتَصالَح الورثة بما لا يُصِيب الطفلة بالضرر؛ لأنها صاحبة النصيب الأكبر في إرث أبيها. وَيُطَلَب مِنْ جدِّ الطفلة - وكذلك جدَّتُها - أن يُوصِيَا لها بشيءٍ مِنْ مالهما قبل وفاتهما. والله المَوْفَّق.

أوت 1983م

السؤال:

تُوُفِّي أبونا عام 1959م، وتَرَكَ أرضًا، وكان له زوجتان، وَلَدَت مِنْهُ الأولى ولدين وثلاث بنات، وولدت الثانية ولدًا واحدًا وبنتين. ثم تُوُفِّي أخونا وعُمره عشر سنوات عام 1960م.

نطلب منكم أن توضحوا لنا مَنْ هو الذي يرث هذا الأخ الذي تُوُفِّي صبيًا. ولكم الشكر.

ع.م (تلمسان)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

في هذا السؤال غموض؛ لأنه لم يُبيّن الهالك أهو أحد الأخوين من أبناء المرأة الأولى، أم هو ابن المرأة الثانية، كما لم يُبيّن إذا كانت أمّه حيّة عند وفاته أم هي ميتة.

1 - فإن كان الهالك هو أحد الولدين من أبناء المرأة الأولى، فوارثه هو أخوه الشقيق، كما ترثه أمّه إن كانت حيّة عند هلاكه، ولا حقّ في إرثه لأبناء المرأة الثانية؛ لأنهم محجوبون بأخيه الشقيق.

وتُقسّم التركة هكذا:

أ - إن كانت أمّه حيّة عند وفاته ورثت السُدس، والباقي بين أشقائه للذكر مثل حظّ الأنثيين.

فالفريضة أصلها من 6 لوجود السُدس، ومنها تصحّ:

- تأخذ الأمّ السُدس فريضة (1 من 6).

- ويأخذ أخوه الشقيق سهمين (2 من 6).

- وكلّ أخت شقيقة من الثلاثة تأخذ سهمًا واحدًا (1 من 6).

ب - وإن كانت أمّه ميتة يوم وفاته، فإنّ إخوته الأشقاء يقسّمون التركة بينهم للذكر مثل حظّ الأنثيين، وتصحّ من عدد رؤوسهم:

- أخوه الشقيق سهمان (2 من 5).

- ولكلّ أخت شقيقة من الثلاث سهم واحد (1 من 5).

الجملة خمسة سهام، وإخوته لأب محجوبون.

2- أمّا إذا كان الهالك هو ابن المرأة الثانية:

أ - فإنّ أمّه - إن كانت حيّة يوم وفاته - وجميع إخوانه يرثون، ولكن أنصبتهم تختلف؛ لأنّ أختيه الشقيقتين ترثان بالفرض وهو هنا الثلثان، وأمّه ترث بالفرض السُدُس إن كانت حيّة، والباقي يقسّمه إخوانه وأخواته للأب، للذكر مثل حظّ الأنثيين.

فأصل الفريضة من 6، تأخذ الأمّ السُدُس، وتأخذ [البنتان] ⁽¹⁾ الثلثان بينهما، والباقي - وهو السُدُس - يقسّمه أبناء المرأة الأولى بينهم، للذكر مثل حظّ الأنثيين.

فالفريضة تصحّ من 42:

- سُدُسها 7 للأمّ (7 من 42).

- وثُلُثاها 28، لكلّ أختٍ شقيقة 14 سهمًا (14 من 42).

- والباقي 7 سهام، يأخذ كلّ أخٍ سهمين (2 من 42)، وكلّ [بنت] ⁽²⁾ سهمًا واحدًا

(1 من 42).

ب - وإن كانت أمّه ميّتة يوم وفاته، فإنّ الشقيقتين تأخذان الثلثين، والباقي لأخويه وأخواته لأبيه، للذكر مثل حظّ الأنثيين.

وأصل الفريضة من 3، وتصحّ من 21:

- كلّ أخت شقيقة 7 من 21.

- والباقي وهو 7، يأخذ منه كلّ أخٍ لأب 2 من 21، وكلّ أخت لأب تأخذ 1 من

21. والله أعلم.

(1) يقصد الشيخ رحمه الله بالبنتين هنا الأختين الشقيقتين.

(2) يقصد الشيخ رحمه الله بالبنت هنا الأخت لأب.

السؤال:

تُوفِّيَ المرحوم (ق. م)، وتَرَكَ مِنْ وَرَثَتِهِ: زوجته - هي السيدة: (ع. ب) - وثلاث بنات شقيقات - هنّ (ع)، و(م)، و(ف)، ولم يَتَرَكَ غير ذلك مِنَ القرابة. فكيف تُقَسَّم تَرَكَتُهُ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أمّا الزوجة فَتَرِثُ الثُّمَنَ، لوجود الفرع الوارث، وأمّا البنات فَيَرِثُنَّ الثُّلُثَيْنِ بَيْنَهُنَّ، لعدم وجود الأخ الذي يُعَصِّبُهُنَّ، والباقي مِنَ التَّرَكَّةِ يُورَثُ عَنْهُ بالتعصيب، فإن لم يُوجَد مَنْ يُعَصِّبُهُ، فَإِنَّ بَيْتَ مالِ المسلمين يأخذ الباقي.

والفريضة هكذا:

أصلها مِنْ 24، لوجود مقام الثمن والثلث.

- تأخذ الزوجة 3 مِنْ 24.

- وتأخذ البنات 16 مِنْ 24.

- ويأخذ العاصب 5 مِنْ 24.

وحيث أن 16 لا يَنقسم على 3، فإنه يُضْرَبُ الأَصْلُ في 3، فيَخْرُجُ 72، ومنها تَصِحُّ

الفريضة:

- [تأخذ الزوجة 9 مِنْ 72]⁽¹⁾.

- وكلُّ بنت تأخذ 16 مِنْ 72.

- والباقي وهو 15 للعاصب. والله أعلم.

(1) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه زيادةً في البيان.

السؤال:

تَزَوَّجَ المرحوم (ش. م) امرأته الأولى فولدت منه ذكراً وأنثى، اسم الذكر (أ)، واسم الأنثى (م). ثم هلك زوجها، فتزوّج من بعدها امرأته الثانية، فولدت منه ثلاث بنات وهن: (فاطمة)، و(وردية)، و(فروجة)، ثم تُوفيت هذه الزوجة الثانية، وتركّت أرضاً كان أبوها قد وهبها لها في حياته، وحازتها، واستغلّتها، وقد تركت من ورثتها أيضاً أخوين لها، وهما: (أكلي)، و(محمد). ثم تُوفي الزوج بعدها عن جميع أولاده من المرأة الأولى والمرأة الثانية.

الرجاء بيان ميراث كلّ واحد من الورثة من أبنائه الأشقاء وغير الأشقاء.

ش. م (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

في السؤال تركتان:

الأولى: هي تركة الزوجة الثانية:

ويُقسَّم كلّ ما تركته بين ورثتها جميعاً، سواء كان منقولاً أم غير منقول (مال، أثاث، حلي، لباس، حيوان، أرض، بناء).

وورثتها حسب السؤال هم:

أولاً: الزوج (ش. م): وفرضه الرُّبع، لوجود الفرع الوارث.

ثانياً: بناتها الثلاث: وفرضهنَّ الثلثان بينهما، وهن: (فاطمة)، و(وردية)، و(فروجة).

ثالثاً: والباقي لعصبتها، وهما أخوها (أكلي) و(محمد).

وأصل الفريضة من 12، وتصح من 72، والقسمة لا تخفى (1).

الثانية: وهي تركة الهالك زوج المرأتين، وأبو أولادهما، وهو (ش. م):

وتقسم هذه التركة بين أولاده فقط، إذ لم يكن له من يرثه بالفرض، ويقتسمها أولاده بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

قسمة الأرض الموروثة عن الزوجة الثانية:

أما هذه الأرض، فإن بنات الهالكة (فاطمة ووردية وفروجة) يرثن منها الثلثين كاملين بينهما كما تقدم، ثم يرثن في رُبع أبيهن أيضاً، لكل واحدة منهن سدس الربع، ويرث أخوها الهالكة (أكلي ومحمد) حظهما، وأما أخوهن من أبيهن فلا يرث إلا السدس من رُبع أبيه، وأخته (م) ترث منها أيضاً سدس الربع فقط.

هذا هو حكم الشريعة في هذه الأرض، وإذا كان الهالك يتصرف في هذه الأرض كلها بالنيابة عن زوجته في حياتها، ثم بالنيابة عن بناته في حياته، فإنه بعد موته يأخذ كل واحد وواحدة من أبنائه حظّه بما أعطاه الله له، ولا تظلم المرأة؛ لأن الله حكّم لها بالميراث، قال تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: 7]. والله أعلم.

السؤال:

تُوِّفِيَت السيدة (ت. ك) عن ورثة هم أولادها: (الشریف)، و(مولی)، و(عبد العزيز)، و(فريدة)، و(حميدة)، و(ربيعة)، وليس لها وارث غير هؤلاء، فكيف تُقسم تركتها؟

(1) يأخذ الزوج 18 من 72، وتأخذ كل بنت 16 من 72، ويأخذ كل أخ 3 من 72.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
كُلُّ مَا تَرَكَتْهُ الْهَالِكَةُ الْمَذْكُورَةُ فَهُوَ لِأَبْنَائِهَا وَبَنَاتِهَا، يُقَسَّمُ بَيْنَهُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى، وَفَرِيضَتُهَا أَصْلُهَا عَدْدُ رُؤُوسِهِمْ، فَكُلُّ ذَكَرٍ بِسَهْمَيْنِ ($6 = 3 \times 2$)، وَكُلُّ أُنْثَى بِسَهْمٍ وَاحِدٍ: ($3 = 3 \times 1$).

1984 / 09 / 04 م

السؤال:

تَوَقَّيْتُ ابْتَيَ (ح) إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ، وَتَرَكَتُ حُلِيًّا مِنَ الذَّهَبِ، مِنْهُ مَا اشْتَرَيْتُهُ لَهَا هَدِيَّةً، وَمِنْهُ مَا اشْتَرَاهُ لَهَا زَوْجُهَا وَدَفَعَهُ فِي صَدَاقِهَا، كَمَا تَرَكَتُ بَعْضَ أَدَوَاتٍ هِيَ مِلْكٌ لَهَا، مِثْلُ آلَةِ الْخِيَاطَةِ، وَقَدْ تَرَكَتُ مِنْ وَرَائِهَا: زَوْجًا، وَأَبًا، وَأُمًّا، وَأَبْنَاءَ هُمْ: (عَبْدُ الْحَكِيمِ)، وَ(عَبْدُ الْغَنِيِّ)، وَ(صَبْرِينَا)، وَ(سَمِيَّةَ).

فَمَا نَصِيبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْوَرِثَةِ؟ وَهَلْ صَحِيحٌ أَنَّ كُلَّ مَا تَرَكَتُهُ هُوَ لَزَوْجِهَا؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أَوَّلًا: كُلُّ مَنْ ذُكِرُوا فِي هَذَا السُّؤَالِ وَرَثَةٌ، لَهُمْ حَقٌّ شَرْعِيٌّ فِي كُلِّ مُحَلَّفَاتِ الْهَالِكَةِ الْمَرْحُومَةِ (ح) - زَوْجَةٍ (ع) - سِوَا مَا أَهْدَاهُ لَهَا أَبَوَاهَا، وَمَا دَفَعَهُ الزَّوْجُ فِي صَدَاقِهَا، وَمَا مَلَكَتُهُ فِي حَيَاتِهَا مِنْ كَسْبِهَا.

فَزَوْجُهَا يَرِثُ الرَّبْعَ، لَوْ جُودَ الْفَرْعُ الْوَارِثُ، لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾ [النساء: 12]، وَلِأَبَوَيْهَا السُّدُسُ لِكُلِّ وَاحِدٍ

منها، لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَوْنِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: 11]، والباقي يستحقه الأولاد، للذكر مثل حظ الأنثيين، لقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: 11].

وأصل الفريضة من 12، لوجود الشُّدُس والرُّبع.

فيأخذ الزوج الربع: 3.

ويأخذ الأب سُدُسَه: 2.

وتأخذ الأم سُدُسَهَا: 2.

ويبقى 5 لا تنقسم على عدد رؤوس بنيتها، فتصح من ضرب عدد الرؤوس في أصل الفريضة $6 \times 12 = 72$.

- يأخذ الزوج 18 من 72.

- ويأخذ الأب 12 من 72.

- وتأخذ الأم 12 من 72.

- ويأخذ كل ذكر 10 من 72.

- وتأخذ كل بنت 5 من 72.

ثانيًا: في مثل هذه الحالة ينبغي أن يتصدق الوارث على البنين الصغار، وأن يتركوا لهم حظوظهم، ويدخر لهم، فالأبوان - وهما جدان لهؤلاء الصغار - ينبغي أن يتنازلوا لأحفادهما، والأب والجد الصغار ينبغي أن يتنازل لهم - وهم أبناء صلبه - عن حظه، ويبقى جميع الميراث لهم مدخرًا حتى يكبروا، ومثل هذا الفعل من الصدقة والمبرة، ومن أبى من ذلك فليأخذ حظه، ولا يمدن عينيه إلى شيء غيره. والله أعلم.

10/10/1985م

السؤال:

أتقدم إليكم بهذا السؤال في قضية إرث وهي:

أولاً: كان المرحوم (ص) قد باع لأُمّه السيدة (علجية) ما يملكه من أرض وشجر وعقار، وتغرب إلى فرنسا، ثم رجع والتحق بجيش التحرير، واستشهد في معركة، دون أن يتزوج أو يلد، وترك من الورثة: أمّه المذكورة، وأخته (مسعودة)، وعَصَبَةٌ من أبناء عمّه. ثانياً: ثم ماتت الأم (ع)، وتركّت من الورثة: ابنتها (مسعودة)، وأختها (حدة)، وعَصَبَةٌ هم أبناء أخيها: (د)، و(م).
الرجاء منكم بيان من يرث هذين الهالكين، ونصيب كلّ منهم.

ص.ع (بسكرة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: إذا كان المرحوم (ص) قد باع أملاكه لأُمّه قبل ارتحاله إلى فرنسا، ثم التحق بعد عودته منها بجيش التحرير فاستشهد، فإنّ البيع صحيح، ووقع الخوَرُ من المشتري الوارث قبل وفاته، وانتفتت الشبهة.
ثانياً: أمّا ورثته الشرعيون يوم وفاته فهم: أمّه السيدة (علجية)، وأخته (مسعودة)، وعَصَبَتُهُ من أبناء عمّه.
نصيبُ أمّه (علجية) الثلث، لعدم وجود الفرع الوارث، ولا تعدد الإخوة، قال تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ﴾ [النساء: 11].
ونصيبُ أخته (مسعودة) النصف، لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُؤَا هَٰذَا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: 176].
والباقي للعصبة من أبناء عمّه الذكور، المتساوين في الدرجة.

والفريضة هكذا:

6	
2	الأم (علجية)
3	الأخت (مسعودة)
1	أبناء العم

فريضة الهالكة (علجية):

وأما تركة الهالكة (علجية)، فإن ابنتها (مسعودة) تأخذ النصف، لقوله تعالى في أولادكم: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: 11].

وتُورث النصف الباقي أختها (حدة) بالتعصيب؛ لأن الأخوات مع البنات عاصبات، قال في الرحبية:

وَالْأَخَوَاتُ إِنْ تَكُنْ بَنَاتٌ فَهُنَّ مَعَهُنَّ مَعْصَبَاتٌ

وأما أبناء العم، فهم محجوبون بالأخت، ولا حق لهم في الميراث؛ لأن الأخت لما كانت عاصبة أخذت الباقي، ومنعتهم من الوصول إلى الإرث، والأخت الشقيقة مع البنت تحجب الأخ للأب والعم فضلاً عن ابن العم.

والفريضة هكذا:

2	
1	البنت (مسعودة)
1	الأخت (حدة)

والسلام عليكم ورحمة الله.

1985/10/19م

السؤال:

تُوفِّيت المرحومة (ب. ص)، زوجة (ب. م)، وتركت زوجها المذكور، وأباها (ر)، وأُمَّها - زوجة (ر) - ولم تترك ولداً من صُلْبِها.

فكيف تُقسَّم التَّركة؟

ب. م (جيغل)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
أما زوجها فإنه يرث النِّصف لعدم وجود الفرع الوارث، والنصف الباقي تأخذ أمُّها
ثُلثه، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: 11]، وقد أجمع
علمائنا على أنَّ لها الثُّلث الباقي، ويأخذ الأب السُّدُس بالفَرَض، والباقي بالتعصيب.

والفريضة هكذا:

6	
3	زوج
2	أب
1	أم
6	

أصل الفريضة من 6 لأنها مقامُ السُّدُس، ومنها تصحُّ:

- يأخذ الزوج النِّصف، وهو 3، فيبقى 3.

- تأخذ الأم ثُلث الباقي، وهو 1.

- ويأخذ الأب سُدُس كامل الفريضة، وهو 1. ويبقى 1 يأخذه بالتعصيب. ويؤول

الأمر إلى أنه هو الذي أَخَذَ ثُلُثَ الفريضة، والزَوْجُ أَخَذَ نصفها، والأُمُّ أَخَذَتْ سُدْسَهَا.
هذا حُكْمُ الفقهاء. والله أعلم.

يناير 1986م

سؤال:

هلك المرحوم (ع. م) وَتَرَكَ مِنَ الْوَرِثَةِ: زوجته (ع. و)، وابنه (ع. ج)، وليس له
غيرهما مِنَ الْوَرِثَةِ، فما حَظُّ كُلِّ واحدٍ منهما؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أمَّا زوجة المرحوم الأرملة (ع. م) فلها الثُّمْنُ مِنْ كُلِّ مَخْلَفَاتِ الْهَالِكِ، مِنْ نُقُودٍ أَوْ
مَنْقُولَاتٍ أَوْ عَقَارٍ أَوْ حَيَوَانٍ، وذلك لوجود الفرع الوارث، والباقي لولده السيد (ع. ج).
فأصل الفريضة مِنْ 8 مَقَامِ الثُّمْنِ، تأخذ الزوجة ثُمْنَهَا وهو واحدٌ مِنْ ثمانية،
والباقي وهو سبعة أثمان لابنه (ع. ج). والعمل هكذا:

8	
1	زوجة
7	ابن
8	

أبريل 1986م

السؤال:

هَلَكَ المرحوم (ق. أ)، وَتَرَكَ مِنَ الْوَارِثِ: الزوجة (و)، وثلاث بنات هن (س،
ص، و)، وأخاهو (ع)، فكيف تُقَسَّمُ التَّرِكَةُ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
للزوجة الثُّمن لوجود الفرع الوارث، وللبنات الثلاث الثُّلثان بينهما لتعددِهِن،
والباقي للأخ (ع).

أصلُها مِن 24، لاجتماع مَقامَي الثُّمن والثُّلثين، وتَصِحُّ مِن 72 سَهْمًا:

- تأخذ الزوجة 9 مِن 72.

- وتأخذ البنات لكلِّ واحدة 16 مِن 72.

- والباقي هو 15 مِن 72 للأخ (ع).

والله أعلم.

30 / 11 / 1986م

السؤال:

أريد مِن فضيلتكم المحترمة أن تُوضِّحو لي في قضية قطعة أرض يملكها أخوان
اثنان، وتُوَفِّي أحدهما وتَرَك زوجته، وليس له أولاد، فهذه الأرملة تَقْسِم هذه الأرض
بالتساوي مع أخ زوجها أو لها الربع؟ وشكرًا.

س. ح (البليدة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: ميراث الزوجة في زوجها الهالك هو رُبْع ما تَرَكَ إن لم يكن له ولدٌ، فإن كان
له ولدٌ فلها الثُّمن، والباقي يأخذه العاصب.

ثانيًا: قطعة الأرض التي ذَكَرَتْ أنها كانت بين الأخوين لما هَلَكَ أَحَدُ الأخوين وتركها، فإنَّ زوجته تأخذ الرُّبْعَ مِنْ حِصَّةِ زوجها، والباقي - وهو ثلاثة أرباع - يأخذه عاصِبُهُ، وهو الأخ المذكور ومعه غيره إن كان، وَيَصِيرُ يَمْلِكُ نِصْفَهُ، وثلاثة أرباعٍ مِنْ نِصْفِ أخيه الهالك، أي 8/7 مِنْ قطعة الأرض التي كانت بينهما، وتأخذ زوجة أخيه 8/1 منها. والله أعلم.

1987/08/22م

السؤال:

هَلَكَ هَالِكٌ وَتَرَكَ مِنَ الْوَرِثَةِ: زوجة، وأخًا وأربع أخوات لأمٍّ، وأبناء عمٍّ.
كيف يكون تقسيم تَرَكَته بينهم حسب الشريعة الإسلامية؟

محمد. ب

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولًا: أمَّا الزوجةُ هنا، فإنها تأخذ الرُّبْعَ مِنْ كُلِّ ما تَرَكَ، لعدم وجود الفرع الوارث، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَهُمُ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ [النساء: 12].
وأما الأخ والأخوات لأمٍّ، فإنهم يأخذون مَعًا ثُلُثَ ما تَرَكَ، لتعددِهم، ولقوله تعالى: ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: 12]، وَيَقْتَسِمُونَ الثُّلُثَ بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ، لِلأُنثَى مِثْلُ حَظِّ الذَّكَرِ؛ لأنَّ الله يقول: ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾، وأصلُ الشَّرْكَةِ تَسَاوِي الحُظُوظِ.

وأما أبناء العمِّ، فإنهم عَصَبَةٌ، يأخذون ما بَقِيَ إِنْ تَسَاوَوْا فِي الرُّتْبَةِ، والأقربُ يَحْجُبُ الأبعد، يَقْتَسِمُهُ ذُكُورُهُمْ، وَلَا حَظَّ فِيهِ لِلإِنَاثِ؛ لأنَّ بنتَ العمِّ لَا تَرِثُ ابنَ عَمِّهَا.

ثانيًا: وأصل الفريضة من 12، لاجتماع مقام الثلث ومقام الربع فيها.

- تأخذ الزوجة ربعها، وهو 3 من 12.

- ويأخذ الأخ والأخوات الثلث بينهم سواء، وهو 4 من 12.

- والباقي وهو 5 من 12، يكتسبه أبناء العم بينهم بالسوية، إذا كانوا متساوين في

درجة قُرْبهم للهاك.

والله أعلم.

1987 / 10 / 05 م

السؤال:

تُوفِّي المرحوم (أ. ر. أ)، وترك من أهله: أمه (ف. ب)، وزوجته (ك. ق)، وابنتيه (ر)، و(م)، وأخاه لأبيه (بن ع)، وأخته (م)، وأخويه لأمه (ع. ط) و(ع. م).

ثم تُوفِّيت ابنته (م)، وقد اختلف في من يرث ومن لا يرث في الفريضتين، فترجوكم أن تبينوا لنا ذلك، ومن من هؤلاء له حق في كل فريضة، ومن لا حق له.

ع. طيب

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: الإخوة للأم لا يرثون مع وجود الفرع الوارث، فإن كان الهاك قد ترك من صلبه ذكراً أو أنثى، فإنهم يحجبون إخوة الهاك لأمه.

وأما الأشقاء أو الذين هم لأب، فإنهم عصبية، ينتظرون إن بقي لهم شيء أخذوه تعصياً، وإلا فلا شيء لهم.

ثانيًا: في هذه الفريضة ترك الهاك: أمه، وزوجته، وبنتين، وأخاً وأختاً لأب، وأخوين لأم.

فأُمُّهُ تَأْخُذُ السُّدُسَ لَوْجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَزَوْجَتُهُ تَأْخُذُ الثُّمْنَ لَوْجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَالْبَتَّانِ تَأْخُذَانِ مَعَا الثُّلَثَيْنِ، وَالْبَاقِي لِلْعَصْبَةِ أَخِيهِ وَأَخْتِهِ لِأَبِيهِ، وَالْأَخْوَانَ لِلْأُمِّ لَا شَيْءَ لَهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا مُحْجُوبَانِ بِالْبَيِّنِينَ.

وَأَمَّا تَرْكَةُ الْبِنْتِ الَّتِي مَاتَتْ بَعْدَ أَبِيهَا، فَإِنَّ زَوْجَةَ الْهَالِكِ تَصِيرُ أُمًّا، وَبِنْتُ الْهَالِكِ تَصِيرُ أَخْتَهَا، وَأَخُ الْهَالِكِ يَصِيرُ عَمًّا لِأَبِيهَا، وَهَؤُلَاءِ هُمْ [وَرَثَتُهَا] ⁽¹⁾.

وَأَمَّا عَمَّتُهَا لِأَبِيهَا، فَإِنَّهَا لَا حَظَّ لَهَا فِي تَرْكَتِهَا؛ لِأَنَّ الْعَمَّةَ لَا تَرِثُ.

وَأَصْلُ فَرِيضَتِهَا الْخَاصَّةُ مِنَ 6، وَمِنْهَا تَصِحُّ:

- لِأُمِّهَا الثُّلُثُ (2 مِنْ 6)، لِعَدَمِ وَجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَعَدَمِ تَعَدُّدِ الْإِخْوَةِ.

- وَلِأَخْتِهَا النِّصْفُ (3 مِنْ 6)، لِعَدَمِ التَّعَدُّدِ.

- وَالْبَاقِي لِعَمِّهَا (1 مِنْ 6) بِالتَّعْصِيبِ.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1988 / 01 / 07 م

السؤال:

هَلَكَ السَّيِّدُ (ل. م)، وَتَرَكَ: زَوْجَةً، وَبِنْتًا، وَأَخْتًا، وَابْنَ عَمٍّ، وَأَبْنَاءَ ابْنِ عَمٍّ، فَمَا نَصِيبُ كُلِّ وَارِثٍ؟

الجواب:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنِ اتَّبَعَ هُدَاهُ.

أَمَّا الزَّوْجَةُ فَتَرِثُ الثُّمْنَ لَوْجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَأَمَّا الْبِنْتُ فَتَرِثُ النِّصْفَ

(1) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنَ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

لانفرادها، وأمّا الأخت فإنها مُعَصِّبَةٌ مع غيرها تأخذ الباقي كلّهُ، ولا يَبْقَى شيءٌ للعاصب إلاّ البكاء والدموع، وأمّا أبناءُ العمِّ فهم محجوبون بِمَنْ تَقَدَّمَهم ولو بقيَ له شيءٌ. والله أعلم.

1988/02/21م

السؤال:

تُوفِّي شخص عن زوجة وابنين لأخ، ثم تُوفِّيت الزوجة بعده بأربع ساعات، ولم يُعرَف لها أهلٌ إلاّ أمُّها التي تُوفِّيت قبلها، وأختٌ لأمِّ تُوفِّيت كذلك قبلها، وبعد وفاتها ظهر من أهلها أبناء أختها لأمِّها، وهم 5 بنات وابن.

ما حكم الشريعة في توريثهم من خالتهم من أمُّهم؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: إذا صَحَّ ما جاء في السؤال، فإنَّ الشخص الهالك يَرِثُهُ ورثَتُهُ الشرعيون، ومنهم زوجته التي تُوفِّيت بعده بأربع ساعات، فإنَّ لها الرُّبْع؛ لأنَّه ليس له فرعٌ وارث، وماله الباقي - بعد رُبْع زوجته - يَرِثُهُ أبناءُ أخيه.

ثانياً: أمّا الذي يَرِث الزوجة التي تُوفِّيت بعد زوجها فهم الورثة إن كانوا، وأمُّها لا تَرِثُها؛ لأنَّها تُوفِّيت قبلها، والميِّت لا يَرِث، وكذلك أختُها لأنَّها لا تَرِث؛ لأنَّها تُوفِّيت قبلها.

أمّا أبناء أختها، فإنهم لا يَرِثُونها، فليس لأبناء الأخت للأمِّ ولا للأب فريضةٌ في كتاب الله، ومن العلماء - من خارج المذهب - مَنْ يُعطيهم باعتبار أنَّهم من ذوي الأرحام، وليس لهم في كُتُب المالكية شيء.

إذاً فمَالُ الميِّت يَرْجع إلى عَصَبَتِها وهم أقرب الموجودين إليها، وإذا بحثنا عنهم في

قبيلتها فإننا نجدهم، فإن لم يكن لها عاصِبٌ رَجَعَ المال لبيت مال المسلمين.
هذا هو حُكْم الشرع في ما سألتكم عنه، والله أعلم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى
وبركاته.

1993 / 03 / 29م

عَمَّنَا يَمْنَعُنَا مِنْ إِرْثِ آبِنَا

السؤال:

هَلَكَ والدنا المرحوم (ب. ط. م)، وترك يوم وفاته: زوجته السيدة (ق. م)، وثلاث
بنات مِنْ صُلْبِهِ هن: (ر)، و(ل)، و(ف)، كما ترك مِنْ ابنة الشهيد: ابنِ ابنِ هو (جمال)،
وابنتي ابنِ هما: (غنية)، و(نصيرة).

وبعد وفاة أبينا المذكور جاءنا أخوه - وهو عَمَّنَا - وزَعَمَ أنه هو الذي يرثه، ولا حَقَّ
لنا - ونحن بناته - في إرثه، وأراد أن يبيع الدار التي نسكنها، كما أنه استَحَوِذَ على أرضٍ
في بلدنا الأصلي، هي ملكٌ لأبينا.

ونحن نسألكم: هل لنا نَصِيبٌ في تَرِكَةِ أبينا؟ وما هو؟ وهل لعَمَّنَا دَخْلٌ في تَرِكَتِهِ؟
عن الورثة: ب. ط. ف (سطيف)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: نعم، لَكُنَّ نَصِيبُكُنَّ فيما تَرَكَ والدُكُنَّ، بِنَصٍّ مِنْ كتاب الله، إذ يقول الله:
﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا
مَا تَرَكَ﴾ [النساء: 11]. وحيث أنكُنَّ ثلاثٌ، فلكُنَّ بِمَا تَرَكَ أبوكُنَّ - مِنْ نَقْدٍ أو أَثَاتٍ
منقول أو عقار أو حيوان - ثُلُثَانِ بَيْنَكُنَّ.

وَالثَّمْنُ تَأْخُذُهُ الزَّوْجَةُ، يَنْصُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾ [النساء: 12].

أما الباقي، فإنه حقٌّ لابن ابنه (جمال) مع أخته: (نصيرة) و(غنية) بالتعصيب، يُقَسَّمُ بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

وأما عمُّك - أخ الهالك - فإنه محجوبٌ بـ (جمال) ابن ابنه، فلا يصل إلى تركه أخيه؛ لأنه ترك فرعاً ذكرًا هو (جمال)، فهو مُقْتَحِمٌ عَلَيْكَ، لا حقٌّ له في التركة.

والمحاكم في الجزائر - والحمد لله - تحكّم بالشرعة الإسلامية، فازفَعُوا الأمر إليها، لترفع يده عما اغتصبه، ولتحدّره من التّحرّش بِذُرِّيَةِ أخيه.

ثانيًا: هذه التركة قد اجتمع فيها الثمن - ومقامه 8 -، والثلاثان - ومقامهما من 3 -، لهذا فإن أصلها من 24، نَتِيجَةُ ضَرْبِ: $24 = 8 \times 3$.

تأخذ الزوجة الثمن منها وهو: 3 على 24.

وتأخذ البنات الثلاث الثلثين، وهو: 16 على 24، فلا ينقسم بينهم.

والباقي - وهو 5 على 24 - للعصبة، وعدد رؤوسهم 4، للذكر مثل حظ الأنثيين،

فلا ينقسم بينهم.

ثالثًا: للوصول إلى عدد يُمكن قِسْمَتُهُ على الجميع، بحيث يأخذ كلُّ صاحب حقٍّ حَقَّهُ دون إجحاف، علينا أن نبحث عن المُضَاعَف البسيط لهذه الأعداد، ونَتَوَصَّل إليه بِضَرْبِ عدد 3 (رؤوس البنات) في عدد 4 (رؤوس العصبة) بـ: 12، فنضربُه في أصل الفريضة وهو 24، ويكون حاصل الضرب: 288، هكذا: $288 = 24 \times 12$ ، وذلك هو ما تصحُّ منه الفريضة:

- فتأخذ الزوجة ثمن هذا العدد، وهو 36 سهمًا من 288.

- وتأخذ البنات الثلاث ثلثين بينهما وهو $192 = 2 \times (3 \div 288)$ ، و $192 = 3 \div 64$

أي 64 من 288 لكلِّ واحدة منهن.

- والباقي هو 60 من 288، يأخذ منه (جمال) 30، وتأخذ (نصيرة) منه 15، و(غنية) 15.

هذه هي قِسْمَةُ هذه التَّرَكَةِ حسبما جاء في السؤال، وَيَنْبَغِي رَدُّعٌ مِثْلُ هَذَا الْمُدَّعِي وَرَجْرُهُ؛ لِأَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَرْجِعَ بِنَا إِلَى حُكْمِ الْجَاهِلِيَّةِ الَّتِي أَبْطَلَهَا رَبُّنَا بِقَوْلِهِ: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرٌ نَّصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: 7]. والله أعلم.

1984 / 02 / 02 م

هل لأخيـنا أن يـمنعنا من التصرف في أنصبتنا؟

السؤال:

تُوُفِّيَ أَبٌ ثَرِيٌّ، وَتَرَكَ سَبْعَ بَنَاتٍ كُلُّهُنَّ مُتَزَوِّجَاتٍ، وَاثْنَيْنِ مِنَ الذُّكُورِ، كَمَا تَرَكَ وَصِيَّةً لِأَبْنَاءِ ابْنِهِ الَّذِي تُوُفِّيَ قَبْلَهُ مِنْ 32 سَنَةً.

نرجو منكم الجواب على صفحات (الشعب) التي تُصَدَّرُ فِي يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ، وَنَلْفِتْ أَنْظَارَكُمْ إِلَى أَنَّ أَخَانَا الْأَكْبَرَ كَانَتْ لَهُ وَكَالَةٌ مِنَ الْأَبِّ، يَتَصَرَّفُ فِي أَمْوَالِهِ وَأَمْلاكِهِ كَمَا يَشَاءُ، فَلَمَّا تُوُفِّيَ أَبُونَا طَلَبْنَا مِنْهُ حَقَّوْقَنَا الْمَشْرُوعَةَ، فَاِمْتَنَعَ مِنْ تَسْلِيمِهَا، وَقَالَ: «أَنْتُمْ (حَجَرَكُمْ) أَبُوكُمْ مِنْذُ مُدَّةٍ»، وَلَمَّا طَلَبْنَا مِنْهُ تَقْدِيمَ الْوُثَائِقِ رَفَضَ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّهُ رَجُلٌ مُتَّقِفٌ فِي عُلُومِ الدِّينِ؛ لِأَنَّهُ إِمَامٌ مُمْتَازٌ بِأَحَدِ الْمَسَاجِدِ. فَمَا هُوَ حُكْمُ الدِّينِ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أَوَّلًا: تَضَمَّنَ هَذَا الْاسْتِفْتَاءُ قَضِيَّتَيْنِ: الْأُولَى قِسْمَةُ تَرَكَةِ هَذَا الْهَالِكِ بَيْنَ مُسْتَحِقِّيِّهَا، وَالثَّانِيَةِ مَوْقِفِ الْأَخِ الْأَكْبَرِ مِنْ إِخْوَانِهِ، وَمَنْعُهُمْ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى حَقُوقِهِمْ، وَادِّعَاؤِهِ حَجْرَهُمْ مِنَ الْأَبِّ إِلَيْهِ.

فالقضية الأولى يكون البدء بإخراج جميع الحقوق المترتبة على التركة، ثم توزيع الباقي على الورثة كما قَسَمَهَا الله وأوصى بها في الأولاد.

وحيث أن الهالك تَرَكَ ابنين وبنات من صُلْبِهِ، وَحَقْدَةً لَهُ تَرَكَ لَهُمْ وَصِيَّةً، فَإِنَّهُ يُبْدَأُ بِالْوَصِيَّةِ الَّتِي تَرَكَهَا لِأَبْنَاءِ ابْنِهِ الَّذِي تُوُفِّيَ قَبْلَهُ بِـ 32 سَنَةً، فَهَؤُلَاءِ الْأَحْفَادُ تُصْبِحُ الْوَصِيَّةُ لَهُمْ صَدَقَةً؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَصِلُونَ إِلَى التَّرِكَةِ لِحُجْبِهِمْ بِالْعَمَّيْنِ لَهُمْ، وَهُمْ بِهَذِهِ الْوَصِيَّةِ أَهْلُ حَقٍّ فِي التَّرِكَةِ، وَيُنْظَرُ فِي نَصِّهَا كَيْفَ وَقَعَ، فَإِنْ كَانَ أَوْصَى لَهُمْ بِقَدَرٍ مُعَيَّنٍ أَوْ شَيْءٍ بَعِيْنِهِ، فَإِنَّهُ يُنْظَرُ فِي هَذَا الْمَقْدَارِ أَوْ فِي قِيَمَةِ الْمُعَيَّنِ: هَلْ تَجَاوَزَ الثُّلُثُ؟ فَإِنْ لَمْ يَتَجَاوَزِ الثُّلُثُ فَهُوَ لَهُمْ، وَإِنْ تَجَاوَزَ الثُّلُثَ فَلِلْوَرِثَةِ أَنْ يَمْنَعُوا الْقَدْرَ الزَّائِدَ فَقَطْ، وَمَا كَانَ ثُلُثًا أَوْ دُونَهُ أَخْذُوهُ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ قَدْ نَزَلَ أَحْفَادُهُ مَنَزَلَةَ أَبِيهِمْ لَوْ كَانَ حَيًّا، فَإِنَّهُمْ - فِي هَذِهِ الْحَالَةِ - يَأْخُذُونَ سَهْمَهُ كَامِلًا؛ لِأَنَّهُ دُونَ الثُّلُثِ قَطْعًا - مَعَ أَخْوَيْنَ وَسَبْعِ أَخَوَاتٍ - وَلَا كَلَامَ لَهُمْ.

ثَانِيًا: وَحَيْثُ أَنَّ الْهَالِكَ تَرَكَ مِنْ أَبْنَائِهِ ذَكَرَيْنِ وَسَبْعَ إِنَاثٍ، فَإِنَّ حِظَّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ نَصِّ الْقُرْآنِ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: 11]، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الذَّكَرَيْنِ يَأْخُذُ سَهْمَيْنِ اثْنَيْنِ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْأُنثَيَيْنِ تَأْخُذُ سَهْمًا وَاحِدًا، فَالْفَرِيضَةُ تُضْمَمُ مِنْ عَدَدِ رُؤُوسِهِمْ، أَيُّ مِنْ 11 سَهْمًا.

وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ الْهَالِكَ تَرَكَ مَعَهُمْ أَصْحَابَ فُرُوضٍ كَالزَّوْجَةِ أَوْ الزَّوْجَاتِ، وَكَالْأَبِ وَالْأُمِّ لَهُ، فَالْقِسْمَةُ تَكُونُ بَيْنَ الْإِخْوَةِ لِمَا بَقِيَ بَعْدَ اخْتِذِ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ فُرُوضَهُمْ، وَالزَّوْجَةُ بِمُفْرَدِهَا تَأْخُذُ الثُّمْنَ لَوْجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَالزَّوْجَاتُ يَقْتَسِمْنَ الثُّمْنَ، وَالْأَبُ يَأْخُذُ السُّدُسَ بِمُفْرَدِهِ، وَكَذَلِكَ الْأُمُّ تَسْتَحِقُّ السُّدُسَ بِمُفْرَدِهَا، فَإِنْ اجْتَمَعَا فَلِكُلِّ وَاحِدٍ سُدُسُهُ، هَذَا عَلَى الْفَرْضِ وَالتَّقْدِيرِ.

ثَالِثًا: وَأَمَّا الْقَضِيَّةُ الثَّانِيَّةُ الَّتِي تَقُولُ: «إِنَّ الْأَخَ الْأَكْبَرَ كَانَتْ لَهُ وَكَالَةٌ مِنَ الْأَبِ، يَتَصَرَّفُ فِي مَالِهِ كَيْفَ يَشَاءُ، وَبَعْدَ وَفَاتِهِ طَالَبَهُ إِخْوَانُهُ بِحَقُوقِهِمْ، فَامْتَنَعَ وَادَّعَى حَجْرَهُمْ مِنْ أَبِيهِ»، فَإِنَّهُ لَا يُصَدَّقُ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى إِلَّا بِوَبُيْقَةٍ وَبِرْهَانٍ، فَإِنْ وُجِدَ ذَلِكَ

فإنه يُنظر في الحَجْر أهو صحيح أم باطل، والذي يَنْظر فيه هو الحاكم أي القضاء.

ويكون الحَجْر صحيحًا إذا كان أخوه قد تركه أبوه صغيرًا لم يبلغ الحُلُم، أو تركه كبيرًا قد بلغ الحُلُم ولكنه سَفِيهٌ في تصرُّفاته، يُبذّر ماله ويُفْسده، ولا يُحسِن الأخذ والعطاء، ففي مجموع هذين الأمرين - الصَّغر، وعدم الرُّشد بعد الكِبَر - يكون الحَجْر صحيحًا، ويُقرُّه الحاكم ويؤيِّده. وأمّا أخواته السَّبع فقد بَلَغن وتزوَّجن فلا يَبْقَى إلّا سُوء التصرُّف، عليه أن يُثبِّته.

وأما إن كَبِرَ اليتيم وبلغ الحُلُم رشيدًا، فإنه يُمكن من ماله، ولا حَقَّ لأحدٍ في الحَجْر عليه، وهذه القضية منصوص عليها في القرآن، لا تَخْفَى على مَنْ كان إمامًا بسيطًا، فكيف بالإمام الممتاز! قال الله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ آمَنُوا حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا﴾ [النساء: 6]. والابتلاء: «الاختبار والامتحان، بأن يُعطَى القليل من المال لِيَتَصَرَّفَ فيه حتى يُعْلَمَ حاله»⁽¹⁾.

قال القاضي أبو بكر بن العربي في كتاب (أحكام القرآن): «دَفْعُ المال إلى اليتيم يكون بوجهين: أحدهما: إيناسُ الرُّشد، والثاني: بُلُوغُ الحُلُم. فإن وُجد أحدهما دون الآخر لم يَجْزِ تسليم المال إليه، كذلك نَصُّ الآية»⁽²⁾، ثم نَقَلَ في بلوغ الرُّشد ثلاثة أقوال للأئمة:

«الأول للشافعي: هو: صلاحُ الدين والدين، والطاعة [لله]⁽³⁾، وَضَبُّ المال.

والثاني لمالك: أنه: إِصْلَاحُ الدنيا، والمعرفة [بوجوه أَخْذِ]⁽⁴⁾ المال [والإعطاء]⁽⁵⁾، والحفظ له عن التبذير.

(1) انظر: تفسير القرطبي. ج 5/ ص 34، الشوكاني. فتح القدير. ج 1/ ص 490.

(2) ابن العربي. أحكام القرآن. ج 1/ ص 419.

(3) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه من أحكام القرآن.

(4) في النسخة المطبوعة: [بأخذ]. والصواب ما أثبتناه من أحكام القرآن.

(5) في النسخة المطبوعة: [والدعاء]. والصواب ما أثبتناه من أحكام القرآن.

والثالث لأبي حنيفة: أنه بلوغ خمس وعشرين سنة⁽¹⁾.

وعَلَّل الشافعي على: «أَنَّ مَنْ لَا يُوثَقُ بِدِينِهِ فَكَيْفَ يُؤْتَمَنَ عَلَى مَالِهِ»، وَرَدَّه القاضي بأننا «نُشَاهِدُ الْمُتَهَتِّكَ فِي الْمَعَاصِي حَافِظًا لِمَالِهِ». وَعَلَّل أبو حنيفة في قوله: «أَنَّ مَنْ بَلَغَ خَمْسًا وَعَشْرِينَ سَنَةً صَلَحَ أَنْ يَكُونَ جَدًّا، فَيَقْبَحُ أَنْ يُحْجَرَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ»، وَرَدَّه بقول ابن عباس: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَبْلُغُ خَمْسًا وَعَشْرِينَ سَنَةً، لَتَنْبُتُ لِحْيَتُهُ، [لَيَسِيبُ]⁽²⁾، وَهُوَ ضَعِيفٌ الْأَخْذَ لِنَفْسِهِ، ضَعِيفُ الْإِعْطَاءِ»⁽³⁾.

فالصوابُ ما ذهب إليه مالكٌ مِنْ اشْتِرَاطِ حُسْنِ الْأَخْذِ وَالْإِعْطَاءِ، فَمَنْ كَانَ بِالْغَا عَاقِلًا يُحْسِنُ التَّصَرُّفَ - لَزِمَتْهُ تَصَرُّفَاتُهُ وَكُلُّ مَا عَقَدَهُ مِنْ بَيْعٍ وَشِرَاءٍ وَإِقْرَارٍ وَتَبَرُّعٍ - يُعْطَى مَالُهُ.

خامسًا: وقد بان - مِمَّا تَقَدَّمَ - أَنَّ عَلَى هَذَا الْأَخِ أَنْ يُسَلَّمَ لِأَخِيهِ الرَّشِيدِ وَأَخَوَاتِهِ الرَّشِيدَاتِ حَقُوقَهُمْ فِيمَا تَرَكَ أَبُوهُ وَأَبُوهُمْ، وَمَنْعُهُ إِيَّاهُمْ - وَهُوَ الْمُتَّقِفُ الْإِمَامُ - غَرِيبٌ، فَإِنْ كَانَ مُعْتَمِدًا عَلَى وَصِيَّةِ أَبِيهِ وَتَقْوِيضِهِ فِي مَالِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ انْتَهَى بِمَوْتِهِ، وَكَانَ الْمَالُ مَالَ أَبِيهِ، فَلَمَّا مَاتَ انْتَقَلَ الْمَلِكُ إِلَيْهِ وَإِلَيْهِمْ، وَصَارُوا شُرَكَاءَهُ، فَلَا يَحُكُّ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ، فَإِنْ فَعَلَ فَإِنَّهُ تَصَرَّفَ (فُضُولِي) لَا يَمْضِي إِلَّا بِرِضَاهُمْ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ يَسْتَحِقُّ (الْحَجَرَ) فَإِنَّ الْحَاكِمَ (الْعَدَالَةَ) هُوَ الَّذِي يُثَبِّتُ ذَلِكَ وَيُقَرِّرُهُ، كُلُّ هَذَا لَا يَخْفَى عَلَى الْإِمَامِ.

وَلَعَلَّ الْبَاعِثَ لَهُ عَلَى مَوْقِفِهِ خَوْفُهُ مِنْ تَفْتِيتِ ثَرْوَةِ الْعَائِلَةِ، وَهُوَ حَرِيصٌ عَلَى بَقَائِهَا (مُتَجَمِّعَةً)، فَإِذَا كَانَ يُعْطِيهِمْ مِنْهَا مَا يَسْتَحِقُّونَهُ مِنْ (الْفَوَائِدِ)، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَدْعُوهُ وَكِيلاً عَلَى التَّصَرُّفِ فِيهَا (مَجْمُوعَةً)، وَلَيْكُنْ ذَلِكَ صُلْحًا مَعَهُمْ وَبِرِضَاهُمْ، أَمَّا الْمَنْعُ لَهُمْ مِنْ كُلِّ الْحَقُوقِ وَالْإِسْتِبْدَادِ فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ، وَرَبَّمَا تَدَخَّلَتِ الْعَدَالَةُ، وَنَشَبَ الْخِصَامُ،

(1) أحكام القرآن. ج 1/ ص 420.

(2) في النسخة المطبوعة: [ويسيب]. والصواب ما أثبتناه من أحكام القرآن.

(3) أخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير، باب: النساء الغازيات يَرْضَخُ لهن ولا يُسْنَم، حديث (1812).

وساءت العلاقات بين الإخوان، وذلك لا يَجُوز شرعاً، فإنَّ الله يقول في كتابه: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: 128]، ويُوصي بالرَّحِمِ خيراً، ويُوْعِد بِقَطْعِ صِلَةِ الرَّحِمِ، وتَعَسَّا لِمَالٍ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْإِخْوَانِ.

12/ 11/ 1990م

هل لأُم زوجتي حقٌّ في مال زوجتي المتوفاة؟

السؤال:

تزوَّجتُ امرأةً، ودخلتُ بها، وبقيت عندي حوالي ستَّة أشهر، ثم تُوفيت إلى رحمة الله. وقد تَرَكْتُ - عند وفاتها - الأثاث المنزلي، والذهب الذي أَخَذْتُهُ مِنِّي كَمَهْرٍ، ثم جاءتني أمُّها بعد وفاتها تريد أن تأخذ الأثاث مُدَّعِيَةً أَنَّهُ حَرَامٌ عَلَيْهَا أَنْ تَتْرُكَهُ، وَرَزَعْتِ أَنَّ الْإِمَامَ أَفْتَى لَهَا أَنَّهَا إِذَا أَخَذْتُهُ فَهُوَ حَلَالٌ لَهَا، وَإِذَا تَرَكْتُهُ فَقَدْ فَعَلْتَ حَرَامًا. فما حُكْمُ الشَّرْعِ فِي هَذِهِ النَّازِلَةِ؟

ع. ح (سكيكدة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: قد قسم الله التَّركَاتِ في كتابه، وجعل مَالِ الْمَيِّتِ إِرْثًا لِوَرَثَتِهِ، يَصِيرُ مَا تَرَكَهُ مَالاً لَهُمْ. فَمَنْ أَخَذَ حَقَّهُ كَامِلاً فَهُوَ مُسْتَحِقٌّ لَهُ، وَمَنْ تَرَكَهُ وَتَبَرَّعَ بِهِ طَائِعًا مُخْتَارًا فَلَهُ أَجْرُهُ بِقَدْرِ نِيَّتِهِ، وَمَنْ غَضَبَ مِنْ ذَلِكَ الْحَقِّ وَحَرَمَهُ مِنْهُ فَهُوَ آثِمٌ يُحَاسِبُهُ عِنْدَ اللَّهِ.
لهذا نقول: لَكَ حَقٌّ فِي مَالِ زَوْجَتِكَ مُعَيَّنٌ مَفْرُوضٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَا تَتَجَاوَزُهُ، وَلَأُمُّ زَوْجَتِكَ حَقٌّ مَعْلُومٌ مَفْرُوضٌ، فَإِنْ أَخَذْتَهُ فَهُوَ لَهَا بِفَرْضٍ مِنَ اللَّهِ، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَحْرِمَهَا مِنْهُ، وَإِنْ تَبَرَّعْتَ بِهِ عَلَيْكَ أَوْ عَلَى غَيْرِكَ دُونَ إِكْرَاهٍ وَلَا غَضَبٍ، جَازٌ مِنْهَا،

وليس يحرام منها التبرع.

أما إذا منعتها من أخذ هذا الحق، فحرام عليك، ويُنزَع منك، هذا هو الحق في المسألة.

ثانيًا: الزوج إذا ماتت زوجته دون أن تترك ولداً من صلبها، فإنه يستحق من مالها نصف ما تركت، سواء كان هذا المال ذهباً أو نقداً، أو كان أثاثاً ولباساً، أو كان حيواناً أو ربيعاً أو عقاراً، كل ما تركت له فيه النصف إن لم يكن لها ولدٌ منه أو من غيره، فإن كان لها ولدٌ، استحق الربع فقط.

ثالثاً: بما أن زوجتك - التي لم تمكث معك سوى ستة أشهر - لم تترك ولداً كما يفهم من قولك، فإنك أنت تستحق من كل ما تركت النصف، سواء كان بما أعطيتها أنت لها بوجه المهر أو الهدية أو النفقة عليها كاللباس، أو كان مالا لها من عملها، أو من هدايا أهلها، أو بما ورثته عن أحد منهم... الخ.

وأما أمها، إن كانت وحدها، وليس معها أبٌ للهالكة، ولا إخوة ذكور أو إناث، فإنها تستحق الثلث. وأما إن كان معها أبٌ للهالكة - زوجتك - فإنها إنما تستحق ثلث الباقي بعد طرح النصف الذي تأخذه أنت، ويأخذ والدُ الهالكة السُدس - سُدس الفريضة - والباقي بالتعصيب.

وإذا كان مع الأم تعدد من الإخوة للهالكة، فإنها - أي الأم - تستحق سُدس التركة، والباقي بينهم: للذكر مثل حظ الأنثيين.

والخلاصة: إن لك أنت من تركه زوجتك النصف كاملاً؛ لأنها ليس لها أولاد، والنصف الباقي ليس لك، إنما هو حق ورثتها من أهلها، يَقسُمونه بينهم حسب الفريضة الشرعية. والله الموفق.

1983 / 04 / 07م

هل لي حق في دية ولدي؟

السؤال:

إن ابني كان يعمل بالشركة الوطنية (الْفُور ALFOR) بـ (أولاد جلال) من ولاية (بسكرة)، وأثناء عمله تُوفي إثر حادث، ونظرًا لوجود حقوق لي اتّصلت بمسؤول الشركة، وكان ردّه أنّ مسؤولية حقك تحمّلها العدالة، وبعد أن اتّصلت بقاضي محكمة ولاية (تبسة)، وشرحت له الوضعية، أعطاني الفريضة - نسخة منها أرسلتها إلى مدير الشركة (شركة حاسي مسعود) - وهذا الأخير قال لي: «إنّ الأمّ ليس لها أي حق في ابنها».

وعلى هذا، فإني اتّصلت بسيادتكم حتى أتأكد وأعرّف: هل لي حق في ابني أم لا؟ هذا ما أردت معرفته من سيادتكم، وإنني في انتظار رأيكم.

ع.خ (تبسة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هُداة.

إنّ شريعة الإسلام في مثل هذه الحالة تُعطيكَ الحقوق كاملة حسب نصيبك في الميراث. ونصيب الأمّ من الميراث قد عيّنه الله بالفرض، ولا يُسقطه أحدٌ، لا البنون للولد ولا البنات، ولا الزوجة، فلكلّ منهم نصيبه.

فالأمّ تَرث السُدس من كامل التركة إن كان لولدها الهالك ابنٌ أو بنتٌ من صُلْبِه، وإن لم يكن له ولد، وكان له إخوة - اثنان فأكثر - فلها السُدس، فإن لم يكن له ولدٌ، ولا تعدّد الإخوة، فحقّها الثلث إن كانت وحدها، فإن كان له أبٌ - معها - فإنها تأخذ ثلث الباقي.

هكذا يكون سهمها في الميراث، وكذلك يكون حظها في الدية التي ينالها القتل - إن مات قتيلاً، فإن الدية تُقسَّم بين الورثة حسب أنصبتهم.

ويجب أن تكون مثل ذلك الجارية التي ينالها ورثته الموظف في الحكومة أو في الشركات الوطنية حسب نظام الضمان الاجتماعي للذي له عقد ضمان اجتماعي.

وإذا كانت الزوجة تنال حقها في زوجها، فإن الأم - أم الهالك - أولى منها وأسبق وأحق، فهذه هي شريعة الإسلام، وإعطاء الحقوق للزوجة دون الأم ظلم للأم لا يُقره الإسلام.

وإن دولة الجزائر دولة مسلمة، ودستورها يُنص في البند الثاني على ذلك، وكل قانون يُخالفه فهو باطل، وكان المجلس الوطني الشعبي بحث ذلك - في علمنا - واتخذ فيه قانوناً.

لهذا نتعجب من جواب مسؤول الشركة الذي أشرتم إليه، والذي أنكر أن يكون للأم حق. فأبْحِني أيتها الأخت عن حقك، وأمامك وزير العدل، ووزيرة الحماية الاجتماعية، والإتحاد النسائي.

وما ضاع حق وراءه طالب، والمهم أننا نبيّن لكم رأي الدين، وموقف وزارة الشؤون الدينية ووزيرها.

1984/08/22م

السؤال:

تزوج السيد (ي. س) السيدة (م. م) سنة 1983، ثم طلقها وهي حامل في شهرها الخامس سنة 1984، وقد حكمت المحكمة لها بنفقة مائتي دينار جزائري (200 د.ج) في الشهر حتى تخرج من العدة بوضع حملها، ثم يتحوّل هذا المبلغ إلى نفقة الطفل.

وقد ولدت طفلاً هو (ي. م. س)، وقد حُكِم لها بحضنته، فكان الطفل في حضنة

أُمُّهُ، تَقُومُ بِكُلِّ شَأْنِهِ، وَتُنْفِقُ عَلَى أَكْلِهِ، وَشُرْبِهِ، وَلباسه، وعلاجه مِنْ أَجْرَةِ طَبِيبٍ ودواءٍ، حَتَّى تَجَاوِزَ عَمْرَهُ خَمْسَ سِنَوَاتٍ، فَتَدْخُلَ قَدَّرَ اللهُ وَدَاسَتُهُ سَيَّارَةً، فَتُؤَوَّى فِي مَسْتَشْفَى (بَرِيكَة) بِتَارِيخ 23 نَوْفَمْبَر 1989، وَحَضَرَ وَالِدَهُ دَفَنَهُ.

وَكَانَ هَذَا الْوَالِدُ يُهْمِلُ وَلَدَهُ الْمَذْكُورَ تَمَامًا مِنْذُ وَلادته، وَيَكْتَفِي بِإِرْسَالِ الْمَبْلُغِ الْمَحْكُومِ لَهُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَبْلُغٌ زَهِيدٌ لَا يَفِي بِكُلِّ نَفَقَاتِ الْوَلَدِ، كَمَا أَنَّهُ كَانَ يَقْبِضُ الْمُنْحَةَ الْعَائِلِيَّةَ عَنْ ابْنِهِ، وَلَا يُعْطِيهِ مِنْهَا شَيْئًا، مَعَ أَنَّ الدَّوْلَةَ قَدْ رَصَدَتْ هَذِهِ الْمُنْحَةَ لِتَكُونَ خَاصَّةً بِالْوَلَدِ حَيْثُمَا كَانَ لِتُصَرَّفَ عَلَى شَأْنِهِ.

وَكَانَ الَّذِي يُغَطِّي نَفَقَاتِ الْوَلَدِ - مِنْذُ وَلادته حَتَّى وَفاته - هُوَ أُمُّهُ، بِإِعَانَةِ أُمِّهَا جَدَّةِ الْوَلَدِ (ش. ز.)، وَخَالَ الْوَلَدِ (ن. م.). وَبَعْدَ وَفَاةِ الْوَلَدِ دَفَعَ صَاحِبُ السَّيَّارَةِ مَبْلُغَ عَشْرِينَ أَلْفَ دِينَارٍ جَزَائِرِيٍّ كَدِيَّةً، وَنَحْنُ نَنْتَظِرُ أَنَّ تَحْكُمَ الْمَحَاكِمُ عَلَى شَرِكَةِ التَّأْمِينِ بِمَبْلُغٍ آخَرَ، إِنَّمَا الْمَبْلُغُ الْأَوَّلُ فَقَدْ قَبِضَهُ وَالِدُ الْوَلَدِ كُلَّهُ، وَلَمَّا طُولَبَ بِدَفْعِ مَا تَسْتَحِقُّهُ أُمُّهُ تَهَرَّبَ أَوَّلًا، ثُمَّ رَعِمَ - ثَانِيًا - أَنَّهُ مُسْتَعِدٌّ أَنْ يَدْفَعَ لَهَا سَبْعَةَ أَلْفٍ فَقَطْ.

فَمَا هُوَ حُكْمُ الشَّرِيعَةِ؟ وَمَنْ يَدْفَعُ كُلَّ الْمَصَارِيفِ الَّتِي كَانَتْ تُنْفَقُ عَلَى الصَّبِيِّ فِي مُدَّةِ خَمْسِ سِنَوَاتٍ؟ أَفِيدُونَا بِأَرْكَاءِ اللهِ فِيكُمْ.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أَوَّلًا: إِذَا مَاتَ الْوَلَدُ فِي حَيَاةِ أَبَوَيْهِ، وَلَمْ يَكُنْ تَزَوَّجَ وَلَا وُلِدَ لَهُ، فَإِنَّ وَارِثَهُ هُوَ الْوَالِدَانِ، أَبُوهُ وَأُمُّهُ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: 11]، فَلَأَبُ يَأْخُذُ السُّدُسَ بِالْفَرَضِ، وَالْأُمُّ تَأْخُذُ الثُّلُثَ بِالْفَرَضِ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْوَالِدُ الْبَقِيَّةَ بِالتَّعْصِيبِ. فَأَصْلُ هَذِهِ الْفَرِيزَةِ مِنْ ثَلَاثَةِ: لِلْأُمِّ الثُّلُثُ، وَالْبَاقِي - وَهُوَ الثُّلُثَانِ - يَأْخُذُهُمَا الْأَبُ بِالْفَرَضِ وَالتَّعْصِيبِ.

ثانيًا: والدِّيَّةُ تُقَسَّمُ بينهما، كما يُقَسَّمُ ما تَرَكَ لو كان له مالٌ، فكلُّ ما يُقَبَضُ مِنْ أصحاب السَّيَّارة وَمِنْ شركات التَّأمين تأخُذُ الأُمُّ الثُّلُثَ، والباقي للأب.

ثالثًا: لا يُقَسَّمُ ما خَلَفَهُ الهالكُ مِنَ المالِ حَتَّى تُخْرَجَ مِنْهُ كُلُّ الحقوقِ قَبْلَ القِسْمَةِ، يَفْبِضُهَا الدَّائِن. وهذه المرأة تَدَّعِي أَنَّ الأبَ المُطَلَّقَ لها كان يَحْتَصُّ بالمنحة العائلية التي خُصِّصَتْ لِلطِّفْلِ لِلصَّرْفِ عَلَيْهِ، مع أنها إنما هي لِلطِّفْلِ خَاصَّةً، وقد عاشَ أَكْثَرَ مِنْ خمس سنوات.

كما أَنَّ المبلغَ الَّذِي خَصَّصَتْهُ المحكمةُ لحِصَّانةِ الطِّفْلِ مبلغٌ زهيدٌ، قُدِّرَ مِنْذُ سَبْعِ سنواتٍ، وقد تَضَاعَفَتْ أَسْعارُ المعيشَةِ مِنْذُ ذَلِكَ الزَّمنِ إِلَى اليَوْمِ، فالواجبُ أَنْ يَحْكُمَ خَبِيرٌ فِي تَقْدِيرِ المنحةِ الشَّهْرِيَّةِ، ثُمَّ فِي تَقْدِيرِ ما أُنفِقَ عَلَى الطِّفْلِ مِنْذُ خمسِ سنواتٍ، كُلُّ هَذَا يُطْرَحُ مِنَ الدِّيَّةِ وَيُخْتَصُّ بِهِ الأُمُّ، والباقي يُقَسَّمُ حَسَبَ النِّسْبَةِ. واللهُ أَعْلَمُ.

سنة 1989م

هل للأب والأم حقٌّ في هذا المال؟

السؤال:

هَلَكَ المرحوم (ب. ع) وهو في حالة العمل بالشركة، وقد خَلَفَ مِنَ الوَرَثَةِ زوجةً، وأبًا، وأُمًّا، وَبَنَتًا مِنْ صُلْبِهِ.

وقد سُلِّمَتْ لعائلته منحة قدرها 24 ألف د.ج (أربعة وعشرون ألف دينار) والمرادُ أَنْ تُبَيَّنَ لَنَا: هل يَرِثُ أبوه وأُمُّه مِنْ هذه المَالِيَّةِ؟

نرجو منكم أَنْ تُرْسِلُوا إلينا شهادة - تحمِلُ طابع الوزارة - تُبَيِّنُ لَنَا حُكْمَ الشريعة سواء أكانا يَسْتَحِقُّانَ أم لا؛ لأنَّ هذا المقدار ما زال غير مقسوم إلى الآن. والسلام عليكم ورحمة الله.

م. ب (ورقلة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: هذه المالمية يستحق فيها كل وارث نصيبه، فهي مثل الدية، والدية توزع على جميع ورثة القتيل.

ثانياً: والأب والأم كلهما وارث، لا يحجب أحده. وفي هذه التركة - التي ذكرتم - يستحق الأب السدس بالفرض، كما تستحق الأم السدس، وتستحق الزوجة الثمن، وتستحق البنت النصف، وإن بقي شيء أخذته الأب بالتعصيب.

فكل ورثة هذه الفريضة لهم في كتاب الله فرض، وبيان ذلك:

ثالثاً: أن الزوجة تأخذ فيها الثمن لوجود فرع وارث للهلك، وهو ابنته، قال تعالى في الزوجات: ﴿إِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكَ كُمْ﴾ [النساء: 12].

والأبوان، يأخذ كل واحد منهما السدس: الأب سدسًا، والأم سدسًا، [لقوله تعالى: ﴿وَلِلأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: 11]]⁽¹⁾.

والبنت تأخذ النصف، لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: 11].

أصل الفريضة، وما تصح منه:

فأصل هذه الفريضة 24 لاجتماع مقام الثمن والسدس.

- تأخذ الزوجة الثمن، وهو: 3 من 24.

- ويأخذ الأب السدس بالفرض وهو: 4 من 24، ويُنْتَظَرُ الباقي.

- وتأخذ الأم السدس بالفرض وهو: 4 من 24.

(1) ما بين معقوفتين سقط من النسخة المطبوعة، وأثبتناه من الأصل.

- وتأخذ البنت النصف وهو: 12 من 24.

فسيهاُم ذَوِي الفروض كُلُّها: 23، وَيَبْقَى مِمَّا صَحَّتْ مِنْهُ الفريضة يأخذه الأب بالتعصيب.

والعملُ هكذا:

هذه المَالِيَّةُ تُقَسَّمُ عَلَى جَمِيعِ وَرَثَتِهِ حَسَبِ الفريضة الشرعية:

- فتأخذ الزوجة ثُمْنَهَا، وهو يُساوي منها: ثلاثة آلاف دينار.

- وتأخذ ابنته نِصْفَهَا، وهو يساوي: اثني عشر ألف دينار.

- وتأخذ أمُّهُ سُدْسَهَا، وهو يساوي: أربعة آلاف دينار.

- ويأخذ أبوه سُدْسَهَا، وهو يساوي: أربعة آلاف دينار.

- ثم يأخذ ما بَقِيَ عَنْ أَصْحَابِ الفروض بَعْدَ أَخْذِ فُرُوضِهِمْ، ومقدارُ الباقي ألفُ

دينار، فيكون نصيب الأب: خمسة آلاف دينار: أربعة منها بالفرض، وألفٌ بالتعصيب.

ملاحظة:

إذا كانت البنت صغيرة، وقامت أمُّها بِرِضَاعِهَا وحضانتها، فإنَّ عَلَى الْوَارِثِ -

وهو جدُّها - رِزْقُهَا وَكِسْوَتُهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُوصِيَ لَهُذه البنت بشيءٍ مِنْ مَالِهِ،

تأخذه مِنْ تَرِكَتِهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ فِيهَا.

نصيحة:

وَحَبْدًا لَوْ تَنَازَلَ هَذَا الْأَبْوَانُ لِلْهَالِكِ - الْجَدِّ وَالْجَدَّةِ - لِيَتِمَّتْ (حفيدتهما: ب. ن)

عَنْ حَظِّهَا فِي إِرْثٍ وَلَدَهَا (ع)، وَوَضَعَا لَهَا هَذَا الْمَقْدَارَ فِي صَنْدُوقِ الْأَدَّخَارِ، حَتَّى إِذَا

شَبَّتْ وَكَبُرَتْ وَجَدَّتْهُ دَخِيرَةً لَهَا، لَا يُزَاحِمُهَا فِيهِ أَحَدٌ مِنَ الْوَرَثَةِ، فَهَذَا أَوْلَى بِهِمَا، وَهُوَ

صَدَقَةٌ مِنْهَا عَلَى هَذِهِ الْيَتِيمَةِ، لَهَا فِيهِ أَجْرُ الصَّدَقَةِ، وَأَجْرُ صِلَةِ الرَّحِمِ.

واللهُ الْهَادِي إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ.

1984 / 05 / 30 م

نزاع في الميراث

السؤال:

في عام 1919م عُقد الزواج بين المرحوم (ب. م) وبين ابنة عمّه (ب. ز)، ووُلد لهما ذَكَرٌ وأنثى، وطالت العشرة بينهما، وكَبِرَ الوَلَدان وتَزَوَّجا، ولَمَّا أَحَسَّ الزوج - بعد عشرة ثلاثين عامًا - أنَّ زوجته أصبحت لا تُلبِّي رغباته، ولا تُقَوِّم بشؤونه، طَلَبَ زوجةً أخرى شابةً، فتزَوَّجها ودخل بها سنة 1949م، وهي زوجته الثانية (ح. ف. ز)، تزَوَّجها وعمرها 15 عامًا، وبَقِيَت الزوجتان معًا في عِصْمَتِهِ حتى عام 1960م، حينئذ طالبت الزوجة الأولى أن تنفصل عن زوجها تمامًا، وتذهب لتعيش مع ابنها (ب. ع)، وحاول الزوج أن يُثْنِيَهَا عن رغبتها، وأصرَّ على بقائها في عُشِّ الزوجية، فامتنعت ونَشَرَت، فحَرَمَهَا وَلَفَظَ كلمة الطلاق ثلاث مرَّات، وقال: «أذهبي حيث شئت، فأنا غير مسؤول عنك». فأخَذَت معها كلَّ شيءٍ ادَّعَت أنه مِلْكُهَا، ومَكَثَت في دار ابنها المتزَوِّج منذ ذلك الحين، وبقي الزوج مع زوجته الثانية (ف. ز)، وأنجَبَ منها في هذه المُدَّة 6 أولاد مع السابقين، وبلغ أولادُه منها وحدها 12 طفلًا يوم وفاته. وقد تُوفِّي إثر حادث سيارة، وهو موظَّفٌ كإمامٍ للصلوات الخمس، وقد بلغ من العمر 87 عامًا، فظهرت المرأة الأولى في المسرح مِن جديد، إذ جاءت تَطَلُّب الميراث وحَقَّهَا في الدِّيَّة، بِدَعْوَى أَنهَا ما تزال زوجةً، مع العلم أنَّ الهالك قبل وفاته بِسَنَةِ صَرَحَ أمام الجميع أنه بريءٌ منها، وأنها مُطَلَّقة في نظر القانون، وفي نظر الشريعة الإسلامية.

وقد بَحَثْنَا في أوراق الهالك عن وثيقة تُثَبِّت الطلاق الذي أوقعه أمام الناس أوَّلًا، ثم أَقَرَّ به أمام الجميع قُبِيل وفاته، فلم نَعثر عليها، ولعلَّ هذه الوثيقة كانت موجودة فأخْفَوَهَا.

ولنُفَرِّض أننا لم نَجِد وثيقة الطلاق، فهل يُمكن لهذه المرأة أن تَبْلُغ مقصدها؟ إنَّ الله

وعبادَه يَشْهَدُونَ بانفصالها عن زوجها، وبعدها كلُّ البُعد عنه مُدَّة 25 سنة، ثم جاءت اليوم تُقاسِم أولاده الآخرين، وجُلَّهم قاصرون عاجزون عن الكسب، وأصغرُهم عُمره 12 عامًا، وأمُّهم لم تشتغل في حياتها بِغَيْر تربية أبنائها وتكوينهم رجالاً ونساء، وما تزال كذلك بعد نكبتها في زوجها.

لهذا أطلب منكم إصدار فتوى تُبيِّن حُكم الشريعة الإسلامية، ونحن بها راضون.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: إنَّ الزواج عقدٌ شرعي دائم بين الزوجين، فإذا تمَّ بأركانِهِ وشروطِهِ الشرعية فإنه لا يَنْفَصِم إلاَّ بطلاقٍ يُوَقِّعُهُ الزوج مختاراً غير مُكْرَه، وهو في تمام وَعِيهِ. وقد يُوَقِّعُهُ القاضي في بعض الحالات - لا في كُلِّها - فيقع، ومنها الإضرارُ بالزوجة يَثْبُتُ لديه، والإعسارُ بالنفقة، والغَيْبَةُ الطويلة غَيْبَةً بُعْدٍ وانقطاعٍ تَتَضَرَّرُ بها الزوجة، وتَطْلُبُ الطلاق. كما يَنْفَصِم الزواج باللَّعَان، واتِّهامِهِ⁽¹⁾ مِنَ الزوجة بعد إِعَانِ زوجها، وكما يَنْفَصِم بوفاة أحد الزوجين، أو بِرِدَّةِ أَحَدِهِمَا.

ثانياً: إنَّ الطلاق - كالزواج - مِنَ العقود الشرعية، وَيَتِمُّ بإيقاع الزوج أو القاضي كما تَقَدَّمَ، فإذا وَقَعَ انْفَصَمَ عقدُ الزوجية، واستَرَجَعَ كُلُّ مِنَ الزوجين حُرِيَّتَهُ إِذَا الآخَر، وتستطيع الزوجة أن تتزوَّج إذا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، وفي حال وفاة زوجها في عِدَّتِهَا مِنَ الطلاق الرجعي تَرِثُهُ، كما تَرِثُهُ إِنْ طَلَّقَهَا فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَزِمَهُ حَتَّى وفاته.

ولا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الطلاق وقوعه حضورُ الشُّهُود، وكتابتهُ وثيقةً به مِنْ

(1) أي اتهام الزوجة - في شهادتها - لزوجها بأنه مِنَ الكاذبين فيما رماها به، وبذلك تقع الفُرقة بين الزوجين بِمُجرد اللَّعَان مِنْ غير توقُّفٍ على حُكم القاضي خِلافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ. انظر: القرافي. الذخيرة.

القاضي، بل يَقَع الطلاق من الزوج متى أَوْقَعَهُ. فإن أقرَّ به الزوج أُخِذَ بإقراره، وعُومِلَ به، وكذلك إن تَصَادَقَا عليه، فقال الزوج: «طَلَّقْتُ»، وقالت الزوجة: «طَلَّقَنِي»، أو قالت الزوجة: «طَلَّقَنِي»، فقال: «نَعَمْ، طَلَّقْتُهَا».

وأما إن كانت الدَّعْوَى من جانب واحد، من الزوج أو مِمَّنْ قام مقامه، أو من الزوجة أو مِمَّنْ قام مقامها، مع إنكار الآخر، فلا يَثْبُت الطلاق - بعد ثبوت الزوجية - إلاَّ بِبَيِّنَةٍ عادلة بشهادة ذَوِي عَدْلٍ، أو شهادة لَفِيفٍ من الناس كثير، فلا يَثْبُت بشهادة رجل واحد ولو كان عَدْلًا، ولا بشهادة غير العُدول، ولا بشهادة النساء واحدة أو أكثر، وأُعْني بالثبوت قضاءً.

فلا تُقْبَل الدَّعْوَى بالطلاق إلاَّ بِبَيِّنَةٍ شرعية مُسَجَّلَةٍ في وثيقة من القاضي، أو بشهادة شهود يُؤَدُّون شهادتهم، فلو قالت الزوجة: «طَلَّقَنِي»، وقال الزوج: «ما طَلَّقْتُ»، فإنه يجب على الزوجة أن تأتي بِبَيِّنَةٍ تَشْهَدُ لها بالطلاق، ويقول شهودها: حَضَرْنَا الطلاق أو سَمِعْنَاهُ يَتَلَفَّظُ به، أو أنه أقرَّ بإيقاعه الطلاق، وكان مختارًا غير مُكْرَهٍ... الخ. يقع هذا في حياة أحدهما أو يكون بعد وفاته.

ولا يُشْتَرَطُ في صِحَّةِ الطلاق وإثباته - شرعًا - أن يكون قد صَدَرَ به حُكْمٌ من القاضي، وكتب به وثيقة رسمية من الموثق، بل يكفي في وجود الطلاق أن يَتَلَفَّظُ به الزوج، ويشهد بذلك رجلان - فأكثر - من ذَوِي العدالة أنهما حَضَرَا، أو سَمِعَا بأنفسهما، أو اعترف أمامهما... الخ.

ثالثًا: مِمَّا تَقَدَّمَ يَتَبَيَّنُ جوابُ ما جاء في الاستفتاء في قضية الحال. فالزوجة الثانية (فاطمة ز. ح) تدَّعي بأن الزوج (ب. م) قد فارق زوجته (ب. ز) منذ عام 1960م، وأنه حَرَمَهَا وتَلَفَّظَ بالطلاق ثلاث مرَّات، وأنها أَخَذَتْ جميعَ مالها في البيت، ولم تُعَدِّ من ذلك اليوم حتى وفاته، وأن الزوج - قبل وفاته بِنَحْوِ سنة - اعترف أمام الجميع بأنه بريء منها، وأنها مُطَلَّقة في حُكْم القانون والشرعية.

ومثل هذا الكلام - إذا ثبت بشهادة شهودٍ مِمَّنْ تُقْبَلُ شهادتهم - يكفي وحده للطلاق؛ لأن في قوله: «هو منها بريء»، كناية ظاهرة في الطلاق، وقوله: «أنها مُطَلَّقة»، هو صريحُ الطلاق.

وقد خَرَجَتْ مِنَ الْعِدَّةِ بِمُضِيِّ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ؛ لأنها في سِنِّ الْيَأْسِ، إذ عاش زوجها بعد لَفْظِ الطَّلَاقِ نحو سنة، كما أنَّ الطَّلَاقَ الْأَوَّلَ الْوَاقِعَ عام 1960م يَنْبُتُ وَيُحْكَمُ بِهِ الْقَاضِي الشَّرْعِي الْإِسْلَامِي، إِذَا قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ شَهِدَتْ بِهِ مِمَّنْ حَضَرَهُ.

فأما إذا لم تُقَمْ بَيِّنَةٌ عَلَى الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ الْوَاقِعَ عام 1960م، ولا على الطَّلَاقِ الْمُعْتَرَفِ بِهِ مِنْ قِبَلِ الزَّوْجِ أَمَامَ الْجَمِيعِ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِسَنَةٍ، فَإِنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِطَلَّاقِهَا، بَلْ يُحْكَمُ بِاسْتِمْرَارِ الزَّوْجِيَّةِ الْوَاقِعَةِ مِنْذَ عام 1919م، وَاسْتِحْقَاقِهَا بِهَا كَامِلَ الْحَقُوقِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَيْهَا، وَلَا يُحْتَجُّ بِالْانْفِصَالِ التَّامِ وَلَوْ 25 سَنَةً أَوْ أَكْثَرَ.

رابعاً: وإذا كان هذا هو الحُكْمُ فِي ثُبُوتِ الطَّلَاقِ وَعَدَمِ ثُبُوتِهِ، فَلَيْسَ هَذَا هُوَ الْحُكْمُ فِي وَقُوعِهِ شَرْعاً أَوْ عَدَمِ وَقُوعِهِ، فَالطَّلَاقُ يَقَعُ بِمُجَرَّدِ تَلَفُّظِ الزَّوْجِ بِهِ، وَتَحْرُمُ الزَّوْجَةُ عَلَى زَوْجِهَا، وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا، إِلَّا بِمُرَاجَعَةٍ أَوْ عَقْدٍ جَدِيدٍ، إِنْ سَمَحَ بِهِ الشَّرْعُ.

فهذا حُكْمُ الطَّلَاقِ فِي الْفَتْوَى: يَصَحُّ وَيَقَعُ بِاللَّفْظِ بِهِ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى كِتَابَةٍ وَثِيقَةٍ بِهِ، وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الشَّهَادَةِ بِهِ بِبَيِّنَةٍ فِي الْقَضَاءِ لَا فِي الْفَتْوَى، فَإِذَا عَلِمَتِ الزَّوْجَةُ - أَوْ سَمِعَتْ بِالطَّلَاقِ يُتَلَفَّظُ بِهِ أَمَامَهَا - حَرُمَ عَلَيْهَا أَنْ تُسَلِّمَهُ جَسَدَهَا لِلتَّمَتُّعِ إِذَا حَاوَلَ ذَلِكَ، وَعَلَيْهَا أَنْ تَفْتَدِيَ مِنْهُ وَلَوْ بِشَعْرِ رَأْسِهَا كَمَا يَقُولُ الْفُقَهَاءُ؛ لِأَنَّهَا تَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّهَا مُطَلَّقةٌ، وَأَنَّهُ يَرِيدُهَا عَلَى الزَّنا - وَذَلِكَ مِنْهُ زَنْدَقَةٌ - وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَزِي.

وأما فِي الْقَضَاءِ، فَإِنَّ الْقَاضِيَّ أَسِيرَ الْبَيِّنَةِ، فَمَا لَمْ يَنْبُتِ الطَّلَاقُ لَدَيْهِ بِبَيِّنَةٍ شَرْعِيَّةٍ، فَهِيَ زَوْجَةٌ فِي الظَّاهِرِ - حُكْمًا بِالْإِسْتِصْحَابِ - وَفَقًّا لِمَا عُلِمَ بِالظَّاهِرِ، وَاللَّهُ يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ، وَلَيْسَتْ زَوْجَةٌ فِي الْبَاطِنِ، لِتَلَفُّظِهِ بِالطَّلَاقِ وَإِنْ أَنْكَرَهُ.

فإن كان هذا الطلاق قد وقع من الهالك المرحوم (ب. م) لزوجته الأولى، فإنه لا

يَحِلُّ لهذه المرأة (ب. ز) - إن كان زوجها قد حرَّمها وطلَّقها قولاً منذ عام 1960، أو بعد ذلك، أو قبل وفاته بسنة - أن تنال شيئاً من ميراثه أو من دينه؛ لأنها ليست زوجته، فيُخْرِجُها من عِدَّة الطلاق بأنَّت منه، وأصبحت أجنبية عنه.

وأما ما أَخَذْتُهُ من مال زوجها - في حياته - فهو حلالٌ لها، فإن أَخَذْتَ من ماله شيئاً بعد وفاته، فهو سُحْتٌ حرامٌ كالميتة والدم ولحم الخنزير، وقد قال تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: 29]، ويزيد في شناعة أَخْذُهُ أَنَّهُ مَالٌ لِلْيَتَامَى وَالْقَاصِرِينَ، يُوجِبُ لِمَنْ أَكَلَهُ دُخُولَ النَّارِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلَيْتَمَى ظُلْمًا إِنَّهُمْ يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: 10]. فاتقِ اللَّهَ - أَيُّهَا الْمَرْأَةُ - واحذري عقابه، فقد جاوزتَ سِنَّ الثَّمَانِينَ، وَلَا تُعَرِّضِي نَفْسَكَ لِعُقُوبَةٍ شَدِيدَةٍ مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ، وَيَكْفِيكَ عِزًّا وَجُودُ ابْنِكَ (ع) فوق رأسك، فاعتزِّي به، وَلَا تُزَاحِمِي أَبْنَاءَ زَوْجِكَ فِي مَالٍ لَيْسَ لَكَ فِيهِ حَقٌّ، فَإِنَّهُ قَلِيلٌ زَائِلٌ وَإِنْ كَثُرَ عَدَدًا.

وَلْيَتَّقِ اللَّهَ أَبْنُهَا فِي إِخْوَانِهِ أَبْنَاءَ أَبِيهِ، فَلَا يُدْخِلْ عَلَيْهِمْ وَارثًا بغير حقٍّ، فَإِنَّهُ خَلِيفَةُ أَبِيهِ فِيهِمْ، وَلْيَتَّقِ اللَّهَ فِي أُمِّهِ، وَلَا يَتْرُكْهَا تَمَكُّدَ يَدَيْهَا لِمَا لَيْسَ لَهَا، فَإِنَّهَا إِنَّمَا تَأْكُلُ - حِينَئِذٍ - مَالَ الْيَتِيمِ، وَتَسْتَحِقُّ النَّارَ، وَهَذَا أَكْبَرُ عُقُوبٍ مِنْهُ لَوَالِدَتِهِ وَوَالِدِهِ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الزَّوْجَةُ الثَّانِيَّةُ تَعْلَمُ أَنَّ الرَّجُلَ لَمْ يُطَلِّقْ زَوْجَتَهُ الْأُولَى، وَأَنَّهَا مَا تَزَالُ فِي عِصْمَتِهِ، وَلَوْ بَعْدَ هَذَا الْإِنْقِطَاعِ الطَّوِيلِ بَيْنَهُمَا - وَهُوَ وَحْدَهُ لَا يَضُرُّ عَقْدَ الزَّوْجِيَّةِ - فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَمْنَعَ صَرَّتَهَا مِنْ حَقِّهَا فِي الْمِيرَاثِ، فَكَمَا كَانَتْ شَرِيكَةً لَهَا فِيهِ فِي حَيَاتِهِ، فَهِيَ شَرِيكَةٌ لَهَا فِي مِيرَاثِهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَالرِّزْقُ عَلَى اللَّهِ وَحْدَهُ؛ فَإِنَّهُ هُوَ الرِّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ.

فَلْتَتَّقِ اللَّهَ يَا فَاطِمَةُ، وَخَيْرٌ لَكَ - فِي دِينِكَ - أَنْ تَتَنَاوَلَ صَرَّتَكَ مَا لَا لَيْسَ لَهَا، مِنْ أَنْ تَحْرِمَ بِهَا مَا لَا هُوَ لَهَا، فَوَاحِدَةٌ مِنْكُمْ مُحَقَّةٌ، وَالْأُخْرَى مُبْطِلَةٌ لَا مَحَالَهَ، وَالْمُبْطِلَةُ مِنْكُمْ مُقَدِّمَةٌ عَلَى أَكْلِ مَالٍ حَرَامٍ، فَإِنَّ حُكْمَ الْقَاضِي - الَّذِي يَحْكُمُ بِالظَّاهِرِ - لَا يَحِلُّ حَرَامًا،

ولا يُحْرَم حلالاً، وبهذا أخبر النبي ﷺ أنه يَقْضِي على مُقْتَضَى ما يَسْمَع، وأنَّ المُبْطِل - إن حَكَمَ له - إنما يَقْطَعُ له قِطْعَةً مِنَ النَّارِ⁽¹⁾، والدنيا فانية، والآخرة خيرٌ لِمَن اتَّقَى، ورَأْسُ الحِكْمَةِ مَخَافَةُ اللَّهِ.

خامساً: أمَّا أبناءُ الهالك - سواء كانوا من الزوجة الأولى أو من الثانية - فكلُّ واحد منهم له حَقُّه وَنَصِيْهُه في إرث أبيه، على ما جاء في آية الميراث في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنِ﴾ [النساء: 11]، فما تَرَكَه الهالك من مالٍ هو له، سواء كان ذَهِباً أو فضةً أو ناضِياً⁽²⁾ أو أثاثاً أو عقاراً أو منقولاً - قَلَّ ذلك أو كَثُرَ - فإنه يُقَسَّم على مُقْتَضَى الفريضة الشرعية: الثُّمْنُ للزوجة - أو نِصْفُ الثُّمْنِ لكلِّ واحدة من الزوجتين إن كانت الأولى غير مُطْلَقة - والباقي بين أولاده، وَمَن كان غَنِيًّا من هؤلاء الأبناء، مُسْتَقِلاً بِدَارِهِ، فَلْيَتَصَدَّقْ بِميراثه على إخوته القُصَراء، فإنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ.

وَمَن كان من أبناء الهالك يَمْلِكُ مِلْكاً له، مُسَجَّلاً بِاسْمِهِ، وكان في يده، فهو له، ولا يَنْبَغِي أن يُنَارَعَ فيه، وليكن التعاملُ بين الجميع - أبناء المرأة الأولى وأبناء الثانية - على التسامح والأخوة، والمحبة والإحسان، فإنَّ اللَّهَ يأمر بذلك، وَيَنْهِي عن الفحشاء والمنكر والبَغْي، يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ.

والله الهادي إلى سواء السبيل، وهو وارثُ الأرض وَمَن عليها.

1985 / 10 / 14م

(1) أخرجه البخاري في كتاب الأحكام، باب: موعظة الإمام للخصوم، حديث (7169)، عن أمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ، قال: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنكُم تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَحْسَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئاً، فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ».

(2) النَّضُّ: الإظهار. والمال النَّاضِ: الصامت كالدرهم والدينار، وإنما سُمِّي ناضِياً إذا تَحَوَّلَ نَقْداً بعد أن كان متاعاً. انظر: ابن الأثير. النهاية في غريب الحديث والأثر. ج 5/ ص 72. معجم لغة الفقهاء. ص 481.

هل لي حقُّ في تركّة أخي؟

السؤال:

يُشَرِّفُنِي أَنْ أَتَقَدَّمَ لسيادتكم بهذه الشكوى: أنا رجل فقير وعاجز؛ لأني لا أسمع، ولا أستطيع استعمال اليسرى، وتُوُفِّيَ ابني الوحيد، وترك لي ثمانية أطفال صغار. وإضافةً إلى هذا أنا تجاوزت سنَّ الستين بكثير، ولي ميراث تركّه أخي الوحيد والراحل، أردتُ استعادته ليُعينني على تربية أحفادي.

لكن لما رفعتُ شكوى إلى محكمة (فرندة)، وبعد تعيين الخبير، طلبَ مني هذا الأخير الفريضة، لكن القاضي رَفَضَ مَنْحَهَا لي، وقال لي إنه ليس لي حقُّ في الميراث. وهذا الميراث يتمثّل في بيت تركّه أخي الوحيد، والذي تُوُفِّيَ وترك ابنةً وحيدة؛ لأنَّ ابنة الوحيد تُوُفِّيَ قبل وفاة أبيه الذي هو أخي، وترك هو أيضًا ابناً وبتناً (أي أحفاد أخي)، وبعد مُدَّة تُوُفِّيَتْ [بنتُ] ⁽¹⁾ أخي الوحيدة، ولم تترك أيَّ طفل أو أيَّ طفلة، واستولت حفيدة أخي على أثاث البيت، والمصاغ، وهي تُطالب بحَقِّها في البيت الذي يسكن فيه زوج ابنة أخي.

من فضلكم أريد أن أعرف: هل ليس لي حقُّ في الميراث كما يقول القاضي؟ فهم يُباطلون، ويُضَيِّعون من الوقت، بينما أنا أعاني، فرفعتُ هذه الشكوى لعلّي أجد مَنْ يُنصِّفني.

ع. م (تيارت)

(1) في النسخة المطبوعة: [أمّ]. والصواب ما أثبتناه.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: جواب القاضي المحكّم صحيح، ولا حقّ لك في شيءٍ ممّا تركه أخوك، ولا فيما تركته ابنة أخيك.

أما أخوك، فإنك قلت أنه ترك [ابنةً وحيدةً من صُلبه، وحفيدين من ابنه]⁽¹⁾، لذلك الابنة تَرِث النَّصْفَ، والحفيدان يَرِثان الباقي بينهما، للذكر مثل حظّ الأنثيين، وأنت محجوبٌ بهذا الحفيد لأخيك.

وأما ابنة أخيك، فإنّ الذي يَرِثُها هو ابن أخيها الذي كان حفيد أخيك، فأنت عمّ لها، وهو ابنُ أخ لها، وابنُ الأخ مُقدّم على العمّ، فلا تَسْتَحِقُّ شيئاً بالإرث، إلّا إذا كان قد توفّي قبل عمّته المتوفّاة.

وأما الحفيدة لأخيك - وهي أخت الحفيد المذكور - فلا حقّ لها فيما تركته عمّتها - ابنة أخيك - لأنها عمّتها، وابنة الأخ لا تَرِث عمّتها ولا عمّها. والله أعلم.

1987 / 11 / 18م

ما هو نصيبي من هذه الأرض؟

السؤال:

أنا المواطنة (س. ع) المولودة عام 1943 ب (الشريعة)، تزوّجت عام 1959 من السيد (س. عبد الله)، المولود عام 1936، والمتوفّي سنة 1961. وقد ترك بعد وفاته ابناً وحيداً يُدعى (س. أحمد) المولود سنة 1960، وترك قطعة أرض تُقدّر مساحتها ب 24 هكتار،

(1) في النسخة المطبوعة: [ابنةً وحيدةً من ابنه، وحفيدةً من ابنه]. والصواب ما أثبتناه.

انْحَدَرَتْ لَهُ عَنْ طَرِيقِ الْإِرْثِ مِنْ وَالِدِهِ (أ. الصَّالِح) الْمُتَوَفَّى، الَّذِي تَرَكَ - إِلَى جَانِبِ زَوْجِي (عَبْدَ اللَّهِ) - ثَلَاثَ بَنَاتٍ، وَزَوْجَتَهُ الْمُسَمَّاةَ (ج. ظَرِيفَةَ)، وَلَمْ يُقَسَّمِ الْإِرْثُ بَيْنَهُمْ، بَلْ بَقِيَ يُسْتَغَلُّ جَمَاعِيًّا.

وَبَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِي (عَبْدَ اللَّهِ) أَصْبَحَ الْإِرْثُ يُسْتَغَلُّ مِنْ طَرَفِي أَنَا، وَابْنِي أَحْمَدَ، وَعَمَّاتُ ابْنِي، تَحْتَ رِعَايَةِ أَبِي (عَبْدِ الْحَفِيزِ)، الَّذِي هُوَ جَدُّ ابْنِي.

تُوُفِّيَ ابْنِي (س. أَحْمَدُ) بَنَ (عَبْدَ اللَّهِ) سَنَةَ 1962، وَبَقِيَ الْإِرْثُ - وَهُوَ قِطْعَةُ الْأَرْضِ - تَحْتَ تَصَرُّفِ أَبِي (عَبْدِ الْحَفِيزِ). وَبَعْدَ وَفَاةِ هَذَا الْأَخِيرِ عَامَ 1963، أَصْبَحَتْ الْأَرْضُ تُسْتَغَلُّ مِنْ طَرَفِ أَبْنَاءِ (عَبْدِ الْحَفِيزِ)، وَهُمْ أَخْوَالُ ابْنِي وَإِخْوَانِي.

وَالْيَوْمَ نَرِيدُ تَقْسِيمَ هَذِهِ الْأَرْضِ، فَمَا هُوَ نَصِيبِي مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ؟
كَمَا أُحِيطُكُمْ عَلِيمًا بِأَنَّ لَزَوْجِي (عَبْدَ اللَّهِ) أَخًا مِنْ أُمِّهِ (ج. ظَرِيفَةَ) - الْمُتَوَفَاةِ سَنَةَ 1962 - أَنْجَبَتْهُ مِنْ زَوَاجٍ ثَانٍ مَعَ أَخِي زَوْجِهَا الْأَوَّلِ تَمَّ فِيهَا بَعْدَ.

وَبِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الرِّسَالَةِ، أَطْرَحُ الْأَسْئَلَةَ التَّالِيَةَ:

أَوَّلًا: كَمْ يَكُونُ نَصِيبِي مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ الَّتِي تَرَكَهَا (أ. الصَّالِح. س) بَيْنَ (عَبْدِ اللَّهِ) وَأَخَوَاتِهِ الثَّلَاثِ، وَأُمِّهِمْ (ج. ظَرِيفَةَ)؟ بِاعْتِبَارِي زَوْجَةَ لَ (عَبْدِ اللَّهِ)، وَأُمًّا لِابْنِ (عَبْدِ اللَّهِ): (أَحْمَدُ).

ثَانِيًا: هَلْ لِعَمَّاتِ ابْنِي (أَحْمَدُ) بَنَ (عَبْدَ اللَّهِ) حَقُّ الْإِرْثِ، بِاعْتِبَارِهِنَّ أَخَوَاتُ لَزَوْجِي (عَبْدِ اللَّهِ)، وَلَمْ تُقَسَّمِ الْأَرْضُ بَعْدَ وَفَاةِ أَبِيهِمْ (أ. الصَّالِح)؟

ثَالِثًا: هَلْ أَخُو (س. عَبْدَ اللَّهِ) مِنَ الْأُمِّ لَهُ حَقُّ الْإِرْثِ؟ عَلِيمًا أَنَّ أُمَّهُ أَنْجَبَتْهُ مِنْ زَوَاجٍ ثَانٍ تَمَّ فِيهَا بَعْدَ.

رَابِعًا: هَلْ لِعَمِّ (عَبْدِ اللَّهِ) الْحَقُّ فِي الْإِرْثِ؟ عَلِيمًا أَنَّ أَبَ (عَبْدَ اللَّهِ) قَدْ تَرَكَ مَنْ يَرِثُهُ، وَهُمْ: (عَبْدَ اللَّهِ)، وَأَخَوَاتُهُ، وَأُمُّهُ.

لا شَكَّ أَنَّ جوابكم سيكون شافياً كافياً ومُستنداً إلى تعاليم الشريعة الإسلامية
السَّماحاً.

س.ع (تبسة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

المستفاد من هذا السؤال:

1 - المرحوم (أ. الصالح س) عندما تُوفِّي تَرَكَ مِنَ الورثة: ابنه (عبد الله)، وزوجته (ج. ظريفة)، وثلاث بنات. وتَرَكَ مِنَ الأرض 24 هكتار، وبَقِيَت الأرض دون قسمة حتى الآن.

2 - ثم تُوفِّي المرحوم (عبد الله) بن (أ. الصالح) سنة 1961، وتَرَكَ بعد وفاته: زوجته (س.ع)، وابنه (أحمد) بن (عبد الله) بن (أ. الصالح)، وأُمّه (ج. ظريفة)، وأخواته الثلاث الشقيقات، وأخاه من أمّه هو في نفس الوقت ابن عمّه.

3 - ثم تُوفِّي الصبي (أحمد) بن (عبد الله. س)، وتَرَكَ: أمّه (س.ع)، ويُحْتَمَل أنه تَرَكَ جدّته لأبيه (ج. ظريفة)؛ لأنها ماتت في نفس السنة التي مات فيها عام 1962، كما تَرَكَ عمّاته (أخوات أبيه)، كما تَرَكَ عمّاً لأبيه (عبد الله) - وهو أبو أخي والده من أمّه - وهذا الرجل - وهو أخو أبيه لأمّه - هو في نفس الوقت ابن عمّه.

أولاً: تَرَكَ المرحوم (الصالح. س):

هذه التَرَكة تُوزَّع بين الورثة، وهم: زوجة (ظريفة)، وابنه (عبد الله)، وبناته الثلاث:

تَرِث الزوجة الثمن لوجود الفرع الوارث، والباقي يرثه أبناؤه، للذكر مثل حظ الأنثيين.

أصل الفريضة من 8، وتَصَحُّ من 40.

- تأخذ الزوجة 5 من 40 وهو الثُّمن.

- ويأخذ (عبد الله) 14 من 40.

- وتأخذ كل بنت 7 من 40.

والعمل هكذا:

40	8	
5	1	زوجة
14	7	ابن
7		بنت
7		بنت
7		بنت
40		

قسمة الأرض على حسب هذه الفريضة:

حيث أن 24 هكتار لا تقبل القسمة بالهكتار على الورثة، فإننا نُحوِّلها إلى أمتار مُربَّعة، باعتبار الهكتار عشرة آلاف متر مُربَّع، فتَصِيرُ 240000 متر مربع.

- تنال الزوجة منها 30000 متر مربع، أي ثلاثة هكتارات.

- وينال الابن (عبد الله): 84000 متر مربع، أي ثمانية هكتارات وأربعة أعشار الهكتار (8هـ و 4000 متر مربع).

- وتنال كل بنت 42000 متر مربع، أي أربعة هكتارات وعُشرَي الهكتار (4هـ و 2000 متر مربع).

ثانيًا: تركة المرحوم (عبد الله):

تُقَسَّم بين وَرَثَتِهِ وَهُمْ: أمُّه (ج. ظريفة)، وزوجته (س. ع)، وابنه (أحمد بن عبد الله).
ولا تَرِثُهُ أخواته، ولا يرثه أخوه لأمه، ولا يرثه [ابن⁽¹⁾] عمه؛ لأن هؤلاء كلهم
محبوبون بابنه (أحمد)، وتوزع تركته كما يأتي:

تأخذ أمه السُّدُس لوجود الفرع الوارث، وتأخذ زوجته الثُّمن لوجود الفرع
الوارث، ويأخذ ابنه (أحمد) كل الباقي.

وأصل الفريضة 24، لاجتماع مقام السُّدُس والثُّمن، ومنها تصح:

- تأخذ الأم 4 من 24.

- وتأخذ الزوجة 3 من 24.

- ويأخذ ابنه الباقي وهو 17 من 24.

قسمة الأرض:

وبها أن حصّة المالك من أرض أبيه هي 84000 متر مربع:

فإن أمه تأخذ سدسها، وهو 14000 متر مربع (أو هكتار وأربعة أعشار الهكتار أي
1 هـ و 4000 متر مربع).

وتأخذ الزوجة الثُّمن، وهو 10500 متر مربع (أو هكتار وخمسمائة متر مربع).

ويأخذ ابنه 59500 متر مربع (أي خمسة هكتارات وتسعة أعشار ونصف من
الهكتار أي 5 هـ و 9500 متر مربع).

ثالثًا: تركة الصبي (س. أحمد):

لما تُوُفِّيَ هذا الصبي ترك: أمه (س. ع)، وترك عاصبًا هو - كما في السؤال - عم أبيه،
وترك عمّاته.

(1) ما بين معقوفين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، والصواب ما أثبتناه.

وَحِصَّةُ أُمِّهِ هِيَ الثُّلُثُ، وَالْبَاقِي يَأْخُذُهُ الْعَاصِبُ - عَمُّ أَبِيهِ - إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْعَائِلَةِ مِنَ الذُّكُورِ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْهُ، وَلَيْسَ لِعَمَّاتِهِ شَيْءٌ، وَلَا لِعَمَّةٍ مِنْ أُمِّ أَبِيهِ فَإِنَّهُ غَيْرُ عَاصِبٍ، وَلَمْ يَرِثْ مِنْ أَبِيهِ، فَلَا يَرِثُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى هُوَ ابْنُ عَمِّ أَبِيهِ - كَمَا فِي السُّؤَالِ -، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَمٌّ، عَصَّبَهُ ابْنُ عَمِّهِ.

وَأَصْلُ فَرِيضَتِهِ مِنْ 3، وَمِنْهَا تَصَحَّ:

- تَأْخُذُ الْأُمُّ الثُّلُثَ.

- وَالْبَاقِي لِلْعَاصِبِ.

وَالْجِدَّةُ - سِوَاءُ مَاتَ قَبْلَهَا الصَّبِيُّ أَوْ مَاتَتْ قَبْلَهُ - لَا تَوَارِثُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ [الْجِدَّةَ مُحَجَّوَةً] ⁽¹⁾ بِأُمِّهِ، وَهُوَ مُحَجَّبٌ بِابْنَتِهَا مِنْ عَمِّ أَبِيهِ، كَمَا فِي السُّؤَالِ.

قِسْمَةُ الْأَرْضِ:

وَحَيْثُ أَنَّ حِصَّةَ الْهَالِكِ مِنَ الْأَرْضِ هِيَ 59500 مِترَ مَرَبِعٍ:

فَإِنَّ الْأُمَّ تَأْخُذُ ثُلُثَهَا، وَهُوَ 19833.33 مِترَ مَرَبِعٍ (أَوْ هِكْتَارًا وَاحِدًا وَأَكْثَرَ مِنْ تِسْعَةِ أَعْشَارِ الْهِكْتَارِ أَيْ 1 هـ - وَ 9833.33 مِترَ مَرَبِعٍ).

وَالْبَاقِي [وَهُوَ 39666.67 مِترَ مَرَبِعٍ يَأْخُذُهُ الْعَاصِبُ] ⁽²⁾، أَيْ ثَلَاثَةَ هِكْتَارَاتٍ وَأَكْثَرَ مِنْ تِسْعَةِ أَعْشَارِ الْهِكْتَارِ.

حِصَّةُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ (س.ع) مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ:

وَمِمَّا تَقَدَّمَ يَتَبَيَّنُ أَنَّ حِصَّةَ هَذِهِ الْمَرْأَةِ وَهِيَ (س.ع) مِنْ كَامِلِ هَذِهِ الْأَرْضِ - مِمَّا وَرِثَتْهُ فِي زَوْجِهَا ثُمَّ فِي ابْنَتِهَا - تَسَاوِي ثَلَاثَةَ هِكْتَارَاتٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثُونَ مِترًا مَرَبِعًا

(1) فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [الْجِدَّةُ مُحَجَّبَةٌ]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ لَمْ يُوجَدْ فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَأَثْبَتْنَاهُ لِأَنَّ السِّيَاقَ يَقْتَضِيهِ.

وَكَسْرًا؛ لَأَنهَا وَرِثَتْ مِنْ زَوْجِهَا 10500 متر مربع، ومن ابنها 19833.33 متر مربع،
والمجموع يساوي 30333.33 متر مربع، وهو ثلاثة هكتارات وثلاثمائة وثلاثون مترًا
مربعًا وكَسْرًا. والله أعلم.

جواب الأسئلة:

السؤال الأول: جوابه:

نَصِيْبُكَ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ الَّتِي تَرَكَهَا الْمَرْحُومُ (س. أ. الصالح) - وهي 24 هـ - هو
مَا انْجَزَّ إِلَيْكَ مِنْ إِرْثِ زَوْجِكَ (عبد الله) وابْنِكَ (أحمد بن عبد الله)، وهو ثلاثة
هكتارات وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون مترًا مربعًا وكَسْرًا.

السؤال الثاني: جوابه:

لَيْسَ لِعَمَّاتِ ابْنِكَ - وهنَّ أخوات زوجك - حَقٌّ فِي إِرْثِ ابْنِكَ، فَإِنَّ الْعَمَّةَ لَا تَرِثُ،
كَمَا أَنَّهُنَّ لَيْسَ لهنَّ حَقٌّ فِي إِرْثِ زَوْجِكَ (عبد الله) - وهو أخوهن - لَأَنَّهُنَّ مُحْجُوبَاتُ
بِابْنِكَ يَوْمَ مَاتَ أَخُوهُنَّ، وَلَكِنْ لهنَّ حَقٌّ فِي تَرِكَةِ أَبِيهِنَّ، فَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ نَصِيْبُهَا فِي
تِلْكَ الْأَرْضِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ هَكَتَارَاتٍ وَعُشْرَيْنِ هَكَتَارٍ (42000 متر مربع).

السؤال الثالث: جوابه:

لَيْسَ لِهَذَا الْأَخِ مِنَ الْأُمِّ نَصِيْبٌ فِي هَذِهِ الْأَرْضِ بِوَصْفِ هَذِهِ الْقَرَابَةِ، وَلَا إِرْثٌ لَهُ فِي
أَخِيهِ (عبد الله) بِهَذِهِ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ الْأَخَ لِلْأُمِّ غَيْرُ عَاصِبٍ، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّهُ ابْنُ عَمِّهِ فَهُوَ
عَاصِبٌ لَوْ لَمْ يَكُنْ ابْنُكَ - وَهُوَ وَلَدُ الْهَالِكِ - مُوجُودًا، فَالابْنُ يُحْجَبُ الْإِخْوَةَ كَيْفَمَا كَانُوا
فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِمْ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَصِلُ إِلَى إِرْثِ ابْنِكَ بِصِفَةِ أَنَّهُ يَتَّصِلُ بِأَبِيهِ مِنْ نَاحِيَةِ الْأُمِّ؛
لَأَنَّهُ غَيْرُ عَاصِبٍ، وَلَكِنَّهُ قَدْ يَصِلُ إِلَيْهِ بِالتَّعْصِيبِ لِكَوْنِهِ ابْنُ عَمِّ أَبِيهِ، فَهُوَ عَاصِبٌ إِنْ لَمْ
يَكُنْ مَنْ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، وَفِي السُّؤَالِ أَنَّهُ يُوجَدُ عَمُّ، فَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ، سِوَاهُ كَانَ أَبَاهُ أَمْ غَيْرُهُ،
إِذْ الْعَمُّ مُقَدَّمٌ عَلَى ابْنِ الْعَمِّ.

السؤال الرابع: جوابه:

نعم، له حق في هذا الإرث إذا كان هو أقرب العصبة، فإن ابنك لم يترك من يرثه من أصحاب الفروض غيرك، وأنت تأخذين الثلث بهذا الفرض، فيرجع إليه الباقي - بعد أخذك فرضك - وهو أي الباقي: الثلثان.

وقاعدة إرث العصبة، أن العاصب - وهو القريب من الذين يُدُلُّون إلى الميت - يُقدِّم الأقرب منه فالأقرب: أولاً الأخ الشقيق، ثم الأخ للأب إن لم يكن شقيقاً، ثم ابن الأخ الشقيق، ثم ابن الأخ للأب، ثم العمُّ الشقيق، ثم العمُّ للأب، ثم ابن العم الشقيق... وهكذا.

هذا هو جواب أسئلتك، اجتهدنا أن يكون مطابقاً لنصوص كتب فقه الشريعة الإسلامية. والله أعلم.

يناير 1986م

ما هو نصيب هذه المرأة من زوجها الأول والثاني؟

السؤال:

هَلْكَ (ب. ي)، وترك من الورثة: زوجة (فاطمة)، وأخوين هما: (علي) و(محمد).
ثم تزوجت زوجها من أحد الأخوين - وهو (محمد) - وولدت منه ثلاث بنات
وهن: (صافية)، و(خضراء)، و(جميلة). كما أنه ترك ثلاث بنات من زوجة سابقة وهن:
(سعدى)، و(زهرة)، و(فاطمة).

فما هو نصيب هذه المرأة من زوجها الأول والثاني؟

ف. ع (جيغل)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

فريضة الهالك (ب. ي):

لَمَّا تُؤَيَّ زَوْجُهَا الْأَوَّلَ - وَهُوَ (ي) - فَإِنِهَا تَرِثُ مِنْهُ الرَّبْعَ، لِعَدَمِ وَجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَأَمَّا زَوْجُهَا الثَّانِي فَإِنِهَا تَرِثُ مِنْهُ الثُّمْنُ لَوْجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ.

والفريضة الأولى تكون هكذا:

8	4	
2	1	الزوجة فاطمة
3	3	الأخ محمد
3		الأخ علي
8		

فريضة الهالك (ب. محمد):

وَأَمَّا الْفَرِيضَةُ الثَّانِيَّةُ، فَإِنَّ الزَّوْجَةَ (فَاطِمَةَ) تَأْخُذُ الثُّمْنَ، وَتَأْخُذُ بَنَاتُ الْهَالِكِ كُلُّهُنَّ الثُّلَاثِينَ بَيْنَهُنَّ، وَالْبَاقِي يَأْخُذُهُ الْعَاصِبُ وَهُوَ أَخُوهُ عَلِي.

والفريضة هكذا:

72	24	
9	3	الزوجة فاطمة
8	16	البنت سعدى
8		البنت زهرة
8		البنت فاطمة
8		البنت صافية

8		البنات جميلة
8		البنات خضر
15	5	الأخ علي
72		

أصل الفريضة من 24؛ لأنَّ مقامَ الثَّمن هو 8، ومقامُ الثَّلاثين هو 3، فتأخذ الزوجة ثُمَّنَهَا وهو 3 من 24، وتأخذ كلُّ البنات بينهن الثَّلاثين وهو 16 من 24، وتأخذ الباقي وهو 5 من 24.

- وتَصِحُّ الفريضة من 72، من ضَرْبٍ وَفَقَّ عدد البنات في أصل الفريضة: $72 = 24 \times 3$.
- تأخذ الزوجة ثُمَّنَهَا، وهو 9 من 72.
 - وتأخذ البنات الثَّلاثين، وهو 48، لكلِّ واحدة منهن 8 من 72.
 - والباقي وهو 15 من 72، يأخذه العاصب وهو أخوه علي.
- والله أعلم.

1986 / 01 / 29 م

هل لأبناء الأخ حقٌّ في هذه التركة؟

السؤال:

هَلَكَ عَمَّنَا المرحوم (خ. ل) من سكان ...، وترك من الوَرثة الشرعيين بتنين له، هما: (خ) و(ن)، وزوجته (ف)، كما تركنا نحن أبناء أخيه (م) الذي تُوُفِّيَ قبله، ونحن أربعة: (ع)، و(أ)، و(ابن ف)، و(ق).

ولمَّا عَمِلَتِ الفريضة أَخْرَجْنَا منها، وَحَرَمْنَا مِنَ التَّركة، والسببُ في ذلك حيلةٌ

ارتكبوها في حياة عمّنا، إذ تزوّج شقيقنا (أ) من ابنة عمّه المذكورة (خ)، فولدت منه ولدًا هو: (جِيلَالِي)، فَرَبَّاهُ جَدُّهُ لَأُمِّهِ، وَتَبَنَّاهُ، وَكَتَبَهُ فِي الدَفْتَرِ الْعَائِلِي أَنَّهُ وَلَدُهُ، وَأَنَّهُ أَخُو الْبَنَتَيْنِ، أَيُّ أَنَّ (الْجِيلَالِي) أَصْبَحَ شَقِيقُ أُمِّهِ، وَشَقِيقُ خَالَتِهِ، وَبِذَلِكَ لَمْ نَأْخُذْ شَيْئًا مِنَ الْمِيرَاثِ نَحْنُ أَبْنَاءُ شَقِيقِهِ.

1- هل يَجُوزُ لـ (الْجِيلَالِي) أَنْ يَرِثَ مَعَ أُمِّهِ وَخَالَتِهِ وَزَوْجَ جَدَّتِهِ أُمَ لَا؟

2- هل لَنَا - نَحْنُ أَبْنَاءُ شَقِيقِهِ الْأَرْبَعَةِ - الْحَقُّ فِي التَّرِكَةِ أُمَ لَا؟

والسلام.

خ. ع (معسكر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أَوَّلًا: إِنْ صَحَّ مَا جَاءَ فِي اسْتِفْتَائِكُمْ، فَأَنْتُمْ الْأَرْبَعَةُ أَبْنَاءُ شَقِيقِ الْهَالِكِ تَرِثُونَ بِالتَّعْصِيبِ، وَيَتَوَبَّكُمُ مِنَ التَّرِكَةِ مَا يَبْقَى بَعْدَ اخْتِذِ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ فُرُوضَهُمْ، فَالزَّوْجَةُ فَرَضُهَا الثُّمْنُ لَوْجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ، وَالْبَنَتَانِ فَرَضُهُمَا الثُّلُثَانِ لِعَدَدِهِمَا، وَالْبَاقِي بَيْنَكُمْ مَعْشَرَ الْأَرْبَعَةِ.

ثَانِيًا: أَصْلُ الْفَرِيضَةِ مِنْ أَرْبَعَةِ وَعَشْرِينَ: تَأْخُذُ الزَّوْجَةُ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ، وَتَأْخُذُ كُلُّ بِنْتٍ ثَمَانِيَةَ سَهَامٍ، وَالْبَاقِي خَمْسَةَ سَهَامٍ تُقَسَّمُ عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ الْأَرْبَعَةُ فَلَا تَنْقَسِمُ، فَيُضْرَبُ أَصْلُ الْفَرِيضَةِ وَهُوَ 24 فِي عَدَدِ رُؤُوسِكُمْ، وَأَنْتُمْ 4 فَتَصِحُّ الْفَرِيضَةُ مِنْ 96:

- تَأْخُذُ الزَّوْجَةُ 12 سَهْمًا (12 مِنْ 96).

- وَتَأْخُذُ كُلُّ بِنْتٍ 32 سَهْمًا (32 مِنْ 96).

- وَيَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ 5 سَهَامٍ (5 مِنْ 96).

ثَالِثًا: لَيْسَ لـ (الْجِيلَالِي) حَقٌّ فِي تَرِكَةِ جَدِّهِ فِي الشَّرْعِ الْإِسْلَامِيِّ؛ لِأَنَّهُ ابْنُ بِنْتٍ،

وابن البنت لا يرث، ولأن أمه حية، وهي واسطة، وكل من أدلى بواسطة، حجبته تلك
الواسطة، فما يأخذه من تركة جدّه - بواسطة الإرث - حرام عليه، ولو كان قد أوصى له
في حياته بما شاء فإنه كان يأخذ ما أوصى له به إن كان الثلث فما دون، ولكنه لم يوص
له، فلا شيء له.

ثم إنه ظلم أمه وخالته في نصيبهما أيضًا؛ لأنه بهذا التزوير أخذ وحده ما يقرب من
نصف التركة، وجعل نصيب أمه وخالته يهبط من الثلث إلى ما يقل عن الربع،
وحجبكم أنتم عن حق لكم أعطاكموه الله، والتركة تقسم معهم هكذا:
تأخذ الزوجة الثمن، والباقي يقسم بين الأخ المزعوم والأختين: للذكر مثل حظ
الأنثيين.

- تأخذ الزوجة 4 على 32.

- ويأخذ الابن المزعوم 14 على 32.

- وتأخذ أمه 7 على 32.

- وخالته (ن) 7 على 32.

هكذا:

32	8	
4	1	زوجة
14		ابن
7	7	بنت
7		بنت
32		

رابعًا: يمكن لكم أن ترفعوا قضية أمام العدالة لإبطال هذا التزوير، ويشهد به

أخوكم، كما يجب أن تشهد به (خ) أمُّ (الجيلالي)، إنقاذًا لوالدها من التزوير، ومن عذاب الله، فكيف يَجُوزُ وَيَصِحُّ أن يكون أبوها هو والد ابنها؟ إنَّ هذا هو البهتان العظيم.

ولا يَجُوزُ في الإسلام أن يُدعى الولد لغير أبيه وأُمِّه، قال الله سبحانه: ﴿لَا تَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: 5]، والظاهر أنه يسهل عليكم إثبات هذا التزوير، وخصوصًا إذا شهدت به الزوجة، وأمُّ الطفل، وأبوه، وأهل البلد، والواجب عليهم ذلك، فليتقوا الله، ولا تَعَرَّثَهُمُ الحياة الدنيا.

خامسًا: أمَّا ما تَرَكه من عقَّار، من أرضٍ وبناء، وحيوان، وزرع، فإنه بعد معرفة نصيب كلِّ وارث، يسهل قسمته، ويأخذ كلُّ واحدٍ بحسب سهامه، تُجْزَأُ التَّرَكَّةُ إلى 96 جزءًا، تأخذ كلُّ بنت 32 جزءًا، والزوجة 12 جزءًا، والباقي وهو 20 جزءًا تُقَسَّمُ بين العَصبة، فيأخذ كلُّ من أبناء الأخ 5 أجزاء. والله أعلم.

24 أوت 1981م

هل لأبناء إخوة زوجي حقٌّ في إرثه؟

السؤال:

تزوَّجْتُ المرحوم (م. م)، وعاشرته طيلة حياته الزوجية حتى وافته المنيَّة، ولم يُفارقني ولا تزوَّج امرأةً غيري، وكان له أربعة إخوة ذُكور، هو أكبرهم سنًّا، ماتوا كلُّهم قبل وفاته، وتَرَكَوا ذُكُورًا، وبعد أن تُوُفِّيَ عَنْهُمْ - الذي هو زوجي - زَعَمَ أبناءُ أخيه أنهم يَرِثُونَهُ، وَرَفَعُوا دَعْوَى يُطالبونني بِميراثه، وكان المرحوم قد تَرَكَ منزلًا أَسْكُنُ فيه حاليًا.

فهل لهم الحقُّ في الإرث، وخاصة في المنزل الذي أَسْكُنُ فيه؟ مع الملاحظة أنَّ إخوة

المرحوم ماتوا قبل وفاة زوجي (م)، وقد سمعتُ بعض الإشاعات أن آباءهم لما ماتوا قبل عمّهم فليس لهم الحقُّ شرعاً في الإرث، فما هو الحكم الشرعي حقيقةً.

ب. هـ (باتنة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: حيث أن زوجك لم يكن له معك ولا مع غيرك أولاد؛ لأنه كما تقولين لم يتزوج غيرك، فإن نصيبك من كلِّ مُخَلَّفاته الرُّبع بما ترك، سواء كان نقداً أو عقاراً أو عَرَضاً، ولهذا فإن رُبع المنزل الذي تسكنينه هو لك بحكم الميراث.

ثانياً: الباقي من التركة - وهو ثلاثة أرباع - يرجع إلى عَصْبته، وهم هنا أبناء إخوته؛ لأنهم عَصَبَةٌ لا يَسْقُطُ حقُّهم في ميراث عمّهم، والوارثون منهم هم الذُّكور فقط؛ لأن المرأة لا تَرِثُ عمّها ولا ابن عمّها، ولا يَرِثُ زوجك (م) إلا مَنْ كان حيّاً منهم يوم وفاته، ويتقدّم ابن الأخ على مَنْ كان أسفل منه.

ثالثاً: أنتِ أولى بالمنزل الذي تسكنينه منهم؛ لأنك مُحْتَلَّةٌ له، وإذا باعوا نصيبهم فيه، فإنك تستطيعين الأخذَ بالشُّفعة، فطالبي أماً العدالة بذلك فتُنصِفُك منهم، واكتفي بحَقِّك، وعند مماتك - بعد عُمُر طویل - يرجع الميراث إلى أهلِكَ وعَصْبَتِكَ. والله يَرِثُ الأرض ومن عليها.

رابعاً: ما بَلَغَكَ مِنَ القول أن الإخوة ماتوا قبل زوجك فلا يَرِثُونَ، صحيحٌ، ولكن يتنقل الميراث إلى أبنائهم الذُّكور دون الإناث، فهم يَرِثُونه، الأقرب منهم فالأقرب؛ لأنهم عَصَبَةٌ لا يَسْقُطُ حقُّهم. والله أعلم.

1987/12/29م

هل لي حق في ميراث أخي الشقيق؟

السؤال:

يَسْرُنِي جَدُّ أَنْ أَتَقَدَّمَ إِلَى فَضِيلَتِكُمُ الْمُوقَّرةَ بِطَلْبِ تَوْضِيحَاتٍ تَتَعَلَّقُ بِقَضِيَّةٍ مِيراثِيَّةٍ تُخَصِّنِي، وَأُرِيدُ أَنْ أَعْرِفَ مِنْ خِلَالِهَا: هَلِ الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ تُعْطِينِي حَقَّ الْإِرْثِ مِنْ شَقِيقٍ مُتَوَفَّى هُوَ وَزَوْجَتُهُ، وَلَمْ يُخَلَّفْ ذَرِيَّةً.

وهذه هي القضية بالتفصيل:

أنا المُستَماة (ف.ع) زوجة (ح) بنت (م.ب) و(ف.س)، الوحيدة التي ما تزال على قيد الحياة من بين سبعة أبناء، ومن هؤلاء المرحومين شقيقي المُسمَّى: (س.ع)، الذي تُوفِّيَ منذ مُدَّةٍ هُوَ وَزَوْجَتُهُ، وَلَمْ يُخَلَّفْ ذَرِيَّةً، غَيْرَ أَنَّهُ تَرَكَ قِطْعَةً أَرْضٍ، وَدَارًا، وَهِيَ الْقَضِيَّةُ الَّتِي أَصْبَحْتُ مُحَلًّا خِلافَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبْنَاءِ شَقِيقَيْنِ لِي مُتَوَفَّيَيْنِ (أَوْلَادِ أَخِي: بوجمة.ع، وأخي: علي.ع).

ومصدر الخلاف: هل يحقُّ لي أن أَرِثَ أَخِي (س.ع) مع أبناء أخويَّ: (بوجمة.ع) و(علي.ع)؟ فما رأي الشريعة الإسلامية في هذه القضية الوريثية، وهل لي الحق في ذلك أم لا؟

ف.ع (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أولاً: نعم، لك الحق - كل الحق - في ميراث المرحوم أخيك (س)؛ لأنه مات كَلَالَةً ولم يترك ولداً، وهذا الحق هو نصف تركته كلها، وأنت مُقدَّمة في ميراثه على أبناء أخويه المرحومين: (بوجمة) و(علي)؛ لأنك تَرِثِينَهُ بِالْفَرْضِ، أَمَّا هُمْ فَإِنَّهُمْ يَرِثُونَهُ بِالتَّعْصِيبِ،

وَمَنْ يَرِثْ بِالتَّعْصِيبِ يَنْتَظِرْ حَتَّى يَأْخُذَ أَصْحَابُ الْفُرُوضِ فُرُوزَهُمْ.

وَنَصِيكَ فِي مِيرَاثِهِ مُعَيَّنٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَصَرِيحِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَمْرُكَ هَلَاكَ لَيْسَ لَكَ وَلَدٌ وَلَهُ﴾ أَخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴿[النساء: 176]﴾، فَبَعْدَ أَنْ تَأْخُذِي نِصْفَكَ، يَقْتَسِمُونَ بَيْنَهُمُ النِّصْفَ الثَّانِي بِالسَّوِيَّةِ، لِاسْتَوَاءِ دَرَجَتِهِمْ.

ثَانِيًا: أَصْلُ الْفَرِيضَةِ مِنْ 2 مَقَامِ النِّصْفِ، وَتَصَحُّ مِنْ 8، فَتَقْسَمُ الْفَرِيضَةُ إِلَى 2، تَأْخُذِينَ أَنْتِ وَاحِدًا مِنْ اثْنَيْنِ، وَيَبْقَى وَاحِدٌ (النِّصْفُ)، فَلَا يَنْقَسِمُ عَلَى عِدَدِ رُؤُوسِهِمْ - وَهُوَ أَرْبَعَةٌ -، يُضْرَبُ عِدَدُ أَرْبَعَةٍ فِي اثْنَيْنِ بِثَمَانِيَةٍ، تَأْخُذِينَ أَنْتِ نِصْفَ الثَّمَانِيَةِ - وَهُوَ أَرْبَعَةٌ -، وَيَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَظَّهُ، فَيُصْبِحُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ثَمَنُ الْعِدَدِ.

وَالْعَمَلُ هَكَذَا:

الْهَالِكُ هُوَ (س.ع)، وَالْوَرِثَةُ هُمْ: أَخْتُهُ الشَّقِيقَةُ (ف.ع)، وَأَبْنَاءُ أَخَوَيْهِ، وَهُمْ أَرْبَعَةٌ: (م بن بوجمعة)، و(أ بن بوجمعة)، و(م بن علي)، و(أ بن علي).

8	2	
4	1	أَخْتُ الْهَالِكِ: ف.ع
1	1	ابن أخيه: م بن بوجمعة
1		ابن أخيه: أ بن بوجمعة
1		ابن أخيه: م بن علي
1		ابن أخيه: أ بن علي
8		

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

21 جمادى الثانية 1403هـ / 04 أبريل 1983م

هل لنا حق في هذه الدار المرهونة؟

السؤال:

نرجوكم أن تدرّسوا هذه القضية التي نُقدّمها إليكم، ونُحيبوا بِحكم الشرع فيها، وهذا بِسَطّها:

في عام 1931م استدان أبي السيد (س.م)... قيمة أربعة آلاف فرنك من السيد (م.أ)، وتوثيقًا بالدين رهن له دار الشكنى... يسكن بها ويستغلّها. وقد بقيت هذه الدار مرهونة بالدين المذكور حتى عام 1971م.

في ذلك العام - أي 1971م - تقدّم ابن عمّتي المدعو (ت.ب)، ودفع للسيد (م.أ) قيمة أربعين ألف فرنك، وهي قيمة الرهن حسب العرف، فخرج له من الدار، واحتلّ مكانه كراهن أيضًا في حياة والدي، وبموافقة منه، ونزل ابن عمّتي منزلة الراهن فقط.

ثم لما تُوفيّ هذا الأخير بقيت زوجته في الدار، وحلّت مكان زوجها في الانتفاع بالدار كمُرتَبة، ثم تُوفيّ أبي رحمه الله، وترك من الوارث ابنتين هما: (س.ع.ب)، و (س.و) وترك عاصبًا هو (س.أ) وهو ابن عمّه شقيق أبيه.

ونحن اليوم في مشكلة مع زوجة ابن عمّتي؛ لأنها تزعم أنّ الدار لها، وهي أحقّ بها. فما حكم الشريعة؟ وكيف نُقسّم تركة أبي؟ وهل لنا حق في هذه الدار؟ وهل تستحقّ هذه المرأة شيئًا فيها؟ والسلام

س.و

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: من الإجراءات الواقعة في بلادنا منذ القديم، هذا النوع من المعاملة، وهو أن يستدين الإنسان من آخر ديناً، ثم يرهن له في مقابلته عقاراً أو أشجاراً أو أرضاً للحرثة، يستغله ما دام الدين في ذمته، حتى إذا دفع الدين رجع للأول ملكه.

ثانياً: وفي حكم الشريعة ينبغي أن تكون هذه المعاملة باطلة؛ لأنه من باب: (سلف جر نفعاً)، وهو حرام، ولكن العرف جرى بذلك، وأصبح معمولاً به بين المواطنين.

ثالثاً: بما أن الراهن والمرتهن اتفقا وتراضيا على أن يحل السيد (ت. ب) محل السيد (م). في احتلال الدار إذا دفع للمرتهن الأول قيمة أربعين ألف فرنك، وذلك يشمل قيمة الدين الأول وهو أربعة آلاف، وقيمة خلو الرجل والتنازل عن السكنى، فإن هذه المعاملة الواقعة برضاء جميع الأطراف سائغة مضمضة، وترتفع قيمة الدين إلى هذا الثمن الجديد.

رابعاً: لما توفي المرحوم (س. م)، انتقلت حقوق الملكية إلى ورثته، ولهم أن يتصرفوا فيما ورثوه عنه بكل أنواع التصرف، ولا اعتراض عليهم في تصرفهم.

والمعروف المعهود في مثل هذه المعاملة أن المرتهن إذا جيء له بقيمة رهنه، وجب أن يرفع يده على ما جعله له من ملك توثيقاً بدينه.

ولهذا فإن زوجة المرتهن (ت. ب) لا حق لها في الاحتفاظ بهذه الدار؛ لأنها باقية على ملك صاحبها ليبيعهها، فلما مات آلت إلى ورثته الشرعيين، وهم الذين يتصرفون فيها كما يشاؤون، وإذا دفعوا ما عليهم من الدين إلى المرتهن أو إلى وارثه فهم أحق بملك الدار.

خامساً: بما أن الراهن المرحوم (س. م) قد هلك عن ابنتين وعاصب، فإن تركته تكون هكذا:

3	
1	البنات (ع. ب)
1	البنات (و)
1	العاصب: (س. ا)

للبنتين الثلثان، لكل واحدة منهما الثلث، والباقي للعاصب.
فأصل الفريضة من ثلاثة، ومنها تصح، لـ (ع. ب) الثلث، ولـ (و) الثلث،
والباقي - وهو الثلث - للعاصب (س. ا). والله أعلم.

23 شوال 1403 هـ / 03 أوت 1983 م

هل يرث الأخوان من الأم في تركة أختها؟

السؤال:

في يوم 23 أكتوبر 1971 توفيت إلى رحمة الله السيدة (ن. ز) بنت (ع)، وأمها (ل).
(ف)، وتركّت من الورثة أبناء إخوة لها أشقاء من آل (ن) وهم كثيرون، كما تركت
بالحياة أخوين لها من أمها وهما: السيد (ب. مصطفى) بن (ع)، والسيد (ب. محمد) بن
(ع)، وهذا الأخير تُوُفِّيَ بدَوْرِهِ بعد أخته في 27 نوفمبر 1972 م، وترك أبناء له. وأم هذين
السيدين: (ب. مصطفى) و(ب. محمد) هي السيدة (ل. ف)، التي هي أم الهالكة (ن).
(ز)، فهما أخوها من أمها.

فهل يُورَث الشرع الإسلامي هذين الأخوين في تركة أختها من أمها؟ وما
نصيبهما من التركة؟

آل ب (البليدة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
إذا ثبت هذا النسب كما ورد في السؤال، وثبتت الوفاة مرتبة، ولم يكن في الورثة إلا
من ذكر، أعني الأخوين لأم وأبناء الإخوة الأشقاء، فإن هذين الأخوين من الأم
للهالكة، وهما: (ب. مصطفى)، و(ب. محمد) الذي كان حيًا يوم وفاة أخته، لهما حظ

في تركة أختها المرحومة (ن. ز) بِنَصِّ القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: 12].

وعلماء الفرائض مُجْمِعُونَ على أَنَّ المراد بالأخ والأخت في الآية: الأخ والأخت من الأمِّ، وأمَّا الشقيق أو الذي للأب فقد ذُكِرَ في آية أخرى، والأخ الشقيق أو الذي للأب لا يَرِث بالفرض، وإنما يَرِث بالتعصيب، والأخت الشقيقة أو للأب تَرِث النِّصْفَ إن انفردت أو الثلثين إن تعددت. فالمراد في هذه الآية الإخوة للأمِّ.

والأخ للأمِّ يَرِث أخاه من أمِّه إذا لم يكن للهالك أصلٌ وارثٌ من أبٍ أو جدٍّ وإن علًا، ولم يكن له فرعٌ وارثٌ من ابنٍ أو ابنةٍ أو ابنِ ابنٍ أو ابنةِ ابنٍ وإن سفلت، فإن انفرد الأخ للأمِّ ورِث السُّدُسُ، وإن تعدد فلهم الثلث بينهم بالسَّوِيَّةِ، الذَّكَرُ مثْلُ الأنثى، لقوله تعالى: ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: 12]، والأصل في الشركة استواء الأنثى، ولا يُحْجَبُ الأخُّ للأمِّ بالأخ الشقيق ولا بالأخ من الأب.

وفي هذه القضية - كما وَرَدَ في السؤال - لم تترك الهالكة (ن. ز) فرعًا وارثًا، ولم تترك أبًا ولا جدًّا، وإنما تركت من العَصَبَةِ أبناءَ أخٍ أو أبناءَ إخوةٍ، فهم لا يُحْجَبُونَ أخويها من أمِّها، بل يَرِث السَّيْدَانِ (ب. مصطفى) و(ب. محمد) الثلث من تركتها، يَقتَسِمَانِ بينهما بالسَّوِيَّةِ، ويؤول من بعدهما لورثتهما الشرعيين. وأمَّا الثلثان الباقيان فهو لعصبتها من آل (ن) من أبناء إختوها الأشقاء، يَمَنَ كانوا في درجة واحدة.

1974 / 02 / 22م

بنتٌ محرومةٌ مِن إرث أبيها

السؤال:

أنا (ل. ز) بنت (م)، لما مات أبي في 1972 لم يُخَلَّف مِن نَسْلِهِ غيري، وترك زوجة، وهي غير أُمِّي، كما ترك عَصَبَةً هم إخوانٌ وأخوات له، أي أعمامي وعمّاتي.

واقتراسُ تَرَكَتِهِ حسب الفريضة الشرعية لا يحتاج إلى علم غزير: فزوجةُ الهالك تستحقُّ الشُّمْنَ لوجود الفرع الوارث، وبنت الهالك - وهي أنا - تستحقُّ النصف لانفرادها عن أخيها وأختها، والباقي يأخذه العَصْبَةُ إخوانُ الهالك وأخواته، أي أعمامي وعمّاتي.

لكن هؤلاء - أي أعمامي وعمّاتي - اتفقوا على اضطهادي وجرماني مِن أخذ أي شيء مما تركه أبي، وأباحوا لأنفسهم - وهم أعمامي - أن يحجبوني - وأنا بنتُ الصُّلب - مِن ميراث أبي، وقد قدّمت شكوى أمام عدالة (بوسعادة)، فصَدَرَ الحُكْمُ لصالحِي، وعَيَّنَت المحكمةُ خبيرًا لحضور القسمة الشرعية وفَعَلَ، لكنهم رفضوا قِسْمَتَهُ، وعادت القضية أمام العدالة، فأصْدَرَ القاضي الجديد حُكْمَهُ لفائدتي، كما أصْدَرَ قرارًا يُوجِبُ عليهم أن يُسَلِّمُوا لي نصيبي، وعَيَّنَ خبيرٌ تجرّي القِسمة تحت نظره، ولكنه - مع الأسف - لم يحضُر، ولم يَقُمْ بواجبه، وبَقِيَت القضية مُعلَّقة مُدَّةَ عام، فطلبتُ مِن رئيس المحكمة أن يُعَيِّنَ خبيرًا آخَرَ، فعَيَّنَت خبيرًا بإذنه، وعَيَّنَ خُصومي خبيرًا أخرى، ثم سَعَوْا مَسَاعِي سريّة كبيرة، فنَزَعُوا القضية مِن نَظَرِ محكمة (بوسعادة)، ونقلوها إلى محكمة (المسيلة)، وبذلك تَمَكَّنُوا مِن الحُكْمِ عَلَيَّ غيائياً بأنه لا حَقَّ لي، أنا بنتُ الهالك لا حَقَّ لي! ويتقاسمُ تَرَكةَ أبي إخوانه وأخواته فيما بينهم؟ ولما أخبرتُ رئيسَ محكمة (بوسعادة) بالأمر، نصَّحَنِي بتحويل الملف إلى (المسيلة)، ففعلتُ وكَلَّفْتُ مُحامياً للدفاع عني، فخرستُ القضية هذه المرّة، وكان هذا مُتَوَقَّعاً؛ لأنَّ الخصومَ ما نقلوها إلى (المسيلة) إلّا بعد أن دَبَّرُوا أمرهم.

ولم أياأس مِن الوصول إلى حَقِّي، فكَلَّفْتُ بالقضية المحامي الكبير (ب. ض)،

واستأنفتُ الحُكْمَ أمامَ المجلس الأعلى للقضاء في الجزائر، وبقيت القضية أمامه مُدَّة عامين، ثم رَفَضَ أن يَحْكُمَ فيها، وطلبوا مني أن أحوِّلها إلى محكمة (بوسعادة).

إنَّ أعمامي وعماتي الذين يُنازعوني هم: عمِّي (ل. م) - وقد تُوُفِّي، كما تُوُفِّيَت عمَّةٌ لي أيضًا - وأما الباقون بالحياة فهم: (ل. س) وأخواته (ل. خ)، و (ل. ف)، وكلُّ هؤلاء أخذوا حقَّهم كاملاً، أما أنا فما حصلتُ على شيء؟ وتصرَّفوا بالبيع والشراء في الحبس كملكٍ مِن أملاكهم، مع أنَّ نَسَبِي نَسَبُهُم، هو جدُّهم، وما يجري عليهم يجري عليّ، وما تحصَّلتُ منهم سوى ألف دينار جزائري (1000 د.ج) فقط.

ولعلَّكم تتساءلون عن الثغرة التي هبَّت عليَّ منها عواصف شديدة مِن ظلمهم واضطهادهم، مع أنَّهم أقربُّ القرابة إليّ، وأحرَّاهم بالدفاع عني.

والجواب على ذلك أنَّ جَدِّي لأبي - وهو (ل. م. بن أ)، كان حَبَسَ أملاكه الكثيرة على أبنائه منذ يناير سنة 1939، ومنهم: أبي (م. بن م)، و(س)، و(م)، وجاء في هذا الحبس المشؤوم على أنه يُحبَس هذه الأملاك على نفسه، ومن بعده على أبنائه وبناته، ومن بعدهم على أعقابهم الذكور دون الإناث، بحيث لا تنفع الأنثى إلَّا في حالة الاحتياج صغيرة، فإذا تزوَّجت حُرِّمت، إلَّا إذا تَأَيَّمت مُحتاجة، فإنَّ لها أن تستغلَّ معهم، ومثلُ هذا الشرط في الحبس يُبطله؛ لأنه خِلافُ الحقِّ والعدل الإسلامي، فكان قُضاءُ محاكم عهد الاستعمار يَتَحَيَّلون لتصحيحه بإعلانهم أنَّ المُحبَس قُلْدَ أبا يوسف مِن أصحاب أبي حنيفة، وحَبَسَ على نفسه مُدَّةَ حياته، ثم على أبنائه... الخ.

وقد تمسَّك أعمامي بِجرماني مِن الإرث، والذي أعطانيه الله ورسوله، وحكَّم به لي قُضاة (بوسعادة)، ولكن الظلم والتلاعب حَرَماني منه في (المسيلة).

الرجاءُ منكم أن تفتنوني ببيان الحق، فإن كان لي شيءٌ أخذته، وإلَّا سَلَّمْتُ أمري إلى الله، ونعم الوكيل.

ل. ز (بوسعادة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: إن صحَّ ما جاء في استفتائك - يا بُنَيَّ - فإنَّ الحقَّ بجانبك، وستَصِلُ إلى الله - إن شاء الله - ما دامت فينا عدالةٌ ونحن مسلمون، بينهم رجالٌ يخافون الله، ولا يخافون سواه، فواظبي على المطالبة بحَقِّك، وإن كان في دَعَاوِيكَ الباطل فتوبي إلى الله منه.

أول ما يتبدئن به أن تُثَبِّتِي نَسَبَكَ إلى أبيك الهالك (م. بن م بن أ. أ. ل)، فإذا أثبتت النسبة، وثبت هلاكه، فإنَّ تَرْكَهُ تُقَسِّمُ على وَرَثَتِهِ أصحاب الفروض أولاً، ثم يأتي بعدهم أصحاب التعصيب، وبما أنك تقولين أنه تَرَكَ بنتاً من صُلْبِهِ - وهي أنت - وتَرَكَ زوجةً من غير أُمِّكَ، وتَرَكَ إخوة وأخوات، فإنَّ قِسْمَةَ تَرْكِهِ تكون كما يأتي:

تأخذ الزوجة الثمن لوجود الفرع الوارث.

وتأخذ البنت - التي هي أنت - النصف.

والباقى يأخذه العَصْبَةُ، وهم إخوانه وأخواته.

فهؤلاء الإخوة والأخوات للهالك متأخرون عنك في الميراث، ولا يرثون من تَرْكَةِ أبيك إلاَّ بعد أخذ أصحاب الفَرَض فُرُوضَهُمْ، وأنت وحدك لك نصف التَّرَكَةِ يوم الوفاة سنة 1972، وثمنها لزوجة أبيك التي كانت بالحياة، والباقي لهم فيها بينهم، فلك من أصل الفريضة 28 جزءاً من 56، وللزوجة 7 من 56، والباقي وهو 21 على 56 يتقاسمونه على عدد رؤوسهم، للذكر مثل حظ الأنثيين.

ثانياً: إذا ثبت كلُّ هذا أمام العدالة، حَكَمَتْ لك بِحَقِّكَ كُلِّ محكمة في الدنيا باستحقاقك إرث أبيك، إذا كان أعضاؤها يخافون الله، أو يَرْهَبُونَ القانون، وأنت تقولين إنَّ عدالة (بوسعادة) حَكَمَتْ لك بِحَقِّكَ مَرَّتَيْنِ، كما حَكَمَتْ محكمة (المسيلة) صَدَّكَ مَرَّتَيْنِ، إحداها في الغياب، وأنَّ المجلس الأعلى للقضاء أرجع القضية لمحكمة

(بوسعادة)، فما عليك إلا أن تُثبتي حَقَّك بالبراهين، وسيكون الحُكم - إن شاء الله - بجانب الحق.

ثالثاً: أمّا ما ذَكَرْتِ مِنْ أَنَّهُمْ اسْتَنَدُوا فِي حُجَجِهِمْ ضِدَّكَ إِلَى وجود وثيقة حَبْسٍ مِنْ جَدِّكَ (م بن أ. ل) نَصَّ فِيهَا عَلَى أَنَّهُ يُحْبَسُ أَمْلَاكُهُ عَلَى الذَّكَورِ دُونَ الْإِنَاثِ، فَإِنَّ اللُّجُوءَ إِلَى مِثْلِ هَذَا الْحَبْسِ كَانَ شَائِعاً فِي الْعَهْدِ الْاِسْتِعْمَارِيِّ، يَتَوَصَّلُونَ بِهِ إِلَى حِرْمَانِ الْإِنَاثِ بِمَا أَعْطَاهُنَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَوِثَائِقُ مِثْلِ هَذَا الْحَبْسِ بَاطِلَةٌ، لِمُخَالَفَتِهَا لِنَصِّ كِتَابِ اللَّهِ، وَلِمَا جَاءَ فِي كُتُبِنَا الْفَقْهِيَّةِ الْمُعْتَمَدَةِ، وَلَكِنْ مُحَاكَمُنَا فِي عَهْدِ الْاِسْتِعْمَارِ كَانَتْ تَتَحَيَّلُ بَعْدَهُ حِيلٌ لِنُثْبِتِهَا، وَقَدْ انْتَهَى عَهْدُ الْاِسْتِعْمَارِ مِنْذُ سَنَةِ 1962، وَلَكِنْ بَقِيَ فِي مُحَاكَمُنَا مِنْ رِجَالِ قَضَائِنَا مَنْ يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا وَيُصَحِّحُهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْفُضُهَا - بِفَتْوَى شَرْعِيَّةٍ -، حَتَّى صَدَرَ فِي شَأْنِهَا قَانُونُ الْأَوْقَافِ رَقْمُ 91 - 10 - الْمَوْزَعُ فِي 12 شَوَالِ 1411 هـ، الْمَوْافِقُ لـ: 27 أBRIL 1991 م، الصَّادِرُ بِالْجَرِيدَةِ الرَّسْمِيَّةِ، الْعِدَدُ 21، بِتَارِيخٍ: الْأَرْبَعَاءُ 23 شَوَالِ 1411 هـ، الْمَوْافِقُ لـ: 08 مَآيُو 1991 م، الَّذِي يُنَظِّمُ شُرُوطَ الْوَقْفِ وَفَقِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

وَبِمَا أَنَّكَ مَا تَزَالِينَ فِي خِصُومَةٍ مَعَ أَعْمَامِكَ وَعَمَّاتِكَ، فَإِنَّا نَرْجُو أَنْ تَسْتَفِيدِي مِنْ هَذَا الْقَانُونِ، فَذَكَّرِي بِذَلِكَ الْمُحَامِلِينَ.

سبب بطلان مثل هذا الوقف:

أَوَّلُ أَسْبَابِ بَطْلَانِ مِثْلِ هَذِهِ الْأَوْقَافِ، مَا فِيهِ مِنْ مُصَادِمَاتٍ نُصُوصِ كِتَابِ اللَّهِ، فَقَدْ كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ الْأُولَى تَمْنَعُ النِّسَاءَ كُلَّهِنَّ مِنَ الْمِيرَاثِ، وَتَجْعَلُهُ لِلذَّكَورِ، فَنَزَلَ الْقُرْآنُ يَقُولُ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرُ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾ [النساء: 7]، وَقَدْ فَصَّلَ بَيَانَ الْفُرُوضِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ...﴾ [النساء: 11]، وَذَكَرَ فِيهَا مِيرَاثَ الْمَرْأَةِ كَأُمٍّ، وَكَأَخْتٍ، وَكَبْنَتٍ، وَكَزَوْجَةٍ، فَلَهَا حَقٌّ بِكُلِّ جِهَةٍ.

فإذا جاء مُسلمٌ وقال: أَوْصِي بِجَعْلِ مَالِي لِلذُّكُورِ دُونَ الْإِنَاثِ، فَإِنَّهُ يُعَارِضُ الْقُرْآنَ، وَيَكُونُ عَاصِيًا لِلَّهِ، وَلَا يَصِحُّ إِسْلَامُهُ، وَبِهَذَا أَفْتَى الْعُلَمَاءُ مِنْهُمْ الشَّيْخُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَادِيسٍ، وَالشَّيْخُ الْعَرَبِيُّ التَّبْسِيُّ، وَقَدْ صَدَرَتْ هَذِهِ الْفَتْوَى وَنُشِرَتْ بِالْبَصَائِرِ سَنَةَ 1938، وَكَانَتْ مِنْ أَسْبَابِ خِيْبَةِ سِيَاسَةِ الْإِنْدِمَاجِ وَالتَّجَنُّسِ بِالْجَزَائِرِ وَتُونِسَ.

وَمِنْ أَسْبَابِ بُطْلَانِ مِثْلِ هَذِهِ الْأَحْبَاسِ، أَنَّ الْفَقْهَ الْمَالِكِيَّ يُنْصُ عَلَى بُطْلَانِ كُلِّ حَبْسٍ يُنْصُ فِيهِ عَلَى جِرْمَانِ الْأُنْثَى مِنَ الْمِيرَاثِ، وَتَخْصِيصِ الذُّكُورِ بِالْإِسْتِغْلَالِ، كَمَا أَنَّ الْفَقْهَ الْمَالِكِيَّ يَشْتَرِطُ فِي صِحَّةِ كُلِّ حَبْسٍ أَنْ يَقَعَ فِي الصَّحَّةِ التَّامَةِ لِلْمُتَبَرِّعِ بِهِ، فَإِنْ بَقِيَ الْمَالُ بِيَدِهِ يَتَصَرَّفُ فِيهِ حَتَّى مَاتَ أَوْ مَرِضَ مَرَضَ الْمَوْتِ، كَانَ الْحَبْسُ بَاطِلًا لَا يُعْمَلُ بِهِ، كَمَا أَنَّ الْمُتَبَرِّعَ لَوْ فَلَسَ أَوْ أَحَاطَ بِمَالِهِ الدُّيُونُ، لَا يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ، مِثْلُ هَذِهِ الْقِيُودِ فِي الْفَقْهِ الْمَالِكِيِّ تَجْعَلُ مِثْلَ هَذَا التَّحْيِيسِ لَا يَصِحُّ عَنْدهُمْ.

فَكَانَ فَهَاءُ الْحُكْمِ الْإِسْتِعْمَارِيِّ يَلْتَجْتَنُونَ إِلَى قَوْلٍ مُؤْهَمٍ فِي الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ، مَنْسُوبٍ إِلَى أَبِي يُوسُفَ، وَيَنْصُونُ عَلَى أَنَّ الْمُحْبَسَ قَلَّدَ فِي تَحْيِيسِهِ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ، أَوْ مَذْهَبَ أَبِي يُوسُفَ، وَيَقُولُونَ فِي طَلِيعَةِ أَحْبَاسِهِمْ: حَبَسْتُ عَلَى نَفْسِي أَنْتَفَعُ بِهِ مُدَّةَ حَيَاتِي، فَإِذَا مِتُّ أَنْتَفَعُ بِهِ فَلَانٌ وَفَلَانٌ.

وَالْتَحْيِيسُ عَلَى النَّفْسِ بَاطِلٌ مُنْكَرٌ؛ لِأَنَّ الْحَبْسَ صَدَقَةٌ، فَكَيْفَ يَتَصَدَّقُ الْإِنْسَانُ بِمَالِهِ عَلَى نَفْسِهِ؟ وَقَدْ نَصَّ خَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِ التَّحْيِيسِ عَلَى النَّفْسِ، وَلَوْ أَشْرَكَ مَعَهُ غَيْرَهُ. ثُمَّ إِنَّ الْمَعْرُوفَ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا يَرَى الْحَبْسَ إِطْلَاقًا، وَلَا يَصِحُّ عَنْدهُ، إِلَّا أَنْ يُصَحَّحَهُ حُكْمٌ حَاكِمٌ. فَنِسْبَةُ الْمَذْهَبِ - فِي مِثْلِ هَذَا التَّحْيِيلِ - إِلَيْهِ بَاطِلَةٌ، وَالتَّصْحِيحُ الَّذِي صَنَعَهُ السَّيِّدُ (ل. م) لِتَحْيِيسِهِ فِي شَهْرِ فَبْرَايِرِ 1939 لَا يُفِيدُ شَيْئًا، فَالْبَاطِلُ لَا يُصَحَّحُ، بَلْ يُبْطَلُ.

1 - لِأَنَّ حَبْسَهُ مُصَادِمٌ لِلْقُرْآنِ بِقَوْلِهِ: «حَبَسْتُ عَلَى الْأَعْقَابِ مِنَ الذُّكُورِ دُونَ الْإِنَاثِ»، فَهَذَا جِرْمَانٌ لِلْأُنْثَى، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ

وَاللِّسَاءُ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴿٧﴾ [النساء: 7]،
ومُصَادَمَةُ كِتَابِ اللَّهِ بِمَا يُنْقَضُ بِهِ حُكْمُ قَضَاةِ الْعَدْلِ، فَكَيْفَ بِقَضَاةِ عَهْدِ الْاِسْتِعْمَارِ؟

2 - لَأنه يقول في حَبْسِهِ: «حَبَسْتُ عَلَى نَفْسِي»، وَالتَّحْيِيسُ عَلَى النَّفْسِ بِمَا نَصَّ
خَلِيلٌ وَشَّرَاحُهُ عَلَى بُطْلَانِهِ، وَالْحَبْسُ صَدَقَةٌ، فَكَيْفَ يَتَصَدَّقُ عَلَى نَفْسِهِ؟

3 - لَأنَّ قَوْلَهُ فِي الْحَبْسِ عَلَى نَفْسِهِ: «أَتَنَفَّعُ بِهِ مُدَّةَ حَيَاتِي»، مُبْطِلٌ لِلْحَبْسِ؛ لَأنه
حِينَئِذٍ لَا تَقَعُ حَيَازَتُهُ مِنَ الْمُتَنَفِّعِينَ حَتَّى يَمُوتَ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يَنْقَلِبُ حِينَئِذٍ وَصِيَّةً،
وَلَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ بِإِجْمَاعِ الْمَذَاهِبِ.

4 - الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُتَنَفِّعِينَ لَا يَعْتَبِرُونَهُ حَبْسًا، أَنَّهُمْ أَجْرُوا فِيهِ صَفَقَاتِ الْبَيْعِ
وَالشِّرَاءِ لِبَعْضِ أَجْزَائِهِ، كَمَا وَرَدَ فِي سُؤَالِ الْمُتَضَرِّرَةِ، السَّيِّدَةِ (ز بَنَتْ م)، وَقَدْ بَاعُوا مِنْ
بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَبَاعُوا لِلْأَجَانِبِ.

5 - وَمِنْ أَشْنَعَ مَا رَأَيْتُهُ، مَا يَشْتَرِطُ فِي حَبْسِهِ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا تَتَنَفَّعُ بِالْحَبْسِ إِلَّا إِذَا لَمْ
تَتَزَوَّجْ وَكَانَتْ مُحْتَاجَةً، وَمِثْلُ هَذَا الشَّرْطِ يَفْرِضُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْعَضْلَ، وَهُوَ الْبَقَاءُ دُونَ
زَوَاجٍ، وَهَذَا مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ، يَبْطُلُ الْحَبْسُ بِمِثْلِهِ.

6 - وَلَا يَصِحُّ تَحْيِيسُ (ل. م) - جَدُّ (ز) - الْمَذْكُورِ أَيْضًا؛ لَأنه جَاءَ مُخَالِفًا لِمَا هُوَ
مَعْرُوفٌ فِي كُتُبِنَا، كَالْمُدُونَةِ، وَالْمَخْتَصَرِ وَشُرَاحِهِ؛ لَأنه يَدَّعِي أَنَّهُ يُقَلِّدُ مَذْهَبَ أَبِي
حَنِيفَةَ... الخ.

وَبِالرَّجُوعِ إِلَى كُتُبِ الْحَنَفِيَّةِ نَعْلَمُ أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ لَا يَقُولُ بِالْحَبْسِ أَصْلًا،
وَصَاحِبُهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مَذْهَبُهُ كَمَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ فِي اشْتِرَاطِ الْحَوْزِ، وَصَحَّحَ الْحَبْسَ أَبُو
يُوسُفَ بِشُرُوطِهِ، فَاسْتَغْلَلَ فَقَهَاءَ عَهْدِ الْاِسْتِعْمَارِ هَذَا الْقَوْلَ وَتَوَصَّلُوا بِهِ إِلَى مَا لَا يَجُوزُ
مِنْ جِرْمَانِ بَعْضِ الْوَارِثِينَ الَّذِينَ أَعْطَاهُمُ اللَّهُ كَالنِّسَاءِ، وَقَدْ جَاءَ الْقَانُونُ الْجَدِيدُ فَرَفَعَ
الظُّلْمَ وَالتَّلَاعِبَ، وَأَبْطَلَ كُلَّ هَذِهِ الْأَحْبَاسِ. وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ مَا تَزَالُ تَحْتَ نَظَرِ
الْمَحَاكِمِ، فَالْمَرْجُوُّ أَنَّ تَتِمَكَّنَ هَذِهِ الْمَرْأَةُ الْمُسْكِينَةُ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى حَقِّهَا كَامِلًا.

أَكْلُ أَمْوَالِ الْيَتَامَى:

اتفق علماءنا على أَنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ فِي الْإِسْلَامِ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، فَهُوَ مِنَ السَّبْعِ الْمَوْبِقَاتِ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ مَا يَرْدَعُ مَنْ تُسَوَّلُ لَهُ نَفْسُهُ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُ ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۝٩ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ۝١٠﴾ [النساء: 9-10].

وَالْآيَةُ تُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْعِقَابَ فِيهِ الْمُعَجَّلُ وَهُوَ تَحْوِيلُ مَالِ الْيَتِيمِ فِي بَطْنِهِ نَارًا، وَعِقَابٌ مُؤَجَّلٌ وَهُوَ دَخُولُهُ جَهَنَّمَ، وَاصْطِلَاؤُهُ بِالسَّعِيرِ، فَيَا لَهُ مِنْ عِقَابٍ رَهيبٍ!

وَمِثْلُ أَكْلِ مَالِ الْيَتِيمِ، مَنْ أَعَانَ عَلَيْهِ بِالْجَوْرِ فِي الْحُكْمِ بغيرِ حَقٍّ يُوصِلُ إِلَى حِرْمَانِ الْيَتِيمِ، وَبِالرِّشْوَةِ، وَبِالنَّفُوذِ، وَحَتَّى بِالمَحَامَاةِ عَنِ الْمُهَاجِمِينَ لِمَالِ الْيَتِيمِ، الْآكِلِينَ لَهُ بغيرِ حَقٍّ، فَذَلِكَ الْمَالُ الْمُدْنَسُ يَقْبِضُهُ الْمُحَامِي عَنْ أَكْلِ مَالِ الْيَتِيمِ حَرَامٌ رَقُومٌ؛ لِأَنَّهُ أَعَانَهُ عَلَى الْبَاطِلِ. فَهَذِهِ الْمَرْأَةُ إِنْ كَانَتْ قَدْ خَسِرَتْ مَا لَهَا هُوَ لَهَا، فَإِنَّمَا جَرَّتْ طَوَائِفَ مِنَ النَّاسِ إِلَى جَهَنَّمَ، أَوْ لَهِمْ أَعْمَامُهَا وَعَمَّاتُهَا الْأَحْيَاءُ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتُ: عَمُّهَا (م) الَّذِي مَاتَ نَادِمًا عَلَى حِرْمَانِهَا مِنْ حَقِّ هُوَ لَهَا، وَعَمُّهَا (س) الَّذِي مَا يَزَالُ يُصِرُّ عَلَى أَكْلِ مَالِ أَخِيهِ، وَكَذَا عَمَّتُهَا (ف) وَ(خ)، فَهَلْ تُوقِنَانِ أَنَّهَا سَتَأْخِذَانِ مَالَ بِنْتِ أَخِيهِمَا إِلَى الْقَبْرِ، وَتَفْتَدِيَانِ بِهِ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ؟ لَوْ أَخَذَتَا مَعَهُمَا مَالَ الدُّنْيَا كُلَّهَا لَمَّا أَفَادَهُمَا، فَلْيَتَّقِ اللَّهُ هَؤُلَاءِ الْأَعْمَامَ وَالْعَمَّاتِ إِنْ كَانُوا مُسْلِمِينَ، وَلْيَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ قَبْلَ الْمَمَاتِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ.

وَلْيَتَّقِ اللَّهُ كُلُّ مَنْ تَوَلَّى الْحُكْمَ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، فَإِذَا ثَبَتَ لَدَيْهِ صِحَّةُ نَسَبِ هَذِهِ الْمَرْأَةِ إِلَى أَبِيهَا وَجَدَّهَا، وَثَبَتَ الْمِلْكُ لَهَا؛ فَإِنَّهُ يَنْجَرُّ مِنْ بَعْدِهِمَا إِلَيْهَا، وَتَسْتَحِقُّ الِاسْتِغْلَالَ فِيهِ قَبْلَ أَعْمَامِهَا وَعَمَّاتِهَا، أَوْ مَعَهُمْ عَلَى الْأَقْلَى، فَلِمَ تُحَرِّمُ وَحدهَا؟ لِأَنَّهَا أَنْثَى وَلَا مَالَ لَهَا، وَلَا جَاهٌ تَدْفَعُ بِهِ عَنْ نَفْسِهَا.

مَا هُوَ الْعَدْلُ وَالْإِنْصَافُ، وَتَطْبِيقُ حُكْمِ الشَّرْعِ، وَاسْتِقْلَالُ الْقَضَاءِ؟ إِنَّهُ مِنْ هُنَا

البداية، لا من التسابق إلى رئاسة الدولة والحكومة يا وزارة العدل.

فَبَرِّهْنِي عَلَى الْحُكْمِ بِالْعَدْلِ الَّذِي يَقُولُ: ﴿وَإِذَا حُكِمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾
[النساء: 58]. هذا ندائي بعد إفتائي، اللَّهُمَّ إِنِّي بَلَّغْتُ، فاشهد.

أوت 1991م

هل يجوز حرمان البنات من الميراث؟

السؤال:

نحن من أبناء المرحوم (ب بن ع)، من ... ولاية (تيارت)، كان والدنا في حياته قد حَبَسَ ما يَمْلِكُهُ عَلَى أَبْنَائِهِ الذُّكُورِ دُونَ الْبَنَاتِ. والذكور هم: (ب)، (س)، و(م). والبنات هن: (م)، (ح)، و(خ). ثم هَلَكَ وَتَرَكَ جَنِينًا فِي بطن زوجته، فولدت من بعده ذَكَرًا هُوَ (ع).

بعد وفاته صار أبناؤه صِنْفَيْنِ: الصَّنْفُ الْأَوَّلُ يَسْتَحِقُّ كُلَّ التَّرِكَةِ بِمُقْتَضَى نَصِّ الْحَبْسِ وَهُمْ (ب)، و(س)، و(م)، والصَّنْفُ الثَّانِي لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا، وَهُمْ (ع) - الَّذِي وُلِدَ بَعْدَ وَفَاتِهِ - و(م) و(ح)، و(خ)، كَأَنَّهُمْ لَيُسُوا مِنْ صُلْبِهِ.

ولمَّا طَالَبْنَا بِحَقِّنَا - نحن المحرومين - استجاب اثنان من إخواننا، وَرَضِيَا أَنْ يُقَاسِمُونَا تَرِكَةَ والدنا، وَأَبَى الثَّالِثُ إِلَّا أَنْ يَتَمَسَّكَ بِنَصِّ الْحَبْسِ، وَأَنْ نُحَرَّمَ تَمَامًا مِنْ مِيرَاثِ أَبِينَا. أَلَسْنَا كُلُّنَا أَبْنَاءُ؟ فَلِمَ نُحَرَّمَ مِنْ الْمِيرَاثِ؟ هل يجوز هذا في الإسلام؟ هل يَصِحُّ حِرْمَانُ الْبَنَاتِ مِنَ الْمِيرَاثِ. أفتونا بَارَكَ اللهُ فِيكُمْ. والسلام.

المحرومون من الميراث: (ع)، و(خ)، و(م)، و(ح): (تيارت)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

إِنَّ هَذَا الْجَنَسَ بَاطِلٌ، وَيَجِبُ أَنْ يُفْسَخَ، وَيُوجَعَ بَرَكَةٌ بِشَرِكِ فِيهَا جَمِيعُ الْوَرِثَةِ، وَيَقْتَسِمُهَا أَوْلَادُ الْهَالِكِ كُلُّهُمْ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثِيَيْنِ.

وإنما بَطَلٌ؛ لأنه خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَأَقْوَالَ الْفُقَهَاءِ:

1 - لَأَنَّ حِرْمَانَ الْبَنَاتِ مِنَ الْمِيرَاثِ كَانَ مِنْ فِعْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، أَبْطَلَهُ الْإِسْلَامُ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرُ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾ [النساء: 7]، فَإِذَا وَجَدْنَا مُسْلِمًا رَجَعَ إِلَى حُكْمِ الْجَاهِلِيَّةِ، حَكَمْنَا بِبُطْلَانِ عَمَلِهِ، وَأَلْزَمْنَاهُ بِالْعَمَلِ بِمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ - رَغْمَ أَنْفِهِ - مَا دَامَ قَدْ انْتَسَبَ إِلَى الْإِسْلَامِ.

2 - لَأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ، أَنَّ النَّبِيَّ سَمَّاهُ: «جَوْرًا»، فَإِنَّ بَشِيرَ بْنَ سَعْدٍ - مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِهِ رَضِوانَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ - أَرَادَ أَنْ يَنْحَلَّ أَحَدَ أَبْنَائِهِ - وَهُوَ النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ - شَيْئًا مِنْ مَالِهِ دُونَ بَقِيَّةِ بَنِيهِ، وَأَنْ يُشْهَدَ النَّبِيُّ عَلَى هَذِهِ النَّحْلَةِ - اسْتِجَابَةً لِرَغْبَةِ أُمِّهِ - فَسَأَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ أُعْطِيَ كُلُّ بَنِيهِ مِثْلًا يُرِيدُ أَنْ يُعْطِيَ هَذَا الْوَلَدَ؟»، فَقَالَ بَشِيرٌ: «لَا»، فَقَالَ ﷺ: «لَا تُشْهَدُنِي عَلَى جَوْرٍ»، أَوْ قَالَ: «إِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ»، وَأَمَرَهُ بِرَدِّ ذَلِكَ. فَمَا سَمَّاهُ النَّبِيُّ جَوْرًا لَا يَجُوزُ إِقْرَارُ مِثْلِهِ وَالْحُكْمُ بِصِحَّتِهِ، وَقَدْ أَمَرَ بِرَدِّهِ، فَلَا يَجُوزُ لِقَاضٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُقَرِّره وَيَحْكُمَ بِصِحَّتِهِ، بَلْ يَجِبُ إِبْطَالُهُ وَإِرْجَاعُهُ مِيرَاثًا.

3 - لَأَنَّ نُصُوصَ فُقَهَائِنَا - فِي الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ وَالْأَقْوَالِ الصَّحِيحَةِ - تَحْكُمُ بِبُطْلَانِهِ. جَاءَ فِي كِتَابِ الْمُخْتَصَرِ لِلشَّيْخِ خَلِيلِ النَّصِّ عَلَى بُطْلَانِ التَّحْيِيسِ عَلَى الْبَنَيْنِ دُونَ الْبَنَاتِ، إِذْ قَالَ: «وَبَطَلٌ عَلَى مَعْصِيَةٍ وَخَرَبٍ»، ثُمَّ قَالَ عَاطِفًا عَلَى ذَلِكَ: «أَوْ عَلَى بَنِيهِ دُونَ بَنَاتِهِ». وَعَلَّلَ الدَّرْدِيرُ الْبُطْلَانَ بِقَوْلِهِ: «عُلِّلَ بِأَنَّهُ يُشَبِّهُ فِعْلَ الْجَاهِلِيَّةِ مِنَ حِرْمَانِ الْبَنَاتِ مِنْ إِرْثِ أَبِيهِنَّ».

وجاء في المَدُونَةُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّهَا كَانَتْ إِذَا ذَكَرَتْ صَدَقَاتِ النَّاسِ

اليوم، وإخراج الرجال بناتهم منها تقول: ما وجدت للناس مثلاً اليوم في صدقاتهم إلا كما قال الله عز وجل: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَفْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُن مِّمَّنَّ فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام: 139]. ثم بينت شناعة ما يفعله الناس وأثره السيئ، فقالت: «والله إنه ليتصدق الرجل بالصدقة العظيمة على ابنته فترى غصارة صدقته عليها، وترى ابنته الأخرى، وإنه [ليُعرف]⁽¹⁾ عليها الخصاصة لما أبوها أخرجها من صدقته»⁽²⁾. تريد من الحبس.

كما ذكر في المدونة أن الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز: «مات حين مات وإنه ليريد أن يرد صدقات الناس التي أخرجوا منها النساء». ثم قال في المدونة: «فهذا يدل على قول عائشة أن الصدقات فيما مضى إنما كانت على البنين والبنات، حتى أخذت الناس إخراج البنات».

فإخراج البنات بدعة، ورجوع إلى حكم الجاهلية، ولهذا نص الفقهاء على استنكاره، وحكموا ببطالانه منذ عهد عائشة رضي الله عنها. وفي كتاب الغنية⁽³⁾ - عمدة الأندلسيين - مثل ما في المدونة من منع التحسيس على البنين دون البنات.

4 - لأن كل الذين يحبسون مثل هذا الحبس في بلادنا ينصون على أنهم حبسوا أموالهم على أنفسهم مدة حياتهم، ثم على أبنائهم... الخ، ومثل هذا التحسيس باطل، يُفسخ لأمرين:

الأول: لأنه تحسيس على النفس، وهو لا يصح في المذهب المالكي. قال خليل في المختصر عاطفاً على المبطلات: «أو على نفسه ولو بشريك». قال الدردير: «أو وقف على

(1) في النسخة المطبوعة: [ليصرف]. والصواب ما أثبتناه من المدونة.

(2) المدونة. ج 4/ ص 423.

(3) انظر: ابن رشد. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة (الغنية). ج 12/ ص 204 - 206.

نفسه خَاصَّةً فَيَبْطُلُ قَطْعًا، لِتَحْجِيرِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى وَارِثِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، بَلْ يَبْطُلُ وَلَوْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَى نَفْسِهِ بِشَرِيكِ - أَيْ مَعَهُ - كَوَقْفِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى فَلَانٍ أَوْ الْفُقَرَاءِ».

الثاني: أَنَّ مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الْحَبْسِ وَكُلِّ التَّبَرُّعَاتِ: الْحَوْزُ، وَالْخُرُوجُ مِنَ الْمُحَبَسِّ، وَرَفْعُ الْيَدِ عَنْهُ قَبْلَ مَوْتِهِ أَوْ حَصُولِ الْمَانِعِ كَالْمَرَضِ وَالتَّفْلِيسِ، فَإِنْ بَقِيََتْ يَدُهُ تَحُولُ بِالتَّصَرُّفِ حَتَّى حَصَلَ الْمَانِعُ، بَطَلَ وَرَجَعَ إِرْثًا، وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ خَلِيلٌ فِي قَوْلِهِ فِي الْمَبْطَلَاتِ: «أَوْ لَمْ يَحْزُهُ... قَبْلَ فَلْسِهِ وَمَوْتِهِ وَمَرَضِهِ»، أَيْ الْمَرَضِ الْمُتَّصِلُ بِالْمَوْتِ.

فهذا البطْلان واضحٌ في نصوص المذهب المالكي، ولهذا نرى أَنَّ الْمُحَبَسِّينَ يَحْتَالُونَ فَيَقْرُونَ إِلَى الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ - الَّذِي لَا يُوجَدُ بِيَلَدِنَا - وَالْمُوثِقُونَ يَجْهَلُونَهُ.

وَلَا يَصِحُّ أَيْضًا حَتَّى عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ - إِمَامَ الْمَذْهَبِ - لَا يَرَى صِحَّتَهُ وَلِزُومَهُ إِلَّا بِحُكْمِ حَاكِمٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ يَشْتَرِطُ الْحَوْزَ وَالْفَرَزَ، وَأَبُو يُوسُفَ - نَفْسُهُ - لَا يَصَحِّحُ الْحَبْسَ فِي الْمَنْقُولَاتِ، وَلَا يَحْلُو حَبْسٌ مِنْ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا، لِهَذَا لَا يَصِحُّ عِنْدَ أَيِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ.

ولهذا نقول: إِنَّ حَبْسَ السَّيِّدِ (ب. بن ع) عَلَى بَعْضِ أَبْنَائِهِ، وَجِرْمَانِ بَعْضِهِمْ، حَبْسٌ بَاطِلٌ بِاتِّفَاقِ الْمَذْهَبَيْنِ الْمَالِكِيِّ وَالْحَنْفِيِّ، وَأَنَّهُ يَجِبُ فَسْخُؤُهُ وَقِسْمَةُ التَّرَكَّةِ بَيْنَ وَرَثَتِهِ كُلِّهِمْ - بِمَا فِيهِمْ زَوْجُهُ - حَسَبَ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، الَّتِي تَجْعَلُ نَصِيبَ كُلِّ وَلَدٍ مِنْ أَوْلَادِهِ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حِظِّ الْأُنثَيْنِ. وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

وَإِذَا قُسِّمَتْ تَرَكَّةُ هَذَا الْهَالِكِ قِسْمَةً شَرْعِيَّةً، فَإِنَّ:

لِلزَّوْجَةِ الثَّمَنُ: لَوْجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ.

وَلِأَبْنَائِهِ الْبَقِيَّةُ، لِلذَّكَرِ مِثْلَ حِظِّ الْأُنثَيْنِ.

فَأَصْلُ الْفَرِيضَةِ مِنْ 8، وَتَصَحُّحُ مِنْ 88، وَالْعَمَلُ هَكَذَا:

88	8	
11	1	الزوجة
14	7	ابنه: ب
14		ابنه: س
14		ابنه: م
14		ابنه: ع
7		ابنته: ح
7		ابنته: م
7		ابنته: خ
88		

حَبَسَتْ مَالَهَا عَلَى الْمَسْجِدِ فَهَلْ تَرِثُهَا أَخْتَاهَا؟

السؤال:

هَلَكَتِ الْمَرْحُومَةُ (ز. م) عَنْ غَيْرِ وَارِثٍ مِنْ أَصُولِهَا أَوْ فُرُوعِهَا، وَتَرَكَّتْ مِنْ قَرَابَتِهَا أُخْتَيْنِ لَهَا وَهُمَا: (م. ف)، وَ(م. ع)، وَلَمْ تَتْرِكْ زَوْجًا، غَيْرَ أَنَّ لَهَا قَرَابَةً مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ (بَعْضُ بَنَاتِ خَالَةِ لَهَا).

وَقَدْ تَرَكَّتْ مِنَ الْمَالِ دَارَ سُكْنَى، كَمَا أَنَّهَا تَرَكَّتْ ضَيْعَةً بِأَرْضِ فِلَاحِيَّةٍ، بِهَا بِنَاءٌ وَنَحْوُ مِائَةِ وَثْمَانِينَ هِكْتَارًا. وَقَدْ حَبَسَتْ مَالَهَا كُلَّهُ عَلَى مَسْجِدِ سَيِّدِي حَسَنِ فِي مَدِينَةِ (مَعْسُكِر)، الْمَعْرُوفِ بِالْجَامِعِ الْكَبِيرِ.

فَمَا هُوَ الْحُكْمُ فِي تَرِكَةِ هَذِهِ الْمَرْأَةِ؟ وَمَنْ يَرِثُهَا؟ وَهَلْ يَصِحُّ الْحَبْسُ وَتَحْرِمُ الْأَخْتَانِ مِنْ إِرْثِهَا؟

أفيدونا بارك الله فيكم.

(م.ع) و(م.ف)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

إن الذي يرث هذه المرأة - بالفرض - هما أختاها الشقيقتان (م.ف) و(م.ع)؛ لأنها كانتا بالحياة يوم وفاتها، وحظُّهما من الميراث الثلثان، لقول الله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُكَ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أُتْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: 176]، وهاتان اثنتان فلهما الثلثان.

والثلث الباقي يرجع إلى عاصبها من القرابة - إن كان - وهو من أدلى إليها بذكر ولو كان بعيداً، كابن العم، وابن ابن العم،... الخ، فإن لم يكن لها عاصب، فإنه ليبت مال المسلمين، هو الذي يأخذ الثلث الباقي عن الأختين.

إن صَحَّ أَنَّ الهالكة حَبَسَتْ أَمْلَاكُهَا المذكورة أو غيرها على المسجد المذكور في السؤال، وأنها بَقِيَتْ تتصرف فيما حَبَسَتْ حتى ماتت، فإنَّ تَحْيِيسَهَا على الجامع صحيح؛ لأنه غير وارث، ولكنه إنما يُخْرِجُ مِنَ الثُّلْثِ فقط؛ لأنَّ التَّبَرُّعَاتِ كُلَّهَا - الهَبَّةُ والصدقة والحَبْسُ - إذا لم تَقْعَ حَيَازَتُهَا فِي صِحَّةِ الْمُتَبَرِّعِ بها حتى وقع المانع من الحيازة، فإنها تُعْتَبَرُ وصيةً، والوصية تُخْرِجُ مِنَ الثُّلْثِ إِنْ لَمْ يُجْزَها الورثة.

وحيث إن الهالكة قد تَرَكَتْ أُخْتَيْنِ شَقِيقَتَيْنِ هما: (م.ف) و(م.ع)، فهما تَسْتَحِقُّانِ الثُّلْثَيْنِ بينهما، وحيث إنها حَبَسَتْ مَالَهَا كُلَّهُ على المسجد، ولم يُجْزَ ما حَبَسَتْهُ حتى ماتت، فإنَّ المسجد يَسْتَحِقُّ الثُّلْثَ الباقي، ولا يَبْقَى شَيْءٌ لِلْعَاصِبِ إِنْ كَانَ. والله أعلم.

بأي حق أُحرم من إرث أبي؟

السؤال:

مات والدي (ب. م) في 12 / 10 / 1951 م، وعُمري لا يتجاوز 13 عامًا، كَفَلَنِي مِنْ بَعْدِهِ أُمِّي السَّيِّدَةُ (ب. ن)، فَكَانَتْ تَتَصَرَّفُ بِالأَصَالَةِ عَنْ نَفْسِهَا وَبِالنِّيَابَةِ عَنِّي.

مِنْ ذَلِكَ أَنَّهَا تَقَاسَمَتِ تَرَكَّةَ أَبِي مَعَ إِخْوَتِي، وَمَعَ أُمِّهِمْ (صَرَّتْهَا)، فَتَنَازَلَتْ لَهُمْ عَنْ حَقِّي فِي أَمْلاكِ بِالسَّمْنَدُو (زَيْغُود يَوْسُف)، وَأَخَذَتْ فِي مُقَابِلِ ذَلِكَ مَحَلًّا تِجَارِيًّا فِي قَسَنْطِينَةِ - حَظًّا لِي وَلَهَا فِي مِيرَاثِهِ -، وَكَانَ هَذَا الْمَحَلُّ (وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ فَنْدُقٍ...) تَحْتَ تَصَرُّفِ وَالِدِي التِّجَارِيِّ مُنَاصِفَةً مَعَ أُمِّي، وَالبِنَاءُ الَّذِي هُوَ وَاقِعٌ فِيهِ مِلْكٌ لَامْرَأَةٍ يَهُودِيَّةٍ. وَبَعْدَ وَفَاةِ أَبِي بَقِيَتِ التِّجَارَةُ فِيهِ تُدَارِ بِاسْمِ أُمِّي بِالأَصَالَةِ عَنْ نَفْسِهَا، وَبِالنِّيَابَةِ عَنِّي - بِصِفَتِي قَاصِرَةً -.

وَفِي عَامِ 1960 م اشْتَرَتْ هَذَا الْمَلِكُ مِنَ الْيَهُودِيَّةِ بِثَمَنِ قَدَرُهُ: سَبْعَةٌ وَثَلَاثُونَ أَلْفًا وَخَمْسِمِائَةً فَرَنْكٍ جَدِيدٍ (37500)، ثُمَّ رَأَتْ أَنَّ تَتَبَرَّعَ عَلَى أَبْنَاءِ أُخِيهَا لِأُمِّهَا (م. ص)، وَ(ع) بِن (ح)، فَادْخَلَتْهُمَا فِي الشِّرَاءِ، وَدَفَعَتْ عَنْهُمَا الثَّمَنَ، وَسَمَحَتْ لَهَا أَنْ يَتَصَرَّفَا - مِنْ بَعْدِهَا - فِي تِجَارَةِ الْفَنْدُقِ.

وَقَدْ دَفَعَتْ قِيَمَةَ الْفَنْدُقِ كُلِّهَا مِنْ مَالِهَا، وَجَاءَ فِي الْعَقْدِ أَنَّهَا دَفَعَتْ عَنْ نَفْسِهَا 15000 فَرَنْكٍ جَدِيدٍ، وَعَنْ (م. ص) وَ(ع) 20000 فَرَنْكٍ جَدِيدٍ، وَبَقِيَ الْإِسْتِغْلَالُ التِّجَارِيُّ فِي يَدِهَا إِلَى أَنْ مَاتَتْ، وَلَمْ تَتَنَازَلْ عَنْ حِصَّتِهَا فِيهِ، وَلَا عَنْ الْحَقِّ التِّجَارِيِّ فِي مُقَابِلِهِ أَبَدًا.

إِنَّ الْحَقَّ التِّجَارِيَّ ثَابِتٌ لِأَبِي، وَأَنَا وَارِثَتُهُ فِيهِ، وَمَا تَصَرَّفَتْ أُمِّي إِلَّا نِيَابَةً عَنِّي، كَمَا أَنَّنِي وَارِثَةٌ لِحِظِّ أُمِّي فِي هَذَا الْمَلِكِ وَفِي الْحَقِّ التِّجَارِيِّ، وَلَكِنْ شُرَكَاءُ أُمِّي اسْتَوْلَوْا عَلَى

كل شيء، ولم يُعطوني شيئاً منذ وفاتها، وهذا ما أعرضه عليكم.

فبأي حق أُخرج في نصيب أبي ونصيب أمي؟

السائلة: ب. م (قسنطينة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: إن صحَّ ما جاء في شكوى هذه المرأة، وما قدَّمته من أقوال وحجج، فلها حقُّها؛ لأنَّ الإسلام يُعطي حقَّ التصرف للإنسان في كلِّ ما يملكه والحرية فيه، سواء كان المالك رجلاً أو امرأة، وسواء كان المالك قد آل إليه بالإرث أو الشراء أو التبرُّع من قريب أو بعيد، فإن كان المتصرِّف رشيداً مَصِي، وإن كان سفيهاً وغير رشيد جاز أن يُعترض عليه ويبطل.

وما ملكتْه هذه المرأة إرثاً من أبيها أو أمِّها، فهو لها، وهي التي تتصرف فيه بما تريد عندما تكون رشيدة، وما تصرَّفت فيه أمُّها أيام كانت قاصرةً مُحجَّورةً فهو مُقيَّد بالسَّداد والرُّشد، فإن كان يُضَرُّ بها فلها أن تقوم وتطلب ردَّ هذا التصرف.

ثانياً: ما جاء في كلامها عن الملكية التجارية المشتركة بين أبيها وأمِّها مُناصفة - وهي (فندق...) - ثم آل إليها بالقسمة مع إختوتها، حظُّها في نصف أبيها صار ملكاً لها بالإرث من أبيها، وقد قوِّم هذا الملك تقويماً معلوماً في وثيقة القسمة، وآل إليها على ذلك الأساس، وصارت أمُّها تتصرف وحدها في ذلك الفندق بالأصالة عن نفسها في نصفه، وفي الثُّمن الذي آل إليها في إرث زوجها في نصفه، وتتصرف في سهم ابنتها من إرث أبيها في بقية نصفه، لكون ابنتها كانت قاصرة في كفالتها وحضانتها.

ثالثاً: بعد شراء الملكية التي فيها المؤسسة التجارية (فندق...) من مالكتها اليهودية عام

1960م بالشركة مع ابني أخيها من أمها (م. ص) بن (ح)، و(ع) بن (ح)، جعلت هذه الملكية - برغبة منها وتبرع - شركة ذات ثلاثة سهام، وعلى هذا الأساس دفعت ثمنها إلى البائعة بالأصالة عن نفسها، وبالنيابة عن الشريكين، يَدُلُّ على ذلك عقد الموثق، ومع هذا الملك للأصل، ومع الشركة الجديدة، فإنها تبقى مالكة للحق التجاري كما كانت تتصرف فيه بالأصالة عن نفسها، وبالنيابة عن ابنتها التي كانت ما تزال تحت نظرها.

فلما ماتت السيدة (ب. ن) عام 1981م، فإن الشركاء يتدخلون - حسب العقد - في الملكية التجارية أيضًا.

ولكن من البديهي أن ذلك يكون في سهامهم من الملك، وليس فيما يؤول إلى ابنتها (ب. م)؛ لأنها رشت، ولأنها مالكة، آل إليها من الفندق ما ورثته من حظ أبيها في نصفه وأخذته في القسمة مع إختها، وليس لأمها أن تتنازل عنه لأي أحد كان، فإن ذلك مُضَرٌّ بمصلحتها، ومُخَالِفٌ للسداد، مردودٌ على من تصرف فيه، إذا لم يُقره صاحب المصلحة.

كما أنها أصبحت مالكة لنصيبها في تركة أمها وهو الثلث مع الشركاء، فهي التي تتصرف فيه بما تشاء، ولشركائها أن يتصرفوا بدورهم بكل حرية في السهمين اللذين آلا إليهما.

رابعًا: وبمراجعة الوثائق المقدمة، تبين أن الفندق كان حقًا ملكية تجارية لأبيها وأمها مُناصفةً بينهما، وأن نصف هذه الملكية التجارية أخذته البنت (ب. م) وأمها (ب. ن) في قسمة المصالحة والمراضاة بينهما من جهة، وبين أرملة أبيها الأخرى (ب. و) وأبنائها (ع) و(ح)، و(ع) - إخوة (ب. م) - فهذا النصيب آيل إليها بالميراث، وإذا خرج من يدها فكأنها لم تأخذ شيئًا من تركة أبيها، وتصرف أمها بمثل هذا مُضَرٌّ بمصلحتها، ولا يُعتبر تصرفًا رشيدًا، ولها أن تردّه، وتتمسك بحقها.

وبناء على ما تقدّم يتبين أن لهذه المرأة حقها وحظها في هذه المؤسسة التجارية، بما

وَرِثَتُهُ مِنْ أَبِيهَا، ثُمَّ بِهَا وَرِثَتُهُ مِنْ مَلِكٍ أَمَّهَا مَعَ الشُّرَكَاءِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

15 صفر 1403هـ / 12 ديسمبر 1982م

مَلِكٌ عَلَيَّ ثُمَّ اسْتُشْهِدَ، فَهَلْ أَرِثُهُ؟

السؤال:

أنا الممضية أسفله السيدة (ق، ج) الساكنة بـ (تلمسان)، أَعْرِضُ عَلَيْكُمْ قَضِيَّتِي:
في سنة 1955م "مُلِّكْتُ" مِنْ طَرَفِ السَّيِّدِ (ل. م) وَلَدُ (س) إِلَى غَايَةِ 1960، وَأَنَا
فِي انْتِظَارِهِ طَوِيلَ هَذِهِ الْمُدَّةِ.

وَفِي سَنَةِ 1960م اسْتُشْهِدَ السَّيِّدُ (ل. م)، وَأَنَا فِي "عُنُقِهِ"، وَإِنَّمَا لَمْ يَقَعْ عَقْدُ زَوَاجٍ
عِنْدَ الْقَاضِي. لِهَذَا أَطْلُبُ مِنْكُمْ اسْتِفْسَارًا هُوَ: هَلْ لِي الْحَقُّ فِي الْمِيرَاثِ؟

ق. ج (تلمسان)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أَوَّلًا: إِذَا اشْتَمَلَ التَّمْلِيكُ الْمَذْكُورُ فِي السُّؤَالِ عَلَى صِغَةِ الزَّوْاجِ - وَهِيَ رَكْنٌ مِنْ
أَرْكَانِ النِّكَاحِ - بِأَنْ قَالَ وَلِيُّ الْمَرْأَةِ لِلْحَاطِطِ بِهَا أَوْ وَلِيِّهِ: زَوَّجْتُهَا، أَوْ أَعْطَيْتُهَا، أَوْ مَلَّكْتُهَا
لِفُلَانِ الْفُلَانِي - يَعْنِي الزَّوْجَ - وَوَقَعَ الْقَبُولُ مِنَ الزَّوْجِ - أَوْ يَمْنَنَ نَابَ عَنْهُ - فَقَدْ تَمَّ
الزَّوْاجُ شَرْعًا، لِتَوَفُّرِ أَرْكَانِهِ: الزَّوْجَانِ، وَالْوَلِيِّ، وَالصِّغَةِ، حَتَّى وَلَوْ لَمْ يُسَمِّ صَدَاقًا،
فَضْلًا عَمَّا إِذَا وَقَعَتْ تَسْمِيَّتُهُ أَوْ قَبْضُهُ، أَمَّا الشَّهَادَةُ فَهِيَ شَرْطٌ فِي الدِّخُولِ لَا فِي الْعَقْدِ،
عَلَى أَنَّ الْحَاضِرِينَ فِي حَفْلَةِ التَّمْلِيكِ شُهُودٌ إِنْ كَانُوا.

ثَانِيًا: إِذَا تَمَّ الزَّوْاجُ بِالْإِجْبَابِ وَالْقَبُولِ وَتَوَفَّرَ الْأَرْكَانُ، تَرَتَّبَتْ عَلَيْهِ كُلُّ الْوَاجِبَاتِ

والحقوق، ومن ذلك لزوم الصّدق على الزوج، تستحقّه الزوجة كلّ بالدخول، أو نصفه لو وقع التطليق قبل الدخول، ولزوم العدة عند الوفاة، واستحقاق الإرث عند وفاته أو وفاتها.

ثالثاً: في قضية هذه المرأة السيدة (ق. ج) بنت (ع)، إذا كان "التمليك" عليها كما ذكرنا: خُطِبَت للزوج من وليّها، فَرَضِيَتْ بذلك، وَرَضِيَ وَلِيُّهَا، وقال: زَوَّجْتُهَا أَوْ أَعْطَيْتُهَا أَوْ مَلَكَتُهَا مِنْ (ل. م)، أَوْ أَيْ لَفْظٍ آخَرَ يَدُلُّ عُرْفًا عَلَى التزويج، وَقَبْلَ ذَلِكَ الزوج أَوْ مَنْ نَابَ عَنْهُ وَقَامَ مَقَامَهُ، فَإِنِهَا تُعْتَبَرُ زَوْجَةً لَهُ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَهِيَ زَوْجَةٌ لَهُ كُلِّ الْمُدَّةِ الَّتِي عَاشَهَا مُجَاهِدًا - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَلَمَّا اسْتَشْهَدَ وَجِبَتْ عَلَيْهَا عِدَّةُ الْوفاةِ، وَاسْتَحَقَّتْ إِرْثَهُ الْمُعَيَّنَ لِلزَّوْجَةِ فِي كُلِّ مُحَلَّفَاتِهِ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ "فِي عُنُقِهِ" كَمَا هُوَ التَّعْبِيرُ الْعَامِّيُّ فِي لُغَتِنَا، وَكَفَى دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ انْتِظَارُهَا خَمْسَةَ أَعوامٍ.

رابعاً: يُعْتَبَرُ الزَّوْاجُ صَحِيحًا، وَالْعَقْدُ تَامًا - شَرْعًا - وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُسَجَّلًا عِنْدَ الْقَاضِي؛ لِأَنَّ الْقَاضِي إِنَّمَا هُوَ مُؤَثِّقٌ فَقَط. وَلَوْ وَقَعَ الزَّوْاجُ فِي غِيَابِهِ، وَشَهِدَ بِهِ شَاهِدًا عَدْلٍ عِنْدَهُ، لَحُكِّمَ بِوُقُوعِهِ وَصِحَّتِهِ.

وفي حالة هذه المرأة كان زوجها جنديًا، يُعْتَبَرُ عِنْدَ قَضَاةِ ذَلِكَ الزَّمانِ خَارِجًا عَنِ الْقَانُونِ، لَا يَسْتَحِقُّ مَعَامَلَةً مِنَ الْمَدْنِيِّينَ وَ"الْمُتَمَدِّنِينَ"، بَلْ إِنَّ أَوَامِرَ قَادَةِ الْجَيْشِ كَانَتْ تَمْنَعُ مِنَ الْمُثُولِ أَمَامَ الْقَضَاءِ الْفَرَنْسِيِّ، وَتَأْمُرُ بِمُقَاطَعَتِهِمْ.

فإذا كان لدى السيدة (ق. ج) شهودٌ يَشْهَدُونَ لَهَا بِالتَّمْلِيكِ - حَسْبِهَا ذَكَرْنَا - وَبِانْتِظَارِهَا الدَّخُولَ الْمُدَّةَ الْمَذْكُورَةَ فِي السُّؤَالِ أَوْ دُونِهَا أَوْ أَكْثَرَ مِنْهَا، وَأَنَّهَا حَبَسَتْ نَفْسَهَا مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَتَّى مَاتَ زَوْجُهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يُثَبِّتُ حَقَّهَا الْكَامِلَ فِي الْإِرْثِ وَفِي غَيْرِهِ، هَذَا هُوَ حُكْمُ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَقَدْ اعْتَرِفَ بَعْدَ الْاِسْتِقْلَالِ بِكُلِّ زَوَاجَاتِ الْجُنُودِ أَثْنَاءَ الْحَرْبِ التَّحْرِيرِيَّةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ماي 1986م

هل لهذين الأخوين لأب حق في تركة أختيهما؟

السؤال:

كانت المرحومة (ب. ر) قد تزوجت من المرحوم (م. م)، وولدت لهما بنت هي (م. فاطمة)، وعندما كان عمر الطفلة ثلاثة أشهر وقع الطلاق بين أبوينها، وسكنت الأم (ب. ر) عاصمة الجزائر، وكسبت عمارة في حي (القصبة) مركبة من 6 شقق.

وكانت هي الحاضنة الكافلة لابنتها (م. فاطمة)، فلما بلغت هذه الطفلة سنّ النكاح تزوجها أخي المرحوم (أ. أكلي)، وعاش معها مدة 52 عامًا، ثم توفيت إلى رحمة الله، ثم لحق بها أخي، ولم يولد لهما ولد، وقد توفي أخي سنة 1983، ولم يترك وارثًا غيري.

أما السيد (م. م) - والد (فاطمة) - فإنه تزوج - بعد طلاقه من أم فاطمة - بامرأة أخرى، وولد له منها ولدان هما: (م. رابع) - الذي مات يوم 1984/09/25 - و(أرزقي) الذي ما يزال على قيد الحياة.

وفي حياة أختيهما (م. فاطمة) كانت تتصرف في الأملاك التي تركتها لها أمها المرحومة (ب. ر)، ولكن بعد وفاة أختيهما (فاطمة) قام الأخوان يطالبان بحقوقهما في الإرث، مع أن كل ما كانت تملكه (م. فاطمة) من أمها، وليس لأبيها شيء منه، وقد مات أبوها قبلها.

فهل لهذين الأخوين حق فيما تركته أختيهما (م. فاطمة)؟

أ. أحمد (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أَوَّلًا: كُلُّ مَا كَانَ لِلْمَرْحُومَةِ (م. فاطمة) مِنْ مَالٍ كَانَتْ تَمْلِكُهُ وَتَتَصَرَّفُ فِيهِ -
وَسِوَاءَ وَرَثَتِهِ عَنْ أُمِّهَا أَوْ عَنْ أَبِيهَا أَوْ اكْتَسَبَتْهُ بِيَدِهَا - فَإِنَّهُ عِنْدَ وَفَاتِهَا يَأْخُذُ مِنْهُ زَوْجُهَا
(أَكْلِي) النِّصْفَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ
أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ [النساء: 12]، وَالنِّصْفُ الْبَاقِي يُؤُولُ إِلَى عَصَبَتِهَا.

ثَانِيًا: بِمَا أَنَّ لَهَا أَخَوَيْنِ مِنْ أَبِيهَا - (رَاحِج) وَ(أَرْزُقِي) - فَإِنَّ النِّصْفَ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا
بِالسَّوِيَّةِ، فَيَأْخُذُ (رَاحِج) نِصْفَ النِّصْفِ - أَوْ رُبْعَ تَرَكَةِ أُخْتِهِ (فَاطِمَةَ) - وَيَأْخُذُ (أَرْزُقِي)
نِصْفَ النِّصْفِ أَيْضًا.

ثَالِثًا: إِذَا كَانَ الْمَرْحُومُ (أ. أَكْلِي) لَمْ يَتْرِكْ عِنْدَ وَفَاتِهِ وَارِثًا سِوَى أَخِيهِ (أ. أَحْمَدَ)، فَإِنَّ
كُلَّ مَا تَرَكَ مِنْ مَالِهِ يَرْجِعُ إِلَى أَخِيهِ بِطَرِيقِ التَّعْصِيبِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا وَرِثَهُ مِنْ زَوْجَتِهِ
الْمَرْحُومَةِ (م. فَاطِمَةَ).

وَهَذَا نَقُولُ: مَا تَرَكَتْهُ (م. فَاطِمَةَ) يَأْخُذُ مِنْهُ زَوْجُهَا (أ. أَكْلِي) النِّصْفَ، فَلَمَّا مَاتَ
يَرْجِعُ إِلَى عَاصِبِهِ وَهُوَ أَخُوهُ (أ. أَحْمَدَ).

وَأَمَّا النِّصْفُ الْبَاقِي، فَإِنَّهُ يُؤُولُ إِلَى أَخَوَيْهَا مِنْ أَبِيهَا (أَرْزُقِي) وَ(رَاحِجَ)، وَبَعْدَ وَفَاةِ
كُلِّ مِنْهُمَا يُؤُولُ إِلَى وَرَثَتِهِ الشَّرْعِيِّينَ مَا تَرَكَهُ.
وَاللَّهُ وَارِثُ الْأَرْضِ وَمَنْ عَلَيْهَا.

15/03/1985م

هل يرث الأخ لأب في هذه المسألة؟

السؤال:

أطلب منكم الإفتاء في هذه القضية التي أشرحها لكم، وهي أن امرأة تُوفيت - رحمها الله - وتركّت أخًا من أبيها، وابن أخ شقيق لها، فهل يرث الأخ لأب أم لا يرث؟
ع. ل (بوسعادة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
ليس لابن الأخ الشقيق هنا شيء؛ لأنه محجوبٌ حَجَبٌ إسقاطٍ بالأخ للأب، ذلك أن الأخ - شقيقًا أو لأب - أقربُ درجةً من ابن الأخ، فيُقدَّم عليه ويَحْجُبُه.
قال ابن رشد في بداية المجتهد ما نصّه: «أجمع العلماء على أن الأخ الشقيق يَحْجُبُ الأَخَ للأب، وأن الأخ للأب يَحْجُبُ بَنِي الأخ الشقيق»⁽¹⁾.
وقال في الدرّة: وابن الشقيق صَدَّه أخُّ لأب
يعني أن ابن الأخ الشقيق يَصُدُّه عن الميراث الأخُّ للأب ويَحْجُبُه؛ لأنه أقربُ منه إلى الهالك، إذ يُدَلِّي إليه بنفسه، بينما ابن الأخ الشقيق يُدَلِّي إلى الهالك بأبيه.

1983 / 05 / 22م

السؤال:

إن عمّتي تُوفيت، وتركّت ابن أخيها الشقيق، وأخًا لها من الأب، فهل يرثها ابن

(1) ابن رشد. بداية المجتهد. ج 2/ ص 286.

أخيها الشقيق أو أخوها للأب؟

وَأُوجِّهُ إِلَيْكُمْ نَسْخَةً مِنْ صَفْحَةٍ وَجَدْتُهَا فِي "مَنْهَاجِ الْمُسْلِمِ"، تَأْلِيفُ أَبِي بَكْرٍ جَابِرِ الْجَزَائِرِيِّ، وَتَقْبَلُوا تَحِيَّاتِي.

ع. الجيلالي (بوسعادة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أَوَّلًا: لَا حَقَّ - هُنَا - فِي التَّرَكَّةِ لِابْنِ الْأَخِ الشَّقِيقِ، بَلْ يُقَدَّمُ عَلَيْهِ الْأَخُ لِلأَبِ وَيَحْجَبُهُ؛ لِأَنَّ الْأَخَ مُقَدَّمٌ عَلَى ابْنِ الْأَخِ، فَإِذَا اسْتَوَيَا قُدِّمَ الْأَخُ الشَّقِيقُ عَلَى الَّذِي لِلأَبِ وَحَجَبَهُ.

فَعِنْدَ اسْتِوَاءِ الدَّرَجَةِ يُقَدَّمُ الشَّقِيقُ، وَعِنْدَ عَدَمِ الِاسْتِوَاءِ يُقَدَّمُ الْأَخُ عَلَى ابْنِ الْأَخِ. وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَا ابْنَيْ أَخَوَيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ فِي الدَّرَجَةِ، فَإِنَّ ابْنَ الْأَخِ الشَّقِيقِ مُقَدَّمٌ عَلَى ابْنِ الْأَخِ لِلأَبِ.

ثَانِيًا: مَا ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ الْجَزَائِرِيُّ صَحِيحٌ، فَابْنُ الْأَخِ الشَّقِيقِ مُقَدَّمٌ عَلَى مَنْ دُونَهُ، فَلَا يَرِثُ مَعَهُ ابْنُ الْأَخِ لِلأَبِ وَلَا الْعَمُّ، وَلَكِنْ أَخُ الْمَالِكِ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ سِوَاهُ كَانَ هَذَا الْأَخُ شَقِيقًا أَوْ كَانَ لِأَبٍ.

وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ.

1983 / 10 / 10 م

السؤال:

هَلَكَ هَالِكٌ وَتَرَكَ: زَوْجَةً، وَأُمًّا، وَأَخْتَيْنِ شَقِيقَتَيْنِ، وَأَخًا وَأَخْتًا لِأُمِّ، وَأَخًا لِأَبٍ.

فَمَا نَصِيبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَرِثَةِ؟ وَهَلْ لِلأَخِ لِلأَبِ شَيْءٌ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما الزوجة فإنها تَسْتَحِقُّ الرُّبْعَ، لعدم وجود الفرع الوارث.

وأما الأمُ فنصيبُها السُّدُسَ، لتعدد الإخوة.

وأما الأختان الشقيقتان فلهما الثلثان بينهما، لعدم وجود الفرع الوارث، ولعدم

وجود شقيق لهما يُعَصِّبُهُما.

وللأخ والأخت لأمُّ الثلث بينهما بالسَّوِيَّةِ، لتعددَهما، ولقوله تعالى: ﴿فَهُمَّ

شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: 12].

وأما الأخ من الأب، فإنه هنا عاصِبٌ، ومن المعلوم أنَّ العاصِبَ يَنْتَظِرُ ما يَبْقَى بعد

أخذ أصحاب الفروض فُرُوضَهُمْ، فإن بَقِيَ شيءٌ أَحَذَهُ، وإن لم يَبَقَ شيءٌ فله البُكَاءُ

والعَوِيلُ - كما يقول الفَرَضِيُّونَ -.

وهذا هو حظُّ هذا الأخ في هذه الفريضة مع الأسف، بل أن أصحاب الفروض

أنفُسَهُمْ يَدْخُلُ على كُلِّ واحد منهم النِّقْصُ بسبب العَوَّلِ.

أصلُ الفريضة وما تَصَحُّ منه:

أصلُ الفريضة من 12 لاجتماع مَقامِ الثلث والرُّبْعِ فيها.

- تأخذ الزوجة رُبْعَ الاثني عشر وهو 3.

- وتأخذ الأمُّ سُدُسَها وهو 2.

- وتأخذ الشقيقتان [ثُلُثَاهُمَا]⁽¹⁾، لكلِّ واحدة 4.

(1) في النسخة المطبوعة: [ثُلُثَاهُمَا]. والصواب ما أثبتناه.

- ويأخذ الأخ والأخت [لأُمّ] ثُلُثُهَا، [لكُلِّ واحد منهما] 2⁽¹⁾.

فَتَعُولُ الْفَرِيضَةُ مِنْ 12 إِلَى 17، وَلَا يَبْقَى شَيْءٌ لِلْعَاصِبِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

السؤال:

مات أبي وترك لنا - أنا وأخي من أبي - إرثًا اقتسمته معه، وهذا من عدة سنوات،
وكلّنا الآن مُتَزَوِّج وله أولاد.

أسألكم الآن: هل أخي الذي هو من أبي يرثني عندما أموت أم لا؟ طبعًا أنا أعلم
أن الأعمار بيد الله سبحانه وتعالى، ولكن أريد أن أكتب نصيبي من الميراث على أولادي،
وأحيطكم علمًا أنني لا أبوين لي ولا أخوات ماعدًا هذا الأخ.

ن. ث (البَيَّض)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولًا: هل أولادك المذكورون ذكورًا، أو إناثًا، أو مختلطون فيهم الذكور والإناث؟
فالجواب يختلف باختلاف ذلك:

1 - إذا كانوا ذكورًا - أو فيهم ذكرٌ واحد - فلا دَخَلَ لأخيك في الميراث؛ لأنَّ الذَّكَرَ
من الولد يَحْجُبُ الأخ، وَيَمْنَعُهُ مِنَ الْوَصُولِ إِلَى ميراث أخيه وأخته، والأولادُ فيما
بينهم للذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ.

2 - إن تَرَكَ هَالِكَ بَنَاتٍ واحدةً فلها النِّصْفُ، والباقي للعاصب، وهو هنا الأخ
للأب.

3 - إن تَرَكَ ابنتين فأكثر فلهنَّ الثُّلثانِ مِمَّا تَرَكَ، يَقسِمُنَهَا بالسَّوِيَّةِ فيما بينهما، والثُّلثُ

(1) ما بين معقوفين لم يوجد في النسخة المطبوعة، وأثبتناه زيادةً في البيان.

الباقى للعاصب، وهو هنا الأخ للأب.

ثانيًا: أبناء العمّ محجوبون بالأخ للأب هنا، وبالدّكر من الأبناء إن كان، فلا يصلّون إلى الميراث إلّا إذا فُقد الابن، وابن الابن، والأخ، وابن الأخ، والعمّ.

ثالثًا: لا ضرورة لأن تُفكّر في كتابة نصيبك لأولادك كما دكرت، ودعي ذلك لله سبحانه، فإنه قسّم ميراث الميت قسمة عدل، فأعطى الأولاد ما يستحقّون سواء كانوا ذكورًا أو إناثًا أو مختلطين، ونصّ على ذلك في القرآن.

وإذا كنت تركت بناتًا وحدهنّ، فلا تحرمي أخاك بما أعطاه الله، فإنه ولد أبيك، وهو الذي يقوم بك عند المحتنة، وأنت أيضًا ترثينه، ولا يكون المرء مسلمًا حتى يرضى بما حكّم الله رضاء تامًّا؛ لأنه حكّم عدل، وقسمته أفضل القسّمات، ولن يكون المسلم مسلمًا إذا لم يرض بحكم الله.

سنة 1987م

لماذا لا ترث بنت الأخ عمّتها؟

السؤال:

توفيت عجوز ولم تترك لها ولدًا، وإنما تركت ثلاثة أشخاص، هي عمّتهنّ، وهنّ أبناء أخيها ذكّران وأنثى، كما تركت في ميراثها منزلًا اشترته من أخيها، ومستودعًا ورثته من أمّها.

وبعد وفاتها ذهب أحد الورثة - من أبناء أخيها - لإخراج الفريضة، ف قيل له: إنما يرثها الذكور من أبناء أخيها، وأمّا أختها فلا إرث لها فيها، مع أنها أختها الشقيقة من الأب والأم.

وكيف يُعقل أن يرث الأخوان ولا ترث أختها؟ وما هي الأسباب التي تُحوّل

للقاضي أن يقول هذا؟ وعلى أي حجة؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: كانت المرأة في الجاهلية لا تَرِث شيئاً، بل هي التي كانت تُورَث مع تركة زوجها، فلما جاء الإسلام فَرَضَ لها نَصيبها وَحَقَّها في الوالدين والأقربين، قال تعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: 7].

وجاءت آيات الميراث فَعَيَّنَت النُّسُوءَ الوارثات، وَعَيَّنَت لهن النصيب المفروض، فلا يُجوز أن نتجاوز ذلك، فإنَّ ﴿يَلِكُ حُدُودُ اللَّهِ﴾ [النساء: 13].

ثانياً: الوارثات من النساء كلُّهن مُعَيَّنات بالقرآن، وبما استنبطه العلماء من الصحابة: البنت، وبنت الابن، والأم، والجدَّة، والأخت الشقيقة أو للأب أو للأم، والزوجة.

وليس فيهن بنت الأخ - كما هي الحالة في قضية هذه العجوز التي ذُكرت - كما أنَّ العمَّة لا تَرِث ابن أخيها، وأمَّا ابن أخيها فإنه عاصبٌ، يؤوَل إليه مالُ عمِّه وعمَّته - إن لم يتركوا وارثاً - بالتعصيب.

فالخُصُّ مع قاضي بلدكم، وقوله مشروع ومعقول، والسبب فيه أنَّ العمَّة لا تَرِث ابن أخيها، وبنت الأخ لا تَرِث عمَّها ولا عمَّتها، وهذا حُكم الدِّين، والرجلُ يَسْتَحِقُّ ذلك بالتعصيب. والله أعلم.

السؤال:

تُوَفِّيَت المرحومة (ز) بنت (م)، ولها ابن عمُّ هو (ب) بن (خ)، كما تَرَكْتَ الهالكة

[بنت أخيها]⁽¹⁾ (م) بنت (م)، فَمَنْ يَسْتَحِقُّ إرثها؟ أهي [بنت أخيها] (م) بنت (م) أم هو ابن عمّها (ب) بن (خ)؟ الرَّجاء منكم الجواب بِحُكم الشرع. والسلام.

ح. ب (تبسة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: يُعتبر ابن عمّ الهالك عاصباً مِنَ الْعَصْبَةِ، وَيَسْتَحِقُّ الْإِرْثَ بالتعصيب، وهو ما بَقِيَ بعد أخذ أصحاب الفروض فُرُوضَهُمْ، أو التَّركَة كُلُّها إذا لم يكن للهالك وارث بالفرض، بِشَرَطٍ أَلَّا يَكُونَ معه مَنْ هو أَقْرَبُ منه إلى الهالك درجةً فَيُخْجَبُ.

ثانياً: هذه الهالكة: إذا لم يكن لها ابنٌ مِنْ صُلْبِها، أو ابنٌ ابنٍ، ولم يكن لها أبٌ ولا جدٌّ وإنْ عَلَا، ولم يكن لها أخٌ شقيقٌ أو لأبٍ، أو ابنٌ أخٌ شقيقٌ أو لأبٍ، ولم يكن لها عمٌّ شقيقٌ أو لأبٍ، فَإِنَّ ابنَ عمِّها المذكورَ يَرِثُها، وَيَسْتَحِقُّ إرثها معه ابنُ عمِّه المساوي له في الدرجة إن كان، فَإِنْ تَقَدَّمَ عليه حَاجِبُهُ.

ثالثاً: بنتُ أخيها (محمد) لا تَرِثُ شيئاً مِنْ عمَّتِها؛ لأنَّ المرأة لا تَرِثُ عمَّها ولا عمَّتَها، ولو كان أبوها - (محمد) - حياً لَوَرِثَتْ أختَه، وَحَاجِبَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَعْمَامِ وَأَبْنَاءِ الْأَعْمَامِ، أَمَّا هِيَ الْآنَ، فَإِنَّهَا مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ وَلَا حَقَّ لَهَا فِي الْإِرْثِ. والله أعلم.

1989/08/11م

(1) في النسخة المطبوعة: [ابن أخيها]. وما أثبتناه هو الذي بَنَى عليه الشيخ رحمه الله جوابه.

هل لبنات العمِّ إرثٌ؟

السؤال:

هل لأبناء العمِّ وبنات العمِّ الحقُّ في ميراث ابن عمِّ لهم مات وترك عقارًا كبيرًا جدًا.

أ. ن (عين البيضاء)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: أمّا أبناء العمِّ فلهم الحقُّ في إرث ابن عمِّهم بطريق التعصيب، إذا لم يكونوا محجوبين بِمَنْ يَتَقَدَّمُهُمْ في الدرجة من العصبية، كالأخ الشقيق أو لأب، وابن الأخ الشقيق أو لأب، والعمِّ الشقيق أو لأب، فهؤلاء القرابة هم الذين يَتَقَدَّمُونَ - هم وأبناؤهم - على أبناء العمِّ، فليس لأبناء العمِّ حقٌّ مع واحد من هؤلاء.

فإن كان الهالك يوم وفاته لم يترك أخاً شقيقاً أو لأب، أو ابن أخٍ [شقيق]⁽¹⁾ أو لأب، أو عمّاً شقيقاً أو لأب، وإنما ترك أبناء عمِّ فهم وَرَثَةٌ بالتعصيب، وهم سواء إذا كانوا مُتساوين في الدرجة.

ثانياً: وأمّا بنات العمِّ فلا حقَّ لهن في ميراث عمِّهن، ولا في ابن عمِّهن، إذ ليس في النساء عاصبةٌ بنفسها إلا الْمُعْتَقَّة، ولا وجود لها اليوم، جاء في الرَّحِيَّة قولُ صاحبها: وَلَيْسَ فِي النِّسَاءِ طُرّاً عَصَبَةٌ إِلَّا الَّتِي [مَنْتُ]⁽²⁾ يَعْتَقِ الرَّقَبَةَ

(1) ما بين معقوفتين سَقَطَ مِنَ النسخة المطبوعة، وأثبتناه من الأصل.

(2) في الأصل وفي النسخة المطبوعة: [أَذَلْتُ]. والصواب ما أثبتناه.

وإنما تَرِثُ المرأةُ مَنْ تَرِثُهُ بالفرض المنصوص الذي جاء ذِكرُهُ في الكتاب أو في السنّة، فقد نصَّ على وِراثتها - لِمَنْ تَرِثُهُمْ - وليس في ذلك إِرْثُها لِعَمِّها ولا لابن عَمِّها. وأما تعصِيُها فإنما يكون بواسطة أخيها أو ابن أخيها أو بنت الهالك. ولهذا نقول في هذه القضية: ما تَرَكَه ابن العمِّ هنا يَرِثُهُ الذُّكُورُ مِنْ أبناء العمِّ وحدهم، ولا تَرِثُ بنات العمِّ منه شيئاً. والله أعلم.

13 رمضان 1405هـ / 02 جوان 1985م

هل لي حقُّ فيما تَرَكَ أعمامي؟

السؤال:

إنَّ جدِّي المرحوم (بن. د) كان مِنْ أعيان مدينة وهران ومُلاكها المُثْرَيْنَ في عصره، ثم تُوُفِّيَ إلى رحمة الله، وتَرَكَ مِنْ الأولاد ثلاثة هم: (م)، و(ابن ع. ل)، و(إ. بن د)، وتَرَكَ لَهُمْ أَمْلاكَهُ وثروته، فأَبْقَوْا عليها بينهم على الشِيعاء.

وفي سنة 1936 في أكتوبر مات منهم أخوهم: (إ)، وتَرَكَ زوجته (وهي قريبتة)، وتَرَكَ ابنتين صغيرتين: (ز. بن د. بنت إ)، و(ف بنت إ)، فكفَّلَ الجميعَ أخوه (ابن د. م) وهو الشهير بـ (الكولونيل: ابن د)، ثم أظهروا مِنْ بعده وثيقة فيها أَنَّهُ وَهَبَ بَعْضَ أَمْلاكه لبعض أقاربه، ولم نَعْرِفْ هذا في حياته، وبعد موته بسبع سنوات وقع تصرُّفٌ غريب في أَمْلاكنا، وهو أَنَّ (ابن د. م) - الذي لم يكن يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعارِضه أَحَدٌ في أفعاله - باعَ مِنْ أخيه (ابن ع. ل) بعض الأَمْلاك، وفَوَّتها علينا، وكنت ما أزال صغيرة قاصرة في السَّنِّ، ولم أَصَادِقْ على ما فَعَلَهُ عَمِّي، ولا أَستطيعُ أَنْ أوافق على التخلي عن مِلْكِ تَرِكَةِ أبي ولو لفائدة عَمِّي.

ثم كَبُرْتُ وتزوَّجْتُ رجلاً، فلَمَّا جاءت حرب التحرير الوطني انخرط في سِلْكِها واستشهد ضحيةً للاستعمار، وتَرَكَ لي أبناء عَمِلْتُ على تَنْشِئَتِهِمْ.

ثم إنَّ عَمِّي بَقِيَ بالحياة إلى سنة 1971 حيث وافاه الأجل المحتوم، ولم يَتْرُكْ مِن بَعْدِهِ
مَنْ يَرِثُ أَمْلاكَهُ مِن أَصْلٍ وَلَا فَرعٍ سِوَى أَخِيهِ الشَّقِيقِ (ابن ع. ل. بن ع)، وَتَرَكَنِي أَنَا
ابْنَةُ شَقِيقِهِ (إ)، ثُمَّ عَاشَ مِن بَعْدِهِ أَخُوهُ (ابن ع. ل) مُدَّةَ 11 شَهْرًا ثُمَّ لَحِقَ بِهِ، وَلَمْ يَتْرُكْ
مِن صُلْبِهِ مَنْ يَرِثُهُ، إِنَّمَا تَرَكَ زَوْجَتَهُ، وَتَرَكَنِي أَنَا، وَتَرَكَ أَبْنَاءَ عَمِّهِ مِنَ الْقَرَابَةِ الْبَعِيدِينَ،
ثُمَّ فُوجِئْتُ أَنَا لَمَّا لَمْ أَجِدْ اسْمِي بَيْنَ مَنْ يَسْتَحِقُّونَ شَيْئًا فِي الثَّرْوَةِ الْعَائِلِيَةِ الَّتِي تَرَكَهَا أَبْنَاءُ
جَدِّي الْمَرْحُومِ (ابن ع. ابن د)، مَعَ أَنَّنِي مُنَحْدِرَةٌ مِنْ أَصْلِهِ، فَكَيْفَ تَعُودُ هَذِهِ الثَّرْوَةُ إِلَى
الْأَجَانِبِ، وَيُحْرَمُ مِنْهَا مَنْ هُوَ مِنْ نَسْلِهِ؟

نرجو أن تُبَيِّنُوا لَنَا:

أَوَّلًا: وَضَعِيَّتِي مِنْ هَذِهِ الثَّرْوَةِ لآلِ (ابن د).

ثَانِيًا: التَّصَرُّفَاتُ الَّتِي تَصَرَّفَ فِيهَا عَمِّي (ابن د. م) فِي الْأَمْلاكِ الْمُشَاعَةِ وَأَنَا مَا زِلْتُ
قَاصِرًا.

ثَالثًا: هَلْ لِي حَقٌّ فِيهَا تَرَكَ أَعْمَامِي، فَأَنَا مِثْلُهُمْ مِنْ نَسْلِ (ابن ع. بن د).

وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ.

بن د. ف (وهراڻ)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أَوَّلًا: عِنْدَمَا تُؤَفِّي الْجَدُّ الْمَرْحُومَ (ابن د. بن ع)، فَإِنَّ ثَرَوَتَهُ الْعَقَّارِيَّةَ وَالْمَنْقُولَةَ بَيْنَ
أَوْلَادِهِ الثَّلَاثَةِ: (م)، وَ(ابن ع ل)، وَ(إ)، تُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ، وَمَا دَامُوا قَدْ تَرَكَوْهَا
بَيْنَهُمْ مُشَاعَةً، فَكَذَلِكَ تَكُونُ غَلَّتُهَا بَيْنَهُمْ.

ثَانِيًا: وَعِنْدَمَا تُؤَفِّي أَخُوهُمْ (إ) فِي أَكْثَوْبَرِ 1936 وَتَرَكَ زَوْجَتَهُ، وَابْنَتَيْهِ: (ز) وَ(ف)،
فَإِنَّ تَرِكَتَهُ تُقَسَّمُ عَلَى وَرَثَتِهِ.

فالزوجة تأخذ الثُّمن لوجود الفرع الوارث، والابنتان معًا تأخذان الثلثين بينهما،
والباقي لأخويِّ الهالك بالتعصيب.

وأصل الفريضة من 24 لوجود الثُّمن ومَقام الثلثين، وَتَصَحُّ من 48.

- تأخذ الزوجة 6 على 48.

- وتأخذ كل بنت 16 على 48.

- ويأخذ كل أخٍ من الأخوين 5 على 48.

ثالثًا: ولما تُوفِّيت الصغيرة (ز)، فإنَّ أمَّها تَرِث فيها الثلث، بينما تَرِث منها أختها
(ف) النِّصف، والباقي لعمَّيها (م)، وابن ع. (ل).

[وأصل فريضتها من 6، لاجتماع مقام الثلث ومقام النِّصف، وَتَصَحُّ من 12]⁽¹⁾.

- تأخذ الأم 4 من 12.

- وتأخذ الأخت (ف) 6 من 12.

- والباقي وهو 2 من 12 يأخذهما عمُّها (م)، وعمُّها (ع ل).

رابعًا: وبعد وفاة الصغيرة (ز)، يَصِير حَظُّ (فاطمة بن د) أن تأخذ الثلث مما تَرَكَ
أبوها مع النِّصف مما تَرَكَت أختها، وَيَصِير حَظُّها أنها تأخذ نِصفَ ما تَرَكَه أبوها وهو
24 على 48.

خامسًا: كُلُّ عَقْدٍ وَقَعَ فِي غَيْبَتِهَا - أي عندما كانت قاصِّرًا - لَا يَصِحُّ إِلَّا لَمَّا تُصَادِقْ
عليه بعد رُشْدِها، وَلَا يَلْزِمُها، وَكُلُّ عَقْدٍ ظَهَرَ بِاسْمِ أَبِيها بعد موته، مِنْ عَطَاءٍ أَوْ هِبَةٍ لَمْ
يُخْزَها صَاحِبُها فِي حَيَاةِ الهالك، تَجْرِي عليه - إِنْ صَحَّ وَزَالَتْ عَنْهُ الشُّبْهَةُ - أَحْكَامُ
الوصِيَّة، فَإِنْ كَانَ لَوَارِثٍ فَلَا يَصِحُّ.

(1) في النسخة المطبوعة: [وأصل فريضتها من 12، ومنها تَصَحُّ]. والصواب ما أثبتناه.

حَقُّهَا فِيهَا تَرَكَ جَدُّهَا وَأَبُوهَا وَأَخْتُهَا:

لَهَا كُلُّ الْحَقِّ فِيهَا تَرَكَهَ أَبُوهَا، وَكُلُّ مَا كَانَ عَلَى الشِّيَاعِ مِنْ أَمْلاكِ أَبِيهَا الْمُنْجَرَّةِ لَهُ مِنْ جَدِّهَا لِلْأَبِ، وَالتِّي وَرِثَتْ نَصِيبًا مِنْهَا مِنْ أختِهَا (ز)، فَإِنِهَا تَأْخُذُ وَحْدَهَا النِّصْفَ، بَيْنَمَا تَأْخُذُ أُمُّهَا الثُّمْنَ وَثُلُثَ مَا تَرَكَتْهُ أختِهَا (ز).

حَقُّهَا فِيهَا تَرَكَ أَعْمَامُهَا:

أَمَّا مَا تَرَكَهَ أَعْمَامُهَا مِنْ أَمْلاكِهَا الْخَاصَّةِ، بِمَا وَرِثَاهُ عَنْ أَبِيهَا أَوْ بِمَا اكْتَسَبَاهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ، فَإِنَّ ابْنَةَ الْأَخِ لَا تَرِثُ فِي عَمِّهَا فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ؛ لِأَنَّهَا مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْحَامِ.

وَأَبُو حَنِيفَةَ يُورِثُ ذَوِي الْأَرْحَامِ، كَابْنَةَ الْأَخِ تَرِثُ عَمِّهَا عِنْدَمَا لَا يَكُونُ لَهُ عَاصِبٌ مِنْ صُلْبِهِ أَوْ إِخْوَتِهِ، وَكَالْخَالِ.

وَيُمْكِنُ الْأَخْذُ هُنَا بِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، فَإِنَّهُ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ هُنَا مَنْ هِيَ مِنْ نَسْلِ (ابن ع بن د)، وَيُعْطَى الْأَجَانِبُ عَنْهُ، فَلَوْ وَجَدْنَا قَاضِيًا يُعْطِيهَا مِنْ مَالِ عَمِّيَّهَا الَّذِينَ عَمِلُوا جُهْدَهُمَا لِحِرْمَانِهَا مِنْ حَقِّهَا لَحَمْدِنَا لَهُ شَجَاعَتُهُ. وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ.

1987/11/02م

وُلِدَ بَعْدَ وَفَاةِ أَبِينَا فَهَلْ يَرِثُ؟

السؤال:

مَرَضَ أَبِي الْمَدْعُو (س. أ) فِي شَهْرِ مَآيَ، وَتُوُفِّيَ فِي 27 جَوِيلِيَّةِ 1941م، وَكَانَ أَبِي مُتَزَوِّجًا بِامْرَأَةٍ أُخْرَى غَيْرِ أُمِّي، وَتَرَكَ مِنْهَا طِفْلًا وَاحِدًا هُوَ أَخُونَا (س. ش).

وَقَدْ جَاءَ الْقَاضِي فَحَصَرَ مُحَلَّفَاتِ أَبِي مِنْ مَالٍ، وَحَيَوَانٍ، وَأَمْلاكٍ، وَسَجَّلَ عَنْدهُ أَسْمَاءَ الْوَرِثَةِ كُلِّهْمَ، كُلُّ وَاحِدٍ بِاسْمِهِ وَبِسُنَّةِ أَمَامِ الشُّهُودِ، وَبِحُضُورِ عَمِّي الْمَدْعُو (س. ب).

وَبَقِيَتْ أَرْمَلَةٌ أَبِي الْأُخْرَى بَعْدَ وَفَاتِهِ 40 يَوْمًا، وَتَزَوَّجَتْ بِعَمِّي (س. ب). وَفِي عَامِ 1942 م وُلِدَ لَهَا وَلَدٌ، فَسَجَّلُوهُ عَلَى أَنَّهُ وُلِدَ لـ (س. أ) - وَهُوَ أَبِي - وَهَذَا تَزْوِيرٌ مِنْهُمْ فِي أَوْرَاقٍ رَسْمِيَّةٍ.

ثُمَّ فِي سَنَةِ 1943 م بَاعُوا أَمْلَاكَ الْقَاصِرِينَ بِغَيْرِ قَانُونٍ، وَفِي هَذَا الْيَوْمِ يَرِيدُونَ أَنْ يُورَثُوا هَذَا الْوَلَدَ الَّذِي زُوِّرَ عَلَى اسْمِ أَبِي، وَهُوَ غَيْرُ مُسَجَّلٍ فِي الْفَرِيضَةِ، لَا حَاضِرًا وَقْتُ الْوَفَاةِ وَلَا غَائِبًا، وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الزَّوْجَةُ حَامِلًا بِهِ عِنْدَ وَفَاةِ أَبِي، فَلِمَاذَا لَمْ تُصَرَّحْ بِهِ لِمَنْ حَضَرُوا الْوَفَاةَ وَلِلْقَاضِي وَلِلشُّهُودِ؟

نَطْلُبُ مِنْكُمْ رَدَّ الْجَوَابِ: هَلْ يَرِثُ هَذَا الْوَلَدُ أَمْ لَا يَرِثُ؟

الْجَوَابُ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ هُذَاهُ.

أَوَّلًا: هَذَا الزَّوْاجُ الَّذِي أُقَدِّمُ عَلَيْهِ عَمَّكُمْ (ب) الْمَذْكُورَ بِامْرَأَةٍ أَبِيكُمْ الْمَرْحُومِ بَعْدَ وَفَاتِهِ بِأَرْبَعِينَ يَوْمًا فَقَطْ، زَوَاجٌ فَاسِدٌ، لَا يُقَدِّمُ عَلَيْهِ مُسْلِمٌ وَلَا مُسْلِمَةٌ؛ لِأَنَّهُ زَوَاجُ امْرَأَةٍ فِي عِدَّتِهَا، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ عِدَّةَ الْمَرْأَةِ مِنْ وَفَاةِ زَوْجِهَا - إِذَا كَانَتْ غَيْرَ حَامِلَةٍ - أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ، أَيْ 120 يَوْمًا، فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَعِدَّتُهَا وَضَعُ حَمْلِهَا، وَهَذِهِ الْمَرْأَةُ قَدْ مَرَّ عَلَى مَوْتِ زَوْجِهَا 40 يَوْمًا فَقَطْ، وَقَدْ تَكُونُ حَامِلًا.

وَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً فِي عِدَّتِهَا حَرُمَتْ عَلَيْهِ أَبَدًا، وَصَارَتْ كَأُمِّهِ وَأَخْتِهِ، وَيُعَاقَبُ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ مَعَاقِبَةَ الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ.

ثَانِيًا: هَذَا الْوَلَدُ الَّذِي تَقُولُ أَنَّهُ وُلِدَ لَهَا لَا يَحُلُو حَالَهُ، فَإِنْ وَلَدَتْهُ هَذِهِ الْمَرْأَةُ قَبْلَ انْقِضَاءِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَفَاةِ أَبِيكُمْ، فَهُوَ وَلَدُهُ لَا مَحَالَةَ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَرْأَةَ كَانَتْ حَامِلًا بِهِ يَوْمَ وَفَاتِهِ - فَهُوَ أَخَوُكَ - وَإِنْ كَتَمْتَهُ فِي رَحِمِهَا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: 228]. وَالْوَلَدُ إِذَا حَمَلَتْ بِهِ الْمَرْأَةُ فِي حَيَاةِ زَوْجِهَا، فَهُوَ

وَلَدَهُ إِلَّا أَنْ يَنْفِيهِ بِلِعَانٍ.

وأما إن كان ميلاد هذا الطفل قد وقع بعد ستة أشهر كاملة من دخول عمكم (ب) بها ووطئها، فلا يَتَحَتَّم أن يكون الطفل من أبيكم، وإنما يُحَسَّب من زواجها هذا - وإن كان الزواج فاسداً - وذلك لأنَّ أَقْلَ الحمل مُدَّتُهُ ستة أشهر، وهي قد أَمَّتْ هذه المدة في عَشْرَتِهِ قَبْلَ وَضْعِ حَمْلِهَا.

وبتاريخ ميلاده يُمكن أن يُعرَف ذلك، وكيفية ذلك أن تقول:

تُوُفِّي والدكم في 27 جويلية 1941م، وتزوَّج بها عمكم بعد 40 يوماً، أي في 5 سبتمبر 1941م، فإن وُلِدَ الطفل في 5 مارس 1942م فما بعده، فهو من الزوج الجديد، ولا يَلْحَق قَطْعاً بأبيكم.

ثالثاً: فإن كانت قد جاءت به في المدة المُتَقَدِّمة، أي قبل انقضاء ستة أشهر من الوفاة، فإنه أخوكم يَقِيناً، وَيَرِثُ أباكم؛ لأنه وُلِدَ على فراش أبيكم، ولم يَنْفِهِ بِلِعَانٍ، وإن كان القاضي لم يُسَجِّله في قائمة الورثة؛ لأنَّ أُمَّه كَتَمَتْ ما في رَحِمِهَا، ولم تُعْلِن عن حَمْلِهَا. وإن كانت قد وَضَعَتْهُ بعد دخول زوجها (ب) بها بستة أشهر، انتَفَى عن أبيكم، ولم يَدْخُل في الميراث. والله أعلم.

1988 / 01 / 05م

مَنْ هُم الْوَارِثُونَ فِي هَذِهِ التَّرِكَةِ؟

السؤال:

هَلَكَ هَالِكٌ وَتَرَكَ: أَخَا لَأَمَّ، وَبنتَ أَخَ لَأَبٍ، وَبنتَ عَمِّ شَقِيقٍ، وَثَلَاثَةَ أَبْنَاءِ ابْنِ عَمِّ.
مَنْ هُم الْوَارِثُونَ فِي هَذِهِ التَّرِكَةِ، وَمَنْ لَا حَقَّ لَهُمْ؟

ع. ن (الوادي)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: الوارثون في هذه الفريضة هم: الأخ للأُم بالفرض، وفَرَضُهُ السُّدُس، والباقي لأبناء ابن عمِّه بالتَّعْصِيب، وأما بنتُ أخيه - سواء كان شقيقاً أو لأبٍ - فلا حَقَّ لها في الإرث، وكذلك بنتُ عمِّه - سواء كان شقيقاً أو للأبٍ - فلا حَقَّ لها فيها تَرَك.

ثانياً: الوارثات من النساء وهُنَّ: الأُم، والجدَّة - إن لم تكن أُمَّ - والزوجة، والبنت، وبنت الابن، والأخت - سواء كانت شقيقة أو للأب فقط أو لأُم - والمُعْتَقَة، كُلُّهُن يَرِثُن بالفرض، ولا يَصِلُن إلى التَّرْكَه بالتَّعْصِيب بأنفسهن، إلَّا المُعْتَقَة فإنها تُعْصَب عتيقاً، قال في الرَّحِيَّة:

وَلَيْسَ فِي النِّسَاءِ طُرّاً عَصَبَةٌ إِلَّا الَّتِي مَنَّتْ بِعِتْقِ الرَّقَبَةِ

وتَصِلُ بنتُ الصُّلْبِ إلى التعصيب إذا كان معها أخوها، وبنتُ الابن إذا كان معها أخوها، وابنُ عمِّها المساوي لها في الدرجة.

وتَصِلُ الأخت كذلك إلى التعصيب بأخيها الشقيق، وتَصِلُ الأخوات إلى التعصيب مع البنات، قال في الرحبية:

وَالْأَخَوَاتُ إِنْ تَكُنَّ بَنَاتٌ فَهُنَّ مَعَهُنَّ مُعَصَّيَّاتٌ

ثالثاً: ابنة الأخ - سواء كان شقيقاً أو للأب أو لأُم - وابنة العم - شقيقاً كان أو للأب - لا حَقَّ لهن في الميراث، ولا نقول أنهن محجوبات، بل لأنهن بالأصالة لا يَرِثُن، والمحجوب قد يَصِلُ إلى الميراث لولا أن حَجَبَهُ حاجِبٌ، مثل الأخ للأب يَحْجُبُهُ الشقيق، فإن لم يوجد شقيقٌ وَرِثَ الأخُّ للأب، وكذلك العمُّ لا يَرِثُ مع وجود الأخ الشقيق أو لأبٍ، فإن لم يُوجَدْ أحدهما وَرِثَ.

وهذا شأنُ التَّعْصِيب، وَمَنْ وَرَدَ ذِكْرُهُ في الفروض إذا وُجِدَ مَنْ يُقَدِّمُ عليه.

وأما بنت الأخ فلا ميراث لها في عمّها، وكذلك بنت العم لا ميراث لها في عمّها ولا في ابن عمّها.

1988 / 05 / 28م

السؤال:

هَلْكَ المرحوم (س.ح)، وَتَرَكَ مِنَ الوِثَّة:

1- أُمّه السيدة (خ).

2- زوجته السيدة (خ).

3- أخوات شقيقات، وهن: (س.ج)، و(س.ز)، و(س.ع). كما تَرَكَ أَخْتًا لَهُ مِنْ أبِيه، وَأُمُّهَا غَيْرُ أُمّه وهي (س.ف).

4- أبناء أَخٍ لَهُ ثَلَاثَة، هم: (س.ر)، و(س.م)، وَأَخٍ لَهَا، وَأَخَوَاتُهُمْ: (ن) و(ح) و(ل).

الرجاء منكم أَنْ تُبَيِّنُوا لَنَا بَيَانًا شَافِيًا، مَنْ يَرِثُ مِنْ هَؤُلَاءِ وَمَنْ لَا يَرِثُ، وَأَنْ تُبَيِّنُوا لَنَا بِفَرِيضَةٍ شَرْعِيَّةٍ حَظَّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الوِثَّة، وَنُصِيْبِهِ فِي تَرِكَةِ الْهَالِكِ رَحِمَهُ اللهُ؟

أرملة المرحوم (قائلة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أَوَّلًا: الوِثَّة لِتَرِكَةِ كُلِّ هَالِكٍ هُمُ الَّذِينَ نَصَّ عَلَى إِرْثِهِمُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، وَعَيْنُ لَهُمْ سَهَامُهُمْ فِي التَّرِكَةِ، أَوْ جَعَلَهُمْ يَرِثُونَ مَا بَقِيَ مِنَ التَّرِكَةِ إِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنْهَا، وَهُمْ الَّذِينَ يَرِثُونَ بِالتَّعْصِيبِ.

ثَانِيًا: فِي تَرِكَةِ الْمَرْحُومِ (س.ح) نَجِدُ أَصْحَابَ الْفُرُوضِ هُمُ:

1 - أمّه (خ)، وتَسْتَحِقُّ مِنْ تَرِكَتِهِ السُّدُسَ، لوجود عددٍ مِنْ أَخَوَاتِهِ، فالأُمُّ تَسْتَحِقُّ السُّدُسَ عندما يكون للهالك ولدٌ، أو عندما يُوجَد له أكثر من أخٍ أو أخت.

2 - زوجته (ع. خ)، وتَسْتَحِقُّ الرُّبْعَ؛ لأنه لم يَتْرُك وَلَدًا مِنْ صُلْبِهِ لا منها ولا مِنْ غيرها.

3 - أخواته الشقيقات: (ج)، و(ز)، و(ع)، وسَهْمُهُنَّ مَعًا مِنْ تَرِكَتِهِ الثُّلَثَانِ، يَقْتَسِمْنَ ذَلِكَ بَيْنَهُنَّ بِالسَّوِيَّةِ، لتعددهن، ولعدم وجود فرع وارث للهالك. وأمّا أخته مِنْ أَبِيهِ (ف) فإنها محجوبة بالشقيقات، ولا تَرِث شيئًا.

4 - أمّا أبناء أخيه: (رديل)، و(محمد)، وأخوهما الثالث، فلا يَبْقَى لَهُمْ شَيْءٌ، ولا يأخذون مِمَّا تَرَكَ شيئًا؛ لأنَّ استحقاقهم للإرث إنما هو بالتعصيب، وَمِنْ المَعْلُومِ فِي عِلْمِ الفَرَائِضِ أَنَّ (العاصِبَ) يَنْتَظِرُ بَعْدَ أَخْذِ أَصْحَابِ الفُرُوضِ فُرُوضَهُمْ، فَإِنْ بَقِيَ لَهُ شَيْءٌ أَخَذَهُ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ لَهُ شَيْءٌ فَلَا حَقَّ لَهُ فِي التَّرِكَةِ، وَهُمْ فِي هَذِهِ الفَرِيضَةِ لَا يَبْقَى لَهُمْ شَيْءٌ، وَلَا يَسْتَحِقُّونَ شَيْئًا، لاستغراق أصحاب الفروض كلَّ التركة، بل إِنَّ الفَرِيضَةَ تَعُولُ مِنْ 12 إِلَى 13 كَمَا سَيَأْتِي. وَالْعَوْلُ جَائِزٌ وَمَعْمُولٌ بِهِ فِي الفَرَائِضِ، وَيَدْخُلُ بِهِ النَقْصُ عَلَى جَمِيعِ الوَرِثَةِ مِنْ أَصْحَابِ الفُرُوضِ، فَيَكُونُ سَهْمُ كُلِّ وَاحِدٍ لَا يُمَثِّلُ حَقِيقَةَ السُّدُسِ أَوْ الرُّبْعِ أَوْ الثُّلُثِ، وَإِنَّمَا هُوَ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ.

ثالثًا: قِسْمَةُ التَّرِكَةِ:

تَقَدَّمَ أَنَّ الأُمَّ لَهَا - فِي هَذِهِ الفَرِيضَةِ - السُّدُسَ، بِنَصِّ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَأَنَّ الزَّوْجَةَ لَهَا فِيهَا الرُّبْعَ، وَأَنَّ الْأَخَوَاتِ الشَّقِيقَاتِ لهنَّ الثُّلَثَانِ، وَكُلُّ هَذِهِ الفُرُوضِ مَذْكُورَةٌ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

فأصلُ الفريضة مِنْ 12، لاجتماع مقام الثُّلُثِ والرُّبْعِ فيها.

تأخذ الأمُّ (خ) سُدُسَ الاثني عشر، وذلك 2 مِنْ 12.

وتأخذ الزوجة رُبْع الاثني عشر، وذلك 3 من 12.

وتأخذ الأخوات الشقيقات ثُلثي الاثني عشر، وذلك 8 من 12.

مجموع السهام 13 (12/13)، وتكون الفريضة قد عالت، ومن المعلوم أن ذلك جائز في الفرائض، فتَعُولُ الفريضةُ التي أصلها من 6 إلى 10 بالزوج وبالفرد، وتَعُولُ التي أصلها من 12 إلى 17 بالفرد فقط لا بالزوج، فتَعُولُ إلى 13 أو إلى 15 أو إلى 17، وتَعُولُ التي أصلها من 24 مرّةً واحدة فقط إلى 27.

رابعًا: كيف تَتِمُّ قِسْمَةُ هذه التَّرَكَّة؟

لَمَّا كَانَ سَهْمُ الشَّقَائِقِ الثَّلَاثِ - وهو 8 على 12 - لَا يَنْقَسِمُ عَلَيْهِنَّ، فَإِنَّا نَضْرِبُ رُؤُوسَهُنَّ وَهُوَ 3 فِي 13 يَنْتُجُ 39، وَهُوَ مَا تَصِحُّ مِنْهُ الْفَرِيضَةُ، وَيُمْكِنُ قِسْمُهَا عَلَى الْجَمِيعِ حَسَبِ الْأَنْصِيبَةِ⁽¹⁾.

مَنْ يَرِثُ وَمَنْ لَا يَرِثُ:

- الْأُمُّ: تَرِثُ، وَلَهَا السُّدُسُ هُنَا.

- الزَّوْجَةُ: تَرِثُ، وَلَهَا الرُّبْعُ هُنَا.

- الْأَخَوَاتُ الشَّقَائِقَاتُ: يَرِثْنَ، وَلَهُنَّ الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ، يَنْقَسِمُنَّ بِالسَّوِيَّةِ.

- الْأَخْتُ لِأَبٍ: لَا تَرِثُ؛ لِأَنَّهَا مُحْجُوبَةٌ بِالشَّقَائِقَاتِ.

- أَبْنَاءُ الْأَخِ: لَا يَرِثُونَ شَيْئًا فِي هَذِهِ الْفَرِيضَةِ؛ لِأَنَّهُمْ عَصَبَةٌ، وَلَا يَبْقَى لَهُمْ شَيْءٌ بَعْدَ

أَخْذِ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ فُرُوضَهُمْ.

- بَنَاتُ الْأَخِ: لَا يَرِثْنَ أَصْلًا.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(1) تأخذ الأم: 6 من 39، والزوجة: 9 من 39، وتأخذ كلُّ أخت شقيقة 8 من 39.

يُرِيدُ أَنْ يَحْرِمَ ابْنَهُ الْعَاقَ مِنَ الْمِيرَاثِ

السؤال:

أنا أبٌّ لأربع بنات وابنين، بتتان مُتَزَوِّجتان، وابنان وبتتان غير مُتَزَوِّجين، الابن الكبير يَشْتَغِلُ كصحفي، اشتريتُ له سيارة بالعملة الصعبة، حيث كنتُ مُغْتَرِبًا في العمل، وبعد مُدَّةٍ مِنَ الزمان أصبح عاقًا، ولا يَصْرِفُ علينا شيئًا مِنْ ماله، فهل يُجُوزُ لي شرعًا أَنْ أُحْرِمَهُ مِنَ الميراث في مالي جزاء عقوقه، ولا أعطيه شيئًا؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: الظلم من أحد من الناس لا يكون سبباً في إباحة ارتكاب ظلم آخر، فإذا كان أحد الأبناء عاقًا، يُؤَمَّرُ بطاعة أبويه وعدم العقوق، ولكن لا يُبيح حرمانه من الميراث؛ لأن الميراث حُكْمٌ مِنَ الله حَكَمَ به على مَنْ مات من المسلمين، وترك بعده وَرَثَةً وميراثًا. ثانيًا: إذا كنتم قد اشتريتم شيئاً لابنكم بالعملة الصعبة، فيمكن لكم أن تُحاسبوه على ذلك؛ وأن تجعلوه يدفع الثمن الذي اشتريتم به هذا الشيء حتى يُساوي إخوانه في مَالِكُمْ، وهذا من جُملة العدل بين الأبناء، فإذا عامَلْتُمُوهُ هكذا فإنكم لم تَظْلُمُوهُ ولم تُحَابُوهُ.

ثالثًا: هجرانه لكم وإعراضه عنكم عقوقٌ مُخَالِفٌ لِمَا قَضَى اللهُ به، إذ قال في كتابه: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِنَّمَا يَبُغِينَ عِنْدَكَ الْكِبَرُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٍ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: 23].

وإذا كنتم في حاجة مالية، وجب عليه مع سائر إخوانه أن يُنْفِقَ عليكم، وأن يدفع حَظَّهُ مِنَ النفقة بِحُكْمِ الشرع وتَسْلِيطِ القضاء، هذا إذا لم يكن لكم مالٌ خاص تُنْفِقُونَ

منه، وأما إن كان لكم مال، فلا يجب عليه بِحُكْمِ كَوْنِهِ ابْنًا لَكُمْ؛ لأنكم في غِنَى عنه.

وإنما يَنْبَغِي له أن يُحْسِنَ إلى أبَوَيْهِ بالخصوص، وإلى قرابته على العموم، وقد قال ﷺ
لرجل: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ»⁽¹⁾، ومفهومُ القول على الحقيقة إن احتاج الأب، وعلى ما
يَنْبَغِي أن يحتاج.

هذا ما حَضَرَنِي في جوابكم، والذي أوصيكم به ألا تَظْلَمُوا ولدكم، وارْضُوا عنه،
واسمحوا له إن تَجَاوَزَ الحَدَّ في معاملتكم، ولا تُحَابُوا عليه إخوانه. والسلام عليكم
ورحمة الله وبركاته.

1993 / 08 / 25م

مات أبوهم في حياة جدّهم، فهل يرثون؟

السؤال:

1 - هناك قضية وراثية في أرض كانت لِجَدِّي، وكان يَسْتَغْلُها مع أبي وأعمامي، ولَمَّا
مات أبي قبل جَدِّي، جاء الأعمام وأَفْصَوْا الأبناء، وقالوا ليس لكم الحق في شيء؛ لأنَّ
أباكم مات قبل جدّكم. هل هذا صحيح؟

2 - هناك بناتٌ مات أبوهم قبل جدّهم، والآن كلُّهم أموات، لم يُعْطَوْهم الحقَّ مِن
أَيِّ شيءٍ (الأعمام)، سواء أرض أو شيء آخر، والآن يُطالب الأعمام البنات أخذ
الأرض التي اشتراها أخوهم على اسمه لوحده، فهل هذا حقٌّ؟ والسلام عليكم.

د. م (الشلف)

(1) أخرجه ابن ماجه في كتاب التجارات، باب: ما للرجل من مال ولده، حديث (2291) عن جابر بن عبد
الله رضي الله عنهما. قال البوصيري في مصباح الزجاجة (ج3/ ص37): «إسناده صحيح، رجاله ثقات
على شرط البخاري، وله شاهد من حديث عائشة رواه أصحاب السنن الأربعة وابن حبان في
صحيحه، ورواه أبو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو».

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: الأمرُ صحيح مع الأسف، إذا كان والدكم المرحوم قد تُوِّفِّي في حال حياة جدّكم، فالابن إذا مات في حياة والده، وكان له أبناء أحياء يرثونه دون أبناء من مات في حياته من أبنائه، إلا أن يُنَزَّهَ في حياته منزلة أبيهم، في هذه الحالة يأخذون حظَّ أبيهم لو كان حيًّا.

أمّا إذا تَرَكَ والدكم شيئاً له خاصّة أو مالاً، فهو لكم دون أعمامكم، ويُمكن وساطة أهل الخير في الأمر بينكم، وإجراء الصُّلح مع [أعمامكم]⁽¹⁾.

ثانياً: البنات اللاتي تُوِّفِّي أبوهن في حياة جدّهن لا حقّ لهن فيما تَرَكَه الجد من مالٍ، عقارٍ أم منقول؛ لأنهن إنما يَصِلْنَ إلى مالِ الهالك بواسطة الأب، والواسطة يوم موته معدومة.

الأرض التي اشتراها الأخ للبنات باسمه خاصة وكتبها على نفسه، إذا كانت من ماله الخاص فهي له، وإذا كانت من المال العام، وقامت عليه بَيِّنة، فإخوته يُشاركونه، والبنات اللاتي تُوِّفِّي أبوهن في حياة أبيه لا حقّ لهن في الميراث. والله أعلم.

أكتوبر 1986م

السؤال:

ما حكم الشريعة الإسلامية والمذهب المالكي في قضية أبناء تُوِّفِّي أبوهم قبل جدّهم مع وجود عمّهم، هل يُقْصَوْنَ من الإرث كَلِيَّة أم جزئياً؟

(1) في النسخة المطبوعة: [مع البنات اللاتي تُوِّفِّي...]. والظاهر أنّه وقع تداخل بين الفقرتين - هذه والتي تليها - والصواب ما أثبتناه.

أرجو منكم أن تُثيروا لي مفهوم هذه القضية، أنارَ الله لكم طريق الخير في الدنيا والآخرة.

ب. م (قسنطينة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: هؤلاء الأولاد يرثون أباهم، ويأخذون ما ترك لهم من ماله، يأخذ معهم جدّهم منه السُدس فقط.

ثانياً: أمّا مالُ جدّهم - إذا مات - فإنّ واسطتهم إليه هو أبوهم، ولما كان قد توفّي قبل أبيه، فإنهم - مع الأسف - أصبحوا ولا واسطة بينهم وبين جدّهم، ويُقدّم عليهم عمّهم - الذي هو ابنُ مُباشرٍ لجدّهم - ويكون حاجباً لهم.

ثالثاً: كثيرٌ من الآباء يَنْتَبِهون إلى مثل هذه الحالة، فإذا توفّي الابن قبل الأب، وترك أبناءً، عمّدوا إلى الموثّق ونزّلوا أبناءه في الميراث منزلةً أبيهم المتوفّي، وبذلك يَسْتَحَقُّون ما يَنْصُ عليه التنزيل في الثُلث، وإن لم يكن تنزِيلٌ فلا يأخذون شيئاً.

رابعاً: بعض الدول الإسلامية عاجلت هذه القضية، وجعلت لمثل هؤلاء الأبناء نصيباً - هو حظُّ أبيهم لو كان حيّاً - في تركة جدّهم، تكون لهم مع أعمامهم، وسَمَوْها الوصية الواجبة، تُخْرَج من الثُلث - مثل دولة مصر - ولكن في الجزائر لم يصدر مثل ذلك، وكثيرٌ من الشهداء حُرِم أبناؤهم من مشاركة أعمامهم في تركة جدّهم.

ملاحظة: أعطاهم الحقّ قانونُ الأسرة في عام 1984م، ونَصَّ على ما نصَّ عليه القانون المصري، من أنهم يَسْتَحَقُّون وصيةً واجبةً بِمِثْلِ حظِّ أبيهم لو كان حيّاً.

1987/11/07م

السؤال:

مات أبي رحمه الله، وكَفَّلني مِنْ بَعْدِهِ جَدِّي، ثُمَّ مات جَدِّي، وَاقْتَسَمَ أَعْمَامِي أَمْوَالَهُ، وَلَمْ أَحْصُلْ عَلَى نَصِيبِ أَبِي.
الرجاء الإيضاح في قضيتي.

م. هـ (الجزائر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.
ليس لكم نصيبٌ في تركة جدِّكم؛ لأنَّ أعمامكم يَحْجُبُونكم، وَيَتَقَدَّمُونَ عَلَيْكم، فلا حَقَّ لابن الابن مع الابن، وكان على جدِّكم أَنْ يُنْزِلَكم - في حياته - منزلةً أَيْبَكم، أو يُوصِي لكم بشيءٍ مُعَيَّنٍ مِنْ تَرِكَتِهِ.
فإذا كانت لكم بَيِّنَةٌ مِنْ رَجُلَيْنِ مِنْ ذَوِي الْعَدْلِ فَأَكْثَرُ يَشْهَدَانِ أَنَّ جَدَّكم قَدْ أَوْصَى بِتَنْزِيلِكُمْ مَنْزِلَةَ أَيْبَكم فِي الْإِرْثِ، فَإِنْكُمْ تَسْتَحِقُّونَ نَصِيبَ أَيْبَكم مَا لَمْ يَتَجَاوَزِ الثُّلُثَ. فَقَدِّمُوا النَّازِلَةَ أَمَامَ الْقَضَاءِ، وَقَدِّمُوا الشُّهُودَ - اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ - وَسِيحْكُمُ لِفَائِدَتِكُمْ وَلَوْ لَمْ تَكُنِ الشَّهَادَةُ مُسَجَّلَةً فِي وَثِيقَةٍ، وَإِنْ كَانَ جَدُّكم قَدْ أَوْصَى لَكُمْ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ، وَلَكُمْ عَلَى ذَلِكَ شَهَادَةٌ فَطَالِبُوهُمْ.

أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ أَوْصَى بِالتَّنْزِيلِ، وَلَا بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ، وَلَيْسَ لَكُمْ وَثِيقَةٌ وَلَا شُهُودٌ، فَلَا حَقَّ لَكُمْ، إِلَّا أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ أَعْمَامُكُمْ بِشَيْءٍ، هَذَا مَا عَلَيْهِ الْفَقْهُ الْمَالِكِي.

1980 / 04 / 22 م

ملاحظة: أعطى قانون الأسرة - الصادر في 1984 - الحَقَّ فِي الْوَصِيَّةِ الْوَاجِبَةِ لِلْأَحْفَادِ الَّذِينَ مَاتَ آبَاؤُهُمْ فِي حَيَاةِ جَدِّهِمْ.

تنزيل ابن الابن منزلة أبيه في الميراث

السؤال:

مات أبي في حياة جدِّي وتركني صغيراً في كفالته، ثم نَزَلَنِي منزلة أبي في الميراث، وبعد موت جدِّي اعترف عمِّي بأنني شريكه فيما ترك جدِّي بِحُكْمِ التَّنْزِيلِ، وفي سنة 1990م جلسنا ذات يومٍ من بداية الخريف نقسم الميراث، فأدركنا غروب الشمس ولم نَتِمَّ القسمة، وصار عمِّي يتهرَّب من إتمامها، فتارةً يقول إنني اغتبتُّه، ومرةً يقول: هات وثيقة الإنزال.

فماذا أفعل؟ وكيف أتصرَّف معه؟ وهل لي ذنبٌ إن سَكَتُ عن حقِّي؟ وهل يُقاسمني عمِّي في مسكنٍ منحتَه لي الدولة جاهزاً سنة 1987م قبل القسمة؟ فهل يدخل هذا السكن فيما يُقسَمُ بيننا؟ وفي وثيقة الإنزال أوصى جدِّي بأن الإناث من عمَّاتي - وهنَّ بناته - لا يرثن، وإنما تكون القسمة بيني وبين عمِّي. فهذه الوثيقة لم تُرضِ عمِّي، ولم تُرضِ عمَّاتي، وهل لنا ذنب في ذلك إن اتبعنا الوصية؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: إذا مات الابن في حياة أبيه، فإنه يُحَجَّبُ بأعمامه، ولا يصل مع الذكور منهم إلى ميراث ما تركه جدُّه، فإن نَزَلَه منزلة أبيه فإنه يُقاسمهم بنصيب أبيه، فيأخذ نصيبه معهم كما كان أبوه حياً، ويعتبر الفقهاء هذا من باب الوصية، يأخذ حُكْمَهَا، وحيث كان الحفيد غير وارث فإن الوصية تصحُّ وتُخرَج من الثلث، هذا هو الحكم في قضيتكم، فأنتم تُقاسمون عمَّكم كما لو كان أبوكم حياً.

ثانياً: يُستفاد من كتابكم أن جدَّكم أوصى في وثيقة التَّنْزِيلِ بمنع بناته من حَظَّهنَّ

فيما تركه، وهذا باطل؛ لأن الله يقول: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرُ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: 7]، فحكم الله أن تُقاسم البنات إخوانهم من الذكور بالنصيب الذي نصَّ عليه القرآن في قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: 11].

ولهذا فإننا نرى أن التنزيل صحيح، وأن منع بناته باطل، وإنما تكون القسمة بين عمكم وبينكم كذكر - مكان أبيكم - وبين بناته كإناث، وتصح القسمة من رؤوسكم، وهكذا يرضى كل الجميع؛ لأنه حكمٌ بما أنزل الله، ولا حق لمسلم في عدم الرضا بما أنزل الله، كما أنه لا حق له في إبطال فرضٍ فرضه الله، كما فعل هذا الرجل في إبطال حق البنات وهو نصيب مفروض.

ثالثاً: وإذا اتفق العلماء على العمل بالتنزيل، فإن الابن الذي لم يُنزل جده منزلة أبيه وتركه، قد جبر حاله قانون الأسرة، فقد جعل هذا القانون لهذا الحفيد الوصية الواجبة، فله أن يطالب عمه وينال حقه بقوة القانون، فيُقاسم عمه وعماته كما تقدّم.

رابعاً: لا حق لهذا العم في قطع عمل القسمة على هذا الأساس بدعوى أنك اغتبتّه، فمثل هذا العمل لا يقطع الحقوق. ومن الواجب عليك أن تُطيع عمك وتجعله في مكان أبيك في الاحترام، ولكن لو عَقَقْتَهُ لَنَلْتَ ذَنْبَ الْعُقُوقِ، لكنك تأخذ جميع الحقوق، أما مُطَالَبَتُهُ بِإِبْرَازِ وثيقة التنزيل، فهذا من حق القضاء والعدالة، ويثبت التنزيل بشهادة شهود عليه، ولا ضرورة لوثيقة مُسَجَّلَةٍ، فهل عندكم شهود أو وثيقة؟

خامساً: ليس لعمك حق عليك فيما تركه والدك يوم موته، ولا في شيء مَلَكَتَهُ شخصياً من بعده، بل هو مِلْكٌ لك، وإنما له الحق فيما تركه أبوه وهو جدك، فالسكنى التي نَلْتَهَا باسمك من الحكومة هي لك وحدك، إلا إذا كان أبوك هو الذي أُعْطِيَتِ السكنى باسمه، فإن جدك يأخذ منها السُدُس فقط، هذا السُدُس يُقَسَّم حسبها قُسِّمَتِ تَرَكَتُهُ.

سادساً: نَعَمْ، لكم ذنبٌ عظيمٌ في ذلك؛ لأنكم شاركتُم في مَنعِ الأثني من الميراث الذي فَرَضَهُ اللهُ لها، فاحذري يا بُنَيَّ أن تشارك في مثل هذا الذنب، وخُذْ حَقَّكَ واكْتَفِ به، وأنصِفِ عَمَّاتِكَ، فإنهنَّ أخواتُ أبيك، وَيَرَيْنَ فيكَ خَلْفًا لأبيك، ومتاعُ الدنيا غرور لا يَنْبَغِي أن يكون سببًا لدخول جهنم، فاللهُ يُغْنِي ويرزق الفقير كالغني، وهو الرزاق ذو القوة المتين.

1993 / 10 / 06 م

السؤال:

إنَّ والدي (م. إ) من ولاية (قائمة) كان قد تُوفِّي في حياة والده السيد (م. ب)، وتركتني مع أختين لي وهما: (م. س) و(م. ج)، وقد أَشْفَقَ علينا جدُّنا ونَزَّلَنَا - بوثيقة شرعية مع أختين بمحكمة (قائمة) - منزلةً أبيناً في الميراث، غير أن أختي (م. ج) لم تَلَبِّثْ أن لَحِقَتْ بأبي، فماتت صغيرةً في حياة جدِّي، ثم تُوفِّيَ الجدُّ عن ثلاثة أبناء، وست بنات، وزوجته، وعني أنا، وأختي (م. س) المنزَّلتين منزلةً أبيناً.

والمطلوبُ منكم بيانُ ما يَنَالُهُ كُلُّ واحدٍ مِنَ الورثة، وكيف يُقَسَّمُ سَهْمُ المنزَّلتين، وهل تَدْخُلُ فيه الطفلة التي هَلَكَتْ في حياة جدِّي؟

السائل: م. أ

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: أَطَّلَعْنَا على وثيقة التنزيل المذكورة في السؤال، الصادرة بتاريخ: 1984 / 03 / 28 من محكمة (قائمة)، تحت عدد 53.

ثانياً: مِنَ المعلوم أنَّ التنزيل في عمل المسلمين مِنَ الصدقات والمَبَرَّات، يَلْتَجِئُ إليه الْمُتَصَدِّقُونَ للتَّبَرُّعِ مِنْ مَالِهِمْ - بعد وفاتهم - على أحفادهم الذين مات والدُّهم في حياة أبيه.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَنْ مَاتَ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ قَدْ لَا يَصِلُ أَبْنَاؤُهُ إِلَى مِيرَاثِ جَدِّهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَكُونُونَ مَحْجُوبِينَ بِأَعْمَامِهِمْ، فَمَا أُعْطَاهُمْ جَدُّهُمْ - بِالتَّنْزِيلِ - يُعْتَبَرُ صَدَقَةً عَلَيْهِمْ، وَيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْوَصِيَّةِ، وَيُعْطَى أَحْكَامُهَا، وَمَا دَامَتِ الْوَصِيَّةُ لغيرِ وَاْرثِ، فَهِيَ صَحِيحَةٌ مُعْمَلَةٌ عَلَى شُرُوطِ الْوَصِيَّةِ، لِهَذَا نَقُولُ: أَنَّ التَّنْزِيلَ الْوَاقِعَ مِنَ الْمَرْحُومِ (م. ب) لِفَائِدَةِ حَفَدَتِهِ (أ) و(س) يُعْتَبَرُ اعْتِبَارَ الْوَصِيَّةِ.

ثالثًا: وفي هذه القضية كان الجدُّ قد أعطى حِصَّةً (إ) لأحفاده (أ) و(س) و(ج)، غير أن (ج) تُوَفِّيت في حياة جدِّها فلا إرث لها ولا نصيب، كما لو تُوَفِّيت في حياة أبيها، إذ أنها لا تَسْتَحِقُّ شَيْئًا مِنْ مَالِ جَدِّهَا إِلَّا بِوَفَاتِهِ فِي حَيَاتِهَا، وَمَا دَامَ حَيًّا عِنْدَ وَفَاتِهَا فَلَا شَيْءَ لَهَا فِي مَالِهِ، وَإِنَّمَا يَأْخُذْهُ أَخُوهَا (أ) وَأَخْتُهَا (س).

رابعًا: إذا كان الأمر كما جاء في السؤال، أَنَّ السَّيِّدَ (م. ب) تُوَفِّيَ عَنْ وَرَثَةٍ هُمْ: الزَّوْجَةُ، وَثَلَاثَةُ أَبْنَاءَ ذُكُورٍ، وَسِتُّ بَنَاتٍ مِنْ صُلْبِهِ، وَحَفِيدَانِ مُتَرَّلَانِ مِنْزِلَةً ابْنُهُ الْمُتَوَفَّى، فَإِنَّ تَرَكَّتْهُ تُقَسَّمُ كَمَا يَلِي:

تَأْخُذُ الزَّوْجَةُ الثُّمْنَ، وَيَبْقَى سَبْعَةٌ أَثْمَانُ تُقَسَّمُ بَيْنَ بَنِيهِ وَبَنَاتِهِ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيْنِ، مَعَ اعْتِبَارِ ابْنِهِ الْمُتَوَفَّى صَاحِبَ سَهْمٍ كَأَخُوتهِ، ثُمَّ يُقَسَّمُ سَهْمُهُ بَيْنَ ابْنِهِ (أ) وَابْنَتِهِ (س) - حَفِيدَيِ الْهَالِكِ - لِلذَّكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيْنِ.

وَأَصْلُ الْفَرِيضَةِ مِنْ 8 لَوْجُودِ فَرَضِ الثُّمَنِ، وَتَصَحُّ مِنْ 16، ثُمَّ تَصَحُّ - بَعْدَ عَمَلِيَةِ التَّنْزِيلِ وَإِعْطَاءِ كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ - مِنْ 48، وَهِيَ كَالتَّالِي:

أَخَذَتِ الزَّوْجَةُ ثُمْنَهَا وَهُوَ 2 عَلَى 16.

وَأَخَذَ كُلُّ ذَكَرٍ حِظَّهُ وَهُوَ 2 عَلَى 16، وَعَدَدُ الذُّكُورِ $2 \times 3 = 6$.

وَأَخَذَ الْحَفِيدَانِ الْمُتَرَّلَانِ سَهْمَ أَبِيهِمَا كَمَا لَوْ كَانَ حَيًّا: 2 عَلَى 16.

وَأَخَذَتِ كُلُّ بِنْتٍ مِنْ بَنَاتِهِ 1 عَلَى 16، وَذَلِكَ هُوَ الْمَطْلُوبُ.

وحيث أن حصة الابن الهالك وهو (م. إ) - وهي 2 من 16 - تنقسم على الحفيدين،
وحيث أنهما يقتسمانها بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين، فإننا نضرب عدد الرؤوس وهو 3
في ما صحت الفريضة الأصلية، فينتج 48 سهماً.

- تأخذ الزوجة منها $2 \times 3 = 6$ على 48.

- ويأخذ كل ذكر منها $2 \times 3 = 6$ على 48.

- وتأخذ كل بنت منها $1 \times 3 = 3$ على 48.

- ويأخذ الحفيد وهو (أ) ثلثي 6 وهو 4 على 48.

- وتأخذ الحفيدة (س) ثلث 6 وهو 2 على 48.

وبذلك ينال كل واحد نصيبه كاملاً غير منقوص. والله أعلم.

أنزل ابن أخته منزلة ابنه من الصُّلب

السؤال:

توفي الحاج (ع. ع)، وكان يعيش في كنف ابن أخته الشقيقة، فكتب له في حياته
وثيقة شرعية نزلها فيها منزلة ولد الصُّلب، يرث عنه كل أملاكه: العقار، والمنقول،
والنقود.

ولما مات ترك من الورثة زوجة، وأختاً شقيقة، وأبناء إخوة، فقام أبناء الإخوة
يطالبون بميراثه، فهل يستحقون شيئاً؟

نرجو الجواب الشرعي الصحيح، وقد أرسل إليكم - طي هذه الرسالة - نص
الوثيقة. والسلام.

أ. ف

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: اطلعتُ على الوثيقة المذكورة، فوجدتها صادرة من محكمة (تنس)... وفيها أن السيد (ع.ع) أشهد على نفسه حال الصَّحَّة والجواز أنه أنزل ابن أخته منزلة ابن ضلَّيه، بحيث - إن قَدَّر الله عليه الموت الذي لا بُدَّ منه ولا مَحِيدَ لأيِّ مخلوق حيٍّ عنه - فإنه يرث من جميع مُحَلَّفاته على الإطلاق، أثاثاً كانت أو عقاراً أو نقوداً، قَصَدَ بذلك صَلَة الرَّحِم، ووَجَهَ الله العظيم، ورجاء ثوابه الجسيم، إن الله لا يُضِيع أجرَ مَنْ أَحْسَنَ عملاً.

ثانياً: التنزيل يُعامل معاملة الوصية، والوصية من التبرعات التي تُخرج من بعد الموت من تركة الميت قبل القسمة، ويُسْتَرَط فيها أن تكون وصية لغير وارث، وأن يكون الميت قد أوصى بالثلث فما دون الثلث، فإن أوصى بما زاد على الثلث فَلِلْوَرثة أن يرُدُّوه، ولا يَقْبَلُوا به، ولهم أن يُجِيزُوهُ، وليس لهم أن يرُدُّوا مقدار الثلث فأقل.

ثالثاً: في هذا التنزيل قد أوصى المالك لغير وارث، وبأقل من الثلث، فالزوجة تأخذ من تركته الربع لعدم وجود الفرع الوارث، والأخت الشقيقة تأخذ النصف لانفرادها، فيبقى الربع وهو الذي أوصى به في التنزيل لابن أخته، يأخذه ويتصرف، ولم يَبْقَ شيءٌ لأبناء إخوته، وهكذا شأنُ العاصب، فإنه يَنْتَظِرُ بعد أخذ أصحاب الفروض فروضهم، فإن بقي شيءٌ يأخذه، وإن لم يَبْقَ شيءٌ فَلَهُ البكاء والدموع.

ولو كان [ولداً للميت]⁽¹⁾ لكان حاجباً للزوجة حَجَبَ نَقْصٍ من الربع إلى الثمن، ولكان حاجباً للأخت الشقيقة حَجَبَ إسقاط، وليست له هذه القوة لِحَجَبِ الورثة، إنما يُعامل معاملة مُتَصَدِّقٍ عليه، لِصَلَاةِ الرَّحِمِ كما صَرَّحَ به خالُه، ولهذا يأخذ ما يأخذه

(1) في الأصل: [ولياً للطلب]. والصواب ما أثبتناه.

صدقةً لوجه الله ثم الرَّحِم، وذلك له؛ لأنه غير وارث، وكان ما بقي له أَقَلَّ مِنَ الثُّلث. والله أعلم.

12 ربيع الأول 1407هـ / 16 نوفمبر 1986م

اختلفوا في التنزيل وتطبيقه

السؤال:

في عام 1959 استشهد الأخوان: (العربي) و(السعيد)، وترك الأول (العربي): 4 بنات وذكرًا، وترك الثاني (السعيد): 3 بنات، وفي عام 1959 قام والد الشهيدين بإنزال أحفاده منزلة والديهم، وتمَّ إثر ذلك تحرير رَسْمٍ مِنْ قِبَل القاضي الشرعي.

وفي عام 1962 تُوِّفِيَ الجدُّ عن 3 بنات، والأحفاد المذكورين أعلاه، وعند تَصْفِيَةِ التَّرِكَة اختلف الوارثون، فذهب كلُّ طرف لاستصدار فريضة:

الأولى: استُخْرِجَتْ في عام 1964، وفيها أُبْعِدَ مُحَرَّرُهَا التنزيل.

الثانية: استُخْرِجَتْ في 07 / 03 / 1993، أُخِذَ بالتنزيل، وأُعْطِيَ لبنات (السعيد) حِصَّةَ والدهم من غير مُراعاة التَّعْصِيب.

الثالثة: استُخْرِجَتْ في 11 / 11 / 1993، أُعْمِلَ بالتنزيل، وأُعْطِيَ لبنات (السعيد) 2 / 3، والثُّلُث الباقي لابن عمِّهم (حسين) تعصيبًا.

لذا نرجو تبيان الحكم الشرعي في هذه المسألة. وفي الأخير تقبلوا منا خالص الاحترام والتقدير.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: رَحِمَ اللهُ الشهداء، فإنهم قَدَّمُوا أنفسهم في سبيل الله، واحتقروا الدنيا، ولم

يَهْتَمُّوا حَتَّى بِأَبْنَائِهِمْ، وَلَا بِأَبَائِهِمْ، وَلَا بِمَصِيرِهِمْ بَعْدَهُمْ، وَهَذَا هُوَ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.
وَرَحِمَ اللَّهُ وَالِدَ الشَّهِيدِينَ: (العربي) و(السعيد)، فَإِنَّهُ فَكَّرَ فِيهَا لَمْ يُفَكِّرْ فِيهِ
الشَّهِيدَانِ الْمَرْحُومَانِ، وَأَوْصَى لِأَبْنَائِهِمْ (أَحْفَادَهُ) يَتَامَى الشَّهَدَاءُ أَنْ يَصِلُوا بِأَنْفُسِهِمْ إِلَى
تَرْكَتِهِ، فَأَوْصَى أَنْ يُنْزَلُوا مَنْزِلَةَ أَبَوَيْهِمْ، وَهُوَ تَفْكِيرُ سَلِيمٍ جَيِّدٍ، يُقَرِّهُ الدِّينَ وَيَعْمَلُ بِهِ
بِإِجْمَاعِ الْفُقَهَاءِ، وَيَعْتَبِرُهُ اعْتِبَارَ الْوَصِيَّةِ إِذَا تَنَازَعُوا (أَعْنَى الْوَرَثَةَ)، فَإِنْ اتَّفَقُوا عَلَى تَنْفِيزِ
إِرَادَةِ الْمَيِّتِ فَإِنَّهُمْ يُشَارِكُونَهُ فِي أَجْرِهِ.

ثَانِيًا: أَفْضَلُ الطَّرِيقِ وَأَحْسَنُهَا فِي فَكِّ هَذِهِ الْمَشْكَلَةِ، أَنْ يُفَضَّلُوا إِرَادَةُ الْمَيِّتِ، بِأَنْ
يَعْتَبَرُوا كَأَنَّ الشَّهَدَاءَ أَحْيَاءَ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَنَالُ مِنْ تَرَكَةِ وَالِدِهِ مَا كَانَ لَهُ لَوْ كَانَ
حَيًّا، ف (العربي) - رحمه الله - كَانَ يَنَالُ نَصِيبَيْنِ، وَ(السعيد) نَصِيبَيْنِ، وَكُلُّ بِنْتٍ مِنْ
أَخَوَاتِهَا الثَّلَاثِ نَصِيبٌ. هَذِهِ هِيَ قِسْمَةٌ مَا بَقِيَ بَعْدَ اخْتِزَاعِ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ فُرُوضَهُمْ
إِنْ كَانُوا، وَصَاحِبَةُ [الْفَرْضِ] ⁽¹⁾ هِيَ زَوْجَةٌ أَوْ زَوْجَاتُ وَالِدِ الشَّهِيدِينَ إِنْ كُنَّ. ثُمَّ كُلُّ
شَهِيدٍ يُورَّعُ نَصِيبُهُ عَلَى وَرَثَتِهِ، وَهَذِهِ هِيَ الْقِسْمَةُ الَّتِي أَرَادَهَا وَالِدُ الشَّهِيدِينَ، وَهَذَا مَا
كَانَ حَرِيًّا بِأَهْلِ هَذِهِ الْعَائِلَةِ الْكَرِيمَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ تَضَحِيَةَ الشَّهِيدِينَ بِالدُّنْيَا وَمَا فِيهَا فِي
سَبِيلِ اللَّهِ، وَنَصْرَ دِينِهِ، وَيَرَوْنَ حُسْنَ نِيَّةَ وَالِدِ الشَّهِيدِينَ فِي عَدَمِ حَرَمَانِ أَحْفَادِهِ.

ثَالِثًا: مَسْأَلَةُ التَّنْزِيلِ لَا يَخْتَلِفُ فِيهَا الْعُلَمَاءُ فِي وَجُوبِ مُرَاعَاتِهَا، وَلَا أَدْرِي مُسْتَدَّ
مَنْ أَهْمَلَهَا كَمَا ذَكَرْتُمْ، فَالْعُلَمَاءُ مُجْمِعُونَ عَلَى اعْتِبَارِ التَّنْزِيلِ، لَكِنَّهُمْ يَعْتَبِرُونَهُ اعْتِبَارَ
الْوَصِيَّةِ.

وَلِهَذَا إِذَا نَالَ الْمُنْزَلُ مَنْزِلَةَ الْأَبِ أَكْثَرَ مِنَ الثُّلُثِ، فَلِلْوَارِثِ أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَى ذَلِكَ
الزَّائِدَ عَلَى الثُّلُثِ فَقَطْ، لَا عَلَى أَصْلِ التَّنْزِيلِ، وَلَهُ أَنْ يُوَافِقَ كَمَا أَرَادَ الْمُنْزَلُ، احْتِرَامًا
لِإِرَادَةِ الْمَوْتَى.

(1) فِي النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [الْفَضْلُ]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

رابعاً: وقد أيد قانون الأسرة قضية التنزيل إن أغفله المنزل، وتعرض الحفيد للحرمان، فاعتبر الوصية الواجبة من الجد للحفيد، وجعله حقاً مكتسباً كان ينبغي أن تكون فيه وصية، ولذلك سمي الوصية الواجبة، أخذاً من قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: 180].

وبدأت دولة مصر بتنفيذ هذا، وقلدتها الجزائر بعد الثورة، لكثرة الوفيات في الشهداء، [وتعرض أبنائهم للحرمان]⁽¹⁾، لحجبهم حجب إسقاط من أعمامهم، أو حجب نقص من عماتهم.

خامساً: في هذه القضية جميع حفدة والد الشهيدين يصلون بأنفسهم إلى إرث جدّهم لوجود العاصب، فالتركة ينال منها بنات الهالك الثلثين، والثلث الباقي لأبناء وبنات (العربي) و(السعيد) رحمهما الله، يقتسمونه بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، بفضل وجود العاصب، وهو الذكر من أبناء (العربي)، فهذا الذكر لا يسمح لأحد أن يقرب من إرث جدّه، وينال حظه بالتعصيب بنفسه، وينال أخواته بتعصيبه هنّ، وينال بنات عمّه (السعيد) بتعصيبه أيضاً هنّ؛ لأنه ابن عمّهنّ المساوي هنّ في الدرجة. فإن تغلبت الأنانية على بنات والد الشهيدين، فإنهن لا يستطعن أن يحرمنهنّ من أخذ حقهنّ الثابت بالقرآن، فابن الابن يرث جدّه إن لم يكن له عمّ يحجبه، كما أن بنت الابن لها حق في ميراث جدّها، يُعصّبها أخوها أو ابن عمّها المساوي لها في الدرجة، أو تنال بالفرض بقية الثلثين مع البنّتين.

سادساً: بنات (السعيد) يقتسمن حظه من التركة كاملاً، ولا يدخل معهن أحد؛ لأنه وصية من جدّهنّ.

1993 / 10 / 06 م

(1) في النسخة المطبوعة: [وتعرضهم للحرمان]. وما أثبتناه هو الصواب الذي يقتضيه السياق.

يُطَالِبُ بِحَقِّ أَبِيهِ فِي الْمِيرَاثِ

السؤال:

إِنَّ أَبِي لَهُ ابْنٌ عَمٌّ كَانَ (بِاشَاغَا) فِي عَهْدِ الاستعمار، وَبِصِفَتِهِ كَذَلِكَ اسْتَوْلَى عَلَى أَرْضِ الْعَائِلَةِ كُلِّهَا، وَضَمَّهَا إِلَيْهِ، وَلَمَّا طَالَ بَهِ أَبِي أَمَامَ الْعَدَالَةِ، صَرَّحَ أَمَامَ الْقَاضِي بِأَنَّهُ اكْتَسَبَ الْجَنْسِيَةَ الْفَرَنْسِيَّةَ، وَأَصْبَحَ مُوَاطِنًا فَرَنْسِيًّا، وَهَذَا طَبَقًا لِلْمَرْسُومِ الْمُوَرَّخِ فِي 07 مَارَسِ 1944، وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّ قَاضِي الْمُسْلِمِينَ غَيْرَ مُؤَهَّلٍ لِلنَّظَرِ فِي هَذَا النِّزَاعِ. وَالْيَوْمَ عِنْدَمَا أَرَادَ أَبِي أَنْ يَطْلُبَ حَقَّهُ مِنَ الْمِيرَاثِ فِي هَذِهِ الْأَرْضِ مَنَعَهُ أَيْضًا (الْبِاشَاغَا).

والسؤال: هل لأبي الحق في الميراث في هذه الأرض أم لا؟ وما حكم الشرع فيمن تَجَنَّسَ بِالْجَنْسِيَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ فِي عَهْدِ الاستعمار عن طَوَاعِيَةٍ وَاخْتِيَارٍ؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

إِذَا كَانَ هُنَاكَ مَا يُثَبِّتُ بِأَنَّ الْأَرْضَ بِقِيَّتِ مُشْرَكَةٌ بَيْنَ أَبِيكَ وَابْنِ عَمِّهِ وَآلِهِمَا حَتَّى يَوْمَ النِّزَاعِ، فَهَذِهِ حُجَّةٌ عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ بَيْنَهُمَا، وَيَكُونُ (الْبِاشَاغَا) قَدْ اسْتَوْلَى عَلَى أَرْضٍ غَيْرِهِ بِصِفَتِهِ حَاكِمًا مِنْ حُكَّامِ السُّلْطَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ، وَأَنَّهُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ حَاجَّهُمْ عِنْدَ الْخِصَامِ، مُحْتَجًّا بِأَنَّهُ أَصْبَحَ يَتَمَتَّعُ بِالْجَنْسِيَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ، وَيَخْرُجُ مِنْ سُلْطَةِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَهَذَا الْاِحْتِجَاجُ اعْتِرَافٌ مِنْهُ بِأَنَّهُ خَرَجَ مِنْ حُكْمِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَيَتَمَتَّعُ بِقَانُونِ الدَّوْلَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ، وَبِهَذَا اسْتَوْلَى عَلَى أَرْضِ قَرِيبِهِ، وَحَيْثُ أَنَّ فَرَنْسَا وَحُكْمَهَا وَدَوْلَتَهَا زَالَتِ مِنَ الْجَزَائِرِ، وَأَصْبَحَتِ الْجَزَائِرُ دَوْلَةً لِأَهْلِهَا، وَقَرَّرَتْ أَنَّ يَكُونُ الْإِسْلَامُ دِينَ دَوْلَتِهَا، فَقَدْ أَصْبَحَ مَا اغْتَصَبَهُ (الْبِاشَاغَا) يَجِبُ أَنْ يُرْجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَالْأَرْضُ الَّتِي اسْتَوْلَى عَلَيْهَا تُرْجَعُ إِلَى أَهْلِهَا.

ومن المعلوم أنّ الحقّ في الإسلام لا يَضِيع بطول الزمان، ولهذا فإننا نرى أنّ أباك يَسْتَحِقُّ كاملَ حقوقه في الأرض التي اغتصبها (الباشاغا) بالجنسية الفرنسية، وهو أوّلُ بهذه الأرض من عموم المسلمين، فيجب أن تُرجع إليه كلّ حقوقه في هذه الأرض.

وأما التصريح المنسوب إلى (الباشاغا) الذي يدّعي فيه بأنه له صِفة (آغا) اكتسب - طبقاً للمرسوم المؤرّخ في 07 مارس 1944 - الجنسية الفرنسية، وأصبح مواطناً فرنسياً، بحيث أنّ قاضي المسلمين أصبح عنده غير مؤهل لمعرفة النزاع، إن صحّ التصريح منه فإنه يُعدُّ ارتداداً عن الشريعة الإسلامية، وكُفراً بها؛ لأنه يزدهي برفض الحكم الإسلامي وقاضي المسلمين.

فالآية في سورة النساء وهي: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: 65]، هذه الآية تُخرجه من الإسلام؛ لأنه لم يَرْضَ بِحُكْمِ الإسلام، واحتكم إلى الطاغوت، ثم إن الإسلام يعتبر الظالم المَغْتَصِب لا حَقَّ له فيما اغتصب، سواء كان مسلماً أو نصرانياً أو يهودياً، فيجب رفع يده عما اغتصب.

1993 / 10 / 20م

أخوات يُطالبن بنصيبهن في الميراث

السؤال:

تُوفِّي أخي، وهو متزوِّج بابنة عمي - وابنة عمّه في نفس الوقت - وترك ثروة مثل الأثاث والذهب... وله ابنة واحدة. وبعد سنتين من ذلك تُوفِّيت زوجته (ابنة عمي وزوجة أخي)، وتركّت نفس الثروة لابنتها الوحيدة، ونحن لم نُطالب بنصيبنا في الإرث؛ لأن ابنة أخي كانت على قيد الحياة. أربع سنوات بعد ذلك تُوفِّيت ابنة أخي،

والتي لا يوجد لها أولاد مع زوجها، وتَرَكْتَ المَتَوَفَاةَ نصيب إرثها مِن أبيها (الذي هو أخي)، وما وَرِثَتْه، وثروة أُمِّها (التي هي في نفس الوقت زوجة أخي وابنة عمي)، و ثروتها الخاصة مِن ذهب وأفرشة وأثاث. بِالْجُمْلَةِ تَرَكْتَ رِزْقَ أبيها وأُمِّها ورزقها هي، وكلُّ هذا يَتِمُّثَلُ في الذهب والأثاث... الخ، تَرَكْتَ كُلَّ هذا لزوجها.

السؤال هو: هل يَحَقُّ لنا أن نُطالب زوجها بالإرث؟

ولأحيطكم عِلْمًا: نحن ثلاث أخوات (أي نحن اللواتي نريد مطالبة زوجها بالإرث)، ولكن لدينا ابن عمٌّنا، هل هو أيضًا له الحق في أن يُطالب بنصيبه في الإرث أو لا؟

ملاحظة:

ولأحيطكم عِلْمًا بالموضوع أقول: إِنَّ ابنة أخينا قد تَرَكْتَ أيضًا مبلغًا ماليًا (مليونين) باسمها في صندوق التوفير والاحتياط، هل لنا حقٌّ في أن نُطالب بنصيبنا في هذا المبلغ المالي أم لا؟

نحن ثلاث أخوات: خيرة، مسعودة، حليلة، كُلُّنا بنات (ب). أخونا المَتَوَفَّى هو: (ب. ع) بن (ب). زوجته التي هي ابنة عمنا (ب. س) التي تُوفِّيت بعده. وابن عمنا (سليمان).

كتبْتُ لكم هذه الأسماء لأوضِّح لكم السؤال. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ت. ن

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتَّبع هُداة.

هاكِ الجواب عَمَّا سَأَلْتِ عنه في التَّرِكَاتِ الثلاث، وفيه بيان المُسْتَحِقِّينَ في هذا الميراث كُلِّه، والحُكْمُ في الموروث كُلِّه: في الذهب والفضة، والنقود، والأثاث، والعقار.

أولاً: عند وفاة الأخ المرحوم (ب.ع) بن (ب) تَرَكَ مِنَ الْوَرِثَةِ: زوجته (ب.س) - التي هي ابنة عمّه - كما تَرَكَ ابنة واحدة مِنْ صُلْبِهِ مِنْ زوجته (س)، وتَرَكَ ثلاث أخوات (هن: مسعودة، وخيرة، وحليمة)، وابن عمّه (سليمان).

أما زوجته فإنها تَسْتَحِقُّ الثُّمْنَ لوجود الفرع الوارث - وهي ابنتها - لقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ﴾ [النساء: 12].

وأما البنت فتستحق النصف، لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: 11].

وأما الأخوات الثلاث الشقيقات، فإنهن - هنا - مُعَصَّبات؛ لأن الأخت تكون عاصبة مع البنات، أو مع بنت الابن أو بنات الابن.

قال في الرَّحِيَّة:

وَالْأَخَوَاتُ إِنْ تَكُنْ بَنَاتٌ فَهُنَّ مَعَهُنَّ مُعَصَّباتٌ

ولما كانت الأخوات في هذه التركة مُعَصَّبات، فإنهن يأخذن الباقي كله بعد إخراج ثمن الزوجة، ونصف البنت، وأما ابن العم (سليمان) فهو محجوب بهنّ، ولا حقّ له في إرث ابن عمّه هنا.

قال الشيخ الشطي في (لُبَابِ الْفَرَائِضِ): «لَا يَرِثُ مَعَ الْبِنْتِ - أو بنت الابن - وَالشَّقِيقَةُ، الْأَخُ لِلْأَبِ، وَاحِدًا كَانَ أَوْ مُتَعَدِّدًا، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى؛ لِأَنَّ الشَّقِيقَةَ لَمَّا وَرِثَتْ بِالتَّعْصِيبِ مَعَ الْبِنْتِ أَوْ بِنْتِ الْإِبْنِ، نُزِّلَتْ مَنْزِلَةَ [الشَّقِيقِ]»⁽¹⁾ في التعصيب، وهو يَحْتَجِبُ الْأَخُ لِلْأَبِ فَكَذَلِكَ هِيَ. وَلَا فَرْقَ بَيْنِ الْوَاحِدَةِ وَالْمُتَعَدِّدَةِ فِي كُلِّ مِنَ الْبِنْتِ وَبِنْتِ الْإِبْنِ وَالشَّقِيقَةِ، فَالْمَدَارُ عَلَى كَوْنِ الشَّقِيقَةِ عَاصِبَةً»⁽²⁾.

(1) في الأصل: [الشقيقة]. والصواب ما أثبتناه من لُبَابِ الْفَرَائِضِ.

(2) محمد الصادق الشطي: لُبَابِ الْفَرَائِضِ. ص 38.

وإذا كانت الشقيقة تُحجَّب للأخ للأب مع ابنة أخيها، فأُخْرَى وأُولَى أن تُحجَّب العمَّ وابن العمَّ.

لهذا نقول: إنَّ هؤلاء الشقيقات للهالك عاصبات مع ابنة أخيهن، وأصل الفريضة من 8، ومنه تصحَّ.

- الزوجة (ب. س): تأخذ ثُمْنها، وهو 1 من 8.

- وابنة الهالك: تأخذ النِّصف، وهو 4 من 8.

- والباقي - وهو 3 من 8 - بين الأخوات: مسعودة وخيرة وحليمة، كُلُّ واحدة تأخذ 1 من 8 وهو المطلوب.

والعمل هكذا:

تَرَكَّة المرحوم (ب. ع)

8	
1	الزوجة: (ب. س)
4	ابنة الهالك
1	أخت الهالك: خيرة
1	أخت الهالك: مسعودة
1	أخت الهالك: حليمة
8	

ثانيًا: تركة المرحومة (ب. س)

عندما تُوفِّيت المرحومة (ب. س)، تَرَكَّت مِنَ الورثة ابنتها، كما تَرَكَّت مِنَ قرابتها ابن عمَّها (سليمان)، وبنات عمَّها (خيرة، ومسعودة، وحليمة).

فالذي يَرِثُها هو ابنتها من زوجها، وابنُ عمَّها (سليمان)، وهو عاصبها.

- فالبنت: تأخذ النصف، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَحْدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: 11].

- والنصف الباقي كله: يأخذه العاصب (سليمان).

- وأما بنات عمّها (خيرة، ومسعودة، وحليمة)، فلا حقّ لهن في إرثها؛ لأنّ العمّة [وابنة⁽¹⁾] العمّ لا ميراث لها.

وأصل الفريضة من اثنين. والعمل هكذا:

2	
1	البنت
1	ابن العم (سليمان)
2	

ثالثاً: تركّة المرحومة ابنته

عندما تُوفيت ابنة المرحوم (ب. ع) تركت من الورثة: زوجها، ومن القرابة عمّاتها (خيرة، ومسعودة، وحليمة)، وابن عمّها (سليمان).

الزوج: يرث النصف بالفرض، لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ [النساء: 12].

وابن العمّ (سليمان): يرث الباقي بالتعصيب.

ولا حقّ للعمّات في إرثها؛ لأنّ العمّة من ذوات الرّحم، ولا إرث لها.

وأصل الفريضة من اثنين، ومنه نصّح:

- للزوج النصف.

(1) في الأصل: [وابن]. والصواب ما أثبتناه.

- وللعاصب النّصف الباقي.

والعمل هكذا:

2	
1	زوج
1	ابن العم (سليمان)
2	

رابعًا: كلُّ مالٍ تَرَكَه الهالك المرحوم (ب. ع) سواء كان ذهبًا أو فضة أو كان دنائير جزائرية، أو كان عقارًا، أو حيوانًا، فلاخواته (خيرة، ومسعودة، وحليمة) نصيبٌ، ولهن أن يطالبن به متى شئن، ولا يسقط حقهن فيه بسكوتهن عندما تُؤفّي شقيقتهن (ب. ع) والد ابنة أخيهم، لقد جرت العادة في بلادنا أن لا تطالب المرأة بحَقّها في أبيها أو أخيها عند موته رحمةً بأولاده.

فإذا قامت اليوم هؤلاء الأخوات يطالبن بنصيبهن فيما تَرَكَه المرحوم (ب. ع)، فلهنّ في كلِّ ما تَرَكَه ثُمْنٌ لكلِّ واحدة منهن.

خامسًا: وأمّا ما تَرَكَته ابنة عمّهن (ب. س) من مالٍ خاصٍّ بها، فليس لهن فيه حقٌّ، وإنما الحقُّ فيه للعاصب (سليمان).

وكذلك ما تَرَكَته الهالكة الأخيرة - وهي ابنة أخيهم - من مالها الخاص بها، سواء ورثته عن أبيها أو اكتسبته، فهو بين زوجها (النّصف) وبين عاصبها (سليمان).

سادسًا: النقود الموجودة في صندوق التوفير للمرحومة ابنة المرحوم (ب. ع)، ما كان فيها من مال أبيها فلهنّ فيه الثُمْن لكلِّ واحدة من الأخوات (خيرة، ومسعودة، وحليمة).

وأمّا ما كان فيها من مالها الخاص، أو من نصيبها فيما ورثته عن أبيها أو عن أمّها، فلا حقٌّ للعمّات فيه، إنما حقّهن في مال أخيهم عند وفاته.

ولكن ابن العم (سليمان) يأخذ [النصف]⁽¹⁾ من كل شيء فيما تركته الهالكة (ب. س)، وكذلك النصف من كل شيء تركته البنت، والنصف الباقي لزوجها. هذا ما تبين لنا من الحقوق في هاته التركات، ونرجو أن يأخذ كل ذي حق حقه، والله يرث الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين. والله أعلم.

13 محرم 1406هـ / 28 سبتمبر 1985م

قتل زوجته وهو سكران فهل يرثها؟

السؤال:

احتاج رجل من جرّاء غضبه على زوجته، فتناولها بالضرب المبرح - وهو سكران - فأصاب منها مقتلاً، وذهبت ضحية تهوّر ووحشيّة وسوء سلوك، وقد حوكم أمام محكمة الجنايات، فقصّت بإدانتها من أجل ارتكابه جريمة الضرب والجرح العمدي المفضي للوفاة دون قصد حدوثها، وعاقبته بالسجن لبضع سنين، وبديّة يدفعها للورثة. وبعد أن قضى مدة السجن وخرج منه، تقدّم - بواسطة محاميه - يطالب بحقه في الإرث. فهل له الحق فيه أم هو قاتل لا إرث له؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. أولاً: هذا القاتل - كما صوّره السؤال - أدانته المحكمة بتهمة الضرب المفضي إلى الوفاة، وبرأته من قصد القتل ونيتته، وحكمت عليه بالتعزير الشديد، وبالدية - والثلاثان منها على العاقلة في حكم الشريعة الإسلامية عندما يثبت الخطأ ويتّفي العمد، والثلث عليه -.

(1) ما بين معقوفين سقط من الأصل، وأثبتناه لأن السياق يقتضيه.

وَحُكْمُ المحَكِّمةِ بالتعزير الشديد يُدُلُّ على أَنَّ تَهْمَةَ العَمْدِ كانت قويةً، وإنَّما انتفع القاتل بالشُّكِّ أو بالشُّبهة، وذلك لفائدة المُنْتَهَم، للقاعدة الشرعية: "اذرأوا الحدود بالشُّبُهَات". وحتى في قتل العَمْدِ يُدْرَأُ الحدُّ بالشُّبهة كما في خليل⁽¹⁾ وشُراحه. قال الدردير مازجاً كلامه بكلام خليل: «وإنَّ أَتَمَّ بِشُّبْهَةٍ تَدْرَأُ عنه القصاص، كَرَمِي الوالد ولَدَه بِحَجَرٍ فَمَاتَ مِنْهُ»⁽²⁾. ومِثْلُ ذلك حالةُ المجنون والصبيِّ، نَصَّ شُراح المختصر على أنَّهما تمنعان القاتل من الإرث وإنْ دُرِيَ عنه الحدُّ.

ثانيًا: وهناك ظروف قد يراها القانون مُحَقِّقة، لا يَتَحَقَّقُ معها العَمْدُ والعُدوان، بينما يراها علماء الشريعة بغير هذا المنظار، ومثالها ارتكاب الجناية في حالة السُّكْرِ بِحَرَامٍ، فالجاني يَتَحَمَّلُ مسؤوليته كاملةً - في نظر الفقهاء -؛ لأنه أدخَلَ السُّكْرَ على نفسه، وقد يُعْفِيهِ الفقهاء من المسؤولية إذا ألْحَقَ الضَّرَرَ بنفسه دون الإضرار بغيره، ولذلك قالوا فيه: السَّكَرانُ يَلْزَمُهُ العِتْقُ والطلاق والجنايات، ولا تَلْزَمُهُ الإقرارات والعقود.

قال الدردير في شرح المختصر في باب الطلاق: «مَحْصَلُ القول في السَّكَرانِ لُزومُ الجنايات والعِتْقُ والطلاق له دون الإقرارات والعقود»⁽³⁾. وإنَّما أُلْغُوا اعتبارَ إقراراته وعقوده لأنَّ غيره قد يَسْتَغِلُّ ضَعْفَهُ وحالة سُكْرِهِ لفائدته، أمَّا اعتدائه على حقوق غيره، فإنه يَتَحَمَّلُ مسؤوليته فيها حتى لا يَتَّخِذَ سُكْرَهُ مُبرِّرًا لعدوانه. فإن جَعَلَ القانونُ السُّكْرَ مُبرِّرًا لانعدام قَصْدِ القتل، فالفقه لا يَرى ذلك، ويَحْمِلُهُ المسؤولية.

ثالثًا: وقاتِلُ العَمْدِ والعُدوان ليس له نصيبٌ في إرث مقتوله، لا في مَالِهِ ولا في دِيَّتِهِ، مُعامَلَةٌ له بنقيض مقصوده من القتل، وإِثْمًا له باستعجال حصوله على إرثه،

(1) انظر: مختصر خليل. ص 308.

(2) الشرح الكبير. ج 4/ ص 486.

(3) الشرح الكبير. ج 2/ ص 365.

وسدًا لهذا الباب الخطير على حياة الناس.

وقاتل العمد هو الذي أقدم على جريمته وقصد إلى القتل، سواء بنية مبيتة وسبق إصرار أو دون ذلك، وسواء استعمل مُحَدِّدًا، أو نازًا، أو عصًا، أو حجرًا، أو سُهًا، أو إغراقًا، أو خنقًا، أو سلط عليه حيوانًا ضارياً يفتك به، كله يصدق عليه العمد مع الوصول به إلى القتل.

وقيد بالعمد احترازًا من الخطأ، كمن رمى حيوانًا - أو غيره - فأصاب إنسانًا، وكما لو رمى عدوًا - في ظنه - فإذا به مسلمٌ، وقد قتل المسلمون (اليمان) والد حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما يوم أحد، ظنًا منهم أنه مُشْرِكٌ⁽¹⁾، فوداه رسول الله، وتصدق حذيفة بدينه⁽²⁾.

وقيد بالعدوان احترازًا من القتل العمد غير العدوان، كما لو نفذ فيه حكمًا، فلو كان القتال حاكمًا فقتله تنفيذًا لحكم الشرع، لورثته إن كان وارثًا له، كمن قتل ولده أو قريبًا له يرثه.

فهذا القاتل عمدًا عدوانًا لا حق له في شيء مما خلفه المقتول ولا في دينه، بينما قاتل الخطأ لا حق له في دينه التي تُقسَّم على الورثة، ولكن له الحق في تركته. قال خليل في مختصره - عاطفًا على الممنوعين من الإرث -: «ولا قاتل عمدًا عدوانًا وإن أتى بشبهة كمخطيء من الدية»⁽³⁾. وشرحه الدردير بقوله: «ولا يرث قاتل لمورثه ولو مُعتقًا لعتيقه

(1) أخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار، باب: ذكر حذيفة بن اليمان العسبي رضي الله عنه، حديث (3824)، عن عائشة رضي الله عنها.

(2) أخرجه أحمد في مسنده، حديث (23639)، والبيهقي في السنن الكبرى (ج 8/ص 228)، والحاكم في المستدرک (ج 3/ص 242) عن محمود بن لبيد رضي الله عنه. قال الحاكم: «حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

(3) مختصر خليل. ص 308.

أو صبيًّا أو مجنونًا، تَسْبِيًّا أو مباشرةً عَمْدًا عُدْوَانًا، وإنْ أَتَى بِشُبْهَةٍ تَدْرَأُ عَنْهُ الْقَصَاصَ، كَرَمِي الْوَالِدِ وَلَدُهُ بِحَجَرٍ فَمَاتَ مِنْهُ... كَمُخْطِئٍ لَا يَرِثُ مِنَ الدِّيَّةِ، وَيَرِثُ مِنَ الْمَالِ»⁽¹⁾.

وانظر إلى قول الدردير: «صبيًّا أو مجنونًا»، فإنَّ الشرع رَفَعَ عَنْهُمَا التَّكْلِيفَ، وَلَكِنْ الْمَسْأَلَةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ، فَاسْتَحَقَّ الْحَرَمَانُ مِنْهُ، فَأَوَّلَى وَأُخْرَى مِنْهُمَا بِالْحَرَمَانِ مَنْ ارْتَكَبَ جُرْمَهُ وَهُوَ سَكْرَانٌ.

وشرح الشيخ عlish قول خليل بقوله: «كَقَاتِلِ مُخْطِئٍ فَلَا يَرِثُ مِنَ الدِّيَّةِ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ يَرِثُ مِنَ الْمَالِ، وَهُوَ كَذَلِكَ»⁽²⁾، وَفِي أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ وَشَرْحِهِ مِثْلُ هَذَا⁽³⁾.

رَابِعًا: وَهَذَا الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ خَلِيلٌ وَشَرَّاحُهُ هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ فِي إِرْثِ الْقَاتِلِ كَمَا نَقَلَهُ الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ بْنُ رِشْدٍ فِي (بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ)، إِذْ قَالَ: «اِخْتَلَفُوا فِي مِيرَاثِ الْقَاتِلِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ:

1 - فَقَالَ قَوْمٌ: لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ أَصْلًا مَنْ قَتَلَهُ.

2 - وَقَالَ آخَرُونَ: يَرِثُ الْقَاتِلُ، وَهُمْ الْأَقْل.

3 - وَفَرَّقَ قَوْمٌ بَيْنَ الْخَطَا وَالْعَمْدِ، فَقَالُوا: لَا يَرِثُ فِي الْعَمْدِ شَيْئًا، وَيَرِثُ فِي الْخَطَا إِلَّا مِنَ الدِّيَّةِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ.

4 - وَفَرَّقَ قَوْمٌ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِي الْعَمْدِ قَتْلٌ بِأَمْرٍ وَاجِبٍ أَوْ بَغَيْرِ وَاجِبٍ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ مَنْ لَهُ إِقَامَةُ الْحُدُودِ، وَبِالْجُمْلَةِ [بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ] ⁽⁴⁾ يَتَّهِمُ أَوْ لَا يَتَّهِمُ ⁽⁵⁾.

(1) الشرح الكبير. ج 4/ ص 486.

(2) عlish. مَنَحَ الْجَلِيلِ شَرْحَ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ. ج 9/ ص 691.

(3) انظر: الدردير. الشرح الصغير (شرح أقرب المسالك، بهامش بُلْغَةِ السَّالِكِ لِأَقْرَبِ الْمَسَالِكِ لِلصَّاوِي).

ج 4/ ص 713.

(4) فِي النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: [مَنْ]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ.

(5) ابْنُ رِشْدٍ. بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ. ج 2/ ص 293.

فالقاضي أبو الوليد عَرَضَ قضيةَ القاتل في الفقه داخل المذهب وخارجه، ومذهب مالك وأصحابه وسطاً بين المذهب الذي عَمَّمَ الحِرمان أصلاً، والثاني الذي عَمَّمَ الإرث كلاً. ومن أصحابه مَنْ قَيَّدَ الحِرمان - في حال العَمْد - بالعُدوان، فإن كان الشرع هو الذي مَكَّنَه مِنْ قَتْلِهِ لم يُجَرِّمْ مِنْ إِرْثِهِ، وهذا ما نَصَّ عليه خليل وشراحه.

خامساً: وَمِمَّا تَقَدَّمَ يَتَضَحُّ لَنَا حُكْمُ هَذَا الْقَاتِلِ زَوْجَتَهُ، وَهُوَ فِي حَالِ غَضَبٍ وَاهْتِجَاجٍ وَشُكْرٍ.

فإن صَدَّقَ عَلَيْهِ وَصَفُ قَاتِلِ الْخَطَا - كالذي قَصَدَ رجلاً فأصاب آخر ونحو ذلك - فإنه لا يَرِثُ فِي الدِّيَّةِ، وَلَكِنْ يَرِثُ فِي الْمَالِ. وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَصْدُقْ عَلَيْهِ وَصَفُ الْمُخْطِئِ - كما بَيَّنَّه علماء الشريعة - بل صَدَّقَ عَلَيْهِ وَصَفُ الْمُتَعَمِّدِ - وإن نَجَا مِنَ الْقِصَاصِ بِشُبْهَةٍ - فليس له حَقٌّ فِي شَيْءٍ مِنَ الدِّيَّةِ وَلَا مِنَ الْمَالِ.

والذي يَظْهَرُ - مِمَّا بَسَطَهُ علماؤنا - أنه - في قضية الحال - لا يَصْدُقُ عَلَيْهِ وَصَفُ قَاتِلِ الْخَطَا؛ لِأَنَّ حَالَةَ الشُّكْرِ لَا تُعْفِيهِ مِنَ الْمَسْئُولِيَّةِ الْجَنَائِيَّةِ عَلَى الْأَقْلَى فِي نَاحِيَّتِهَا الْمَالِيَّةِ، وَقَدْ حَكَمَتْ بِهَا الْمَحْكَمَةُ، وَإِذَا كَانَ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ يُجَرِّمَانِ مِنَ الْإِرْثِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ - كما نَصَّ عَلَيْهِ شُرَاحُ الْمُخْتَصَرِ - فَأَحْرَى وَأَوْلَى أَنْ يُجَرِّمْ مِنْ ذَلِكَ سَكْرَانٌ اقْتَرَفَ أَبْشَعَ جَرِيمَةٍ، ثُمَّ هُوَ الْيَوْمَ يُطَالَبُ بِحَقِّ إِرْثِ الْمَالِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قتل زوجته خطأ فهل يرثها؟

السؤال:

إنَّ الْمُسَمَّى (ش. ع. ق) ضَرَبَ زَوْجَتَهُ الْمَرْحُومَةَ (ت. ع) الَّتِي مَاتَتْ بِسَبَبِ الضَّرْبِ، وَأُصْدِرَتِ الْمَحْكَمَةُ الْجَنَائِيَّةُ حُكْمُهَا فِي الدَّعْوَى، وَقَضَّتْ بِإِدَانَتِهِ مِنْ أَجْلِ ارْتِكَابِهِ جَرِيمَةَ الضَّرْبِ وَالْجَرْحِ الْمُقْضِي لِلوَفَاةِ دُونَ قَصْدِ حَدُوثِهَا، وَقَضَّتْ عَلَيْهِ بِعُقُوبَةٍ ثَلَاثَ سَنَوَاتٍ حَبْسٍ نَافِذَةٍ، كَمَا حَكَمَتْ عَلَيْهِ أَيْضًا بِأَنْ يَدْفَعَ إِلَى الْأَطْرَافِ الْمَدْنِيَّةِ دِيَّةً، كَمَا

هو منصوص عليه في منطوق الحكم، ونُفذ الحكم على المتهم المذكور، وقضى مُدة الحبس. والسؤال المطروح هو: هل الزوج يرث زوجته التي كان سبباً في موتها، أم يُعتبر قاتلاً؟ والقاتل لا يرث المقتول.

المؤتق: ع. س

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: هذا القاتل - كما عَرَضْتُمْ قضيته - قد أثبت القضاء والبحث أنه قتل زوجته خطأ من غير عَمْدٍ عُذْوَان، له حقٌّ في إرث مال زوجته، ولا حقٌّ له في إرث شيءٍ مِنْ دِيَّتِهَا.

ومن المعلوم أن قَتِيلَ الخطأ يتحمَّل القاتل ثُلث الدِّيَّة، وتحمَّل عاقلة القاتل الثلثين الباقيين، وتوزَّع الدِّيَّة على الورثة حسب أنصبتهم، وللزوج نصيبه: النصف عند عدم الولد، أو الربع عند وجود الولد.

وفي حال قتل الخطأ - كما هنا - ليس للقاتل حقٌّ ولا نصيبٌ في الدِّيَّة، ولكن له حَقُّه ونصيبه في إرثه لِمالِهَا، وهذا ما نصَّت عليه كُتب المذهب المالكي المُعتمَدة كما سيأتي.

ثانياً: القاتل الذي ليس له نصيبٌ في إرث مقتوله - لا في دِيَّتِهِ ولا في ماله - هو قاتل العَمْدِ العُذْوَان، وهو الذي أقْدَمَ على قَتْلِ ضَحِيَّتِهِ، وقَصَدَ إِلَيْهِ، واستعمل سلاحاً يَمَّا يُستعمل في القتل، ولو حَجَرًا، أو سُمًّا، أو إغراقًا، أو خَنْقًا... الخ.

وقِيَدَ بالعَمْدِ احترازًا مِنَ الخطأ، وبالعُذْوَانِ احترازًا يَمَّا إذا قَتَلَهُ عَمْدًا تنفيذًا لحُكْمِ القصاص فيه، فإنه يَرِثُهُ.

ثالثاً: وهذا ما نصَّت عليه كُتب المذهب، قال خليل في مختصره عاطفاً على الممنوعين من الإرث: «ولا قاتل عَمْدًا عُذْوَانًا وإن أتى بِشُبْهَةٍ كَمُخْطِئٍ مِنَ الدِّيَّة».

وَشَرَحَهُ الدردير بقوله: «ولا يَرِث قَاتِلُ لِمُورِّثِهِ وَلَوْ مُعْتَقًا لَعَتِيقِهِ أَوْ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا، تَسْبِيًّا أَوْ مَبَاشَرَةً عَمْدًا عُدَوَانًا، وَإِنْ أَتَى بِشُبْهَةٍ تَدْرَأُ عَنْهُ الْقَصَاصَ، كَرَمِي الْوَالِدِ وَلَدُهُ بِحَجَرٍ فَمَاتَ مِنْهُ... كَمْخُطِي لَا يَرِث مِنَ الدِّيَةِ، وَيَرِث مِنَ الْمَالِ».

وَشَرَحَهُ عَليش بقوله: «كَقَاتِلِ مُخْطِيٍّ فَلَا يَرِث مِنَ الدِّيَةِ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ يَرِث مِنَ الْمَالِ، وَهُوَ كَذَلِكَ».

وَكَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ خَلِيلٌ وَشُرَاحُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ صَاحِبُ (أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ) - وَهُوَ الدردير - بِعِبَارَةٍ شَبِيْهَةٍ بِعِبَارَتِهِ فِي شَرْحِ خَلِيلٍ.

رَابِعًا: وَهَذَا الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ الْمُخْتَصِرُ وَشُرَاحُهُ هُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ مَالِكٍ كَمَا نَقَلَهُ الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ بْنُ رَشْدٍ فِي كِتَابِهِ (بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ وَنَهَايَةُ الْمُقْتَصِدِ)، إِذْ يَقُولُ: «اِخْتَلَفُوا فِي مِيرَاثِ الْقَاتِلِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ:

1- فَقَالَ قَوْمٌ: لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ أَصْلًا مَنِ قَتَلَهُ.

2- وَقَالَ آخَرُونَ: يَرِثُ الْقَاتِلُ، وَهُمْ الْأَقْل.

3- وَفَرَّقَ قَوْمٌ بَيْنَ الْخَطَا وَالْعَمْدِ، فَقَالُوا: لَا يَرِثُ فِي الْعَمْدِ شَيْئًا، وَيَرِثُ فِي الْخَطَا إِلَّا مِنَ الدِّيَةِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ.

4- وَفَرَّقَ قَوْمٌ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِي الْعَمْدِ قَتْلٌ بِأَمْرٍ وَاجِبٍ أَوْ بِغَيْرِ وَاجِبٍ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ مَنْ لَهُ إِقَامَةُ الْحُدُودِ، وَبِالْجُمْلَةِ [بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يُتَّهَمُ أَوْ لَا يُتَّهَمُ].

وَإِبْنُ رَشْدٍ عَرَضَ الْمَسْأَلَةَ كَمَا هِيَ فِي الْمَذْهَبِ وَخَارِجِ الْمَذْهَبِ، [وَقَيَّدَهُ بَعْضُهُمْ]⁽¹⁾ بِالْعَمْدِ الْعُدَوَانِ، وَهُوَ الْقَوْلُ الرَّابِعُ مِمَّا حَكَاهُ ابْنُ رَشْدٍ، وَالْقَوْلُ بِالتَّفَرُّقِ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالْخَطَا، وَاسْتِحْقَاقِ الْإِرْثِ مِنَ الْمَالِ دُونَ الدِّيَةِ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ كُتِبَ الْمَذْهَبُ.

(1) فِي النسخة المطبوعة: [وَقَيَّدَهُم]. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

خامساً: إذا تقرر هذا، فإننا نقول: إن هذا الرجل (ش. ع. ق) الذي قتل زوجته (المرحومة: ت. ع) قتل خطأ، وأدين بذلك، ونُقذ فيه حكم التعزير، لا يستحق شيئاً في دية زوجته، ولكنه يستحق نصيبه المفروض له في إرثها حسبما نص عليه كتاب الله، وعلى قضائنا أن يُنفذوا ما ذهب إليه إمامنا مالك وأصحابه. والله وارث الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين.

13 رمضان 1406هـ / 22 ماي 1986م

ميراث ذوي الأرحام

السؤال:

المُتَوَفَّى (المالك) ليس له وارث بالفرض ولا بالتعصيب، إذ ليس له قريب غير أبناء وبنات أختين له قد سبقتاه في الوفاة، فهل يجوز شرعاً أن يرثه أبناء وبنات أخته وهو خال لهم، مع العلم أن أخته قد ماتت قبله؟

إن كان لأبناء وبنات الأخت أن يرثوا خالهم، فما نصيب الواحد منهم من الذكور والبنات؟ وهل يتساوون فيما بينهم؟

الرجاء منكم أن تكون الإجابة حسب الشرع، وأن تبينوا موقف قانون الأسرة.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: مقتضى فقه مذهب مالك أن الخال لا يرث أبناء ولا بنات الأخت، كما أنهم لا يرثونه إذا هلك، ولا يصلون إلى ماله بأنفسهم، فأثمهم هي واسطتهم إلى ماله، فإن هلك قبله فقد انقطعت الصلة الإرثية، كما أنها واسطة بين أخيها وبين أبنائها، فالخال من ذوي الأرحام، من القرابة الذين لا يصلون إلى الميراث.

وفي بعض المذاهب إذا لم يُوجَد عاصِبٌ ورَثُوا ذوي الأرحام، والخالُ منهم، وأبناء وبنات الأخت منهم، وقانونُ الأسرة قد أباح لذوي الأرحام أن يرثوا، ولا أدري بأيِّ المذاهب أخذ.

ثانيًا: قد يكون أبناء الأخت عَصَبَةً إذا كانت الأخت تزوّجت من أبناء عمّها ولو من بعيد، كما يَحْدُثُ في المرأة البدوية، ففي غالب الأمر يكون زوجها من أبناء عمّها، وفي هذه الحالة يَصِلُونَ إلى مال الهالك بِصِفَتِهِمْ عَصَبَتَهُ ولو من بعيد.

ثم إنَّ الشخص الذي لا يترك أحدًا يرثه نادرٌ جدًّا، فقد يكون من قرابته وأبناء عمّه من يرثه وهو لا يدري، فالوارث للهالك هو ابنه، فإن لم يكن فأخوه الشقيق، فإن لم يكن فأخوه للأب، فإن لم يكن فابن أخيه الشقيق، فالذي للأب، فإن لم يكن فعَمُّه الشقيق، فالذي للأب، فإن لم يكن فأبناء عمّه الشقيق، فالذي للأب، والأقرب فالأقرب، فلو بَحَثْتَ جيّدًا - وخصوصًا في البادية - فلا بُدَّ أن تجد في أبناء العمِّ وارثًا عَصَبَةً.

ثالثًا: فلو قدرنا أنه لم يُوجَد وارث أصلاً، فالمال - أو ما فَضَّلَ منه - يرجع إلى بيت مال المسلمين، فهو عاصِبٌ من لا عاصِبَ له. والله أعلم.

1987 / 03 / 27م

خالُ الهالك يدّعي الحقَّ في الميراث والشفعة

السؤال:

اسمحوا لي أن أعرض على مجلسكم الموقر هذه القضية، لنبيّتوا حكم الشريعة الإسلامية فيها، وعسى أن تدفع عنا ما يهدّدنا من سلب حقنا، وتشريدنا من دار سكّنتنا، وهاكم الأحداث:

1 - أنا امرأة، ولقبني: (ش. ت. ف)، سَلَّمْتَنِي عَائِلَتِي الصَّغِيرَةَ إِلَى خَالَتِي السَّيِّدَةِ (ز. ف) - زَوْجَةِ (م. و) - مِنْ بَابِ الْمُوَاسَاةِ، إِذْ كَانَ هَذَانِ الزَّوْجَانِ عَاقِرَيْنِ، فَنَشَأْتُ فِي بَيْتِهْمَا، لَا أَعْرِفُ لِي أُمًّا وَلَا أَبَا غَيْرِهْمَا، وَبِذَلِكَ كُنْتُ أَذْعُوهُمَا، وَعَرَفْتُ الْحَقِيقَةَ مِنْ بَعْدِ، وَلَكِنْ ذَلِكَ لَمْ يُغَيِّرْ شَيْئًا، لَمَّا كَانَتْ عَائِلَتُنَا مُحَافِظَةً لَمْ يُفَكِّرْ أَحَدٌ فِي تَغْيِيرِ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّبْنِيَّ شَرْعِيًّا لِرُؤُوسِهِمُ اللَّهُ، لَا لِغَرَضٍ دُنْيَوِيٍّ.

وعاشت هذه العائلة المترتبة من الزوجين ومنّي - كابتة لهما - في سعادة وهناء، وزالت عنهما كآبة زوجين عاقرين، فلما بلغت سن الزواج تزوّجت في بيتهما، وسكنت وزوجي في دارهما، واهتمّا بأبنائنا من زوجي، كما اهتمّا بي من قبل.

2 - ثم تُوفِّي الحاج (م. و) - رحمه الله - وَتَرَكَ مِنَ الْوَرَثَةِ زَوْجَتَهُ السَّيِّدَةَ (ز. ف)، وَتَبَيَّنَ - بَعْدَ الْبَحْثِ مِنَ الْمَحْكَمَةِ - أَنَّهُ لَمْ يَتْرُكْ مِنْ ذَوِي قَرَابَتِهِ عَاصِبًا، وَلِهَذَا أَقَامَتِ الْمَحْكَمَةُ الْفَرِيضَةَ الشَّرْعِيَّةَ، فَأَخَذَتْ أَرْمَلَةُ الْهَالِكِ رُبْعَ التَّرِكَةِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَهُمْ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ [النساء: 12]، وَبِالْبَاقِي أَخَذَهُ بَيْتُ مَالِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ وَارِثٌ مِنْ لَا وَارِثَ لَهُ.

3 - بَعْدَ أَرْبَعِ سِنَوَاتٍ مِنْ وَفَاةِ الْمَرْحُومِ، طَلَبْتُ مِنْ خَالَتِي أَنْ تَبِيعَنِي نَصِييَهَا فِي الدَّارِ - الَّتِي وَرِثَتْهُ مِنْ زَوْجِهَا - وَهِيَ الَّتِي عِشْنَا فِيهَا طَوَالَ حَيَاتِنَا، فَبَاعَتَنِي ذَلِكَ بَيْعًا صَاحِبًا، وَبَقِيَتْ مَعِي وَمَعَ زَوْجِي وَأَوْلَادِي - كَمَا كُنَّا مِنْ قَبْلِ - ثُمَّ طَلَبْتُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ - الَّتِي هِيَ شَرِيكِي فِي الدَّارِ - أَنْ يَبِيعَنِي نَصِييَهُ فِي الدَّارِ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ، مِنْ بَابِ الرِّفْقِ وَالْمُوَاسَاةِ وَالْمُصْلَحَةِ، فَأَسْعَفُونِي بِمَا طَلَبْتُ، وَقَرَّرُوا أَنْ يَبِيعُونِي نَصِييَهُمْ، وَذَلِكَ مِنْذُ ثَلَاثِ سِنَوَاتٍ، وَقَدْ تَمَّ الْعَقْدُ.

4 - بَعْدَ أَنْ طَلَبْتُ شَرَاءَ حِصَّةِ بَيْتِ الْمَالِ - وَهُوَ شَرِيكِي فِي الدَّارِ - ظَهَرَ شَخْصٌ - هُوَ السَّيِّدُ (ت. أ) - وَادَّعَى أَنَّهُ صَاحِبُ حَقٍّ فِي الْإِرْثِ بِصِفَةِ كَوْنِهِ خَالَ الْهَالِكِ، وَأَنَّ الْهَالِكَ كَانَ حَتَفِيًّا، وَأَنَّهُ هُوَ حَتَفِيٌّ، وَلَهُ بِمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ حَقُّ الْإِرْثِ، فَالْخَالُ مِنْ

ذوي الأرحام، وهو وارثٌ كغيره من ذوي الأرحام.

ولم يَكْتَفِ بهذا، بل إنه جعل يُطالب بالدار كُلِّها، لتَوَوَّلَ إليه وحده، فالثلاثة الأرباع التي كانت بيد بيت المال يُطالبُ أن تَوَوَّلَ إليه بطريق الإرث، والرُّبْع الذي كان بيد أرملة الهالك، وباعته مني، يُطالبُ أن يَوَوَّلَ إليه بطريق الشُّفْعَة؛ لأنه (شريكٌ).

ولو تَحَقَّقَ مُرادُه، وحُكِمَ له باستحقاقه الإرث، ثم باستحقاقه الشُّفْعَة، فمعنى ذلك أن الدار كُلِّها تُصبح ملكه وحده، هذه الدار التي كَوَّنَتْها خالتي مع زوجها، وسَكَنَّا فيها، وما تزال هذه المرأة الكبيرة تعيش فيها قَريرة العين مع (ابنتها) وأحفادها، إن هذه العائلة كُلِّها تُصبح تحت رحمته، كما تكون مُعرَّضةً لِطَرْدِها منها.

لهذا فإننا نلتجئ إلى الشريعة الإسلامية، التي تَحْكُمُ بِمُقْتَضَى نصوصها - في الأحوال الشخصية - محاكمُ الدولة الجزائرية، لِتَحْمِينا مِمَّا عسى أن يُصَيِّبنا، وليس لنا - ونحن امرأتان ضعيفتان - من يَحْمِينا سواهما: الشريعة والحكومة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ش. ت. ف - ز. ف

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. وبعد، فقد اطلَّعنا على الاستفتاء السابق، فتبيَّن لنا - والله أعلم - أنه لا حَقَّ لهذا السيد في الإرث الذي يُطالبُ به، ولا حَقَّ له في الشُّفْعَة إن حُكِمَ له باستحقاق الإرث، وبيان ذلك ما يأتي:

لا حَقَّ له في الإرث:

أولاً: لا حَقَّ له في الإرث؛ لأنه من ذوي الأرحام، والمرادُ بِذَوِي الأرحام - في اصطلاح العلماء - كما قال القرطبي في كتابه (أحكام القرآن): «هو من لا سَهَمَ له في

الكتاب، من قرابة الميت، وليس بعَصْبَةٍ، كأولاد البنات، وأولاد الأخوات، وبنات الأخ، والعمّة، والخالة»⁽¹⁾.

فالخال - كالخالة والعمّة - لا حَقَّ له في شيء من تركة الهالك؛ لأنهم - وإن كانوا قرابة - لم يرد ذكرهم في آيات الميراث من كتاب الله، ولا صَحَّ بإزث واحد منهم [حديث]⁽²⁾ في سنّة رسول الله ﷺ.

هذا هو مذهب الإمام مالك وأصحابه، كما أنه مذهب الشافعي وأصحابه، وهو ما ذهب إليه أبو بكر الصّدّيق، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وزيد بن ثابت، وغيرهم من الصحابة، وزيد هو أعرّف الصحابة بعلم الفرائض، لقوله عليه الصلاة والسلام: «أَفْرَضُهُمْ زَيْدٌ»⁽³⁾.

وأما قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾ [الأحزاب: 6]، فإنّ المراد بأولي الأرحام في هذه الآية هم العصبة من القرابة، كما صحّحه علماء التفسير⁽⁴⁾. وكان رسول الله عليه الصلاة والسلام لما هاجر إلى المدينة قد آخى بين أصحابه، ففهم بعض أصحابه أنّ هذه المؤاخاة تمتدّ إلى الميراث، فبرث الأخ أخاه كما يرث الأخ في النسب، فنزلت هذه الآية، وقرّرت بين أخوة النسب والرحم من العصبة فلهم الميراث، وبين أخوة الإسلام فإنها أخوة روحية بعيدة عن استحقاق الإرث، فاستحقاق الإرث بيّنته آيات الميراث وفصلته.

(1) تفسير القرطبي، ج 8/ ص 59.

(2) ما بين معقوفين لم يوجد في الأصل، وأثبتناه لأنّ السياق يقتضيه.

(3) أخرجه الترمذي في كتاب المناقب، باب: مناقب معاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبي، وأبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم، حديث (3791)، وابن ماجه في المقدمة، باب: فضائل زيد بن ثابت، حديث (154)، وأحمد في مسنده، حديث (13990)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وقال الحافظ في الفتح (ج 7/ ص 126): «رجاله ثقات».

(4) انظر: تفسير القرطبي، ج 8/ ص 58.

وَفَهَمَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ - ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ -
عَامَّةٌ، تَشْمَلُ كُلَّ الْقَرَابَةِ وَالرَّحِمِ مِنْ نَاحِيَةِ الْأَبِ وَالْأُمِّ، عَصَبَةً كَانُوا أَوْ غَيْرِهِمْ، وَلِهَذَا
وَرَّثُوا بَنَاتِ الْأَخِ، وَالْعَمَّةَ، وَالْخَالَ، وَالْخَالَهَ، وَالْجَدَّ أَبَا الْأُمِّ... الخ.

وإلى هذا القول ذهب أبو حنيفة وأحمد بن حنبل، مُحْتَجِّينَ بِهَذِهِ الْآيَةِ، وَبِأَحَادِيثٍ
وَارِدَةٍ نُصِّ فِيهَا عَلَى اسْتِحْقَاقِهِمُ الْإِرْثَ، وَمِنْهَا حَدِيثُ: «الْخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ
لَهُ»⁽¹⁾، وَلَوْ صَحَّ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ لَكَانَ نَصًّا فِي مَوْضُوعِ الْخِلَافِ، وَلَكِنْ هَذِهِ
الْأَحَادِيثُ لَمْ يَصَحَّ شَيْءٌ مِنْهَا، فَلَا يُعْمَلُ بِهَا، وَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهَا، قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ
الْعَرَبِيِّ: «الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ لَا يُعْمَلُ بِهِ مُطْلَقًا»، نَقَلَهُ عَنْهُ عَلِيشُ فِي الْفَتَاوَى⁽²⁾.

ثَانِيًا: الْقَضَاءُ فِي بِلَادِنَا - مِنْذُ الْقَرْنِ الثَّالِثِ الْهِجْرِيِّ، مِنْ عَهْدِ الْإِمَامِ سَحْنُونِ الَّذِي
تَوَفَّى حَوْلِي 240 هـ - حَتَّى الْآنَ - بِمَذْهَبِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فَلَمَّا جَاءَ الْأَتْرَافُ الْعُثْمَانِيُّونَ، جَاءُوا
مَعَهُمْ بِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، فَاشْتَرَكَ فِي الْحُكْمِ الْمَذْهَبَانِ الْمَالِكِيُّ وَالْحَنْفِيُّ، وَذَلِكَ فِي الْمُدُنِ
الْكُبْرَى فَقَطْ: كَالْجَزَائِرِ، وَقُسْطَنْطِينَةَ، وَتَلَمْسَانَ، وَوَهْرَانَ، وَالبَلِيدَةَ، وَالْمَدِينَةَ... الخ، فَفِي كُلِّ
هَذِهِ الْمُدُنِ وَأَمْثَالِهَا كَانَ يُوجَدُ قَاضٍ مَالِكِيٌّ وَقَاضٍ حَنْفِيٌّ، وَالسَّكَّانُ أَحْرَارٌ فِيمَنْ
يَتَحَاكَمُونَ إِلَيْهِ، فَمَنْ شَاءَ ذَهَبَ إِلَى قَاضِي الْمَالِكِيَّةِ، وَمَنْ شَاءَ ذَهَبَ إِلَى قَاضِي الْحَنْفِيَّةِ، فَإِذَا
قَضَى الْقَاضِي ارْتَفَعَ النِّزَاعُ، وَانْتَهَى الْخِصَامُ، وَقَدْ يَكُونُ الْمُتَقَاضِيَانِ مَالِكِيَّيْنِ، وَقَدْ يَكُونَانِ
حَنْفِيَّيْنِ، وَقَدْ يَكُونَانِ مُحْتَلَفَيْنِ، وَكَيْفَمَا كَانَ الْأَمْرُ فَإِنَّ الْقَضَاءَ يَرْفَعُ الْخِلَافَ.

(1) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ، بَابُ: مِيرَاثُ ذَوِي الْأَرْحَامِ، حَدِيثُ (2899)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي كِتَابِ
الْفَرَائِضِ، بَابُ: ذَوِي الْأَرْحَامِ، حَدِيثُ (2738)، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، حَدِيثُ (17175)، عَنْ الْمُقَدَّامِ بْنِ
مَعْدِي كَرَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ الْخَافِظُ فِي التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ (ج 3/ص 182): «... وَحَكَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ
عَنْ أَبِي زُرْعَةَ أَنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَأَعْلَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِالْإِضْطِرَابِ، وَثِقَلُ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ:
لَيْسَ فِيهِ حَدِيثٌ قَوِيٌّ».

(2) انظر: عَلِيشُ. فَتْحُ الْعَلِيِّ الْمَالِكِ فِي الْفَتَاوَى عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ. ج 1/ص 48، السَّخَاوِيُّ. فَتْحُ
الْمَغِيثِ بِشَرْحِ أَلْفِيَةِ الْحَدِيثِ. ج 1/ص 351، السَّيُوطِيُّ. تَدْرِيبُ الرَّائِي. ج 1/ص 351.

ولما جاء عهد الاحتلال الفرنسي، جَرَّد القضاء الإسلامي من اختصاصاته ما عدا القليل، وما تَرَكَه لنظر قضاة الإسلام، سَلَّطَ عليهم المحاكم الفرنسية التي جعل لها حقَّ نَقْض أحكام القضاة المسلمين.

ثالثاً: من القواعد المقررة عند العلماء أنَّ حُكْم القاضي في قضية ما يرفع الخلاف، فإذا قُدِّمَتْ إلى القاضي، فنَظَرَ فيها، ثم أَصْدَرَ حُكْمَه اجتهاداً منه، فأخذ بقولٍ من أقوال العلماء - مما اختلفوا فيه - تَعَيَّنَ ذلك القول الذي حَكَمَ به في تلك النازلة بِعَيْنِهَا، وليس لغيره أن يُبطله، إلا إذا خالف الإجماع أو النصَّ الجليَّ من كتاب الله وسنة رسول الله، أو القواعد المقررة، أو القياس.

قال ابن فرحون في (التبصرة): «قد نصَّ العلماء على أنَّ حُكْم الحاكم لا يَسْتَقِرُّ في أربعة مواضع، ويُنقض، وذلك إذا وقع على خلاف الإجماع أو القواعد أو النصَّ الجليَّ أو القياس»⁽¹⁾، ثم صَرَبَ الأمثلة لهذه الأربعة، فذكر في مخالفة الإجماع لو حَكَمَ القاضي بالميراث كله للأخ دون الجدِّ، ومُخَالَفَةُ النصِّ الجليِّ كما لو حَكَمَ بالشفعة للجار، ومُخَالَفَةُ القياس كما لو قَبِلَ شهادة النصراني مع أنَّ شهادة الفاسق المسلم مردودة، فأوَّلَى وأخرى بالردِّ شهادة الكافر.

إذا تَبَيَّنَ هذا، فإننا نَعْتَبِر قضية إرث المرحوم (م. و) قد صَدَرَ في شأنها حُكْم القاضي الذي أَصْدَرَ الفريضة، وحَكَمَ فيها - بما قُدِّمَ له من بيانات - أنَّ الأرملة السيدة (ز. ف) قد استَحَقَّت الربع؛ لأنه نصُّ القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ [النساء: 12]، وأنَّ الثلاثة أرباع يَسْتَحِقُّها بَيْتُ المال؛ لأنَّ الهالك لم يَتْرِكْ عَصَبَةً، ولم يَتَقَدَّم مَنْ يَدَّعي ذلك، ولو تَقَدَّمَ أحدٌ من ذوي الأرحام لم يُسْتَمَعَ لدعواه؛ لأنه لا يَسْتَحِقُّ إرثاً بِمُقْتَضَى مذهب مالك وأصحابه.

(1) ابن فرحون. تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام. ج 1/ ص 78.

فهذا الحُكْمُ صحيحٌ لم يُتَّخَذْ إجماعاً، ولا قواعد، ولا نصّاً جليّاً من الكتاب أو السنة، ولا قياساً، بل وافقَ مذهب الإمام مالك وأصحابه، ومذهب الشافعي وأصحابه، ومذهب زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وأبي بكر خليفة رسول الله ﷺ.

رابعاً: دعوى المطالب بالميراث أنه حنفي، وأنّ الهالك كان حنفيّاً، كلّ ذلك لا يكفي لإثبات حقه في الميراث - الذي سَكَتَ عنه بضع سنين بعد وفاة الهالك، ثم قام لِيُطالِبَ به - لأمرين:

الأمر الأول: أنّ العامّي لا مذهبَ له، وإنما مذهبه هو مذهبُ مُفتيه، نقل الشيخ عليش رحمه الله في فتاواه المجموعة في كتاب له هو: "فتح العليّ المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك" ⁽¹⁾، أنّ العلماء اختلفوا في العامّي والمقلّد الصّرف على قولين:

القول الأول: أنّها لا مذهبَ لهما؛ لأنّ المذهب إنما يكون لمن يَعْرِفُ الأدلة، فعلى هذا له - أي للعامّي والمقلّد الصّرف - أن يَسْتَفْتِيَ مَنْ شاء من شافعيٍّ أو مالكيٍّ أو حنبليٍّ.

والقول الثاني: أنّ للعامّي والمقلّد الصّرف مذهباً، وهذا القول صحّحه القفال ورَجَّحَهُ - وهو من علماء الشافعية -.

وعلى هذا القول الأخير، فليس للعامّي ولا للمقلّد الصّرف أن يَسْتَفْتِيَ عالِماً على غير مذهبه، فلا يَسْتَفْتِيَ الشافعي إلّا عالِماً شافعيّاً، ولا المالكي إلّا عالِماً مالكيّاً، ولا الحنفي إلّا عالِماً حنفيّاً، ولا الحنبلي إلّا عالِماً حنبليّاً.

ولا شكّ أنّ في هذا القول حرجاً شديداً يلحق عامة المسلمين، ويوسّع الخلاف بينهم؛ لأنه يجعلهم أمّا يُحَذَرُ بعضهم بعضاً، لا أمة واحدة دينها واحد.

وأما القول الأول - وهو أنّ العامّي لا مذهبَ له، وأنّ له أن يَسْتَفْتِيَ مَنْ شاء من

(1) فتح العلي المالك. ج 1/ ص 71.

العلماء من موافقي مذهبه ومخالفيه - فإنه يفسح المجال أمام العامة ليسألوا من شاؤوا من العلماء، ويهتدوا بهديهم.

ولا شك أن الهالك - رحمه الله - لم يكن يُفرّق بين علماء بلده، أو يلتزم ألاّ يسأل إلاّ عالمًا حنفياً، كما لا شك أنه لم يكن ممن يعرف أدلة ومدارك المذهب الحنفي.

ثم يُقال لهذا المدّعي: هل هو ملتزم ألاّ يسأل عن دينه إلاّ عالمًا حنفياً؟ وهل له من الثقافة الدينية ما يجعله يعرف أدلة المذهب ومدارك علمائه؟ فإن لم يكن هذا ولا هذا، فما هو بُرّهان أنه حنفي؟

الأمر الثاني: لو أثبت - فرضاً - أن الهالك وخاله حنفيان، فإن الأرملة (ز. ف) وابنتها - أعني ابنة أختها التي اشترت حصّتها في تركة الهالك - ليستا على مذهب الحنفية - إن صحّ أن للعائميّ مذهباً - وقد تُطالبان أن يُحكّم في نازلتها بنصوص المالكية؛ لأنه المذهب السائد في بلادنا، ولأنه يُساعدهما، ويحفظ حقوقهما، ويحميهما - وهما المرأتان الضعيفتان - من شركة شخص يُريد الإضرار بهما، ويُحاول أن يسقط كلّ حقّ لهما، وربما هدّدهما بالطرد من دار سكنهما التي تركها فيها المرحوم الذي كان رفيق حياة الأرملة لمدّة طويلة، وكان (أباً) حنوّاً للتي تبنّاها بالتربية لمدّة طويلة وزوّجها وقبّلها في داره هي وأولادها، ولو كان يعلم ما يُهدّدهما لا تتخذ من الإجراءات ما يحفظ حقّهما.

كما أن بيت المال قد لا يسكت، بل من واجبه ألاّ يسكت عن حقّ ثبت له بالشرع، وصدر فيه حكم القاضي الذي أقام الفريضة وقسم التركة، وهو وكيل المسلمين في أموالهم، والمُحافظ عليها. وإذا كان قد باع نصيبه في هذه التركة إرفاقاً بهذه العائلة، فإنه لا حقّ له في التخلي عن المرأتين، فإنه بعقده البيع فتحّ عليها باب المشاعبة، ولو تمسك بحصّته ولم يبيع لما دخل ضررٌ عليهما؛ لأن بيت المال لا شفعة له إذا باع شريكه.

لا حَقَّ له في الشُّفْعَة:

خامسًا: وحتى لو حَكَم القضاء باستحقاق هذا المَدَّعي الإرث، ونَزَلَ منزلة بيت المال، واستحقَّ الثلاثة الأرباع من الدار، فإنه لا حَقَّ له في الشُّفْعَة فيما باعته الأرملة، والسبب في حرمانه من (الشُّفْعَة) أنه كان - يوم انعقد البيع بين الأرملة وبين ابنة أختها - حاضرًا بالبلد، عالمًا بالبيع، فسَكَت ولم يُطالب بـ (حقه) في الشُّفْعَة، كما أنه لم (يشهد) أنه إن ثَبَت (حقه) قام بالشُّفْعَة.

وقد نصَّ علماؤنا على أن الشفيع إن كان حاضرًا في البلد، عالمًا بالبيع، وسَكَت ولم يأخذ بالشُّفْعَة حتى مَضَت سنةٌ من عقد البيع، سَقَطَ حَقُّه في القيام بالشُّفْعَة، فإن حَضَرَ عقدَ البيع، وشَهِد فيه، فإنَّ حَقَّه يَسْقُط بِمُضِيِّ شهرين فقط.

قال ابن أبي زيد في (الرسالة) في باب الشُّفْعَة: «ولا شُّفْعَة للحاضر بعد السنة، والغائب على شُفْعَتِهِ وإن طالَّت غَيْبَتُهُ»⁽¹⁾. قال أبو الحسن في شرحه: «ولا شُّفْعَة للحاضر - يعني في البلد دون العقد - بعد السنة، أمَّا إذا حَضَرَ العقد وسَكَت عن طلب الشُّفْعَة شهرين، فإنَّ ذلك يُسْقِط شُفْعَتَهُ، وأمَّا الغائبُ غَيْبَةً بَعِيدَةً فإنه على شُفْعَتِهِ وإن طالَّت غَيْبَتُهُ»⁽²⁾.

وقال الشيخ خليل بن إسحاق في المختصر - في باب الشُّفْعَة، وهو يتكلَّم عما يُسْقِطها - ما نصَّه: «أو سَكَتَ بِهِدْمٍ أو بِنَاءٍ، أو شَهِرَيْنِ إِنْ حَضَرَ العقد، وإِلَّا سَنَةً»⁽³⁾.

وقال الدردير في شرحه لهذه الفقرة: «أو سَكَتَ الشُّفيع مع عِلْمِهِ بِهِدْمٍ، أو بِنَاءٍ، أو عَرَسٍ من المشتري ولو لإصلاح، أو سَكَتَ - بلا مانع - شهرين، إِنْ حَضَرَ العقد أي كَتَبَ شهادته في وثيقة البيع، فتسقط شُفْعَتُهُ بِمُضِيِّ شهرين من وقت الكُتْبِ. وإن لم

(1) ابن أبي زيد القيرواني. الرسالة. ص 117.

(2) علي أبو الحسن. كفاية الطالب الرباني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني. ج 2/ ص 252 - 253.

(3) مختصر خليل. ص 233.

يَحْضُرُ الْعَقْدَ عِنْدَ ابْنِ رَشْدٍ. وَمِثْلُ كِتَابِ شَهَادَتِهِ الْأَمْرُ بِهِ، أَوْ الرِّضَا بِهِ... وَإِلَّا بَأْنَ لَمْ يَكْتُبْ شَهَادَتَهُ فَتَسْقُطُ بِحُضُورِهِ سَاكِنًا بِلَا عُذْرِ سَنَةٍ مِنْ يَوْمِ الْعَقْدِ، وَالْمَعُولُ عَلَيْهِ - وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَدُونَةِ - أَنَهَا لَا تَسْقُطُ إِلَّا بِمُضِيِّ سَنَةٍ وَمَا قَارَبَهَا كَشْهْرٍ بَعْدَهَا مُطْلَقًا وَلَوْ كَتَبَ شَهَادَتَهُ فِي الْوَثِيقَةِ⁽¹⁾.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَلِيشُ فِي شَرْحِهِ لِلْمَخْتَصَرِ - عِنْدَ هَذِهِ الْفَقْرَةِ -: «تَحْصِيلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكْتُبْ شَهَادَتَهُ، وَقَامَ بِالْقُرْبِ - مِثْلَ الشَّهْرَيْنِ - كَانَتْ لَهُ الشُّفْعَةُ دُونَ يَمِينٍ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ إِلَّا بَعْدَ السَّبْعَةِ أَوْ التَّسْعَةِ أَوْ السَّنَةِ - عَلَى مَا فِي الْمَدُونَةِ - كَانَتْ لَهُ الشُّفْعَةُ بَعْدَ يَمِينِهِ أَنَّهُ لَمْ يَتْرِكْ الْقِيَامَ رَاضِيًا بِإِسْقَاطِ حَقِّهِ. وَإِنْ طَالَ الْأَمْرُ أَكْثَرَ مِنَ السَّنَةِ لَمْ تَكُنْ لَهُ شُفْعَةٌ. وَأَمَّا إِنْ كَتَبَ شَهَادَتَهُ وَقَامَ بِالْقُرْبِ - الْعَشْرَةَ الْأَيَّامَ وَنَحْوَهَا - كَانَتْ لَهُ الشُّفْعَةُ بَعْدَ يَمِينِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ إِلَّا بَعْدَ شَهْرَيْنِ لَمْ تَكُنْ لَهُ شُفْعَةٌ»⁽²⁾.

وَمِنْ هَذِهِ التَّقُولِ عَنْ فَقَهَائِنَا - مِنَ الْمَخْتَصَرِ وَالرِّسَالَةِ - يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ هَذَا السَّيِّدَ سَكَتَ مُدَّةً طَوِيلَةً أَكْثَرَ مِمَّا قَدَّرَهُ الْفُقَهَاءُ عَنِ الْقِيَامِ بِالشُّفْعَةِ، وَكَانَ حَاضِرًا بِالْبَلَدِ، فَسَقَطَ حَقُّهُ.

سَادِسًا: إِنَّمَا شُرِعَتْ الشُّفْعَةُ لِذَفْعِ الضَّرَرِ الَّذِي يَلْحَقُ الشَّرِيكَ مِنَ شَرِيكَ جَدِيدٍ، أَوْ لِذَفْعِ ضَرَرِ الْقِسْمَةِ، وَلِهَذَا قَرَّرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّهُ لَا شُفْعَةَ لِلْجَارِ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْقِسْمَةُ وَخُدِّدَتِ الْحُدُودَ صَارَ كُلُّ مِنَ الشَّرَكَاءِ جَارًا لِلْآخَرِ، وَمَنْ بَاعَ عَقَارَهُ حَيْثُذَ فَلَا شُفْعَةَ لِجَارِهِ.

وَكَذَلِكَ لَا شُفْعَةَ فِيهَا لَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ، أَوْ يَقْبَلُهَا بِضَرَرٍ يَلْحَقُ الْعَقَارَ، وَقِيلَ فِي هَذَا شُفْعَةٌ، وَالْقَوْلَانِ فِي الْمَدُونَةِ.

وَقَدْ ذَهَبَ خَلِيلٌ فِي الْمَخْتَصَرِ عَلَى أَنَّهُ لَا شُفْعَةَ فِيهَا لَا يَنْقَسِمُ مِنَ الْعَقَارِ، فَقَالَ:

(1) الشرح الكبير. ج 3/ ص 484-485.

(2) عليش. منج الجليل شرح مختصر خليل. ج 7/ ص 213-214.

«عَقَارًا... إِنْ انْقَسَمَ»⁽¹⁾. قال الدردير في شرحه لقوله «عَقَارًا»: «هو بيانٌ للمأخوذ بالشفعة، والعقار هو الأرض وما اتَّصل بها من بناءٍ وشجرٍ، فلا شُفْعَةٌ في حيوان، أو عَرْضٍ إِلَّا تَبَعًا». وقال في شرح قوله: «إِنْ انْقَسَمَ»: «ثم أفادَ أنَّ شرطَ العقار الذي فيه الشُفْعَةُ قبولُهُ القسمة، بقوله "إِنْ انْقَسَمَ"، أي قَبِلَ القِسْمَةَ، لا إِنْ لم يَقْبَلْهَا، أو قَبِلَهَا بضررٍ لوجود الضرر في الشركة الطارئة»⁽²⁾. ومَثَلُوا لذلك بالنخلة، وبالرَّحَى، وبالْفُرْنِ، فإنها تَقْبَلُ القِسْمَةَ بضررٍ، فابنُ القاسم لا يَرى فيها الشُفْعَةَ⁽³⁾، وَقَدَّمَ خليلٌ قوله.

وهذه الدار المتنازع فيها قد لا تَقْبَلُ القِسْمَةَ أصلاً، وقد تَقْبَلُها بفسادٍ، فلا شُفْعَةٌ فيها على ما ذهب إليه العلماء، وَأَفْتَوْا مَنْ استشارهم⁽⁴⁾، وَقَدَّمَ خليلٌ في مختصره.

سابعًا: إِنْ هذه الأرملة يوم باعَت حِصَّتَهَا مِنَ الدار لابنة أخيها - التي (تَبَنَّتْهَا) وَرَبَّتْهَا فِي حِجْرِهَا، وَزَوَّجَتْهَا فِيهَا - كانت يومَ بَيْعِهَا أَمَنَةً مطمئنةً مِنْ كُلِّ جِهَةٍ: مُطْمَئِنَّةٌ إِلَى بَقَائِهَا فِي هذه الدار، أَمَنَةً مِنْ شُفْعَةِ بَيْتِ المَالِ شريكها؛ لِأَنَّهُ لَا شُفْعَةَ لِبَيْتِ المَالِ كَمَا قَرَّرَ ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ. وكذلك كانت المُشْتَرِيَةُ أَمَنَةً مِنْ خُرُوجِ الدار مِنْ يَدِهَا بِالشُّفْعَةِ لِمَا اشْتَرَتْهَا مِنْ خَالَتِهَا، فَرِحَةً بِأَنْ تَعِيشَ مَعَ مَنْ رَبَّتْهَا وَأَحْسَنَتْ إِلَيْهَا، ومِثْلُ هذه العَقْدَةِ - فِي الْبَيْعِ بَيْنَ الْأَقَارِبِ - لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ فِيهَا مُحَاسَنَةٌ وَمُوَاسَاةٌ وَمُسَاعَدَةٌ. فإذا اسْتَحَقَّ هَذَا الرَّجُلُ مَا يَدَّعِيهِ مُجَرَّدَ دَعْوَى، وَأَخَذَ مَا كَانَ بِيَدِ بَيْتِ المَالِ مِنَ الدار، فإنه هو الذي يكون طَارِئًا عَلَى الدار وساكِنِهَا، والْبَيْعُ الَّذِي كَانَ بَيْنَ الْأَرْمَلَةِ وَابْنَةِ أُخْتِهَا سَابِقٌ عَلَى

(1) مختصر خليل. ص 232.

(2) الشرح الكبير. ج 3/ ص 476.

(3) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. ج 3/ ص 476.

(4) حَكَمَ بَعْضُ الْقَضَاةِ بِالشُّفْعَةِ فِيهَا لَا يَنْقَسِمُ لَكِنْ فِي حِمَامٍ كَانَ بَيْنَ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ الْفَقِيهِ وَشَرِيكِ لَهُ فِيهِ، فَبَاعَ أَحْمَدُ الْفَقِيهِ حِصَّتَهُ فِيهِ لِأَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ، فَرَفَعَهُ شَرِيكُهُ لِقَاضِي الْجَمَاعَةِ بِقَرْطَبَةِ مَنَازِلِ بْنِ سَعِيدٍ، فَأَحْضَرَ الْفُقَهَاءَ وَشَاوَرَهُمْ فَأَفْتَوْا بِعَدَمِهَا عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ. انظر: الشرح الكبير. ج 3/ ص 476.

استحقاقه، والصَّرُّ نازلٌ بهما لا به، فهما أولى بالشفعة منه لولا أنه لا شفعة في الميراث.
فكيف يطالب بحق له قبل وجوبه والحكم له به؟

خُلاصة القول:

وخُلاصةُ القول أن السيد (ت. أ) لا حقَّ له فيما يدَّعيه من الإرث في تركة المرحوم (م. و)؛ لأنه خالٌّ، والخالٌّ من ذوي الأرحام، وليس لذوي الأرحام حقٌّ في الإرث بنصِّ جليٍّ، لا من القرآن، ولا من السنة، وما وردَ في ذلك من حديثٍ فهو ضعيفٌ لا يُعمل به، ولأنَّ هذا هو مذهب مالك، وبه الحكم في بلادنا من القرن الثالث للهجرة حتى اليوم.

ولأنَّ القاضي قد قُدِّمت إليه قضية تركة المرحوم الحاج (م. و)، وبَحَثَ فيها، وحَصَرَ المُستحقِّين للميراث في أرملته وفي بيت المال - لأنه وارثٌ من لا وارث له - بحيث يُصبح إعلان الفريضة حُكماً منه، ولأنَّ حُكمَ الحاكم لا يُنقض - بعد صدوره - إلا إذا خالف الإجماع، أو القواعد، أو النصُّ الجليُّ من قرآنٍ أو سنة، أو القياس، وهذا الحكم ليس فيه مخالفةٌ لشيء من ذلك، وما في مسألة توريث ذوي الأرحام من خلافٍ، رَفَعَه هذا الحكم في هذه القضية.

ولأنَّ دَعْوَى أن الهالك كان حنفيًّا، وأنَّ المدَّعي حنفيٌّ، لا تُثبَّت، وإن ثُبَّت لا تنفع، فالعلماء يقولون: العامِّيُّ والمقلِّدُ الصَّرَف لا مذهب له، وإنما صاحبُ المذهب من يَعْرِف أدلَّتْه، فلا يكفي أن يَقُول العامِّيُّ: «أنا مالكي»، ليُصبح مالكيًّا، حتى يَعْرِف الأدلة، هذا هو الصحيح. ولو ثُبَّتَ أنهما حنفيَّان، فإنَّ المرأتين مالكيَّتان، والحكم في القضية بمقتضى المذهب الحنفي يَصُرُّ بهما، ولو فُتِح البابُ لَصَاعَت الحقوق، وصار كلُّ واحدٍ يَتَهَرَّب إلى زاوية يَتَنَفَّع منها.

وحتى لو فُرِضَ أن المدَّعي نالَ مطلبه، وحقَّقَ رغبته، وحُكِمَ له بـ (استحقاق) الميراث، وصار يَمْلِك الثلاثة الأرباع، فإنه لا حقَّ له في الشفعة في ربع الأرملة الذي

باعته لابنة أختها؛ لأنه قد مضى على عقد البيع - من يوم وقع - أكثر من سنة، وهو حاضر بالبلد، ساكت لم يقم بـ (حقه)، ولم يدعه، ولا عذر له، ولأنه يوم وقع البيع لم يكن قد استحقَّ بعد، ولأنَّ شريك الأرملة - يوم باعت - هو بيت المال، وليس لبيت المال حق في الشفعة، ولأنه هو الذي طرأ على الأرملة والمُشتري، ولم يكن له أيُّ حق يوم البيع، ولأنَّ الشفعة شُرعت لدفع الضرر من المشتري أو ضرر القسمة، ولا شيء يلحق هذا (الطارئ) من الضرر، بل إنه هو الذي يريد إلحاق الضرر بامراتين ضعيفتين، ويسعى لطردهما من دارٍ هي لهما. والله أعلم.

16 جمادى الأولى 1404هـ / 18 فبراير 1984م

لماذا لا أرث خالتي؟

السؤال:

تُوفيت خالتي ولم تترك أيَّ وارثٍ سِواي، ذهبتُ عند السيد القاضي مرفوعةً بشاهدين حتى يُسلم لي الإشهاد الرسمي، فراجع القاضي قانون الأسرة، وكان جوابه أنني لست مَعْنِيَّةً إطلاقاً.

تجدد الإشارة إلى أنَّ أشخاصاً أجانب عن التركة يُسيرون الأملاك التي تركتها خالتي.

أرجو من فضيلتكم أن توضحوا لي - بعلمكم في الميدان الديني - الوارث في هذه القضية الغامضة التي لم تُذكر في قانون الأسرة.

ق. ز (معسكر)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: لو كانت أمك حيّة يوم وفاة أختها التي تتحدّثين عنها - وهي خالتك - لورثتها، واستحققت النصف من تركتها، ثم - بواسطة أمك - تصلين أنت إلى مالها.

ولكن لما كانت أمك غير موجودة يوم وفاة أختها، فإنك لا تصلين إلى مخلفات خالتك؛ لأنك ابنة أختها، وابن الأخت لا يصل إلى ميراث الخال والخالة، ويُقدّم عليهما ابن الأخ للهلك - إن كان ذكراً - إن كان موجوداً، فإن لم يكن له ابن أخيه، تقدّم العم إن كان، فإن لكم يكن عمّ، تقدّم ابن العمّ، وهكذا يتقدّم العصبة من الذكور الأقرب منهم فالأقرب، ولا يشترك البعيد مع القريب. هذا هو ترتيب الوارثين في الفقه الإسلامي الذي أخذ نظام الأسرة به، وأخبرك به القاضي.

ثانياً: لو أوصت لك خالتك الهالكة بمالها أو ببعضه، فإنك تستحقين ما أوصت به لك، وتأخذين منه الثلث ولو مع وجود وارث لها، وتأخذين أكثر منه إن لم يكن لها وارث.

فإن كانت تركت وصيةً بذلك - ولو بالكلام فقط - قدّمي شهادةً بذلك، ينظر فيها القاضي، ويقبلها إن ثبتت.

ثالثاً: إذا لم يكن للهلكة من يرث ما تركت من أقربائها من العصبة، فانت تعتبرين من ذوي الأرحام الأقارب، الذين لم يرد لهم سهمٌ مخصوص في الميراث، وهؤلاء يرثون عند الحنفية، ولعلّ قانون الأسرة قد جعل لهم نصيباً، فاستشري أحد المحامين، فإن كانوا قد جعلوا لهم نصيباً، فطالبي بحقك على أنك من ذوي الأرحام، وستصلين إليه إن نصّ عليه.

أما إن كان لها عصبّة يرثونها - ولو بعدوا عنها - فارضني بحكم الله الذي سيعوضك خيراً. والله أعلم.

12/01/1988م

السؤال:

أبعث إليكم باستفتاء راجياً منكم الإجابة، تُوقِّت امرأة عجوز، لم يكن لها وارث سوى ابنة أختها، وقريب لها، فماذا يكون نصيب كلٍّ منهما من التركة؟ وهذه المرأة تركت حلياً ذهبية.

خ (وهران)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
هذان الشخصان كلاهما من ذوي الأرحام، لا حق له في الميراث، فإن أوصت له - ولو شفهيًا - فله ثلث ما أوصت به.

لو كانت أختها بالحياة، لكان لها حق في نصف ما تركته بنص القرآن، قال تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُكَ هَٰذَا فَلَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: 176]، ولكن بما أن أختها ميتة، فلا يرث لابنتها؛ لأن بنت الأخ وبنت الأخت لا ميراث لهما.

أما ابن الخال، فإن الخال جهة لا ميراث لها أصلاً، فالخال لا يرث فضلاً عن ابنه.
أما الوصية - إن كانت - فإنه يُعطى من أوصت له الثلث بعد إثبات الوصية.

ابحثوا عن عاصب لهذه المرأة ولو كان بعيداً، وهو أخوها، أو ابن أخيها، أو عمُّها، أو ابن عمِّها، ولو كان بعيداً. البعيد من جهة أبوتها هو عاصب لها، يتقدم من العصبه الأقرب فالأقرب، فإن لم يوجد أحد يُعصَّبها، فما تركته فهو لبيت مال المسلمين. والله أعلم.

1987/03/24م

كتب تركته باسم زوجته

السؤال:

ما قولكم في رجل تُوفِّيَ وليس له أولادٌ سوى زوجته، ولكن له أخٌ من [الأم] ⁽¹⁾، وأختٌ من الأب والأم، وأبناء عمِّ المتوفَّى، إلا أنَّ المرحوم كتب تركته باسم زوجته عن الأشياء التي يحوزته، لذا نتساءل من هم الورثة الشرعيون؟

السائلان: خ. ب. - ب. محمد

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: أمّا زوجته، فإنها تَرِثُ الرُّبْعَ ممّا ترك لعدم وجود الفرع الوارث.

وأما أخوه لأمّه، فإنه يَرِثُ السُّدُسَ، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء: 12].

وأما أخته الشقيقة، فإنها تَرِثُ النِّصْفَ، لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُؤَا هَٰذَا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: 176].

وأما أبناء عمّه فهُم عَصَبَةٌ، يَنْتَظِرُونَ إن بقي لهم شيءٌ - بعد أخذ أصحاب الفروض فروضهم - أخذوه، وإن لم يَبْقَ لهم شيءٌ فَلَهُمُ الحزن والبكاء والدموع.

ثانياً: أصل المسألة من 12 ومنه تصحّ:

- للزوجة الرُّبْع، وهو 3 من 12.

(1) في النسخة المطبوعة: [الأب]. والصواب ما أثبتناه؛ لأن جواب الشيخ رحمه الله كان عن الأخ للأم.

- وللأخ للأم الشُّدس، وهو 2 من 12.

- وللأخت الشقيقة النُّصف، وهو 6 من 12.

- وما بقي يقتسمه أبناء العمِّ، وهو 1 من 12.

أما قولكم: «إنَّ المرحوم كتب تَرَكَته باسم زوجته عن الأشياء التي بِحَوَازَتِهِ»،
فنتساءل كيف وقع هذا؟ إذا كان قد بَقِيَ يَتَصَرَّف في مِلْكِهِ حتى مات، فهي وصِيَّةٌ،
والوصية لا تَصِحُّ لوارث، لقوله ﷺ: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»، وإن كان حَبَسَهُ على نفسه،
وَمِن بعد وفاته عليها، فإنَّ الحَبْس باطلٌ؛ لَأَنَّهُ يَبْقَى يَتَصَرَّف فيه إلى أن يموت، فلا يَقَع
حَوَازٌ، ويؤوَل أمرُهُ إلى الوصية، ولا وصية لوارث، وإن كان باعَهُ منها بيعًا صحيحًا،
وَقَبَضَت المِيع، أو وَهَبَهُ لها وَحَازَتَهُ في صِحَّتِهِ، فهو لها.

1987/09/16م

ميراث المفقود

السؤال:

فُقِد أبونا إبان حرب التحرير، واسمه (ر. م. بن ع)، قَبِض عليه الفرنسيون في
العشرين مِن فيفري 1958، ثم لم يظهر له أثر في الأحياء ولا في الأموات. واعتُبرَ مفقودًا
منذ ذلك التاريخ، وبَقِيَت أُمُّهُ بالحياة مُدَّة سَتَيْن مِن فَقْدِهِ، ثم لَحِقَتْ بِرَبِّهَا، وَتُوفِّيَت إلى
رحمة الله سنة 1960، وقد تَرَكَت في ميراثها قطعة أرض.

وكان له أَخٌ مِن أُمِّهِ يُدْعَى (عيسى)، وهو ما يزال بِقَيْد الحياة، وهو اليوم يَزْعُم أَنَّهُ
يَرِث تلك القطعة مِن الأرض وحده، ولا حَقَّ لَنَا فيها معه، مع أَنَّ أبانا هو أخوه، ويوم
ماتت أُمُّهُما كان حديث الفقدان، ولم يُتَحَقَّق موته، ولا يُحْكَم بموته إلَّا حاكمٌ بالشرع.

فما حُكَم الشرع في قطعة الأرض؟ فهل تُقَسَّم بين الأخوين للأمِّ: (ر. م) و (م).

(عيسى)، أم يَسْتَبِدُّ بها (عيسى) وحده؟

ملاحظة: بعد الاستقلال اعتُبر مِيتًا منذ سنة 1961، أي بعد وفاة أمّه بسنة واحدة.

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: يُعتَبَرُ مِثْلُ هذا الرجل - أعني (ر. م) - مفقودًا في زمن الحرب؛ لأنّ الفرنسيين في السنوات 54 حتى 1962 كانوا يَقْتُلُونَ الناس، ومنهم مَنْ يَسُوقُونَهُ إِلَى السَّجْنِ، أو إِلَى الْمُعْتَقَلِ، وَيُظْهِرُونَ ذَلِكَ وَلَا يُخْفُونَهُ، ومنهم مَنْ يُخْفُونَ أَمْرَهُ، وَيَعْمُونَ أَنْبَاءَهُ، وخصوصًا منذ سنة 1957 حتى آخر الحرب، وهؤلاء هم الذين اعتُبروا مفقودين حتى ظهرت أخبارهم مِنْ بعد أو لم تَظْهَرْ حتى الآن.

ثانيًا: مِنَ المَعْلُومِ أَنَّ المَفْقُودَ - وهو مَنْ عُمِّيتْ أَنْبَاؤُهُ - يُعْتَبَرُ حَيًّا، وَيُعَامَلُ بِمُعَامَلَةِ الْأَحْيَاءِ فِي المِيرَاثِ وَالزَّوْجِ، حَتَّى تَتَبَيَّنَ حَالُهُ بِظُهُورِ حَيَاتِهِ، أَوْ بِبَيِّنَةٍ تُثَبِّتُ تَارِيخَ وَفَاتِهِ، أَوْ بِحُكْمٍ يُصْدِرُهُ الْحَاكِمُ الشَّرْعِيُّ بِوَفَاتِهِ، وَقَدْ صَدَرَ هَذَا الْحُكْمُ بَعْدَ الاستقلال، فَيَنْبَغِي اعْتِمَادُهُ مِيتًا مِنْذُ سَنَةِ 1961، أَيْ بَعْدَ أُمِّهِ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى [تَحْرِيَّاتٍ] ⁽¹⁾ المَوَاطِنِينَ.

ثالثًا: وَقَدْ تَبَيَّنَ بِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا المَفْقُودَ قَدْ اعتُبرَ مِنَ الْفُقَدَاءِ حَيًّا عِنْدَ وَفَاةِ أُمِّهِ رَحِمَهَا اللَّهُ، كَمَا اعتُبرَ حَيًّا عِنْدَ مَنْ حَكَمُوا بِمَوْتِهِ بَعْدَ الاستقلال، فَقَدْ اعتُبرُوهُ اسْتِشْهَادَ سَنَةِ 1961، مَعَ أَنَّ أُمَّهُ مَاتَتْ قَبْلَ عَامٍ مِنْ ذَلِكَ التَّارِيخِ.

رابعًا: وَعَلَيْهِ فَقِطْعَةُ الْأَرْضِ - وَكَذَلِكَ كُلُّ مُحَلَّفَاتِ المَرْحُومَةِ السَّيِّدَةِ (ب) - تُقَسَّمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ يَأْخُذُهُ أَبْنَاءُ الشَّهِيدِ رَحِمَهُ اللَّهُ بَيْنَهُمْ، وَقِسْمٌ يَأْخُذُهُ (عيسى).

خامسًا: كُلُّ مَنْ يُنَازِعُ أَبْنَاءَ الشَّهَدَاءِ فِي حَقِّهِمْ أَهْلٌ لِلتَّوْبِيخِ أَوْ التَّعْزِيرِ؛ لِأَنَّ

(1) فِي النِّسْخَةِ المَطْبُوعَةِ: [حَرِيَّاتٍ]. وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

الشهداء سخوا بدمائهم، بينما هم شحوا عليهم⁽¹⁾ بحقهم في الحياة. والله أعلم.

1987/10/20م

هل تُسقط الحقوق شهادةٌ أخلَّت بالشرف؟

السؤال:

لقد حصَلْتُ على فريضة في شأن التَّركة التي تركها المرحوم عمِّي، وتشتمل على سكنٍ وعلى محلَّين، ولما كانت أرملة عمِّي على قيد الحياة استطاعت أن تُصرِّح في تعهّد بالشرف بأن زوجها ليس له وارث، وقد أُحيلَ الملفُّ إلى العدالة، وهو الآن على مستوى المجلس القضائي الأعلى، وفي كلّ مرّة يقال لي: إنّ الفريضة ليس لها قيمة، وأنّ هذه الأملاك تُعوّذ إلى الدولة. وأخيراً لجأتُ إلى لجنة (قسنطينة) فأكدت لي أنه ليس لي حقٌّ بالرغم من الفريضة.

أرجوكم فقط أن تُعلِّموني إذا كان للفريضة الشرعية أهمية في بلادنا؟

بن محمد (ميلة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هُداة.

أولاً: أجل، إنّ للفريضة الشرعية أهمية - كلّ الأهمية - في بلادنا، فدُستور الحُكم يُنصُّ في البند الثاني على أنّ: «الإسلام دين الدولة»، وصدّر قانون الأسرة بإمضاء رئيس الدولة، وفي ضَمْنِه أن الميراث يكون على مُقتضى الفقه الإسلامي، فإن تطرَّق خللٌ إلى قضيتك فاطلِّبْه في غير الفريضة.

(1) أي على أبناء الشهداء.

ثانيًا: فإن كان هذا الهالك عممكم حقًا، ولكم وثائق تُثبِت صِحَّة النسب، فانت ابن أخيه، وابن الأخ من العَصْبَة، تأتي رُتْبَتُهُ بعد الأخ الشقيق إن كان، أو الأخ للأب بعد الأخ الشقيق، ويُقدِّم ابن الأخ الشقيق على الذي للأب.

وفي حالة عممكم - كما جاء في رسالتكم - تأخذ الزوجة أو الزوجات الرُّبع بما تَرَكَ، ثم الباقي للعاصب أو العَصْبَة، فإذا صَحَّت الفريضة التي قدَّمتموها فلا بُدَّ من العمل بها.

ثالثًا: والشهادة التي كانت زوجة عممكم قد قدَّمتها في حياتها، بالتَّعهُّد بالشرف أنه ليس له وارث عندما مات، شهادة كاذبة مُزوَّرة، إذا أثبَّت الصَّلَة النَّسَبِيَّة بينكم وبين عممكم، فلا قيمة للشهادة المُزوَّرة، ولا أثر لها في إثبات الحقوق أو نفيها، وإنما يجب إثبات التزوير فيها.

فما عليكم إلا أن تُثبِتُوا صِحَّة النسب بينكم وبين هذا الهالك، ثم تطلُّبوا التحقيق القضائي بواسطة الشرطة القضائية. ودولتنا - والحمد لله - تتوفر على جهاز للشرطة من الرجال ذوي الكفاءة في مهنتهم، والذكاء والنشاط، ولا بُدَّ أن يتوصَّلوا إلى الحقيقة ويُعلنوها، فإذا ثبَّت أن مَنْ تعهَّد بالشرف قد زوَّر وأخلَّ بالشرف، ضُرب على وجهه بتصريحه، وخصوصًا إذا تسبَّب في ضياع حقوق لغيره.

رابعًا: فإن ثبَّت لكم حقُّ سَعْيَتُمْ وراءه، وأثبَّتوه بوثائق رسمية، فإنكم ستنالونه طالَ الزمان أم قصُر، فالحقوق الثابتة بالبيِّنات لا تسقط بطول الزمن، والفريضة الشرعية تعمل بها المحاكم، وتلتزم نُصوصها، فمن الغريب ما رَوَيْتُمْ عَمَّن يُنكِر ذلك.

خامسًا: دولتنا - والحمد لله - غنيَّة عن مثل هذه التصرفات، وليست من الظلم والفوضى والفقر بحيث تتهافت حتى على حقوق المواطنين في الميراث، وتضع نفسها موضعَ المُستحقِّين من الوارثين، فمن مات له قريبٌ فهو أحقُّ بِتَرَكَتِهِ من الدولة ومن كلِّ أحد، لقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: 75].

فابذلوا مَسَاعِيَكُمْ فِي الْمُطَالَبَةِ بِحَقِّكُمْ، وَلَا تَخَافُوا، وَالتَّزِمُوا الصَّدَقَ فِيمَا تُدْلُونَ بِهِ إِلَى الْحُكَامِ، وَانْتَظَرُوا وَلَا تَسْتَعْجِلُوا، وَعَسَى أَنْ تَنْظُرُوا بِهِ.

ملاحظة:

هذا السائل من المجاهدين، كان سجين (لامبيز) ب (تازولت)، وهو يعلم أنه وارث لعمّه مما كان يسمع من الدروس.

1987/06/20 م

ابن عمنا يمنعنا من ميراث أبينا

السؤال:

تقولون في رسالتكم أنّ المرحوم أباكم تُوفّي سنة 1937م ب (المالين) - من ولاية (سطيف) - وترك من الورثة الشرعيين: ابنين ذكْرَيْن شقيقين، هما: أنت وأخوك، وترك أختاً لكما من الأب، أمّها غير أمّكما، وترك زوجة.

وبعد موته، انتقلت بكما أمّكما إلى الجزائر طلباً للمعيشة، وبقيت أختكما في كفالة عمّها، تعيش من دخل الأرض الموروثة عن الأب، بينما لم ينل بقيّة الورثة من غلة الأرض شيئاً، وأنكم طوّبْتُم سنة 1948 بدفع مصاريف أُصلِحَ بها سقف البيت فرَقَضْتُم، ثم ذهبتم سنة 1963 لزيارة الأخت والتفاهم في شأن إصلاحات البيت، فاتفق معكم بعض ذويكم على أن تأخذوا حظّكم من الإرث بحضور الإمام، ثم رجع الإمام في فتواه، ورّعَم أنه لا حقّ لكم في الإرث، وأنّ أختكم جاءت لزيارتكم سنة 1966 للمعالجة، وبقيت عندكم سنة كاملة، ثم زرتموها سنة 1968 في (المالين)، وتفاهتم مع ابن عمّكم على أن تدفعوا له ما قدره ستائة وخمسين ديناراً جزائرياً ادّعى أنه صرّفه على البيت، وخسّون ديناراً مصروفًا على الأخت شهرياً، وأنه نقض هذا الاتفاق، ورَفَضَ

تنفيذه، وطلب دفع مبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة دينار يزعم أنه صرفه على أختك، ثم إن أختك ماتت في شهر أوت 1973، فقامت أنت بدفنها، وصرفت عليها ألف دينار، وذكرت أن ابن عمك وخصيمك توفي وأوصى ابنه على أن لا يدفع لكم الدار حتى تدفعوا له مبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة دينار، وإلا فإنه يستولي على الأرض وعلى الدار التي هي ملككم بالإرث عن أبيكم وعن أختكم، وأنه نفذ بالفعل وصية أبيه، فكسر قفل الدار، ودخلها، وشرع في البناء في أرضكم.

ع. ب (سطيف)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه. إن هذه القضية لها جهتان: جهة شرعية ينظرها المفتي، وجهة تنفيذية إدارية ينظرها القضاء ويفصل فيها الحكم.

أما الجهة الشرعية، فإن إرثكم في أبيكم ثابت، لا يسقطه أنكم سكتُم عنه مدة: من سنة 1937 حتى 1963؛ لأنكم كنتم في حجر أُمكم ضعفاء، ليست لكم وسائل كافية لاستخلاص حَقكم، ثم لما توفيت أختكم فأنتم عصبتها وأحق الناس بإرثها، إذا لم يكن لها فرع وارث من ولد، ولم يكن لها زوج، فأنتم تأخذون كل نصيبها كاملاً - مع أخيكُم إن كان بقيد الحياة - فمن منعكم من إرث أبيكم أو أختكم فهو ظالمٌ يجب دفعه.

وأما ما صرف على إصلاح الدار، فذلك واجب دفعه على الورثة، إذا كانت الأخت ساكنة بها؛ لأن ذلك إصلاح لها، فما قام عليه البرهان من إصلاح الدار وحفظها حقاً للقائم على البنت الكافل لها إن لم يكن قد صرف من مالها أو مال الورثة.

وأما ما يدعيه من مال أنفق على أختك بلغت قيمته ثلاثة آلاف وخمسمائة دينار، فإن أثبت ذلك ببينة، وأنه صرف ذلك من ماله لا من مالها، ولا من مالكم من غلة

الأرض، وأُثِّبَتْ أَنَّهُ لَمْ يَتَبَرَّعْ عَلَيْهَا، وَلَمْ يَلْتَزِمَ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا، فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ، وَهُوَ دَيْنٌ يُخْرَجُ مِنْ تَرَكَةِ الْهَالِكَةِ قَبْلَ قِسْمَتِهَا.

وَأَمَّا إِذَا قَامَتْ لَكُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى أَنَّهُ تَبَرَّعَ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا، أَوْ أَنَّهُ صَرَفَ ذَلِكَ عَلَيْهَا مِنْ غَلَّةِ الْأَرْضِ، أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَصْرِفْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَلَا حَقَّ لَهُ.

وَالْخِلَاصَةُ أَنَّ إِرْثَكُمْ لَا يُبَيِّنُكُمْ وَلَا يُخْتَكِمُكُمْ حَقٌّ، لَا يَدْفَعُكُمْ عَنْ أَحَدٍ إِلَّا كَانَ ظَالِمًا، وَأَنَّ مَا صَرَفَهُ عَلَى إِصْلَاحِ الدَّارِ - إِذَا أُثْبِتَتْ، أَوْ سَلَّمْتُمْ لَهُ بِهِ، وَكَانَ مِنْ مَالِهِ وَلَيْسَ مِنَ التَّرَكَةِ أَوْ مَالِ الْبِنْتِ السَّاكِنَةِ بِالْدارِ - لَا زِمَ لَكُمْ كَشْرَكَاءَ فِي تَرَكَةِ أَبِيكُمْ.

وَأَمَّا مَا يَزْعُمُ أَنَّهُ صَرَفَهُ عَلَى اخْتِكَمِ مِنْ مَالِهِ، فَإِنَّهُ حَتَّى إِذَا أُثْبِتَتْ بَيِّنَةٌ، وَلَمْ يَكُنْ مُتَبَرِّعًا عَلَيْهَا، لَا يَلْزِمُكُمْ، وَإِنَّمَا يَلْزِمُ اخْتِكَمِ الْهَالِكَةِ، وَيُخْرَجُ مِنْ تَرَكَتِهَا فَقَطْ قَبْلَ قِسْمَتِهَا.

وَأَمَّا الْجِهَةُ الْأُخْرَى، وَهِيَ اسْتِیْلَاؤُهُ عَلَى الدَّارِ وَكُسْرُهُ لِمِفْتَاحِهَا، وَسُكْنَاهُ بِهَا، وَبِنَاؤُهُ فَوْقَ أَرْضِكُمْ، فَهَذِهِ لَيْسَتْ مِنْ اخْتِصَاصِنَا، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ اخْتِصَاصِ السُّلْطَةِ التَّنْفِيزِيَّةِ وَالْقَضَائِيَّةِ، فَعَلَيْكُمْ أَنْ تَشْكُوا أَمْرَكُمْ إِلَيْهَا لِتُنْصِفَكُمْ إِذَا لَمْ تَتَوَصَّلُوا إِلَى الصُّلْحِ، وَالصُّلْحِ بَيْنَ ذَوِي الْقَرَابَةِ خَيْرٌ.

1974 / 08 / 16 م

هل يستطيع أحد أن يمنعنا من إرث أبينا؟

السؤال:

نرجو أن توضحوا لنا حكم الشرع فيما يأتي:

إنَّ السَّيِّدَ (س. س) مات عام 1969، وَتَرَكَ مِنْ وَرَثَتِهِ: زَوْجَتَهُ (ن. م)، وَاثْنَيْنِ مِنَ الذُّكُورِ هُمَا: (س. ح) وَ(س. م)، وَاثْنَتَيْنِ مِنَ الْبَنَاتِ هُمَا: (س. ي)، وَ(س. ز). وَكَانَ

قد نَزَلَ أَبْنَاءُ ابْنِ الشَّهِيدِ (ع) مَنْزِلَةَ أَبْنَائِهِ، بِحَيْثُ يَرِثُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ كَمَا يَرِثُهُ ابْنُهُ مِنَ الصُّلْبِ، وَهُمْ ثَلَاثَةٌ: (س. ر.)، و(س. ك.)، و(س. م.).

وَكَانَ لَهُ رَبِيبٌ مِنْ زَوْجَتِهِ الْمَذْكُورَةِ هُوَ (أ. ع. ل.)، وَقَدْ قَطَعَ لَهُ جِزَاءً صَغِيرًا مِنْ أَرْضِهِ الَّتِي كَانَ يَتَصَرَّفُ فِيهَا تَصَرُّفًا صَحِيحًا، وَوَقَعَ الْبَيْعُ بِعَقْدٍ صَحِيحٍ كَتَبَهُ الْمُؤْتَق.

وَلَمَّا أَرَادَ وَرَثَتُهُ الْمَذْكُورُونَ أَنْ يَسْتَغْلُوا أَرْضَهُمْ، قَامَ اثْنَانِ مِنَ أَبْنَاءِ عَمِّهِمْ يَزْعُمَانِ أَنَّهُ لَا حَقَّ لـ (ع. ل. أ.) فِيهَا اشْتَرَاهُ، وَأَنَّهُمَا يُبَايَعَانِ فِي اسْتِغْلَالِهِ أَيَّ جِزَاءٍ مِنَ الْأَرْضِ، وَأَنَّهُ إِنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنْهَا، فَإِنَّهُمَا يَمْنَعَانِ بَقِيَّةَ وَرَثَةِ الْمَرْحُومِ (س.) مِنْ أَخْذِ حَقِّهِمْ فِي أَيِّ جِزَاءٍ مِمَّا تَرَكَ.

مَعَ الْمُلَاحَظَةِ أَنَّ أَخَوَيْنِ لِلْهَالِكِ - هُمَا (س. ع.)، و(س. ح.) - لَمْ يَقُولَا شَيْئًا، وَلَمْ يَتَدَخَّلَا فِي الْمَوْضُوعِ.

نَرْجُو أَنْ تُفِيدُونَا بِحُكْمِ الشَّرْعِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ.

عَنِ الْوَرِثَةِ: س. ز. (رَوِيَّة)

الجواب:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ هُدَاهُ.

هَذَا خُرُوجٌ عَنِ الْقَانُونِ:

إِنْ كَانَ عَقْدُ الْبَيْعِ الْوَاقِعُ مِنَ الْمَرْحُومِ (س. س.) عَقْدًا صَحِيحًا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَمْنَعَ السَّيِّدَ (أ. ع. ل.) مِنْ حِيَازَةِ مَا اشْتَرَاهُ، وَمِنْ التَّصَرُّفِ فِيهِ بِمُقْتَضَى هَذَا الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ الْعَاقِلَ الصَّحِيحَ حُرٌّ فِي تَصَرُّفَاتِهِ فِيمَا يَمْلِكُهُ وَلِئْكَأً صَحِيحًا.

أَمَّا إِنْ كَانَ عَقْدُ الْبَيْعِ فَاسِدًا - لِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي تُبْطِلُهُ شَرْعًا - فَإِنَّ الْبَيْعَ يُفْسَخُ، وَيُسْتَرْجَعُ الثَّمَنُ، وَيَرْجَعُ الْجِزَاءُ الْمُبَاعَ إِلَى وَرَثَةِ الْمَرْحُومِ (س. س.)، وَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ حَسَبَ الْفَرِيضَةِ. وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ تَرِكَةَ الْهَالِكِ تُقَسَّمُ بَيْنَ الْوَرِثَةِ الشَّرْعِيِّينَ بَعْدَ إِخْرَاجِ جَمِيعِ الْحَقُوقِ الْمُرْتَبَةِ عَلَيْهَا.

وفي هذه القضية، بعد أن يأخذ المشتري ما كان قد اشتراه بعقدٍ صحيح - إن صحَّ - فإن الباقي يُقسَّم بين الزوجة - تأخذ الثُّمن - وبين أبناء الهالك وبناته، سواء كانوا من صُلْبِه أو المنزَّلين من أبناء ابنه، للذكر مثل حظ الأنثيين، فلا حقَّ لغيرهم من إخوان الهالك وأبناء إخوانه في التَّدخُّل؛ لأنه قد تَرَكَ عَصْبَة، وهُم: ابنه (ح) و(م)، وابن ابنه (ر)، وبتتان وهما (ي) و(ز)، وبتتا ابنه وهما (ك) و(م).

والمنزَّلون منزلة أبيهم يرثون حظَّ أبيهم لو كان حيًّا، ويقتسمونه بينهم للذكر مثل حظَّ الأنثيين.

وعلى فرض أنه لم يترك عاصبًا، فليس لابني أخيه - وهما (ر بن ع) و(ع بن ع) - أي حقَّ في التَّدخُّل؛ لأنها أبناء أخيه، ويُقدَّم عليهما أخو الهالك: (س.ع) و(س.ح).

وأيُّ ارتباطٍ بين البيع الواقع لفائدة (ع. ل) وبين حظَّ الورثة في تركة البائع؟ إن للبائع حقَّه بمقتضى عقد البيع، وللورثة حقُّهم بنصِّ القرآن الكريم والفقه الإسلامي.

إن السيد (أ.ع. ل) ليس غريبًا في العائلة، فلو ماتت أمُّه (ن. أ) في حياته، لو رثَ فيها مثلما يرث أحدُ أبنائها الأحياء حين موتها، للذكر مثل حظَّ الأنثيين، وقد ورثت عن زوجها الثُّمن فهو داخلٌ فيه لو مات قبله.

كما أنه لو مات أحدٌ من إخوانه أو أخواته ولم يترك فرعًا وارثًا، فإنه يرث فيه السُّدس، كما أنه لو مات هو ولم يترك فرعًا وارثًا، فإن إخوته - وهُم عِدَّة - يرثون من تَرَكَه الثلث.

هذا حكم الشرع الإسلامي، وهو الذي يحكم بلادنا، وعلى ذلك نصَّ دستور دولتنا. ومحاولة الاعتراض على ذلك من أيِّ واحد يُعتبر اعتداءً على القانون، والقاضي يُوقف كلَّ مُعتدٍ عند حدِّه. والله أعلم.

1977 / 05 / 03 م

هل لأبناء الزوجة الأولى الحق في هذه الأرض؟

السؤال:

نحن أبناء (ز. خ) المتزوج بامرأتين، أنجب من المرأة الأولى (المتوفاة) ثلاثة أبناء ذكور، وهم: (أحمد)، و(الطاهر)، و(مسعود)، علماً بأن (مسعود) قد توفى أثناء حرب التحرير دون أن يترك أي أبناء ولا زوجة.

وأنجب من الزوجة الثانية - ولا تزال على قيد الحياة - تسعة أبناء، منهم خمسة ذكور، هم: (عمار)، و(علي)، و(سعدي)، و(الحاج)، و(البشير)، وأربع بنات وهن: (ربيعة)، و(مباركة)، و(الشريفة)، و(الجازية)، علماً بأن الأب قد توفى سنة 1980م.

أما الشيء المتنازع عليه، فهو يتمثل في العقارات التي هي عبارة عن قطع من الأراضي، وسكن (حوش). وقطع الأراضي هذه متباعدة، ويوجد منها اثنتان - من بين ست قطع من الأراضي - متجاورتان، والمشكل الرئيسي يتمثل في النزاع حول هاتين القطعتين المتجاورتين، وذلك نظراً لما لهما من أهمية، سواء من حيث قُرْبهما للمسكن، واحتواؤهما على أشجار مثمرة، فضلاً عن أنهما قريبتان من منبع المياه.

كما نود أن نحيطكم علماً بأنه توجد قطعة من القطعتين المذكورتين غير صالحة للغرس، حيث قام أبناء الزوجة الثانية باستصلاح هذه القطعة، وغرسوا فيها الأشجار، وأصبحت أرضاً صالحة للغرس.

وعليه فالرجاء منكم إفادتنا بمعرفة ما إذا كان أبناء الزوجة الأولى لهم الحق في هذه الأرض والأشجار أم لا؟ كما يجدر بي أن ألفت انتباهكم إلى أن ما سبق لي أن ذكرته لكم قد تم في حياة الأب.

وفي الأخير نأمل منكم إصدار فتوى تحدد نصيب كل واحد منا. والسلام عليكم ورحمة الله.

عنهم: ز. ح (باتنة)

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: ورثته هذا المالك المرحوم (ز. خ) حسبما جاء في السؤال هم: زوجته التي تركها بالحياة يوم وفاته، وجميع أبنائه من زوجته الأولى أو الثانية، الذين تركهم بالحياة يوم وفاته.

أما الزوجة المتوفاة قبل وفاته، فلا حق لها في الميراث، وكذلك ابنه (مسعود) الذي استشهد أثناء حرب التحرير، فإنه توفي في حياة أبيه المتوفي عام 1980، فإنه لا يستحق شيئاً من ميراث أبيه، وكفاه جزاء ربّه، وحيث إنه لم يترك زوجة ولا ولداً، فليس في الأمر مشكلة.

فورثته هذا المالك هم: زوجة، وسبعة ذكور، وهم: (أحمد، الطاهر، عمار، علي، سعدي، الحاج، البشير)، وأربع بنات، وهن: (ربيعة، مباركة، الشريفة، الجازية).

فأصل هذه الفريضة من 8 لوجود فرض الثمن فيها، والباقي يُقسّم بين أبنائه الذين يرثون كلهم بالتعصيب، للذكر مثل حظ الأنثيين.

وحيث إن 7 لا ينقسم على عددهم، وحيث إن عددهم باعتبار حقوقهم في الإرث يساوي 18 سهماً، سبعة ذكور بسهمين لكل واحد = 14 سهماً، وأربع إناث بأربعة أسهُم، فالجملة 18، فإن عدد 18 يضرب في أصل الفريضة وهو 8، يكون الحاصل 144 سهماً، وهو ما تصح منه الفريضة:

- تأخذ الزوجة ثمنها، وهو 18 من 144.

- ويأخذ كل ذكر حظّه، وهو 14 من 144.

- وتأخذ كل بنت حظّها، وهو 7 من 144.

ثانياً: كل ما تركه المالك من نقود، وعقار، ومنقول، وحيوان، يُقسّم بينهم حسب

الفريضة، ولا يجوز أن يمتاز أحدٌ منهم على آخر بشيء، ولا تصح وصية لوارث، ولا مُحَاباةٌ دون بَقِيَّةِ الورثة، إلا بالرضا والقبول وطبِية النفس.

وما يدَّعيه أبناؤه من عمل واستصلاح في أرض أبيهم، فإنه كان من واجبهم أن يُحاسبوا عليه أباهم في حياته، ويُقبضوا أجرَتهم عليه، ويُمكن لهم - بالصُّلح مع إخوانهم - أن يُقدِّروا أتعابهم، ويُحاسبوا إخوانهم عليه بحسب العُرف وتدخل الجماعة، ولا يجوز لإخوانهم أن يغبنوهم ويُكروا حقوقهم، ولكن لا يسوغ لهم أن يُجبروهم على شيء بغير رضاهم، وليعلموا أن متاع الحياة الدنيا فانٍ، ورضاء إخوانهم ومحبَّتهم وعطفهم أثمن من كلِّ ميراث. والله أعلم.

1983 / 05 / 04 م

إرثٌ من جُهل تأخُر موته

السؤال:

الغرض من هذه الرسالة استفتاءكم في قضية إرثٍ عَجَزنا عن توضيحها للورثة، وإقناعهم بالحكم الشرعي، والوصول معهم إلى حلٍّ ينتهي به الخصام والشقاق.

وهاكم صورة القضية:

أثناء حرب التحرير، وفي ذات يوم من أيامها الكريمة، اقتحم الجندي الفرنسي المُعتدي ضَيْعَةَ السيد (ي. م بن ب)، فوجده بها، فأمره أن يستدعي ولديه: (ب بن م) و(ق بن م)، ولما صار الثلاثة أمامه، أمر الولدين أولاً بالركوب في سيارة الاعتقال، ثم أمر الوالد بعدهما، وأخذ الثلاثة مُعتقلين إلى مكان مجهول. ومن ذلك اليوم الأسود لا يعلم أحدٌ عنهم شيئاً، وقد حصل اليقين أنهم شهداء، قد اغتالهم الاستعمار مثل عشرات الآلاف من إخوانهم، رَحِمَ الله جميع الشهداء.

وقد ترك الشهداء مِنْ بعدهم ورثَةً، فَتَرَكَ الْوَالِد ابْنَهُ (ب بن م) - أَخُو الشَّهِيدِينَ - وَتَرَكَ الشَّهِيد (ب) ابْنَةً لَهُ، كَمَا تَرَكَ الشَّهِيد (ق) بَنَتَيْنِ، وَهُمَا الْيَوْمُ تَطَالِبَانِ بِنَصِيبِهِمَا فِي إِرْثٍ وَالدَّهْمَا مِنْ أَبِيهِ.

وَالْمَشْكَالَةُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ تَارِيخَ الْوَفَاةِ، وَهَلْ مَاتَ الْأَبُ قَبْلَ وَلَدَيْهِ أَمْ مَاتَ الْوَلَدَانِ قَبْلَ أَبِيهِمَا، أَمْ مَاتُوا جَمِيعًا فِي لَحْظَةٍ وَاحِدَةٍ؟ لَا يَعْلَمُ إِلَّا اللَّهُ مَنْ الْمُتَقَدِّمُ مِنْهُمْ وَمَنْ الْمُتَأَخِّرُ.

فَهَلْ لَهَا الْحَقُّ فِي الْمَطَالِبَةِ بِإِرْثِ أَبِيهَا (ق) فِي وَالِدِهِ أَمْ لَيْسَ لَهَا حَقٌّ فِي ذَلِكَ لِلْجَهْلِ بِزَمَنِ وَفَاتِهِ؟

نَرْجُو أَنْ تُوضِّحُوا لَنَا حُكْمَ الشَّرْعِ فِي النَّازِلَةِ، لِنَخْضَعَ لَهُ. وَالسَّلَامُ.

ي. ب - عَنِ الْبَنَاتِ الْمَذْكُورَاتِ -

الْجَوَابُ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اتَّبَعَ هُذَاهُ.

أَوَّلًا: مِنْ مَوَانِعِ الْإِرْثِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْفُقَهَاءُ، الْجَهْلُ بِمَنْ تَأَخَّرَ مَوْتُهُ، كَحَالَةِ مَنْ مَاتُوا تَحْتَ الْهَدْمِ، أَوِ الْغَرَقِ، وَلَا يُدْرَى الْمُتَقَدِّمُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِ فِي الْمَوْتِ، فَلَا يَرِثُ أَحَدُهُم الْآخَرَ.

وَقَدْ نَصَّ خَلِيلٌ فِي الْمَخْتَصَرِ عَلَى ذَلِكَ، إِذْ قَالَ - عَاطِفًا عَلَى قَوْلِهِ: «وَلَا يَرِثُ مُلَاعِنٌ» - مَا نَصَّهُ: «وَلَا مَنْ جُهِلَ تَأَخُّرُ مَوْتِهِ»⁽¹⁾. أَيِ لَا يَرِثُ. قَالَ شَارِحُهُ الدَّرْدِيرُ: «وَلَا يَرِثُ مَنْ جُهِلَ تَأَخُّرُ مَوْتِهِ عَنْ مُوَرِّثِهِ، بَأَنِّ مَاتَا تَحْتَ هَدْمٍ مَثَلًا أَوْ بِطَاعُونٍ وَنَحْوِهِ بِمَكَانٍ، وَلَمْ نَعْلَمْ الْمُتَأَخِّرَ مِنْهُمَا، فَيُقَدَّرُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ لَمْ يُخَلِّفْ صَاحِبَهُ، وَإِنَّمَا خَلَّفَ

(1) مختصر خليل. ص 308.

الأحياء من ورثته»⁽¹⁾.

ثانياً: حالة هؤلاء الشهداء الثلاثة تنطبق على ما جاء في المختصر، فهؤلاء الشهداء لا يعرف أحدٌ - كما قلتم - من المتقدم منهم ومن المتأخر، فلا الأب (م) يرث ابنه (ب) و(ق)، ولا هما يرثانه.

وبما أن (م) ترك ولدًا هو (ب)، فإنه يجنب بنات إخوته، فلا حقّ لهن في ميراث جدّهم (م)، وإنما لهن الحق في ميراث أبويهنّ إن خلفا - أو أحدهما - مالا خاصًا بهما، بعد أخذ أصحاب الفروض فروضهم: الأم - إن كانت -، والزوجة، والباقي للعاصب وهو (ب) - أخوهما -.

والحاصل أن هؤلاء البنات لا حقّ لهن في تركة جدّهن (م)؛ لأنّ والديهما (ب) و(ق) لا يرثان شيئاً فيما خلفه والذّهما (م)، كما نصّ عليه الشيخ خليل في المختصر.

وإن كان أحدهما - أو كلاهما - ترك مالا خاصًا به، فكل واحد تَرِث أباهما، فابنة (ب) لها نصف ما ترك أبوها إن كان، وابتا (ق) لهما الثلثان بما تركه والذّهما من ماله الخاص به إن كان. والله أعلم.

1980/02/05م

ملاحظة:

وهذه مشكلة قد حلّها القانون الصادر في 1984، فإنه تبني القول بالوصية الواجبة، وهي أن يكون لابن الولد الهالك في حياة أبيه مع إخوانه قسمة أبيهم لو كان حيًا، فسواء في هذه التركة تقدّم الشهيدان على والديهما في الموت أو تأخرا، ففي حالة تقدّم من تقدّم ينتفع ابنه بقانون الوصية الواجبة، فإن تأخر عن والده فهو وارث.

(المفتي)

(1) الشرح الكبير. ج 4/ ص 487.

نزاع في الولاية على مال اليتيم

السؤال:

تُوِّفِّي ابني وترك ابناً صغيراً عمره حوالي ثلاث سنوات، وكان المتوفى يعمل في مزرعة حكومية (نخيل)، وفي التقسيم الأخير استفاد المتوفى من 104 نخلة، فأراد أبو المتوفى التكفل بأمالك ابن ابنه (حفيدة) حتى لا تضعع، ولكن للأسف أرادت أم الطفل أن تتكفل بهذا الملك وتعبث به، فهل يحق لها هذا؟

الجواب:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أولاً: أول ما يُنظر فيه في هذه المسألة ورثة ابنك الهالك، فأنت تستحق من إرث ابنك في كل ما ترك الشُّدس، وتستحق أمه - إن كانت حية - الشُّدس أيضاً، وتستحق زوجته الثمن، والباقي يرجع إلى ابنه الصغير (حفيدك)، وهذا العدد من النخيل - الذي جاء إلى ابنك بعد وفاته بصفتة كان عاملاً - يُعتبر من جُملة التركة، ويُقسَّم قسمتها، وكل واحد من ورثته يتصرف بحرية في نصيبه.

ثانياً: أم الصبي لا تصرف بحرية إلا في ثمنها، وأما نصيب الصبي فإنه مال اليتيم، ويجب المحافظة عليه حتى يبلغ سن الرشد فيُدفع إليه، ولأجل المحافظة عليه يؤسَّس مجلس عائلي ينظر في أمره، ويُقرَّر في شأنه ما هو أصلح له، ويكون أمره تحت نظر القاضي الشرعي احتياطاً لئال الصبي، فمن قدَّمه مجلس العائلة ووافق عليه القاضي قُدِّم.

ثالثاً: ولا يُقدَّم سفيه لا يُحسِّن التصرف والنظر للمال، ولهذا فإن كانت أم الصبي - كما وصفتها - تريد العبث بمال ابنها، فإنها لا تُمكن منه، ويُحال بينها وبين الوصول إليه،

وَيُقَدِّمُ عَلَيْهَا الْقَادِرُ إِنَّمَاءَ مَالِهِ وَالْمُصْلِحُ لَهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَعْرُوفَ فِي وَطَنِنَا أَنَّ الرَّجُلَ أَقْدَرُ مِنَ الْمَرْأَةِ، وَأَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى الْيَتِيمِ - فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ - هُوَ جَدُّهُ لِأَبِيهِ، فَهُوَ أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ.

رَابِعًا: لَكِنْ يَجِبُ عَلَى جَدِّهِ - إِنْ أُسْنِدَتْ إِلَيْهِ الْمُهَمَّةُ - أَنْ يَفْصِلَ مَالَ الصَّبِيِّ عَنْ مَالِهِ الشَّخْصِيِّ، وَأَنْ لَا يَخْلُطَهُ بِمَالِهِ فَيَتَسَرَّبَ إِلَى إِرْثِهِ وَيَنَالُهُ أَعْمَامُ الصَّبِيِّ، فَهَذَا لَا يَحِلُّ لَهُ فَعْلُهُ.

خَامِسًا: يَنْبَغِي لِهَذَا الْجَدِّ أَنْ يُنْزَلَ حَفِيدَهُ مَنْزِلَةَ أَبِيهِ فِي الْمِيرَاثِ، حَتَّى إِذَا مَاتَ كَانَ لِلصَّبِيِّ مَنْزِلَةُ أَبِيهِ فِي الْمِيرَاثِ، وَقَاسَمَ أَعْمَامَهُ بِهِ، وَهَذَا مَا أَفْتَى بِهِ عُلَمَاءُ مِصْرَ، وَجَاءَ فِي قَانُونِ الْأُسْرَةِ عِنْدَنَا، وَيُسَمَّى الْوَصِيَّةُ الْوَاجِبَةُ، فَالْقَانُونُ يَفْرَضُ هَذَا، وَإِنَّمَا قُلْنَا يَنْبَغِي؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ مِنَ الْقُرْآنِ، وَقَدْ يَكُونُ الصَّبِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَغْنَى مِنَ أَعْمَامِهِ بِمَا جَاءَ مِنَ عَدَدِ النِّخِيلِ. وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَبَرَكَاتُهُ.

حياة الشيخ أحمد حماني
في مكنون

حياة الشيخ أحمد حماني في مَصور

بقلم: الشيخ أحمد حماني

أحمد بن محمد بن مسعود بن محمد حماني، ولد بدائرة (الميلية) في آخر أسبوع من شوال سنة ألف وثلاثمائة وثلاثين، آخر أسبوع من سبتمبر سنة 1915م، وبها تعلّم القرآن والمبادئ الأولى في الفقه وأصول الدين (التوحيد).

نَزَحَ إلى (قسنطينة) في فصل الربيع من سنة 1930م، فَاتَمَّ حِفْظَ القرآن بِكُتَّاب سيدي أحمد النجار، ثم انخرط في سلك طلبة الإمام عبد الحميد بن باديس ابتداءً من أكتوبر 1931م، مُدَّةَ ثلاث سنوات (سبتمبر 1934م)، وَاتَّقَنَ بهذه المدة فنون الدراسة الابتدائية، وَحَضَرَ أوَّلَ مظاهرة شعبية قادها ابن باديس، كما حَضَرَ بهذه السنة لأوَّلَ مرّة اجتماعاً عاماً لجمعية العلماء بالجزائر، وانخرط فيها كعضو عامل.

ارتحل إلى تونس في أوَّل السنة الدراسية 1934 - 1935م، فَاتَّظَمَ في سلك طلبة الجامع الأعظم، ودامت دراسته هنالك مُدَّةَ عشر سنوات مُلتَزِماً بالنظام، حَصَلَ على الأهلية في 1936م، وعلى شهادة التحصيل في 1940م، وعلى شهادة العالمية في سنة 1943م.

كانت صَلَّته بابن باديس في حياته وبجماعته بـ (قسنطينة) لم تنقطع، ومن هنا عَمِلَ في مجلة (الشَّهاب)، ثم بجريدة (البصائر)، وَكَتَبَ فيهما، وَتَحَمَّلَ مسؤوليات في جمعية العلماء، وشارك في الصحافة التونسية والجزائرية منذ سنة 1937م، وَانْتُخِبَ أميناً عاماً في جمعية الطلبة الجزائريين بتونس، بجانب المرحوم الأستاذ الشاذلي المكِّي الذي اعتُقِلَ

سنة 1940م، وتَعلَّمت الدراسة في شهر جوان 1940م، فلم تُستأنف إلا في شهر أكتوبر، فحَضَرَ امتحانَ التحصيل وَنَجَحَ بالتفوق، ثم جاءه الأمر من جماعة (قسنطينة) بِمُواصلَة الدراسة العليا وأطاعَ، فواصلَ الدراسة بِجِدِّ في القسم الشرعي، وانتهت بِحُصوله على العالمية في جويلية 1943م.

أثناء هذه الفترة تَطَوَّرت أحداث الحرب العالمية الثانية، ونزل الحلفاء بالجزائر، وسابَقَهُم الألمانُ فنزلوا بتونس في نوفمبر 1942م، وانقطعت الصَّلَة بين تونس والجزائر تمامًا، وتَعَدَّر الاعتماد المادي، وكان معه بعثة علمية هو مسؤولٌ عنها ماديًا وأدبيًا، فصار مسؤولاً عن خمسة، ولم يَبْخل الشعب التونسي الكريم علينا طيلة وجود الألمان حتى ارتحلوا أو طُردوا في ماي 1943م.

أثناء وجود الألمان غامرنا بالاتصال معهم مُغامرة وطنية، مع أنهم قد بدأ احتضارهم، وكُنَّا ثَلَّةً من التونسيين والجزائريين، وقد انكشف لنا خُبث نِيَّاتِهِمْ، وسُوء نظرهم إلى العرب، وتَبَيَّن أنهم يَعتَبِرون أرض إفريقيا حقًا لاستغلال الأوربيين، وعداوتهم للفرنسيين إنما من أجل هذا الاستغلال، أمَّا العرب فَهُمْ كالْعَدَم، وفي برقية من هِتْلَر إلى بِيْتان يقول: «نَزَلت جيوشي بتونس من أجل الاحتفاظ بإفريقيا لأوربا»، فَفُشِلَت هذه الاتصالات بهم، وخصوصًا بعد هزائمهم في روسيا وفي العَلَمَيْن.

بعد احتلال تونس أُلْصِقت بنا تُهمة الاتصال بِالْعَدُوِّ في زمن الحرب، وأُلْقِيَ القبض على كثير من الطَّلَبَة الجزائريين، فدخلت عالم السرية ابتداءً من 1943م، وَنَجَوْتُ من العذاب الأليم، ثم قُدِّمْتُ إلى المحاكمة التي وقعت في 20 مارس 1945م، بعد تدخُّل جمعية العلماء وأهل (قسنطينة)، وقُدِّمَت رشوات ضخمة أَنْجَت الطلبة الجزائريين، وَحُكِمَ عليهم بالبراءة أو بأحكام خفيفة.

كان الرجوع إلى الجزائر في 30 أبريل 1944 في عهد السرية، فلما نزلتُ بـ (قسنطينة) ابتدأتُ العمل في التربية والتعليم، وكنتُ كالضمير المُستتر لا يَبْرُز رغم أثره العظيم،

ورغم أن البحث عني كان ما يزال جاريًا بثُهمتين: الفرار من الجندية الإجبارية، والتعاون مع العدو في زمن الحرب. لكن أُمّتنا الكريمة تستطيع كتمان السر عند الحاجة، وحتى الشرطة فيهم من يكتُمه؛ لأن كُشفه يُفيد العدو. فلما جاء أجل المحاكمة لم يبقَ مَقَرٌّ من البروز بعد تمهيد الطريق، فوَقَّعت المحاكمة بتونس أمام المحاكم العسكرية، ونَجَّونا جميعًا بالبراءة أو الحكم الخفيف.

وفي عهد السَّر حصلتُ على الشهادة العالمية في القسم الشرعي، ودخلتُ القسم الأدبي، وشرعتُ في الدراسة، ثم قطعتها ورجعتُ في التاريخ المذكور، وقد سُمِّيت مديراً علمياً للدراسة في التربية والتعليم، وأهمُّ ما طرأ على الدراسة في هذه المدرسة إنشاءُ التعليم الثانوي بها، وتَحَلَّى المرحوم السعيد حافظ عن إدارتها فخلفه المرحوم الأستاذ عبد الحفيظ الجنان. أمَّا المدرسة الثانوية فقد عيَّن لِبَاشرتها الشيخ السعيد حافظ لقسم الإناث، وأحمد حماني لقسم الذكور، ثم داهمَتْنَا أحداث 8 ماي 1945م، وصَدَرَ الأمر بغلق المدرسة وكلِّ مدارس الجمعية في ولاية الشرق ابتداءً من شهر ماي 1945م. عُقد مؤتمرٌ من المعلمين ورجال الجمعيات في مارس 1946م بـ (قسنطينة)، وقرَّر عدم الاعتراف بقرار الغلق، ووجوب إعادة الحياة للدراسة العربية ابتداءً من أوَّل السنة الدراسية، وفُتحت المدارس أمام أعين العدو المَبْهُوت، وعُدَّت إلى الإدارة العلمية ابتداءً من أكتوبر 1946م، وقد عيَّن للإدارة العلمية المرحوم أحمد رضا حوحو، وأنشئَ قسمٌ ثانوي للبنات وللذكور.

في هذه السنة تَكَوَّن مؤتمر المعلمين، وأنشئت لجنة التعليم العليا، لغرض توحيد التعليم الحرَّ مادياً وأدبياً على مستوى الوطن وبعض مُدن فرنسا. وقد عيِّنتُ عضواً في هذه اللجنة التي أُنجزت أشياء كثيرة في عقدٍ من السنين، كما أنشأت التفتيش الابتدائي والعام، ووَحَّدت الدراسة، وأنشأت الشهادات الفاصلة بين مراحل التعليم، وأنفَذت البعثات العلمية إلى ثانويات وجامعات مصر.

منذ سنة 1947م تَكَوَّنَتْ أَوَّلُ ثانوية بالجزائر للتعليم العربي الحرّ، وعيِّن لإدارتها الشهيد الشيخ العربي، وللأستاذية أبنائُه وإخوانه، ومنهم أحمد حماني، وهو الذي أشرف على تنظيم الدخول فيه، وشارك في تكوين هذه الثانوية، وبقيَ المُشرف على اللجنة العلمية إلى آخر لحظة من حياة المعهد، شهر أوت 1957م.

في سنة 1955م أُسِنِدَتْ إليه رئاسة لجنة التعليم العُلّيا، بعد أن اعتُقِلَ كثير من رجالها.

في عام 1946م عيّنَتْه جمعية العلماء كاتبًا على مستوى جميع ولايات الشرق، يهتم بالجمعية، وشُعَبِها، ومدارسها، وشؤون التعليم فيها، فقام بالمهمة أحسن قيام.

وفي سنة 1951م انتُخِبَ عضوًا في إدارة الجمعية، وأُسِنِدَتْ له مهمة نائب الكاتب العام، ودام في هذا المنصب ما دامت الجمعية في الوجود.

منذ نُشِبَ حرب التحرير في عام 1954م، كان مثل إخوانه يعمل فيها، وكان العمل سرًّا، وجُعِلَتْ دار الطَّلَبَةِ من المراكز الأساسية للثورة، ودام هذا إلى يوم أُلْقِيَ عليه القبض في 11 أوت 1957م بالعاصمة، وأُغْلِقَتْ دار الطلبة، وطُرد منها سكائُها، واحتلَّها العَدُو، وجَعَلَهَا من مراكز التعذيب والاعتقال، وبقي فيها إلى يوم الانتصار سنة 1962م.

بعد 27 يومًا في العذاب والاستنطاق والانتقال من الجزائر إلى (قسنطينة)، رُجِّحَ به في السجن، وعُذِّبَ فيه أيضًا، واعتُبر من المُشَوِّشين، ثم حُوكِمَ أمام المحكمة العسكرية، فنال الأشغال الشاقة، ونُقل إلى السجن المركزي بـ (تازولت - لامبيس)، حيث بقي هناك إلى يوم 4 أبريل 1962م.

وفي (تازولت) أنشأ مع إخوانه المجاهدين حركة تعليم مُنظَّم، كَوَّنَ طَلَبَةً أُنِمَّ بعضُهم دراسته، ثم امتهن في عهد الاستقلال التعليم في الثانويات، وصاروا جهازًا في ميدان التربية والتعليم. وفيه أيضًا دُبِّرَت المكائد ضده، وكاد الاغتيال يناله عام 1960م

بعد ابتداء المفاوضات، وبسببه وقع الإضراب العام من جميع المساجين، بسبب خطبة يوم عيد النحر، فكان سبب سقوط نظام الطاعة (ديسبلين - Discipline)، ونال المساجين حقوق السجين السياسي، وصِرنا نسمع الإذاعات، ونقرأ الصحف، وهذا في 1961م.

وبعد الانتصار سُمي عضوًا في اللجنة المسؤولة عن التعليم في مدينة (قسنطينة)، ومديرًا لمعهد ابن باديس، وفتح أبوابه إلى رفع الأمية، فَعَمَّر بالصبيان والشباب والشيوخ والنساء والرجال.

وبعد تأسيس الحكومة الجزائرية ووقوع الاستفتاء، استدعي من (قسنطينة) لوظيفة المفتش العام للتعليم العربي، ودام هذا إلى سنة 1963م، فلما أُسس معهد الدراسة العربية بجامعة الجزائر سُمي أستاذًا به، وقضى في الجامعة 10 سنوات كاملة من 1962 إلى 1972م.

في سنة 1972م استدعي ليكون رئيسًا للمجلس الإسلامي الأعلى، ويُعتبر هذا المنصب كمستشار تقني لوزير الشؤون الدينية، ومن مهامه تنظيم الدعوة في المساجد والمدن، وإصدار الفتوى، وتمثيل الجزائر في المؤتمرات والملتقيات على مستوى العالم الإسلامي أجمع، فقام بهذه المهمة في عهد المرحوم المولود قاسم ثم من بعده إلى عام 1988م، حيث دخل في فترة التقاعد ابتداءً من يناير 1989م. وأثناء وجوده في هذا المنصب، مثل الجزائر في ملتقيات عالمية بتونس مرارًا، وبليبيا مرتين، وبمصر مرة، وبالسعودية مرارًا، وبالأفغان، وبالهند، وبسرنديب (سريلانكا)، وبلجيكا، وبنواقشوط، وبتشاد، وبموسكو، وبإيران، وتناول الكلمة في هذه المجتمعات كلها.

عُيِّن في اللجنة المركزية لجهة التحرير الوطني في أول عهد لحكم الرئيس السابق سنة 1983 - 1984 - 1985م، إلى أن جاء سيئل 1988م الجارف، فجرفه في جملة ما جرف من صالح ما بُني أثناء فترة الاستقلال، وحاول طمس دولة الجزائر.

منذ تأسست الدولة الجزائرية، كان مُتَّصِلاً بوزارة الشؤون الدينية، يَبْدُل في خدمتها النصيحة، والمشورة، والفتوى فيما يُسأل عنه: الشعبية منها والدولية حتى اليوم، حيث استدعاه الوزير الحالي وعيَّنه في مجلس الإفتاء، وهو يَعْتَبِر نفسه مسؤولاً أمام الله قبل العباد، وَيَسأل الله التوفيق والسداد.

فإن أصابَ فَمِنَ الله، وإن أخطأَ فَلتَقْصِرْه. والإنسانُ عُرْضَةٌ للغفلة والنسيان، واللهُ تَوَّابٌ رحيم.

فهرس المصادر والمراجع

- 1- ابن الأثير.
♦ النهاية في غريب الحديث والأثر. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ-1979م.
- 2- ابن الحاج.
♦ المدخل. دار التراث، دت.
- 3- ابن الصلاح.
♦ معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح). تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، 1406هـ-1986م.
- 4- ابن الضياء.
♦ تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة. تحقيق: علاء إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط2، 1424هـ-2004م.
- 5- ابن العربي.
♦ عارضة الأخوذي بشرح صحيح الترمذي. دار الكتب العلمية، بيروت، دت.
- ♦ أحكام القرآن. تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1424هـ-2003م.

- ♦ العواصم من القواصم (آراء أبي بكر بن العربي الكلامية). تحقيق: عمار طالبي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1981م.
- 6- ابن أبي زيد القيرواني.
- ♦ الرسالة. دار الفكر، دت.
- 7- ابن بسّام.
- ♦ الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة. تحقيق: إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1979 - 1981م.
- 8- ابن تيمية، تقي الدين.
- ♦ مجموع الفتاوى. تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، السعودية، 1416هـ - 1995م.
- ♦ قاعدة جليلة في التوشل والوسيلة. تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، مكتبة الفرقان - عجمان، ط1، 1422هـ - 2001م.
- 9- ابن جُزري.
- ♦ القوانين الفقهية. تحقيق: محمد بن سيدي محمد مولاي، دت.
- 10- ابن حجر العسقلاني.
- ♦ الإصابة في تمييز الصحابة. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ.
- ♦ بلوغ المرام. تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، دار أطلس، الرياض، السعودية، ط3، 1421هـ - 2000م.
- ♦ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ - 1989م.

- ♦ فتح الباري. دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.
- ♦ تعليق التعليق على صحيح البخاري. تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزقي، المكتب الإسلامي، ط1، 1405هـ.
- 11- ابن حزم.
- ♦ الفصل في الملل والأهواء والنحل. مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
- ♦ المحلّى بالآثار. دار الفكر، بيروت، د.ت.
- 12- ابن خلكان.
- ♦ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1994م.
- 13- ابن رشد (الجد).
- ♦ المقدمات الممهّدة. تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1408هـ - 1988م.
- ♦ البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة. تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1408هـ - 1988م.
- 14- ابن رشد (الحفيد).
- ♦ بداية المجتهد ونهاية المقتصد. دار الفكر، بيروت، 1415هـ - 1995م.
- 15- ابن سعد.
- ♦ الطبقات الكبرى. تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1968م.
- 16- ابن عابدين.
- ♦ حاشية ردّ المحتار على الدرّ المختار. دار الفكر، بيروت، ط2، 1412هـ - 1992م.

♦ العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية. دار المعرفة، دت.

17- ابن عبد البرّ.

♦ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء. دار الكتب العلمية، بيروت، دت.

♦ الاستيعاب في معرفة الأصحاب. تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ-1992م.

♦ الاستذكار. تحقيق: سالم محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ-2000م.

♦ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، وزارة الأوقاف المغربية، 1387هـ.

18- ابن عبد الحكم.

♦ فتوح مصر والمغرب. مكتبة الثقافة الدينية، 1415هـ.

19- ابن عطية.

♦ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ.

20- ابن فرحون.

♦ تبصرة الحكّام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام. مكتبة الكليات الأزهرية، ط1، 1406هـ-1986م.

21- ابن قدامه، شمس الدين.

♦ الشرح الكبير على متن المقنع. دار الكتاب العربي، دت.

22- ابن قدامه المقدسي، موفق الدين.

♦ المغني. مكتبة القاهرة، د ت.

23- ابن قيّم الجوزية.

♦ إعلام الموقعين عن رب العالمين. تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ- 1991م.

♦ زاد المعاد في هدي خير العباد. مؤسسة الرسالة، ط27، 1415هـ- 1994م.

♦ الطرق الحكمية. مكتبة دار البيان، د ت.

♦ الروح. دار الكتب العلمية، بيروت، د ت.

♦ إغاثة اللفهان من مصايد الشيطان. تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، د ت.

24- ابن كثير.

♦ تفسير القرآن العظيم. تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر، ط2، 1420هـ- 1999م.

♦ السيرة النبوية. تحقيق مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1396هـ- 1971م.

♦ البداية والنهاية. دار الفكر، 1407هـ- 1986م

25- ابن مفلح.

♦ الفروع. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1424هـ- 2003م.

26- ابن منظور.

♦ لسان العرب. دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.

27- ابن هشام.

♦ السيرة النبوية. تحقيق: مصطفى السقا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1375هـ-1955م.

28- الآمدي.

♦ الإحكام في أصول الأحكام. تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، دت.

29- الأزرق.

♦ أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار. تحقيق: رشدي الصالح ملحس، دار الأندلس للنشر، بيروت، دت.

30- الألباني.

♦ إرواء الغليل. المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1405هـ-1985م.

31- الباجي.

♦ المنتقى شرح الموطأ. مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1332هـ.

32- البراذعي.

♦ التهذيب في اختصار المدونة. تحقيق: الدكتور محمد الأمين ولد محمد سالم بن الشيخ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط1، 1423هـ-2002م.

33- البلخي، نظام الدين.

♦ الفتاوى الهندية. دار الفكر، بيروت، ط2، 1310هـ.

- 34- البوصيري.
- ♦ مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجه. تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ط2، 1403هـ.
- 35- البيضاوي.
- ♦ أنوار التنزيل وأسرار التأويل. تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ.
- 36- التسولي.
- ♦ البهجة في شرح التحفة. تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ- 1998م.
- 37- الجوهرى.
- ♦ الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ- 1987م.
- 38- الخطّاب.
- ♦ مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. دار الفكر، ط3، 1412هـ- 1992م.
- 39- الحرّشي.
- ♦ شرح مختصر خليل. دار الفكر، بيروت، د ت.
- 40- الخطّابي.
- ♦ معالم السّنن شرح سنن أبي داود. المطبعة العلمية، حلب، ط1، 1351هـ- 1932م.

41- الخطيب البغدادي.

♦ الفقيه والمتفقه. تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط2، 1421هـ.

♦ تاريخ بغداد. تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422هـ-2002م.

42- الدردير.

♦ الشرح الكبير على مختصر خليل (وبهامشه حاشية الدسوقي). دار إحياء الكتب العربية، دت.

♦ الشرح الصغير (شرح أقرب المسالك). دار المعارف، دت.

43- الدهلوي.

♦ حُجّة الله البالغة. تحقيق: السيد سابق، دار الجيل، بيروت، ط1، 1426هـ-2005م.

44- الذهبي.

♦ سِير أعلام النبلاء. مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ-1985م.

♦ ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1382هـ-1963م.

45- الرازي، زين الدين.

♦ مختار الصحاح. تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط5، 1420هـ-1999م.

46- الرازي، فخر الدين.

♦ المحصول. تحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط3، 1418هـ-1997م.

♦ مفاتيح الغيب (التفسير الكبير). دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.

47- الرصاع.

♦ الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية (شرح حدود ابن عرفة). المكتبة العلمية، ط1، 1350هـ.

48- الرمي.

♦ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. دار الفكر، بيروت، 1404هـ-1984م.

49- الزبيدي.

♦ تاج العروس من جواهر القاموس. دار الهداية، دت.

50- الزرقاني.

♦ شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1424هـ-2003م.

51- الزركشي.

♦ البحر المحيط في أصول الفقه. دار الكتيب، ط1، 1414هـ-1994م.

52- الزركلي.

♦ الأعلام. دار العلم للملايين، ط15، 2002م.

53- الزخشري.

- ♦ الكشف عن حقائق غوامض التنزيل. دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.

54- الزيلعي.

- ♦ نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية. تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، ط1، 1418هـ- 1997م.

55- السبكي، تاج الدين.

- ♦ جمع الجوامع. دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ- 2003م.

56- السخاوي.

- ♦ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث. تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط1، 1424هـ- 2003م.

- ♦ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة. تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ- 1985م.

57- السرخسي.

- ♦ المبسوط. دار المعرفة، بيروت، 1414هـ- 1993م.

58- السهيلي.

- ♦ الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام. تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1421هـ- 2000م.

59- السيوطي.

- ♦ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، د.ت.

♦ تاريخ الخلفاء. تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1: 1425هـ-2004م.

60- الشاطبي.

♦ الاعتصام. تحقيق: الشقير، حميد، الصيني، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1429هـ-2008م.

♦ الموافقات. تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، مصر، ط1، 1417هـ-1997م.

61- الشافعي.

♦ الأم. دار المعرفة، بيروت، 1410هـ-1990م.

62- الشوكاني.

♦ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط1، 1419هـ-1999م.

♦ نيل الأوطار. تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط1، 1413هـ-1993م.

♦ فتح القدير. دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1414هـ.

63- الشيرازي.

♦ المذهب في فقه الإمام الشافعي. دار الكتب العلمية. بيروت، دت.

64- الصاوي.

♦ بلغة السالك لأقرب المسالك. دار المعارف، دت.

65- الصنعاني.

♦ سبل السلام شرح بلوغ المرام. دار الحديث، دت.

66- الطبري.

- ♦ تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك). دار التراث، بيروت، ط2، 1387هـ.
- ♦ جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري). تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ- 2000م.

67- الطحاوي.

- ♦ شرح مشكل الآثار. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، طبعة1، 1415 هـ- 1494م.

68- العراقي، زين الدين.

- ♦ المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين). دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1426هـ- 2005م.

69- الغزالي.

- ♦ المستصفى. تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ- 1993م.

70- الفاكهي.

- ♦ أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه. تحقيق: عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر، بيروت، ط2، 1414هـ.

71- الفيروزآبادي.

- ♦ القاموس المحيط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 1426 هـ- 2005 م.

72- الفيومي.

- ♦ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. المكتبة العلمية، بيروت، دت.

73- القرافي.

- ♦ الذخيرة. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1994م.
- ♦ الفروق. عالم الكتب، دت.
- ♦ شرح تنقيح الفصول. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط1، 1393 هـ- 1973م.

74- القرضاوي.

- ♦ فقه الزكاة. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1393 هـ- 1973م.
- 75- القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر.
- ♦ المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم. دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط1، 1417 هـ- 1996م.

76- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد.

- ♦ الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي). تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384 هـ- 1964م.

77- الكاساني.

- ♦ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. دار الكتب العلمية، ط2، 1406 هـ- 1986م.

78- الكتاني.

- ♦ نَظْمُ الْمُتَنَائِرِ مِنَ الْحَدِيثِ الْمُتَوَاتِرِ. دار الكتب السلفية، مصر، ط2، دت.

79- الكتبي.

- ♦ فوات الوفيات. تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1973م.

80- المازري.

♦ المُعَلِّمُ بفوائد مسلم. تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، تونس، ط2، 1988م.

♦ شرح التلقين. تحقيق: محمد المختار السلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997م

81- الماوردي.

♦ الأحكام السلطانية. دار الحديث، القاهرة، دت.

♦ أدب الدنيا والدين. دار مكتبة الحياة، 1986م.

82- المبرد.

♦ الكامل في اللغة والأدب. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1417هـ- 1997م.

83- المجاجي، عبد الرحمن بن عبد القادر.

♦ التيسير والتسهيل مع ذكر ما أغفله خليل من أحكام المغارسة والتوليج والتصيير. مخطوط بوزارة الشؤون الدينية (الجزائر)، رقم (فقه - 639).

84- المناوي.

♦ فيض القدير شرح الجامع الصغير. المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط1، 1356هـ.

85- المواق.

♦ التاج والإكليل لمختصر خليل. دار الكتب العلمية، ط1، 1416هـ- 1994م.

86- الميداني.

♦ مجمع الأمثال. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

87- النباهي.

♦ المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا (تاريخ قضاة الأندلس). دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط5، 1403هـ - 1983م.

88- النسفي.

♦ طلبة الطلبة. المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد، 1311هـ.

89- النفراوي.

♦ الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني. دار الفكر، 1415هـ - 1995م.

90- النووي.

♦ شرح صحيح مسلم. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392هـ.

♦ المجموع شرح المذهب. دار الفكر، د.ت.

♦ روضة الطالبين وعمدة المفتين. تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1412هـ - 1991م.

91- الهيثمي.

♦ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1414هـ - 1994م.

92- الواحدي.

♦ أسباب النزول. مؤسسة الحلبي، مصر، 1388هـ - 1968م.

93- الوطواط.

- ♦ غرر الخصاص الواضحة. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1429هـ - 2008م.

94- الونشريسي.

- ♦ المعيار المُعرب. وزارة الأوقاف المغربية، دار الغرب الإسلامي، 1401هـ - 1981م.

95- أبو الحسن المالكي.

- ♦ كفاية الطالب الرباني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1414هـ - 1994م.

96- أبو الشيخ الأصبهاني.

- ♦ أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم وآدابه. تحقيق: صالح بن محمد الونيان، دار المسلم، الرياض، السعودية، ط1، 1418هـ - 1998م.

97- أحمد مختار عبد الحميد عمر.

- ♦ معجم اللغة العربية المعاصرة. عالم الكتب، ط1، 1429هـ - 2008م.

98- حسان بن ثابت.

- ♦ ديوان حسان بن ثابت. دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1414هـ - 1994م.

99- خليل بن إسحاق.

- ♦ مختصر خليل. دار الفكر، بيروت، 1415هـ.

- ♦ التوضيح في شرح جامع الأمتهات. تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب. مركز نجيبويه للمخطوطات، ط1، 1429هـ - 2008م.

- 100 - سعدي أبو جيب.
- ♦ القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً. دار الفكر، دمشق، ط2، 1408هـ - 1988م.
- 101 - عبد الوهاب، القاضي.
- ♦ الإشراف على نُكَّت مسائل الخلاف. تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، مصر، ط1، 1429هـ - 2008م.
- ♦ التلقين في الفقه المالكي. تحقيق: محمد بوخبزة الحسني، دار الكتب العلمية، ط1، 1425هـ - 2004م.
- 102 - علي محفوظ.
- ♦ الإبداع في مضار الابتداع. مكتبة الرشد، السعودية، ط1، 1421هـ - 2000م.
- 103 - عيش.
- ♦ منحة الجليل شرح مختصر خليل. دار الفكر، بيروت، 1409هـ - 1989م.
- ♦ فتح العلي المالک في الفتوى على مذهب الإمام مالک. دار المعرفة، دت.
- 104 - عمار طالبي.
- ♦ ابن باديس حياته وآثاره. تحقيق: عمار طالبي، مكتبة الشركة الجزائرية، ط1، 1388هـ - 1968م.
- 105 - عياض، القاضي.
- ♦ الشفا بتعريف حقوق المصطفى. دار الفكر، بيروت، 1409هـ - 1988م.
- ♦ ترتيب المدارك وتقريب المسالك. وزارة الأوقاف المغربية، ط2، 1403هـ - 1983.

- 106 - قلعجي، محمد رواس.
- ♦ معجم لغة الفقهاء. دار النفائس، بيروت، ط2، 1408هـ - 1988م.
- 107 - مالك بن أنس.
- ♦ المدونة الكبرى. دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ - 1994م.
- 108 - محمد الصادق الشطي.
- ♦ أبواب الفرائض. دار الغرب الإسلامي، ط3، 1408هـ - 1988م.
- 109 - محمد رشيد رضا.
- ♦ تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار). الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م.
- ♦ مجلة المنار.
- 110 - مرعي بن يوسف.
- ♦ دليل الطالب لنيل المطالب. تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط1، 1425هـ - 2004م.
- 111 - ميارة، محمد بن أحمد بن محمد المالكي.
- ♦ الدرر الثمين والمورد المعين على نظم ابن عاشر. مكتبة مصطفى الباوي الحلبي، مصر، 1373هـ - 1954م.
- 112 - وكيع، أبو بكر محمد بن خلف.
- ♦ أخبار القضاة. تحقيق: عبد العزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، ط1، 1366هـ - 1947م.

فهرس الجزء الرابع

- 5..... الجرائم والعقوبات.
- 7..... القتل
- 7..... فَقَأَ عَيْنَ صاحبه الأعمى خطأ
- 23..... قَتَلَ بسيارته طفلاً خطأ
- 25..... العفو عن دِيَةِ قاتل الخطأ
- 28..... هل يُعْتَبَرُ هذا مِن القتل الخطأ؟
- 30..... ما حكم قتيل الصَّدمة؟
- 32..... سَقَطَت الطفلة مِن السيارة، فماذا يجب علي؟
- 33..... هل علي كَفَّارتان؟
- 35..... مقدار دِيَةِ قتل الخطأ.
- 37..... قَتَلَ ابنة خاله بالبندقية خطأ
- 38..... أَطْلَقَت النارَ على نفسها، فهل تجب دِيَتُها علي؟
- 39..... إنسانٌ رَفَسَ صبيّاً ليلاً
- 41..... قتلت رضيعها خطأ
- 42..... كُنْتُ سبب وفاة ابنتي مِن غير عَمْد
- 44..... دافعتُ عن شرفي فوق المحذور
- 46..... متى ينقطع التتابع في صيام كفارة قتل الخطأ؟

53	الإجهاض.....
53	أمرها الأطباء أن تُسقط جنينها.....
66	حكم الإجهاض لإنقاذ حياة الأم.....
78	الإجهاض جريمة.....
82	وصف لها الطبيب دواءً أسقط جنينها.....
84	أمرها زوجها بإسقاط الجنين.....
87	كنتُ في جهالة عمياء فأجهضتُ مرتين!!.....
91	أقدمت على الإجهاض بسبب معاملة زوجها السيئة.....
93	ارتكبت الفاحشة وأجهضت جنينها وترغب في التوبة.....
95	سقط جنينها خطأ.....
97	الزنا والقذف.....
97	كيف ينظر الإسلام إلى المرأة المغتصبة أو الزانية؟.....
104	حكم الزنا بالمحارم والتغليظ بالتعزير لمن اقترف ذلك.....
113	هذه المرأة مُحَصَّنَةٌ بالحرية والإسلام والزواج.....
118	اتَّهَمَّا أُمَّهُمَا بالفاحشة!.....
123	المعاملات.....
125	البيع.....
125	نسبة الربح في التجارة.....
128	باع في مرض وفاته محلاً تجارياً لابنته.....
131	حكم شراء الحيوان حياً بالميزان.....
133	صيد الخنزير وبيعه لغير المسلمين.....

135 حُكْم بيع التبغ
136 حُكْم المَكْس الذي يدفعه التاجر في الأسواق
137 الأب والأبناء في العمل العائلي المشترك
139 هل يَضْمَن هذا الشخص ما أَتْلَفه مِن مالي؟
143 يأخذ أجرة عن العمال مقابل توظيفهم في شركات
147 الربا
147 حُكْم الربا
149 الفوائد على القرض للبناء
160 ما حُكْم هذا القرض الفلاحي؟
162 الاقتراض بفائدة مِن مؤسسات الدولة التعاونية
164 هل في الاستفادة مِن هذا العتاد رِبًا؟
164 هل أَقبل هذا التمويل مِن البنك الفرنسي؟
166 حُكْم فوائد البنوك
170 حُكْم فوائد صندوق التوفير والاحتياط
178 كيف التخلُّص مِن هذه الفوائد؟
178 مَن هو المُضْطَرّ للقرض الربوي؟
179 شراء عُملة بأخرى
183 أهذا ربح حلال أم هو عين الربا؟
187 الشفعة
187 هل لي الحقُّ في الشُّفْعة في حصص هذه الشركة؟
191 هل لي الحقُّ في الشُّفْعة في هذه الدار؟

195	التأمين
195	التأمين التعاوني: حلالٌ فِعْلُهُ وتعويضُهُ
200	عقد التأمين الجماعي
203	المُغَارَسَة
203	حَقُّ المُغَارَسَة وجريمة حَرْق الغابات
213	التبرعات
215	الهبة
215	هذه الهبة باطلة
224	حُكْم رجوع الأمِّ في هِبَتِها لابنتها
228	الهبةُ لبعض الأبناء دون بعض
233	الوصية
233	هذه وصيةٌ وليست هِبةً ولا إرثاً؟
237	الوصية بالثلث للحفدة
242	الوصية لابن البنت
244	أَوْصَت لابنتها وابنة ابنتها
245	أَوْصَت بِهَا لِلْمَسْجِد
247	هل تَصِحُّ هذه الوصية؟ وهل تَرِث هذه المرأة؟
249	الوصية في مرض الموت لو ارث
265	هذه وصيةٌ باطلة شرعاً وقانوناً
270	هل يَبْطُل هذا التنزيل؟
272	مناقشة علمية حول جواب الفتوى السابقة

- 275اعتراض على صِحَّة وصيّة.
- 277يُوصي بِماله لِحرمان أختيه مِنَ الإرث.
- 280هل أبيع الأرض أم أُنفِّذ وصية والدي؟
- 281الوصية الواجبة.
- 283الوصية لِلْمُتَبَنَّى.
- 285حُكم الرجوع في الوصية.
- 287الوقف.
- 289حُكم وَقْف المال كُلِّه.
- 290ما قَصْدُ المالكِيِّ يُجْبَسُ على مذهب أبي حنيفة؟
- 292يَتْرِكُ كُلَّ ماله لِزوجه وَيُحْرِمُ ابنه الوحيد.
- 296حَبَسَ على زوجته وَحَرَّمَ أبناءه.
- 298هل هذا الحَبْسُ صحيح؟
- 326مَظْلَمَةٌ شديدة تَلَحَقُ زوجَةً وَبناتٌ صُلْب.
- 333يُجْبَسُ على نفسه لِيُحْرِمَ أخته مِنَ الميراث.
- 337هل يمكن مراجعة هذا الحبس؟
- 342هل يَصِحُّ هذا الصُّلْحُ؟
- 343استغلال أرض الوَقْفِ مقبرةً.
- 345الميراث.
- 347هل يَرِثُ المُرْتَدُّ؟
- 349تَزَوَّجَتْ مِنْ غير مسلم فهل تَرِثُ أباهَا؟
- 366تَزَوَّجَ فرنسية فهل يَرِثُهُ أبناؤُهُ وزوجته؟

- 367 هل لهذه الفرنسية حقٌّ في هذا السكن؟
- 369 أَسْلَمَ ولم يُغَيَّر اسمه، هل يَرِثه أولاده؟
- 373 الدُّيُون على التَّرْكة.
- 376 حُكْم التَّبْنِي والميراث
- 384 تقسيم تَرِكة مَيِّت
- 406 عَمْنَا يَمْنَعُنَا مِنْ إرْث أَيْنَا.
- 408 هل لَأَخِينَا أَنْ يَمْنَعُنَا مِنْ التَّصَرُّفِ فِي أَنْصِبَتِنَا؟
- 412 هل لَأُمِّ زَوْجَتِي حَقٌّ فِي مَالِ زَوْجَتِي الْمَتَوَفَّاءِ؟
- 414 هل لِي حَقٌّ فِي دِيَّةٍ وَلَدِي؟
- 417 هل لِلْأَبِ وَالْأُمِّ حَقٌّ فِي هَذَا الْمَالِ؟
- 420 نزاع في الميراث.
- 426 هل لِي حَقٌّ فِي تَرِكةِ أَخِي؟
- 427 مَا هُوَ نَصِيبِي مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ؟
- 434 مَا هُوَ نَصِيبُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ مِنْ زَوْجِهَا الْأَوَّلِ وَالثَّانِي؟
- 436 هل لِلْأَبْنَاءِ الْأَخِ حَقٌّ فِي هَذِهِ التَّرْكةِ؟
- 439 هل لِلْأَبْنَاءِ إِخْوَةَ زَوْجِي حَقٌّ فِي إرْثِهِ؟
- 441 هل لِي حَقٌّ فِي مِيرَاثِ أَخِي الشَّقِيقِ؟
- 443 هل لَنَا حَقٌّ فِي هَذِهِ الدَّارِ الْمَرْهُونَةِ؟
- 445 هل يَرِثُ الْأَخْوَانُ مِنَ الْأُمِّ فِي تَرِكةِ أختِهَا؟
- 447 بِنْتُ مَحْرُومَةٍ مِنْ إرْثِ أَبِيهَا
- 454 هل يَجُوزُ حَرَامُ الْبَنَاتِ مِنَ الْمِيرَاثِ؟

- 458 حَبَسَتْ مَالَهَا عَلَى الْمَسْجِدِ فَهَلْ تَرِثُهَا أَخْتَاهَا؟
- 460 بِأَيِّ حَقٍّ أُحْرِمَ مِنْ إِرْثِ أَبِي؟
- 463 مَلَكَ عَلَيَّ ثُمَّ اسْتُشْهِدَ، فَهَلْ أَرِثُهُ؟
- 465 هَلْ لَهُذَيْنِ الْأَخْوَيْنِ لِأَبٍ حَقٌّ فِي تَرِكَةِ أُخْتِهِمَا؟
- 467 هَلْ يَرِثُ الْأَخُ لِأَبٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؟
- 471 لِمَاذَا لَا تَرِثُ بِنْتُ الْأَخِ عَمَّتَهَا؟
- 474 هَلْ لِبَنَاتِ الْعَمِّ إِرْثٌ؟
- 475 هَلْ لِي حَقٌّ فِيهَا تَرَكَ أَعْمَامِي؟
- 478 وُلِدَ بَعْدَ وَفَاةِ أَبِينَا فَهَلْ يَرِثُ؟
- 480 مَنْ هُمُ الْوَارِثُونَ فِي هَذِهِ التَّرِكَةِ؟
- 485 يُرِيدُ أَنْ يَحْرِمَ ابْنَهُ الْعَاقَّ مِنَ الْمِيرَاثِ
- 486 مَاتَ أَبُوهُمْ فِي حَيَاةِ جَدِّهِمْ، فَهَلْ يَرِثُونَ؟
- 490 تَنْزِيلُ ابْنِ ابْنِ مَنْزِلَةِ أَبِيهِ فِي الْمِيرَاثِ
- 494 أَنْزَلَ ابْنُ أُخْتِهِ مَنْزِلَةَ ابْنِهِ مِنَ الصُّلْبِ
- 496 اخْتَلَفُوا فِي التَّنْزِيلِ وَتَطْيِيقِهِ
- 499 يُطَالِبُ بِحَقِّ أَبِيهِ فِي الْمِيرَاثِ
- 500 أَخَوَاتُ يُطَالِبْنَ بِنَصِيْبِهِنَّ فِي الْمِيرَاثِ
- 506 قَتَلَ زَوْجَتَهُ وَهُوَ سَكْرَانٌ فَهَلْ يَرِثُهَا؟
- 510 قَتَلَ زَوْجَتَهُ خَطَأً فَهَلْ يَرِثُهَا؟
- 513 مِيرَاثُ ذَوِي الْأَرْحَامِ
- 514 خَالَ الْهَالِكِ يَدَّعِي الْحَقَّ فِي الْمِيرَاثِ وَالشُّفْعَةَ

526	لماذا لا أرث خالتي؟
529	كتب تركته باسم زوجته
530	ميراث المفقود
532	هل تُسقط الحقوق شهادة أخلت بالشرف؟
534	ابن عمنا يمنعنا من ميراث أبينا
536	هل يستطيع أحد أن يمنعنا من إرث أبينا؟
539	هل لأبناء الزوجة الأولى الحق في هذه الأرض؟
541	إرث من جهل تأخر موته
544	نزاع في الولاية على مال اليتيم
549	حياة الشيخ أحمد حماني في سطور
555	فهرس المصادر والمراجع
573	فهرس الجزء الرابع